

الْمُعْجَزَاتُ

فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ

شهاب الدين أحمد بن عمر اللؤلؤت آبادي

الشهير بـ: الهندي

المتوفى سنة ٨٤٩ هـ

حقَّقَهُ وَقَابَلَهُ عَلَى نَاسِخَتِهِ شَيْخُ وَخَرَّجَ شَرْحَ هَدَى

مُحَمَّدُ بْنُ شَيْخٍ وَهَّابٍ





سكاك اسماعيل أنعام: ١٠/٢
فاتح / أسطانيول
هاتف: ٦١ ٨٧ ٥٢٣ ٢١٢ +٩٠
فكس: ٦١ ٩١ ٥٢٣ ٢١٢ +٩٠

ISBN 978-605-67451-7-1



المُعَافِيَةُ

فِي شَرْحِ الصَّكَافِيَةِ

شِهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ الدَّوْلَتِ أَبَا دِي

الشَّهِيرِ الْهِنْدِي

الْمُتَوَفَى سَنَةِ ٨٤٩ هـ

حَقَّقَهُ وَقَابَلَهُ عَلَى ثَلَاثِ نُسَخٍ وَخَرَّجَ شَوَاهِدَهُ

مُصْطَفَى شَيْخِ مُصْطَفَى





الأهماء

إلى رُوح والدتي الغالية....

أهدي هذا العمل المتواضع؛ علَّ رُوحها تستعِشُّ

في عالم الأرواح

طيب الله ثراها، ورَحمتها رَحمة واسعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر ونويه

أما الشكر: فاني أقدم بحزبيل الشكر والامتنان الى الذين جعلوا من أوقاتهم الثمينة خدمة للعلم والعلماء، وهم الأساتذة الكرام القائمون على نشر المعرفة في جمهورية تركيا عامة، وفي إسطنبول خاصة، وأخص بالذكر المكتبة الحفيفية في منطقة الفاتح ذائعة الصيت، فلهم مني كامل احترامي دون تفصيل...

وأما الشنويه: فإنه ربما أغفلنا الترضي والترحم على الصحابة الأعلام والأخبار، أولئك الذين أناروا دروب العلم، وذلك جرياً وراء قواعد (بل هي رؤى لا غير) التحقيق من حلف الألقاب العلمية والقائدات اللغظية من الترضي والترحم^(١)، فنقول استدرأكاً: رضي الله تعالى عن صحابة رسول الله ﷺ كلهم، من ورد ذكرهم في هذا الكتاب

(١) قال الإمام النووي **مغلط** في الأدكاره (ص ١١٨): يستحب الترضي والترحم على الصحابة والتابعين، فمن بعدهم من العلماء والقائد وسائر الأخبار، فيقال: **ع**، أو: **ع**، ولعمرك ذلك، وأما ما قاله بعض العلماء: إن قوله: **ع**، مخصوص بالصحابة، ويقال في غيرهم: **ع** فقط، فليس كما قال، ولا يوافق عليه، بل الصحيح الذي عليه الجمهور استصحابه. فإن كان المذكور صحابياً ابن صحابي قال: قال ابن عمر **ع**، لشمك وأباه جميعاً.

ومن لم يرد، ورحم الله تعالى علمائنا سلفاً وخلفاً، أئمة الحديث والفقه والتفسير والأصول واللغة والنحو والبلاغة والصرف، ورحم كل من أفدنا منه سواء بذكر اسمه صراحة أو إشارة وتلميحاً^(١)، رحمهم الله تعالى رحمةً اغتثهم عن رحمة من سواء، وجزاهم كل خير لما قدموه، وجعله نوراً في قلوبهم وبين أيديهم، وجنةً ونعيماً في الفردوس الأعلى مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

قال الإمام أبو حيان^(٢): ينبغي أن لا يخلو تصنيف من أحد المعاني الثمانية التي تُصنّف لها العلماء، وهي:

١- اختراعُ معلوم.

٢- أو جمعُ مُفترق.

٣- أو تكميلُ ناقص.

٤- أو تفصيلُ مُجمل.

٥- أو تهذيبُ مُطلو.

(١) قال الإمام القاضي عياض **رحمة الله تعالى** في كتابه «الإساح إلى معرفة أصول الرواية...» (٢٢٧/١): حدثنا القاضي أبو علي الصدوقي، قال: سمعتُ شيخنا أبا محمد التميمي الحلبي يقول: يتَّخِجُ بكم أن تستفيدوا بنا، ثم تذكرونا، ولا تتركوا علينا!!

والنصي هو: رزق الله بن عبد الوهاب، البغدادي، قبه، حلبي، وأخط كبير (ت: ٤٨٨هـ). اللهم ارحم علمائنا وأئمتنا، واجزهم وكافهم بما يستحقون. آمين، آمين.

(٢) أبو حيان: محمد بن يوسف القرطبي الأندلسي، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث واللغة، له: «البحر المحيط» وهو في تفسير القرآن العظيم. توفي سنة (٧٤٥هـ).

۶- او تربیبُ مُخَلِّطٌ.

۷- او تَعْيِينُ مُبْهَمٍ.

۸- او تَبْيِينُ خَطَا.



مقدمة المحقق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن من دواعي الإجلال والإكبار لعلماء هذه الأمة، ما خلفته المكتبة الإسلامية والعربية من مصنفات جليلة، وإن الإنسان ليقف مندهشاً أمام عظمة هذه المصنفات وجلالاتها...

وإن القسم الأكبر منها ما زال حتى اليوم حبيس المكتبات والرفوف، بانتظار همة طلاب العلم القيورين على تراث هذه الأمة، ولعلنا بعلمنا هذا قد أخرجنا أحد هذه الكنوز إلى عالم النور، عسى أن يكون مفيداً في باب، ونافعا لمن يقرأ فيه..

وانني لأحمد الله تعالى أن أعانني على إكمال هذا العمل العلمي النافع، وخاصة أنه يتدرج ضمن خدمة القرآن الكريم بأدوات نحوية عربية. وقد نمك بتقسيم الكتاب كله إلى ثلاثة أقسام، كما جرت به العادة في الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراة).

القسم الأول: تحدث فيه عن الدراسة الخاصة بالكتاب.

والقسم الثاني: جعلته في وصف النسخ، ونسبة الكتاب لمؤلفه،

ومنهج التحقيق.

والقسم الثالث: صلب الكتاب متناً وشرحاً.

ولست في هذا بذعاً ومبتكراً شيئاً جديداً ؛ إذ هو المنهج المتبع في عالم الرِّسائل العلمية.

وعليه فإن:

القسم الأول وهو قسم الدراسة ، قد اشتمل على:

✱ ترجمة لصاحب المتن ؛ ابن الحاجب **رحمته الله تعالى**.

✱ وترجمة مفصلة للشرح الهندي **رحمته الله تعالى**.

✱ أهم شروح الكافية.

✱ الفرق بين الشرح والمحاشية.

✱ طريقة الشارح الهندي في شرحه «المعافية».

وأما القسم الثاني ، فقد اشتمل على:

✱ وصف النسخ التي اعتمدت عليها.

✱ ونسبة الكتاب إلى مؤلفه ومنهج التحقيق ، وفيه:

- الفرق بين العرب المسلمين والمستشرقين في التحقيق.

- عملي في الكتاب.

- هوامش الكتاب.

- دواعي البحث في المخطوطات عامة ، وفي هذا المخطوط خاصة.

- كلمة للعلامة ابن خلدون **محاولة** في ضرورة علم النحو.

وفي الختام، لست أدعي الكمال في العمل، بل هو محاولة للسمي
لنقد فراغ في المكتبة بقصد الإفادة، والله تعالى من وراء القصد.

وصيته

مصطفى شيخ مصطفى

إسطنبول: ٢٥/محرم/١٤٣٩هـ.

نسبة الكتاب إلى المؤلف

لا شك في أن إثبات الكتاب إلى صاحبه له طرق عديدة كثيرة، من أبرزها تصريح المؤلف بأن له كتاباً يي هذا العلم مثلاً، ومنها تصريح معاصريه بأن لفلاً من الناس كتاباً بهذا العلم، ومنها تصريح المترجمين للمؤلف بأن له كتاباً في علم كذا وكذا.

وقد رأينا في الكتب التي ترجمت للإمام الهادي رحمة الله عليه قد ذكرت كتابه والمعافاة في شرح كافية ابن الحاحب من خلال ترجمته.

وبهذا البيان الذي لا يلع محلاً للشك ولا للريب نعلم بأن هذا الكتاب صحيح النسبة لمؤلفه. ليس في ذلك شك!

ولا يموتني أن أذكر أسي قمت بذكر دوافع البحث، وهي تلك الأسباب التي جعلتني أختار البحث في اللغة العربية عامة، وفي هذا الكتاب تحليداً.

* دوافع البحث والاختيار:

أولاً: لا شك في أن خدمة التراث الإسلامي من خلال إحراجه إلى عالم النور هو غايةٌ يحد ذاته، وإن ترائنا - بحمد الله تعالى - مليءً بكنوز العلماء الذين أفنوا حياتهم في خدمة عموم هذا اللبس...

وإن تحقيق أي عملٍ من أعمالهم، وفهماً ونحواً وتفسيراً وصرفاً

وبلاغة وحديثاً وأصول فقه... يُصَبُّ في هذه الدائرة

هذا، فبما هو تراث إسلامي عام، وهناك سببٌ آخر هو حاضِرٌ،
أعني: إحياء التراث الإسلامي في زمن الخلافة العثمانية... فكم هي كثيرة
تلك الكتب التي رَجَزَتْ بها المكتبات من مؤلفاتٍ ونصائيب في شتى
العلوم والفنون، وإني أرى أنَّ من حق هؤلاء العلماء رحمتهم الله تعالى
علينا أن نُحيي تراثهم ونهيمَ بها.

ثانياً: لما كانت العربية هي المقدمة التي بها يُقَهَّم كلامُ الله تعالى،
فقد وَقَعَ اختياري على موضوع السحر، علماً أن السحر والصرف يشتمل
على الدعة والفرارات وقضايا السحر، بل ومسائل الفقه والاستبطاء وطريقة
الحث...
...

لهذه الأسباب محتمة وقع اختياري على إحياء هذا السفر الكريم،
وإخراجه إلى عالم الور والطباعة.. فإني أصبحتُ فِيمَن الله، وإن أخطأتُ
فمن الشيطان ونفسي، وسأل الله تعالى التوفيق في القلوب والعمل، إني
على ما يشاء قدير، والحمد لله رب العالمين

وقبل الشروع في متن الكتاب نقلتُ كلام العلامة المؤرخ العالم
الاجتماعي ابن خلدون **رحمه الله**، وذلك من «مقدمته» الشهيرة؛ لأجمل
بذلك تمهيداً وتوطئة لعلم العربية، خاصة أنه ذكر شأناً علم السحر.

كلمة لآلن خلدون في أهمية علم النحو

قال ابن خلدون في «مقدمته» الشهيرة: الفصل الخامس والأربعون في علوم اللسان العربي.

أركانه أربعة: وهي اللغة والنحو والبيان والأدب... والذي يتحصل أن الأهم المقدم منها هو النحو، إذ به يتبين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول والامتدأ من الحير، ولولاه لجهل أصل الإفادة. وكان من حق علم اللغة التقدم، لولا أن أكثر الأوصاف باقية في موضوعاتها، لم تتغير بحلاف الإعراب الدال على الإسناد والمستند والمستند إليه، فإنه تغير بالجملة وم يبق له أثر فلذلك كان علم النحو أهم من اللغة، إذ في جهله الإخلال بالتعاطف جملة، وليست كذلك اللغة. والله سبحانه وتعالى أعلم وبه التوفيق....

ويلحقون الأشياء بالأشياء، مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعراباً، وتسمية الموجب لذلك التغير عاملاً وأمثال ذلك، وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم، فقيدها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم محصورة، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو، وأول من كتب فيها أبو الأسود الدؤلي من بني كنانة، ويقال بإشارة علي عليه السلام، لأنه رأى تغير الملكة، فأشار عليه بحفظها، ففرغ إلى

صبطها بالقوانين الحاضرة المستقرة، ثم كتب فيها الناس من بعده إلى أن انتهت إلى الخليل بن أحمد القراهيدي أيام الرشيد، أحوج ما كان الناس إليها، لذلك تلك الملكة من العرب، فهدب الصناعة وكمل أبوابها، وأخذها عنه سيبويه، فكمل تفاريعها واستكثر من أدلتها وشواهداها، ووضع فيها كتابه المشهور، الذي صار إماماً لكل ما كتب فيها من بعده، ثم وضع أبو علي العرسي وأبو القاسم الزجاج كتاباً مختصرة للمتعلمين، محدون فيها حذو الإمام في كتابه.

ثم طال الكلام في هذه الصناعة وحدث الخلاف بين أهلها، في الكوفة والبصرة: المصربين القديمين للعرب وكثرت الأدلة والحجج بينهم، وثابت الطرق في التعليم، وكثر الاختلاف في إعراب كثير من أي القرآن، باختلافهم في تلك القواعد، وطال ذلك على المتعلمين. وجاء المتأخرون بهذاهم في الاختصار، فأحصروا كثيراً من ذلك الطول مع استيعابهم لجميع ما نقل، كما فعله ابن مالك في كتاب التسهيل وأمثاله، أو اقتصارهم على المبادئ للمتعلمين، كما فعله الزمخشري في المفصل وابن الحاجب في المقدمة له. وربما نظموا ذلك نظماً مثل ابن مالك في الأرجوزتين الكبرى والصغرى، وابن معطي في الأرجوزة الألفية وبالجملة فالتأليف في هذا الفن أكثر من أن تحصى أو يحاط بها، وطرق التعليم فيها مختلفة، فطريقة المتقدمين مغايرة لطريقة المتأخرين. والكوفيون والبصريون والبغداديون والأندلسيون مختلفة طرقهم كذلك...
«مقدمة ابن خلدون» (٦١٣) و(٦١٤) بتحقيقنا.

عمل في الكتاب

قابلتُ الكتابَ على ثلاث نسخ خطية، هي نسخة أسعد أفندي، ونسخة جاز الله، ونسخة داماد إبراهيم.

✱ أما نسخة أسعد أفندي فهي في المكتبة السلিমانيّة في إسطنبول تحت رقم (٣٠٨٠) بجلد حارحيّ بُني حميل، وعليه ختم التملك، وفيه حواشٍ كثيرة؛ بمئة وتسعة، وما بين السطور، ويكلّ الالتعاهات؛ العمودية والأفقية؛ وهي حواشٍ مديلة معروّة إلى قائلها، وتارةً بخط واضح مفهوم، وتارةً بخط غير واضح، بل مطموس مكان الكلمة!

أما مضمون الكتاب (متناً وشرحاً) فهو بخط فارسيّ جميل، (٢١) واحد وعشرون سطراً في كل صفحة، وراوحت كلمات السطر ما بين (٩) تسع كلمات و(١٤) أربع عشرة كلمة.

وقد خُتمت النسخة بقوله: «وقع المراح...» ما يدلُّ على الهابة الصحيحة للكتاب، وكان في مجموعته (١٧٠) ورقة.

✱ وأما نسخة جاز الله فهي (٢٣٨) ورقة، وتحت رقم (١٩٣٢) في المكتبة السلیمانيّة في إسطنبول، وكُتبت بخط فارسيّ جميل جداً، وخلت من الحواشي والتعليقات إلا فيما ندر!!، وبمعدل (١٩) تسعة عشر سطراً في الصفحة الواحدة، وراوحت كلمات السطر ما بين (٨) ثماني كلمتين و(١٢) اثني عشرة كلمة، وقد خُتمت النسخة بقوله: «قد وقع فراغي من

تحرير هذه النسخة... في نصريح دال على انتهاء شرح الكتاب ها. وقد رمزت لها بـ(ج).

علماً أن نسخة حار الله لم تبدأ في الكتاب بشرح متن ابن الحاجب (الكافية) مباشرة، بل سبقته ورقة ونصف الورقة تقريباً مقدمة لكتاب آخر في النحو أيضاً، ولا علاقة لهذه المقدمة بشرح الهدي ولا بمن ابن الحاجب.

ثم إن الذي يعبر هذه السحرة عن نسخة (أسعد أفندي) أن متن ابن الحاجب قد وُضع فوقه حط أحمر، تفرقاً بين متن الكتاب المشروح وبين كلام الشارح الهندي ورحمهما الله تعالى.

• أما نسخة داماد إبراهيم وهي النسخة الثالثة الأخيرة التي اعتمدت عليها فهي تحت رقم (١٠٧٣) في المكتبة السليمانية، وهي (١٠٥) مئة وخمسة وثلاثين، فيها ختم التملك، وعبارات التذييل في آخرها: «تم هذه النسخة الشريفة بعون الله تعالى وحسن توفيقه...».

كُتبت النسخة بخط غير مفهوم تارة، ومفهوم واضح في أحيان كثيرة، ولا حواشي لها إلا ما بدر، وفي كل صفحة (٢٣) ثلاثة وعشرون سطراً، وفي كل سطر ما بين (٩) إلى (١٣) كلمة.

• الترجيع بين النسخ:

أما الترجيع بين هذه النسخ الثلاث التي اعتمدت عليها لجعل واحدة منها نسخة أمّا فقد كان بناءً على تاريخ النسخ، وسلالتها من التصحيف والتحرّيف، وكثرة الحواشي الخفيفة بها، ووصوح الحط...

فإن تاريخ نسخ نسخة أسعد أمدي (١٩٥٩هـ)، ونسخ نسخة جبار الله (١٠٠٨هـ)، ونسخ نسخة داماد إبراهيم (١٩٧٣هـ).

ونظراً لِقَدَم نسخة أسعد أمدي، وكونها مُلثَّت حواشي تسمي الكتاب وتشرح الشرح وتزيده وضوحاً كما قلْتُ، فقد جعلتها نسخة أمّا وأصلاً، والنسختان الأخريان كانتا للمقابلة.

غير أنني (يقصد عدم إيقال الحواشي بالفروق، ويقصد اتباع السهم الشرقي في التحقيق) دمجت بين نسخة (داماد إبراهيم)، ونسخة (أسعد أمدي) وأثبت ما انتهى إليه اجتهادي، ولم أذكر فرقاً للشُسخ إلا ما كان من نسخة جبار الله لحسب.

فإذا قلْتُ: (في الأصل الحطّي) فهو نتيجة دمج النسختين، وإذا قلْتُ (ج) فهو نسخة جبار الله.

ولا يعني هذا البتة قدسية السحّير على حساب الثالثة! بل أحياناً تكون نسخة جبار الله أصحّ منهما كما سيحدّ القارئ الكريم في ثوبا الكتاب

❖ هوامش الكتاب:

١ أتعتُ الطريقة المالوفة في ذكر الهوامش، وكيفية كدبة التعليق، عير أن الذي يُعيز تعليقاتي الخاصة عن تعيقات الكتاب وهوامشه (وخاصة نسخة أسعد أمدي؛ الأم) لمي صدرتُ التعليق بـ(قلْتُ) بحط عريض تحته حط بهذا الشكل: (قلْتُ)، أو دُبِلْتُ التعليق بالأمر منه، فأني تعلّيت في لوله أو في آخره (قلْتُ) فهو للاحث، وما عدا ذلك فهو

من حاشية الكتاب الموضوعة على أطراف نسخة أسعد أُمدي... وإن نظرة عابرة من القارى الكريم للتعليقات تكفيه ليُفرّق تعليقاتي عن تعليقات النسخة الأ.م.

٢- غرّحت الآيات الكرّمة، ودكرتها في الحاشية هكذا سورة البقرة، الآية: ١٢٩ إلا إن كان تخريج الآية عقب الآية مباشرة، فعندها أضغ اسم السورة ورقم الآية محسب على الشكل التالي. [البقرة: ١٢٩] واضعاً ذلك بين معكوفتين

علماً أن الشارح الهدي رحمته الله تعالى ربما يستشهد بالآية التي فيها واو في أولها، بدون واو، فأذكر الآية في الهامش إذا كان قد قُطِع هو جزءاً منها في الاستشهاد، فمس باب إكمال معنى الآية أذكرها تامة في الهامش.

٣- صطلت متن الكتاب (الكافية) لابس الحاجب رحمته الله تعالى كاملاً بالشكل مع تمييزه بحجم الخط وتغميقه.

٤- حرّخت الأحاديث التي وردت من مصادر الحديث المعتمدة المعروفة، مع نقل حكم السادة العلماء عليها تضعيفاً وتصحيحاً وتحسيناً.

٥- ترجمت للأعلام الذين وردت أسماؤهم في ثنايا الكتاب، وذلك من أول دكر لهم، ولم أُنْزِ إى ترجمته علماً يُذكر اسمه ثانية. وقد دكرت مرجعين أو مصدرين للترجمة لمس رغب في الاستزادة من ترجمته

٦- وضعت عناوين جانبية فرعية في أول كل بحث؛ ليسهل الرجوع إليه عند الحاجة.

٧- التزمْتُ في كتابة الهمزات والألفات القواعد الإملائية المنتشرة في زماننا، وليس المنتشرة في زمان نُساخ الشرح قبل (٥٠٠) عام. فالفُ (مئة) لم أثبتها، وهمزةُ (شؤون) كتبها على الواو، مع الأخذ بعين الاعتبار همزتي الوصل والقطع، وإثناء المربوطة والمبسوطة والألف الفارقة وما إلى ذلك.

٨ ضبطت كلمات المتن ضبطاً عاماً؛ اتِّباعاً للطريقة المالوفة في ضبط العتُون، أما ضبط الشرح فلقد أثبتُ على أعليه، وليس كله؛ لسيب: ١- إعمالاً لعقل القارئ، وشحذُ لدهه العلمي.

٢- يقيناً مني أن الكتاب للمستوى المتقدم من الطلاب وأهل العلم، ومن كان كذلك لا يحتاج إلى ضبط حروفي للكلمة.

٩ حرَّرت الأشعار بذكر قائدها وذكر اسم البحر، وذكر شطر البيت؛ فإن دكَّر صدره دكرتُ عَجْزُهُ، وإن دكر عجزه دكرتُ صدره، مع شرح مفرداته والمعنى العام والشاهد فيه.

✽ طريقة الشارح الهندي في شرحه (المعافية):

إذا علمت أن شارح «الكافية» المشهور «الفوائد الصيائية» المعروف بملا جامي قد توفي في (٨٨٩هـ)، وأن الهندي قد توفي سنة (٨٤٩هـ) فهذا يعني أن لأول قد أعاد من الثاني، أجل فإن ملا جامي -رحمه الله- في مواطن كثيرة في «الفوائد الصيائية» قد نقل كلام الهندي حرفاً بحرف، وفي مواطن قد نقل روح شرحه ومعناه (وقد أشرتُ إلى ذلك في موضعه).

ولا يعض هذا النقل من مكانة العلامة ملا حامي، فقد كان ذلك ديدن العلماء وعاداتهم، وما زال هذا الأمر قائماً سليماً وخلعاً.

إلا أن ما يميز شرح الهندي ني «معانيته» أنه أكثر الاستشهاد من الآيات الشعرية، بخلاف ملا حامي، فإنه يُقلُّ من ذلك.

ومن وجهة نظري المتواضعة: لا طريقة الهندي ناعمة، ولا طريقة ملا حامي، ولا السيوطي هي «البهجة المرصية»، لأن هذه الطريقة ليست طريقة تعليمية ساحرة؛ إذ لا يمكن للطالب أن يقرأ المتن كلمة كلمة، ويقرأ شرحها مباشرة، فهذا من شأنه أن يشتت الفكر ولا يجمعه، بل الطريقة التعليمية الأكثر صواباً أن يُقرأ جزء من المتن، ثم يُشرح، مع ذكر شواهد، حتى يُغلّق المتن والشرح بدهن المتلقي...

أي: إن الذي فعله ابن عقيل في «شرح الألفية» هو الشرح الذي نحرص عليه، ونوصي به!!

وأيّاً يكن الأمر، فإن لكل طريقة مبعثها وعُشاقها وفاعميها، والإحصاف يوجب علينا أن نتَحَسَّس الناس حقوقهم، ولكل وجهة هو موليها.

❖ الفرق بين الحاشية والشرح:

مما هو مسلمٌ أن الشرح الذي يعقُب المتن (أي متى كان) يتناول شرح المتن كلمة كلمة، وأن الحاشية تأتي على بعض الكلمات والحمل وال عبارات، وعليه: فإن الشارح الهندي **رحمه الله** قد أتى على متن ابن الحاجب (الكافية) كلمة كلمة، ولم يَفُتْ شيءٌ منه، فقله دوره!

❖ الفرق بين العرب والمستشرقين في التحقيق:

لقد اتَّبع المستشرقون طريقةً في التحقيق مختلفة عن طريقة

المحققين العرب المسلمين.

فإن المستشرقين إما يعيهم في التحقيق توثيق النص وسبته إلى مؤلفه، وذكر الفرق بين السح مهما بدت صغيرة، وغير مغيرة للمعنى، فتراهم يشتون الفاء والواو في كلمة واحدة، (فإن) و(وان) أو (الأولى) (والأولى) وذلك مبلغ علمهم وجههم!!

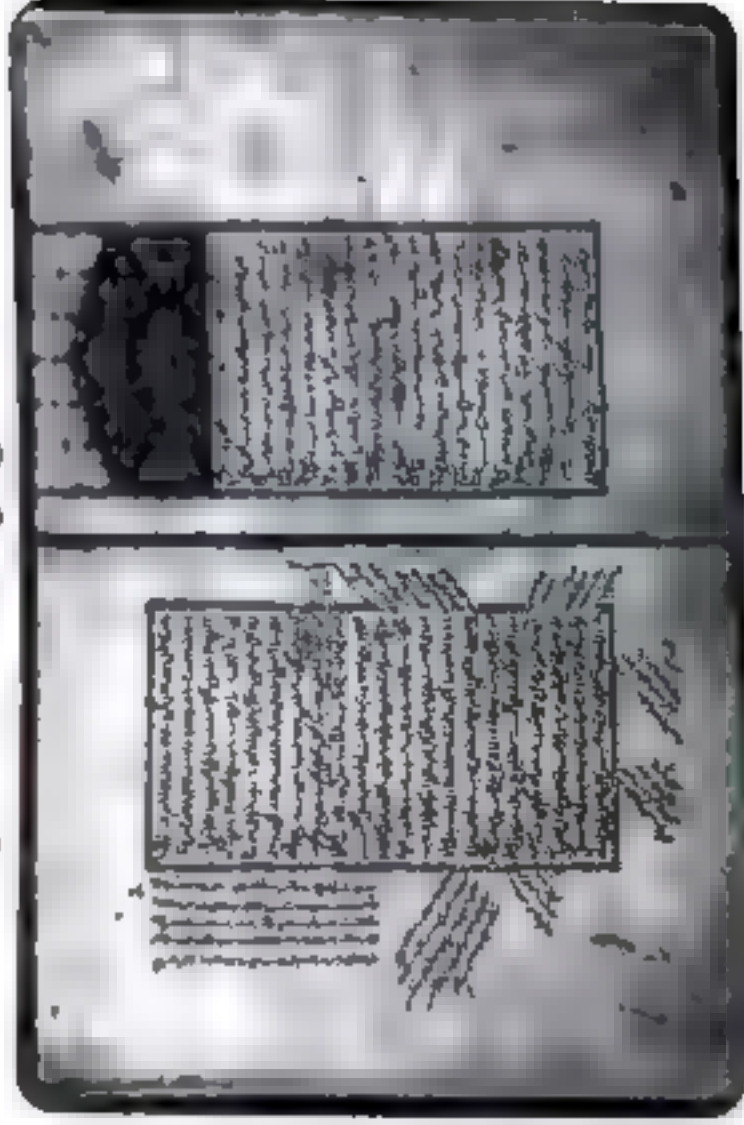
أما المحققون العرب المسلمون فإنهم يُعنون بتوثيق النص ونسبته إلى مؤلفه وذكر العروق، إضافةً إلى تعليقات مهمة ضرورية، كتب التي يفعلها الشيخ المحقق العلامة عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله، أو كالتي بسطها الشيخ المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد في تعليقاته المعيدة.

أما توجّه المدرسة التركية حاليًا، فهو الجمع بين الطريقتين، وانتهاج خطٍ وسط بينهما؛ فلا فروق النسخ مُلَمَّاةً، ولا التعليقات والهوامش كثيرة طويلة.

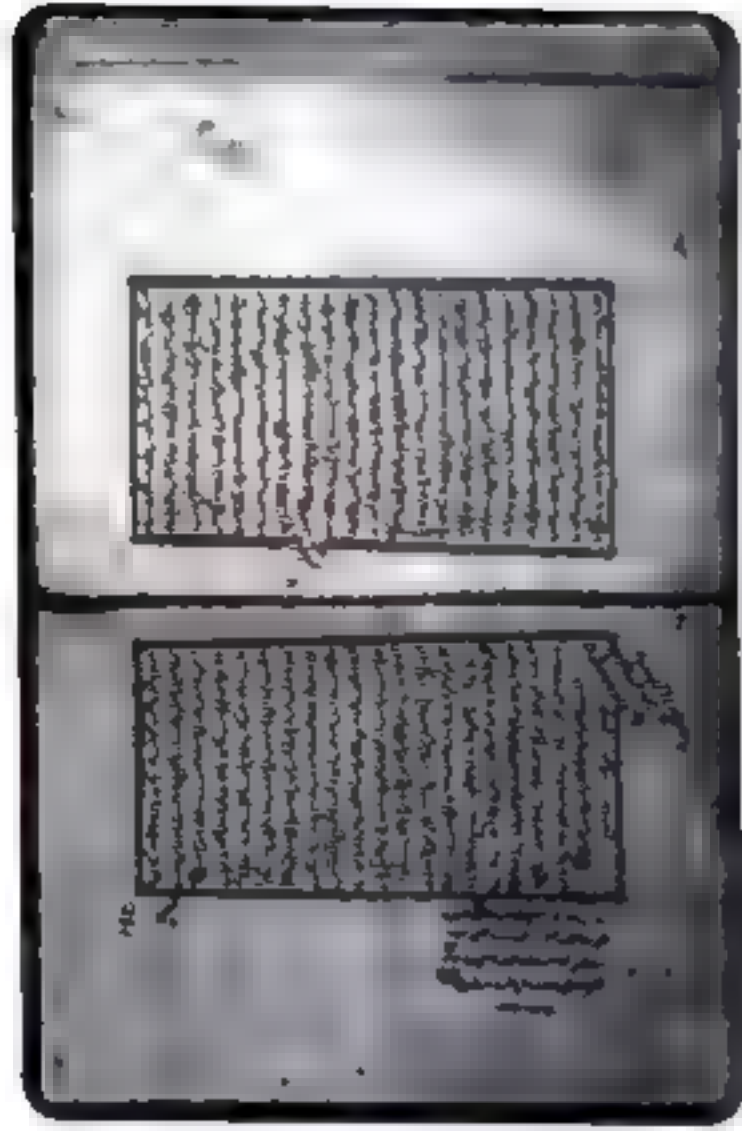
واني أعس هنا أن التهج الذي انتهجته في هذا الكتاب (وفي الكتب التي عملتُ فيها تحقيقًا، وقد تجاوزت الأربعين بحمد الله تعالى) هو السهج الوسط بين المدرستين.



الصفحة الأولى من نسخة الأسعد الهدي



الصفحة الأخيرة من نسخة الأسعد الهدي



الصفحة الأولى من نسخة ١٠٠



الصفحة الأخيرة من نسخة ١٠٠ حار الله



ترجمة ابن الحاجب

صاحب "الكافية"؛ متن الكتاب

(٥٧٠-٦٤٦ هـ = ١١٧٤-١٢٤٩ م)

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن يونس الدونني ثم المصري الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب، الملقب بحمال الدين؛ كان والده حاجباً للأمير عمر الدين موسى الصلاحي وكان كروباً، واشتغل ولده أبو عمرو المذكور بالقاهرة في صغره بالقرآن الكريم، ثم بالفقه على مذهب الإمام مالك رحمته، ثم بالعربية والقراءات، وبرع في علومه وأنقشها غاية الإتقان، ثم انتقل إلى دمشق ودرس بجامعة في زاوية المالكية، وكتب الحلق على الاشتغال عليه، ولتزم لهم الدروس وتحرر في الأصول، وكان الأعلب عليه علم العربية، وصف محصراً في مذهبه، ومقدمة وجيزة في النحو، وأخرى مثلها في تنصريف وشرح المقلعين. وصنف في أصول الفقه، وكل تصانيفه في نهاية الحس والإفادة، وخالف الحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات والرامات تبعد الإحابة عنها، وكان من أحسن حلل الله ذهاً. ثم عاد إلى لقاهرة وأقام بها ولأس ملازمون للاشتغال عليه، وجامعي مراراً بسبب أداء شهادات، وسأك عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب أبلغ إجابة يسكون كثير وثبت تام ثم انتقل إلى الإسكندرية للإقامة بها، فلم تغل مدته هناك، وتوفي بها صاحبي نهار

الخميس لسادس والمشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة، ودفن خارج باب البحر بترية الشيخ الصالح ابن أبي شامة، وكان مولده في آخر سنة سبعين وخمسمائة بأمناء، رحمه الله تعالى.

وأمناء: بفتح الهمزة وسكون السين المهملة وفتح الون ويعدها الف، وهي بلدة صغيرة من الأعمال القوصية بالصعيد لأعلى من مصر

من تصانيفه:

«الكافية - ط» في النحو، و«الشافية - ط» في الصرف، و«مختصر الفقه» استخرجه من ستين كتاباً، في فقه المالكية، ويسمى «جامع الأمهات» و«المقصد الحليل» وهو قصيدة في العروض، و«الأمالي الحورية» و«منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول ولجلد» في أصول الفقه، و«مختصر منتهى السؤل والأمل» و«الإيضاح» في شرح المفصل للزمخشري، و«الأمالي المتعلقة من ابن الحاجب في الكلام على مواضع من الكتاب العزيز، وعلى المقدمة، وعلى المفصل، وعلى مسائل وقعت له في القاهرة، وعلى أبيات من شعر المتني، مه نسخة في مكتبة عابدين بدمشق، وثابتة في خزانة الرباط (٢٠٩ أوقاف)»^(١).



(١) «فوائد الأعيان» (٣١٤/١)، و«فتح السادة» (١/١١٧)، و«آداب اللغة» (٥٣/٣)، و«دائرة المعارف الإسلامية» (١/١٢٦).

ترجمة الشارح الهندي رحمه الله تعالى

(١٨٤٩ هـ - ١٤٥٥ م)

• اسمه ولقبه:

هو الشرح المحقق، والإمام العلامة المدقق، حجة الليلي والأيام،
وقرة عيس لمسلمين والإسلام، قضي القضاة، وميث العلماء، وأحد
الأئمة في أرض الهند...

أحمد بن عمر الرازي الدولة الهادي، شهيد الدين ابن شمس
الدين، الهادي، الفقيه الحامي لأئمة المعارف بالعربية.

• مولده:

ولد في (دولة آبد دهي) بعد سبعة من الهجرة، ونشأ بها، وقرأ
العلم على القاضي عبد المقتدر ابن ركن الدين الشريحي الكندي، وعلى
مولانا خواجكي الدهلوي، مير في الفقه والأصول والعربية حتى صار
إماماً لا يلحق غيره.

• بعض صفاته:

كان رحمه الله تعالى غاية في الدكاء وسيلان الدهن، وسرعة الإدراك،
وقوة المحفظ وشدة لاهمك في المطالعة، والنظر في الكتب، لا تكاد

نفسه تشع من العلم، ولا تُروى من المطالعة، ولا تملُ من الاشتغال، ولا تكلُ من الحث.

لَمَّا حضرَ عبدُ القاصي عبدُ المقدّر قال فيه: قد أتاني رجلٌ حلّله علم، ولحمه علم، وعظمه علم ثم إنه لما صجّب مولانا حواشكي، وخرج الشيخ إلى (كالي) خرج معه إليها، وليث بها أياماً عديدة، ثم دخل (جوسور) فتلقّى بالإكرام، وطابت له الإقامة بها، لَمَّا لاقاه من عبّاية السلطان إبراهيم الشرقي صاحب (حويور)، ومن إكرام العلماء ورجال الساسة حتى إنه صار قاصياً للفقّة في البلاد الشرقية، وكان السلطان يضيّع له في خُصْرَتِه كرسياً صيغ من فضة، ويُحِلُّه على ذلك.

● مؤلفاته:

لِلْعَلامة الدولة أبادي مصفات داغ صيتها، وفاح أريجها، وهي مصفات جليلة ممتعة سارت بها ركيان العرب والمعجم، منها:

«الإرشاد في النحو» وهو متن متين في النحو، تعمّق في تهذيبه كل التعمّق، وتأنق في تربيته حق التأنق، أوله: «الحمد لله كما يحب ويرضى... إلخ»، وأسباب الفقر والعس، و«البحر الموج والسرّاج الوهاج في تفسير القرآن الكريم» بالمعاري، و«بلبيع الميران في البلاغة والبيان»، و«شرح أصول البزدي» وصل فيه إلى مبحث الأمر، صفّه للشيخ محمد بن عيسى الجوينوري، و«شرح على بابت سعاد» وشرح على قصيدة «البردة» و«رسالة في تفسير العلوم» بالمعاري، و«المعاقبة في

شرح الكافية» لابن الحاجب في النحو، وهو كتابنا هذا الذي حققناه، و«منائب السادات» بالعراقي، و«هداية السعداء» بالفارسي، و«رسالة في العقيدة الإسلامية»، وغير ذلك من الرسائل والمصنفات المفيدة في بابها.

قال الشيخ عبد الحق بن سيف الدين الدهلوي في رسالته في أحوار الفضلاء: إن شرح «كافية ابن الحاجب» له أحسن مؤلفاته في تفقيح المسائل، وأما تفسيره «البحر المواجه» فإنه تجسّم فيه رعاية السجع، فاضطرّ إلى إيراد العاظ وعباريته هي حشو في الكلام لا طائل تحتها. ومع ذلك فإنه كتاب نافع مفيد في الجملة، مُحتاج إلى التفقيح والتهذيب، انتهى.

ومن خصائص كتابه «البحر المواجه» أنه اعتنى فيه لبيان التراكيب السحرية، ووجوه الفصل والوصل، وغير ذلك أشدّ اعتناءً، وهو في عدة مجلدات.

• وفاته:

كانت وفاته **رحمه الله تعالى** لخميس بقيت من رجب سنة تسع وأربعين وثمانمئة (٨٤٩هـ) بمدينة حويز فدفن جنوبي المسجد بسلطان إبراهيم الشرقي ومدرسته.

• حواشي شرحه:

ذكر عبد الله محمد الحبشي في «جامع الشروح والحواشي» (١٤٤٧/٢) حواشي على شرح الهدي للكافية، أقطع منها حملاً ماقول:

- ١- حاشية عبد الله بن إبراهيم لبشير (ت: ٩٧٢هـ).
 - ٢- حاشية غياث الدين مصور (ت: ٩٤٩هـ).
 - ٣- حاشية شهاب الدين علاء الدين التوقاني (ت: ٩٧٣هـ).
 - ٤- حاشية الكافروني.
 - ٥- حاشية علاء الدين الجوينوري.
- قال الحلبي في «كشف الظنون»: عليه حاشية لمولانا الفاضل ميان الله الجانوري^(١)، وعلى شرح الهدى حاشية للتوقاني، وللکافروني ولعيث الدين منصور الشيرازي^(٢).



-
- (١) المصواب: ميان إله فاك الجوينوري
 - (٢) ينظر «الإعلام» ص ٢١٢ تاريخ الهدى من «الإعلام» المسمى بـ (برقة الحواضر وبهجة المسامع والنواظر) لمؤلفه عبد الحميد بن محمد الدين بن عبد الصلي الطائي، الطائفي، المتوفى سنة (١٣٤١هـ) (٢٣٣/٣) ط دار ابن حزم، بيروت، لبنان ١٤٢٠
 - ١٩٩٩ في (٨) ثمانية أجزاء و«كشف الظنون» (١٧٢٥/٢)، وهدية الماربي، (٦٧/١)، و«الإعلام» لمير الدين الركني (١٨٧/١).

طالع الكواكب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة الشارح]

نحمد الله نحو آلائه الوافية، ونشكر، لنوال نعماته الكافية، ونصلي على نبيه الرضي محمد الرافع مناصت الهداية، لأرباب اللباب بكلمته الباهرة، وعلى آله وأصحابه المعلنين بشهاب^(١) صحبته الفاحرة، والحاجين عادة أعداء الله بثوراق السيوف المهددة القاطعة.

وبعد: فقد صنف طبقات الأئمة والكتب تصانيف في علم الإعراب، بحسب قوتهم في البيان، وسهولتهم من بلاغة الخاطر والسان، لكن الشيخ الإمام، قدوة الأمام، وحيد العصر، فريد الدهر، أفصل المحدثين، برهات المحققين، أبا المتأخر شهاب الدين، شمس الدين ابن عمر الدواني^(٢) اللؤلؤيادي، ثم الهندي أكرم الله مآية، وأجرل ثوابه، قد عمل حواشي على الرسالة المشهورة في الإعراب، لشيخ الصناعة، قدوة الأئمة، المشتهر في المشارق والمغرب، العلامة ابن الخاحب^(٣)، أسكه الله القرايس، وأنال روحه التقديس، قد حازت مع الصغر سميتها، وقد جاوزت في الفصل جميعها، من حيث أنشأت^(٤) تبعها، وتفرعت

(١) فيه ج: من شهاب

(٢) فيه ج: الزلوي.

(٣) قلت: ترجمت مقصلة في قسم الدراسة، فعذ إليها متعت الله بالسمع وبالصبر

(٤) فيه ج: نشأت.

دَوَّخَتْهَا، مُوشَّاةٌ بِحِجَرِ الْأَلْفَاظِ السَّاحِرَةِ، مُعَشَّاةٌ بِخُطُلِ الْمَعَانِي الرَّاهِرَةِ، حُلُّ عَقْدِ الْبَيَانِ بِمَا قَبْلَهُ، وَبَيَضُ وَجْهِ الْبَلَاغَةِ بِمَا سُوْدُهُ، وَلَعَرِي هَلْهُ هِيَ الَّتِي تَقْتَضِي الْأَدْبَاءُ أَنْ يَخْلُدُوا بِتَحْرِيرِ مَعَالِيهَا أَقْلَامَهُمْ، وَيَحْلُو بِتَقْرِيرِ مَسَاعِيهَا كَلَامُهُمْ، وَلَوْ أَدْرَكَهَا الْمَاخُضُونَ مِنْ أَرْبَابِ التَّصَانِيفِ، لَحَذِّثْتُهُمْ أُنْعُمُهُمْ بِأَنْ يَعتَبِرُوا بِعَدِ الْمُنْجِزِ عَنْ كُتُبِ مَدَائِحِهَا، وَتَعَدَّادِ أَصْغَرِ مَاتِحِهَا، اعْتِذَارُ أَسِي مُوَأْسٍ^(١) بِقَوْلِهِ:

إِذَا نَحَسْنُ أَكْبَنَا عَلَيْنَا بِصَالِحِ

فَلَمَّا كُنَّا نُنْشِئُ [ب/٢] وَهَوِّقَ الَّذِي نُنْشِئُ^(٢)

وَلَمَّا كَانَتْ عِقْدًا قَدْ انْقَضَمَ قَتَاثُثُ لَأَيِّهِ، وَرَوْضَةٌ دَخَلَتْ أَسَابِلُهُ فِي أَعَالِيهِ، وَقَدْ كَانَتْ (كَافِيَةً) (شَافِيَةً)، وَمَنْ وَرَاءَ الْإِتِّسَاعِ وَالْإِشْتِيَاعِ آتِيَةً، أَرَدْتُ أَنْ أُمَتِّعَ الْمُحَصِّلِينَ لَهَا بِتَعْلُمِ مَشُورِهَا^(٣)، وَجَمْعِ مَأْثُورِهَا، لِيَخْذُلُوا تَحْمِيرًا عَلَى لُشُورٍ، وَأَنْبَسَاءَ فِي الْمَقَامِ وَالشَّرَفِ، وَعَلَى اللَّهِ التَّوَكُّلُ فِي الْأُمَالِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَالُ.

- (١) **أَبُو مُوَأْسٍ هُوَ الْحَسَنُ بْنُ الْحَكَمِيِّ** بِالرُّوْلَاءِ، شَاعِرُ الْمَوَاقِفِ فِي عَصْرِهِ، وَلَدَ فِي الْأَمْوَارِ (مِنْ بِلَادِ غَوْرَسْتَانِ)، وَشَأً بِالْبَصْرَةِ، وَرَحَلَ إِلَى بَعْدَادٍ فَأَتَّصَلَ بِهَا بِالْحُلَمَاءِ مِنْ بَنِي الْمَلِكِ، وَنَدَّحَ بِمَقْصُومِهِمْ، وَنَحَّحَ إِلَى دِمَشْقٍ، وَمَتَّحَهَا إِلَى بَصْرَةٍ، فَتَدَّحَ لِبَيْتِهِمُ الْخَصِيبَ، وَهَدَّدَ إِلَى بَعْدَادٍ فَأَقَامَ إِلَى أَنْ تَوَفَّى لَيْهَا سَنَةً (١٤٦-١٤٨ هـ = ٧٦٣-٧٦٤ م) يَطْرُقُ مَعْرَاةً لِلْبَعْدَادِيِّ لِلْبَعْدَادِيِّ (١/ ١٦٨) وَوَقُفَاتِ الْأَعْلَانِ لَأَبْنِ عَتَلَكَانَ (١/ ١٣٥)، وَفَالشَّعْرَ وَالشَّرَاءَ لَأَبْنِ قَيْبَةَ (٣١٣)
- (٢) **يَبْ يَطْرُقُ كِتَابُ الصَّاحِبِ** لِأَبِي مَلَالٍ الْمَسْكُورِيِّ الْحَسَنِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (٣٩٥ هـ) (ص ١٤٤).
- (٣) **فِي حِجَرِ مَشُورِهَا.**

فأقول ناقلاً لكلامه، وبالله التوفيق لإتمامه:

إنما لم يبدأ الشيخ رحمه الله تعالى في هذه الرسالة بحمد الله ، هُضمًا للنفس بتحصيل أن كتابه هذا من حيث إنه كتابه ليس ككتب السلف عليهم السلام حتى يبدأ به على سبيلها، وليس ذا بالٍ حتى يكون يترك الحمد أقطع^(١).

وبدا يذكر كلمة والكلام لكونهما موضوع علم السحور، من حيث يُبحث فيه عن أحرفهما من الإعراب والنساء وما يتعلق بهما^(٢).

[تعريف الكلمة]

ولما كانت الكلمة جزءاً من الكلام^(٣)، ويرجع الإعراب إليها بالذات؛ قدمها عليه، فقال: (الكلمة) اللام للحسن^(٤)، والنساء لموحدة النوعية أو الفردية، والكلمة الواحدة كلية مفهوماً^(٥) وإن كانت جزئية فيما

(١) أي مقطوع

قيل يشير المؤلف رحمه الله تعالى إلى الحديث المشهور في هذا الباب، وهو عن أبي هريرة، قال قال رسول الله ﷺ: «كلُّ كلام، أو لُغزٍ ذي بَالٍ لَا يَنْتَحِلُ بِذِكْرِ اللَّهِ، فهو ابتِزٌّ. أو قال أقطع» أخرجه أحمد في مسنده (٨٧١٢)، وأبو داود (٤٨٤٠)، والسنائي في عمل اليوم والليلة (٤٩٤)، والدرر قطبي في هب (٢٢٩/١)، وابن ماجة (١٨٩٤)، والبيهقي في الدعوات (١) وإسناده ضعيف لضعف قوة بن عبد الرحمن (أحد الرواة)، وللاضطراب الذي وقع في إسناده ومثته وفي رواية «كلُّ كلام لا يبدأ به بالحمد لله، فهو أجنأ» رواه أبو داود (٤٨٤٠)، وابن ماجة (١٨٩٤) قليل البركة. منقش بقوي بآل: خال بهم يده، وأقطع وأأخدم: قليل البركة.

(٢) من كونهما معرفة ونكرة وغيرهما، وكون الجملة جملة ظرفية أوسمية أو فعلية وشروطية.

(٣) في ج: بجره الكلام.

(٤) في ج: اللام فيه للحسن.

(٥) في ج: مفهوماً.

صَدَّقْتُ عَلَيْهِ^(١)، والتعريف باعتبار المصهور، وعلى هذا لا ينافي الاستعراق أيضاً، كما في كل فريد وكل واحد، لكن محل التعريف يابأه، إذ التعريف للحقيقة لا للأفراد^(٢)، إلا أن يُقصد بيان الطرد^(٣) لا التعريف

وأما حمل اللام على العهد الذهني؛ فيوجب جهالة المحدود، إلا أن يعتبر التعيين باعتبار المقام^(٤)، والأولى أن يُحمل على الجنس أو العهد الخارجي^(٥)، بإرادة الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة.

قبل بتجريد البناء عن معنى الوحدة، وإثباتها^(٦) للتححرر عن الوقوع^(٧)

(١) اعلم أن الجنس على صريحي. استعراق الجنس المعبد للكثرة، فلا يجوز إرادته هنا؛ لاستطراره كون التعريف للأفراد دون الملمعة، وهو باطل، وماعية الجنس من حيث هي من غير دلالة اللفظ على الوحدة ولا الكثرة، بل ذلك إحسان عقلي، وهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة الوحية؛ لاتحاد النوع الواحد بالملمعة؛ ولا الفرصه لاحتماله لها أيضاً، إلا أن اعتبار الوحدة القرينية، ولحقوق تاء الوحدة به يقتضي اعتبارها، ويلزم اعتبارها وعدم اعتبارها، فعلى هذا قوله (لو القرينية ... إلخ) محل نظر - منه -

قلت قريب من هذا النقل ما في «شرح الرضي» (٢٤/١)

(٢) في ج. لأفرادها

(٣) المراد بالأطراد. أن يضيف لفظ كل إلى المد، فيجمله مبتدأ، ويجعل المحدود خبره، كقولك في قولنا: الكلمة إلخ: كل لفظ وضع لسمى مفرد فهو كلمة، وبالمعكس لو يجعل مكان المد نقيضه، فنقول: كل ما ليس لفظاً وضع لسمى مفرد فليس بكلمة م **للمنظر** «الكليات» لأبي البقاء (٦١١).

(٤) لأن المخاطب حالي اللحن عما يتلوه القوم من الألفاظ، فيوجب جهالة المحدود، ولينها المصهور الذهني لا بد وأن يكون تبدأ وحصة غير مضمية من الحقيقة، لا عصر الحقيقة، ولا حصة معينة منها. م.

(٥) فيه: أن العهد الخارجي إنما يكون يعلم المخاطب به، وهو غير لازم هنا. تلعل. م

(٦) في ج. وإثباتها.

(٧) يعني: لو قال: كلم بلا تاء، لزم اعتبار الأفراد في المصهور، لعدم وقوع الكلام إلا على -

على الثلث فصاعداً كما هو حكم المجرد صها.

وبه: أن الاسم المجرد يصبح تجرده عن معنى الوحدة، كما قيل في: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُورٌ﴾^(١) وأما تجريد التاء عن معنى الوحدة؛ فبعد لا يوجد في الاستعمال؛ لكونه نصاً في الوحدة^(٢)

والكلم المجرد عن التاء جنس^(٣) لا جمع كما قيل، بدليل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُ الْعَصِيدُ الْغُلِيْبُ﴾^(٤)، ويتصغيره على كَلِيم، ويقوله: أحد عشر كلفاً. وقيل: جمع حيث لا يقع إلا على الثلث فصاعداً، و﴿الْعَصِيدُ الْغُلِيْبُ﴾ مؤنول ببعض الكلام^(٥)، والأخيران ممنوعان. (نقط) وهو في اللغة: الرمي، يقال: أكلتُ التمرة ولفظتُ نَوَاهَا،

أي: رميتها.

وفي الاصطلاح: صوتٌ يعتمد على المخارج من حروف فصاعداً.

وقيل: الحاصل من صوت يُقصد به حصولُ حرفٍ فصاعداً.

وقيل: ما يتلفظ به الإنسان من حرفٍ فصاعداً.

الثلث فصاعداً، فأتى بالتاء تحوراً عن ذلك م.

(١) سورة المصم، الآية: ٢

(٢) يمكن الجواب عن ذلك كونه نصاً في الوحدة لا يافي استعماله في لازمها كما في سائر الألفاظ، فإن الوحدة مستلزمة لعدم الكثرة م

(٣) فصح أن يقع على التثنية والكثير كالماء والمسل، لكنه لم يستعمل إلا فيما عرق الاثنين، بخلاف أمثاله م

(٤) سورة فاطر، الآية: ١٧.

(٥) فيكون من باب حذف الحذف، وإقامة المضاف إليه مقامه م.

وفي كل وحدة من النظر^(١). فتأمل تعرف-

واحترز به عن الدوال الأربع^(٢)، وإما لم يقل لفظة؛ لأن الوحدة غير مرادة^(٣)، والمطابقة غير لازمة^(٤)؛ لعدم الاشتقاق، مع كون اللفظ اختصراً. واللفظ أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، كالمسوي في: زيد ضرب واضرب، حيث يصدق عليه تعريف اللفظ اعتباراً وحكماً، لا حقيقة^(٥)؛ إذ ليس من مقولة الحرف والصوت أصلاً، ولم يوضع له لفظ وإنما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو: هو وهي وأنت وأل^(٦)، وأنجزوا فيه أحكام اللفظ، فكان لفظاً حكماً بهذا الاعتبار، والمحذوف لفظ حقيقة لصدق ماهية اللفظ عليه؛ لأنه من مقولة ما يتلفظ به الإنسان، وصدق الماهية لا يستدعي الوجود^(٧)،

(١) لمخرج المستر من الصفات عن الكل، وللرؤم التعريف بالحرف الأحص الأخص في الكل أيضاً، إلى غير ذلك مما لا يحصى على المثال م

(٢) بناء على أنه ليس يحس للكلمة إذ جس أخص من الفصل بوجه دون وجه، فيصح الاحتراز به م

(٣) وإما لم يرد الوحدة؛ لأن إرادتها إنما يكون لإخراج الكلمتين والكلمات نحو قالوا، ومثل ذلك لا يخرج بناء الوحدة؛ لأن كل ما يتلفظ به مرة واحدة لفظه واحدة م-

(٤) لأن المطابقة بين العتدا والمعر إنما يلزم إذا كان المعر صفة مشتقة غير مسببة نحو هند حنة، أو في حكمها كالنسوب، دون ما إذا كان حائداً، ولفظ (هنا) وإن كان بمعنى العفة، أي: ملحوظ به، إلا أن أصله مصدر، ويعتبر الأصل في مثله م

قلت: انظر شرح الرضي (٢٤/١)

(٥) أي ويصدق على المسوي تعريف اللفظ حكماً، حيث أجروا أحكام اللفظ على ما يعبر به عنه من لفظ المنفصل م-

(٦) في ج: هو أنت وأجروا...

(٧) أي إذا كان كذلك فالملحوظ.

والحذف لا يتأفیه^(١).

(وضع) الرضع: تعيين اللفظ للمعنى أولاً^(٢)، وقيل: تعيين اللفظ بإزاء المعنى نفسه، وقيل: تخصيص شيء بشيء متى أُطلق أو أُجسَّ به^(٣)، فهم المعنى المحصَّن له ويخرج من الأول: المشترك^(٤) باعتبار المعنى الثاني، والمقتولات، إلا أن يراد به: ^(٥) الأوليه عند الوضع، ويخرج الدوال الأربع^(٦)، فيراد تعريف النوع لا الجنس، ويخرج من الثاني: الحرف^(٧) لاحتياجه إلى الضميمة^(٨).

(١) أي صدق ماذهب على شيء لا يقتضي وجود ذلك الشيء؛ لصدق لإنسان على من مات من أمواته، م

(٢) خرج به استعمال اللفظ بعد وصفه في المعنى الأول، الموضوع له، فثبت بذهبه بذلك المعنى لا يقال إنك وصفت؛ لكونه نفساً ثانياً، لكن لو جعلته اللفظ الموضوع للمعنى

خرج ميل إنك وضعت م يلب انظر وشرح الرضي (٢٦/١)

(٣) أي سمع أو أبصر أو تصور م

(٤) أي وضعه على حذف المضاف، وكلتا نظائره.

(٥) قوله به، سقط من نسخة ج

(٦) أي باللفظ في تعيين اللفظ م

(٧) أي بقوله، بمعنى الحرف، وكذا خرج منه المجاز، أي ويكون موضوعاً بالنسبة إلى معناه المجازي؛ لأن تعيينه له إنما هو بالقرينة م

(٨) فيه أن الأمر ينعكس ذلك، لأن معنى الدلالة بعينه أن يكون العام بالتعريف كائناً في فهم المعنى عند إطلاق اللفظ، ودلالة الحرف كذلك، لأنهم معاني الحرف، وعند إطلاقها بعد علمت بأوضاعها، إلا أن معانيها ليست تامة في أنفسها، بل يحتاج إلى التعبير، بخلاف الاسم ولعمل، وأما تعيين الحرف للدلالة على معنى؛ لمحتاج إلى الضميمة عند من يجعل معنى قولهم. الحرف ما دل على معنى في غيره بأنه مشروط في دلالة على معناه الإفرادي يلب انظر لمحصن المعاني، سعد الدين التتارني (٢-١).

وأجيب: بأن الاحتياج إليه: الدلالة، لا التعيين. ويدخل في الثالث: المحرفات، إلا أن يمنع فيه التحصيل، والمقتولات، إلا أن يراد التحصيل الأولي، أو يعرف بالوضع، ويخرج منه بهذا. "الحرف حيث لا يهم معناه متى أطلق، بل إذا أطلق مع ضم ضميمة. وأجيب: بأن المراد: متى أطلق إعلالاً صحيحاً"، وإطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح.

ويخرج من جميع التعريفات: [ب/٣] حروف الهجاء، مع كونها موضوعة^(١) لفرض تركيب الألفاظ دون المعنى، فيراد تعريف نوع^(٢)، وإعلاء تركب الدلالة^(٣) لاندراجها في الوضع^(٤)، وما يقال تركبه لتلا يخرج الحرف قبل ضم ضميمة؛ فقيه: أن المراد: الدلالة بالقوة، فلا يخرج. وفيه^(٥). ويحترق بقوله: (وصع) عن المحرفات والأصوات والمهملات^(٦)، وما يبدل بالعقل.

(١) فخرج: ويخرج عنه الحرف.
(٢) فيه أن معنى الإعلال هو الذكر من غير ضميمة، فقيده بالإطلاق الصحيح لا يحده نفساً م

(٣) أي: ألفاظ موضوعة

(٤) أي: نوع من النوع وضع اللفظ، وهو وضع اللفظ الذي الغرض منه المعنى دون التركيب م

(٥) في تعريف الكلمة، يعني لم يلق لفظ

(٦) بناء على أن كل موضوع دال دون العكس، فلو قال دل: لا احتياج إلى حوله بالوضع أيضاً، لكن يرد عليه النقص بحروف الهجاء م

(٧) وفي بحث: لأن لا نسلم أن الحرف قبل ضم الضميمة يبدل على ما وصع له بالقوة، لكن دلالتها مشروطة بذكر متعلقها معها وضعاً، وبتقاء الشروط عند انتهاء الشرط ضروري م

(٨) إما أن يريد بالسهميل ما لا يبدل على معنى أصلاً، فليس بموجود، فللاحتراز عنه، أو يبدل ببدل بالوضع، ففيه انخفاض من ذكر ما قبله وما بعده، إلا أنه أراد التحصيل

(لمعنى) معمول به باللام، وفيه احتراز عن حروف الهجاء^(١).

(مفرد) وهو: ما لا ينقسم عليه لفظ^(٢)، بخلاف المركب، كمعنى: الرجل، وضرب^(٣)، وقائمة، وتصرب^(٤)، وبصري^(٥). مركبات^(٦)، وإلا؛ لزم في: خمسة، توالي أربع حركات في كلمة واحدة، وفي: قدّاعة، إبدال الواو في الوسط^(٧)، ولا يلزم بالتركيب اجتماع التذكير والتأنيث^(٨) في: قائمة، ولو لزم؛ للزم في: الرجل، اجتماع التعريف والتذكير، وليس فليس^(٩)، وقوبه. (مفرد^(١٠)) بالرفع صفة اللفظ، وبالجزم صفة المعنى، وبالنصب حال من ضمير (وضع).



(١) إذا المعنى وصح ليند على معنى، لا لمعبر عن معنى به م.

(٢) في ج. لفظ

(٣) أي وإن لم يكن مركباً، لزم في حصة توالي مه أن توالي أربع حركات في كلمة واحدة

غير معقود عنه لوقوعه في إطلائهم م

(٤) أي لزم في عداءه إبدال الواو بالياء في الوسط، وذلك غير جائز، فإن عداءه أصده عدولة، قلت الواو يا- لوقوعها رابعة متطرفة، ثم قلت الياء همزة بوقعها بعد ألف

رائدة م

(٥) وذلك لأن لفظ قائماً وحده مثل معنى ذات موصوفة بالقيام مذكراً مؤنثاً، فوذا تجرد من الشاء دل على التكثير، ومعها بند معنى التأنيث م

(٦) أي وليس في الرجل اجتماع التعريف والتكثير، لأن لفظ رجل بند معنى ذكر من سمي آدم بلغ حد البلوغ، فدخل اللام إياه يعينه، لتعريف، وتعميده معيده التذكير م

(٧) اعلم أن كلاً من الرفع والنصب وإن لم يرد في إعراب معرّد أولى من الحر؛ لأن الإعراد صفة اللفظ، ووصف المعنى به بالهجمة، وإن كان مركباً بالظن إلى ذلك كعصبي الأهل بأسرها، فيكون المستعمل في العداح لمشهور المتعارف م

[أقسام الكلمة]

(وهي: اسمٌ وعملٌ وحرفٌ) أي الكلمة صديقة على هذه الأقسام،
والأ؛ والكلمة من حيث هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف^(١)، ومنقسمة
إلى هذه الأقسام الثلاثة انقساماً كلياً إلى الحزبيات، لا انقساماً الكل إلى
الأجزاء^(٢).

والاسم مأخوذ من السَّمَوُ، بدليل أمثلة اشتقاقه من نحو: سَمِيَّ
يسمي^(٣) وأسماءٌ وسمي. وقيل: من الرُّسْم لتأنيدهما في معنى كون كلٍّ
منهما علامةً للمسمى، والأمثلة محمولة على القلب.

وسمي الفعل فعلاً؛ لتصفته^(٤) الفعل، وهو المصدر.

(١) عطف على: باسم

(٢) قوله. والكلمة ليس حراً الشارط، بل الجزاء محذوف، والمذكور تعطل له على طريقة
قوله. قلب هو قول السبي من تعبيد يرى فيها والدّة سيف الدولة وبعده^(٥) فيها.

فإن تُثْبِتَ الأسماء وأنت مستهم * فإن المسك بعض ذمّ التّسوال

تقدير الكلام. والأ؛ أي: وإن لم يكن العراء من العمل صدق الكلمة على هذه الأقسام؛
لم يستظم المعنى، يعني لأن الكلمة لا يجوز أن يراد بها الأفراد لمكان التعريف، وإنما أن
يراد بها المعنى من حيث هي، فليست كل واحد من الاسم والعمل والحرف، ولا
محمولها، بل هي مشتركة بين الكل محملة له، لو يراد بها اللفظ، وكذلك أتركبها من
اسم وحرفين أقول يجوز أن يراد بها الترجعة إلى الكلمة ما صدقت هي عليه من
الأفراد على الاستخدام، فليجند يصح العمل بلا تكويل. ٣

(٣) إذ لو كان من الرُّسْم لكان القياس وسم يرسم، لو سام ويسم

(٤) أي لتعريف الفعل الاصطلاحي في العمل الحقيقي.

والحرف في اللغة: الطرف، سمي به؛ لأنه يكون في طرف من الاسم والمعل.

واللام في قوله: **(لأنها)** متعلق بمفهوم الكلام حيث يعمهم دعوى المحصر^(١) بالسكوت في معرض البيان^(٢)، أي: انحصرت على هذه الثلاثة؛ لأنها إما أن تدل، أي: لأن حالها إم دلالة أو عدم دلالة، أو لأنها إما ذات دلالة، أو لأنها إما دلالتها على كذا ثابتة، فيكون قوله **(إنما أن تدل)** مبتدأ محذوف لخبر، والجملة خبر «أن». [١/٤] ويمكن أن يقول المصدر باسم الفاعل، أي: لأنها إما دالة^(٣)، فلا يرد امتناع حمل الدلالة على الكلمة.

ودلالة اللفظ: كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه وقيل: دلالة اللفظ: فهم المعنى من عند إطلاقه أو تحيله أو إحساسه، هذا، تعريف بالعلامة والأثر^(٤)، وإلا^(٥)؛ فالفهم الذي هو صفة السامع أو صفة المعنى كيف يعرف به الدلالة التي هي صفة اللفظ؟

(١) أي: مع السكوت في معرض

(٢) أي: بان الحرف محوّر أن يكون طرفاً بسكوت أو صفة له

(٣) فرع على جمع ما ذكرته.

(٤) أي: ح وهذا

(٥) أي: التعرف الثاني تعريف بسلامة؛ لأنه مفهوم المعنى من مدغم علامة الدلالة لا نفسها، فكانه قيل: الدلالة علامتها فهم المعنى، فيصح الحمل بهذا الاعتبار م

(٦) أي: وإن لم يكن تعريفاً بالعلامة، بل بالخفيّة، فلا يكون صحيحاً، لأن المفهوم الذي هو صفة السامع باعتبار حدوثه مع أو صفة المعنى باعتبار تخلقه به يباين الدلالة التي هي صفة اللفظ، فلا يجوز تعريفها به. م

ويمكن أن يقال. إنه تعريف لصفة^(١) الشيء بصفتها السببية اصطلاحاً. ولا مشاحة فيه، والفراد: إما أن تذل وضعاً^(٢)، فلا يرد ما خرج عن الاستقلال من الأسماء كالموصولات ونحوها.

(على معنى) مفعول به لـ (يذل)، وجره تقديري كمصا. (في نفسها) وفي معنى الباء، أي: سمها، لا بضم ضميمة. ويحتمل أن يكون صفة (معنى)، أي: حاصل في نفس الكلمة، أي: مدلولها^(٣)، بخلاف الحرف^(٤)، فإنه يذل على معنى حاصل في غيره، أي: مدلول لغيره، كاللام، يذل على تعريف تصمته الاسم، و«لم» دالة على نفي تصفته الفعل، وعلى هذا فقس. وفي بعض النسخ: (نفسه) أي: معنى حاصل بنفسه، أي: بالنظر إليه، لا بالنظر^(٥) إلى كونه مدلول اللفظ الآخر من اسم أو فعل، بخلاف الحرف.

(١) في ج: بصفة

(٢) الأولى ناخيره عن قوله. في نفسها. م.

(٣) تفسير لحاصل في نفس الكلمة، بمعنى: أن معنى حصول المعنى في نفس الكلمة ما ذكره لا يكون قول الناس أو لا قسماً لقوله إما أن يذل على معنى في نفسها، لأن الحرف لصفة

يذل على معنى حاصل في نفس الحرف، أي: مدوله، فالصواب معنى حصول المعنى في نفس الكلمة هو حصوله لها بالنظر إلى ذاتها، لا لقيسه إلى شيء آخر كما في الحرف م

(٤) لا يعني ما فيه بعد معرفة ما لورداً على التعبير المتقدم، فإن الأشياء تعرف بالأصداق، فإنه لا يعني لـ رجعاً مثلاً أيضاً يذل على ذكر من اسمي آدم بليغ حمد البلوغ من غير دلالة على تعريف، وإما فت. الرجل باللام أداة اللام، للتعريف، فيكون التعريف مدلولاً للام دون رجع إلا أنه لم يحصل له بالنظر إلى ذات، بل بالنظر إلى رجع، وكذا الكلام في مظارفه. م

(٥) والصواب أن يقول لا بالنظر إلى لفظ آخر م

(أو لا) عطف على: (يدل)، أي: لا يدل على معنى في نفسها.

فإن قيل: العدم لا يكون مقوّمًا^(١) للماهية.

قيل: هذا التعريف^(٢) رسمي^(٣) للماهية، مع أن العدم المصاف إلى الوجود قد يعرف به، قالوا: العمى عدم البصر عما من شأنه البصر، والموت - عدم الحياة عما من شأنه الحياة -

(الثاني) أي: ما لا يدل على معنى في نفسها: (الحرف)، الجملة مستأنفة^(٤)؛ لأنه لما قال: إما كذا أو كذا، فكان سائلاً^(٥)، قال: ما الأول؟ وما الثاني؟ فقال: الثاني كذا، والأول كذا. وإنما قدّمه^(٦) في الدليل - وإن كان آخره في المدعى^(٧) -؛ لأنه في اللغة الطرف، فذكر مرة في طرف، ومرة في طرف آخر، ولأن الشروع في البيان من القريب أولى، ولعدم التقسيم فيه^(٨)، ولأنه علمي، [ب/٤] ولعدمي مقدم^(٩).

(١) في ح مقومًا

(٢) وذلك بناء على أن الماهية هي الحقيقة الموحدة كالإنسان، دون المعلوم الاصطلاحي

الاعتباري م

(٣) في ح أسمى

(٤) فيه نظر، بل الصواب أن الحسنة هي لفظة ثانية من مقياس على ما سحفته إذ شاء

الله تعالى

(٥) أي: دليل المحصر بأن كنهه فيه أولاً م

(٦) أي الحرف

(٧) أي دعوى المحصر المعلوم من قوله وهي اسم وفعل وحرف م

(٨) أي فيكون أقل، ولأمل مقدم على الأكثر، لأنه يرتفع من الأقل إلى الأكثر م

(٩) لأن العدم أصل، والوجود طار عليه م

(والأول) أي: ما يدل على معنى في نفسها: (إِثْبَاتُ اقْتِرَانِ) حرر الأول بحذف مضاف منه^(١)، أو من المبتدأ^(٢)، أو مبتدأ محذوف الخبر، أو بتأويله بالصفة^(٣) على طريقة: (إِثْبَاتُ أَنْ تَدُلَّ)، والمراد: إما أن يقتزن وضعاً، فلا يرد على عكسه نحو: عَسَى وَيَنْعَم وَيَشْ وَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا، مما حرج عن الاقتزان في الاستعمال، ولا على طرده نحو: هيهات وصة، رجح. زيد ضارب الآن أو أمس أو عدداً مما اقتزن بالعارص^(٤)، (بِأَحَدِ الْأَرْصَةِ الثَّلَاثَةِ): الماضي والحال والاستقبال، وتقييد الاقتزان بأحد الأرصمة يمنع خروج نحو: الصبوح والغيوق والشُّرَى والتأويب عن حد الاسم، ودخوله في حد الفعل، والمضارع مقترن بأحدها^(٥) عند الوضع. أو يقال: ما اقتزن برعائين^(٦) يصدق عليه أنه اقترن بأحد الأرصمة؛ لوجود الواحد في الاثنين، لكنه لا يصدق عليه أن يقتزن بأحدهما فقط. والمراد: الاقتزان لا يقيد فقط^(٧)، ولا بشرط التعيين وعدمه^(٨)، فلا يخرج المضارع غير المعين والماضي المعين^(٩)،

(١) أي: من أن يقتزن

(٢) أي: قوله. وبالأول

(٣) أي: هو خبر الأول بواسطة تأويله بالصفة، أي: مقترن م

(٤) هو كون نحو: هيهات وثمة يسمى الفعل، والآل وأمس وعدداً في نحو: ضارب م

(٥) في ح. بأحدهما عدد الواضع.

(٦) يصح عنه أن المضارع، وفيه نظر، لأن المراد كما قال: أن تقتزن وضعاً، والمضارع غير مقترن وضعاً برعائين، بل بركب، والائليس إنما حصل في الاستعمال عدد السامع م

(٧) فلا يخرج المضارع وإن كان. بهاء على رصه. مقترناً بهاتين. م

(٨) فخرج على قوله لا يقيد فقط، ولا بشرط التعيين م. قُلْتُ وفيه حرج ولا يعلمه

(٩) فخرج على قوله وعدمه، أي: ولا بشرط عدم التعيين، وفي جميعه نظر لما مر، ولأن =

ولا يرد لفظة^(١) الخاصي والمستقل، لأن المراد بالاقتران الاقتران بالصيغة، وليست فيهما صيغة اقترنت، ولأنه إن أريد بهما: المعلان المهودان^(٢)، فمعاهما غير مقترن، وإنما اقترن معنى معاهما، وإن أريد بهما: الرمان، فمعاهما: لا شيء^(٣) آخر مقترن به، ووجه^(٤) وغيه^(٥).

(أو لا) أي: أو لا يقترن بأحد الأربعة الثلاثة

(الثاني). أي ما لا يقترن بأحد الأربعة الثلاثة (الانتم) المحملة

متألفة. (والأول: المفضل).

اعلم أن الدليل عقلي^(١)، والمقدمات اصطلاحية ثقلية، فلا يرد ما

= اللارم من اشتراط لتعيين خروج ما اقترن بهير ذلك المعين مطروحاً كان أو ماهياً، فما وجه تخصيص المعارع بالذكر؟ ومن اشترط عدم التبيين خروج ما اقترن بواحد معنى من الأربعة كدلت م

(١) هي ح لفظ

(٢) أي معنى لفظ الباهي والسغل غير مقترن، لأن معاهما في اللفظ دون اقتران فيه م

(٣) هما شيء.

(٤) أي وجه نظر، لأن معنى المحس معنى، لأن اسمي ما يستعاد من اللفظ. يصدى إلى معاهما مقترن، ولأن الرمان الذي هو مساوئها معاير للرمان الخارج عنها على التقدير الثاني غير متحقق، فكيف يقترن به غيره؟ م

(٥) أي وجهي ذلك النظر نظر، لأن المراد أن يقترن وضعاً بلا واسطة، واقتربهما على التقدير الأول بالواسطة، ولأن الرمان الخارج عنها على التقدير الثاني غير متحقق، فكيف يقترن به غيره؟ م

(٦) حاصله. أنه ثبت الحصر بجملة دليلين أحدهما مركبة من متصلة ذات جزئين وحالية واحدة، بأن عال الكلمة إما دالة بعصها أو غير دالة، وغير الدالة حروف، ينتج الكلمة إما دالة بمعها وإما حروف، فحصر هذا الدليل بالكلمة في الحروف الدال بنفسه، وحصر الدال بنفسه بالدليل الثاني المركب من متصلة مائعة حلو داب جزئين ومن حليلتين في =

قيل من أن العقل لا يحكم بالحصر، لاحتمال القسم الأول^(٢) وكل من قسم فسمي انقسم الثاني التقسيم^(٣)، وأن الدليل من اقتراح الشرطيات. ووجه الحصر: أن هذه القسمة دائرة بين الهمي والإثبات، فتوجب الحصر^(٤)، وإلا، لزم [1/٥] ارتفاع القيصين أو اجتماعهما، لاختصاص كل صورة من الاقتراح^(٥) بقسم، فلم يبق للرائد^(٦) إلا شمول عدم^(٧)، فإلزم ارتفاع القيصين، أو شمول الوجود^(٨)، فإلزم اجتماعهما^(٩).

(وقد حُسم) الواو عاطفة على المحذوف، أي. قد تبين^(١٠) وقد علم، أو اعتراضية لمُدح الدليل المذكور ترغيباً للطالب، أو لردّ من طرأ أن هدحصر بدون تعريف الأقسام، أو لتبنيه من لا يكتفي بالإشارة. والله ذرّ المصنف حيث أشار إلى الحدود فهي ضمن الدليل، ثم نتج بقوله (وقد

= العمل والاسم، بأن حال والأول أي. الدال بنفس إما أن يضرب أو لا، أي لا يفترق الاسم، والأول أي. يفترق العمل، فينتج المال بنفس إما الاسم وإما العمل م

(١) أي ما لا يدل على معنى في نفسه، وأوليت باصنار إثباته لولا هي الدليل م

(٢) أي من قسمي التقسيم الثاني، وهو قوله. والأول إما أن يفترق. بلح، والتقسيم لعدم الحصر كل من المفترق وغير المفترق في العمل والاسم مفلاً م قلت وعبارة في ح وكل قسم من قسمي الثاني التقسيم.

(٣) والحصر الشقي لا يحتاج إلى لمر من الدليل، بل كونه فائراً بين الهمي والإثبات كان م (٤) وجوباً وهدماً.

(٥) أي للتقسيم الرائد.

(٦) بأن لا يكون دالاً بنفس، ولا غير دال، لو بأن يكون مفترقاً ولا غير مفترق م

(٧) أي الدلالة وهدمها، أو الاقتراح وهدمه م

(٨) لأنه حينئذ يترتب أن يكون دالاً في غير دال، أو مفترقاً في غير مفترق م

(٩) فهي ج. تبين.

علم)، ثم صرح بعد التنبيه بنهاء على اختلاف الطماع^(١).

وقد إاما للتقريب^(٢) أو للتحقيق وقد حررت العادة باستعمال العلم

في الكليات، ولمعرفة في الجزئيات.

(بذلك) أي بالدليل المذكور، والباء للاستعانة، ولما وضع

المظهر موضع المصمر؛ لزيادة التمكن في الذهن^(٣)، واختار ذلك دون

«هذا» للتعظيم^(٤)، كما هي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ لَشَاغِبُونَ﴾^(٥).

(خذ كل واحد منها) مفعول ما لم يسم فاعله، وأريد بالحد^(٦):

(١) يعني أن بعض الطماع بكفه الإشارة بلا سب، وبعضها لا بد له مع الإشارة من السب،

وبعضها لا يمينه إلا التصريح، صرح بس «ثلاثة» لا يحلو طيمة عن الاستعانة م

قلت وفي ح مراتب الطماع

(٢) فذلك لأن العلم بالمحدود إنما هو بالقوة القرينة م.

(٣) الأولى أن يقول كمال العا به بسيرة، ويجوز أن تكون الكفة في ذلك الإشعار بأن كونه

بحسب يعلم به المحدود قد ظهر ظهور المحسوس م

(٤) تريباً لحد درجته ورحمة محله مرة بعد لسانه، على أن لفظة ذلك صالح للإشارة إلى

كل غائب عيانياً كان أو معقياً، وكثيراً ما يذكر لسمى لستعمل لفظ ذلك، لأن المسمى غير

مدرك بالحمس، فكأنه يعيد م

(٥) سورة النقرة، الآية ١ - ٢

(٦) جواب سؤال مقدر، تقديره إن الحد هو الشئ عمن الذات من محسوس ولعلم،

وعند معهودات اعتباريه ليس لها محسوس وقصر، فكيف يطلق عليها م ما جاء به ذكر

الحد وأراد المعروف معارفاً من قبيل ذكر المعلوم وإرادة «اللام» وقيل أيضاً في الحروب

إن الجبس والفصل في المعانيات الاعتبارية أظهر منها في المعانيات المحسوسة، لأن

المعانيات حصلت أولاً، ثم وضع اللفظ بمرائها، فكل م هو داخل فيها إن كان مشتركاً

هو محسوس، وإلا فهو فصل، بخلاف المعانيات، فإن التفسير من المحسوس العرص بعدم

ومع الفصل والمخاصة متعبر حتماً، بل متعلق م

المعروف للنشء، لجامع المانع. وفي تعيين حرف الإضافة هنا نوع صعوبة؛ إذ اللام يقتضي المغايرة^(١)، ولأن^(٢) تقتضي صحة الحمل، إلا أن يقال: (كل) لإضافة جزئيات كلي أصيب هو إليه، ومفهوم^(٣) قوله: (واحد منها) كلي يصدق على الاسم والفعل والحرف^(٤)، وأضافة الجزئي إلى الكلي بمعنى اللام، لكنها^(٥) يتمتع إظهارها إلا بعد التأويل^(٦) بالجزئيات أو الأفراد أو نحو ذلك، واللام^(٧) يلزم فك كل عن الإضافة، ودا لا يجوز^(٨) والمعنى: وقد علم بذلك حد جزئيات لهذا الكلي.

وقوله: (مها) أي من الأنواع الثلاثة. صفة (واحد).



(١) الحال أنه لا مغايرة بين كل وواحد، وفي نظر، لأن كل أهم من واحد على ما ذكر، والعام غير الخاص م

(٢) صنف على كونه (كل) لإضافة مقول يقال، أي وينقل مفهومه قوله: واحد منها، كل يحتمل الأقسام الثلاثة، وإن كان ذلك القول جرئاً باعتبار ما صدق عليه حيث لا يصدق في الخارج إلا على واحد منها م.

(٣) يحفظ الجزئيات أو يلفظ الأفراد م.

(٤) أي اللام

(٥) أي على تأويل لفظ الكل

(٦) أي. وإن لم يتمتع

(٧) أي فك كل من الإضافة

[صم يتألف الكلام؟]

(الكلام) لم يعطه على قوله: (الكلمة لمط)، مع وجود الحامع والتاسيس^(١) لعدم قصد الربط، وعده كخطبة بعد خطبة، وفصل بعد فصل، وكتاب بعد كتاب.

(ما تضمن) أثر (تضمن) على تركب؛ لأنه أحصر؛ لاستعمائه عن صلة «من»^(٢)، ولصدقه على: أضرب حقيقة، دون: تركب. وفيه: أن المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الإفراد [ب. هـ] والتركيب دون التصمن، والأولى: التلطف بالمصطلح عليه، وأيضاً^(٣) إن قوله: «تركب» أحصر؛ لصحة الاكتفاء عن قوله: «كلمتين» رأساً^(٤) بأن يقول (ما تركب) بالإسناد، بخلاف: (تضمن)^(٥) إن جعل. أضرب متضمناً لكلمتين حقيقة محل تأمل^(٦).

(١) السابغ بين لتقيييين أن الموضوع في إحداهما جزء وفي الأخرى كلي، والمعمول في كل منهما انعطاف لأن ما في تضمن بمعنى اللفظ، أي معط تضمن

(٢) أي عن ريبانه

(٣) أي أيضاً فيه أن قوله إلح

(٤) أي يعني.

(٥) ميج وأيضاً إن.

(٦) وجه التأمل أن المسند في أصرب كلمة تقديراً لا حقيقة، فكيف يكون متضمناً لكلمتين حقيقة؟ وفيه أن المراد من تضمن الكلمتين ههنا منه، أو شمولهما لعمول الأفراد، وأياً ما كان؛ فلا يتوقف حقيقة على كونهما ملغوظين. م

(كلمتين) يشمل التركيب الإسنادي والإضافي والتوصيفي والامتزاجي وغيرها، ولا يرد عليه نحو: (زَيْدٌ أبوه قائمٌ) مما تضمن أكثر من كلمتين؛ لأنه لما صدق أنه تضمن أكثر من كلمتين؛ صدق أنه تضمن كلمتين لوجودهما فيه.

واعلم^(١) أن: ريداً قائمٌ، بهيئة المجموعة متضمن لزيد قائم بهيتهما الإفرادية، فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن.

وفيه^(٢) أنه يصح أن يقول: ما تضمن الإسناد؛ إذ الإسناد لا يكون بدون الكلمتين، وهو أخصر^(٣)؛ لترك «وس» و(كلمتين) والهاء، لكنه يتوهم حينئذ صدقه على الجزء^(٤).

(بالإسناد) الباء للاستعانة أو للإلصاق أو للسببية أو المصاحبة. وهي متعلقة بـ(تضمن) أو صفة مصدر محذوف، أي: تضمناً ملتصقاً، أو صفة (كلمتين)، أي: كلمتين ملبستين، واحترز به عما وراء التركيب الإسنادي^(٥)،

(١) جواب عما يورد على الحد المذكور بكلام من أنه يبرم به ألا يكون مثل ريد قائم كلاماً؛ لأنه لم يتضمن كلمتين لو حوِّب كون المتضمن أريد من «تضمن» والحوِّب أن المتضمن هو مجموع ريد قائم، والمتضمن كل واحد من ريد وقائم، ومجموعهما أريد من كل واحد منهما. م

(٢) أي في قول المصنف كلمتين نظراً لأحياحه في التأويل «مذكور مع لاستغناء عنه بأن يقول: تضمن الإسناد. م.

(٣) أي: من كل ما يتقدم. م

(٤) لا في الإسناد صفة تتعلق لكل واحد من السند إليه والسند، فيصدق أحدهما مع الإسناد أنه متضمن للإسناد. م.

(٥) كالإضافي والمرجعي والنصفي والإسنادي الذي ليس بأصلي، ولذي لا يكون مقصوداً

لله. م

والمراد من الإسناد: هو الإسناد الأصلي " المقصود لذاته، وهو السبب المبيدة فائدة تامة. وقيل: هو الحكم المبيد بأحد جزئي المركب على الآخر^(١)، والإسناد أعم من الإحراز، فاختاره ليتناول الإثبات أيضاً.

فإن قيل: يصدق هذا الحد على نحو: رحل قائم أبوه، والذي قام أبوه^(٢)؛ لتحقيق الإسناد بين: قام وأبوه، بخلاف عبارة "المفصل" من قوله: هو المركب من كلمتين أسندت إحدهما إلى الأخرى "، فإنها صدقت على: قام أبوه مثلاً، ولم يصدق على م تضمنه " وكذا كلام المصنف يشير إلى أن نحو: صرئت ريداً قائماً بمجموعه كلام متضمن لكلمتين بالإسناد، وكلام "المفصل" يشير إلى أن الكلام هو ضريت، والمعلقات خارجة عنه.

قيل^(٣): واعلم أنه لو قال:.....

(١) احتراز عن إسناد لمصدر فاعلي لفاعل والمفعول وبضمه المشبهة والمغرب، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام، وأما نحو: أقاتم الزيدان فمكروه بمرله الفعل وبضمه كما في أسماء الأفعال م

(٢) يتعلق بالحكم

(٣) أي: مع أنهم ليست بكلامين، تكون الشدأ في الأول بكوة غير محصية أو محصية بلا خير، وتكون الثاني مبتداً بلا خير أو خير بلا مبتداً، فاعلاً من غير فعل م

(٤) قلت: "المفصل" في صفة الإعراب، بمرحلي (٥٣) وبدم كلامه هو الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحدهما إلى الأخرى، وذلك لا يأتي إلا في سبعين كبريات ريد أخوك، ريد أخوك، أو في فعل واسم نحو: فوئت صرئت ريداً وانضم بكوة وتسمى الجملة

(٥) أي: ما عصى (قام أبوه) من محور وحل أو ريد دم أبوه، مع أنه (دم أبوه) ليس بكلام م

(٦) أي: قيل في: الجواب م تقدم من أول المرء باد. (إسناد هو أي: لإسناد الأصلي =

الكلام: ما فيه الإسناد لكان أحصر^(١)، لكنه يترجم صدقه على الحرء أيضاً^(٢)، لأن الإسناد صفة تتعلق بكل حرء. وقيل: يلزم الاختصار على المصطل وغيره^(٣)

[١/٦] (ولا يتأتى) أي: ولا يحصل (ذلك) أي: الكلام، أو ما تضمن كلمتين بالإسناد، أو التضمن المذكور، أو الإسناد الأصلي المقصود لداته، وعلى الأول^(٤) يشكل الظرفية، فيجيب: بأن الكلام كني يصلح مطروفاً للجزئي^(٥)، وإنما آخر المسد إليه بناء على مقتضى الظاهر: لأن السامع خالي للذهن، فلا يحتاج إلى التقوي، وقدمه صاحب «المفصل» فقال: وذلك لا يتأتى^(٦) إخراجاً للكلام لا على مقتضى الظاهر؛ لتبريل غير المتردد مرة المتردد؛ لتقديم ما يلوح مثله بحكم الخبر^(٧)، وهو قيد الإسناد، فقدمه للتقوي.

المقصود بداته: فيكون المراد من الكلمتين كلمتين وما يجري مجراهما، ويكون موثف العبارتين واحداً، ولم يعطف على مثل ما ذكر.

(١) أي من كل ما تقدم.

(٢) أي كما في قوله. ما تضمن الإسناد.

(٣) أي في لزوم الاختصار على الفصل نظر، لأن ما فيها فيه الإسناد موصوفة، ويكون التصدير: الكلام لفظ فيه الإسناد، ويكون التعريف بالنسب والفصل لا بالفصل وحده.

وإن سلم فالتعريف بالفصل وحده حائر كما ذكر في موضعه.

(٤) في ج: الأولى

(٥) فإن الكلام جس يدرج فيه المركب من اسمين وللمركب من فعل واسم، فهو أحد متهما، والأهم يكون مطروفاً للأخص.

(٦) أي: لا يحصل

(٧) أي: بحكم الذي هو غير.

(٨) أي ما يلوح

(أ) **في إسمين** أي: لا يحصل ' في تركيب إلا في أحد هذين التركيبين ؛ لامتناع الإستاذ في غيرهما^(١) ، والفي^(٢) بمعنى ' من^(٣) ، أي: من اسمين ، فلا يكون الطرف والمطروط شيئاً واحداً^(٤) ، وقدم المركب من اسمين ؛ لاستحقاق حزية التقدم.

(أو **في اسم وفعل**) قدم الاسم ؛ لما تقدم من الاستحقاق ، وفي بعض السبع: (أو فعل واسم) ، ووجهه: أن المركب من اسم وفعل^(٥) يلزم فيه تقديم الفعل ، مقدمه في الذكر ونحو^(٦) ' يا زيد ، بتقدير: أدعو زيداً ، فلم يكن من تركيب الحرف والاسم ، وبحو: إن نكرشي أكرمك^(٧) ، وإن كان مركباً من الجمعيتين ، لكن المعبر في الكلام: هو الثانية ، والشرط زيد.

فإن قيل: ما باله صرح في تقسيم الكلام بالحصص^(٨) ، ولم يصرح^(٩)

(١) أي: مقتضى لظاهر عدم التقوي لكون سامع خالي الفهم كما ذكر ، لكنه لم يزل غير المتردد مترلة المتردد لتقدمه ما يلوح ، أي: سير له بالجبر ، وهو قيد الإسداء ، فإنه لما قال ما تضمن كلستر بالإسداء ، فكان السامع يردد في أنه هل يتألف إلا في اسمين أو في اسم وفعل أم لا ، فقدم إليه لتقوي ، وقال وذلك لا يتألف م

(٢) في ج في غيره.

(٣) أي: الواو فيه بمعنى أو ، أي: لو في بمعنى من: م

(٤) أي على التقدير الأول ، فلما بين الكلام وتركيب من السانة الظاهرة ، ولما على كون في بمعنى من ؛ فلا تنصاء الظريه والظروية ، وصدق لسالة عد يكون بانصاء الموصوع م

(٥) في ج. من فعل واسم . وهو المصواب

(٦) جواب سؤال مقدر ، تقديره إن الكلام قد يتألف من حرف واسم ومن حصيلين أنصاء ، فأجاب بما أجاب . م

(٧) حيث قال ولا يتألف ذلك . م

(٨) أي: لم يقل لا يكون إلا اسماً أو فعلاً أو حرفاً م

في الكلمة؟

قيل: التركيب العقلي يرتقي إلى ستة، فاحتاج إلى الحصر، ولو دل ما تضمن اسمين أو فعلاً واسماً بالإسناد، لكان أحصر، لكن ما ذكره أصوب وأوضح^(١).



(١) لما كثرت صواب لأن لو سوهم التردد السامي للتحديد وأما كونه أوضح، فنكره مصرحاً بالحصر المحتاج إليه. م

[الاسم]

(الإِسْمُ) لم يعطه على ما سبق؛ لعدم قصد الربط كما مر - (ما دل) أي: كلمة دلت، فـ«ما» موصولة أو موصوفة، وجعلها موصوفة أولى؛ لنلا يلزم الاختصار على الفصل^(١)، والمراد: الدلالة الأولى، فلا يرد^(٢) أسماء الأفعال^(٣).

فإن قيل: إن أريد بالدلالة: الدلالة المطابقة دخل المفعل^(٤) في حد الاسم؛ لأن مدلوله المطابقي غير مقترود، وإلا؛ لزم اقتران الرمان بالرمال. وإن أريد بهما: الدلالة التصني^(٥) خرج أسماء البسائط.

قيل^(٦). واعلم أن الماصي الواقع في الحد يراد به الاستمرار^(٧).

- (١) لأن الصلة ميبه بدموصول، فهي عنه، بخلاف الموصوف، فإنه جس انصعة فصل م
- (٢) لأنها في الأصل مصائر حقيقة لو تقلير.
- (٣) أسد عدم ورود أسماء الأفعال بارة إني كون المراد بالدلالة الدلالة لأولة، وتارة إلى كون المراد بالاقتران المستوي. لاقتران وضماً، وثاني أولى، لأن الظاهر أن المراد بالدلالة أعم. م

- (٤) لأن مدلوله المطابقي مجموع معنى الحدث و لزمان، وهما لا يعتركان. م
- (٥) في ج دلاله التصص
- (٦) قيل في الجواب إن المراد بالدلالة أعم من المطابقة والتخصص، يدل عليه قول المصنف على معنى التذكير وقيل المراد الدلالة بالمطابقة، والمراد بعدم لاقتران عدم اقتران الجزء كما يشعر به قول الشارح أي غير مقترن جزئ. م.
- (٧) جواب عما قيل: إن الماصي الواقع في لحد وهو (دل) انصص كون الاسم دالاً على معنى في نفسه في الرمان الماصي م.

على معنى هي نفسه أي بنفس الكلمة، لا يضم ضميعة كالحرف، فعلى هذا لفظة [ب/أ] «هي» بمعنى الباء متعلقة بـ «دل»، والعصير عائد إلى لفظة «ما»^(١)، وتحتمل أن يكون الضمير عائداً إلى «ما»، ويكون «في نفسها» صفة «معنى»، أي كلمة دلت على معنى حاصل في نفسها.

ومعنى حصوله في الكلمة: كونه مدلولاً لها، وليس يتكرر^(٢)؛ إذ الكلمة قد تدل على معنى هو مدلولها، وقد تدل على معنى هو مدلول غيرها؛ إذ الحرف يدل على معنى، وهو مدلول لفظ آخر تضمناً أو التراماً أو مطابقة، كاللام في: الرجل، يدل على معنى يدل عليه الاسم الواقع بعملها تضمناً باعتبار الوضع التركيبي^(٣)، وكذا «لم» يدل على الهمي الذي مضته الفعل باعتبار الوضع التركيبي، وكذا «س» في: سرت من البصرة، يدل على ابتداء تضمنه البصرة باعتبار تركيبه مع «س» بـ «على الوضع التركيبي»^(٤)، ولعمري تدل على معنى تدل عليه الجملة المقترنة بها مطابقة، والياء^(٥) والهاء والكاف والناه في:

(١) معطت كلمة (لمظة) مزج

(٢) التي المراد بها الكلمة.

(٣) جواب عما يقال إن فيه تكراراً؛ لأن قوله «دل على معنى مدلول الكلمة»، علا عائدة في

قيد بضمه م

(٤) أي: تركيب لاسم الواقع بعد اللام معرب والجار والمجرور متعلق بتضمناً م

(٥) أي باعتبار لوضع التركيبي اعتباراً مباً على كون المركب موضوعاً لمعناه كما هو

المذهب الأصح م

(٦) سقطت كلمة (الياء) من ج

إيائي^(١) وإياه وإياك، وأنت تدل على ما يدل عليه الضمير من الصفات^(٢) اللازمة التي تصفها، والتنوين يدل على صفات^(٣) يدل عليه اللفظ التاماً^(٤).

نقول: (في نفسه^(٥)) متعلق بـ(دل) أو صفة (معنى)، أو حال^(٦)، أو حيز مبتدأ محذوف، والجمله حال أو صفة، وضمير هائد إلى اللفظ أو المعنى، واحترره عن الحرف، فإنه ليس في نفسه معنى، بل هو علامة لحصول معنى في لفظ آخر، وعلى الأخير^(٧) «في» بمعنى الياء، وعلى الأول^(٨) يحتمل الوجهين.

(غير) بالجر صفة (معنى)، وبالنصب حال، وبالرفع خير المبتدأ^(٩) المحذوف، والحمله حال أو صفة.

(مُقتَرِن) أي: غير مقترون^(١٠) جزؤه، فلا يدخل المعنى؛ لأن حزمه مقترون، ولا يحرح البسائط؛ لصدق سلب اقتراح الحزء عند عدده؛ إذ

(١) سقطت كلمة (إيائي) من ج

(٢) بيان لما، وهو التكلم والخطاب والية للإشارة، أي للضمير الذي تصفها، أي ضمير الضمير م.

(٣) كالتكثير والتكسر والتخفيف والتعظيم وغير ذلك، فإنها مدلولات حادثة من مدلول الضمير الذي هو اللفظ المكسر بتصفها اللفظ المكسر م

(٤) في ج لصفات اللازمة التي يدل عليها اللفظ التاماً.

(٥) فيه تكرار

(٦) أي، لفظ م، فهو أيضاً مكرر.

(٧) أي، وعلى مود الضمير إلى المعنى.

(٨) أي، معنى كون الضمير هائداً إلى اللفظ، وهو أيضاً مكرر م

(٩) في ج: سقطت كلمة (المبتدأ)

(١٠) مبني على كون الضمير بالدلالة الدالة مطابقة م.

السلب قد يكون صادقاً عند عدم الموصوع، فاندفع ما قيل^(١) ما دل^(٢) عليه الفعل مطابقة غير مقترن بأحد الأرمئة الثلاثة؛ إذ اقتران^(٣) الكل بالجزء يستلزم اقتران الشيء بمعه^(٤)، والزمان الخارج^(٥) عن مفهوم العمل غير متحقق، فاقتران المعنى المطالبني بالزمان في العمل على وجه التسامح^(٦) بالاقتران المسمي الاقتران وضعاً، فلا يرد على عكسه نحو: اسم العاغل وأحواله وأسماء [١٧] الأفعال، ولا على طرده نحو: بشئ وبهم^(٧) (بأحد الأرمئة الثلاثة) لا بشرط لتعيس، سواء كان معيناً أو لا، فلا يرد المضارع. وقوله: (الثلاثة) صفة (الأرمئة).



(١) أي: بالتفسير المذكور.

(٢) يدل من ضمير قيل، أو مقدر قيل على معدنية ما. م.

(٣) أي ج إذا اقترن

(٤) لأن جزء الكل المقترن حين المقترن به الاسم. م.

(٥) قوله: (والزمان الخارج...) إلخ) جواب سؤال مقدر، تقديره: إنما يلزم اقتران الشيء

بمعه إذا كان الزمان المقترن الذي هو جزء مفهوم العمل متحداً بالزمان المقترن به الذي

هو خارج عنه، فلم لا يجوز أن يكونا متباينين، ولا يلزم ذلك؟ م.

(٦) وذلك لأنه أثبت ما للجزء للكل، وهو مجاز، لكن فيه نظر؛ لأن المدلول المطالبني للعمل

هو الحدث الموصوف بالاقتران بالزمان، لا الحدث والزمان، فيكون اقتران المعنى

المطالبني بالزمان في العمل على وجه التحقيق. م.

(٧) أي ج: نعم وبشئ.

[خواص الاسم]

(ومن خواصه:) جمع: خاصة، وهي: ما يوحد في المحصور له دون غيره، وقد ترسم^(١) بأنها كلية مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط فولاً عرضياً. وإنما لم يقل: من خصائصه اختيار اللفظ المصطلح عليه فيما بين الباحثين من الحد والخاصة.

١- (دُخُولُ اللَّامِ) قدم العلامات اللفظية؛ لأنها هي الدلالة أظهر، ثم قدم ما يدخل في الأول، وهو اللام، وأخر ما يلحق الآخر، وهو الجبر والتتويص، ثم قدم الجبر؛ لأن التتويص يتبع الحركات وجوداً، فكذا ذكر، ثم قدم من المعنوية الإضافة؛ لتضمنها العلامة اللفظية أيضاً^(٢)، وهو الجبر لو حرف الجبر^(٣).

وإنما خصت اللام بالاسم؛ لإفادتها التعريف المحتص به، وحملت

على اللام المعرفة: اللام الزائدة للتخصيص^(٤)، وفيه^(٥).

(١) هي: عبارة المنطقيين: م.

(٢) أي: كما أن اللام وآخراتها من العلامات اللفظية أو كما أنها تفسر العلامات المعنوية، وهي: أنها تدل على كون مدلولها معكوماً عليه في المعنى والمعكوم عليه من علامات الاسم: م.

(٣) فيه: أن حرف الجبر في الإضافة غير ملفوظة، فكيف يكون من العلامات اللفظية؟ إلا أنها في حكم الملفوظ من حيث إنها منوثة: م.

(٤) في ج: للتخصيص.

(٥) لأن لنا بسطهم العمل لو كانت اللام الزائدة غير اللام المعرفة، وهي معها، لكن لم =

٢- (والجر) إما خص الجر به؛ لكونه علم المضاف إليه المختص به، وهيه^(١)، وقيل: لكونه أثر حروف الجر وفيه أيضاً^(٢)، قيل: إما لم يدخل الفعل؛ لأنه لما حط إعراب الفعل بحمل ما هو الأصل في البناء إعراباً فيه - وهو الجر - منع الجر؛ لئلا يرد إعرابه على الثلاثة، ولأنه أريد حط الفرع عن رتبة الأصل بمنع شيء مما هو الأصل في الإعراب فيه، وخص الجر^(٣)؛ لتوسط^(٤) رتبته توفية للاعتبارين -

٣- (واشتوي) أي: الذي لم يختص بالثقافية وفيه، احترز عن تكوين الترنم ولغالي، وإنما خص ما سواه به؛ لإيجابه الانقطاع عما بعده، وإيجاب الفعل الاتصال بالفاعل، ويتنافيان، واقتضاء الصمات الفاعل^(٥) فرع له، فلا يعتد به، ولا اختصاص كل من الأمكنة والعوضية عن المضاف

= يرد بها معناها، فلا وجه. وفيه. أنها بالنظر إلى الجرمي غيرها، يستقيم العمل م

(١) لأنه يلزم من كونه علم المضاف إليه أن يكون مختصاً به، ولا يوجد في غيره، كما أن الرقع علم الفاعلية والعصت علم المفعولية، ولم يختص بهما لوجودهما في غيرها من نمر اسم ما ولا معنى ليس وخيرهما م

(٢) لأن الإضافة الفعلية يترتب بواسطة حرف الجر، ولأنه لا يلزم من اختصاص الأثر حيث يمكن أن يثبت بمؤثر آخر وفيه. أن حرف الجر ليس إلا من شيء واحد، فليس يثبت بمؤثر آخر م

(٣) جواب عن يقول: لم لم يخصص القسم والنصب؛ لأنهم فصلوا أن يعطوا الاسم لأصلاته في الإعراب حركاته الثلاث، وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فله واحداً منهما، فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل، وهو الجر، أعطوه ما يكون معموله، وهو الرقع والنصب - ومن.

(٤) في ج. وخص الجر بالمنع لتوسط...

(٥) جواب سؤال، وهو أنه إذا كان التوسيع مؤثراً بالاتصال، فينبغي أن لا يكون مثل رتبة قائم أبوه؛ لأنه لا يوجب الاتصال بالفاعل لجواز اقتضائه. م

إليه، والفرق بين المعرفة والكرة، ومقابلة نون الجمع بالاسم، وأما ما هو عوض عن حرف العلة في نحو: جوار؛ فمحمول على ما هو عوض عن المضاف إليه طرداً للباب.

٤- (و لإضافة) أي: كونه مضافاً بتقدير حرف الجر؛ لاستلزامه معاقبة التنوين^(١) أو ما في حكمه؛ وقد عرفت اختصاصهما به، ولاختصاص بوارمها به من التعريف والتخصيص والتخفيف بحذف ما ذكر من التنوين وما قام^(٢) مقامه، والتخفيف في نحو: الحسن الوجه محمول عليه طرداً للباب

٥- (والإنساذ إليه) أي: إلى الاسم، والحكم عليه^(٣) بالخصوص^(٤)

باعتبار الطبيعة النوعية^(٥).....

(١) أي: متى رالت الإضافة جاء التنوين أو ما في حكمه من نون التثنية والجمع والعكس م

(٢) في ج أو ما قام ..

(٣) أي على قوله والإنساذ إليه.

(٤) أي كانت من خواص الاسم، يعني لما كان التعبير للاسم كان المعنى الإنساذ إلى الاسم من خاصة الاسم، وذلك ضروري لا قائلة في بيانه، فكان كأنه قال المحصور بالاسم محصور بالاسم، فأجاب بأن الحكم على الإنساذ إلى الاسم بالخصوص، أي لكونه محصوراً بالاسم بقوله: ومن خواص الإنساذ إليه باعتبار العيمة النوعية، أي باعتبار ملاحظته بالطبيعة العامة ومطلق كون اللفظ مسلماً إليه، دون الصعية، أي ليس باعتبار صفة صنف المستد إليه، وهو كون المسد إليه من الاسم. المستعادة تلك الصفة من إليه لرحوع ضميره إليه المختص ذلك الصنف المحصور في ضمن الصفة وفي بعض النسخ المحضة به اللفظ الصعية به أي بالاسم عقلاً، بعيد الجر، فبدع الإشكال، ولاشتمال كلام على وجه وغرض تنحير فيه الناظرون أمر بالمرفاد المسجي من وصمة الحيرة، فقال: فأعرف المناسب بالمقام لكونه حكماً جزئياً

(٥) كون اللفظ مسلماً

قوله الصلبة: ' المستفادة من (إليه) المحض '، به مثلاً، فيها 'نحو' الحرف، فاعرف!!

وإنما حصص ١٤، لأن الفعل وضع لأن مدح أبداً مثلاً، فقط، لا، جعل مستنداً إليه، يلزم خلاف وضعه

وإنما احتار هذه الحصة، لتكوينها من معطيات الحواس، لتخصيص كل منها خواص كثيرة، إذ اختصاص اللام بتخصيص أنواع المعاديات،

(١) أي الطبيعة تنوعه الصلبة لهذا خاص

(٢) أي كون الاسم مستنداً إليه. م

(٣) قوله: (فليد اسير الحج) أي فلا يكون لئواً غير مهيد، لأن السند إليه في حد الحكم بتخصيص ملحوظ يمنع إجمالاً، لا بأن يكون إسناداً إلى الاسم بل إلى لغة م قلنت، ولقي ج. فليد السير العبر.

(٤) قال الشرح والإسناد إليه، أي إلى الاسم، فورد له قوله والإسناد إليه مذهب من المتبداً، فيكون حيث في حكمه، ونحوه في حكم غيره، فالتكامل إسناد الشيء إلى الاسم من خواص الاسم، فهذا لئو من الكلام، وأجاب عنه بقوله. والمحكم عليه أي الإسناد إليه بالتخصيص أي بكونه خاص الاسم بهيار الطبيعة الوجودية للاسم المتناول للسند والمسد إليه، قول الصلبة، وهي قسم قسم المسند، المستفادة وصف للطبيعة الصلبة من إليه المحض وصف لقوله إليه وتفسير (به) راجع إلى الصنف، والتجار داخل على المقصور، ويخصه أن المراد إسناد الشيء إلى وصف الاسم من خواص نوع الاسم. فلا لئو، كما إذا قيل مراد الحشيش خاصة لنوع الإسناد، فبيد السير ممن هم معهم من المتبداً، فاعرف هذا للبرحوم الشيخ رمضان السحني على المعالي للمعاني

قلت أما المعالي فهو أحد من موسى شمس الدين، المدرس في المدرسة السلطانية في (بروسة) التركية، وقد توفي بها سنة (٨١١هـ) وله حاشية على شرح السعد على الطائفة الصلبة، وهي مطبوعة.

وأما السحني ومطابقه فهو رمضان بن عبد المحسن الطبريزي، من علماء المدرسة الصلبة، وله حاشية على حاشية المعالي، وحاشية أخرى على شرح المعاني. والله أعلم

وأصناف اللام والميم اختصاص حروف النحر والتسوين، ويخصم النحر لاختصاص أصنافها ومعانيها، [٢٠٧] والإمالة اختصاص كونه مصنفًا ومضافًا إليه، والاختصاص للتعريف والتحصيل والتخفيف مما ذكر وهو ذلك، والإسناد إليه اختصاص كونه موصوفًا وذا حل ومصنوعًا ومعينًا وهو ذلك، وأصناف المست والمسد إليه 'على ما عرف؛ فالعجري لو يؤثرها بالذكور.



[الأقسام العربية]

(وغير مرتب) الإعراب في اللغة: الإظهار وإزالة الغموض، والمعرّب مطرّف به، أي: جعل إظهار المعاني، ومزال غموضه. (وغير مرتب) مأخوذ من إيهاء المضمود به القرار وعدم التغير^(١). وهذا تقسيم الكلّي إلى الجزئيات فركباً إسمائياً، وفيه^(٢)، ولعل: أي: الذي ركب مع حامله، وفيه أمثلاً^(٣) وهو كالنحس يشعل كل مركب، وخرج به: ما ليس بمركب كالأصوات وهو ألف وباء وريد وخمرو وبكر.

(الذي له نسبه) أي: لم يناسب (مسي الأصل) أي: السامعي والأمر بمعبر اللام والحرف، وقوله: (الذي... إلخ) كالنحس حيث شرح به: ما يناسب مبي الأصل، والمراد بمبي الأصل: هو أصل البيئات، 11/8 فالإضافة بيانية، وليس معناه: مبي أصله، ولا في أصله، ولا مبي القاموس^(٤)، ونحو ذلك، فإن في كل من^(٥) ذلك وهما لا يحمي، ولا يرد

(١) في ج القسم

(٢) لأنه يلزم أن يكون ريد، في قوله: غلام ريد، معرباً، وإن أريد بالإسناد أهم من الإيهاء

يشغل غلام فيه م

(٣) لأن يلزم أن يكون المنحداً معرباً، ولو قيل أي: الذي يعلق مع العامل لكان له وجه م

(٤) لما الأول، فلان السامعي مطلقاً ليس أصل وهو انحصار مبياً، والحرف لا أصل له ولما

قائلي، فلان السامعي لا يكون معرباً قط، فلا يصح أنه مبي في الأصل، إذ معهم أنه

معرب بحسب القاموس. وأما الثالث: فظاهر: إذ إيهاء ليس من صفات القاموس م

(٥) سقط من نسخة ج حرف (م)

مبني الأصل حيث هو مركب غير مناسب مبني الأصل ؛ إذ الشيء لا يشبه نفسه ؛ لأن المراد: الاسم المركب ، ولأنه خارج دلالة^(١) ، ولأن كلاً من مبيات الأصل يشبه صاحبه ، فلم يصدق عليه قوله: «لم يشبه مبني الأصل» ، وأما مناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي ، ومناسبة غير المتصرف الماضي والأمر في الفرعيتين ، ومناسبة: سقياً ، سقاك الله ، ومناسبة: «غير» بمعنى: «إلا» الحروف ، ومناسبة النخل الكاف ، ومناسبة المضاف حرف الإضافة ، ومناسبة «آخر» اللام أو «مين» ، ومناسبة «أي» حرف الشرط والاستعظام وتضمن المثنى والمجموع حرف المطف وغير ذلك مما لم يؤثر في منع الإعراب ؛ فمسايبات غير معتبرة ؛ لضعف أو معارض ، وفيه^(٢) .

ولو استدلل على عدم مناسبتها بإعرابها ؛ لكان دوراً ، وإيضاً لمناسبة مجهولة ، وإرادة القوية ؛ لتكون الضعف والقوة نسبتين لا يحرحهما عن الجهالة معاً فيه^(٣) .

(وَحُكْمُهُ) أي: خاصته ، أو أثره الثابت به ، أو حكم وقع فيه ، فالإضافة للملابسة . (أَنْ يَحْتَلِفَ) بالقوة (آخِرُهُ) أي: صفة آخره ، ولا دور لو جعل هذا الحكم حداً له ؛ لإمكان معرفة الاختلاف بالاستعمال كزبد ، أو بالاستدلال بالواحد كجزء حتى ، أو بالجمع كحُبْلَى ، وإضافته إلى العامل

(١) لأنه لما دل الحد على أن العرب لم يشبه مبني الأصل ؛ فدلالته على أنه ليس بمبني الأصل أولى . متوسط

(٢) لأن المناسبة معاقة ، ولا دلالة لها على الخصوص . ٢ .

(٣) قيل: هو اسم كتاب للشارح .

للمدارية^(١) وعدمها^(٢)، فني: هذان واللذان، بناء على الواحد والجمع، لا على البناء معاً، فيه.

(الاختلاف) اللام فيه للوقت أو لليلة، وفيه **(العوامل)** اللام للجنس، واحترز به عن اختلاف آخر: غلامي بالياء، وعن اختلاف زمن^(٣) فني، من الرجل، ومن ابنك، ومن زيد. وفيه^(٤).

فإن قيل: جامعي ريد مثلاً إذا وقع في الأول لم يختلف فيه العوامل، وهو معرب.

قيل. المراد: [a/8] صلاحية ترتيب^(٥) اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل، أو يراد: حصول الاختلافين بالفعل - ويحمل على كون الخاصة معارضة، أو يراد بالاختلاف: الوجود^(٦) للملازمة^(٧) والمشكلة، وبالعوامل: الجنس، فيكون المعنى: اختلاف صفة الآخر لوجود العامل^(٨).

(لَمَطًا أو تَقْدِيرًا) تفصيل اختلاف الآخر، أي: اختلافًا مفروطًا

(١) أي العامل مدار الاختلاف وجوداً وعدمًا، فإنه متى وجد العامل وحده الاختلاف، وبالإ-

فلا - م.

(٢) أي عدم إصافة اختلاف (هذان) و(اللذان) إلى العامل مع وجود النوران فيهما، لأن واحدهما - وهو هذا أو الذي - وجمعهما - نحو: هؤلاء والذين - مبتدأ، يلزم بالآخرهما أيضاً للملازمة - م.

(٣) لأن آخر غلامي مختلف بالقوة، وآخر من ليس بهسم، فلا يدخل حتى يخرج - م.

(٤) فني ج: ترتيب.

(٥) أي: وجود العامل.

(٦) أي: لملازمة وجود العامل الاختلاف، وهذا - أي: الملازمة والمشكلة - بنفس - م.

(٧) فني ج: العوامل.

أو مقدراً، أو لاختلاف العوامل، سواء كانت العوامل ملفوظة أو مقدرة،
والجملة من باب التثنية.

[تعريف الإعراب]

(الإعراب) عند البعض عبارة عن الاختلاف، وبعضه: أن الإعراب
ضد البناء، والبناء ليس بوقوع على الحركات، بل الحركات؛ ما به البناء،
فكذا الإعراب.

ولما كان اتفاقهم على تنوع الإعراب على الرفع والنصب والحر
يعضد أن الإعراب ما به الاختلاف؛ قال المصنف^(١): (ب) أي: حركة أو
حرف، فلا يرد العامل والمقتضي والإستناد^(٢). (اختلف آخره) أي: صفة
آخر الاسم أو المعرب. وإنما جعل الإعراب في الآخر؛ لأنه دال على
الوصف، أي: كونه عمدة أو فضلة، والدال على الوصف بعد الموصوف.
(هـ) أي: بالحركة أو بالحرف، فهو عائد على «ما»^(٣).

فإن قيل: اختلاف آخر المعرب لا يتحقق إلا بحركتين، فإن الحركة
الواحدة ينبغي أن لا يكون إعراباً^(٤).

-
- (١) جمل لما، وإنما يعضده ذلك، لأن الأنواع المذكورة لا يتحقق في الاختلاف. م
(٢) لأنها ليست بحركة ولا حرف. م.
(٣) في ج: عائد إلى ما.
(٤) لا يقال: الحد غير جامع، لأن التغير في نحو: سلمان ومسلمون ليس في الآخر، إذ الآخر
هو النون، وذلك لأن النون فيهما كالتيوس فكما أن التيون لعروضه لم يخرج ما قبله عن أن
يكون آخر الحروف، فكذا النون. ري. ذلك: النقل من «شرح الرضي» (٥/١) (٥/١)

قيل: المراد: السبب القريب الغير التام، أي: ما له نوع تأثير في السبب، لا التأثير التام، فيخرج العامل؛ لأنه سبب بعيد، وتدخل الحركة الأولى والثانية، لأن الثانية لا توحب الاختلاف إلا بعد الأولى، ويمكن أن يقال: الحركة الأولى بعد السكون، فتكون مما يشم به علة الاختلاف، فيصدق عليها: أنها مما يختلف به آخر المعرب؛ لأن الاسم حينئذ معرف، أي: مركب لم يشبه مبني الأصل اختلف بها آخره من السكون إلى الحركة، وإن لم يكن حال الإعراب، كما يقال: أرصعت هذه المرأة هذا الشاب^(١).

(ليدل) أي: الاختلاف أو ما به الاختلاف^(٢)، وهو علة عاتية للاختلاف، وقد خرج بها: حركة نحو: يا غلامي؛ لأنها مما [٩] اختلف به آخر المعرب؛ لأن علامي معرب على اختيار المصنف، لكنها لا تدل على معنى من المعاني المعتورة، وإن جعلت العلة خارجة عن الحد تخرج حركة نحو: يا غلامي باعتار الحيثية، فإنها ليست مما يجيء به من حيث إنها يختلف بها آخر المعرب، بل من حيث إنها توافق الياء.

(على المعاني) أي: المعالية والمفعولية والإضافة (المعتورة عليه) أي: على ذلك الاسم أو المعرب، يقال: اعتوروا الشيء وتعاوروا، أي: تداولوه، وعلى هذا تكون (المعتورة) على صيغة اسم المفعول، لأن

(١) يدل إطلاق الشاب باختيار المال لا باعتبار أن الإرضاع، فإنه كإن الإرضاع يكون طفلاً لا شياً. م.

(٢) لكن للرائع في المعانية للمعية: أنه لا يجوز أن يكون راجعاً إلى الاختلاف، لأن الاختلاف ليس بأمراب عند المصنف. م

المعاني متداوَلة، لا متداوَلة، وإن ثبتت الرواية بكسر الواو، يحمل على المجاز العقلي، نحو: «عَيْشَةُ رَاصِيَّةٌ»^(١)، فيكون المعنى: على المعاني المتعوترة مطهرها إياها عليه.

[أنواع الإعراب]

(وأنواعه). أي: أنواع إعراب الاسم بالاستقراء، وإما قال مهنا: (وأنواعه)، وهي المبيات. (وأنقابه)؛ لأن كل واحد من الرفع والنصب والجر دال على نوع من المعاني، فلم كانت المدلولات أنواعاً^(٢)؛ كانت الدوال عليها أنواعاً، بخلاف البناء هناك؛ لأن كل واحد من علامة الساء تدل على أمر واحد، وهو البناء.

(رفع) سمي رفعاً؛ لارتفاع الشفة السفلى عند التلطف به، ولرفعة مرتبته بين أخويه.

(ونصب) سمي نصباً؛ لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلطف به، ولأنه ينصب الفصلة في الكلام من غير أن يحتاج إليها الكلام.

(وجر) سمي جرّاً؛ لأن عامله يجر الفعل إلى الاسم، ولأن الشفة السفلى تنجر إلى أسفل عند التلطف به.

قيل: إنما انحصر الإعراب في الثلاثة؛ لأن المعاني ثلاثة، فتكون أنواع الإعراب الدال عليها أيضاً ثلاثة؛ ليكون الدال على حسب

(١) سورة الحاقة، الآية. ٢١.

(٢) في ج: نوعاً.

المدلول^(١)، وإلا، لزم الاشتراك أو الترادف^(٢).

(الرَّفْعُ) لغاء للتفسير (علمُ الفاعلة) لتناسب الرفع والفاعل في القوة^(٣)، والياء مصدرية، أي: كونه فاعلاً حقيقة أو حكماً أو سبية، أي: الخصلة المسبوبة إلى الفاعل، وهي في المبتدأ. كونه مسداً إليه، وهي الحر: كونه جزءاً ثانياً من الجملة، [هـ/ب] وفي خبر باب «إن»: جزءاً ثانياً من الجملة واقعاً بعد كلمة ثلاثية أو رباعية مقتضية للأسماء، وإنما لم يقتصره^(٤) على مجرد كونه جزءاً ثانياً من الجملة؛ لأن المقتضي للإعراب يلزم أن يكون متقوماً بالعوامل، وكونه جزءاً ثانياً غير متقوم بـ«إن»، لوجوده قبل دخولها، بخلاف ما ذكرنا؛ حصوله بـ«إن» كما ترى، وكذا القول في اسم «ما» و«لا». أنها كونه مسداً إليه واقعاً بعد راف مقتضى للحملة كـ«ليس»، وهي جبر «لا» التي لهي الجنس: أنها كونه جزءاً ثانياً بعد ما يقتضي لأسماءه. فاعرف.

(وَالضُّبُّ عَدَمُ الْقُضُولِيَّةِ) لتناسب الضب والمفعول في الضعف، والياء فيها^(٥) أيضاً مصدرية، أي: كونه مفعولاً حقيقة أو حكماً أو سبية، أي: الخصلة لمنسوبة إلى المفعول، وهي في الفصلات: كونها صلة كالمفاعيل، وفي اسم «إن» و«لا»، وفي خبر باب «كن» و«ما» و«لا».

(١) وإن كان للآتين إعراب واحد.

(٢) إن كان للواحد إعرابان

(٣) يعني: أن الرفع قوي من حيث إنه قليل، والفاعل قوي من حيث جزء الكلام م

(٤) في ج يقتصر.

(٥) يعني: أن الضب طفيف من حيث إنه خفيف، والمفعول من حيث إنه فصلة م.

كونه واقعاً بعد ما لا يتم بالمرفوع.

(والحَرْ عَمَّ الإِصَافَةُ) لتناسب الحر والمضاد إليه^(١) في التوسط. ولم يقل: علم الإِصَافِيَّة؛ لأن الإِصَافَةَ مصدر تصفه، فلا حاجة إلى جعلها مصدراً بابتیان الياء والثاء^(٢)، ولأنه ليس للحر المعتد به ملحقات كالرفع والنصب، فلا حاجة إلى الياء المورثة بالإلحاق.

والإِصَافَةُ أعم من أن يكون حقيقة أو صورة، كما في: بحسبك^(٣) درهم، وضارب زيد، وحسن الوجه.

[تعريف العامل]

(العامل) أي: عامل الاسم، والعامل المطلق: هو ما أوجب كون آخر الكلمة فعلاً أو اسماً على وجه مخصوص

وفيه: أنه إن أطلق الوجه المخصوص - أي: مخصوص بأي خصوصية كانت^(١) كـ«أنت» -؛ ورد نحو ب زيد ويا علامي، وإن أريد وجه مخصوص من الإعراب؛ لزم الدور^(٢) على قول من أحد العامل هي

(١) يعني أن آخر من حيث هو متوسط بين الرفع والنصب، والرفع مشابه للنصب إليه، والمضاد إليه من حيث هو متوسط بين «العامل» و«مفعول»، يعني قد يكون فعلاً وقد يكون مفعولاً. ٢.

(٢) قوله، والثاء، سقط من ج

(٣) في ج: حسبك

(٤) سواء كانت إعرابية أو بنائية.

(٥) فإنه لو لمس الإعراب باختلاف آخر المعرب، والمعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل، والعامل بما أوجه كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من لإعراب، فيدور به

حد الإعراب^١، وإن أريد: وجه مخصوص من مقتضي؛ بإياه ذكر مر الكلمة، ويخرج عامل الفعل.

وأجيب: بإرادة وجه مخصوص بما قضاه المقتضي أو الشبه اثنان بالاسم.

(نما به يتنوّم) أي: عامل يحصل بسببه أو باستعانتة.

واعلم أن إن أريد به: السبب البعيد؛ فلا يرد الاستناد؛ لأنه ليس بسبب، بل [١/١٠] شرط، أو لأنه سبب قريب، وفيه^١.

وتقديم الجار والمجرور للاهتمام، وحمله على الحصر غير محتاج إليه في الحد.

(المفترى لمقتضي للإعراب) وهي: الداعلية والمفعولية والإضافة، كـ «ضرب» في: ضرب زيد، فإنه يتقوم به فاعلية، وكـ «صربت» في: صرمت ريداً، فإنه يتقوم به مفعولية زيد^٢، وكألبه في: مررت بزيد، فإنه يتقوم به الإضافة في زيد، وقد عرفت معنى الداعلية والمفعولية، فلا نعيد وعامل المبتدأ - أعني: التجرد للاستناد - به^٣ يتقوم فاعليته، وهو:

(١) فإن بعضهم عرف الإعراب بأنه اختلاف أثر المعبود، والمعبود بأن يختلف أثره باختلاف العوامل

(٢) لأن المتعارف من السبب القريب لا البعيد؛ لأن المطلق ينصرف إلى الكامل وب أنه معبر باشتهار الاصطلاح على أن العامل سبب بعيد للاختلاف، والإنسان متوسط والإعراب قريب. وله أن الاشتهار غير مسلم أن يكون عند السامع، ولا يوجد ذلك م

(٣) قوله: زيد، زيداً من نسخة ج.

(١) في ج. للتعهد للاستدلالية.

كونه مستنداً إليه؛ لأنه لو لم يكن محرداً تلعبت به العوامل المعطية؛ فيتحقق فيه ما يقتضيه، لا الفاعلية^(١) ألبتة، ولو لم يكن التجرد للإسناد؛ لعدم تحققه فيه ظاهر.

ولما كان الإعراب: إما بالحركة أو بالحروف، والإعراب بالحركة: إما مستوف للمحركات الثلاث أو لا، والثاني: إما محمول فيه الكسرة على الفتحة أو على العكس، والإعراب بالحروف: إما بالحروف «ثلاث أو بحرفين، والثاني: إما رفعه بالواو أو بالالف^(٢)؛ شرع في بيان هذه الأقسام الستة على الترتيب بتقديم الإعراب بالحركات الثلاث للأصالة؛ لأن الأصل - هو الإعراب بالحركات، والأصل فيه. استبقاء الحركات اثلاث، ولا مقتضى للعدول عن الأصل، فقال:

[المعرب بالحركة]

(فالمفردُ المنصرفُ) القاء فصيحة، أي. إذا عرفت ذلك؛ فنقول: المفرد... إلخ. والمراد بالمفرد: المفرد^(٣) من كل وجه^(٤)، واحترز به عن غير المفرد من المشي والمجموع وما في حكمهما مما ألحق بهما، فلا يرد نحو: «كلا» والأسماء الستة؛ لأنها غير داخلية في المفرد حيث أراد^(٥) به

(١) في ج: لا الفاعلية جزماً البتة.

(٢) في نسخة، زيادة، وهي بالالف وهذه ستة أقسام

(٣) فلا يرد المذكور حيث لا يصدق عليها المفرد من كل وجه لوجود التعدد فيها من جهة المعنى

(٤) يرد عليه نحو هلام ريد، فإن حكمه حكم المفرد في الإعراب، مع أنه ليس بمفرد من

كل وجه - ٢.

(٥) في ج: أريد

المفرد من كل وجه، ولأنه لا يلزم بالحكم على الجس بالإنشاء المحكم على كل فرد، ولأن الأسماء الثة و«كلا» معربات بالحركات الثلاث، وإن لم يكن كذلك في كل حال، والاستغراق يوجب اشتغال الأفراد، لا اشتغال أحوالها. [١٠/ب] وفيه^١.

(والجمع **المكثر**) احتز به عن الجمع السالم بالألف والهاء، أو بالواو والنون، أو بالياء والنون. (**انصرف**) صفة بعد صفة. واحتز به من غير المصروف من الجمع، كساجد ومصايح، وكذا في الأول، ولو قال. المفرد والجمع المكسر المصرفين^(٢)، لكن أحصر، إلا أنه لما كان مما يحتمل التعليب، عدل عنه إلى الإطباب.

(بالصفة) لفظاً أو تقديرًا (رفعاً) ظرف أو حال أو مصدر بوعى إن قدر ويعرب^(٣)، أو تمييز عن النسبة، أي: وقت رفع العامل، أو مرفوعاً. أو يعرب بالصفة رفعاً، أو بالصفة رفعه. (**والفتحة مضاً**) من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين بتقديم الظرف^(٤)، نحو: في الدار ريداً، والحجرة صمراً. (**والكثرة حرّاً**) ونصباً، و(جرّاً) كقوله: (رفعاً).

واعلم أن الصمة والفتحة والكسرة باتء واقعة على نفس الحركة لا

(١) أي فيه أن الانصراف أيضاً حال عن الأحوال، فيسمى له لا يفيد به أيضاً، ويقول فالصمة بالصفة؛ رد الاستغراق بوجب شمول الأفراد لا شمول أحوالها وفيه أن لتقدير بهذا الحال بعد تصيغاً حسناً مع الإعراب بالمعرب، وهو أن يصير الإعراب ثلاثة أقسام مثل الإعراب بالمعرب، يهبط تصيغاً حسناً معه، وهو لم يفيد به لم بعد ذلك م

(٢) في ج: المنصرفان.

(٣) أي المجهول.

بشرط كونها إعرابية أو بابتية، بحلاف المحرود عن التاء، فإنها ألقاب البناء.

(**حَفْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ**) وهو صفة (جمع المؤنث)، وليس بالحرف

من الموصوع^(١)، لأن المضاف إلى ذي اللام له في باب الصفة حكم ذي اللام. والمراد: صفة^(٢) جمع المؤنث السالم، فلا يخرج نحو مبهلات وسفر حلات من مجموع المذكر، أو المراد: جمع المؤنث أو عنى صيغته، كسجلات، فكان من حذف المعطوف. ولو قال: الجمع بالأنف والتاء؛ لكان أشمل وأظهر^(٣). واحترر بقوله: (السالم) عن مجموع^(٤) المؤنث السالم، كما حمر^(٥) في جمع حمراء.

(**بِالضَّمَّةِ**) رفعاً، (**وَالكَثْرَةُ**) نصباً وحرأً؛ لأنه فرع لجمع المذكر، وحمل فيه النصب على الجر، فحمل في الرفع أيضاً؛ لئلا يلزم مزية القرع على الأصل، ولمزية تكون إعرابه بالحركة متحملة ضرورة لعدم ما يصلح للإعراب في آخره، ولأن الإعراب^(٦) بالحروف هي المجموع صار أصلاً ممهداً معبراً، فصار الإعراب بالحركات كأنه فرع فيها.

وإنما قدم جمع المؤنث على غير المصروف؛ لأنه أكثر، خلافاً للأصل من جمع المؤنث، حيث ترك فيه إحدى الحركات مع التسوين،

(١) في ج: وليس بأحرف من الموصوف

(٢) في ج: صيغة

(٣) لم يكره أشمل، فظاهر، وأما كونه أظهر، فعدم التهور والحدف ٢

(٤) في ج: جمع.

(٥) هو نظراً لأن الإعراب بالحرف إذا صدر أصلاً لم يكن تقوله والمزية يكون إعرابه

بالحركة إلح معنى ٢

مختلف جميع المؤنث، ولما يأتي 'ذكرها على مثل ترتيب الأحرار
عنها في قوله (والمرء المصروف)، (١١) ولأن غير المصروف به له
المتعدد، لأنه قد يكون مفرداً، وقد يكون جمعاً

(عبر **انصرف** - **انصرفت**)، وهما، (والمصروف) مصافاً وحرراً، لأنه لما رك
حرفه لشبه الفعل باعتبار **الفرع**، جعل البر على النصب، لمكان
المشاكلة بينهما^{١٠}.

[البشعر، انصرفت، للمعربة بالحروف]

الأشياء السنة (أخوت وشوب وحنوت)؛ أم الروح وعصيه، فلا
يضاف إلا إلى المرأة، (وهنوت وفوت ودوب) أصناف تدور إلى الطاهر
فوق الكاف، لأنه لا يضاف إلا إلى الأسماء؛ الأحاسيس الطاهرة.

واعلم أن أربعة منها مفروصات، والعامس أخوف وأوحي، لامها
هاء، والأصل فوه^{١١}. والسادس ثيف مقرون بالواو، وأصله دور؛
لأن المراد منها: الأسماء السنة المكبرة الموحدة، لا هذه الألفاظ، وإلا
لكل من باب الحكم على الجزئي^{١٢}.

فإن قيل: من أي نوع هذه الإرادة؟

(١) ينظر: **فنية** وفي ج. وسيلتي ذكرها

(١١) أي قولها أحزاب الفضلات م

(١٢) في ج. أسماء

(١) يكون الموم

(١) حيث يخرج من المضاف إلى الاسم الطاهر والضمير الغائب، وهو غير حاد من باب

الأحكام الكلية

قيل: اللفظ إذا أريد به مجرد اللفظ؛ يكون علماً، والعلم يصح تأويله بالصفة المشبهة بمسماء بها^(١)، كما عرف في: رب حاتم^(٢)، ولكن فرعون موسى^(٣)، ويصح أن يؤول: أخوك وأبوك... إلخ بالصفة التي اشتهرت بها، ويمكن أن يقدر «مثل» مضافاً^(٤)، ويعمل ذلك وجه الشبه^(٥).

(مضافة) إما حال من قوله: (أخوك... إلى آخره)؛ لأنه مفعول فعل الإعراب من حيث المعنى، فيكون حالاً من مفهوم الكلام. وإما حال من ضمير قوله: (بالواو)، والعبارة^(٦) محمولة على التقديم والتأخير^(٧)، وإلا؛ فإن كان لا يتقدم^(٨) على العامل المعنوي. وأما جعلها حبر «كانت»؛ فيه ما فيه^(٩).

(إلى غير باء المتكلم) الجار والمجرور متعلق بـ(مضافة) واحترز به عن نحو: أخي وأبي. وحبر قوله: (أخوك وأبوك... إلخ) قوله:

(١) في ح بالصفة المشتهرة مسماة بها

(٢) إنما يصح دخول (رب) على نأويل الصفة المشتهر هو به، أي رُبَّ حوامٍ م.

(٣) أي. لكل ظالم عاتى م

(٤) أي مثل أخوك.

(٥) بئس شبه الذي هو مثل المقتر ويس أخوك وأخواته م

(٦) وهذا الجواب تنأى في كل ما لا يصح التخييه فيه ولا يجوز تصورها بتقدير أعني؛ لأن المصوب بتقدير أعني إنما يكون في مقام المدح أو الذم، وهذا ليس بذلك

(٧) أي: على القلب

(٨) في ج. وإلا فالحال لا يتقدم

(٩) لأن الكلام في كانت كالكلام فيه، والحدف خلاف الأصل، مع أن حذفه بلا حرف الشرط شاذ، ولا يجوز أن يكون صفة للأسماء الستة لحدف الموصول؛ لأن الموصول لا يحذف صلح بلا صلة. م.

(بالتوالي) وفقاً (والألف) نصيباً (والياء) جرأً، أي. يصح إعرابها بالحروف الثلاثة [بالإمكان العام، لا بالضرورة، فلا يرد ما قيل^١].

واعلم أن في الأسماء الستة الموحدة في إعرابها وجوهاً، منها إعرابها بالحروف الثلاثة [إذا كان في آخرها حرف يصلح للإعراب، وذلك إذا كانت مكبرة مضافة إلى غير [ب/١١] الياء^٢، وإما أمرت بالحروف حيث؛ لأنها تشبه المثنى في الدلالة^٣ على أمرين^٤، ويمكن العمل بالثبته؛ بوجود ما يصلح للإعراب في آخرها في هذه الحالة سماعاً، بخلاف حالتها الأفراد والإضافة^٥ إلى غير ياء المتكلم^٦؛ لعدم ذلك فيهما، وكذا في حالة التصغير؛ لأن آخرها فيها حرف علة، وما قبلها ساكن، وهي في حكم الحرف الصحيح، والحرف الصحيح لا يصلح للإعراب، فكذا هذا، وبخلاف نحو: يد ودم؛ لعدم ما يصلح للإعراب في آخرهما في حالتها الأفراد والإضافة، حيث حرف^٧ العلة فيهما في الإضافة سماعاً، وكذا في سائر الأسماء المحذوفات الأعجاز. فاعرف

(١) من أن وصف الإضافة ليس ضرورياً فيما سوى تو، فلا يكون النصب ضرورياً م

(٢) في ج: ياء المتكلم.

(٣) بسبب الإضافة

(٤) صلف على أنها تشبه، ولم يقل بالإمكان؛ تبيهاً على أنها مفعلة واحدة، ولا يلزم أن يكون غلام زيد مفعلاً م.

(٥) أما في حالة الأفراد؛ فلم يظهور شبهه بالثبته وأما في حالة لإضافة، فمعد، إنكار العمل بالثبته مدم ما يصلح للإعراب في آخرها في تلك الحالة م

(٦) في ج: والإضافة إلى الياء

(٧) في ج: حيث لا يعود حرف.

[المثنى وملحقاته]

(المثنى والكلأ) عطف على (المثنى)، وكذا^(١) «كلنا»، ولم يذكر؛

لكونه فرع «كلا»، وفيه^(٢) أنه ذكر الاثنين^(٣) مع الفرعية. وفيه

(مُصَافاً إلى مُقْصَرٍ) واحترز به عما إذا كان مصدراً إلى مظهر، فإن

حكمه حينئذ حكم: عصا، نحو: جامتي كِلَا الرجلين، ورأيت كِلَا

الرجلين، ومررت بكِلَا الرجلين

(واثنان) واثنان، وكذا: ثنتان، وإنما كان حكمهما كحكم المثنى؛

لشبههما بالمثنى لفظاً، لوجود الألف والياء، ومعنى الدلالة على شيئين.

(بالألف) رفعاً (والياء) نصاً وحرراً. وإنما جعل إعراب المثنى

والمجموع بالحروف؛ لأن في آخرهما حرفاً دالاً على التثنية والجمع،

فاتسع إعرابهما بالحركات لفظاً، فإذ أن يعربا بالحركة تقديرأ أو

بالحروف^(٤) لفظاً، وكلاهما خلاف الأصل، لكن الإعراب بالحروف لفظاً

أولى، لأنه أظهر في الدلالة من المقدّر، وإن كان بحركة، ولا مانع منه،

بخلاف: عصا، حيث يلزم فيه ترك التسوين، أو النقاء الساكنين، أو تقدير

الحرف أيضاً^(٥).

(١) سقطت كلمة: كذا، من نسخة ج

(٢) لأن هذه العله باهنة، أي: مقصية عدم لزوم ذكر العرع عند ذكر لأصل، لا موجه، مع

أن في كثير من نسخ لم يذكر الثنين مع الثين م

(٣) في ج: الثنين.

(٤) في ج: بالحرف.

(٥) أي: كما يلزم تقدير الحركة.

وقيل: إنما جعلنا 'بهما'، لأنه وجد في آخر كل منهما وضعاً حرفاً للدلالة على اتية والجمع، فأخرجاهما عن الترادف بتخصيص كل منهما بمعنى، وجعلنا اختلافهما اختلاف الإعراب.

وقيل: إنما جعل إعرابهما بالحروف؛ لمناسبتهم إياها باعتبار المراجعة من [١٧٢] قلت: المصغر والمنسوب والمكسر أيضاً فرع؟

قلت: ليس فيها حرف يصلح للإعراب.

وقيل: ربما جعل إعراب التثنية بالحروف؛ لأنها ضعف الواحد، وإعراب الواحد بالحركة، فجعل إعرابهما بما هو ضعف الحركة، وحمل الجمع عليها؛ لسلامة بناء الواحد فيهما.

وإذا عرفت ذلك؛ فالحروف الصالحة للإعراب ثلاثة، فأعصي الألف للتثنية؛ لحقتها وكثرة التثنية، أو لأنها هي الفعل ضمير التثنية، أو لوقوف آخر ضميرها، وهو «هما». والواو للجمع؛ لتقلها وقلة الجمع، أو لأن مخرجها جميع^(١) الشفنين، أو لأنها ضمير الجمع في الأفعال، أو لوقوف آخر: «هموا»، فأدخلهما حالة الرفع فيهما لقوتيهما، وبقي الحالتان في كل منهما، فاشتراك الياء بالضرورة ورفق بين التثنية والجمع بحركة ما قبلهما، ففتح في التثنية؛ لوقوف ما قبل الألف، وكسر في الجمع؛ لوقوف الياء، ثم ريدت النون عوضاً عن حركة الواحد من حيث إنها حركة، لا من حيث إنها إعراب، وعوضاً عن تنوين وحرف الإعراب إعراب المشى،

(١) أي: إعرابهما.

(٢) أي: ج: جمع.

لا عوض عن حركة الواحد، فلا يرد ما أورد من تكرار الموضع، فصار إعراب المشى بالألف رفعاً، والياء نصباً وجراً، [وجمع المذكر السالم بالواو رفعاً، ولياء نصباً وجراً^(١)].

وإنما جعل إعراب «كلا» مثل التثنية؛ لأنه موحد اللفظ ومشى المعنى، فعلماً باعتبارين في الحالتين^(٢)، فأعرساه بالحرف باعتبار معنى التثنية في حال الإضافة إلى المضمر، وأعرساه بالحركة المقدرة باعتبار توحيد اللفظ في حال الإضافة إلى المظهر، ولم يعكس؛ لماسية بين المضمر والمعنى في الخفاء، وبينه وبين الإعراب بالحروف في الفرعية، ولأنه إذا أصيب إلى المضمر يكون تأكيداً للمشى البتة، فحمل على منبوعه.

[جمع المذكر السالم]

أي: جمع المذكر السالم وما على صيغته، فيكون من باب حلف [١٧/ب] المعطوف، أو المراد: صيغة جمع المذكر السالم، فلا يرد نحو: سمين في: ستة، وثنين^(٣) في: ثبة، وقلين في: قلة من مجموع المؤنثات، ولو قال: الجمع بالواو والنون؛ لكان أحسن^(٤)

(١) ما بين مكوفتين سقط من نسخة ج

(٢) في ح فصلناه بالأختارين في الحالي.

(٣) في هامش الأصل «جمع ثبة، بمعنى جماعة، وأصله ثبي، أو بمعنى وسط الموضع الذي ينوب إليه البناء، أي يجتمع به، وأصله حيث ثوب. قوله قلين جمع قلة، أصله: قلة، المضافة والثقله هو بان يلعب بهما الصبيان».

(٤) لغيره من الحلف والتجور: ٢.

(وَأُولُو) جمع: (نور) لا عن لفظه.

فإن قيل قالوا: لم يوجد في كلام العرب كلمة أحرف وأو بعد الضمة، وأولو كذلك؟

قيل: الواو في معرض التفتير، فلم يعتدوا به، أو يقال: أووا بما قدم مقام الصمة؛ صارت كأنها ضمة.

وإنما قدم أولو على عشرين؛ لأنه أدخل في الجمع منه؛ لأنه وضع لجماعة بمعنى الأصحاب^(١) من غير حصر^(٢)، بخلاف عشرين.

(وَأَعْرَؤُونَ) وأخواتها أي: نظائر عشرين وأمثالها، من: ثلاثين إلى تسعين على وجه الاستعارة^(٣) بتشبيه النظائر بالأخوات. (بالواو) رفعاً، (والياء) نصباً وجرّاً، وإنما جعل إعراب (أولو) و(عشرون) وأخواتها بالحروف؛ لتشبه بالجمع معنى؛ للدلالة على الأفراد، ولمطأ، لوجود ما يصلح للإعراب في الآخر. ويحمل: أولو على واحده، وهو «دوا»، وفيه^(٤).

وإنما لم يحمل عليه^(٥) نحو: أدل وقلس مع وجود الشبه^(٦) فيما ذكر^(٧)؛

(١) حل من فاعل وضع - م.

(٢) فيكون أنسب من عشرين في الجمعية. م.

(٣) أي استعارة تصريحية، وهي عبارة عن ذكر لمثبه به وإرادة المثبه. م.

(٤) لأنه لا يجوز حمل جمع السالم على مفرد، وحصل الأسماء السالمة على واحدها، فكذلك أولو م.

(٥) أي: على جمع السالم.

(٦) أي: التشبيه بالجمع لفظاً ومعنى بما ذكر م.

(٧) والقاعدة التصريفية هي أنه ليس في الأسماء المشككة اسم آخره وأو قبلها صمة، وإنما يعني ذلك في العمل، كيجرر، ولي الأسماء غير المشككة، نحو هو وهو، وإد وذي =

لأنه ذكر فيه ' الواو ياء على القاعدة المصرية . فلو أعرب بالحروف كالجمع السالم ؛ لرفع الواو . فيلزم قلب الياء واواً ، فيكون ثقیلاً وجهه ' .



= هـامس إلى مثل ذلك عبر وعنى أى ساء غيره كتب ' اذا حصب ' . هو أصبه ووبو .
 ونسب الواو ياء . ونصحه كسره . ففسر من باب فصحى . معد . علاه يقال هذا أول .
 ومروث يآور . ورئت أوسا وإنما معدو ذلك لأنهم يوحوه على حده يمدو هـ تويو .
 ومروث يآور . فيجتمع الضمة أو الكسرة مع الواو ، وإياه ثقیل

(١) مخرج حصل

(٢) أى هي كل واحد من أول وقلس . م

(٣) لأن الواو هاء معدوم النصبه كى نصير . ولا يكون ثقیلاً . ولا سلباً منه تروم قلب واو ياء م

[الإعراب التقديري واللفظي]

(التقدير) أي: الإعراب التقديري^(١)، أو تقدير الإعراب. وهذا تقسيم آخر للإعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره. (بما تعذر) «ما» مصدرية حية، أي: التقدير كائن في وقت تعذر^(٢) تلفظ إعرابه. أو موصولة أو موصوفة، أي: في المصروف الذي، أو في معرف تعذر تلفظ إعرابه، على حذف مقربين من صميم (تعذر).

(كعصاً) بديل من «ما»، أي: في مثل عصا، أو حجر مبتدأ محذوف، أو صفة مصدر محذوف، أي: تعذراً مثل تعذر إعراب عصا، والمراد بمثل عصا: كل اسم منصوب.

(وعلامي) والمراد بمثل علامي: كل معرب بالحركة مضاعفاً إلى الياء. (تختلف) صفة لزمان محذوف، أو صفة^(٣) مصدر محذوف للتعذر المحذوف [١٣/١] مصافاً إلى عصا، أي كتعذر إعراب عصا وعلامي تعذر مطلقاً، أو زماناً مطلقاً، أي غير مقيد ببعض الأحوال، أي: في جميع الأحوال وإنما تعذر الإعراب فيهما: أما في عصا، فلاكف، وأما في علامي، فللروم كسرة ما قبل الياء لوقتها، فلو أعرِب بالحركة لفظاً، لزم^(٤) تحريك الحروف الواحد

(١) يعني: أن الألب واللام يبدل من الإضافة، أي: تقدير الإعراب أو باء النسبة محذوفة، بديل واللفظ فيما عدا، أي الإعراب التقديري

(٢) أي: الاسم.

(٣) قوله: صفة، مخط من: ج.

(٤) في ج. لزم.

بحركات مختلفتين أو متماثلتين، وهو محال^(١)، ولا يمكن أن يجعل كسرته حراً كما يجعل ألف التثنية وواو الجمع رفعاً؛ للزوم توارد المؤنثين للمفطرين على أثر واحد^(٢)، وهما: الياء والعامل، بخلاف الألف والواو^(٣).

وقيل: (علامي) مبي لعاية امتزاجه بالمبي للإضافة، واتصل الضمير، وسكون حرف العنة.

وفيه: أن الإضافة تجمع الياء؛ لأنها تزل منزله السورين المتامي له.

وفيه: أن بعض المبنيات مضافة، كـ«أحيث» و«إدا».

وفيه: أن الإضافة فرضت مانعة لا رافعة، ووجهه: أن إضافة المبي مازلة صرلة التنوين المقدرة، وهي لا تنافي الياء، بخلاف إضافة المعرب^(٤).

لا يقال: إضافة المعرب قد تكون علة للياء في نحو: «نَوْمٌ يُنْقَضُ»^(٥) و«نَوْمٌ يَنْقُضُ»^(٦)، فكيف تنافيه؟ لأننا نقول: الإضافة تمنع تأثير علة واحدة، لا تأثيرها إذا كانت داعية بغسها؛ لأنها تقررن الياء، فلا يمنع^(٧) كتحمله^(٨).

وفيه: أن إضافة غلامي كذلك.

(١) في ح وهما محالان

(٢) وهو الكسرة، م.

(٣) حيث لا يلزم فيهما ذلك؛ لكونهما أثر لمعنى دون اللفظ

(٤) فإنها مازلة صرلة التنوين المحممة م

(٥) سورة النبا، الآية ١٨

(٦) سورة الاسطر، الآية ١٩

(٧) أي الياء

(٨) أي: لا يمنع كما تمنع المتقدم م، م.

وجه^(١) أن الإصافة - كما قالوا - جزء الملة، والحكم لا يضاف إليه.

وجه.

وقيل: علامي ليس بمعرب ولا مبنى؛ لتوسط آخره بالامتزاج، والإعراب والبناء من صفات الآخر.

والجواب: توسط الآخر^(٢) لا يوجب انتفاء الإعراب والبناء في اللفظ، وإن أُوجب انتاعهما في الحرف المتوسط، فالتقول يكونه غير معرب ولا مبنى غلطاً.

(أو استقل كفاصي) عطف على: (تعد)، أي: هي معرب استقل تلمظ إعرابه استقلالاً مثل استقلال تلمظ إعراب: قاض، أو هو مثل قاض. (رفقاً وجزاً) ظرف أو حال، أي: وقت رفع العامل وجره، أو حال رفع العامل وجره. وإنما تعدرا؛ [١٣/ب] لتقلهما على الياء، بخلاف النصب، حيث يظهر لحفته، يقال: حامتي قاصي، ومررت بقاصي، ورأيت قاضيّاً.

(وحوّ): رفع أو نصب عطف على قوله: (كفاصي) على أنه جبر متدا محذوف، أو صفة مصدر محذوف، أو حر عطف على (قاضي)، فيكون التقدير: وكبحو مسلمي، وليس تكرر لأداة^(٣) التشبيه؛ إذ التشبيه

(١) أي في نظر، لأن الإصافة هي علام سافي الباء، فيبي أن لا يكون علامي مبن، اللهم إلا أن يقال: الإصافة ليست عنه ثمة لبناء، بل الملة الامتراح، وهو موجود هنا أبغ، فيبي أن يكون مبنياً على أنه يوحد في يومئذ الامتراح المذكور مع أنه مبني للإصافة.

(٢) في ح توسطه لا يوجب

(٣) في ح لأدوات

الأول في الاستفقال، والثاني في كون العطف جمعاً سالماً بالواو واليون مضافاً إلى ياء المتكلم.

(مُسَمِّي) أصله مسلموي، فأبدلت الواو ياءً، وأدعمت في الياء، كمرمي. (رَفْعاً) ظرف أو حال، أي: وقت رفع العامل، أو حال رفع العامل. وأما نصباً وحرراً؛ فأعرابه لمعي

لا شك أن تلفظ الإعراب في: (مُسَمِّي) بعد الإعلال متعذر، وقبله مستقل كما في عصا، لكن المؤثر في التقدير هي: عصا ما بعد الإعلال من التعذر، وهي مسمي: ما قبله من الاستفقال؛ لأن إعرابه بالواو، وتقله يوحى بتقديره، بحلاف عصا، فإن إعرابه بالحركة، وثقله يوحى 'إبدال الحرف'، لا الإسكان وتقدير الحركة.

(وَالْمَفْطَرُ) مبتدأ، (فَيْمَا عِدَاهُ) حرة، أي عدا المذكور، أو عدا ما تعذر أو استقل.



[تعريف المتنوع من الصرف]

(غير المنصرف) كان قد ذكره قبل، وقصد الآن تعريفه.

قيل: عدل عن تعريف المتقدمين؛ لأن الحكم باحترال^(١) الجر والتنوين يتوقف على مع الصرف، ولو عرف غير المنصرف به؛ يلزم^(٢) الدور.

وأجيب: بأن عدم الجر والتنوين أمر يعرف بالاستعمال، فلا دور.

(ما به علان) «ما» نكرة موصوفة خبر قوله: (غير المنصرف)، و«غير» وإن لم يعرف بالإضافة، فلا أقل من التحصيل، لكنه حينئذ يمتنع تعريف الخبر، فلا يكون «ما» حينئذ موصولة، ويجوز أن يكون موصولة مبتدأ مقدم^(٣) الخبر، أو خيراً إن قبل بتعريف «غير» لاشتهاره بمعابرة المضاف إليه. وقوله: (علنان) فاعل (فيه)، أو مبتدأ مقدم الخبر، والجملة صفة أو صلة.

والمراد به: جرء علة^(٤)، أو علنان ناقصتان^(٥) لمنع الصرف

(١) انقطاع

(٢) لم يجز؛ لزوم.

(٣) لم يجز؛ مقدم.

(٤) بحذف المضاف، أو بذكر الكل ولادة الجر.

(٥) بحذف الصلة، وذلك جائز، مثل: «ما أخذ كل شيء غصبا» راجع ١، ٧٩، أي صحيحة،

وذلك ممكن للحكم الواحد.

وفيه: [١/١٤] أنه يلزم تعريف الشيء بما يساويه؛ لأخذ منع الصرف

في حد غير المنصرف^(١).

وإنما لزم فيه العلتان للفرعية. وفيه.

وإنما لم يمنع العلة الواحدة الصرف^(٢)؛ لأن الاسم الذي وحد فيه علة واحدة متعايل بين المخرج - وهو عدم الانتصاف - والأصل - وهو الانتصاف -، فيجزيه^(٣) الأصل في نفسه لقوته، فإذا اضممت إليه علة أخرى؛ ترجع جانب المخرج، فيمتنع الاسم من الصرف.

ويورد على هذا الحد: هند وسلاسلًا ومسلمات، علماً لمؤنث، فإنها منصرفات مع علتين أو واحدة في حكمهما

وأجيب: بأن المراد: علتان معتبرتان وفيه^(٤).

(من تسع) التكثير في مقام العهد؛ إذ التسع معهودة معينة، لكنه نكّرها للتصحيح. (أو وَحْدَةٌ مِنْهَا) أي: من التسع (تَقُومُ مَقَامَهُمَا) أي العلتين.

(وهي) راجع إلى العلة، لا إلى العدل كما غلّط؛ لأن كل واحدة علة، لا علل وقوله: (وهي) خارجة^(٥) عن البيت، وأوله:

(١) لأن التثنية مصنفان لمنح الصرف. م.

(٢) لأن وجود العلتين سبب لمتابيه الفعل، والمثابئة لمنح الحر والتثنية الذي هو عبارة عن عدم الانتصاف الذي هو فرع الانتصاف، فوجود العلتين سبب للفرعية، لا العكس. م.

(٣) فهي ج: فيجزيه.

(٤) لأن الكلام مطلق، والحصل على المقيّد خلاف لأصل م.

(٥) فهي ج: خارج.

موانع الصرف يَسُغُ كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب

«عدل» و«وصف» و«نايبت» و«معرفة» بالتوسيع، وإلا لا يستقيم الوزن، وهذا البحر بسيط. (و«غخمة» ثم «حغ» ثم «تركب» و«نون زائدة») رفع على أنه صفة (النون) بزيادة اللام، أو بدل بحذف موصوف، أي: والنون نون زائدة، أو خير مبتداً محذوف، أي: هي زائدة، والجملة معترضة بزيادة اللام، أو صفة (النون) بحذف الموصول، أو نصب على أنه حال مؤكدة^(١)، أو حال عن (النون)؛ إذ هي فاعل معنى؛ لأنه إذا قيل: موانع الصرف كذا وكذا والنون؛ فكأنه قيل: يمنع الصرف كذا وكذا والنون زائدة. وأما القول بأنها نصب على حكاية الحال؛ فبغير نظر^(٢).

(من قتلها) «من» في الظرف بمعنى: «في» (ألف) فاعل (من قبلها)، أو مبتداً متقدماً للخبر، والجملة صفة أو حال.

(و«لورن يقل» وهذا القول) أي: القول بأنها تسع، أو القول المعلوم (تقريب) أي: مقرب إلى الصواب، أو إلى الحفظ، أو تقريب^(٣) لا تحقيق^(٤).

(١) لأنه لما كانت النون مشتهرة بكونها مزينة تضمن قولنا وهي النون معنى زائدة، تكون حالاً مؤكدة لمفسرون الجملة، وعاملها محذوف، جلي.

(٢) لأنه لا حاجة إلى تكلف الحكاية؛ لأن تعداد الظل في معنى كل واحد منهما يمنع الصرف، فلو كان والنون مؤولة بحسب المعنى، أي: يمنع النون، فيكون زائدة حال من النون نظراً إلى معنى الكلام، فإن النون بحسب المعنى فاعل، وإن كان بحسب اللفظ معطاً على غير المبتدا.

(٣) أي: إن كل واحدة حالة تمنع الصرف قولاً تقريبياً من

(٤) إذ الحالة في التحقيق هناك منها في الأخطب: م.

وذكر أمثلة العطل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتير، [١٤/ب] فقال: (مثل: عُمر) مثال العدل. (وأخمر) مثال الوصف. (وطلحة) مثال التأنيث بالناء والمعركة. (ورنس) مثال المعرفة، ويصلح مثلاً للتأنيث المعنوي. ذكر مثالين لنوعي التأنيث؛ لمحنة الاشتباه في اعتبار التأنيث اللفظي في (طلحة) مع التذكير الحقيقي، ولذا^(١) لا يعتبر في تأنيث الفعل، حيث لا يقال: قالت طلحة!

(وإبراهيم) مثال المعجمة والمعرفة. (ومساحد) مثال الجمع. (ومغدي كرب) مثال التركيب. (وعفراء) مثال الألف والون. (وأحمد) مثال وزن المفعول.

(وحكئة): أي: حكم غير المنصرف وخاصته (أن) مخففة، أي: أن الشأن (لا كُسر) فيه^(٢) ما لم يدخل فيه ما يقوي جهة الاسمية من اللام والإضافة، وتقديم الكسرة إشارة إلى أن منعها عنه قصدي، لا تبعي كما قيل. (ولا نورس فيه) إلا لما منع يمنع، كما في الضرورة والتناسب، وكما في: مسلمات عمماً للمؤنث؛ لأن منع قوته يفوت المقابلة المفصولة في المفعول عنه. ومنع جره؛ لحمله على الصب يقلب تبعته؛ إذ انتصب فيه تابع لا متبوع، ولو قيل بانصرافه؛ فلا دور.^(٣)

(١) في ج: وكذا.

(٢) ولم يقل: أن: لا جره، لأن يدخله الجر عند الجمهور؛ إذ هو عندهم عرب، والجر أنواع، وجره فتح، فالتفتح الذي في (ياحمد) أصل الجار، وهو يعمل المجر لا محالة. وفي: قلب: النقل من شرح الرضوي (١/١٠٦).

(٣) في ج: فلا ورد.

وإنما لم يدخل الكسرة والتنوين فيه؛ لانقضاء الشبه للمجهتين
الحاصلتين من العلتين بالعمل من حيث إنه فرع الاسم بهمتين: لافتقاره
إلى الفاعل، واشتقاقه من المصدر، فاعتبر الشبه لمنع الإعراب لمختص
بالاسم، وهو: الجر، ومع علامة التمكن، وهو: التنوين.

(ويجوز) أي: يصح ولا يمنع (ضَرْفٌ) خالف المتقدمين في حد غير
المصرف، ورافقهم هنا، حيث أطلق لصرف على وجود الجر والتنوين
دون انتهاء العلتين، ويمكن أن يكون معناه: يجوز صرف هذا الحكم عنه،
ولا يراد به الصرف الاصطلاحي، فلا مخالفة. أو يجوز حرمان حكم صرفه
عليه، وهو تحقق الجر والتنوين، فلا مخالفة أيضاً. والمراد بالجوار هنا:
الإمكان العام، فيتناول الصوري والممكن الخاص^(١).

(للضرورة)؛ لأن [١/١٥] الضرورات تبيح المحظورات، وهذه
الضرورة؛ لاصططار^(٢) الشاعر، نحو قول امرئ القيس^(٣):

يَوْمَ دَخَلْتُ الْجَنْدَرَ وَجَنْدَرٌ عُنَيْتِي^(٤)

(١) ملا يرد ما قيل إن الضرورة ليست بمؤثرة في الجوار، لأنه عبارة عن الإمكان الخاص،
والضرورة من الإمكان العام، وهو لا يستلزم الإمكان الخاص م.

(٢) أي: الاحضاج.

(٣) لَيْتَ امرؤ القيس هو امرؤ القيس ابن حبر بن المحدث الكندي، أشهر شاعر العرب
على الإطلاق، يسمي الأصل مولده بتجيد، أشهر بلقبه، واحتلف المؤرخون في اسمه،
فهل: حنيد، وهل: ملكة، وهل: حدي. وكان أبوه ملك أسد وعظماى وكنى الأب
منشوقاً بأخيه نويرة (نحو ١٣٠-٨٠ ق.م = نحو ٤٩٧-٥٤٥م) سطر وعركه
الأدب لبعثه (١/١٠) لم (٣/٦٠٩-٦١٦)، والشعر والشعراء لابن قتيبة (٣١)
(٤) المطر السمر، ومعنى به: الأجمة، وهي بيت من القصيد، ومهترئة اسمه حارية م.

..... قالت: لَكَ الْوَنَلَاتُ، أُنْكَ مُزَجِّلِي^(١)

وقول غيره:^(٢)

لَمْ قَتَاوِي زَفَرٍ وَيَعْدُهُ^(٣) ما هو قول الشافعي وحده

(أو للناس)^(٤)؛ لأن الشَّاسِبَ مقصود أهم عندهم، (نَظَرٌ - عِلَاسٌ

وعِلَاسٌ)^(٥) صرف «عِلَاسٌ» لتدسب «أَغْلَاسٌ وَسِيمٌ». ولم يمثل للصورة؛ لشبهة نظائرها، ومثل للتاسب لقلته.

(وما بقرم) متدا (معامها)^(٦) أي: العلتين (الحمة) حيرة^(٧)، (وَأَنْفِ

النَّاسِ) عطف على: (الجمع)، أي: الألف المقصورة^(٨) والممدودة^(٩)؛ لأن لزومهما ينزل منزلة جمع ثان وثانيث ثان. والمراد: ألف التأنيث.

■ والويلة كالويل كلمة عذاب. م.

(١) بَلَبَ قَتْلَهُ امرؤ نفيس، الشاعر النحاشي المشهور، وهو في مصنفته الشهيرة، وهي ديوانه (٢). وانظر «معاهد التصحيح» للعباسي (٤١٧)، وهو من شواهد «نصي الديب» لأس

شام (٦٤٧)

والشاهد في البيت كلمة «غيره» فهي أملاً مسبوقة من الصرف لتعلية والتأنيث، وقد بُرِّتَ هنا لصورة الشعر والمدح المزدوج ومرحلي سحطلي راحلة، أي مائبة، لأن المزدوج لا يحتملها معاً

(١) في ج | مرأ

(٣) لأن (زفر) غير مصروف للمجعة والمليبة، وصرف للصورة م

(٤) الآية في سورة الإسراء، ورقعها ١ وهي «إِنَّا عَصَيْنَا لِلْكَافِرِينَ سُلَاسِلًا وَأَغْلَاسِيَةً»

(٥) وثني باعتبار النوع.

(٦) كـ (بشرى) و (جبل)

(٧) حراء وصحراء.

[العدل والعدول في الأسماء]

(والعدل) الغاء للتصير، وهو مصدر مجهول^(١)، أي: كون الاسم معدولاً، ولذا فسره بالخروج دون الإخراج. (خروجه) أي: خروج مادة الاسم أو معناه^(٢) (عن صيغته) أي: هيئة الاسم (الأضلة) صفة (صعته)، والمراد: خروجه خروجاً نحوياً، إنما يبحث عنه في النحو. بقرنة: أن المتكلم نحوي، فخرج: التغيرات التصريفية بأسرها، قياسية أو شاذة، لكن بقي الترخيم والتقدير، ثم خرج الترخيم بقوله: (خروج مادة الاسم عن صيغته الأصلية)؛ لأنه تغير المادة، لا خروجها عن الصيغة، وخرج التقدير ونحوه؛ لعدم دخول المقدّر في الصيغة، فلا يصدق عليه خروجه عن صيغته الأصلية. أو المراد: خروجه خروجاً غير تصريحي لا لمعنى ولا لتحفيف، فلا يرد التغيرات التصريفية بأسرها قياسياً أو شاذة، وكذلك الترخيم والتصغير ونحوهما.

وأما نحو: يوم الجمعة في: (صمّت يوم الجمعة)؛ فليس بمعدول؛ لعدم كون «في» داخلة في الهيئة؛ لحواز الفصل بالحرف الراءد، بخلاف لام التعريف، [١٥/ب] ولا متضمن للحرف؛ لأن معنى «في» بهم بتقليدها، لا بنفس قوله: يوم الجمعة ونحو: (لا رجل) متضمن للحرف لا معدول. والآخر معدول لا متضمن. وأمس معدول ومتضمن؛

(١) أي: مصدر واقع موقع لسم المصنوع.

(٢) فلا يرد ما قيل من أن الظل مصدر متعد وهو صفة الفاعل، فلا يصح تفسيره بالخروج الذي هو صفة المصنوع حيث لا يستقيم الحمل م

(٣) قوله: إنما. ملط من جـ.

للدخول اللام في الهيئة، ويقاء معنى التعريف بعد العلل، فبين العلل والتضمن عمومٌ وخصوصٌ من وجه.

(تحقيقاً) أي: خروجاً محققاً، ويحتمل أن يكون انتصابه على التمييز من إضافة الخروج إلى الصير العائد إلى الاسم، مثل: يعجني طيبه أبا. ولم يقل: به؛ لضرورة مع الصرف^(١)، ولا لتسع الأخوات^(٢)، بل بدليل آخر. (كثلاث) أي: هو خروج (ثلاث)، أو صفة أخرى للمصدر المحذوف، أي: خروجاً محققاً كأنه خروج ثلاث (وثلاث)، هما معلولان عن: ثلاثة ثلاثة؛ لاستعمالها بمعنى التكرير من غير تكرير في اللفظ، وكذا: أحاد وموحد، وثاء ومثنى، إلى: رُبَاع ومُرَبَّع.

وقيل: إلى: عُشَار ومُعَشَّر، وبمعْصده^(٣) قوله: حماسي وسُداسي.

وبحسب: بأن النسبة لعطية، ككرسي.

(وأخر) معدول عن: الآخر، أو آخر من بمعنى. الجماعة، دون المفرد؛ لأنه اسم التفصيل، وهو مما يرم فيه أحد الأمور الثلاثة. الإضافة، أو اللام، أو المين^(٤)، وتقدير الإضافة بوجوب التوسر أو الباء، أو إضافة أخرى مثنها، نحو: «حيثي»^(٥)، «أقبل»^(٦)، . . .

(١) كسر.

(٢) كقطام لك وقوله (كقطام) هي نسخة ج، هي «عتر لا في الهامش، وله أعلم

(٣) أي يقويه

(٤) مثال التي يوجب لباء م

(٥) مثال الإضافة التي يوجب التوسر م.

وما تيم تيم^(١) عدي^(٢) وليس في آخر شيء من ذلك، فتعين كونه معدولاً عن أحد الأمرين، ولا خير في اختلاف آخر^(٣) من^(٤) والآخرة تعريفاً وتكثيراً، لبقاء أصل المعنى، ولم يكن كالمس^(٥)؛ لأن المس معرفة، وكان متضمناً لمعنى اللام، بخلاف «آخر»؛ لأنه نكرة، وكذا لا يكون متضمناً للمس^(٦)، لعدم بقاء معنى التفصيل، حيث صار بمعنى: «غير»

(وخضع) معدول عن: جمع أو جماعي أو جمعيات؛ لأنه خضع جمعاء، وخضعاً إن كان صفة؛ كان حقه: أن يجمع على: فُعل، كحضراء وحُضِر. وإن كان اسماً؛ كان حقه أن يجمع على: فُتَالى أو فُتَلَاوات، كحضَرَاء على صَخَارَى [١/١٦] وصَخَرَاوات. ولما كان على: فُعل، ثبت أنه معدول عن أحد ما ذكر.

وردد على هذا: جميع المجموع الشاذة، كائيب وأقواس؛ إذ القياس: انياب وأقواس.

وبجواب: بأنها ليست بأوران العدل المشهورة، فيحمل على الشذوذ دون العدل.

(١) مثال التي يوجب أخرى مطلقاً. م

(٢) قلب فاعله، جرير بن عطية، يهجو عمر بن لحيان النسي وقومه، وهو من البسر لبسط، وهو من شواهد سيويه في «الكتاب» (١٣٤)، و«المس» (٣١١)، وليس حمي في «الخصائص» (٣٤٥) واليب يتسلمه كما في ديوان جرير (٢٧٨)

يساً تيم تيم صدي لا أنسا لكُم • لا يُلَيِّكُكُمْ مِسِي مَسُو مَسُور
على أن تيماً الأول يجوز فيه التثنية والنصب، وفي الثاني النصب لا عبر
(٣) أي: لا بأس.

(أو تقديرًا) يُ: خرجاً مقلداً، أي. مبروضاً لضرورة منع الصرف أو البناء. (كُصِرَ) (١) وبحو: خَصَّارٌ (٢) مما هي آخره راءٌ من: «فَعَالٍ» التي هي من أعلام الأعيان المؤنثة عند أهل الحجاز وأكثر بني تميم، أو للمحتل على الأخوات، كقطام.

كعمر (وباب قطام)، فإنه معدول عن: قاطمة، حملاً على: حصار وطمار من دوات الرءاء من أعيان الأعلام المؤنثة، فإنها مبتية معدولة؛ لتحقق البناء عند أكثر بني تميم أيضاً. وفي حمله على: تَرَكَ وَتَرَكَ مَطَرٌ؛ لأنه إذا اعتبر شبهه بهما في الوزن؛ يلزم العدل في نحو: قَهَابٌ وَتَقَهَابٌ، وإن اعتبر في الورد والعدل؛ لزم الدور.

(في [الفتح بنجي] تميم (٣)) وأما أهل الحجاز؛ فيسونه، فلا يكون من باب غير المنصرف، وإن كان معدولاً أيضاً عنهم.

[الوصف المانع من الصرف]

(الوصف): أي: الوصف المانع من الصرف، وهو: كون الاسم دالاً على ذات باعتبار معنى هو المقصود (١)، ولو قيل: كونه موضوعاً؛ لأغنى عن الشرط المذكور (شَرْطُهُ) في منع الصرف: (أن يكون في الأضمر)

(١) ودرر ورجل وقثم، فإنها يسع الصرف، وليس فيها إلا الهم ظاهراً، فلو لم يقدر البطل معه؛ غرم قاعدة معلومة من كلامهم، وهو مع الصرف بعلّة واحدة، فتحكم أنها معه معدول من علم ورافر وراسل وقثم. م

(٢) اسم كوكب

(٣) لأن تيمناً يهربون هذا الباب، فيقولون: جاءت قطام، ورأيت قطام، ومررت بقطام

(٤) من فكه.

أي: في الوضع جزئياً، لا وهماً، ولو حكماً، كتلاث^(١)، أو تقديراً، كأجمع،
لو بناء على قانون وضعي، كأثير تصغير: أثور جمع: ذار.

(فلا تفسرُ التلمة^(٢)) أي: وإذا كان كذلك؛ فلا تصرفه غلة الاسمية
المعارضة؛ لأن المعارض لا يعارض الأصلي وغلبة الاسمية علمية كانت^(٣)
لو جنتية أو علة الوصفية؛ لأن المعارض لا اعتداد به.

(فلذلك) أي: فلاشترط كونه في الأصل، وعدم مصرة العلية إياه.
والفاء للنتيجة أو للتفريع، إلا أن قوله: (فلذلك صرف... إلخ) تفريع
لقوله: (بأن يكون في الأصل)، وقوله: (وامتنع) [ب/١٦] تفريع لقوله:
(فلا تصرفه العلة).

فإن قيل: ما وجه احتجاج أثير التعليل؟

(١) قلت قال الرضي لم يتم له دليل قاطع على أن الوصف المعارض مير معتد به، مع
الصرف، أما قولهم مرت بسوة أربع مصروباً، فيجوز أن يكون الصرف لعدم شرط وزن
الفضل على ما يذكر، وهو عدم قبوله التاء، فإنه يتقبلها لقولهم أربعة، لا لعدم شرط
الوصف، وليس قولهم: إلا التاء في أربعة ليست بحدثة على أربع، لأن أربعة للمذكر،
وأربعاً للمؤنث، والمذكر في الرتبة قبل المؤنث، بخلاف يعمل وبمثلة، فإن بعمله
للمؤنث، والتاء طارئة بشي. وإن دعوا الظرف به. **قلت** النقل من «شرح الرضي»
(١٢٧/١).

(٢) ومضى العلية أن يكون اللفظ في أصل الوضع حاداً في أشياء، لم يصير بكثرة الاستعمال
في أحدھا أشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشيء إلى قرينة، بخلاف سائر ما ذكره وقفاً
عليه. **قلت** النقل من «شرح الرضي» (١٢٧/١)

(٣) لأنه لا فتاني بين الوصف والمعية، وأما قول النحاة بتسميهما؛ فليس بصحيح، وكذا لا
تتأني بين العلية والجمعية والتنية رضي. قلت النقل من «شرح الرضي» (١٤٧/١)

قيل: الماء للنتيجة، واللام للتعليل، حيث يدل^(١) على ابتناء صرف (أربع) على المشار إليه بذلك) في قوله: (فلذلك صرف)، وهذا الابتناء أثر الاشتراط المذكور، فصَحَّ قاء التبعة ولام التعليل.

(صُرِفَ «أربع» في «مرزَتْ بنشوة أربع» لعروض الوصف؛ إذ وضعه للعدد. (وامتنع) عن الصرف: «أسود»)، هو في الأصل. وصف بمعنى: ذي سواد، ولا عبرة لقوله التاء، حيث يقال للحبة الأثى: أشودة؛ لأنها لا تقبلها باعتبار الأصل الذي امتنع عن الصرف به. (وَأَرْقَمُ) في الأصل: وصف بمعنى: ذي رَقَمٍ (للحبة) أي: اسمان للحبة. (وَأَذْهَمُ) في الأصل: وصف بمعنى: ذي دُهْنَةٍ، أي: سواد (للقند) على سبيل الغلبة العارضة.

(وصف^(٢)) لعدم الجرم بالوصف الأصلي (مَنَعَ: «أَفْقَى»^(٣) للحبة، و«أَحْدَل»^(٤) عطف على: «أَفْقَى» (للتَصْفَرِ) أي: صَعَفَ مع مَنْ مَنَعَ أَفْقَى لنوهم الوصف الأصلي، بناءً على نوهم اشتقاق: أَمْعَى، من: العموة بمعنى: الحُبْث وأجدل من: الجدُّل بمعنى: القوة. (و«أَحْل»^(٥) للطائر) أي: لطائر ذي جَيْلَان.

(١) لم يَجِج واللام يدل على ابتناء...

(٢) عطف على قوله: (صُرِفَ) رص عَطِظَ (نظر وشرح الرضي) (١٢٦/١)

(٣) ولما أن لقول: صرف هذه الكلمات وبمعناها، لأن مستعملها لا يفصح معنى الوصف مطلقاً لا عارضاً ولا أصلياً، فأمرى وإن كانت في نفسها حبة وأجدل طائراً ذا عود، وأحبل طائراً ذا جيلان، ولا أنك إذا قلت مثلاً: نقيت أهدلاً، فمعناه هذه: الجسر من الطير، من هو لن يفصح معنى القوة ري. عَطِظَ الغل من «شرح الرضي» (١٣٠/١)

[التأنيث اللفظي والمعنوي]

(التَّأْنِيثُ) مبتدأ (بالتاء^(١)) صفة (شرطة) مبتدأ ثانٍ، أي: شرطه في منع الصرف: (العلمية) خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر لمبتدأ الأول، أي: علمية المؤنث، أي: كون المؤنث علماً؛ ليلزم التأنيث بالعلمية التي هي وصفت مانعة من التعبير^(٢) كما عرف في موضعه.

وإن قيل: ما لهم التزموا اللزوم في علة منع الصرف دون الساء مع كونه أعلى منه في خلاف الأصل؟

قيل: لقوة علة «بناء»، حيث أثرت منفردة، بخلاف علة منع الصرف؛ لضعفها، حتى لا يؤثر بغير معاضدة.

(والمعنوي^(٣)) مبتدأ، أي: التأنيث المعنوي الذي لم يظهر نازعه (كدلالة^(٤)) حرره، أي: كالتأنيث بالتاء في اشتراط العلمية^(٥). (وشرط)

(١) سواء كان مذكراً حقيقياً كـ «مكة»، أو مؤنثاً حقيقياً كـ «لور»، لا هذا ولا ذاك كـ «دسي». فلك النقل من «شرح الرضي» (١٣٠/١)

(٢) هي ج مانعة من التعبير

(٣) إنما اشترط به النسبة أيضاً؛ لأن القدر منهم أضعف من العاقل، وشرط الظاهر العلمية. ر. ي. فلك. انظر «شرح الرضي» (١٣٤/١).

(٤) أي: تقوية.

(٥) ولا يصح الاستدلال من كون التأنيث المعنوي أيضاً مشروطاً بالعلمية بانصرف نحو «حائض» و«مرأة جريح» كما فعل المصنف في شرحه؛ لأن القراء بالتأنيث المعنوي: ما كثر. فناء به مقصراً كـ «مر»، لا المؤنث الحقيقي. ر. ي. فلك. النقل من «شرح الرضي» (١٣٤/١)

مبتدأ (نَحْتُمُ) أي: وحبوب (نأثره) أي المعنوي، نتائج الإضادات هما غير قليل، فلا يُحِلُّ بالمصاححة كما في قوله تعالى: ﴿وَمِثْلُ نَأْيٍ مُّوْتَوِيَةٍ﴾^(١).

١ (الرَّيَادَةُ) خبره (على الثلاثة) متعلق بالريادة، أي: ثلاثة أحرف.

٢- (أَوْ تَحْرُكُ الْأَوْسَطِ) إضافة المصدر إلى الفاعل.

٣- (أَوْ الْعُضْمَةُ)؛ ليخرج بثقل أحد الأمور الثلاثة عن الحقة التي من شأنها، أن تعارض ثقل أحد السبب، فتزاحم تأثيره، ونقل الأولين ظاهر، وكذا المحقة؛ لأن لسان المعجم ثقل على العرب^(٢).

فإن قيل: ما باله جعل أحد الأمور الثلاثة شرطاً تحت تأثير المعنوي دون العلمية؟ وإن الحقة^(٣) كما تعارض التأنيث المعنوي تعارض العلمية أيضاً، ولو جعله شرطاً تحت تأثير الصرف؛ لكان أصوب^(٤).

قيل: وأعلم أن عد سيبويه^(٥) وأكثر النحويين تحريك الأوسط لا تأثير

(١) سورة غافر، الآية: ٣٦

(٢) أي تلك الجملة

(٣) لأن طريقة تكلم المعجم تحالف طريقة العرب

(٤) حالية.

(٥) ويمكن أن يكون السبب فيه أن العلمية مألوف يوجود في غير التأنيث أيضاً بلا شرط، فكذلك مع أن بعضاً من الأساليب كالجمع مشروط بلا شرط مألوف ووجود العلمية فيه تأمل

(٦) كتب سيبويه هو عُقُود بين عثمان بن قيس الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسبويه، إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو ولد في إحدى قرى شيراز، وخدم البصرة، علم الحليل بن أحمد فراه^(١) وصُفِّ كتبه لمُتَنِي «كتب سيبويه» في النحو، لم يُصَحِّح قبله ولا بعده مثله وُرُجِلَ إلى بغداد، فأنظر الكسائي وأخاره هارون الرشيد بعشرة آلاف درهم وعاد إلى الأهوار فتوفي بها، وقيل وفاته وقبره به (شيران) وكتب في لسانه =

له في المعجمة، فنحو: جُنُل منصرف وجوْناً كنوح، وهو الحنُّ، وذلك لأن تحركه في المثلث نحو: سَقَر، إما يؤثر لقيامه مقام الساد مسدّ علامة التانيث، ولما لم يكن للمعجمة علامة لا يسد تحركه مسدّها، بل الأعجمي بمجرد كونه ثلاثياً - سواء كان الوسط ساكناً أو لا^(١) - يشابه كلام العرب، ويصير كأنه خارج عن وضع كلام المعجم؛ لأن وضع كلامهم على الامتداد^(٢).

فالحاصل: إن تحرك الأوسط ليس له دخل في^(٣) باب المعجمة، كما أن له دخلاً في باب التانيث، وإن الريادة لها دخل في باب المعجمة، فاعتبر الأول دون الثاني.

وبه: أن تحرك الأوسط له دخل في تأثير المعجمة؛ لأنه مريل للكون الذي حصل الانصراف به، ولأن حركة الأوسط وقت مقام الحرف الرابع، فكان في معنى الريادة على الثلاثة

(وهذه هتاء) متداً (يجوزُ صرفه^(٤))، لانتفاء شرط التحتم، والحملة

حبة ومنى كلمة اسيريه، بالفارسية راتحة، صبح وكان أنف حملاً. يرمي شاة وهي مكاء وفاته والنية التي مات بها خلاف ترمي به (١٤٨-١٨٠هـ = ٧٦٥-٧٧٦م). ينظر: طبقات النحويين، لبريدي (٦٦-٧٤)، وتاريخ بغداد، منطوي البغدادي (١٢/١٩٥).

(١) في ج: سو، كان ساكن الأوس أو لا....

(٢) والتطويل

(٣) في ج: في حبر باب...

(٤) واحتلف النحويون، فالزجاج وسيريه والسرور جرمواً بانتفاعه من الصرف نكره مؤناً بالضمين. النحوي والسلمي، فظهر فيه أمر التانيث، وذهبهم خيروا فيه بين الصرف *

جيره. (ولـربست) لوجود الريادة، وهو مبتدأ، (ولـمقر) للتحرك (ولـماء) ولـخوز^(١). اسما قرينتين، للمعجمة، (مفتح) كل واحد منها.

(فإن سمي به مذكراً) أي: بالمؤنث المعنوي [إذا لم يمتز تأنيثه إلى تأويل، ولم يكن مقولاً عن مذكر^(٢)، بخلاف تأنيث الحموخ، نحو:

كلاس^(٣). حيث أثبت بتأويل: الجماعة، لا بهنس [ب/١٧] اللفظ، فلا يعتبر، بخلاف رباب علم امرأة مقولاً عن: رباب^(٤) بمعنى سحاب إذا جعل علماً لرجل؛ إذ كان في الأصل مذكراً بمعنى: سحاب.

(فشرطه: الريادة على الثلاثة) سيكون الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث، ولا يعتبر بتحريك الأوسط الذي هو في حكم الحرف الرابع الذي

= ولركه، لقوت السام عند حرف التأنيث، وما يسد مد الباد، وكذا الخلاف فيما سكر حشره للإعلال لا وصماً، كداز وبار، فهما كدعد وهد، وكذا لثنائي كيد اسم امرأة ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١٢٥/١)

(١) وتلح وحمص.

(٢) وكذا لو سميت بنحو: حائض وطائق مذكر (نصرف) لأنه في الأصل لفظ مذكر وصف به المؤنث؛ لأن الأصل في الصمات أن يكون السجود من التاء منها صيغة للمذكر، وهو التاء موضوعاً للمؤنث ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١٣٦/١) وتعام الكلام «فكل نعت لمؤنث، بخير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر، استعملت للمؤنث».

(٣) ونساء ورجال، وكل جمع مكسر عالج من علامة التأنيث؛ لأن تأنيثها لأجل تأويلها بجماعة، ولا يلزم هذا التأويل، بل يجوز لنا أن نؤولها بالجمع، فيكون مذكراً، ولم يثن التأنيث الحقيقي الذي كان في العرود، ولا التذكير الحقيقي في نحو: نساء ورجال، بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة، وهو غير لازم كما ذكرنا ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١٣٦/١).

(٤) هذا الشيء. البهس م

هو هي حكم تاء التانيث، كما عرف في نحو: حمري حيث حذف الهمزة، كبحاري، بحلاف حلوي، لأن اعتبار تائب التائب بعيد.

(وهذه) علماً لرجل (نصرف)؛ لعدم الزيادة، وموات التانيث

لعل

ومعنى 'أو حكماً'. (وهذه) علماً لرجل (منفتح)؛ لوجود

الزيادة التي في حكم تاء التانيث.



(١) لكونه اسماً للمذكر.

(٢) لكونه حالياً من علامة التانيث.

(٣) لكونه خالياً من قائم مقام حرف التانيث، وهو الحرف الرابع

من (عظرب) ملوث بصوري معاهي باعتبار معله الجسي، إذا سمي به رجل، يستحق

صرفه، لأنه وإن زال التانيث بالعلمية للمذكر، فالحرف الرابع قائم مقامه، مدليل لئله إذا

ضُر (صدم) ظهرت التاء المقدرة، كما تنقصه قاعدة التصغير، يقال (مَدِينَة)، بحلاف

(عظرب) لونه إذا ضُر بفال فُعُرب، من غير اظهار التاء، لأن الحرف الرابع قائم

مفاده، فلا عُظرب إذا سمي به رجل انتفع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي. انظر «الموائد

الغصائية» (ملا جدي) (ص ١٠٣).

[المعرفة وشرطها]

(المعرفة.) أي: التعريف؛ إذ العلة^(١) التعريف، لا المعرفة (شرطها^(٢)) أي شرط تأثيرها في مع الصرف: (أن يكون عينية) أي كونها منسوبة إلى العلم، وهو حيز المتدا الثاني، وهو شرطها، والحيلة حيز المتدا الأول، وهو (المعرفة).

ولو قال: «المعرفة شرطها علمية؛ لكان المعنى. المعرفة شرطها كونها علماً، وأنت تعلم أن المعرفة ليست بسبب، والتعريف ليس بعلم، فلا يستقيم على كلا الوجهين.

وأما حمل المعرفة سبباً، والعلمية شرطاً، ولم يجمع العلمية سبباً كما حمل البعض؛ لأن فرعية التعريف على التذكير أظهر من فرعية العلمية^(٣).

وحرى في قوله: (وما فيه علمية مؤثرة) على اصطلاح غيره، أو على التحور^(٤)، وجعلها مشروطة بالعلمية؛ لأنها لو كانت بالإضمار والإيهام^(٥)؛ كان اللفظ ميباً مافياً للآزم منع الصرف، وهو الإعراب.

(١) الفائدة من الصرف التعريف

(٢) تأثرها التعريف.

(٣) على التذكير بب الكلام ما أغب كالذي في «العوائد» المضياتية: حرفاً يعرف (١٠٤) ويبدو أن ملا جامي مد قد نقل روح لبحث في «موائد»

(٤) إضمار المصدر إلى المفعول، أي جعل التعريف

(٥) مبهح أو لإيهام.

والسامي للآرم صاف للملروم وإد كان ساللام أو لإصفه؛ كان مؤثراً في
الصرف أو في حكمه، فلا يلائم^(١)، أن يؤثر،^(٢) ويلزم مصاد لوصع، فسم
يتق إلا العلمية.

[العجمة وشرطها]

(**المُخَنَّة**) أي كون الكلمة من غير أوصاف العربية، أي ما وضعه

غير العرب. (**شرطها**) في مع الصرف

١- (أن يكون **علمة**) أي: مسوبة إلى العلم (**في المحمة**) أي: في
اللغة المعجمة، [١٨، ١٩] حقيقة، كإبراهيم، أو حكماً، بأن يجعل **علماً** بعد
القل قبل التصرف، كقالبون، كان في العلمية جسماً؛ لكونه اسماً للجيد^(٣)،
ثم سمي به أحد رواة قراءة نافع؛ لجودة قراءته، قيل أن يتصرف فيه
العرب، فكانه كان علماً في المعجمة. وإما جعلها شرطاً؛ ثلاً يتصرف
فيها تصرفات^(٤) كلامهم من الإصافة وإدخال اللام والتسوين وغيرها،
فخصير كالأسماء العربية، فلا تعتبر فيه إن وجدت العلمية بعد ذلك^(٥)،
بخلاف ما إذا كانت علمية في المعجمة، فإنها تمنع الصرف كما نقلت إلى
العرب قبل التصرف للمعجمة والعلمية.

(١) أي ريوثر.

(٢) في ج: يلائر في منع الصرف.

(٣) بلسان الروم

(٤) في ج: كيداً يتصرف فيها مثل تصرفات..

(٥) أي التصرف

٢- (وتحرك الأوسط^(١))، أو ريادة^(٢) على الثلاثة) أي: على ثلاثة

أحرف؛ لتلا تعارض الحجة أحد السنين، وهو عطف على قوله: (أن تكون). - جعل تحرك الأوسط والريادة في المعجمة شرط الناثير، وهي النايب شرط التحتم؛ لوجود الريادة في النايب تقديراً. وفيه^(٣)

(فه نوح، منصرف^(٤))؛ لانتفاء الشرط الثاني، وهو حيار المصنف،

وعند غيره^(٥): نوح كهيد^(٦). وفيه^(٧).

وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني، وترك نتيجة الشرط الأول نظراً، وكان الأولى أن يقول: فنوح وفرد منصرف^(٨)، وشتر وإبراهيم معتب^(٩).

(١) وعند سيبويه وأكر النحاة: تحرك الأوسط لا تأثير له في المعجمة، فنحو ملك، منصرف عنهم متحماً كنوح ولوط، وهذا أولى؛ لأن تحرك الأوسط في المؤنث نحو سقر، إنما اثر، لقامه مقام الساد، وسد النايب، وأما المعجمة؛ فلا علامة لها حتى سد مسددا شبي. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١٤٣/١)

(٢) لأن التاء المقبرة لا يوجد نقل، ولا تعارض الحجة التي تسع عدم الصرف. م

(٣) في إطلاق الغير مطر. م

(٤) أي: الرصعوي تحلور عما ذهب إليه المصنف، بأن جعل الأصجم إذا كان ثلاثياً ساكن الأوسط جائزاً صرفه ورك صرفه مع ترجيح الصرف، فقد جور تأثير المعجمة مع مسكون الوسط أيضاً، فكيف لا يؤثر مع تحركه، والذي غره تحتم منع صرف نحو. ماله وجور، ولولا المعجمة لكان مثل دعد وعد، يجوز صرفه وترك صرفه، ودخل عن أن تأثير الشيء على ضربين: إما لكونه شرطاً كالريادة على الثلاثة في النايب المعنوي، وإما لكونه سبباً في نايب المعجمة في ماله وجور من القسم الأول، ملو كانت سبباً في الثلاثي الساكن الأوسط لسبح نحو لوط غير منصرف في كلام مصبح، لو غير مصبح ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١٤٣/١).

(٥) لأنه لم يسبح نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام، والتبليس المذكور أيضاً بمنه. ري. قلت: انظر «شرح الرضي» (١٤٣/١).

فإن قلت: ما الدليل على كون: نوح أعجمياً، وسبحان من يعرف^(١)
أحوال الأسماء الماضية، والفرق الحالية؟
قلت: قال صاحب «القواعد»^(٢) إن الدليل في العجمية: النقل، وأجمع
أهل اللغة على أنه أعجمي.

(و«شُرِّع»): اسم قلعة، لتحرك الأوسط، (و«إسرائيل»): للريادة
(مُشْتَبِع) كل واحد منهما.

واعلم أن أسماء جميع الأنبياء، ممتعة^(٣)، إلا ستة: محمد وصالح
وشعيب وهود؛ لكونها [أ] عربية، ونوح ولوط؛ لاختفهما. وقيل: إن هوداً
كنوح؛ لأن مبيوه قرنه معه، ومهم من يقول: إن العرب من ولد
إسماعيل، ومن كان قبل ذلك؛ فليس بعربي، [ب/١٨] وهود قبل إسماعيل
فيما يُذكر، فكان كنوح.

[شُرِّع الجمع]

(الحنْف: شُرِّع) أي: شرط قيامه مقام السبب (صِبغة شُئِي
(الخنْف) وهي: الصيغة التي فيها بعد ألف الجمع^(٤) حرفان أو ثلاثة،
أوسطها ساكن، كتحاقل ومقاعيل. والمراد: الوزن لغرضي، لا
التصريفي، وهي التي لا تُجمع جتمع التكسير مرةً أخرى^(٥)، ويجوز أن

(١) في ج: يعلم.

(٢) وعُصِبَ هذه الصبغة. أن يكون أولها مفتوحاً، وثالثها ألفاً ويسمى حراناً، أو غير أصلها
في الأسر، أو ثلاثة ساكنة الوسط. ري. طلب. النقل من «شرح الرضي» (١/١٤٦).

(٣) أي: يجمع الاسم جمع التكسير حمداً بعد جمع، فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع =

تجمع جمع السلامة، نحو: صواحبات، ولذا اشترطت لتكون صيغة لازمة مصونة عن التكسير والتصغير، فتلوا.

وقوله: (منتهى المجموع) من إضافة المصدر إلى الماعل.

قيل: اشتراط صيغة منتهى المجموع أولى من اشتراط عدم الظير في الأحاد، حيث يرد عليه نحو: أكُلب وأختال.

وأجيب: بأن نحو: أكُلب وأجمال وإن عدم نظيرهما في الأحاد صورة، إلا أنهما مماثلة في قبول التكسير والتصغير، فلم يصدق عليهما عدم الظير في الأحاد من كل وجه.

(بمعير هاء)؛ لأنها لو كانت مع هاء؛ كانت على زنة المفردات، ك(قَرَاذِنة)، فإنه على زنة: (كراهية وطواعية)، فيدخل بي قوة جمعيته^(١) فتور^(٢). والمراد بالهاء: الحرف الذي يكون للفرق بين الواحد والجنس، نحو رومي وروم، ومحموسي ومجوس، ونمرة ونمر، وفحلبي وفحلة، ونخلة ونخل، فكان شاملاً لهما، فيخرج: مدائني بدلالة قوله: (بغير هاء)؛ لأن الهاء وياء النسبة من وإد واحد. وقيل: هو مفرد محص^(٣)، فلا

= جمعه جمع التكسير كجمع كلب على أكُلب، وجمع أكُلب على أكُلب، وجمع بعم على أنعام، وجمع أنعام على أنعام رضي يلب: انظر وشرح الرضوي (١٤٥/١).

(١) فلا يعود مقام السيبين، لا سيما على منذهب من قال إن قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الأحاد. رضي قلت: النقل من «شرح الرضوي» (١٤٦/١).

(٢) أي: رخصة.

به ماقشة، لأن التاء في: قرآذنة ليست للفرق، بل للتوضيح من المحذوف؛ لأن أصله: قرآزين، فحلت ياء، وحوضت عنها التاء في الآخر. م.

(٣) لأن المجموع لا تنسب إلا أن يرد إلى واحدتها. م.

حاجة إلى إخراجها، بخلاف: فرارة. وقيل: المراد: الجمع بجميع حروفه، مخرج: مدائي، وفي الأول والثاني "نظراً" إذ ليس مدائي جمعاً لا في الحال ولا في الأصل، بل هو مفرد محص دائماً، وإنما الجمع. مدائس، وهو لفظ آخر، فلا تعلق له بوجود شرط الجمع وعدمه.

(كـ ساحذ) أي: هو مثل: مساجد مثال لما بعد آله حرفان.

(و مصاح) [١/١٩] مثال لما بعد ألفه ثلاثة أحرف أوسطها ساكن

(وأما) يست للتفصيل؛ لعدم التعدد، ولا للاستئناف^(١)؛ لسبق كلام آخر، إلا أن يعتبر الاستئناف لعدم سبق الإحمال كما في بعض الشروح، فتكون للاستئناف. (فرارة) أي: لفظ: فرارة، وهو علم، وتوسها مشكلة مسما^(٢)

ولا يقال: لم يعتبر التاء لعروضها في حكم العدم، لأن التاء وإن كانت عارضة، لكن لها أثر في تعبير الأوران، كما في وزن الفعل، على أن التاء في وزن. فعالة موضوعة مع الكلمة؛ لعدم استعمال: أشاعت وفرارن. وفيه^(٣).

(شعر) لغوات شرط تأثير الجمع بالهاء، ولم يقل: «منصرف»؛ إذ المراد: اللفظ، وإنما ذكر مثال انتهاء القيد الأخير - وهو (غير هاء) -

(١) في ج والثالث.

(٢) وقد جاء للاستئناف من غير أن يخدمها إجمال، كالواقعة في أوائل الكتب م.

(٣) إذ لو كان علماً كان غير منصرف للتأنيث والعلمية، فنون المشاكهة والسائب م.

(٤) لأن انتهاء المعاني لا يستلزم انتهاء العام. فيلزم أن لا يكون الاسم منصرباً إذا كانت

دون مثال انتفاء صيغة منتهى الجموع من نحو: رجال وحمير، لشبهة أمثلة هذا وكثرتها، وقلة أمثلة ذلك.

(و«**حصا حُرْ**») جواب ما يقال^(١). إن هذه الصيغة لا يؤثر فيها إلا الجمع، وقد امتنع: حضاجر مع انتفائه لصيرورته مفرداً بالتسمية، والمحكم يستعي بانتفاء لعلة المستحصرة. وتقرير الجواب: منع^(٢) انتفاء العلة بالتسمية بالقول بوجودها اعتباراً لكونه مقولاً عن الجمع (**علماً**) حال من ضمير قوله: (**غير مُنْصَرَفٍ**)، ومعمول المضاف لا يتقدم على المضاف إلا في «غير»، فإنه في حكم «لا»، حيث يحوز: أما زيداً غير ضارب، كما يجوز: أما زيد لا ضارب. أو مفعول أعني. وفيه.

وفي بعض النسخ: (علم) بالرفع، وهو يدل أو خبر مبتداً محذوف، أي: وهذه الجملة معترضة (**لِلْفَصْلِ**) وهي: أنشئ الضبعان، ويقال لها بالفارسية: كفتار. (**غير مُنْصَرَفٍ**؛ **لأنَّه مَقُولٌ عَنِ الْجَمْعِ**)؛ لأنه في الأصل جمع: **جِصَصَجَر**، وهو: عظيم البطش، سمي به الصع؛ لعظم بطشها على المبالغة.

وإنما لم يقل في الجمع: شرطه أن يكون في الأصل كما في الوصف؛ لإمكان اعتبار مطلقه بإرادة الجمع في الحال أو في الأصل، بخلاف الوصف.

[١٩/ب] وفيه: أن قوله: (لأنه منقول عن الجمع) إشارة إلى ذلك، فلا حاجة إلى التطويل.

(١) في ج: **هنا يقال...**

(٢) في ج: مع.

(و) **سراويل** (١) مبتدأ (بدأ لم نصرف) جواب ما يقال. إن السراويل مفرد بمعنى: سروالة ليس بجمع، ولا تقول عه، وهذا الورد لا يصح إلا بذلك ووجه الجواب: إبه جمع حكماً بالحمل على الموارد، أو تقديرًا بمرض أنه جمع: سروالة، استعمل بمعنى: السروالة، أو بتسميه كل قطعة من السروالة سروالة.

(و) **أي**: عدم صرفه (الأكثر) أي. مذهب أكثر السحاة، أو أكثر استعمالاً. والجملة معترضة. (فقد قيل^(١)) جراء الشرط والشرطية خبر^(٢) المتبداً (أعجمي) أي: هو أعجمي، والجملة بتأويل هذا القول مفعول ما لم يسم فاعله (حمل) ضميره مفعول به لم يسم فاعله، والجملة صفة (أعجمي)، أو خبر بعد خبر للمتبداً المحذوف، (على مؤاربه) أي. ما يواربه ويوافقه في الورد من نحو: أناعيم وقناديل، وهو مفعول به بواسطة حرف الجر، وهو (على)، وإنما حمل عليه؛ لأن الأعجمي دخل^(٣)، والدخيل في كل شيء إلى حنسه يميل، ولأن الدخيل لا بد وأن يلتحق بنوع، والموارد بالإلحاق أليق وأحرى.

(و) **قيل**^(٤) **هو عربي** **حفع** خبر بعد خبر للمتبداً المحذوف (سروالة) ويقال بالمعارسية. شلوار. (تقدير^(٥)) مصدر لـ (قيل)، أي: قيل هذا القول

(١) وهو مسبوقة وأنبأه وأبو علي. م.

(٢) في ج: غير.

(٣) أي: طريب

(٤) وهو المبرد

(٥) صه.

قولاً بتقدير ومعرض، أو علة له، أي: قيل: هو جمع لمعرض ذلك، أو مصدر محذوف العامل، أي: قدر تقديرأ ومعرضاً

(وإذا ضُرف) لو قال: وإن صرف مكان: (إذا)؛ لكان أصوب، (فلا

إشكال) فيه؛ باعتبار انتهاء الجمعية، ولا حاجة حينئذ إلى الحمل والتقدير.

فإن قيل: يشكل مع مصابيح وقاديل؛ لعارضتهما مفرداً^(١)، فكيف يستحي جسس الإشكال؟

قيل: معناه فلا إشكال فيه، والإشكال المذكور في قناديل ومصابيح، لا فيه. وفيه^(٢).

اللهم إلا أن تعتر الدرّة^(٣).

(ومحذوف: حواراً رفعاً وجزأً كـ «ناصي»): أي: كل جمع من المنقوص وعلى وزن فواعل يائياً، كجوار، أو وأوياً، كدَوَاع، فهو في الرفع والجسر كقاص في إسكان الياء؛ لظلهما عليها، وحذوها للسالكين، وتعويض التنوين عنها؛ لجبر القصران، وفي المصـب كصوارب؛ لحفته، ولم يتعرض للواوي كدواع؛ لصيرورته بعد الإعلال مثله، وأصل جوار

(١) لأن أصل (بوا) الجرم يوقوع الشرط في اعتداد المتكلم، وأصل «إن» عدم الجرم يوقوع الشرط في اعتداد المتكلم، فلا يبع في كلام الله إلا على طريق الحكمة أو على ضرب من التأويل. قلت: انظر شرح القرطبي (٩/٣)

(٢) وهو صراويل

(٣) لأن الحكم بفراده يستلزم عدم منع انصراف مصابيح وقاديل، واللام مشكل والمعلوم م

(:) يعني يمكن أن يقال في دفع الإشكال. إن الممرود المورون بهذا الورد نادر في حكم المذهب، فلا يرد شيء م

فيهما. حوارِي وحواري، موني، بناءً على أن الأصل في الأسماء: الانصراف، فأُسكت الياء استقلاً، وخدمت للساكين، وجعلت التنوين عوضاً عنها، فلم يسقط عن غير المصريف، كناء. أحت وبست كانت للنائيت، فجعلت بعد حذف اللام عوضاً، فطولت في الخط، فلا تعتبر في الوقف هاء.

وقيل أصله في الرفع: حوارِي مرفوعاً غير منون لمع الصرف، فأُسكت الياء استقلاً، وحذفت، كما في: ﴿تَدْعُ النَّارُ﴾^(١)، وعوضت عنها التنوين، فلم حذفها. وفي الجر: حوارِي ممنوعاً، ونزلت الفتحة الواقعة في موضع الجر منزلة الجر في الاستقلال، فأُسكت الياء، وحذفت، وعوض عنها التنوين.

وقيل عوض التنوين فيهما عن الحركة، وحذفت الياء للساكين. وبعضهم يقي الفتحة في الجر نظراً إلى صورة الفتحة، تمسكاً بقول الشاعر المرردق^(٢):

(١) سورة القمر، الآية ٦

(٢) قلت المرردق هو هشام بن غالب التميمي، بو فرائس، الشهير بالمرردق شاعر، من البلا، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة، كان يقال لولا شعرُ المرردق لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعرُ لذهب نصف أخبار الدس يشبه برهبر من أبي مسمى وكلاهما من شعراء العفة الأولى، رهبر في المهاديين، والمرردق في الإسلاميين وهو صاحب الأخبار مع جرير والأحطل، ومهاجانه لهما أشهر من أن تُذكر كان شريعاً في قومه، عزيز الجلب، كان لا يُشدد بين يدي الحصفاء والأمراء إلا فاعداً، وأراد سُليمان بن عبد الملك، المحبة الأموي، أن يقيمه، فثارث طائفة من تسم، فأذن له بالحبوس^١ توفي به (١١٠-١٠٠هـ = ٧٢٨-٧٢٩م) يظن والشعر والشعراء^٢، تحقيق شاكر (١٤٢)، =

ولنؤان عبد الله تسوّل هتؤنّه ولكنّ عبد الله تسوّل مؤالسا^(١)
والصواب: مؤال، لأن العبرة للمعنى لا للصورة، وهذه الفتحة جر^(٢)
معنى، والبيت وارد على خلاف اليبس، ومحمول على وجه آخر لضرورة
الشعر.

[شرط التركيب]

(التركيب.) هو: جعل كلمتين كلمة واحدة بغير حروية أحد
الجزأين. فلا يرد: (السجم وبصري) علمين (شرطه: العلمية^(٣)) ليبرم
التركيب، أو ليتحقق السبب الثاني، (وأن لا يكون بإضافة)، لأن التركيب

= ود الحيوان للمجاهد (٢٢٦/٦)

(١) فلب، لبيت من شواهد سيويه «الكتاب» (٢٤٤)، و«المقصب» للمبرد (٣٦)، و«حروية
الأدب» لعدددي (٢٣٤/١) وهو من لبحر الطويل وهو بيت معروف قاله الفرزدق يحمو
عبد الله بن أبي إسحاق لحضرمي، وفي «هبة الوعاة» (٤٢/٢) البيت مسبوفاً للفرزدق،
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» (١٤١٠٤)، و«الأشعري» (٥٤١/٣) والسوى الأبر
والعم، و«نصيبات كلهم

والشاهد فيه: أن يقول مؤال مؤال، فترك هذا، وأثبت الياء، وجر الاسم بالفتحة الظاهرة
عليها للضرورة ولما قال الفرزدق هذا البيت، قال له عبد الله أردت أن تهجوي ملحت
أبعت^(٤) وقال العدددي في «سزاة الأدب» والفرزدق مشغوف في شعره بالإعراب
المشاكل المخرج، لى التقديرات العسرة بالتقديم والناحر المختل بالمعاني^(٥)

(٢) في ح وهذه الفتحة حيث معنى

(٣) لأن الكنديين معاً تدخلان في وضع الاسم، فيؤمن حذف إحداهما، إذ العلمية كما قلنا.
نؤمن من القصدان لولاها لكان التركيب موضة للانفكاك والروال دي.

قلت من «شرح الرضي» (٥٦/١)

الإصامي يصرح الاسم إلى حكم الصرف^(١)، فكيف يؤثر في [ب/٦٠] معه؟ (ولا بأساً)؛ لأن التركيب الإصادي يوحى بقاء المركب، فلا يوحى مع الصرف المألوم للإعراب الماصي له. واشتراط عدم كون الثاني صوتاً كسيويه وعمرويه؛ ظاهرٌ لمنافاة الإعراب الباءة، فتركه اعتماداً على مهوره، ولعل اختياره في نحو. (جمعة عشر) علماً منع الصرف؛ لتأثير التركيب كما هو قول بعضهم فيه، ولذا لم يشترط عدم التضمن. (مثال معيّن)^(٢).



(١) وهو العطفية، إذ لا تنصرف مع التركيب إلا العطفية م

(٢) في ج: يتأخر

(٣) يعطيت علم ببلدة، مركب من (بخل)، وهو اسم صم، و(بث) وهو اسم صجب هذه اللمدة، فجعلنا اسماً واحداً من مهور أن يقصد بهما سب إصابته أو إسنادية أو غيرهما

[الألف والنون المزدحان]

(الألف والنون إن كانا في اسم) غير صفة، (مشرطة) أي: شرط
 ذلك الاسم، والجملتان الاسمية حوالت الشرط ويحتمل أن تكرر المعاء في
 جواب «أما» المحذوفة قبل قوله: (الألف والنون). (المعية) أي: كونه
 علماً، ليتحقق السبب الثاني؛ إذ لا تتصور معهما غيرهما، أو ليمتنع الناء،
 فيتحقق الشبه بألفي التأنيث، أو ليلزم الريادة بالعلمية. (كـ«عفران») أي:
 مثل عمران.

(أو في صفة) عطف على قوله: (اسم)، أي: أو كانا في صفة،
 وكلمة «أو» هذه محل نظر والجواب: إنها ترديد بين الشرطين باعتبار ما
 صدق المشروط عليه، لا باعتبار الماهية حيث لا يتحقق في الحرثي إلا
 أحد الشرطين، وإن اجتمع في الكلبي كلاهما

(فانتقاء «فعلانة») أي: وشرطها انتقاء: فعلانة، كانتقاء: حمراء؛
 لتلا ينتهي شبه ألفي التأنيث بدخول الناء المموجة عهما. (وقيل):
 شرطها: (وُخُوذٌ: «فعلى») بعد أن يكون على: (فعلان)؛ لينتهي (فعلانة)
 بوجود (فعللى). وفيه^(١). أو ليتحقق شبههما بألفي التأنيث باختلاف
 صيغتي المدكر والمؤنث^(٢).

(١) لأن لا اسم ب وجود فعلى يسلم انتقاء فعلانه من غير دليل، فما الدليل؟ م

(٢) أي كونه المؤنث في نحو سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكر، كما أن المدكر في نحو
 حمراء كذلك. رصي. فت. النقل من شرح الرصعي (١٥٧/١).

(ومن ثمة) من، مسببة، و(ثمة) للإشارة إلى المكان الاعتباري.
(اختلف في: «رخص») الطرف معمول ما لم يسم فاعله، أي: من أجل
 الاختلاف في شرط تأثير الألف والوون اختلف في صرف: رخص، حيث
 يصرفه من اشتراط وجود: فعلى لعدم رخص، ويمنعه من اشتراط انشاء:
 فعلاية؛ لانشاء رخصة. (دون) ظرف (اختلف) (سكّرآن) والذمآن)
 أي: لم يختلف في: سكران، بل اتفق على معه؛ لوجود الشرط على كلا
 القولين؛ لانشاء (سكّرانة)، [1/٢١] ووجود: (سكّري)، ولم يختلف في:
 (تذمآن)، بل اتفق في صرفه؛ لانشاء الشرط على كلا القولين؛ لوجود:
 (تذمّانة)، وعدم وجود: (تذمّي).



أوزن الفعل مانع من الصرف

(وزن الفعل) الإضافة لها من قبل إضافة الهم إلى الحاصل، بمعنى اللام محذوف السة، لا للاختصاص، وإلا، لا بعيد الحر، وهو قوله (١)

١- (شرطه: أن يختص به) أي: شرطه في منع الصرف: أحد الأمرين: الاختصاص (بالفعل)، أو وجود زيادة كزيادة الفعل في أوله لتحقيق جهة الفرعية. (كـ «شمر») «سم فرس»، (و«ضرب») واقتدر واستخرج وانكسر وبحرف مما لم يوحد في الاسم إلا منقولا^(٢)، أو أفعلياً، نحو: بقم^(٣) وشلم^(٤) وما مثل بـ (ضرب)، ولم يمثل بـ «معروفة»؛ لأنه لو شمي بحو ضرب وخرج معروف؛ بصرف، وهو اختيار الحليل^(٥)

(١) قوله وهو قوله، ساعد من ح

(٢) أي عن الفعل، نحو (شمر) بعرس، و(عثر) لموصح - و(بدر) لساء، (احصم) رحل. فأصل هذه كلها أفعال رصي قلت «العل من الشرح الرصي» (١٦١) وقلت أيضاً في «تهذيب اللغة» للأزهري «أحف لا بصرف، وهي فريدة، نظر مد، بقم

(٣) بت المقدس رصي قلت نظر «شرح الرصي» (١٦٢) قلت «اسم لصنع أحمر معروف، وهو عارسي معزب و(تلهم) اسم لموصح بالشام، فهد من الأسماء العجيبة المنقرلة إلى العربية

(٤) قلت التحلل هو ابن أحمد بن عمرو بن عيسى الفرعدي الأردني الزنغندي، أبو عبد الرحمن من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم لغوص، أحد من الموسيقا وكان عازفاً بها. وهو أستاذ سيويه النحوي.

ويونس^(١) وأبي عمرو^(٢) وغيره من السحاة، ورَعَمَ عيسى^(٣) : أنه لا ينصرف.

= **ولد ومات في العصر، وعاش هراً صابراً،** كان شغف الأرس، شاحب بلون شمرق

اللب، مقطوع القدمين، معصراً في الدس لا يثرب وعرافندي سبة إلى بطن من الأرد، وكذلك الينخندي صاحب كتاب «النس» قد أبيع الحديل بدائع لم تُس لها، من ذلك تألفه كلام العرب على الحروف في الكتاب المسمى بكتاب (النس) فيه هو الذي رُف أبو به، ويوفي قبل أن يحشؤ يوفي به (١٠٠ - ١٧٠ هـ = ٧١٨ - ٧٨٦ م) يهر «إنه الرواة» للمعطي (١ - ٣٤١)، ولقرنه العليين «لمناس بن علي الموسوي» (١ - ٨٠)

(١) **نس يونس هو ابن حسب** «نقسي بالولاء، أبو عبد الرحمن، ويُسرف بالبحوي. علامة بالأدب، كان إمام سحاة البصرة في عصره وهو من عربة «جبل» متح الجيم وحسم الد» المشددة، على دخله. بن بعدد وواسط أعجمي الأصل أحد عنه سيويه والكسائي ولقرن وغيرهم من الأئمة قال بن اللهم كانت حفته بالبصرة، سانها طلائ العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود النادم من كبة «معاني القرآن» كبير، وصغير، و«المنامات» و«الوابع» و«الأمثال» يوفي سنة (٩٤ - ١٨٢ هـ = ٧١٣ - ٧٩٨ م). ينظر «العقود» لأبن النسيم (٤٤)، و«المرمر» لسوطي (٢٣١، ٢)

(٢) **نس أبو عمرو هو ريثان بن عمار النسمي** «ساري البصري، أبو عمرو، ويلقب أبو بالملاء من أئمة اللغة والأدب، وأخذ القراء السبعة وند بسكة، ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة. قال أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقراء والشعر. وكان عمه أحمره عن أعراب أدركوا «سحاه» له أخبار وكلمات مأثورة يوفي سنة (٧٠ - ١٤٤ هـ = ٦٩٠ - ٧٧١ م) ينظر «موت لوفيات» لاس شاعر لكتبي (١٦٤ / ١)، «وفيات الأعيان» لاس حلكان (١٨٦ / ١) هذا، وإن في اسمه واسم أبيه خلافاً، واعتمدت هاهنا على رواية لسوطي في «المرمر» (٢٥٧، ٢) لقوله «أصنف في اسمه على واحد وعشرين قولاً أصنفه ريثان»

(٣) **نس عيسى بن عمر القضي بنولاد، أبو سمعان** من أئمة اللغة وهو شيخ الحليل وسيويه وابن الملا، وأول من هدب النحو ورتبه وعنى طريقته مشي سيويه وشباهه وهو من أهل البصرة رسم بكن نقياً، وإنما بر في تقييد عُسب إليهم، وكان صاحب تقويم في كلام، فكثر من استعمال العرب به نحو سيبين مصنف «أحرق أكثرها، منها «الجامع» و«الإكمال» في النحو، قال الأبيدي لم يرهف ولم ير أحداً وأهوا

٢- (أز يَكُونُ في أوله ريادة) اسم (يكون)، وخمره (في أوله)،

وهي أحد حروف: أيس.

فإن قيل: أول: أحمر، هي الزيادة، فيتحد الطرف والمظروف.

قيل: بينهما عموم وخصوص^(١)، والأعم يصلح مظهراً للأخص أو يراد: أول حروفه الأصول^(٢) أو يقال: معناه: في أوله صفة الزيادة^(٣). وقوله: (ريادة) أي: مريدة محازاً على التأويلين الأولين،^(٤) أو على حقيقته^(٥).

(كِرْيَادَنه) صفة (ريادة)، أي: ريادة كائنة مثل ريادة العمل؛ ليكون غالباً بالفعل غيبة معتبرة غير اتفاقية، بناء على الدليل، وهو: وجود ريادة مثل زيادة الفعل في أوله، بخلاف نحو: (صدارب) علماً^(٦)، فإنه وإن كان عالياً في الفعل في الواقع، لكن العلبة اتفاقية غير مبنية على الدليل، ولذا لم يَدَكُرُ العلبة^(٧)، بل ذكر سببها؛ لأن العلبة لمعترة: هي المنية على السبب.

= مومي س (٠٠٠ ١٤٩ هـ = ١٧٦٦-١٠٠٠ م) سطر وحرانه الأدب: للبساطي (١/ ٥٦)،

ومصحح الأعشى: لقفقشدي (٢/ ٢٣٢)

(١) أي: الزيادة، لأنه قد تكون في أول وقد لا تكون. م

(٢) كحمر مثلاً في أحمر

(٣) الملائمة أن يأتي بلفظ ويحتمل الوجهين، ولا يبين أحدهما.

(٤) موي ح سقط قوله: الأولين

(٥) كاباوس ثالث

(٦) هذا هو المذكور في الألفية والمعجم من كلام الكبير والصغار أني أن المعترضين للورد

العالم لم يعتبروا لزيادة أصلاً، لكن يرد جيبند نحو ضارب عدماً منهم.

(٧) أي: «لشاعة قائل في موضع قول المصنف أو يكون في أوله ريادة كِرْيَادَنه، أو يطلب عليه، أي: تكون ذلك الورد في لأفعال أكثر منه في الأسماء، حتى يصح أن يقال: =

(غير) صفة (زيادة) (قابل للناء) أي: صالح للناء اللاحقة قياساً، بخلاف: أربعة ٢/١١] بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله^(٢)، بخلاف: أَسْوَدَةٌ، للعبة الأشي، فإنه مسموع مع قبوله الناء، حيث لا يقبلها باعتبار الوصف الأصلي، بل باعتبار العلة «معارضة»^(٣).

اعلم أن ورن: (أعمل) غالب في الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل، وهو: وجود زيادة كزيادة الفعل في أوله غير قابل للناء، وبيان العلة: أن: (أعمل)^(٤) في الاسم أنواع (أعمل) الصفة، و(أعمل) التعضيل، و(أعمل) الاسم، ف(أفعل) التعضيل يعارضه (أفعل) التعجب، و(أفعل) الصفة يعارضه (أفعل) المتكلم من بابيه^(٥)، و(أفعل) الاسم: ألماط مسموعة يعارضها ما جاء من باب الإفعال من نحو: أحلم وأشفق مما ابتداء الفعل غير مبني على ثلاثي، فيبقى أفعل المصدرع من باب آخر، وأفعل من باب الإفعال محال له ثلاثي سالماً عن المعارض، فثبتت غلبته في العمل.

ورن الفعل، يضاف إلى الفعل: رد لو عطف الزور في الأسماء أو تساوى به العمل والاسم لم يثن. به ورن الفعل وي قل النقل من «شرح الرضي» (١٦٦/١)

(١) أي لأجل ورن الفعل والعلية، حدث لعوق الناء غير قياسي: إذ يسه أن يكون لتأنيث، وهنا للتذكير

(٢) إذ الأصل أن يقال في مؤنثه سود. رضي. قلت انظر «شرح الرضي» (١٦٥/١)

(٣) وعبد المصنف أن هذا الزور في الاسم أكثر منه في فعل، حال الرضي. والإحصاء مع ذكرها من «مقدمة والمباحة أن العلية في أفعل للمعنى ليست بظاهرة»؛ إذ كوز الزور هائلاً في أحدهما لا يمكن إلا بعد الإحاطة بجميع أوزانها، وهو متعذر أو متعسر، لا سيما على المبتدئ وب نظراً إذ ربما يمكن معرفة دنت بمجرد كوز لوزن قياساً في أحدهما دون الآخر وي قل النقل من «شرح الرضي» (١٦٤/١)

(٤) أي: من باب أفعل الصفة مفتوح العين.

(ومن ثَمَّة) أي: ومن أجل اشتراط عدم قبول التاء (المتنع): وأخيراً؛ لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء، ولزوم وجود المشروط عند وجود الشرط. وفي حمل وجود الشرط علة للمشروط نظر. على العمل والسير، ولزوم عدم المشروط عند عدم الشرط لا سيما عند من جعل عدم الشرط موجباً لعدم المشروط.

(وما فيه علمية مؤثرة) أي: الاسم المصوغ الذي وجد فيه علمية مؤثرة. وجعل العلمية التي جعلها من قبل شرط التعريف مؤثرة، ولم يقل: ما فيه تعريف مؤثر بناء على قول غيره، أو على التسامح. (إذا مَكُرَّ) نحو: رب سعاد وقطام. (صُرف؛ لما ثَبَّينَ) أي: لدليل ظهر بطريق الالتزام، (من أنها) أي: العلمية، بيان «لما» (لَا تَجَامَعُ مُؤَثَّرَةٌ) حال (لَا مَا) مستثنى مفرغ مفعول (لا تجامع). (هي) أي: العلمية (شرط فيه) أي: في هذا السبب، أي: لا تجامع سبباً من الأساس حال كونها مؤثرة إلا بسبب العلمية شرط [١/٢٢] فيه. (إلا العدل) كعمر، (ووزن الفعل) كأحمد، امشأه مما بقي بعد الاستثناء الأول، أي: لا تجامع غير ما هي شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل، فإنها تجامعهما، مع أنها ليست بشرط بهما.

(وقمّا) أي: العدل ووزن الفعل (مُتَصَادِفَانِ)؛ لاختلاف أوزانهما، فلا يجتمعان حتى يبقى بعد زوال العلمية سبب، (فلا يَكُونُ) أي: فلا يوحد معها (إلا أحدُهما) في هذا الاستثناء نظر؛ لأنه إن قيل في معناه:

(١) قال الحليل البعده: لا يوصف بها إلا النوق

ولا يوحد سبب إلا أحدهما، كان على خلاف الواقع، وإن قيل: فلا يوجد سبب منهما، كان استثناء، لكل من الكل؛ لأن قوله: (أحدهما) لم يردّ به أحدٌ معين، فهو أيضاً بمعنى واحد مهم، فيكون حاصل المعنى: لا يوجد سبب منهما إلا سبب مهما.

وفيه. أنه يمكن أن يقدر بقرينة ما سبق: فلا يوحد سبب غير ما هي شرطه إلا أحد مهما، فيستقيم المعنى واللفظ، وفيه وفيه.

والأظهر: أن التقدير: فلا توجد هاتان العلتان معها إلا أحدهما.

(فإذا نُكِرَ) أي: الاسم الذي لا يصرف في المعرفة (نقي بلا سبب) فيما هي شرط فيه، حيث يتعدم المشروط عند عدم الشرط، (أو على سبب واحد) فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن المعمل.

(وحالف سيويه الأحفش^(١)) قل الأولى: رفع (الأخفش)؛ لأن

(١) قل لأخفش هو سعيد بن سعيد المجاشعي بالولاء، الليخي ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط، سعودي، وعالم باللغة والأدب، من أهل بلخ. سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيويه وصنف كتاباً، منها: «تفسير معاني القرآن» و«شرح أبيات المعاني» و«الأشفاق» و«معاني الشعر» و«كتاب السلوك» و«القوانين». وردّ في الترويض بخرّ (الخيب) وكان الحليل بن أحمد قد جعل البحر (خمس عشرة) فأصيغ (سه عشر) توفي سنة (٤١٠ هـ = ١٠١٥ م = ١٠٨٣ م). ينظر «معجم الرواة للسيوطي» (٢٥٨)، و«مرآة الجنان» لبياضي (٦١/٢) هذا، وإن الأحفش ثلاثة **لأخفش الأكبر** عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس ابن ثعلبة، أبو الخطّاب من كبار العلماء بالعربية لقي الأعراب وأخذ عنهم وهو لول من فسر الشعر تحت كل بيت. وما كان اللبس معروفون ذلك قبله، ولذا كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها. توفي سنة (٤١٧ هـ).

مسيره أستاذ، ونسبة المخالفة قصداً إلى الأستاذ غير ملائمة بمرتته.

وفيه أن نسبتها قصداً إلى التلميذ أبعد من الملائمة، ولو كانت لقصد إظهار الحق لا بأس بها من كلا الحائسين، ألا ترى أنها وردت نسبتها إلى الأستاذ والتلميذ جميعاً في عبارة الفقهاء في قولهم: قال أبو حنيفة^(١) كذا خلافاً لأبي يوسف^(٢) :

= والأبي الأحسن الأوسط سعيد بن سعد، المتوفى سنة (٢١٥هـ)

والثالث الأحسن الأصغر علي بن حديد بن الفضل، أبو المحاسن، نحوي، من العلماء، من أهل بغداد أقام بعصر، وشرح أبي حنيفة، ثم عاد إلى بغداد، وبقي بها.

وهو ليس ٨٠ سنة في (٣١٥هـ) وحدهم الله تعالى

(١) قلت: أبو حنيفة هو النعمان بن ثابت، التميمي بالولاء، الكوفي، أبو حنيفة إمام المعصية، الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. قيل: أصله من أسماء فارس وُلد ونشأ بالكوفة وكان يبيع الخمر ويطلب العلم في صباه، ثم انقطع للتدريس والإفتاء. وأرادته عمر من غيره (أمير العراقي) على القضاء، فاستع وأرادته المصور العباسي بعد ذلك على القضاء ببغداد، فأبى، فحلف عليه ليعمل، فحلف أبو حنيفة أنه لا يعمل، فحبسه إلى أن مات (قال ابن خلكان هذا هو الصحيح)

وكان قوي الخجة، من أحسن الناس مطلقاً، قال الإمام مالك، يصفه، رأيت رجلاً نزل كلمة في السيرة أن يجعلها نعتاً لأمام بحجة. وكان كريماً في أخلاقه، جواداً، خس السطر والصورة، جمهوري الصور، إذا حدث انطلق في القول، وكان كلامه هوي، وعن الإمام الشافعي الناس عيال في الله على أبي حنيفة توفي سنة (٨٠-١٥٠هـ) = ٦٩٩-٧٦٧م) يطر: تاريخ بغداد للبغدادي (١٣/ ٣٢٣-٤٢٣)، وروايات الأعيان لابن خلكان (٢/ ١٦٣)

(٢) يطلق أبو يوسف هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، صاحب الإمام أبي حنيفة، وتلمذه، وأول من نشر مذهبته. كان فقيهاً علائمة، من حفاظ الحديث وُلد بالكوفة، وتلقه بالحديث والرواية، ثم لزم أبا حنيفة، عمل عليه «الرأي» وولاه القضاء ببغداد أيام المهدي والهادي والرشيد، ومات في خلافة، ببغداد، وهو على =

بمعنى حالف أبو حيفة أياً^١ يوسف حلاقاً، وقولهم: قال أبو يوسف كذا حلاقاً لأبي حيفة، فلا وجه لما ذكر في بعض الشروح من أولوية رفع الأخفض.

(في مثل: [ب، ٢٢] «أحمر» علماً) حال من معنى «المعائلة»، أي: ما يماثل أحمر حال كونه علماً، أو تعبير على نحو: على النمرة مثلها زُبْداً، أي في علم مثل أحمر، ولا يتعلق قوله: (علماً) بقوله: (حالف)؛ لفساد المعنى.

(إذا نُكِرَ) ظرف (حالف) (اعتباراً^٢) إن كان (سيبويه) ماعلاً؛ فقوله: (اعتبر) مفعول له، أو تعبير، أو حال بحذف مضاف، أي: حال كونها دا اعتبار لنصفه، أو طرف زمان؛ لأن المصدر قد يحمل جيناً، أو مفعول مطلق يكون الاعتبار المذكور نوعاً من المحالفة، أو بحذف مضاف، أي: حالف سيبويه محالفة اعتبار لنصفه وإن كان (سيبويه) مفعولاً يحوّر ما ذكرت من الرجوع؛ ألا كونه مفعولاً له؛ لعدم اتحاد

= **عنه** وهو زب من ذخي «القص» ويقال له قصي قصاً «دسا» راولد من وضع. نُكِرَ في أحمر ألفه على مذهب أبي حيفة كان واضح لغير بالعبير وبعدي ولم العرب (الدرج) من كنه «الخراج» والآثار وهو مصدر أي حقه بولي سنة (١١٣ ١٨٢ هـ = ٧٣١ ٧٩٨ م) سطر «لجوز المرأة» لابس بمرئي بردي (٢ ١٠٧) و«المواهر الخفية» في طبقات الحمية «لبيد لقادر بن محمد الفرشي (٢ ٢٦٠)

(١) التصويب من نسخة وهي الأصل الخطي أبو وهو ظاهر الخطأ

(٢) مصوب على أنه حال من سيبويه، أي خالف سيبويه معتبر، أو مصدر لقوله خالف يد معناه اعتبر سيبويه دون الأخفض ري فُلِكَ الغل من «شرح الرضي» (١٧٥، ١)

الماعل ، ويمكن حينئذ أن يكون بدل ، لا اشتغال أيضاً بحدوث الضمير ، أي :
 حالف الأحفش سيويه اعتباره **(للمضمة)** أي للصفة الأصلية ، معمول به
 لقوله : **(اعتباراً)** ، واللام لتقوية العمل . **(بمد التثكير)** طرف (عتاراً) ،
 والأحفش لم يعتبر ؛ لأن الساقط بالعملية التي هي وصح ثاب ساقط عن
 درجة الاعتبار .

ويجاء بأن الساقط للمانع يعتبر بعد زوال ذلك المانع .

(ولا يترد) أي : سيويه **(باب «حاتم»)** أي : كل علم كان في
 الأصل وصفاً مع بقاء العلمية . جواب عن إشكال يرد على سيويه في وجه
 المسألة المذكورة تقريره أن يقال . إنه اعتبر الوصف الأصلي بعد التثكير ،
 وإن كان راثلاً ، فيلزمه أن يعتبر في حال العلمية أيضاً ، فيمتنع نحو :
(حاتم) من الصرف ؛ للوصف الأصلي والعلمية .

فيجاب . بأنه لا يلزم سيويه باب : **(حاتم)** كما ذكرت ، حيث لم يعتبر
 فيه الوصف الأصلي ؛ لتحقيق المانع ، وهو : لزوم اعتبار ضدين : الوصف
 والعلمية في حكم واحد وحدة فردية ، وهو مع صرف لفظ واحد ، بخلاف
 اعتبار الوصف والعلم في منع الصرف ، فإنه أيضاً اعتبار صليين في حكم
 واحد ، وهو مع الصرف ، لكنه واحد وحدة نوعية ، لا فردية .

(لما يلزم) أي : سيويه ، الجار والمجرور يتعلق بنفي العمل ، لا
 بالفعل المنفي ، لا لا ؛ يتوجه النفي إلى القيد ، ويبقى أصل الفعل مثبتاً ،
 فيفسد المعنى . **(من إيهام^(١) اختيار^(٢) [١٧٦٣] متفادتين)** بيان «لما» أي :

(١) قوله . إيهام ، ساقط من نسخة ج .

الوصف والعلوم، ووجه تضادهما. أن العلم للخصوص، والوصف للعموم،
وكون الوصف زائلاً، والعلمية متحققة بياهي الاجتماع دون التصاد. (م)
حكم واحد وحدة فردية، لا نوعية، وهو منع صرف لمعظ (واحد)، ودأ
ممتنع؛ لأنه إن اعتبر كل ضد مؤثراً تاماً؛ لرم توارد المؤثرين على أثر
واحد، وإن اعتبر جزء المؤثر؛ لرم احتماغ الضدين، وهو محال.

فإن قيل: قد جاء اعتبار المتضادين في حكم واحد كثيراً، كاعتبار
الحركتين احتصاديين في حصول الاختلاف، وتحمل الضدين لتغير
العالم، ونحو ذلك.

قيل: اعتبار الضدين وجعلهما علة لحكم واحد ممتنع، بخلاف
الملل الحميرية الطبيعية، كحصول الحركتين المختلفتين لحصول اختلاف
الأحر، وتحمل الضدين لتغير العالم، ونحو ذلك؛ إذ لا مرد للعقل، فلا
يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد علة وحود التأثير الطبيعي
اعتراضهما فيه بدون التأثير الطبيعي بمحض الجعل والاعتبار. أو يقال:
التعبير والاختلاف وإن كان كل مهمل حكماً واحداً ظاهراً، لکه متضمن
لحكمين معي؛ لكونه عبارة عن تحقق حالة، وزوال حالة أخرى

[حرف اسويع من احروف بالكسرة]

(و جمع ب) اللام للمهد، أي: باب غير المنصرف، (بلام)
أي: بلام التعريف، والياء للسبية، يتعلق بـ(ينجر)، (و الإضافة) نحو:
مردت بالأحمر أو عمركم (سحر) لعملة حير المبتداً (بـسحر) أي.

مصورة الكسر، إذ الكسر من ألفاظ الباء، فيستحيل الاستمرار به، فلا بد من حذف أو تجاوز.

وإنما يسجرُ بهما؛ لكونهما من معظم حواشٍ الاسم، بقويان جهة الأسمية، ويعدان عن الفعل، فيضعف تأثير شفه، ولأن الجر يسقط تبعاً للسورس الساقط لنسبة الفعل، وهما لم يسقط لنسبة الفعل، بل باللام والإضافة، فلم يتعه الجر.

وقيد الكسر مناط لمائدة؛ إذ غير المصروف بعير اللام والإضافة يسجر، لكن بصورة المتع، وبعد اللام والإضافة يتجر [ب/٢٣] بصورة الكسر.

[المرفوعات]

(المرفوعات^(١)) جمع المرفوع ديد: المرفوعة^(٢)، لأن أراءه: الأسماء^(٣)، والجمع بالآلف والياء كما يكون للمؤنث؛ يكون لصفات غير العلاء أيضاً^(٤)، نحو: الجيل الراسحاب، والكواكب الطالعات وهذا تقسيم للمعرب باعتبار أقسام الإعراب.

(هو) ضمير القصل (ما اشتمل^(٥)) خسر (المرفوعات^(٦))، وتذكير (هو) وإفراة^(٧) باعتبار الحصر، أو تأويل كل واحد^(٨)، أو بعوده إلى المرفوع المذكور معنى للدلالة (المرفوعات) عليه ويمكن أن يكون قوله:

(١) ابتدأ بها، لأن المرفوع غير فضلة، بخلاف غيره، مه

(٢) لأن موصوفه الاسم، وهو مذكر لا يعمل، ويجمع هذا الجمع مطروفاً صمه المذكر الغير العاقل، كالمصافات للمحيل المذكور.

(٣) أي الأسماء المعهودة من البناء والفاعل والخبر وغيرها. ٢

(٤) أي موصوفها الأسماء بقرينة انقسام الاسم إلى المرفوع والمصنوب والسجور.

(٥) اشتمال الكل الجزء إن حملنا المرفوع عبارة عن اسم به الرفع حركة أو حرفاً، أو اشتمال المحل على الحال، وللب الاستعانة صدق الشتمل على المشتمل مواطاة أو بالاستعانة. منه.

(٦) يعني اشتماله على علم المعاملة بحث يكون عدم لدعلة أحد أحواله ري فث القلب من شرح الوصي، (١٨٤/١)

(٧) ويمكن أن يوضع إلى الآلف واللام التي هي المرفوعات، وهي وإن كانت جميعاً معاً، لكنه مفرد مذكر لفظاً

(٨) معناه أنه إذا وقع من مذكر ومؤنث يكونان عددة عن شيء واحد هي المعنى وعلية للمجايب، ٢

(المرفوعات) خير متداً محدوق، والتقدير: هذا ذكر المرفوعات. وقوله: (هو ما اشتمل) جملة متألّمة، و«ما» كتابة عن الاسم أو المعبّر موصولة^(١)، و(اشتمل) صلته، والمآخذ ضميره^(٢).

(على) معمول به لـ(اشتمل)، (الفاعلية) أي. على علامتها حركة أو حرفاً، وهما: الرفع والواو والألف، لفظاً أو تقديرًا.

والإعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ، فلا يكون نحو حامي هؤلاء مرفوعاً؛ إذ معنى الرفع المحلي: أنه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعاً. والياء للنسبة أو مصدرية^(٣)، أي: المحصلة المسبوبة إلى الفاعل، أو كونه فاعلاً حقيقة^(٤) أو حكماً^(٥).

ولما لم يقل: على الرفع؛ ليتناول الحرف أيضاً^(٦)، ولئلا يزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة، ولئشير إلى أصالة الفاعل في باب الرفع.

(١) قد عرفت أن الأسب أن يجعل (ما) في التعريفات موصومة

(٢) قال بعضهم: يحتمل أن يفرض المرفوعات شيئاً واحداً كما هي قوله تعالى: ﴿لَوْ مِنْ ثَمَرَاتِ الشَّجَرِ﴾ والآثار يثبتون بمتكرراً (الس ١٧)

(٣) هي ما اشتمل على علامة وحصلة مسبوبة إلى الفاعل، وهو الرفع

(٤) أي. ما اشتمل على أعلى علامة كون الاسم أو المعبّر فاعلاً حقيقة أو حكماً كائناً

ومعبراً

(٥) أي: الملحقات

(٦) أقول لا شبهة أن الرفع نوع تحه أضاف القسم والواو والألف، وليس الرفع مضموماً بالمعركة الإعرابية كما هو في قوله والواو رفع، ولا، لكان الواو وأقسامه متة، بل

مشرقة ٢

[الفاعل]

(صفة الفاعل) أي إذا عرفت هذا، فنقول^(١)، منه الفاعل، أي مما اشتمل أو من المرفوعات، وتذكيره وتزجيده؛ بما عرف من التأويلات فيما هو ما اشتمل، وفيه^(٢).

وهو مبتدأ متقدم الخبر. وإنما قدم؛ لأنه [١/٧٤] أصل المرفوعات؛ لأنه جزء الجملة الفعلية^(٣) التي هي أصل الجمل، ولأن عامله قوي، بخلاف المبتدأ. ولأنه أشد في باب التركيب، حيث لا يحور حله، لا بسد شي، منه. وفيه^(٤). ولأن رفعه لا يسخ بالواسخ. وفيه^(٥) وفيه^(٦).

وقيل: أصل المرفوعات: المبتدأ؛ لأنه باق على ما هو الأصل في المسد إليه، وهو التقدم^(٧)، بخلاف الفاعل^(٨) ولأنه يحكم عليه بكل حكم، حامداً كان أو منقذاً، فكان أقوى، بخلاف الفاعل. ولأنه يحكم

(١) أي: الفاء لصيغة.

(٢) لأنه لا معنى لمن كل واحد الفاعل والتذكير باعتبار الخبر ٢

(٣) لأن الأصل في الاستناد الفعل؛ لأنه جزء.

(٤) لأن عدم جوار حذف لا يدل على الشدة في باب الركبة؛ لأن الركن ركن، سواء حذف أو ذكر ٢

(٥) لأن ريع الفاعل سح في نحو ما حامي من أحد، وهو ككفى بالله شهيداً (الب، ١١٦)، أو في أد المرء بسح الريع من حيث المعنى دون الصورة، كما في معمولي علمت، ودلت في المبدأ دون الفاعل ٢

(٦) لعله يخترق بالمصدر المصالح إلى فاعله

(٧) فإنه يحكم عليه بالفعل وشبهه المشتق ٢

(٨) ومنهيب الأحش وبن السراج أنهما أصلا

عنه بأحكام متعددة هي تركيب واحد، بحلاف الفاعل، فإن حكمه واحد ليس إلا.

(وهو م) أي: اسم غير تابع (سـ ب سمـ) فلا تتبعية، فلا يدخل في الحد تابع الفاعل بدلاً أو عطفاً أو غيرهما، لأن المراد في جميع حدود المروعات والمتصوبات والمجرورات المذكورة غير التوابع بقرينة السياق، وهو ذكر التوابع بعد ذلك. (و سـهـ) وإسما قال. (أو شهـ)؛ ليتناول نحو: زيد قائم أبوه^١.

(زـهـ سمـ عـ) أي: على ذلك الاسم، عطف على قوله: (أسـد إليه)، أو حال بتقدير «قد». واحترز به عن نحو: زيد، في زيد صرب^٢؛ لأنه مما أسند إليه الفعل، لكنه مؤخر عنه.

فإن قيل: الفعل فيه مسد إلى الضمير دونه. قيل: هو مسد إليه أيضاً، والإسناد إليه متكرر كما عرف في «المفتاح»^٣ وغيره^٤.

() مجرد الفعل، احترز بالمجرد عن نحو: زيد عام، فإن نحو: قام ليس بمسند إلى زيد، بل

مع ضمير مسند إليه.

() تماماً غير تام

() يدخل مدخل اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر واسم الفعل والظرف وما يجري مجرى مجرله.

() ولما مر مع اسم الفاعل والمتنوب على فاعل م

() فله يومهم لأن ريداً هو المسند إليه ضرب، فيقل أنه دخل في الحد م

() يستفتح العلوم للسكاني (٧٣) فيما يتعلق بالبحر

() في كلام «المفتاح» بحث، والحق أن غير البتة هو الحنف لا الفعل وحده، فلا يسد إليه مرة أخرى. مـ.

وما قيل^(١). إن قوله: (وقدم عليه) لدفع الوهم دون الاحتراز؛ فعلى

تقدير تسليم عدم الإسناد إلى زيد.

(على جهة) أي: واقعاً على طريقة (قيامه به^(٢)) أي حصول الفعل بذلك الاسم، وصدوره عنه، وطريقة قيامه به أن لا يكون الفعل مبيهاً للمفعول، أي لا يكون على صيغة المجهول، فاحترازه عن نحو: صرب زيد، ومصروب زيد^(٣) وإنما لم يقل: عى عامه به، أو قائماً به؛ لثلاث يخرج نحو: مات زيد، وطال عمرو.

(مثل - قام زيد) مثال الفعل^(٤) (وريد قدنم آتو) مثال شبه الفعل.

(والأضل) أي: الأولى، ولو قل الأولى أن يليه؛ لكان أحصر^(٥) وأوضح^(٦) وأحسن لمراعاة^(٧) الاشتقاق. ويمكن^(٨) أن يقال: إن الأولى يحتمل أن تكون عارضة لا بحسب الأصل، فلدفع ذلك؛ لم يقل كذلك.

(١) في أكثر الشروح والحواشي م.

(٢) وإنما لم يحمل القيام على الظاهر، لئلا ينطعن بنحو ضارب زيد عمراً

(٣) وريد يضرب غلامه

(٤) والأصوب أن يشل بنحو ريد قائم أبواه؛ ليكون معاً على العاعلية م.

(٥) لأنه سجي، لمعان كالتعده والأصل والواجب ونزوح والأولى وغيره م

(٦) لعدم الاحتياج إلى التفسير

(٧) عية لأحسن فقط

(٨) الاشتقاق على بوجهي أحدهما يوافق الكلمة «كنهه» في الحروف الأصلي مع اتفاق في

أصل المسمى، بنحو «واقلم وفتحك للذي في القلم» [أرم: ١٣]، فإنهما مشتقان من قام يقوم،

والثاني توافقهما فيها مع عدم الاتفاق في أصل المسمى، بنحو «وقال» إلى «انتدبكم

من القائلين» [شعر: ١٠٨]، فالأول من القرب، والثاني من النقل، فإن الأول من الأولى،

والثاني من الولي م.

(أن يلي **فعلته**)؛ لأنه كبيره مه'، (**لذلك**) أي فلاجل أن
[١٤٦] الأصل هي الفاعل. أن يلي الفعل.

فإن قيل ما وجه اجتماع أكتي التعليل؟

قيل^(١)؛ (حار. صرب علامة ريد) أي حار هذا التركيب؛ لتقدم معاد
الصمير - وهو زيد - حكماً؛ لتقدم الفعل رتبة

(وامتنع: ضرب علامة ريداً)، للزوم الإصمار قبل الذكر لناحر
المعاد - وهو المفعول - لفظاً ورتبة، بساء على أصالة تقدم الفاعل عليه،
خلافاً للأحش وابن جني^(٢)، فإنهما جوراه^(٣)، تمسكاً بقول الشاعر
حرى ربه عني عبيدي بن حاتم جراه الكلاب العاريات وقد فعل^(٤)

(١) ومن ثمة

(٢) إشارة إلى الأصل

(٣) أي ذكر لي الوصف

(٤) قلب ابن جني هو عطل من جني الموصلي، أبو البتخ من أئمة الأدب والنحو، وله
شعر. ولد بالموصل وتوفي بعدد، عن نحو ٦٥ عاماً وكان أبوه مطرك روم ليلبان
ابن فهد الأدي الموصلي من نصايحه لأشبح فتوان الشنبي؛ والسهب؛ في اشتقاق
أسماء رجال العمامة، والمحب؛ في شواد القراء، ولأمر الصناعة؛ الأور مه في
اللغة، والمصانعي؛ والمذكر والمؤنث؛ توفي مه (١٣٩٢-١٤٠٠ هـ = ١٩٧٢-١٩٨٠ م)
١٦٠٠٢ م) ينظر «شذرات الذهب» لأبن العماد (٣/ ١٤٠)، و«مفتاح السعادة ومفتاح
السيادة» لعلاء كبري زاهه (١/ ١١٤)

(٥) ولا يجوز هذا الإصمار إلا في صمير الشان لمرض تعظيم القصة أو في صمير (الدي)
جني، بمعرفة بعلته

(٦) قلت: قاتله أبو الأسود الدؤلي، وهو في «ديوانه» (ص ١٦٢)، بهجو عدي بن حاتم
الطائي، وقد نسب ابن جني إلى النابعة الديلمي، وهو يقال دهم من أبي الفتح، =

والجواب إن التصدير للمصدر، أي رب الجراء^١.

وإنما لم يعتبر التفسير بريد كما في تنازع المعلقين؛ لأن ذلك يختص بالعمدة، والتصدير المصاف إليه غير عمدة ألا ترى أنه لا يضم المفعول في الأول إذا أعمل الثاني عند تنازع العاملين مع كون الاسم الظاهر مفسراً^٢؟

وما قيل إن الإحصار قبل الذكر جائز في التنازع للضرورة، ولا ضرورة هنا، فيه نظر؛ لشدة اقتضاء العمل بالمفعول به، كقتضاء الماعل وفيه^٣.

[تقديم الماعل على المفعول]

(وإذا شرط (اسمى) لإعراف (نقطاً) تمييز (سهما) أي في الماعل والمفعول، (القرينة) حالية أو مقالية، محو: ضرب موسى عيسى، بخلاف: ضرب سعدى موسى، أو ضربت سعدى موسى، [أو ضرب

= وسببه أن للدعوة الدلالية قصد على هذا الرأي^١ والذي للامة بيت آخر يُسببه هي مجزئة فقط ينظر لإدخال الامة (ص ١٩١) وليت من البحر الطويل وهو من شولند والحاصل بلرحابي (ص ١١٩)، و«الحصان» (٢٩٤/١)، و«شرح المصطلح» (٧٦١)، و«شرح الأشموني» (٥٩٢)، و«الجرانة» (٢٧٧/١) والشاهد فيه قوله جرى ربه عني عدي، حيث عد الضمير الذي في الماعل المتقدم على المفعول المتأخر

(١) أي: جرى رب الجراء.

(٢) لأن السرد بالضرورة ضرورة تصحيح الكلام دون ما ذكر.

موسى العاقل عسى العاقل، وأكل الكمثرى موسى؛^(١) لوجود القرينة من تدكير أو تأنيث أو صفة أو عدم صلاح أحدهما للمفعولية كالكمثرى

فإن قيل: قد اعتر هنا لزوم الالتباس، ولم يعتبر في تقديم المفعول على الفعل في هذه الصورة، نحو: موسى صرب عيسى، وأحبر الوجهان، وكذا في نحو أأتم ريد، وغير ذلك مما أحيز فيه الوجهان أو الوجه

قيل: وكان يكفيه أن يقول: وإذا انتهى القرينة؛ إذ الإعراب من القرائن، اللهم إلا أن يقال: الإعراب موصوع للدلالة على الفاعل ونحوه^(٢)، فلا يسمى قرينه، ولئن سلم؛ فالمراد: تفصيل انتفاء القرينة، وتحقيق مقام اللبس. والأوضح أن يقول: إذا حيف اللبس، وكفى.

(أو كان) الفاعل (مُضمرًا متصلاً) سواء كان المفعول اسماً ظاهراً، كصربت زيداً، أو مضمراً مفصلاً، كما في: ضربت إلا إريك،^(٣) أو متصلاً، كضربتك، لامتناع المصل مع الاتصال.

(أو وقع مفعولة) فقط، والصمير للفاعل (بعد إلا) نحو: ما صرب زيد إلا عمراً؛ لأنه لو آخر؛ لانقلب المحضر^(٤)، وهذا بخلاف ما إذا وقع بعد «إلا» أو معناها كلاهما، نحو: ما ضرب إلا عمراً ريداً، فإنه يجوز، سواء قصد استثناء عمرو وتقليم إلا عمراً على الفاعل بقرينة، أو قصد

(١) ما بين مكوفتين ساقط من نسخة: ج

(٢) والجواب أن تقديم لمفعول على الفعل خلاف الأصل، كما أن كون محبر حمل خلاف الأصل، فلا يضر التباس، بخلاف مبخنا، فإن تقديم «فاعل على الأصل» م

(٣) وإذا أردت قصر الفاعل على المفعول بالهي والاستثناء، فالأولى بتقديم الفاعل، وهي مكسبه تقديم المفعول

امتناء أمريس عن أمريس. وقيل: لا يجوز الثاني؛ لضعف الحرف، ولا الأول؛ للروم الالتباس بالثاني

(أو معهما) نحو: إما صرب ريدُ عمراً (وَحَبْ بَقِيَّةً) أي: الماعل على المفعول أما في امتناء الإعراب فيهما والقرينة؛ فلتحرر عن الالتباس وأما في كون الماعل ضميراً مصلاً؛ فليمنافاة الاتصال الفصل كما ذكر وأما في وقوع المفعول بعد [٢٥ -] «إلا» أو معاه؛ فلتلا يتقلب الحصر المطلوب.

[بأخير الماعل عن المفعول]

(ورد) شرط (انصر هـ) أي بالماعل (صمير مفعول) نحو: ﴿وَإِذَا ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾^(١)، وكذا إذا اتصل ضمير المفعول بصلة الماعل أو صمته، نحو: صرب ريد الذي صَرَبَ علامة، وأكرم هنداً رجلٌ ضربها ولو قيل بتقديم الماعل على المفعول حار في الثاني دون الأول، لجوار الفصل بالأحسي بين الصفة والموصوف^(٢)، دون الأول، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهُ لَقَسَمٌ لِّئَلَّا تُكَلِّمُوا عَظِيمٌ﴾^(٣)، حيث وقع: ﴿عَظِيمٌ﴾ صمة لـ ﴿قَسَمٌ﴾ مع المصل بالأحسي بين الصفة والموصوف، وإذا جائز، بخلاف الموصول.

(أو وقع) أي: محرد الماعل. وقيل: لا حاجة إلى التقييد كما هو ظاهر لعطف المصنف. (معد الآء) نحو: ما صرب عمراً إلا زيد،

(١) سورة البقرة، الآية: ١٢٤

(٢) والمراد بالأحسي، أنها أن لا يكون محمولاً للصفة

(٣) سورة الواقعة، الآية: ٧٦

(أو ماسها) أي: معنى «إلا»، نحو: إنما ضربت عمراً زيداً، (أو اتصل به) أي: بالفعل (معمولاً)، أي: معمول الفعل، (وفى) أي: الفاعل (عز) **فصل هـ** (بالفعل، احتراز عن نحو: ضربت، مثاله: ضربني زيد. (وحي) حزاء الشرط (ناحية) أي: تأخير الفاعل عن المفعول. أما في اتصال ضمير المفعول؛ فللتحرز عن لروم الإضمار قبل الذكر. وأما في وقوعه بعد «إلا» أو معها؛ فلئلا يتقلب الحصر المقصود. وأما في اتصال المفعول؛ فلامتناع الفصل مع الاتصال.

[حذف الفعل]

(وقد) للتفصيل (يُحذف الفعل) اللام للمهد، أي: الرفع للفاعل^(١). (لقيام) أي: وقت قيام (قرية) وحصولها؛ إذ قيام القرية شرط لأعلة، (قرية) دالة على الحذف وتعيين المحذوف (حواراً) أي: حذفاً حائزاً، (في مثل) ظرف (جوازاً) قولك: (ريد) بدل من القول، والرفع محكي، (لمن) قال صلة «من» (من قام) مفعول (قال)، أي: قام زيد، بقرينة السؤال^(٢).

فإن قيل^(٣): لم يجمع من باب تقدير الخير، فتكون الجملة اسمية، فتطابق السؤال، وهو من قام؛ لأنه جملة اسمية.

(١) لا يجوز حذف الفاعل في المشهور.

(٢) عبارة شارح «المتاح» ناصر الدس: فإن قلت: لم قدر للفعل مقدماً وحلت المرفوع فاعلاً وحلاً فحلت مؤخر؟ حتى يكون مبتدأ؟ قلت: لأن السؤال من الفاعل لا عن المبتدأ هـ

(٣) فإن السؤال والجواب لما اشتهر اتصالهما ترولاً مرة كلام واحد، وجعل ذكر الفعل في السؤال كذكره في الجواب، وكذا ذكره التكرار في كلام واحد ذكره أيضاً في كلامين لشدة التعلق. ناصر

قيل: لم قدر كذلك؛ لطابق السؤال صورة، ولا يطابق معنى، لأن قوله: من قام، سؤال عن الفاعل من غير تردد في الحكم، وريد قام بعيد تقوي الحكم بتكرار الإسناد، فلا يطابق السؤال. أو يقال: تقدير الخبر يوجب حذف الجملة، وتقدير الفعل يوجب حذف شرطها، والتقليل في الحذف أولى.

(وبك) واو الكافية؛ لعطف مثال على مثال، لا واو البيت^(١)

وهو في مرثية^(٢) 'يريد'^(٣)
.....

(١) لوله

سمى حدثاً أنسى بنومة ثانياً * من الدَّلْو والجُوراء عاذ ورائح
بضم الدال ويروي يفتحها بوضع بين مكة ومكة ولشام والذلول والجوراء من
مازله القمر
نبت البان هما

شقي حدثاً أنسى بنومه ثانياً * من الدَّلْو والجُوراء عاذ ورائح
يُتِيكَ بَرِيْدٌ ضَارِعٌ حَفُوفٌ * ويحيط بمعنا تَطْيِيحُ الطَّوْنِجِ
الحدث، بالجمع والثاء المشددة القر شقي، مصارعُ «سَعَتْ الرِّيحُ التُّراب» إذا دُرِّتْ
والطَّوْنِجِ، أي الأيام الروائح من راح الريح بروح روحاً، من باب قَل، وهي سَعِي من
باب حاف، إذا اشتدَّت ريحه، فهو رائح، انظر للمريد لراماً «حرارة الأدب» لبصافي
(٣٠٢/١)

(٢) وثبت الب ك وروثه أيضاً إذا بكه وعدت محاسنه، وكذا إذا نظمت به شعراً من
نبت انظر والمصاح «للهوهمي، مائة رثي

(٣) نبت والبيت لضرار من مثل يربي يريد من نهشل، وعيل أخو يريد هو أخو ، وكان
عد مات يريد، هال أخوه ليك اهد والمضارع الدليل من صرع له أي فلك،
والاحاط طبت المعروف من غير أخوة، وتفتح الطونج أي يهلك السهلكتات من طاح
يطح ملك، وأحاح أهلك. ولطونج جمع المطيحه على غير القيس، كلواقع في =

ممثل^(١) في البحر الطويل على قصص: فعول ومفاعيل في لمصرع الأول، وقبض: فعول في ابتداء المصرع الثاني، ومفاعيل الواقع عروضاً، وهو آخر المصرع الثاني.

(يريد) معول ما لم يسم فاعله لقوله: (إيتك). (صارع) أي عاخر، وهو فاعل الفعل المحذوف، أي: يكيه صارع، بقرينة السؤال المقدر، وهو: من يكيه؟ (لخصومة) اللام بمعنى الوقت، أي: وقت حصومة، أو للعلة إن أريد: حصومه غير إياه. وفيه^(٢). (ومحسّط) وهو: سائل العطاء من غير وسيلة^(٣)، (مما نصبح الطوائخ) متعلق بـ(ليبت)، أي: ليبتك يزيد من أحل إهلاك المهلكات يريداً، و(محتسّط) أي: يكيه محتسّط من أجل إهلاك المهلكات ماله؛ لأنه كان طهير الصارعين، ومعين [١/٢٦] الضعفاء، ومعطف السائلين المختطفين

(ووزخون) عطف على: (حواراً)، أي: حذفاً واجباً (في مثل)

تركيب قوله تعالى:

= ملقحة في قوله تعالى ﴿وَأَوْسَلْنَا الزَّيْرَاحَ نَوَاقِعَ﴾ السير ١٠٠ أي ملحقات، أخرج الجمع بحذف الراءد، تعار كأنه جمع فاعلة من لقع شرح متاح ناصر لرس

(الطويل أصله فعول مفاعيل، وانقص حذف الحروف لخاص، قبض فعول فعول، وقبض مفاعيل مفاعل، فتقطع الأول فعول مدعل فعول مدعس، وتقطع الرابع الثاني فعول مفاعيل فعول مفاعيلين.

(١) لأن الحصومه لأجل المعجر، لا هو لأجل الخصومة، هذا إن تعلّق بـ(صارع) على ما قاله الصناراني، وأما إن تعلّق بـ(ليبت)؛ فله وحده، ألا أنه ليس بغوي من جهة المعنى، لأن خصومة المعير لا تكون سبباً للبكاء، بل سبب الضعف م

(٢) من وحم أو قرابة أو معروف م

﴿وإن أحد من المشركين انتحارك﴾^(١) تقديره. وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، أي: يجب الحذف في كل ما مر به المحذوف؛ لتلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر.

فإن قيل قد يلزم الجمع كما في المفسر به «أي» و«أن» وعطف البيان.

قيل: ذلك تفسير المعنى، وهذا تفسير المحذوف، وصح الجمع بين المفسر والمفسر ثمة، ولم يصح هـ؛ لأنه بالجمع لا يبقى المفسر محذوفاً، فلا يبقى هذا تفسير المحذوف

(وقد يُحذفان معاً) أي: الفعل والفاعل (في مثل) أي: نظراً: (نعم) المقولة أو مقولة (لنمُ قات: أقام زيد) مفعول (قال)، فتقوله: (نعم) أي: فام زيد، فإن «نعم» دالة لتصديق ما سبق عليه، وحذف الجملة هنا جائز لا واجب، و«نعم» قرينة له، لا مادية^(٢) مسددة للجملة.

(١) سورة التوبة، الآية. ٦.

(٢) حتى يجب الحذف.

[التنازع]

(وإذا سارع) «إذا» شرطية، أي: إذا قصد توجه المعلنين إلى اسم واحد، وهذا^(١) في القلب، وأما بعد التركيب؛ فلا تنازع؛ إذ كل يستوفي معموله من مضمّر أو محذوف أو مذكور، وهذا شروع في حكم آخر للفاعل، وهو: إضمماره عند التنازع، وذكر سائر أحكام التنازع استطراداً.

(المغلاب) فاعل (تنازع)، و(المغلاب) بين أقل ما يتحقق منه وجود التنازع، ولا يختص وحدود التنازع بالمعلنين، فإنه قد يوجد التنازع في أكثر من الفعلين، نحو: ما حاء في الصلاة^(٢) المأثورة: «كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على إبراهيم^(٣)» وذكر المعلنين؛ لأصالة الفعل في العمل؛ إذ لتنازع لا يختص بالمعلنين، بل يحري في غيرهما، نحو: زيد ضارب ومكرم عمراً، ويكر كريم وشريف أبوه، وغير ذلك.

(ظاهراً) مفعول (تنازع) من باب: تجادينا^(٤)

(١) أي: القصد

(٢) أي: الدعاء

(٣) ثبت أخرجه البيهقي في «السالكين» من حديث عبد الله بن مسعود (١٣٦)، وأخرجه الحاكم في «المستدرک» (٢٦٩/١) كتاب الصلاة، باب صيغ الصلاة بعد

الشهاد. ولمنعه: «إذا تشهد أحدكم في الصلاة قلل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وأرحم محمد وآل محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك خير مريد».

(٤) جانب الشيء إذ دارته إياه، والتجاذب التنازع م قلب انظر «فتح المروس»، مادة برع

الثوب^١، قيد بد (الطاهر)؛ لأنهما إذا تارعا مصحراً، يبحق بما مله، وليس فيه حواز إعمال كل مهما [٢٦/١] (مذهب) صفة (طاهراً)، أي. ظهراً واقعاً بعدهما؛ إذ المقدم أو المتوسط ملحق بالأول، يستحقه هو قبل التكلم بالثاني، فلا يكون له فيه مجال تنازع، فلا يكون من هذا الباب.

(فقد يكون) أي التارع، حراء اشروط، أو الحراء المحذوف، والتقدير. وإذا تنازع المعلان طهراً بعدهما، حاز إعمال كل مهما، أو حزاء الشرط فوزه (فإن أعملت الثاني):

١- (في الفاعلية) أي. واقعاً في ذعية الاسم الطاهر، أي: كونه فاعلاً (بحو) صريحي وأكرمي ريداً).

٢- (وهي المنفولية) أي: في معرلية الاسم الطاهر، أي: كونه معولاً، (بحو) صريث وأكرمت ريداً)

٣ (وهي الفاعلية والمنفولية) أي: فاعلية الاسم الطاهر ومعوليته معاً، بأن يقتضي أحد الفعلين الفاعلية، والآخر المععولية (مختلف) خير «كان» المحذوف، أي إذا كانا مختلفين عملاً أحدهما: واقع، والآخر: باص، بحو صريحي وأكرمت ريداً، أو حال من الفعلين المفهومين من الصمير في. (فقد يكون) العامل في فوزه: (وهي الداعلية والمفعولية) بواسطة العطف، أي: فقد يكون تنازع العطفين مختلفين في الداعلية

(١) دفع لما يقال إن باب التفاعل للمشاركة، ويرم حينئذ أن يكون المعلان والطاهر متارعين، والمقصود أن للمعين متارعان في الظاهر كما في قولهم يلاحق ريد غيراً م

والمعمولية، والحال يصح أن يكون عامله معموباً مهموباً في الكلام من حيث المعنى، وليس من باب إعمال بصير فاعرف

(و**بَحَارُ البَصْرِ**) أي: سحابة البصرة، والاختلاف في الاختيار والأولية، دون الجواز. والجملة عطف على الجراء المحذوف، أي: وإذا تارخ المعلن ظاهراً بعدهما يجوز إعمال كل منهما، وبَحَارُ البصريون كذا (عند النحوي) أي: إعمال العمل الثاني مع تجوير إعمال الأول؛ لأنه أقرب الطائفتين إلى المطلوب، فهو على أحده أقدر، وللروم الفصل على تقدير إعمال الأول، والاستعاضة الاستعمال على ذلك في القرآن وكلام المصحاه، ومنه قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ اقْرَؤْا كِتَابِيَهٗ﴾^(١)، و٢٧ | ﴿آتُونِي اقْرَؤْ المصحاه، ومنه قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ اقْرَؤْا كِتَابِيَهٗ﴾^(١)، و٢٧ | ﴿آتُونِي اقْرَؤْ عَنَّا بِحَارَ طَرَا﴾^(٢)، وقول الشاعر:

وَكُنْتُ مُدْمَنَةً كَأَنَّ ثَوْنَهَا

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لُزْنُ مُدْهَبٍ^(٣)

(سورة الحاقة، الآية ١٩ مد ٥٥٥ سم فعل أمر بمعنى «حدد»، والميم للمصنع، و«عزود»

فعل أمر تناوعاً «كتابه» وأصل الثاني لقرنه.

(٢) سورة الكهف، الآية ٩٦ مد «آتوني» يتعذب طيراً، على أنه معمول ذب له، و«اترع» بطله على أنه معمور، وأغفل الثاني وهو «اترع» في «قطراً»، وأصل «النبي» في صدره وحده، لأنه فُضِّه والأصل أنوبي طيراً، ولو أصل الأوز لقب «أترعه»

(٣) دب قلبه. طعل بن عوف العمري، ويكنى أبا قران، وهو في «ديوانه» (٦)، والبيت من البحر الطويل، وهو من شواهد مسبوته (١٦١)، و«المفصل» للرحمشري (٣٨)، و«أساس ابلاغه» له أيضاً مادة شعر، و«الإصاف» لأبي البركات الأديري (٨٨١) والشعش من الألوأ ما كاد فيه سواد قال أبو عبيدة لَزْنُ ما بين الكُنَيْت والأشعر هي المعيل بالقرن واللب، فإن كان أخف من فهو أشعر، وإن كانا أسودين فهو كُنَيْت =

وقوله:

قَصَى كُلُّ دِي دِي قَوْمِي عَرِيَّتَهُ وَعَرَّةٌ مَمْطُولٌ^(١) مَعْنَى عَرِيَّتُهَا^(٢)

إِذَا لَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلُ^(٣) ، لَقِيلَ أَقْرُوهُ وَأَفْرَعَهُ وَاسْتَشْعَرْتَهُ وَهُوَ فَاهٌ. وَمَعْنَى

= **يَمُولُ تَصَرُّبَ خُصْمِهَا**، إِلَى الْكَلِمَةِ لَسْتَ بِشَدِيدَةٍ احْمَرَهُ. انْظُرْ لِلْمَرِيدِ «تَهْلِيلُ اللَّعْنَةِ»
لِلْأَرْمَرِيِّ، مَادَّةُ دَامَ، وَالتَّوَجُّعُ الْمَرْوَسُ، لِلرُّبَيْدِيِّ، مَادَّةُ كَمَتَ، وَ«الدَّسَالُ» لِأَبِي مَطْطُورٍ،
مَادَّةُ شَمَرُ

() اسْمُ عَشِيَّتِهِ **فِيَتْ** عَرَّةٌ سِتْ حُجَيْلٌ عَشِيَّتُهُ كَثِيرٌ وَصَاحِبَةُ الْأَحْجَارِ مَعَهُ كَأَنَّ عَرِيَّةَ
الْأَدَبِ، وَفِيَّةَ الْحَالِثِ، مِنْ أَهْلِ السَّلَسَةِ انْطَلَتْ إِلَى مِصْرَ، فِي أَيَّامِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ
مَرْوَانَ، فَأَمَرَ بِإِدْحَالِهَا عَلَى حَرَمِهِ لِيَتَعَلَّمَنَّ مِنْ أَدَبِهَا بِمَالٍ رِيَالٍ، دَخَلَتْ عَلَى أُمِّ لَيْسَ الْأَرَبِيِّ
(أَخْتِ هَمْرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَوَجْهَةُ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ) فَقَالَ لَهَا أُمُّ لَيْسَ أَرَأَيْتِ
قَوْلَ كَثِيرٍ: **قَصَى كُلُّ... مَا كَانَ ذَلِكَ لَيْسَ**؟ قَالَتْ وَعِنْدَ قِيَّةٍ^(١) وَبَحْرُخُ^(٢) مَعَهَا هَتَّالٌ
أُمُّ الْبَيْتِ: لَتَجِيرِيهَا وَعَلَيَّ إِشْهَاهَا وَمَاتَتْ فِي أَيَّامِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْوَانَ مَعَ (٨٨٥) بِظَرْ
«مِطَّ اللَّاتِكِي» لِلرَّاحِكَوْمِيِّ (٦٩٨)

(٦) **قَلَّتْ** قَاتِلَةٌ كَثِيرَ عَزَّةٍ، وَهُوَ فِي «بَيَوَاتِهِ» (٧٠٧)، وَابْتِيتَ مِنَ الْبَحْرِ الطُّلُوسِ، وَهُوَ مِنْ
شُرَاهِدِ «أَبِي عَقْلٍ» (١٥٨/٧)، وَاشْرَحَ شُورُ اللَّعْبِ «لَشَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ
السَّعْمِ الْجَوْهَرِيِّ» (٧٤٠/٢)، وَ«الصَّحَّاحِ» لِلْجَوْهَرِيِّ، مَادَّةُ غَرَمُ
«غَرِيْمَهُ» الْمَرِيْمُ نَحْوَ عَلَيْهِ الدِّبْنِ، «مِطْطُولٌ» اسْمُ مِطْطُولٍ مِنَ التُّطُلِ وَهُوَ التَّسْوِيفُ فِي
قَضَاءِ الدِّبْنِ، «مَعْنَى» اسْمُ مِطْطُولٍ يَتَصَعَّفُ الْوَلَدُ، إِذَا شَقَّ عَلَيْهِ وَسَبَّ لَهُ الْعَبَاءُ
الْبَعْضُ كُلُّ مُدْسٍ وَفِي مَا عَدَهُ مِنَ الدِّبْنِ إِلَّا عَزَّةً، فَإِنَّهَا سَاهِلٌ غَرِيْمُهَا وَلَا تَرَضَى
بِوَفِيَّتِهِ حَقَّةً، فَلَمْ تَعْطِفْ عَلَى مُجْبِهَا وَلَمْ تَصْنَعْ^(١)

و«غَرِيْمُهَا» مَبْدَأُ ثَانٍ، وَالْمَبْدَأُ الْأَوَّلُ «عَزَّةٌ» وَ«مِطْطُولٌ وَمَعْنَى» خَيْرَانِ لِمَبْدَأِ الثَّانِي
هَذَا، وَإِنْ كَثُرَ هُوَ كَثِيرٌ بَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَرَّاحِيِّ، أَبُو صَحْرٍ، شَاهِرٌ، مَشْهُورٌ. مِنْ
أَهْلِ السَّلَسَةِ أَكْثَرُ إِقَاتِهِ بِمِصْرَ. وَفَدَّ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، كَانَ شَاعِرَ أَهْلِ الْحِجَارِ
فِي الْإِسْلَامِ لَا يَقْدَمُونَ عَلَيْهِ أَحَدًا تَوَفَّى مَعَ (٨١٠٥) بِظَرْ «شِدْرَاتِ اللَّحَبِ» لِأَبِي
إِسْمَاعِيلَ (١٣١/١)، وَ«حِرَانَةُ الْأَدَبِ» لِلْيَفْدَادِيِّ (٣٨١/٢-٣٨٣).

(٦) وَإِذَا أَمْسَدَتْ (مِطْطُولٌ) لَمْ يَكُنْ صَعِيرَ مَعْنَى مُضْعِراً لِشُرْطِ التَّعْسِيرِ، لِأَنَّ الْمَعْرُفَةَ هِيَ =

هو: لا اختيار إضمار المفعول في الثاني عند إعمال الأول، ورحوب إبرار الضمير في صفة حوت على غير من هي له إذا لم يصمر على شريطة التعبير، بخلاف مطول، فإنه وإن جرى على غير من هو له، إلا أن ضميره أضمر على شريطة الضمير^(١).

(والكوفيون) أي: نحتار بحاة الكوفة (الأول) أي: إعمال الأول مع تحويل إعمال الثاني، لأنه أسبق الطائفتين، فهو أولى بإعطاء المطلوب، ولأن إعمال الثاني يوجب الإضمار قبل الذكر

(فإن أضمت الثاني) الفاء لتفسير، وبدأ ببيان إعمال الثاني، لأنه الأولى والأكثر استعمالاً (أضمرت) حراء الشرط (الفاعل) إذا اقتضى الفاعل (في) الفعل (الأول)؛ لحوار الإضمار قبل الذكر في العدة بشرط الضمير، ولزوم التكرار بالذكر^(٢)، ومتناع الحذف كما ستعرف. (على وفق) أي: موافقة الاسم (الظاهر) الواقع بعد العاملين إفراداً ونبية وجمعاً، وتذكراً وتأنياً؛ لعود ذلك الضمير إليه. (دون) ظرف (أضمرت) (الحذف) أي حذف الفاعل؛ لأنه لا يجوز حذف الفاعل إلا إذا سد شيء مسده. (حلاًفاً) أي: يحالف القول بالإضمار دون الحذف حلاًفاً (للكسائي)^(٣) ويظهر أثر الخلاف في نحو: صرباني وأكرسي الريدان

= يجب أن يكون متأخراً عن المصمر لفظاً ورتبة، فيجب إبرار الضمير في معنى البتة م

(١) لأن المفسر متأخر عنه لفظاً ورتبة

(٢) أي: يذكر الفاعل ظاهراً م.

(٣) عن الكسائي مر علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي، إمام في اللغة والنحو والفراءة من أهل الكوفة ولد في إحدى قرىها، =

علمهم، وأكرمهم وضربهم الريدان بعده، والكسائي إما يقول بحذف
الفاعل دون الإصمارة تحرراً عن الإصمارة قبل الذكر. والجواب- بأن
الإصمارة قبل الذكر [٢٧] بشرط التفسير في الجملة حائز، نحو: نعم
رحلاً، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١)، بخلاف حذف الفاعل بدون مك شيء
مسه، فإنه لم يوجد أصلاً وفيه. أنه جاء حذف الفاعل في نحو: ﴿أَتَتِغِ
يَهُنَّ وَأَيُّسَن﴾^(٢) حيث حذف ﴿يَهُنَّ﴾ وهو فاعل عد سبويه، ونحو: ما قام
وما قعد إلا أبا، وضربت وأكرم^(٣)، القوم^(٤)، ونحو: ﴿أَرَأَيْتُمُ اللَّيْلَ كَيْفَ تُنْقَرُ فِي

= وعظم بها، وقرأ نحو بعد الكثير، وتنقل في اليد، وسكن بعدد، وتروى بالري عن

سعين عات وهو مؤذّب هارون الرشيد، وفيه الأبين

والاحاظ قد أثير عند المعلقة، حتى أخرج من طقة المؤنيس إلى طقة الخلف.

والثوانس وأحاره مع علماء الأدب في عصره كثير، له تصانيف، منها «معاني

القرآن» و«المصادر» و«الحروف» و«القرآن» توفي سنة (١٠٠٠هـ = ١٨٩٠م = ١٠٠٠

٨٠٥م) سطر «طبقات النحويين واللغويين» للريدي (١٣٨) و«إنباء الرواه على أنيله

النحاة» للقطبي (٢/٢٥٦)

() هذا على قول من يجعل المحصوص حيز متد محذوف، وأما على قول من يجعل

(المحصوص) مبتداً و(نعم ورحلاً) صرته، والتقدير زيد نعم رجلاً، فيحتمل أن يكون

القصر عائداً إلى المحصوص، وهو مقدم تقدير مطول

(١) سورة الإحلاص

(٢) سورة الكهف، الآية ٣٨

(٣) فهذا المثال على مدح لكسائي مطع بالحذف، وعلى مدح الفراء بملان معاً، وأما

على مدح فيرهما، فلا يمكن قطعه؛ لا يتصور إصمارة الصغير مع الأول بدون؛ إذ

معد المعنى، فليس هذا عندهم تنازعاً

(د) إذ لو كان فاعل أكرم أو ضرب لغوب أن يقال أكرموا أو ضربوا عد إصمارة

وفيه أنه لا يجوز الإبرار نظراً إلى اللفظ وفيه أنه مناقضة في المثال وفيه م

مَشَقَّةٌ يَتِيحُهَا^(١). وفيه: أن المصدر قاصر في العمل، لا يحب فيه وجود الماعل^(٢)؛ لعدم الاقتضاء، فقله ﴿إِطْعَامٌ﴾ من باب عدم افعال لعدم اقتضاء الماعل كما في الجوامد، لا من باب حذف الماعل، والأمثلة السابقة من باب تقدير الماعل، لا من باب حذفه نسبياً، والمحذوف من باب التنارع محذوف نسبياً.

(وجار) إعمال الثاني عند اقتضاء الأول الماعل، والحمله معترضة لبيان خلاف الفراء^(٣)، والواو اعتراضية، **(حلافاً للفراء)** أي: يحالف هذا القول بالحوار خلافاً للفراء، فإنه يجمع حوار ذلك؛ لمرور أحد المحذوفين: الإضمار قبل الذكر، أو حذف الماعل، وروى عنه: تشريك الراقعين أو إضمماره بعد الظاهر كما في صورة تأخير الماصب، يقال:

(١) سورة البلد، الآية ١٤-١٥

(٢) أي في التقدير والنمط، وبالأدب: طيس لعمل يسود الفاعل م

(٣) **باب** الفراء هو: يحيى بن رباد الديلمي، مولى بني أسد، أبو بكر ربا، المعروف بالفراء، إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وصون الأدب كان يقال الفراء أمير المؤمنين في النحو ومن كلام ثعلب لولا الفراء ما كانت اللغة. وُلد بالكوفة، وانتقل إلى بغداد، وعهد إليه المأمون بتربية ابنه، فكان أكثر معلمه بها، فوجد جزء آخر السنة مصروف إلى الكوفة، فأقام أربعين يوماً في أهله يوزع عليهم ما جمعه وتوفي في طريق مكة. وكان مع تقدمه في اللغة طبعها متكلماً، عالماً بأيام العرب وأخبارها، من كتبه «المختصر والممدود» و«المعاني» ويسمى: «معاني القرآن» أتلاه في مجالس علمية كان في حصة من مصورها نحو لما بين فاصياً، و«المذكر والمؤنث» و«كتاب اللغات» و«الغرائب» في الأمثال، و«ما تُلخس فيه العامة» واشتهر بالفراء، ولم يعمل في صناعة البراء، فقبل لأمه كان تفرج الكلام. توفي سنة (١٤٤-٢٠٧ هـ = ٧٦١-٨٢٢ م) بطن إرشاد الأرب إلى معرفة الأريب، المعروف بمعجم الأدباء، لباقوت، المعوي (٧/ ٢٧٦) و«وحيات الأعيان» لابن حلكان (٢٢٨/٢)

ضربني وأكرمني زيد، وضربني وأكرمت زيدا هو، ورواية المشهور مشهورة عنه^(١).

(وحدثت) عطف على قوله (أصمرت) (المفعول) تحريراً عن التكرار لو ذكر، وعن الإضمار قبل الذكر في الفضة لو أضمر، وهو ممتنع. ورويه رجلاً شاذ.

(إن استغني) شرط اسمي عن الحراء له لتقدم ما يعني عنه^(٢) (عنة) مفعول ما لم يسم فاعله (ولاً) أي. وإن لم يستغن عنه، (أظهرت) حراء الشرط، أي. أظهرت المفعول به، نحو: حبي مطلقاً، وحسبت زيدا مطلقاً؛ لأنه لا يجوز حذف أحد معولي باب حسبت، ولا يصح إضماره؛ لتلا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضة.

(وب عملت) العمل (لأول) [٢٨] عطف على الشرطية السابقة، وهي قوله. (إن أصعب الثاني) (أصمرت) حراء الشرط (الفاعل في) العمل (الثاني) نحو: ضربني وأكرمني زيد، (و) أصمرت (المفعول) ويتعلق بإضمار المفعول قوله (على) القول (المحار)؛ لتلا يتوهم بالحذف أن الثاني غير متوجه إلى المذكور، ولأن إضمار ليس قبل الذكر؛ لتعلق الاسم الظاهر بالعمل الأول، وهو متقدم على ما يصح في العمل

-
- (١) وهو عدم تجويزه مطلقاً. ٢
 (٢) أي: عن الحراء
 (٣) وإنما لم يكن المفعول حراء؛ لعدم جوار تقديم الحراء على الشرط؛ لأن الشرط لا يعمل بتقديم المفعول عليه.

الثاني حكماً، فلا يحدف مع إمكان ضمّاره.

(إلا أن يمنع مانع) أي: أصمرت المفعول في جميع الأوقات إلا وقت منع مانع عن الإصمار، (نظير) المفعول، نحو: حسبي وحسبتهما مطلقين الريدان مطلقاً، حيث أعمل - حسبي، فحمل الريدان داعلاً له، ومطلقاً مفعولاً له، وأصمر المفعول الأول في: حبّتهما، وأظهر الثاني - وهو متعلق - لمانع، وهو أنه لو أصمر مفرداً، خالف المفعول الأول، ولو أصمر مشى، خالف المعاد، وهو قوله مطلقاً.

(وقول امرئ القيس) أي: مقوله، وهو مبتدأ، أوله.

ولسوّ أنّ ما أنشغى لأدّنى معيشة؛

(كهامي، ولم أطلب، قليل من المال)^(١)

وهذا المصراع يدل من (قول امرئ القيس) وآخره.

(١) أي من الحدف والإصمار

(٢) قلت فأنه، مرّوا بنفس، «الشاعر الجاهلي، واليت من البحر الطويل، وهو من شولند مسويه (١٦)، والامتصاص» للمبرد (٢٢٦)، والمعاهد التمهيدية» للعياني (١٥٦) وتفسير الكلا - كهامي قلل من لحال ولم أطلب، فعرّض بين الفعل والفاعل بقوله «ولم أطلب» وفأنته تحوير المعينه، وأنها بحض طلب ولا عاء، وإنما الذي يحتاج إلى الطلب هو المجد المؤثّل وقد أصل لأوّل هـ؛ لأنّ المعنى عليه ي لو كنت أسمى لأمر حقير كهامي (العليل ولو نصب على هذا لتناقض المعنى، فإنّ قالوا الأوّل أهم للبدء به؟ قل لو اشتدّ الاهتمام به لجُبل معموله أي حابه على الاهتمام بالأقرب أشدّ وله أعلم انظر للمريد «النحو الوافي» للأستاذ عباس حسن (٤٩٢/٤) «المسألة (١٦٠)

ولكّما أسمى لِنَجْدِ مُؤَنِّلٍ^(١)

وقَدْ يُدْرِكُ الْمُجْدُ الْمُؤَنِّلُ أَمْثَالِي

أي: لو ثبت أن أسمى لأدنى معيشة كعدي قليل من المال، ولم أطلب المعد المؤنل، ولكّما أسمى لمجد مؤنل. (لس) خير (مه) أي: من باب تنازع المعلنين إن كان (لَمْ أطلب) عطفاً على ' (كعادي)، ومه بأعمال الأول إن كان عطفاً على مجموع لشرطية، أو اعتراضاً حيث لا يكون حينئذ في حيز «لو». فلا يصير مشتقاً، فلا يعد المعنى، ولا يسوغ أن يكون حالاً؛ لأن الحال قيد للعامل، فيستلزم كون الشرط ملزوماً للكناية المقيدة بامتعاء الطلب، وليس كذلك؛ لتحقيق السعي لأدنى معيشة مع كفاية قليل من المال مطلقاً، [ب٢٨] طله أو لم يطلبه.

(لسد سمى) إضافة المصدر إلى فاعله، وهذا على تقدير توجيههما إلى (قليل من المال)؛ لاستتزامه انقضاء كفاية قليل من المال، وثبوت طلبه، بقاء على قضية «لو» التي تجعل المشب من شرطه وجرائه أو ما عطف على أحدهما مسمى^(٢)، والمسمى من ذلك مثبتاً^(٣).

[بائب الفاعل]

(سعر-) لم يفصله بـ(مه) كما فصل المبتدأ؛ لشدة تعلقه بالفاعل،

(١) «تأويل: التأصيل، يقلل مجد مؤنل وأُنيل من

(٢) كقولك: لو جئتني لأكرمتك، فإن السعي والإكرام معيان بحسب المعنى من

(٣) كقولك: لو لم تشمتني لم أخسرتك، فإن لشتم وأخسرت ميثاق بحسب المعنى من

حتى سحاء بعض الحوَّيس: فاعلاً. (ما لم يُسمَّ فاعله) أي: فعل لم يذكر فاعله. (كلُّ) ذكر (كل) لبيان الاطراد (مفعول) ولا يرد نحو: أبت الربيع البقل، حيث كان في الأصل مفعولاً فيه؛ لأنه حرج عن كونه مفعولاً به، وصار فاعلاً؛ لصدق حد لتفاعل عليه'' (حذف فاعله'') صفة (مفعول) (فاعلاً) مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: (حذف)، (وأقسم) ذلك المفعول (هو) تأكيد الصمير المستتر، وإسعا أكد؛ لتلا يتوهم إسناد الفعل إلى قوله. (مُقامه'') أي: الفاعل.

(وشرطه) مبتداً، أي: شرط مفعول ما لم يسم فاعله. (أن تُغيَّر صيغة الفعل إلى: «فعل» أو «يُفعل») وبحوَّهما مما يبي للمفعول، فيكون من باب حذف المعطوف، أو من صيغة لتفاعل إلى صيغة المفعول، أو إلى الماضي المححول والمصارع المححول، فيتناول نحو: 'افعل واستعمل وغيرهما، وهذا من باب ذكر العلم وإرادة الصفة المشهورة، نحو لكل فرعون موسى، أي: لكل جبار عادل قاهر

(ولا يَنْقُصُ) موقع الفاعل (المفعول الثاني من باب. «علفث»؛ لأنه

(١) ولما الذين ذكروا تصرف الفاعل، ولم يذكروا فيه قيد: على جهة قيامه؛ فمفعول ما لم يسم فاعله عندهم داخل في حد الفاعل، وقسم به، وهو مذهب قدماء أهل البصرة، وتبعهم صاحب «المعجل» وغيره استراديدي طه: فنظر «شرح الرضي» (٢١٥/١).

(٢) أي: نسباً متبياً.

(٣) أي: لفظاً بأن يد إليه كما كان مستنداً إليه، إذ يمنع الحكم بكون المحكوم عليه، وإنشأً بأن يرفع كما كان التفاعل مرفوعاً؛ لأن الرفع له المسند إليه وإن لم يصدر عنه الفعل كما

في السفى: ٢٠.

مسد إلى المفعول الأول إساداً تاماً، فلو أسد العمل إليه؛ لرم كونه مسدّاً ومسدّاً إليه، مع كون كلا الإسادين تاماً، بخلاف نحو أعجبني ضرب ريد همرأ، لأن أحد الإسادين - وهو إساد المصدر - غير تام^(١)

(ولا) المفعول (الكث من) معمولي (باب. «أعلمت»^(٢))، إذ حكمه

حكم المفعول الثاني من باب: علمت في كونه مسدّاً، وكذا ثاني مفاعيله همد اللبس^(٣)، نحو: [١،٧٩] أعلم موسى عيسى إحامه، بخلاف: أعلمت زبدأ همداً ذاهية.

(والمفعول له) بلا لام، بخلاف: ضرب للتأديب. وإسما لم يقع

موضعه؛ لأنه جواب «لم»، ويبطل بالسؤال عن اللمية قبل تمام الحكم.

وجيه: أنه يوجب امتناع: ضرب للتأديب.

وجيه: أن لا يسلم كونه بعد إظهار اللام جواب «لم». وجيه^(٤).

ولأن الضرب فيما قصد عليه مشعر بالعلية^(٥)، فلو أسد إليه؛ فأت

الضرب والإشعار.

(١) رف طر، لأن الذي لا يمر أن يكون شيء واحد مسدّاً ومسدّاً إليه إلى أمر واحد، والأولى أن يقال لما لم يمر الانقصار على أحد معمولي باب علمت؛ بحيث المفعول الأول لفيدمه مقام العامل، لأنهم كرهوا أن يقع للمعرب كانه الذي هو مسد مع وجود المفعول الأول الذي هو مسد إليه - استرهابي

(٢) ووليت حيث صحح كل مهبت أن يقع معمولاً أولاً م

(٣) لأن الضرع مكابر، ولا فرق بينهما م

(٤) وذلك لأن الضرب بخفير اللام دلالة على تقليل، فلو زال لم يتق إشعار بالمعيب، وحيث

بغيرت خطبة المفعول له. ثم

وهية: أنه يلزم الجواز على هذا لو نام قرية^(١)، والمصع مطلقاً، وأيضاً
المصع في الظروف مشعر بالطرفية، ومع ذلك يجوز الإستناد إليه.

(والمفعول منه كدنت) أي: كالمفعول الثاني من باب: علمت^(٢)
والثالث من باب: أعلمت في أنهما لا يقعان موقع الفاعل؛ لأن الواو يمنع
الإستناد إليه، وتركها يغير ماهية المفعول معه

(وزاداً وحده المفعول به) هي الكلام مع غيره من المعاعيل؛ (تعتبر)
المفعول به^(٣) (لأنه لإسداد الفعل إليه لباء الفعل المجهول له، وكون إساده
إليه حقيقه^(٤)، وإي غيره من العلاسات^(٥) محاذراً، ولا يصر إلى غير الحقيقة
مع إمكانها، فلا يرجع عليه المفعول المطلق، ولا الرسان بالجزئية، ولا
المكان بملازمته لكل فعل^(٦)؛ لأن الفعل المجهول غير مبني لذلك.

(١) أي: حال

(٢) لأنه يكون قطعاً من غير مطوف عليه، فإن هذه الواو وإن كما نسميها واو المفعول معه،
لكن أصلها للمطف، ومع لأنه يمكن أن لا تحذف الواو، وهو يدل على أن ما بعده
شارك المحذوف قبلها لفظاً لا راساً؛ إذ لا تحقق مفعول من غير فاعل أصلاً، وقد جاء
المطف من غير ذكر المحذوف عليه لفظاً وأصب بأن الفاعل عند بناء الفاعل للمفعول
محذوف نصياً نصياً م.

(٣) هذا ملتبس البصريين، وأما الكوميون وبعض الساجدين؛ فدعوا إلى أولوت، لا أنه
ولجب: ح

(٤) وقد نقل عن سيويه أنه إذا كان (غير) المفعول به اسم في الكلام كان أولى بأنامته مقام
الفاعل، مثلاً إذا كان المقصود الأصلي وقوع الضرب أمام الأمير أقيم طرف المكان مقام
الفاعل مع وجود المفعول به، وكذا الحال في غيره. استرأدي

(٥) أي: المتعلقة

(٦) أي: في الوجود الخارجى م.

(نقول) حملة معللة (ضرب زيد) أقيم لمفعول به مقام الفاعل (يوم الخمسة) طرف زمان (امام لأب) طرف مكان (صرباً شديداً) مفعول مطلق لدفع باعتبار الصفة (في داره) مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور. وأما على اصطلاحه^(١) فهو مفعول فيه، حيث جعل تقدير «في» شرطاً للص، لا شرط المفعول فيه، ويلزم تكرير نظر طرف المكان، وترك نظير المفعول به بواسطة الحرف. (وتعين «زيد») كما ترى.

فإن قيل: قوله: (إذا وحده)، وقوله: (تعين له)، وقوله: (نقول) أمور مستقلة، وقوله (تعين زيد) ماضٍ، والكلام عر مستطعم.

قل. الماضي بمعنى المستقبل، كما هي [ب/٢٩] قوله تعالى: ﴿تَقْرَعُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾^(٢) الآية، والقاء للتعليل على التمثيل المذكور؛ لأنه إذا قيل: تقول كذا تعين كذا، فكأنه قيل مثله كذا، لأنه تعين فيه (زيد) كما ترى.

(فإن لم يكن) «كان» تامة، أي: فإن لم يوحد المفعول به؛ (فالمصحيح) أي: جميع المعاميل (سواء) أي مستوية؛ لاستواء الكل في عدم بناء الفعل له، وكون الإسناد إليه محذراً.

فإن قيل. لو أريد: جميع المعاميل مع المفعول به؛ لم يستقيم؛

(١) معنى: قلت: هو المصنف ابن العاجب هذه تأمل

(٢) سورة النمل، الآية ٨٧ قلت: كان متضمن لظاهر يستدعي أن يقال ﴿تَقْرَعُ﴾ بالمثل

المضارع عطفاً على فعل ﴿تَبْلُغُ﴾ لكن حذف من حد الظاهر لتقديم الأحداث التي ستأتي في المستقبل في صورة أحداثٍ قد وقعت ونصت

لابتدائه على قوله: (فإن لم يكن)، وإن أريد جميع ما سوى المفعول به؛ فهو سواء مطلقاً وجد المفعول به أو لم يوجد.

قيل: المراد: إنه إن لم يوجد المفعول به؛ فجميع ما سواء سواء في الحوار، وعند وجوده كانت سواء في عدم الجواز. أو المراد: إن لم يوجد المفعول به؛ فجميع ما ذكر في التركيب من المعامل سواء، وإن وجد؛ فجميع ما يذكر به منها ليس سواء؛ لترجيح المفعول به، ولو قال وإلا فالبواقي سواء؛ لكان أخصر وأظهر

(و) المفعول (لأول من مفعولي باب: «عصب») وكسوت، أي: العمل المتعدي. لى مفعولين ثانيهما غير الأول (أول) في قيامه مقام الفاعل (من) المفعول (الثاني)؛ لأنه مكسر (و) وعاطف (،) أي: أحد، فهو أنسب بالفاعل، وأليق بالقيام مقامه، ويجب عند اللبس، نحو: أعطى زيد عمراً.

[المتداً والظفر]

(وسمها:): أي: من المرفوعات (سمها) مبتداً متقدماً الحر، والجملة عطف على قوله. (فتمت الفاعل). (وسمها) جمعهما في فصل واحد؛ لمكان التلازم بينهما على ما هو الأصل، واشتركتهما في العامل المعنوي، وغير ذلك.

(سمها) مبتداً (وسمها) ضمير القصر.

- () في: كسوت ضمراً جية، والحية مكساة. من.
- () في: أعطيت ربداً درهماً، والدرهم مطر. من.

فإن قيل: ما له أن يصير الفاعل في حد المستند والمفعول دون حد الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله؟

قيل: اكتم في بعض الحدود بالحصر، الاعتماد من المقام لمكان الاطراد والانعكاس، وصرح بذلك في بعضها، لتكون [٣٠] صور التصريح دالة على صور الاكتفاء.

وقيل: صرح بالحصر هنا رداً على من زعم: أن اسم الفعل مبتدأ. وفيه وجه.

(الاسم) لفظاً أو تقديرًا، وهو خير المبتدأ. (المحترز) صفة (الاسم) ويتعلق به 'قوله' (هي) ماهية (العوامل اللغوية) أي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي، واحتراز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي.

فإن قيل: التجريد سلب الوجود مسمى، وسلب لكني يوجب سلب العموم، لا عموم السلب، فيصدق عدم وجود بعض العوامل ووجود البعض؛ لأن التجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم؛ يكون بالافتراق أيضاً.

قيل: التجريد وإن كان سلباً، لكن على العدول^(١)؛ إذ السنة

(١) لأن صير لفاعل لتفرض الخبر على المبتدأ. ولا يأتى به لرد حيث لا يلزم من قصر الوصفين على المبتدأ أن يكون له وصف ثالث، بل يبرم عدم هذين الوصفين في غيره، وفيه أن ضمير الفاعل هنا لتفرض المبتدأ على الخبر، فتأني الرد منه كما في قوله تعالى ﴿وَالْهَيْكَلُ الْمُقَدَّسُونَ﴾. وفيه لأن هذا السحب رتبة التعدي في «المطلوب» م قلت نظر لراما «حاشية الصباح على شرح الأنسوري» (٥٦٣/١)

(٢) وهو أن يكون حرف السلب حرماً من الموضوع أو المحمول. م.

لرجابية، وإثبات التجريد عن جميع العوالم، بأن لا يوجد فيه خاص على سبيل عموم الـ **الطلب**، لا سلب العموم. أو يقال سلماً أنه بمعنى الـ **الطلب البسيط**^(١)، فـ **يُميد** سلب العموم، وسلب العموم يحتمل شمول الـ **العدم** والـ **الافتراق**، فتعين أحدهما، وهو شمول الـ **العدم** بالقرينة.

واعلم أن التجريد يقتضي سق الوجود، وقد يرل الإمكان مرة الوجود، كما في قولهم: **صَيِّقَ قَمَّ الرِّكَّةُ**^(٢)، و**سبحان الذي صغر جسم البعوض**، وكثير جسم القيل، وقوله تعالى: ﴿أَمَتْنَا اثْنَتَيْنِ وَأَخْيَيْنَا اثْنَتَيْنِ﴾^(٣) بتسوية الـ **العدم** الأصلي إمامة، وهما من هذا القيل.

وقوله: (الـ **المعظية**) أي: الـ **المتسوية** إسي الـ **اللفظ** نسبة الـ **المفعول** إلى الـ **المصدر**، أو نسبة الـ **الحريثات** إلى الـ **الكسي**، و**مسر** الـ **العلامة** حار الله الـ **الزمخشري**^(٤)

(١) وهو أن لا يكون **الطلب** حراً من الموضوع أو المحمول

(٢) أي: البتر.

(٣) جواب سؤال مقدر، وهو أن يقال إن العامل لفظ، وتوصفه باللفظي يوجب نسبة الشيء إلى نفسه، وجوابه: أن العامل لفظ، ولا حواء في جواز نسبة الـ **اللفظ** إلى الـ **اللفظ**؛ لأن الـ **المنتق** من **مسرب** إلى الـ **المنتق**؛ إذ نقول إن العامل لفظ خاص، والـ **المسرب** إبه الـ **اللفظ** العام، والـ **الإحواء** في جواز نسبة الـ **الخاص** إلى الـ **العام** م

(٤) سورة عافر، الآية ١١.

(٥) قلت: الـ **الزمخشري** هو محمود بن عمر الخوارزمي الـ **الزمخشري**، جاز الله، أبو القاسم، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والأدب، وُلِدَ في زمخش (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة فجاور بها رباً ملقب بـ **جار الله**، وتقل في التلذذ، ثم عاد إلى النجف حربية (من قرى خوارزم) فترفي فيها

أشهر كتب «الكناف» في تفسير القرآن، و«أساس البلاغ» و«المعسل» و«الماثور» في =

في «المعصل»^(١) العوامل اللفظية بباب «كان» و«إن» و«علمت»^(٢) حيث قصد بيان ما هو المشترك من المتدا والحر قائلاً: هما الاسمان المجردان عن العوامل اللفظية للإسناد. والمشارك بينهما: النحرد عن العوامل التي من شأنها أن تدخل عليها، وهي الأبواب [ب/٣٠] الثلاثة وفروعها ليس إلا، والمصنف عرّف المتدا وحده، وبالحرّ أن يطلق. فاعرف^(٣). فلا يرد عليه: (بَحْسِيكَ دِرْهَمٌ)؛ لأن الرائد غير معتد به^(٤).

(نـ.هـ) معقول ما لم يسم فاعله لقوله. (أستد)؛ أو هو حال معتمد على دي الحال واحترز به عن خر المسداً، والقسم الثاني من المتدا^(٥) خارج عن هذا القسم.

(و لـهـ) من مشتق، كـ(صارب) و(مصروب) و(حس) وما يجري مجراه، كـ(قرنشي). كلمة «أو» لتقسيم المحدود، حيث يتناول صلب الحد. وهو قوله (الاسم) - كلا القسمين، «أو» لمائع الخلو دون الجمع، وليست للشك^(٦)

= غرب الحديث تومي سه (٤٦٧-٥٣٨هـ = ١٠٧٥-١١٤٤م). ينظر «لسان العبر» لابن

حجر الصفلاي (٤/٦) و«مفتاح السادة ومصباح السادة» لطاش كيري راده (٤٣١/١)

(١) «المعصل» في صمد الإعراب للروحشري (٤٣) المتدا والحر

(٢) وما ولا. رضي بـ انظر «شرح الرضي» (٢٢٤/١)

(٣) ولا يحسن صملاً دون عامل صوتاً للحد عن اللفظ المجمل رضي بـ النقل من

«شرح الرضي» (٢٢٤/١).

(٤) فكانه معدوم رضي بـ انظر «شرح الرضي» (٢٢٥/١)

(٥) ومن الأسماء التي قبل التركيب، نحو قولهم ألف ب ث ث، وسحر واحد اثنان ثلاثة،

ونحو زيد عمرو بكر، فإنها سيرة من العوامل اللفظية، ولا يسمى متدا لعدم الإسناد ح

(٦) أي: من المتكلم. ق.

أو للشكيك^(١)، فلا يماهي التعريف **(الواقعة بعد حرف النقي والـب الاستفهام)** ليحصل الاعتماد، وهو «ما» و«من» و«منى» و«أين» و«كم» و«كيف» و«أين» كالألف^(٢) وقيل لا^(٣). وذكر الألف للأصالة أو للتقيد، ولم يعتبر وقوعها بعد الموصول في نحو: القائم أبوه ريد؛ لأن هذا القسم من المعتدا ضروري؛ لعدم وجه آخر، ولا ضرورة لها؛ للروم إعراب الصلة بإعراب اللام، الموصولة كأعراب ما بعد «إلا» بمعنى «غير» بإعرابها.

(رابعة) حال من ضمير **(الواقعة)** **(الظاهر)** غير ضمير مستتر، فلا يرد. أقام أنتما، واحتترز به عن نحو: أقامان الريدان؛ لأن (أقامان) رافع للضمير العائد إلى (الزيدان)، ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يحر تشبيه.

(نحو: ريد قائم) مثال القسم الأول من المبتدأ. **(وما قائم الريدان)** مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي **(وأقائم الريدان)** مثال الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام.

(بأن طائفت) أي. الصفة المذكورة **(مفردا)** مفعول به لقوله. **(طائفت)**، أي: فإن كانت الصفة والاسم المرفوع مفردين. وقوله:

(١) أي إقاع استكلم السامع في الشك مع العلم به مطرو

(٢) اعلم أن هي هذا القسم من المبتدأ تصفاً من وجوه الأول القول بأن الكرة مبتدأ مع وجود المعرفة. والثاني: القول بكون الصفة مبتدأ مع وجود الدات والثالث جعل الصفة مبتدأ مع وجود المسند إليه هذا مفهوم كلام الصناعاتي م

(٣) لأن أدوات الاستفهام غير الههرة لا تدخل الاسم ما أمكن دخولها الفعل، وهنا يمكن أن يقال حل أو متى يقوم الريدون، فلا يقال متى أو من قائم الريدون، والأول مذهب ابن مالك شارح «الهددي» م

(مفرداً) أي: اسماً واقعاً مفرداً واقعاً بعدها، واحترر به عما إذا طابقت [١/٣١] مشق، نحو: أقاتمان الزيدان، أو مجموعاً، نحو: أقاتمون الزيدون، فإنها حينئذ خير (ليس) إلا.

(حار الامراء): أحدهما: كون الصفة مبتدأ، وما بعدها فاعلها الساد مسد الخير في إتمام الجملة، والثاني: كون الصفة خيراً، وما بعدها مبتدأ. وإنما حاز فيه؛ لاستوائيهما في مخالفة لأصل^(١)، فلا يسبق الدهس إلى أحدهما، بخلاف: قام زيد، حيث لا يجوز فيه إلا العاعلية؛ لخلوها من مخالفة الأصل، واستلزام حملته على الابتداء تأخير المبتدأ عن الخير، فلا يسبق الدهن إليه، بل إلى ما هو الأصل، فيلتبس، وهذا هو الفرق بين جمع صور الالتباس. وحواز الوجهين فاندفع ما قيل. اعتبر في مع تأخير المبتدأ في نحو: زيد قام لروم الالتباس بالفاعل، ولم يخرج وحدها، ولم يعتبر الالتباس ها، وحور الوجهان، فلا بد من بيان الفرق.

مثل: (أقامت زيد) فزيد مبتدأ أو خير.

فإن قيل هذا القسم من المبتدأ ضروري، لا بصر إليه إلا عند عدم وجه آخر، فلما جاز فيه وجه آخر؛ انتعت الضرورة.

قيل: إذا جعل الاسم الظاهر فاعلاً، فلا وجه في الصفة حينئذ سوى رفعها على الابتداء، فتحققت الضرورة.

(١) لأن الصفة إذا وقعت مبتدأ خالفت الأصل؛ لأن الأصل من المبتدأ أن يكون مسداً إليه، وهذا خلافه، وكذلك الاسم إذا وقع مبتدأ خالفت الأصل؛ لأن الأصل من المبتدأ الضم، وهذا خلاف ذلك.

(والخبر) مبتدأ (هو) ضمير المصطل (للمحذ) خبره، أي. المجرود عن العوامل اللطيفة اسماً أو حملة^(١)، واحترز به عما ليس بمجرود. (للمحذ هـ) إلى المبتدأ^(٢)، فلا يرد نحو: يضرب، في: ريد بصرب أبوه، وعلى هذا قوله. (العمارة للصفة المذكورة) تأكيد، وقوله: (المسند) صفة (المحذ). وقوله: (هـ) معمول ما لم يسم فاعله، واحترز به عن القسم الأول^(٣). (المُضَيَّر) صفة أخرى، (للصفة المذكورة) أي: الذي لا يكون صفة واقعة بعد حرف الفي، والفاء الاستفهام رافعة لظاهر، واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ.

[الأصل في المبتدأ التقديم]

(وَأَصْلُ الْمُبْتَدَأِ) أي: الأولى في المبتدأ، أو مقتضى الدليل [٣١ب] فيه، (التقديم)؛ لأنه موصوف معنى، ولأنه عمدة البيان.

(ومن ثمة) أي: ومن أجل أن أصل لمبتدأ التقديم: (حار). تركيب (في داره ريد^(١)) مع كون الضمير عائداً إلى (ريد) المتأخر لمطابقاً لتقدمه وثمة؛ لمكان أصالة تقدمه. (وامتنع) تركيب: (صاححها في الدار^(٢))؛ لعود

(١) قد يقال كلام المصنف في قسم الاسم والمجرود صفة للاسم المقدر، فلا يكون حد الخبر متداولاً للجملة، وبذلك قال والخبر قد يكون جملة، استرأبادي.

(٢) وعلى هذا التقدير لو فُضد هذا المعنى لقال: المسند إليه إلى المبتدأ، وحيث يقع لفظة لغوياً، فالصواب أن يجاب بتقدير الاسم. امس.

(٣) من المبتدأ.

(٤) ومن حوز (ضرب علامه ريد) يعني أن يجوز حد؛ لأن طلب المبتدأ للمعر كطلب العمل للمفعول، بل أشد رهبي. قَبْلَ الغُثْل من شرح الرضوي، (٢٣٠/١)

الصغير إلى (الدار)، وهو هي حير الحبر الذي أصله التأخير، فيلزم عود الصغير إلى المتأخر لمعاً ورتبة.

[موسوعات الابتداء بالككرة]

(وقد للتقليل) (يكون الخساً ككرة) مع أن أصله التعريف

اعلم أن في المتداً أصلياً التقديم والمعرفة، فيش أحدهما بالتصريح، والآخر بالانترام؛ لأن بيان فنة التكير يستلزم بيان أصالة التعريف. وأيضاً إن بيان التكير عدد بيان أصالة التقديم غير ملائم، وكان الأولى أن يذكر ها قوله. (وإذا كان المتداً) "مشتلاً... إلخ" مما وجب فيه هذا الأصل^(١) أو تخلله^(٢). وإذا كان المتداً ككرة؛ يلزم تأخير، وتختلف هذا الأصل في بعض الروجوه، وذلك إذا كان الحبر مصححاً له، نحو في الدار رجل، فعمل ذكر التكير بعد ذكر التقديم بهذا التطبيق. وفيه^(٣)

(إذا تحضضت) أي: قل شيوها (بوخه ما) أي وجه كان، واما رائدة أو صفة؛ لأن التكير المحض في الباب مغل بالمرض المطلوب، وهو الإفهام. ويرد عليه: حوازي: كوكب نقص، وأنت في المختار. ويرد أيضاً. حوار تكير العاغل. (مثل: «لو نبتد») فإله يخص بالصفة، وهي:

(١) هي ج للتعديل

(٢) وإذا نقص الحبر

(٣) أي تقديم المتدا رصي. **مت** الفل من «شرح الرصي» (٢٣٠/١)

(٤) لم يذكر المواضع التي صح فيها تكير المتدا رصي. قلت: انظر «شرح الرصي» (٢٣١/١)

(٥) إذ الماسبة حينئذ تقدم في الدار رجل على البواني ٢

﴿سورة: خبر من خبر ذلك﴾^(١)، و«أرجل في أن أم امرأة»^(٢)، فوجه تخصص العلم بثبوت الخبر لأحد الحسنيين^(٣)، لأن الإخبار بعد العلم بمبرنة الصفات، وإنما قلنا^(٤) بالعلم بثبوت الخبر، لأن «أم» المتصلة بالمعادلة للهزة للسؤال عن التعيين بعد العلم بأصل الحكم لأحد الحسنيين.

(و«ما أحد»)، فإنه تخصص^(٥) بصفة العموم^(٦)، وفيه^(٧) [١٣٧] (حـ)

سك)، قالت: مثل للمبتدأ على مذهب بين تعيين.

(١) سورة البقرة، الآية ٢٢١

(٢) قال الرضي: يقول لو كفى الاختصاص الدليل عند المتكلم في خبر ذكر مبتدأ، لجار الابتداء، بأي ككرة كانت، إذا كانت محصورة عند المتكلم، بل إن لم يطلب الاختصاص في أرجل في الدار أم امرأة معناه المتكلم بكون أحدهما في الدار، للرم لمتاع أرجل في الدار؟ ومثل: هل رجل في الدار؟ وأرجل في لدار أو امرأة؟ لعدم لفظة (أم) الدالة على حصول الخبر عند المتكلم، وعدم شيء آخر تخصص به لمتدأ

م ضمت: الفل من «شرح الرضي» (١، ٢٣٣)

(٣) لأن الخصوص عند العموم على ما فسر به من قلة الشيوخ، فكيف يحصل^(٨) ويجوز أن

المراد بالخصوص في هذا الباب التعيين، وقد تعيين المحكوم عليه في ما أحد خبر م ذلك أن التعيين أن تجعل لبعض «الجملة ثبت ليس لسان الله»، وأنت ذا قلت ما أحد خبر م، فالقصد أن هذا الحكم وهو عدم الخبرة ثابت لكل فرد فرد، فلم يحصل بعض الأفراد، بل الحق أن يقال: بما جار ذلك، لأنك عيت المحكوم عليه، وهو كل فرد فرد، ولو حكمت بعدم الخبرة على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب لائحة الحكم لعدم تعيين المحكوم عليه أما إذا ثبت أن حكمه على الواحد حكمه على كل فرد فرد، فتد تعيين المحكوم عليه، وهو كل فرد فرد ري من الفل من «شرح الرضي» (٢٣٤)

(٤) فل لأنه لا مسمى للتعيين بالعموم، لأن للعموم غير تخصيص وفيه وبطبيعة أن التعيين عبارة عن تقليل الشيوخ، وصفة للعموم يريد الشيوخ، فلا يحصل التخصص بها، وفيه أن الإيهام يأتي التخصص، وصفة العامة يجعل بكرة في حكم المعروف باللام، فكيف لا يحصل التخصص وهو أولى^(٩) م

(وشرّ دا باب ١)، فإنه تخصص بكونه فاعلاً معنى بإرادة التقديم والتأخير على إبدال شر من الصمير، وجعله بتقدير - أمر ذا لب شر، ليحصل لتخصيص، وتقدّم ما حقه التأخير بوجه الحصر، فيكون المعنى: ما أمرّ ذا ناب إلا شر^(١).

اعلم أن المهرّ للكلب^(٢) بالسباح المعاد قد يكون خيراً بأن يكون الجاني حياً أو تاجراً أو مخبراً بحرّ سرّة. وقد يكون شراً بأن يكون لهماً أو عدواً، والمهرّ له سباح غير معتاد يُشاء به يكون شراً لا خيراً، معنى الأول يصح القصر بالنسبة إلى الخير، وعلى الثاني لا يصح، فيقدر الوصف حتى يصح القصر، فيكون المعنى: شرّ عظيم لا حفرّ أمرّ دا باب

(وفي امدّار دخل)، فإنه تخصص بتقديم الحر الذي هو ظرف

(١) أي إلا شر قطع، ويكون تخصيصاً نوعياً، وسانع إنما يجمع من التخصص الحسي والفردى. معقول.

قلت - شرّ. مبتدأ مرفوع، وهو تكرة. وإنما حاز ذلك - ولأصل في المبدأ أن يكون معرفه لأن هاهنا معنوقاً معلوماً، هو معنّى للكرة، إذ الأصل قبل المدح شرّ مشيّر أمرّ دا باب ومعلوم أن الكرة إذا نُعت صبح الابتداء بها. هذا مثل نُصرت في ظهور أمارات الشرّ ومحبيه، كأنهم سمعوا هدير كلب في وقت لا مهر في مثله إلا لسوء، فقالوا ذلك؛ أي إن الكلب إنما حممه على الهدير شرّ

تخطّر «مجمع الأمثال» للسيداني (١٧٦/٢) وفي «اللسان»، ماحد. هور «مرّت القوس هريراً مرّت»، أي شرّ جعل دا باب وهو تكلب مهراً، أي مصوّناً، وهذا مثل لظهور أمارات الشر

(٢) مثل الصنارني إن «مهر لتكلب لا يكون، لا شراً، إذ ظهور الحور لتكلب لا يهره ولا

يهره ٢

قلت وقول الصنارني في. «مختصر المعاني» (٦٠)

متعين لكونه حكماً؛ لأنه إذا قيل: في الدار؛ علم أن ما بعده موصوف باستقراره في الدار، فكأنه منحصر بالصفة

(و**السلام عليك**)، فإنه تخصص بكونه مسؤولاً إلى المتكلم؛ إذ المعنى: سلمت سلاماً عليك، ثم رفع لمصدر الاستمرار والدوام هكذا قالوا.

واعترض إن سلمت معناه قلت. سلام عبيك^(١)، فلا يستقيم للروم الدور والتسلسل والتكرار.

والجواب: إما لا نسلم أن معنى: سلمتُ، قلتُ سلاماً عليك، بل معناه: قلتُ: سلمك الله^(٢)، أو قلتُ. السلامُ عليك، وذلك لا يحتاج إلى تقدير آخر، فلا يلزم التسلسل والدور.

فإن قيل: السلام لما كان مصدر: سلمتُ؛ كان معنى قولك: سلام عليك: قولِي سلاماً عليك واقع عليك، فلزم تكرار الحطاب.

قلت: قل: معناه كذلك، لكنه ليس بتكرار، بل هو تعيين الحطاب

(١) كما أن معنى **لست وسحت معنى قُت**: ليك وسحت الله، لأن (سحت) مشتق من (سلام عليك) كـ(ليته) من (ليب) و(سحت) من (سعدان الله) ري

(٢) أي: حطك الله سالماً، فالأصل: سلمت الله سالماً، ثم حذف الفعل كثرة الاستعمال، فبقي المصدر مصحوباً، وكان الأصل يدل على الفعل ويعمل يدل على الحدوث، قلما قصدوا دوام بربول سلام الله عليه، واستقراره. أزلوا المصدر الدال على الحدوث، فرموا (سلاماً) وكذا أصل (ربل لك) سلكت ربلاً. أي: سلاكاً، فرفضوه بعد حذف الفعل نقضاً لغير معنى الحدوث. ري

قلت: والنقل من شرح الرضي على الكافية (٢٣٦/١)

بالإرادة من اللفظ الصالح له، وقدر صاحب «اللباب» ' سلمك الله، [٢٠٣٢] معرضاً عن تقدير. سلمت، وهو غير مسلم، حيث لا معنى لـ (سلمك الله عليك) بعد استيعاء المفعول مرة.

[أنواع لحظ: اسمية، فعلية، شبه جملة]

(والحمر) مبتدأ (قد يكوب) إضارة " إلى أن الأصل في الخبر. الأفراد، لكوبه أحد حراي الكلام، وهذا يصلح مثلاً لوقوع الحمر جملة. (حمر) لصدق حد الحمر عليها، ولأن الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة. (منز: هريد) مبتدأ (أبوه) مبتدأ ثان (قائم) خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية غير المبتدأ الأول. (وهريد) مبتدأ (قام) فعل (أبوه) فاعله، والجملة الفعلية غير المبتدأ.

(ولا بد) التاء جواب شرط محذوف، أي: إذا صح وقوع الجملة حراً؛ فلا بد، أو عطف على قوله: (قد يكون جملة)، أي: الخبر قد يكون جملة، ويحتاج إلى عائد للربط. (منز: عائذ) يعود من الجملة إلى

() لعله. «البيان في عمل الباب والإعراب» لأبي التمام المعكري (عبد الله بن الحسين) الترمذي ٢٦١٦هـ

(١) قال ابن الأباري وبعض الكوفيين لا يصح أن تكون طلبية؛ لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، وهو مهم، وإنما أتوا من قبل لفظ الخبر، وليس المراد بحر المبتدأ عند الحاجة ما يحتمل الصدق والكذب كما أن الفاعل منهم ليس من فعل شيئاً، هي قولك أريد منك، يسمون الظرف خيراً مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب، بل الخبر عليهم ما ذكره المصنف، وقال ثعلب لا يجوز أن يكون تسمية، والأولى الجوار، إذ لا منع ربي. فب: النقل من «شرح الرضي» (٢٣٧/١).

الاستدأ، وترتبط به الجملة؛ لأن الجملة من حيث هي هي مستقلة، فإذا تعلق بشيء يحتاج إلى رابط والعائد ضمير أو غيره، كاللام هي مع الرجل زيد، ووصح المظهر موضع المصمر في نحو «العائقة»^(١)، وتكون الحير تفسيراً للمبدأ في نحو: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ». وقوله، (من عائد) حير «لا»، وليس بمتعلق بـ (لـ)، وإلا؛ لكان مضارعاً للمصاف، نحو لا حافظاً للقرآن عندك

(وقد يُحذف العائد) بقرينة، نحو: (الكُرُّ الكُرُّ بستين درهماً)، و(الشَّعْرُ مَتَوَانٍ بَدْرَهْمٍ)، أي: الكر منه، ومتوان منه^(٢)، بقرينة أن بائع البر والسعر لا يُسعر غير ذلك.

(وما وقع طرفاً)^(٣) أي: الخير الذي وقع طرفاً، أو وقع في التركيب حال كونه ظرفاً، (والأكثر) أي: أكثر النحاة، والعاء في خبر مبتدأ المعضمن لمعنى الشرط لكونه موصوفاً بفعل^(٤). (إنه) أي: على أنه وهو

(١) سورة الحاقة؛ أولها

(٢) لأن جرثومه شعر بالضمير، فحذف الجار والمجرور معاً، وإن كان الاستدأ الثاني مكرة فالجار والمجرور صفة له، نحو السس موان بدرهم، وكذا إن كان معرفاً باللام كما في البر الكر به بـش، لأن التعريف عندهم غير معصود صده، كما هي. وقد أمر ويجوز أن يكون حالاً من الضمير الذي في الحير، والمعامل مع الحير، أي البر الكر الكثير بـش كائناً منه. ري. قلت والنقل من «شرح الرضي على الكافية» (٢٣٨)

(٣) لو جاراً، ولم يذكره لجره مجرله في بعض أحكامه، حتى سعاد بعضهم ظرفاً مفعلاً رصي. **ح** الفل من «شرح الرضي» (٢٤٣/١). وفيه جميع أحكامه!

(٤) فإن كان ما بعد الظرف معمول لنحو زيد حملك راقياً؛ فبعد أي علي هو معمول الظرف لقيامه مقام العادل، ومن لمة وجب حذفه، وقال غيره: هو معمول العامل لمقدرة =

حبر المبتدأ الثاني، والجملة حبر المبتدأ الأول (مصدر) أي: معروض ملتصقاً (مضملة).

فإن قيل. ما معنى هذه الباء؟ وما معنى قوله. (مقدر بحملة)؟ والمقدر هو الجملة لا الطرف؟

قيل: [٣٣] وإنما قدر بالحملة؛ لأن الأصل في العمل العمل، فتقديره عاملاً في الطرف أخرى، ولأن إذا وقع صلة يقدر بالجملة لا محالة، فكذا إذا وقع خيراً، ولأن الطرف المستقر بعمل لقيامه مقام عامله، [فجعله فرع الفعل الذي هو الأصل في لعمل أولى من جعله فرعاً لمخرج الفعل]، وقال الكوفيون: هو مقدر باسم الفاعل؛ لأن الأصل في الخبر الإفراد، ولأن المقدر لو كان فعلاً، لأفاد نحو ريد في الدار التقوي، وليس كذلك، ولأن المقدر حال من الضمير؛ لانتقاله إلى الظروف، والقول بحلو الاسم عنه أهون من القول بحلو الفعل عن الضمير.

[وحيث تقديم المستند]

(واد كان) «إد» شرط، وهذا شروع في بيان موجبات تقديم

لأن انطرب جند لا يلاقي العمل في تركيبة ملائمة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له، وكذا لحلاف في أن حبر أيهما هو، ثم ذهب السيرامي إلى أن الضمير حذف مع المتعلق، وذهب أبو علي إلى أنه انتقل إلى الطرف. رى في النقل من شرح الرضي على الكافية (٢١٦).

(١) أليق.

(٢) ما بين معكوثين في نسخة فجعله فرع الفعل الذي هو أصله أولى من جعله فرعاً لفرعه

المتدا. (**لمبدأ مُتَمَلّا على م نه**) «ما» موصولة أو موصوفة بمعنى: الشيء أو شيء. (**صدر الكلام**) فاعل لطرف، أو مبتدأ متقدم الخبر، والجملة صفة أو صلة كالاستفهام وغيره^(١)، فإنه حينئذ يحب تقديمه؛ لتلا تبطل صدارته، ولا يرد: ريد من أبوه؛ لتصدر «مَنْ» على حملته (**بحر**): «مَنْ بُرِكَ»^(٢)، فإن «مَنْ» مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام، وهو الاستفهام، بمعنى: أهدأ أبوك أم ذاك؟ أو: أريد أبوك أم عمرو أم غيرهما.

(**أو كما**) أي: إذا كان المبتدأ والخبر (**معرّنين**)، فإنه حينئذ يلزم تقديمه؛ لأنه لو آخر؛ لزم الالتباس إلا بقراءة^(٣)، نحو قوله:

يؤنسا بنو أينائنا^(٤)

(**كالتشط والتعجب والقسم والهي ولام الاستداه م**)

(١) قوله: (**مَنْ أبوك**) مبني على ملحق سبويه، وذلك لأنه يحبر عنه بصفة عن بكروه مصحبه استفهاماً، أو بكروه هي أفضل التفضيل مدم على خبره، والجملة صفة لد قبلها، نحو: مروت يرجل أفضل مه أبوه، وعبر سبويه على أن مثل هذين خبران متقدمان، والمثال المتفق لي هذا المقام من قام^(٥) وما جاء بك^(٦) ري. **ميت** - النقل من «شرح الرصم» (١/١٥٧).

(٢) أي محبوبة دالة على نفس المتدا م

(٣) **نيس**: قاتله عبر معروف، فقد نسه جماعة للقرطبي، وقال قوم لا يُعدم قاتله، مع شهرته

في كتب السحاة وأهل المعاني. وتام البيت:

يؤنسا بنو أينائنا ويتأنا • **شؤمنا أنشاء الرّحيل الأناجيد**

واليد من البحر الطويل، وهو من شواهد «مبني اليب» لا من هشام (٨١٨)، و«الإحصاف» للأندلسي (١٦٦) الشاهد فيه: قوله «يؤنا بنو أينائنا» حت أجاز الحويون تقديم الخبر على المبتدأ، لوجود قريبه معنوية، وهي ظهور أن المعد تشبيه بني الأبناء بالأبناء لا المكسر؛ لأن القوي لا يشبه بالضعيف

وأبو حبيفة أبو يوسف^(١) وأما نحو زيد المطلق، أو المطلق زيداً
فقليل: الاسم متعين للابتداء^(٢)، والصفة للحير^(٣)، وليس بهلبيد؛ لأن
الحير يصح اشتقاقه وجرده في الصحيح، ولصفة وقوع الاسم حيراً
بمعنى المسمى بكذا، والصفة مبتدأ بمعنى المئات الذي اتصف بكذا

(أو **مساوٍ**)^(٤) تخصيصاً، ولو قال: أو كذا مساوٍين يتناول التساوي
في التعريف والتخصيص، فيستعني عن ذكر كونهما [ب/٣٣] معرفتين، لكن
اشتراط التساوي في التعريف يوهم اشتراط التساوي في مرتبة التعريف أيضاً،
فصرح بقوله: (أو كانا معرفتين) تحريزاً عن هذا الوهم.

(**من:** «أفصل منك») مبتدأ (**أفصل سي:**) خير..

(أو كان) عطف على قوله. (أو كانا معرفتين)، ويجوز العطف على
قوله: (كانَ المبتدأ) أيضاً. (**نحو معلل**) اصطلاحياً ومعرداً. وفيه^(٥) لا جملة

= ونفس الكلام هو أمانا سونا. ويروى «الأكارم» بدلاً من «الأبعاد» انظر للمريد
«مزايا الأدب» لمعداني (١/٢٧٣)، و«دلائل الإعجاز» للمرحلي (ص ٢٨١)

(١) أي: مثل أبي حنيفة.

(٢) تقدم لو تأخر لدلالته على الذات. م

(٣) تقدمت أو تأخرت لدالتها على لمرئسي؛ لأن معنى المسأ المنسوب إليه، ومعنى لمر
المسوب، والذات هي المنسوب إليه، والصفة هي المنسوب، سواء قلنا زيد المطلق
والمطلق زيد يكون مبتدأ والمطلق خبراً، وهذا رأي الإمام الرازي. مقتصرة.

(٤) ليس على الإطلاق، بل يجوز تأخير المبتدأ عن الخبر معرفتين أو متساوٍين مع قيام القرينة
المحمية الدالة على تعين المبتدأ. ري. **نقل** من «شرح الرضي» (١/٢٥٧)

(٥) أي: في اشتراط الأفراد نظر، لأن التقديم في نحو فامان الزيدان أيضاً واجب، مثلا
يلتبس المبتدأ بالبعد من الضمير، أو بالفاعل من من يجوز كون الألف والواو حرفين =

باعترار الصورة، فلا يرد نحو: يقومان لريدان، حيث يجوز: الريدان يقومان لعدم اللبس؛ إذ العاقل يكون واحداً ليس إلا؛ لأن الخبر جملة صورة لا فعل، بخلاف: ريد قام، فإن الخبر فيه فعل لا جملة صورة؛ إذ الصغير المستكن اعتراري لا صوري، ولذا جعل أيس في أيس ريد حمراً مفرداً مع أن فيه ضميراً مستكناً. فاعرف. وبه.''

(ن) أي: للمتدأ، احتراز عن أن يكون فعلاً لمبعره، نحو: ريد قام أبوه، فإن تقديم الخبر فيه حائز. (مثل: ريد قام)؛ إذ لو أحر هاهنا؛ لزم الالتباس بالمفعول. (رحب) جراء الشرط (تقديم) أي: تقديم المتبداً على الخبر للصدر أو اللبس.

[وحيث تقديم الخبر]

(وإد) للشرط (نصف الخبر المنفرد) أي: الذي ليس بجملة صورة، بخلاف: زيد أين أبوه، حيث لا تبطل صدياته؛ لتصدره على جملة. (ما) موصولة أم موصوفة مفعول (نضمن) (له) صلة أو صفة (صدر الكلام) كالاستفهام وغيره، فاعل الطرف، أو مبتداً متقدماً الخبر، والجملة الاسمية صلة أو صفة. (مثل: أيس) خبر (ريد) مبتداً، [I/31] إذ لو أحر؛ تبطل صدياته.

(أو كان تقديم) أي: الخبر (نصفاً له) أي: لوقوع المتبداً

دالين على تقيية الفاعل وحممه كالتاء في: ضربت م.

(١) لأنه يناقض ما تقدم من ما وقع طرفاً، فالأكثر أنه مقدر بجملة م.

(٢) في الأغلب، واختر به من نحو قولهم: أمت في حجر لا بك. رضي.

المكسر، ومحصناً له، (حجر: **ليس الدار**)، فإنه حجر تحصن المبتدا بتغنييه، ولو أحرز لقي المبتداً بلا تحصين (رخل).

(أ) كان (لسمعنه) أي لمتعلق الخبر الساد مسندة، فلا يرد نحو: على الله عبده متوكل، واسم (كان^٢) قوله: (صمن) كائن (مي **المُبتدا**)، إذ لو أحرز، لزم الإضمار قبل الذكر.

(مثل: **«على»** **«ثمره مشها**) أي: مثل الثمرة، مبتداً، وفيه ضمير لمتعلق الحبر، وهو الثمرة؛ لمتعلق الحار والمجرور به «حصل» أو «حاصل» الذي هو حجر - أو يقال - الحبر هو قوله. (على الثمرة) تتعلق به تعلق الحرة بالكل - (زيد) تمييز عن الاسم التام بالإضافة مرال عن الموصوف، أي: حصل أو حاصل على الثمرة زيد مثلها.

(أو كان **الحجر حراً** عن «أنه») يأن تقع «أن» مع اسمها وخبرها الموزول بالمعرد مبتداً، اللهم إلا إذا لم يلتبس، نحو: لولا أنك قائم حتى

- **قلت** **الفل من** «شرح الرضي» (٢٦٦/١)

(٢) وأورد على نحو في الدار رجل أن لمتحصين إذا كان السب ففده الحكم يكون الحكم على مير محصن ضرورية أن التخصيص لا يحصل إلا بعد حصول الحكم، وقد قالوا: إن لا حكم على ما ليس بمحصن. فالحق في هذا المعدام ما ذكره ابن دهان، وهو أن جوار تفكير المبتداً مبني على حصول بقاءه، فإذا حصل البقاء، فأخبر عن أي بكره شئت، نحو: رجل على الباب، وعلام على السطح، وكوكب انقصر «ساعة» مطول

(٣) فإن قيل كيف الجمع بين قوله هاهنا ابن معرود، وقوله وما وقع ظرفاً للأكثر أنه مفتر بجملة **«ناب»** لا شك أن لفظ (أين) اسم معرود في الوصف، سواء عدل بالجملة لم بالمعرد، فلا (أين) هي أين زيد، معرود واقع موقع الجملة على الأصح، فصيح أن يقال إنه غير معرود **«ناب»** **الفل من** «شرح الرضي» (٢٦٦/١)

لكان كذا. (مثل: «عدي أنت قائم»)، فإن «أنت» مع اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتدأ، و(عدي) خبر، تقدم عليه، لتلا ينسب المفتوحة بالمكسورة^(١)، أي: عدي قيامك.

(وحي) حزاء لقوله: (وإذا تضرعت) مع ما عطف عليه (تندب) أي: تقديم الخير على المبتدأ.

[تعدد الخبر]

(وقد) لتقليل أو للتحقيق (بتمتد الحزن)، فيكون اثنين فصاعداً، وقد يجب التعدد^(٢)، نحو: الخل حلو حاض، والأبلاق أسود أبيض، وهما عالم

(١) لأنك لو جئت بالحز، بعد خبر أن المفتوحة، إما ظرف نحو أن ريداً قائم عدي، أو غير ظرف، نحو أن ريداً قائم حتى، لأشبهت المفتوحة بالمكسورة، ولا يرفع محي خبر مبتدأ بعد خبر إن اللبس، وأيضاً إذا ريد بظن أنه خبر بعد خبر ل(إن) مكسورة، أو بظن في الظروف تعلقه بخبر إن- ردي فلت الفل من «شرح لرصي على الكافية» (٢٦٢)

(٢) وذلك فيما بعده، والخبر عنه إما لفظاً كالنمل المذكور، أو حكماً كما في المثالين الأولين، والفرق بينهما أن الأول اتصف فيه مجموع المبتدأ بأكمل واحد من الخبرين، فالصغير يرجع من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ؛ إذ المعنى في جميع أجزائه حلوة، وفيها كلها حموضة؛ لأنه استرجع الطعمان في جميع أجزائه، وانكسر أحدهما بالأخر، وحصل به كمية متوسطة بهما، وفي الثاني اتصف جزء المبتدأ بأحد الحركتين، والأخر بالأخر، وإن كان الضمير راجعاً إلى مجموعه بدليل مطابقتها له إفراداً وتثنية وجمعاً، كقولك هما أسودان أبيضان، وهم بيض سود، وإنما جاز ذلك مع أن المراد أن بعضهم أسود وبعضهم أبيض لاتصال البضيين، وأما الفرق بينهما وبين الثالث؛ فهو أن الضمير في الثالث لا يرجع إلى مجموع المبتدأ، بل المعنى رجل عالم ورجل حافل، والثالث لا يتعمل بخبر صلب عند الكل، وفي الأولين جاز المطف. أبو علي فلس قريب من هذا النقل ما في «شرح الرضي» (٢٦٤/١)

حامل (س): «رشد» مبتدأ تعدد خبره، وهو: «عالم» و«عافل».

[دخول الماء على حمر المبتدأ]

(وقد) مثل «قد» السابقة (بعض) «المبتدأ مسمى الشرط»، وهو ملازمة الثاني للأول وقبل: سببية الأول للثاني. ويرد عليه نحو: «وَمَا يَعْهَدُكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمُنْ بَعْدَ اللَّهِ»^(١)، إلا أن يراد: السببية للحكم والإخبار^(٢) (نصح) أي لا يمتنع (دخول الماء في البحر) إذا قصد السببية أو الملازمة^(٣)، وإلا فلا.

(وذلك) أي: «المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط، مبتدأ، (الاسم) خبره (الموصول بعمل أو ظرف) أي: الذي وصل بفعل أو ظرف، وهو صفة (الاسم). (أو المكرة الموصولة) أي: التي وصفت (بها) أي: بفعل أو ظرف، ويسمى أن يقول به؛ لأن العائد إلى [٣٤] المعطوف والمعطوف عليه بكلمة «أو» يفرد، نحو: زيد وعمرو قائم، ولا يقال: قائمان^(٤)؛ لأن المراد: أحد المذكورين، إلا أن يراد بأحد المذكورين.

(١) أي: بتعميل أو بتعريف.

(٢) سورة النحل، الآية ٥٣.

(٣) مسمى أن حصول النعمة في أديهم سبب للإخبار بأن النعمة من له.

(٤) وحس البحر أن تلزمه لهاء تكونه كالحرف، فمس حيث إنه ليس حرف الشرط حقيقة حاز تجريده معه مع عهد إليه. وفي «القل من شرح الرصعي» (٢٦٩، ١).

(٥) اعلم أن هاء لدخول على حمر المبتدأ الواقع بعد أما وحرف، ولا يحذف إلا لضرورة، كقولهم: وأما القتال لا قتال لديكم...

أو لإحصاء لقرب، كقولهم تعالى: «فَأَمَّا الَّذِينَ اشْتَوْفُوا نَفْسَهُمْ أَكْثَرُ مِنْهُمْ» أي سرور ١٠٦، أي مبال أكثرهم ري. وفي «شرح الرصعي» (٢٦٨، ١).

فإن قيل: تعريف الحرائر ينقصي الحصر، والمتبداً الداخِل عليه «أما»، نحو: أما زيد فمطلق، والمتصمر بحرف بشرط كـ«مس» و«أما»، والمتبداً الموصوف بهذا الموصول، نحو: «فَلْيَأْكُلْ مِنَ الثَّمَرَاتِ الَّتِي كُتِبَ عَلَيْهَا» مَلَأَ حَصْنَهُمْ^١، من هذا الباب، فكيف يستقيم الحصر؟

قيل: انفاء في التقسيم الأولين بحرف الشرط أما الأول، فظاهر؛ لأن «أما» حرف الشرط. وأما الثاني؛ لأنه يتضمنه، ويجري فيه أحكام الشرط والجاء من لزوم النفاء في مواضع اللزوم، وحواره وامتناعه في مطالعتهما، وحمل الماضي مستقلاً حتماً، وحرَم المصارع، وعمر ذلك، بخلاف المتبداً المتضمن بمعنى الشرط، فإنه لا يلزم في خبره النفاء، وإن كان اسمية، ولا يجعل الماضي بمعنى المستقبَل حتماً، بل يحور فيه كلا الوجهين، ولا يحزم المصارع، فذكر القسمين المذكورين في هذا الباب ليس بسليد. وأما القسم الثالث؛ فملحق بالموصول بفعل أو ظرف^(١).

(مثال: «الذي» مبتدأ (ثاني) صلة (أو: في الدار) و«أو» ليس بتحديد بين الشرطين، بل من باب عطف عبارة على عبارة، أي: يقال: يأتيني أو يقال: في الدار مكان. يأتيني. (فله ذرهم^٢) خبر المتبداً^(٣).)

(١) سورة الجمعة، الآية ٨

(٢) والماضي الذي وقع صلة أو صفة لهذا «متبداً» يكون بمعنى الاستقلال لنقصه معنى الشرط وي. قلت: انظر «شرح الرضي» (٢٦٧/١)

(٣) وقد تدخل الناء على خبر (كل) وإن [كان] مضارعاً [أ]، إلى غير موصوف، لمضارعة لكلمات الشرط في الإيهام، وكذا إن كان مضارعاً إلى موصوف بغير الثلاثة المذكورة، نحو: كل رجل عالم فله درهم، وعند سيوريه لا تدخل الناء على خبر غير ما ذكرنا من =

(و) **نُحِرَ دَخَلَ يَنْسِي** أو **مي** **لدار** أي، يقال: في الدار (له درهم).^(١)

(ولست) متداً (ولعل) عطف على: (ليت) (ماكان) - حصر (بالاعاء)
أي: باتفاق الحويزين؛ لطلال صدارة الشرط بدحولهما، ولعبر الجملة
بهما مع انقطع بوحود الحير على تقدير وحود الشرط إلى الشئ.

فإن قيل، باب «كان» وباب «علمت» أيضاً مانعان عن^(٢) دحول العاء
بالاتفاق، فما وجه تخصيص «ليت» و«لعل»؟

قيل: تخصيصهما ببيان الاتفاق من بين الحروف المشبهة، لا مطلقاً
(والحق بمضهم^(٣)): «إن» «بهما» [١/٣٥] أي بـ«ليت» و«لعل» في منع
العاء، والصحيح خلافه، بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا كُفُّوا الْمُؤْمِنِينَ
وَالْمُؤْمِنَاتِ كُلَّهُمْ يَوْمُوا فَآلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمٌ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتِ الَّذِي
تَتَرَوْنَ مِثْلَهُ فَإِنَّهُ مُلَاقٍ لَكُمْ﴾^(٥). وفي حمل العاء على الريادة أو التعليل

= **المدات، والأخص بحير ريادة لده** في جمع حير المتداً، نحو ريد فوجد ري
وبـ **البقل** من «شرح الرضي على الكافية» (٢٧٠)

(١) سقط حرف الجهر في نسخة ج

(٢) قال المصنف اتباعاً لمد القلر (إن هذا الملحق سيويه حلاً للأحش، ونقل السدي
وابو الياء وابن يعيش أن المحور لدحور الماء مع (أن) سيويه حلاً للأحش ري
وبـ **انصر** إلى هنا من «شرح الرضي» (٢٧١/١) وهذا النقل أصبح لأن الأحش يقول
بريادة العاء، وسيويه لا يقول بريادتها ٢٠٠ وبـ **أيضاً** أما عيد القلر فقد تُرجم له،
وكذا لايس يعيش وأبي اليقاء العسكري أما الميدي فاسمه. أحمد بن بكر، وكتبه ليو
طالب، أحد أئمة الحو المشهورين، أخذ عن السيرافي والمارسي ومناصرهما. وقال
السيرافي في «العبية» إن عطفه اخذ آخر حياته وتوفي سنة (٤٠٦ هـ).

(٣) سورة البروج، الآية ١٠

(٤) سورة الجمعة، الآية ٨.

وحذف الخبر بُعْدُ لا يحصى وتركها مع «إن» في بعض الآيات نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ﴾ لا يوجب كونها مانعة؛ لأن دخولها في المبتدأ الذي تفسر معنى الشرط في حيز الجوار، لا في حيز الوجوب.

فإن قيل: كما اختلف في «إن» اختلف في «أن» و«كان» و«لك»^(١)، فما وجه تخصيص «إن» ببيان الاختلاف؟

قيل: لعل القول بالمع في «إن» مروح، مدليل الاستعمال القرآني، عليها خلاف، وفي غيرها اختلاف فليس في «إن» أن إلحاقها بهما قول البعض على خلاف الأكثر - وفيه^(٢).

[حذف المبتدأ والخبر متى يجب، ومتى يجوز]

(وقد يحذف المبتدأ لقام) أي: وقت حصول (فريضة) لفقطة أو عقلة (حوازي) أي: حذفاً حائراً، وقد يجب حذفه، كما في المخصوص بالمدح أو الذم، نحو: نعم الرجل زيد، وبش الرجل عمرو، بتقدير «هو»، وفي اصفة^(٣)

(١) سورة الكهف، الآية ١٠٧.

(٢) قال الرضي وألحق [بأن مالك] بـ(إن) لمكسورة (أن)، المعتوجة، ولكن من غير مساع

م - قلت: الغل من «شرح الرضي» (٢٧٠/١)

(٣) لأنه حينئذ يكون بيان إلحاق (إن) و(كان) و(لك) بـ(لعل) اسم، وأولى لكونها أقرب إليها في السمع م.

(٤) وإنما وجب الحذف ليعلم أنه كان في الأصل معه، ففقط لفصل المدح أو الذم أو الترحيم كما يحسن، فلو طهر المبتدأ لم يبين ذلك ربي طلب العل من «شرح الرضي» (٢٧٣/١)

المقطوعة ' ريعاً، نحو الحمد لله الحميد، أي: هو الحميد، وهي: ريد
الحمر أكله'، أي: هو آكده، ولم يذكر ذلك، لقلته، لا لعدمه كما زعم
المعصر، وعلوه يكون المتبداً ركناً، وليس سديداً؛ لأن الركبة لا تنافي
وحوب الحدف بموح، ألا يرى أن الحمر ركن، وقد يحذف حذوه؟

(نكوب السهر) أي مطيره مثل قول طائب الهلال، أو رافع
الصوت عند رؤية الهلال. (بهلال) أي: هذا الهلال بالقرينة الحالية،
وليس من باب حذف المبتدأ، بتقدير: الهلال هدا، لأن المقصود بـ
الهلال، لا تعيينه بالإشارة. (وب) أتى بنفط القسم؛ لنلا بثوهم [٣٥٠-]
نصيب (الهلال) عند الوقف.

[حذف احمر حوراً]

(والحمر حوراً) أي: وقد يحذف الحمر حذفاً جائزاً، (منزل):

(٠) قبل معنى منقطع أي منقطع عن الأول، ألك الموصوف بالإعراب بأن يحذف إعراب
العت، عورات لمعرب. ولم يحذف نداءه ومن معنى منقطع أي معلوم لثبوته
للمنعوت من حيث إنه معنوت بذلك العت، عط.

(٠) أي بحسب الحمر، أي ريد أكل الحمر هو آكده، إذ لا بد من إحصاء نصب للحمر لتكون
الذي يفسره مستقلاً عن مفسره، وإنسا لرم إحصاء المبتدأ، إذ لو لم يفسر مرفوع آكده وإنما
بالأصالة أو بالتعينة، لا يحمر أن يكون بالأصالة، إذ لا يصلح أن يكون حمرأ وإلا لم يكن
للحمر ماصب، ولا جائز أن يرفع بالتعينة، إذ لا يصلح أن يكون أحد التواضع لا يحمر
لوحوي أحدهما أن المؤكد لا يحذف لو كان تأكيداً، معار أن يكسب بأحدهما لا تعينه،
لكن لا يصح أن يكسب بالتثني، إذ لا يكون يحمر حنك ماصب هدا عاية مفسره، والمصنف
قال في التبيين ولزم حذوه لنلا بثوهم أنه جملة أخرى مسانعة وفيه نظر شرح الباب

(٠) أي المفسر من هذا الكلام إعلام المخاطب بوجود الهلال، وكونه عدساً لا تعينه
بالإشارة بعد العلم. بطلوه ووجوه طوق الألق. م.

حرجت أي، نظيره مثل هذا الكلام^(١). **(فردا لسع)** الماء عاطمة، وإدا^(٢) للمعاجة، وهو عند المبرد^(٣). طرف مكان، يصلح حرجاً عن الجثة، فلا يحتاج إلى تقدير الحبر، فيكون المعنى: خرجت فهي دلت المكان السبع^(٤)، ولا يرد عليه: خرجت فإدا السبع بالباب؛ لاحتمال أن يكون قوله: بالباب، بدلاً^(٥).

(١) وأب الفاء الدخلة على (إدا) المعاجة؛ فعل عن الرادي أنها جواب شرط مقدر، ولعله أراد أنها فاء السببية التي المراد منها بroom بعدها ما قبلها كما تقدم، أي معاجاة. يسع لازمه للخروج، وقال السامري هي رائدة، وليس بشيء، إذ لا يجوز حذفها، وقال أبو مكر مبرمان وهي للمطعم حملاً على المعنى، أي خرجت صفحات، كما وهو قريب ري. **فلب** الفل من «شرح الرضي» (٢٧٤، ١) **ولبت** أيضاً أما المازني فقد ترجم له، وأما مبرمان فهو أبو بكر محمد بن علي العسكري تلميذ المبرد والرحاح شرح كتاب سيبويه، وكان يضمن يعلمه إلا بأحر توفي سنة (٥٣١ هـ)

(٢) ونقل عن ابن بري أن (إدا) المعاجة حرف، فعلى هذا، جر المبتدأ أي بحر فإدا السبع، محذوف بلا خلاف رضي **قلت** العمل من «شرح الرضي» (٢٧٤، ١) وابن بري هو أبو محمد عبد الله بن بري المصري، أصله من القنس، ولكنه نشأ بصصر توفي سنة (٥٨٢ هـ) **فلب** **أنف** «دا» في هذا المثال وسعوه سعى «إذا المُجَاتِيَّة» وللمعلماء فيها خلاف. أمي حرف أم ظرف؟ والذين قالوا هي ظرف احتضروا أمي ظرف زمان أم ظرف مكان؟ هي قال هي ظرف جعلها حراً مقدماً، وجعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخرًا، وكان القائل قد قال - على تقدير أنها ظرف زمان - خرجت هي وقت خروجي الأسد، أو قال - على تقدير أنها ظرف مكان - خرجت هي مكان خروجي الأسد، ولا حذف على هذا الوجه بشيء، ومن قال هي حرف دخل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبرٌ محذوف، والتقدير خرجت فإدا الأسد موجود، أو حاصر، أو نحو ذلك

(٣) فعلى مذهبه يكون متعلقاً بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة، ولا يجوز أن يكون (إدا) مضافاً إلى الجملة الاسمية المحذوفة لحبر، إذ لا يصلح من ظروف المكان إلى الجمل إلا (حجت) ري **فلت** **القل** من «شرح الرضي» (٢٧٣/١).

(٤) لأن (إدا) تعدد على الوجود المطلق لا تعدد على الخبر، ولا بد للحذف من القرينة =

وعند غيره: ظرف زمان^(١)، وهو لا يصلح أن يكون حراً من
الجهة^(٢)، فيكون ظرفاً لمعنى المفاجأة^(٣)، ويكون المحر محذوفاً، وهو
موجود أو حاصل، وتكون المعاجلة لمقدرة مُرَّة مُرَّة اللآرم؛ لنلا
ينقلب الطرف مفعولاً به بتقدير: فاحات زمان وجود السبع، ويمكن أن
يتعلق^(٤) «إذا» بالحر المعدر حاصلاً من نحو: وقف أو حاصر، فلا يكون
مستقراً حتى يلزم حيرة الرمان للجهة^(٥) وفعه.

= المعاجلة، ولا يوجد هناك تلك، ولا يصلح حذفه وفعه أن القرية المعاجلة لذلك موله
خرحت، لأن إمكانية الخروج لا يصلح لغيره: ٣

(١) وهو تكلف وتعسف

(٢) قلت قال الحكري في «اللاب» (١٤٠١) «وأنتم لم يجر إلا خياراً بالرمان عن الجهة لعدم
الفاصلة؛ إذ كانت الجهة غير محققة برمان تون رمان، ألا ترى أن هولت: زيد غداً، إذا
أردت مستقراً غداً، لا بعد؛ إذ هو مستقر في كل رماني، وعدم السامع بذلك ثابت»

ظرف المكان يقع خيراً عن الجهة، نحو زيد عندك، وعن المعنى، نحو: فلنقال عندك
وأما ظرف الرمان فيقع خيراً عن المعنى معنوياً أو محروراً بلا مقي، نحو: فقال يوم
الجمعة، أو في يوم الجمعة، ولا يقع خيراً عن الجهة: انظر شرح ابن عقيل (٢١٤/١)

(٣) معنى قولهم يجوز أن يكون في موهوم خرجت فرد السبع، خيراً عما بعدها بتقدير
مضاه، أي فردا حصول السبع، أي هي ذلك الوقت حصوله، لأن ظرف الرمان لا
يكون خيراً عن الجهة كما مر رضي قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٧٣/١).

(٤) ويجوز أن يكون المحر محذوفاً و(دا) ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده، أي فهي ذلك
الوقت السبع بالباب، مفعول (ببواب) لدلالة موهوم (خرجت) عليه، ويجوز أن يكون
طوب الرمان مفعولاً إلى الجهة الاسموية، وعامله محذوف على ما قاله المصنف، أي
هاجات وقت وجود السبع بالباب، إلا أنه إخراج ل(د) عن الظرفية؛ إذ هو، إذ
مفعول به نهاجات، ولا حاجة إلى مله الكلمة، فإن (اد) الظرفية غير متصرفه على
الصحيح ري: قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٧٣/١).

(و **خوب**) أي: حذفاً واحداً (بما نرم) في تركيب الترم فيه، أو مصدرية حبيبة^(١)، أي: وقت الترام غير الخير موضعه. (في موضعه) أي: موضع الخير (عيزة) أي: غير الخير، (مثل «لولا ريد») أي: كل اسم وقع بعد «لولا»، وكان خيره عاماً يحب حذفه لسد جوانبها مسده^(٢)، أي: لولا زيد موجود (نكار كدا)، وفي بعض السح: (لَهْنَكْ عَمْرُ)، وإذا كان الخير خاصاً لا يجب حذفه، نحو^(٣):

ولولا الشَّقَرُ بالْعُلَمَاءِ يُزْرِي لَكُنْتُ السَّوْمُ أَشَقَرُ مِنْ لَيْدٍ،

وقال الكوفيون: هو من باب حذف الفعل، أي لولا واحد ريد لكان كدا؛ لشه «لولا» بحرف الشرط، ولا اختصاص «لولا» بالتحصيل بالفعل، فيحمل «لولا» الامتناعية عليها.

(١) **يعلى: أُرْزِمَ الشيء، فالترم، أي** قبل ملازمته أي في حيز الترم العرب ذكر غير الخير هي موضعه ري **قُلْتُ** **افعل** من «شرح الرصي» (٢٧٤١)

(٢) ولا يحور أن يكون جواب (لولا) خبره كما مر في أما ريد فقامت، لكونه جملة حالية من العائد إلى لمبدأ في الأعلى **قُلْتُ** **القل** من «شرح الرصي على الكاوية» (٢٧٥)

(٣) ولحصول العربة الدالة على الخير المعين وهي لفظة لولا، إذ هي موضوعة لنقل على انتهاء اللزوم، و(لولا) دالة على أن حيز المبتدا الذي بعدهما موجود لا قائم ولا فاعل ولا غير ذلك من أنواع الخبر ري **قُلْتُ** **القل** من «شرح الرصي» (٢٧٦)

(٤) **أخره**

ولسولا طائفة الرحمة عدي • **لَقُلْتُ** **الناس** كلهم غيبدي

وقال أبو العباس المبرد دخل رجل على الشافعي وهو متعلق على قهء، وقال: إن أصحاب أبي حبيبة لمصعد، فاستوى حالاً، عائداً، ولولا **البح**، ٣-

(د) **قُلْتُ** **قائله** الإمام محمد بن إدريس الشافعي **حذفتل**، وهو في «دوائه» (٤٣) وقد أوردته أحمد بن علي الفلقندي في «صبح الأعيى في صعدة الإنشاء» (٣٢٠/١)، والزبيدي في «تاج العروس» مادة: **لَيْدٌ**

(ب) مثل: (صري رداً وسماً) أي: كل متداً كان مصدراً صورة أو يتأويله مضافاً إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما، ويعدّ حال معرفة^(١) أو جملة، أو كان [٣٦] اسم تفصيل مضافاً إلى ذلك المصدر، يجب حذف خبره لسدّ الحذف مسدّد، نحو: صري ريداً قائماً أو قائميس، وإن خبرت ريداً قائماً، وأكثر شرطي السويق ملتوتاً، وأخطب ما يكون الأمير قائماً.

وفي: (صري ريداً) مدّهتْ، ذهب الصريون إلى أن تقديره: صري ريداً حاصل إذا كان قائماً، بجعل: قائماً، حالاً، و«كان» تامة، وإداء طرفاً مستقراً واقماً خيراً للمبتدأ الذي ليس بحقة. وقال للكوفيون: تقديره: صري ريداً قائماً حاصل، بحصن: قائماً من متعلقات المبتدأ^(٢)، ويلزمهم حذف الخبر من غير سدّ شيء مسدّد^(٣)، وتقيد المتداً المقصود عمومه بدلالة لاستعمال. وقيل^(٤): تقديره: صري ريداً صري^(٥) أو خبره

(١) ويقع هذا الحال فعلاً أيضاً خلافاً للقراء، وإذا كانت الحال المذكورة جملة سمية، فقد عبر الكسائي بحبّ معها ولو الحال، إذ لحال فعلية، وقد وقعت موقع لعمدة، فيجب معها علامة محلية، إذ كل وقع غير موقعه يكر، وحور الكسائي بحذفها عن الزاوة لوقعها موقع حبر السند، ويحوز هذا الكسائي إتياع المصطلح المذكور بالتواضع، نحو: صري ريداً كله أو صري ريداً الشدّد قائماً، وصحة غيره لعدم معنى الفعل عليه رقي الفعل من «شرح الرضي» (٢٧٦/١)

(٢) لفظ ومعنى

(٣) لأن مقام الحبر عليهم بعد الحال، وليس بعدها لفظ واقع موقع الحبر، وقد تقدم أن الحبر لا

يحدث وجوباً إذا رداً مسدّد لفظ رضي — الفعل من «شرح الرضي» (٢٧٨/١)

(٤) قائلة الأحفش

(٥) لكونه بمعنى الفعل، إذ المعنى ما أصوب ريداً إلا قائماً رضي — لفعل من «شرح

الرضي» (٢٧٧/١)

قائماً، يحذف مصدر مثله واقعاً خبراً^(١). وقيل^(٢) هو مبتدأ لا خبر له. وصععهما ظاهر.

[من حالات حذف الخبر وحوباً]

(وَكُلُّ رَجُلٍ وَصِيَّةٌ^(١)) أي: كل رجل وحيته مقاربان أو مقتربان، وإنما وجب حذف الخبرها؛ للدلالة الواو المذكور على الخبر، ووقوع (وصيَّته) مُقَام لقطاً، ولا يرد: أنه لو كان الواو بمعنى «مع» مع وجب النصب؛ لأنه إما يحب النصب إن كان قبل الواو فعل أو معنى فعل، وهما لا فعل ولا معنى فعل وأما مقترن الممهور بقريئة الواو؛ فلا اعتداد به؛ لأن الشرط أن يكون ذلك الفعل غير مهور من الواو، والمراد.

(١) ويرد على مذهب الأحنف حذف المصدر مع بقائه معمولة. وندب عدمه مع رج

قلت النقل من «شرح الرضي» (٢٧٩/١)

(٢) قاله ابن درسيه ونسب إلى شاذ قلت ابن درسيه هو عبد الله بن جعفر بن محمد بن درسيه ابن العرويد، أبو محمد من علماء اللغة، وأرضي الأصل، شهر وتوفي بعدد له تصانيف كثيرة، منها «تصحيح التصحيح» يعرف بشرح فصح ثلث، توفي سنة (٤٣٤٧هـ) «نظر تاريخ بغداد» (٩/٤٢٨)

ونسب إلى شاذ هو: طاهر بن أحمد بن باب شاذ، المصري الجوهري، أبو الحسن: إمام عصره في علم النحو كان تاجراً في «جوهري»، تعلم في العراق، وروى إصلاح ما يصدر من ديوان الإنشاء بمصر، فكان لا يرحل كتاب حتى يعرض عليه، ثم السعي، ولزم بيته بمصر، إلى أن سقط من سطح الجامع (جامع عمرو بن العاص) فمات ساعة من كنه «المعلمة» في النحو، تعرف مقدمة ابن بادشاذ توفي سنة (٨٤٦٩هـ) «نظر وحسن المحاضرة» للسيوطي (١/٣٠٦)

(٣) الضيغة في اللغة المقار، وهي منها كناية عن الضيغة رضي. قلت «نظر شرح الرضي» (٢٨٣/١)

إن كل مبتدأ عطف عليه شيء بواو يسمى «مع» يحب حذف خبره لإعلاء الواو التي بمعنى «مع» عه، وسدّها مسده.

وقيل حذف الحبر في مثله عائب لا واجباً؛ لأن الخبر المحذوف من نحو:

مقرّن أو متقدّران^(١) حبر المستدثين، فلا يسد المبتدأ لثاني - وهو قوله - (وضيعته) - مسده؛ إذ امتدأ لا يكون ساداً مسد الخبر.

فالجواب^(٢) أن يقال المبتدأ الثاني مسد مسد الحبر المحذوف من حيث إنه هو حبر الأول، فيجب حذفه من هذا الوجه، وإن كان لا يسد مسده من حيث إنه حبر، ولا يشترط لوجوب حذف الحبر مسد الشيء مسده من كل وجه^(٣) أو يقال - يقدر الحبر مفرداً، ويعطف (وضيعته) على ضميره، ويكون تقدير الكلام - كل رجل [ب/٣٦] متقارن هو وضيعته، فيكون المحذوف متعلق بالخبر، فيسد مسده.

(١) قال الرضي في شرحه (٢٨٣/١) الظاهر أن حذف الحبر في مثله عائب لا واجب م
(٢) واعلم أنه قد يعني ما أضف إليه البساً عن المحذوف، ويطلقهما الحبر كما قيل راكب
الاقة طليخان، وفولت. مقابل زيد قوبان، أي زيد ومن معاومه فوبل ري قلب العمل
من «شرح الرضي» (٢٨٤/١)

(٣) فعلى هذا الجواب لم يصح للضمير اعتراض على تقدير الكوثرين في قولك - صري
ريداً دائماً حاصل. بأنه ليس هناك ما سد مسد الحبر رضي قلت «نقل من «شرح
الرضي» (٢٨٣/١).

(٤) فعلى هذا الجواب يعني «البحث في حذف حبر المحذوف وجوباً من غير ساد مسده،
ويجوز أن يقال عند ذلك إن المحذوف أمري مجرى المحذوف عليه في وجوب حذف
جزمه ري فلب النقل من «شرح الرضي» (٢٨٣/١).

(والمعركة) أي: لمعرك قسمي^(١)، وتقاروك ما أقسم به، والمراد إن كل مبتدا يكون مقسماً به يجب حذف حركه؛ لسد الحوارج مسده. (الأمس كذا).

[خير إن وأخواتها]

(حز إن) قدم خير «إن»؛ لأن خبر «لا» مرعه، واسم «لا» و«لا» مرع معمول العمل الجامد مع شذوذه في «لا»، بهتلاف خبر «إن». (وحو بها) عطف على «إن»، أي: أمثالها وأشبهها من الحروف الخمسة الباقية من الحروف المشبهة، وهي: «أن» و«كان» و«لك» و«ليت» و«لعل».

(هو المسند) خبر قوله: (خير «إن»)، وهو ضمير الفاعل. أو يقال: (هو المسند) ابتداء كلام، وقوله: (خير «إن» مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق^(٢)، أي: منه خير «إن». والمراد بقوله: (المسند): المسند إلى اسم «إن» بلا تنعية، فلا يرد: يضرب في: إن زيداً يضرب أبوه، وإن وحلاً^(٣)

(١) والعمر والفور بمعنى، ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوح، لأن قسم موضع التخييم لكثرة استعماله، وقد يستعمل بالقسم في قسم السؤال أيضاً م

(٢) وقد ترك المصنف قسماً أكثر مما وجب فيه حذف الخبر، وهو إذا كان الخبر ظرفاً متعلقاً بالمبتدأ العام، نحو: زيد قدماك أو لي الدار على ما ذكرنا قبل، ويجوز أن يسمي إظهار ذلك المبتدأ ليس بوجه، لأن الأمرين - أي: الدلالة على معنى الخبر وسد شيء مسده - حاصلان، لوجوب الحذف، ولعمل المصنف ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع الفعل بكونه حركاً دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر. ري: طلب: النقل من شرح الرضي (٢٨٤/١).

(٣) وقد مضمونه على مرفوعه نسباً بمرعية الفعل على فرعية العامل رضي.

حسناً قائم، احترر به عن كل ما ليس بمسند. (بعد دخول) خرج: غير جبر «إن» وأحواتها (هذه الحُرُوف) أي إحدى هذه الحروف، وهي: «إن» وأحواتها.

(مثل: «إن ريداً قائم»)، «وبه مسند بعد دخول «إن»

(والمزعة) أي: شأه أو حكمه كما مر (كأنز) كشأن أو حكم (حسب) (تستدأ) في قسمه من كونه معروفاً أو حملة، وفي أحكامه من كونه معروفاً أو متعدداً، أو مذكوراً أو محذوفاً، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة؛ فلا مد من عائد، وقد يخالف جبر المبتدأ في جبر «إن» خبرها لا يكون معروفاً متضمناً لما له صدور الكلام.

(إلا في تقديمه) أي: في جميع الأوصاف إلا في هذه الصفة، حيث يفترقان فيه حوازاً وامتداداً، فقد حار تقدم حبر المستدأ، ولم يحز تقديم خبر «إن»؛ لأن في تقديمه قلب صورة عمله المقصود به الانحطاط عن عمل العمل. وهي تأخير المصوب عن المرفوع. ولو قال: إلا في التقديم؛ لكان أصوب^(١).

(إلا إذا كان ظرفاً) أي: التقديم غير جائز في جميع [١/٣٧] الأوقات إلا وقت كونه ظرفاً، فحينئذ يجوز أن يتقدم^(٢) حيث يتوسع في الظرف ما

= قلت: النقل من «شرح الرغبي» (٢٨٧/١)

(١) لأن قوله في تقديمه حاصر بخبر إن، وبكلام السابق يدل على المصوم، ويكون شاملاً لخبر المسند وخبر إن، وفوقه لا في تقديمه عام، ولهذا قال أصوب م

(٢) إذا كان الاسم معرفة ويجب إذا كان نكرة. ر.ه.

لا يتوسع فيه غيره^(١).

[حرف لا الذي له في الحس]

(حرف لا) مبتدأ محذوف الخبر، أي: منه خبر «لا». وقوله: (هو المستند) استئناف، أو قوله: (هو) صميم فصل، و(المستند) خبره. (سي) صفة «لا»، أي: «لا» الكائنة (لهمي الحس) أي: لهمي حكم الحس، إذ لا رجل قائم مثلاً لتفي القيام، لا لهمي الرجل.

(همي المستند) إلى اسم «لا»، فلا يرد نحو: بضرب في. لا رجل يضرب أبوه، وبهذا حُرح: اسم «لا»، وكل ما ليس بمسند (بعد خبره) بلا تنعية، بقرينة ذكر التوابع، فلا يرد نحو: لا رجل حسناً في الدار.

(س: لا علام) رجل ظريف، عدل عن المثال المشهور، وهو قولهم: لا رجل في الدار؛ لاحتمال حذف الخبر، وجعل (في الدار) صفة، بخلاف ما ذكر؛ لأن (لا علام رجل) معرب مصوب^(١) لا يجوز

= العمل من شرح الرضي (٢٨٩، ١) وتقدم كلامه إن حكمه، بدن، حكمه في حوار التقديم إذا كان الاسم معرفة، نحو موده تعالى «إِنَّ إِلَهَنَا إِلَهُكُمْ» ثم إنَّ عَلَيْنَا حَسَابَهُمْ، وفي وجوبه إذا كان الاسم مكرراً، نحو «إِلَّاهُ مِنْ أَسْبَابِ سَحَرٍ».

() لأن كل شيء من المحذوفات لا بد وأن يكون في زمان أو مكان، ولم يكن أحسباً منه، مدخل حيث لا مدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا مدخل لأحسب ري س: العمل من «شرح الرضي» (٢٩٠/١)

(١) هذا مذهب جماعة، وخبر بعضهم رصده حملاً على المحل، لأن (لا) هذه مشبهة بـ(إن)، فكما يجوز في توابع اسم (إن) وإن كان معرباً المحل على المحل، فكذا في توابع اسم (لا) معرباً كان أو منياً، ولأوليس أن يعترفوا بهن «لا» و«إن» في هذا الباب، بل أن «=

ارتفاع صحت، فلا يحتمل قوله (طريف) أن يكون صمه لـ (علام رحل).
والمثال ' وإن صلح محتملاً لا يفيح إذا ترشح المقصود، ولكنه إذا
استوى الاحتمالان، فهو مبيح، وإذا انحط المقصود، فأقبح كذا في
بعض الشروح - فالاحتراز عن الاحتمال أولى

(وهـ) أي: في الدار، حصر يعد خبر، لا طرف (طريف)، ولا حال؛
لأن الطرفة لا تنفد بالطرف وبحوه، وهو من باب تعدد الخبر لروماً على
محو الأبلق أسود أبيض؛ للروم الكذب بالتوحد، أو جواراً إن قيل بانتفاء
لروم الكذب في العمدان من حيث إنهم علمان بالمصالحة والادعاء، فأتى
بقوله: (فيها) لتلا يلزم الكذب بغير طرفة كل علام رحل، وليكون مثلاً
لنوعه خبرها: الطرف وغيره.

(ويُحذف) خبر (لا) حذفاً (كثيراً)، وهو نعيم لا يُستور^(٢٥) أصلاً،
أو في اللفظ قائلين بوجود [٣٧ ب] الحذف، فيقولون^(٢٦): (لا أهل ولا

= لا تزيل معنى الإبه، بل معناه تأكيد مصحون المحملة فجار الحمل على السهل
بخلاف (لا) فإن معنى محملة يتغير بها عما كانت عليه، فلا يجوز أن يقتصر كالعدم،
ويجوز لاسم بعده كالتبني به، ربي قلبي، انفل من شرح الرضي^(٢٧) (٢٩١/١).

(١) أي: المشهور.

(٢) إلا إذا كان طرفاً، وإنما لم يحذفوا الخبر إذا كان طرفاً؛ لأنه نائب عن الخبر، علو حذفوه
لزم حذف «نائب والمبوء»، وهو مرفوض، ولعمد بجور الأمرين كبير

(٣) قال الأندلسي لا أرى من ليس مثله، ولعل قاصه قال والحق أن بني تميم يحذفونه
وجوباً، أو قلعت قرينة غير السؤال دالة عليه، وإذا لم تقم، فلا يجوز حذفه رأساً؛ إذ لا
دليل عليه، بل هو تميم إذن كامل الحصار في ريجاب الإتيان به، فعلى هذا القول يجب
إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم ومبوءهم، ومع وجودها يكثر الخلاف عند أهل =

مال)، بمعنى: (انتمى الأهل والمال)، ويحملون ما يرى حبراً في مثل: (لا رجل قائم)، و(لا كريم من الولدان مصبوح) على الصفة دون الخبر.

[اسم ما و"لا المشتهتين بـ ليس]

(سَمَها و«لا») مبتدأ محذوف الخبر، أي: منه اسم «ما» و«لا» (هو المسد إليه) استئناف، أو خبره قوله (المستند إليه)، وهو فصل (مشتهتين) في اللفي والدخول في الاسمية، صفة «ما» و«لا»، ويتعلق به قوله: (بـ ليس) .

(هو المستند إليه) أي: الذي استند إليه خضره، ويكون غير تابع كما مر، فلا يرد. (أبوه) في: (زيد أبوه قائم)، وفيه^(١). و(ما زيد أحوك قائماً)، وخرج به: ما ليس بمسد إليه. (بمذ دخولهما) ظرف (المستند إليه)، وخرج به غير اسم «ما» و«لا». (مثل: ما زيد قائماً)، و«لا رجل») أتى بالكثرة؛ لأن «لا» لا تعمل إلا في الكثرة (الفصل سبث). وهو) أي: عمن «ليس»، أو إجراء حكم «لا»، أو التشبيه بـ «ليس» (في «لا شاد»؛ لقصور شههما؛ لأن «ليس» لنفي الحال، و«لا» ليس كذلك، فيقتصر على مورد السماع، نحو قوله^(٢):

= المعجار، ويجب على بني نعيم ري قلت لفل من شرح الرضي (ص ٢٩٧)

(١) لأنه خارج بفعله بعد دخولهما، لأن مراد به: أن لهما دعلاً بالمسد إليه، وليس شاد دخل في كود أبوه مستنداً إليه. م

(٢) والظاهر أنه لا تعمل (لا) حمل (ليس) لا شاداً ولا قياساً، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر (لا) منصوباً كخبر (ما) و(لا) في نحو: لا براج ولا مسكرح. الأولى =

مَنْ مَعْدُ مَنْ يَرَاهَا فَأَنَا ابْنُ قَبِيصٍ لَا يَسْرَاحُ^(١)



= أن يقال. هي التي هي لا إله إلا الله، أي (لا) التبرئة رى. من القتل من «شرح الرضي» (٢٩٣).

() رب فأنله. سعد بن مالك بن ضبعة، من شعر تقوّم فيه بالمعارف بن عباد وغيره، ممن كان اعتزل الحرب؛ حرب بكر وعمل واليب من مجزوء الكمل، وهو من شواهد مسجونه (١٥٢/١)، وشواهد الرجائي في «اللائحات» (١٠٣)، والمرد في «المعصب» (٢٧٦)، وابن حنّام في «معي اللب» (٤٣٣) انظر للمريد «جزية الأدب» للعدائي (٤٤٥/١)، و«المعصل في صفة الإعراب» لرمشري (٥٣)

[المصنوعات]

(المصنوعات) لما فرغ من المبروعات شرع في المنصوبات، وقلّمها على المحرورات؛ لكثرتها، ولخفة النصب.

(مُر) فصل، أو مبتدأ. (ما اشتمل على صم) وهو النصب أو الألف أو الياء (المفعولية) أي: الخصلة المنسوبة إلى المفعول، أو كونه مفعولاً حقيقة أو حكماً.

(مئة) أي: مما اشتمل على علم المفعولية، والقاء لتفسير^(١).

[المفعول المطلق]

(المفعول المطلق) مبتدأ مقدّم الخير، ويسمى مطلقاً؛ لأن نصبه غير مقيد بالحروف. وإنما قدم المفاعيل؛ لأنها أصل المصنوبات، ثم قدم منها المفعول المطلق؛ إذ هو^(٢) المفعول^(٣) حقيقة^(٤). واصطلاحاً دون ما عداه،

(١) أي: في اللفظ، أي: في التركيب. م.

(٢) ولدلالته على لفظ الفصل. م.

(٣) أي: لأنه المفعول الحقيقي الذي وجده فاعل الفعل المذكور وفعله، وأما المفعول به

نحو ضربت ريتاً، والمفعول فيه، نحو ضربت قدامك يوم الجمعة، فليسا مما فعله فاعل الفعل المذكور وأرجله، وكلا المفعول معه، وأما المفعول له، وإن كان مفعولاً للفعل وصاحباً له إلا أن العاطية ليست لقيام هذا المفعول به، ألا ترى أن يكون المستكلم ريتاً في قوتك. رريتك طمعاً ليس لأجل قيام الطمع به، بل لأجل الريادة، بين أن المفعول المطلق أحسن بالفاعل من المفعول به، فهو أحسن بذكره، وأيضاً لا يصل إلا وله مفعول مطلق ذكر أو لم يذكر. ري قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٢٩٦).

(٤) أي: المقابل للمجاز.

ولهذا سمي أيضاً: مطلقاً؛ لأنه مفعول بالحقيقة، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيداً؛ فالضرب [١/٣٨] هو فعلك لا زيداً؟ ولأنه مفعول بلا تقييد بحرف^(١)، بخلاف المفعول به، فإنه قد يتقيد بالحرف، فأخذه عنه^(٢). ثم قدمه على المفعول فيه وأخويه؛ لتقييدها بالحرف جميعاً، لكنه في المفعول فيه قد يكون محذوفاً لزوماً كما في اللارم النصب، ويكون في اللفظ بلا واسطة الـتة؛ فقدمه على المفعول له الذي حار ذكر الواسطة في جميع أفرادها، ثم قدمه على المفعول معه الذي لا يحور فيه ترك الواسطة أصلاً.

(وهو) مبتدأ (اسم) احتراز عن نحو ضرب ضرب زيد، فإن:

ضرب الثاني يصدق عليه أنه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه، لكنه ليس بمفعول مطلق؛ لأنه ليس باسم.

وبه أن فاعل الفعل الأول إنما هو فعل الحدث، لا مجموع الحدث والزمان، فلا يدخل "ضرب ضرب زيد في الحد، وإن لم يذكر لفظ (اسم).

(ما) أي: حدث، ونحو: تروى وحدلاً اسم حدث حكماً. (نعم) خبره، يرد عليه: مات موتاً، وحسه جسامه، وشرف شرفاً. (فاعل) يرد عليه نحو: ضرب ضرباً، فإنه لم يفعله الفاعل؛ إذ المصدر مجهول. (فعل) يرد عليه نحو: زيد صارب ضرباً. (مذكور) يرد عليه.

(١) أي: لا استعمال بالسمية في كونه مفعولاً مطلقاً أو به أو ف أو معه
(٢) ولقد سمرد المفعول به؛ لأنه الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي، وكل ما يذهب بنفسه غيره، ولا ينعكس.

﴿فَصَرَّفَ الزَّيْفَ قَائِبًا﴾^١ من حيث إل فعله غير مذكور. (معناه) يرد

عليه نحو: صيرته سوطاً.

والجواب عن كل ما يرد على قيوده: العمل على السامع، واعتبار

الحقيقي والحكمي^٢ من ذلك^٣

ولا يرد عليه. كرهت كراهتي، إذا قصد كونه معمولاً به لا معمولاً

مطلقاً، لا اعتبار الحيثية، لكنه يمي عن بعض القيود الأخر أيضاً^٤؛

لخروج ما أخرج بها باعتبار الحيثية

وقوله: (بمعناه) احتراز عن لمفعول له، فإنه قصد فيه كونه معمولاً

لفاعل العمل المدحور، فلا يخرج باعتبار الحيثية، لكنه ليس

بمعناه، فيخرج بهذا القيد.

(وقد يكون) المفعول المطلق:

١- (للتأكيد) حيث لا يزيد مفهومه على مفهوم العمل

٢- (والتوسع) [٣٨/ب] حيث دل على بعض أنواعه^٥.

(١) سورة محمد، الآية: ٤

(٢) بيان ذلك أن يقول في الأول المراد بعمل الفاعل إياه كونه قائماً به، وفي الثاني: أن المراد بالفاعل أهم من أن يكون مذكوراً أم لا، وفي الثالث الرد بعمل العامل على عموم المسجل، وفي الرابع: التردد بالمذكور أهم من أن يكون لفظاً أو تقديرًا، والخاص أن سوطاً سمي معمولاً مطلقاً مجازاً تسمية لآلة الشيء باسمه وأن التقدير ضرباً بالسوط م

(٣) أي القيود

(٤) يعني نقول هو اسم حدث فعله بمعناه من حيث إنه كذلك، أي: فاعل مذكور م

(٥) أي، بالصفة كالجسة، لو بالوصف كضرباً شديداً، أو بالإضافة كضرب الأمير، =

٣- (والمدة) حيث دل على العدد^١، (مثل: حدثت **جلسة**)
للتأكيد، (وحصة) للوع، (وحصة) للعدد.

(فالأول) أي الذي للتأكيد (لا شيء ولا نجمع). لأن الفعل لا يشي ولا يجمع، فكذلك مفهومه مفهومه، ولأنه دل على الماهية المعرّاة عن الدلالة على التعدد، والنشئة والجمع يسلمان العدد^٢ (بجملان **أخويه**^٣) أي: النوع والعدد؛ لاحتمال كل واحد منهما التعدد

(وقد يكون) أي: المصدر أو المفعول العطف (بمعنى لفظه) أي: معياراً للفظ الفعل مادة^٤، كقعدت جلوساً^٥، أو ساء كأسكم نباتاً حساً،

= وضربت كل لضرب أو بعضه، أو بصريح لفظ النوع كضربه نوعاً من الضرب، أو باسم خاص كرجع الدهري، أو بحوهر العمل كـ «أثيناك ستينا» [أثر، ١٢٠، وإما أن يكون المصدر متي أو مجموعاً لبيان اختلاف الأنواع، نحو ضربه صرخس، أي مختلفين، قال الله تعالى ﴿وَعَطُّونَ بِاللَّحْظِ الْغُلُوتِ﴾ [الزّرب ١٠٠-١٠١ أو معروف بلام العهد (بخارجي ٢ (١) إما بكونه مصدراً موصوفاً له، نحو ضربت ضربة أو موصوفاً بما يدين عليه، نحو ضربه صرخياً كثيراً، أو بكونه عدداً مبرراً بالمصدر، نحو ضربه ثلاث ضربات، أو مجرداً عن المصدر، نحو ضربه الدّ، أو الة موضوعه موضع المصدر، نحو ضربت سوطاً رسوطيين، أي ضربه سوط ٢

(٢) اعلم أن المصادر التي وردت بلفظ لينة كان العوض من التنية فيها التذكير، ولم يقصد بها قصد التنية خاصة، وإنما يراد بها لتكثير كبير

(٣) قوله: بـجملان أخويه غير مبتدأ محذوف، أي هذا بـجملان أخويه أو حال

(٤) والمراد من المادة: الحرف الأصلي. ٢.

(٥) وهو قسمان؛ لأنه إما مصدر كجلوساً في قعدت جلوساً، وإم غير مصدر كالضرب في نحو أعجبي الضرب (أي ضرت، أو اسم لإشارة في نحو أعجبي ضربي وضربت ذلك، ومن غير المصدر أيضاً، نحو أعطيت عطاء، وكلتته كلاًماً، لهما لياً بمصدرين لشيء من الأفعال. مفهوم دي **فليت**، النقل من شرح الرضي (٣، ٣، ١).

و﴿وَنُفِثَ إِلَيْهِ تَفْتِيلًا﴾^(١)، أو المراد: بغير مادته، فيكون مثاله. قعدت حلوساً، لا: ﴿أَنْتَبَهْتُمْ مِنْ الْأَرْضِ نَفَاثًا﴾^(٢)

والمحاصل. إنه إن قيل: إن أريد بقوله: (بغير لمطه) صيغته: يكون نحو: ضربت ضرباً من هذا القليل؛ لاختلاف الصيغة، وإن أريد: مادته؛ لا يكون نحو: أبتكم نباتاً منه.

قيل. يراد: المادة، ولا يجعل نحو: أبتكم نباتاً من هذا القليل، أو يراد بغير لفظة: مادة أو باباً، فيندرج القسمان، حلاًفاً لسيبويه، فإنه يقدر له عاملاً من لفظة، (نحو: قعدت حلوساً)

(و قد حذف النعم) الباسب للمعمول المطلق (بـ) أي: وقت قيام (نحو: حاراً) أي: حذفاً جائزاً، (كقوله: ليس دود) من سفره (بـ) حـ مدد) أي: تدمت قدوماً خير مقدم، وهو اسم تعجيل، ومصدرته باعتبار الموصوف أو المضاف إليه؛ لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه.

(و وحـ) عطف على: (جوازاً)، أي: حذفاً واجباً (سمد) أي: حذفاً سماعياً^(٣)، أو حذف سماع^(٤)، أو مسموعاً^(٥). (نحو: سفت) أي: سفاك الله سفيّاً^(٦)، (و عـ) أي: رعاك الله رعيّاً، (و حـه) أي: خباب

(١) سورة المزمز، الآية. ٧.

(٢) سورة نوح، الآية. ١٧.

(٣) على أن يكون صفة.

(٤) على أن يكون معمولاً مطلقاً لقوله: حذفاً واجباً م.

(٥) على أن يكون حالاً من غير ضمير واجب م.

(٦) أقول: الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يبيها وتعين ما تملق. =

حية. (وحدى) أي: خدع خدعاً، وهو: [١/٣٩] قطع الأنف^(١)، (وحمداً). واستعمال العمل فيما نقل من نحو: خمدتُ خمداً، وليس بصحيح. وبعضهم قبدوا وحوب الحذف في نحو حمداً له وشكراً له باستعماله مع اللام (وشكراً) أي: شكرت شكراً، (وعمداً) أي: عجتُ عجتاً، فإنه لم يستعمل إظهار عامل هذه المصادر في كلامهم، وهذا بمعنى وحوب الحذف سماعاً.

(وقيات) عطف على قوله. (سماعاً) (في مواضع، منها): أي: من تلك المواضع: (ما) أي: موضع (وقع) المصدر فيه، وإنما وجب الحذف فيه؛ لوجود القرينة^(٢)، والساد^(٣) مسد المحذوف. (نشأ) حال، واحتترز به عن نحو: ما زيد سيراً. (نمذ بني) ظرف (وقع)، واحتترز به عن نحو: سرت سيراً (أو معنى بني) كما في «إنما» (داخل) أي: كل واحد منهما^(٤).

= به من داخل أو معول إما يحرف حر، أو بإضافة المصدر إليه؛ فليست مما يجب حذف فعله، بل يجوز نحو: سلك الله سقاً، وركلك لله رعاً، وي قلت لقل من «شرح الرضي» (٣٠٣/١).

(١) والأند.

(٢) وهو وقوع المصدر موقع ما لا يصلح للغيره من جهة المعنى إلا هل سماعاً، فقد علم بهذه القرينة خصوصية فعل المحذوف، م.

(٣) وهو اشتراط الإليات بعد التي أو معناه أو تكريره، م.

(٤) لأن الضمير لعائد إلى المعترف وجب لإفراد، فلا وجه للتأويل بكن واحد وبه إنما يجب إذا كان الحكم على أحدهما كذا في المثال المذكور، وإذا كان للحكم على واحد، لكن «واحد بالنظر إلى الجرائم، فلا بد من التأويل بصحة المعنى، وفيه لئ النسبة لم يعرفوا من الصورتين، م.

وفيه^(١). (على اسم) بخلاف: ما سرت إلا سير البريد، (حزون) المصدر (حزاً عنه) أي: عن ذلك الاسم، احتراز عن قوله: ما سيري إلا سير شديد. (أو وقع) المصدر (نكراً) أي: وقع موضع الخبر عبر حيزاً فلا يرد نحو^(٢): «وَكُنْتُ الْأَرْضُ نَجَاءً نَجَاءً»^(٣). وإنما جمع بين الصابطين؛ لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه^(٤).

(نحو: ما أنت إلا سير) أي: تسيير سيراً^(٥)، مثال لنكرة. (وما سرت إلا) تسيير (سراً، تسييراً)^(٦) يقال بالعربية: بيك. مثال المعرفة (يسمى سراً) تسيير (سيراً) مثال معنى النعي (ورب سراً سراً) مثال ما وقع مكرراً.

(ومسها: أي: من تلك المواضع (م) أي: موضع (وي) المصدر

() أي: في هذا القصد، أعني: قوله (داخل على اسم) نظر، لأنه نحو: في نحو ما كان ريد إلا سراً، وما وجد يكر إلا سير (ليريد أن يكون لمتصاف المصدر على أن يكون مفعولاً فعلياً لو حدث مجازاً، والدخول على الاسم ليس بشرط مفهوم رقي من قريب منه ما هي «شرح الرضي» (٣١٧/١)

(٢) لأنه لم يقع في موضع الخبر م.

(٣) سورة القصص، الآية ٢١.

(٤) فإن قلت لا يخطر من أن يكون قوله (أو) وقع مكرراً من تنبيه الأول أو لا، بل كان الأول فلم عطف بـ (أو) العاصلة، وإن كان الثاني علم لم يقل ومسها؟ قلت هو من تنبيه الأول من جهة وقوع كل واحد منهما موقع الخبر، وعدم صلاحتهما الخبرية، وليس من تنبته من جهة شرائطهما مختلفة، فلذا عطف بأو، ولم يورده مستغلاً حقيقياً

(٥) معناه ما أنت تفعل فعلاً إلا تسيير سيراً، وهذا قصر الموصوف على صفة م

(٦) تعريب (يريد م) كان من عادة الملوك أنهم يهون ويهونون فيها الحال لأحد العاجلة ويقطعون أذيالها ويسمون بريداً، ثم يستعمل في اثني عشر ميلاً، وهي الرسول، وهي مركبة حطلي قلت انظر «لسان العرب»، مادة يرد

فيه، ولأما مبتدأ مقدم الحبر. (مفعلاً لاسر) احتراز عما يكون تفصيلاً بمضمون جملة 'دون أثره، نحو ريد يسافر سمره القريب أو البعيد' (مضمون حمله) احتراز عما إذا وقع تفصيلاً لأثر مضمون مجرد، نحو: ريد يسافر سمرًا قريباً أو بعيداً' وفيه 'و. نحو: لريد سمر فام أن يصح صحة أو يعتمد اعتماداً، ولريد ضرب فاما أن [ب/٣٩] يتأدب تأدباً أو يهلك هلاكاً

(مقدمه) احتراز عن المتأخره، نحو: إما أن يتأدب ريد بالصرب تأدباً أو يهلك هلاكاً فأصربه، وإما تمتون بالشد ما أو تصدون قدا فشددوا'

واعلم أن التفصيل إما يكون للجملة المتقدمة، فذكر قوله: (مقدمة) توضيح - وفيه -

(مسار: ﴿فَسُدُّوا نَوْبِي فِيهَا﴾) تمتون (لَوْنٌ بَعْدُ) أي: الشد،

() يمي بمضمون الجملة مصدرها مضافاً إلى الفاعل أو المفعول، مضمون (شدوا لَوْنِي). شد اللون، ومعني بآثر ذلك المضمون عائدته ومقصوده وعرضه المطلوب منه، وسماه ثراً، لأن العرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك لشيء كالأثر الذي يكون بعد الموت، ومعني بتفصيل ذلك العرض بيان أنواعه المحتملة رضي الدين استرادي

بب النقل من شرح الرضي (٣١٨/١)

(٢) واعلم أن ضابط هذا القسم أن تذكر جملة ملبة أو حرية تنقسم مصدر يطلب به هوائه وأعراضه، وإذا ذكرت ذلك الفوائد والأعراض بالفاظ مصادر مضمونه على أنها (مفعول مطلق) عقب ذلك الجملة، وجب حذف أفعالها، ونقول في الحبر: ريد يشتري طعاماً فاما بعداً وإما أكلاً ونحو ذلك ري بب العمل من شرح الرضي (٣١٨/١)

(٣) لأن قول لأثر مضمون مجرد، بل لمضمون مفرد

(٤) فلا ن قوله، قريباً أو بعيداً تفصيل لمضمون الفعل وحده بلا اعتبار سناد إلى الفاعل، فهو

تفصيل مضمون مفرد، من.

(٥) لأن يجب تفصيل الجملة المتأخر أيضاً. م.

﴿وَأَمَّا﴾ تعدون ﴿فَدَاءٍ﴾^(١) وإنما يجب الحدف به؛ لشد الحملة السابقة مسد المحذوف.

(ومها: أي: من تلك المواضع (ما) أي: موضع (وقع) المصدر فيه (النسب) أي: للدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى '، احتراز عن نحو: مررت به فردا له صوتٌ صوتٌ حسي^(٢). (علافا) حال^(٣)، أي: والأعلى على الحدوث^(٤)، احترازاً عن نحو: مررت بربيع فردا له رهدٌ رُهدٌ الصُّلَحَاءُ^(٥)، وعلمٌ علمٌ الفقهاء. (بعد) طرف (وقع) (خمنه) احتراز به عن نحو: صوتٌ زيبٌ صوتٌ^(٦) حمار^(٧). (نُسَمَلَة) صفة (جملة) (على)

(١) سورة محمد، الآية ١

(٢) أي: معنى واحد م.

(٣) قوله: صوتٌ حسنٌ يدل من قوله: صوتٌ كما هو الظاهر، ويحتمل التأكيد النعطي معناه إلى الجزء الأول، أي: جواز في غير المستند إليه من الكثرات، ويحتمل الحب نظراً إلى الجزء الثاني، وإن نصب كان معمولاً مطلقاً إما للمصدر المذكور أو لفعل مصدر، أي بصوت صوتاً حسناً من

(٤) أي: عن المصدر الواقع، أي: حال كون المصدر دالاً على الحدث، فسر المصدر في «شرح المفصل» ٩، م.

(٥) فعلى هذا يدفع ما قاله صاحب «الكنز»، وهو أن المصنف ثمة ترك شرطاً، وهو أن يراد به الحدوث دون الثبوت والاستمرار ليدل على الفعل وفيه م

(٦) فإن العلم بالرهدة دالاً على أمرين مستمرين، فلا يصح تقدير الفعل به، فعاد على البلية. من

(٧) صفة

(٨) إن وقع صوت حمار احتمال أن يكون مبتدأ آخر ترك فيه العاطف، وإن يكون بدل العطف، لكنه مستبعد في كلام المصنف، وإن نصب كان معمولاً مطلقاً، أي بصوت صوت حمار. منه

متعلق به (مشتعلة) (م) احتراز عن نحو: مررت برية فردا له صوت
صوت حمار. (سم) صفة (اسم)، أي: بمعنى المصدر. (وعلى
صاحب) عطف على (اسم)، احتراز عن نحو: مررت بالبلد فردا به صوت
صوت حمار.

(نحو: مررت برية فردا به صوت) يصوت (صوت حمار)، فإنه
مصدر وقع للنشيب علاجاً بعد جملة، وهي قوله: (له صوت)، وهي
مشتعلة على اسم بمعنى المصدر، وهو (صوت)، ومشتعلة على صاحب
المصدر، وهو المكى عنه بالصغير في. (له)، ووجب الحذف فيه؛ لـ
الجملة السابقة منذ المحذوف (وضراح) أي: فإذا له صراح يصرح
(صرح النكتي) وهي: امرأة مات وبدها.

(ومسها) أي: ومن تلك المواضع (ب) أي: موضع (وقع) المصدر
فيه (مضموم) حال (حسه لا نحس) صفة (جملة)، احتراز عما سيأتي
في الضابطة الآتية. (لها) أي: تلك الجملة (عزء) أي: غير ذلك

(١) وأكثر النحاة على أن هذا المصدر مضموم بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة والمصدر،
يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة ثامة معية عنه، ولهذا وجب حذفه، فالأصل له صوت
يصوت صوت حمار، أي: تصوت حمار، فأقيم الاسم مقام المصدر، كما في أغنى
[عنده، وكلم كلاً، وظاهر كلام سيويه أن المصدر مضموم بقوله له صوت، لا بفعل
مقدر، قال وإنما انصب؛ لأنك مررت به في حال مصوت ومعالجة، يعني أن هذه
[الجملة] لاسمية بمعنى لفعل والتاعل، فهي بمعنى بصوت؛ لأنها تدل على المصدر
الحادث، وعلى ما قام به ذلك المصدر، وقد اقترن بالجملة ما يدل على زمان المصدر
الحادث، أي [الحال] الماضية، وهو لفظ (مررت) في مكان، فالجميع كاللفظ أو
المعامل، وهذا وجه قوي. ري. سب (انقل من شرح الرصافي ٣١٩).

المصدر . (نحو: له) أي: لملان (علي) حبر، و(له) متعلق الحبر، أو [١/٤٠] على لعكس (الف درهم) مبتدأ (اعراب) مصدر وقع مضمون جملة، وهي: (له علي ألف درهم)؛ لأن مضمونها: الاعتراف، ولا محتمل لها سواه.

(ونسي . تأكيداً) وتقريراً (لنفسه) أي: لذاته.

(وسها . ما وقع) أي: من تلك المواضع . موضع وقع المصدر فيه (مضبور) حال (جملة لها) أي: لتلك الجملة (نحمل عبراً) أي: غير ذلك المصدر . (نحو: زيد قائم) أحق (حق) أي: صديقاً، فإنه مصدر وقع مضمون جملة، وهي قوله: (زيد قائم)، ولها محتمل غيره؛ لأنها تحتل الصدق والكذب، والحق والباطل.

(ويسمى) هذا المصدر: (توكداً) للجملة، (لميره) أي: تدفع غيره،

أو لما يعايره وصفاً؛ إذ الحكم المحكم بغير المحتمل، وإن اتحد مراداً.

(ومنها: ما وقع) المصدر فيه (نشي)، أي: دالاً على التكرير

() اعلم أن اللام في قوله لميره إما أن تكون صلة لتأكيد، أي المؤكد غيره، أو علة، فإن كان الأول فمعناه أن قوله حقاً يؤكد لحق سببه الحق إلى التأكيد، وهو غير معنى زيد قائم قوله . حقاً يؤكد غير مضمون الجملة، وحسنه يكون التفسير في (لميره) واحصاً إلى مضمون الجملة، وإن كان الثاني أعني كون اللام للتعليل، فيكون في الكلام حذف التقدير لأجل رفع المير، فإن قولنا حقاً رفع غير الحق، وهو الباطل، وحسنه يكون المصير واحصاً إلى المصدر، وهذا هو الحقيق بالقول، يدل عليه ما ذكره ابن الجاحظ في «الإيضاح للمفصل» سمي تأكيداً لميره؛ لأنه جيء به لرفع احتمال غيره، أي غير المصدر، ومن هذا يعلم حكم اللام في قوله: تأكيداً لنفسه فاعمل م

والكثير، (منش. نيك) أي: أَلْتُ يطاعنك إثباتاً بعد إثبات، (وسعدك)^(١) أي: أُنْعَمُكَ إِسْعَاداً بعد إِسْعَادٍ، والمصادر في هذا الباب معانية، وإن كان الحذف قياسياً.

[المفعول به]

(مفعول به: مُرْ م) أي: اسم، ولم يذكر^(٢)؛ اكتماء بما سبق. (وقع عليه) الفعل حقيقة أو عبارة، فلا يرد نحو: خلق الله العالم، وما ضربت زيداً. وفيه^(٣).

والمراد: ما يعقل^(٤) به العمل، بحيث لا يعقل إلا به، فلا يرد: خلق الله العالم، وما ضربت زيداً، وهذا معنى عرفي للوقوع^(٥)، فلا يرم دعوى الوصف أو بيان الاتصال.

وأورد عليه: أن نحو: زيداً في: ضربت ريداً لا يتوقف عليه تعقل الضرب.

() يحور أن يكون «ليك» من (لث) بالمكان، بمعنى أَلْب، فلا يكون محذوف الزوائد. لما «سديك» فإن اسمك بمعنى: أعيك، إلا أن (أسد) يتعدى بنفسه، بخلاف (لث) فإنه يتعدى باللام.

(١) أي: لاسم صريحاً، لو لم يقل ومه المفعول به م

(٢) وهي هي رفوع ضربت هي ما ضربت ريداً عليه نظر؛ لأن الضرب في المبرر متعبر عن

زيد م

(٣) في ج نعت.

(٤) يعني إن قيل من أردت بالوقوع التعلق المخصوص حقيقة؛ وليس اللفظ موسوعاً له. وإن أردت به إله مجزأ؛ فيس العلامة بين المسمى الحقيقي والمجاري معنى لا علاقة بينهما بفيد بها والجواب أن الوقوع يستعمل في هذا المعنى في الترف، فلا يرد شيء. تأمل م

وأجيب: بأنه مما يتوقف عليه تعقل الضرب على الدلية، وإن لم يتوقف عليه بالتعيين.

(بسر) والمراد به. اللغوي دون الاصطلاح، والرمز لارم لوجود العمل دون تصور ماهيته، فيتوقف عليه وجود الفعل، لا تعقل ماهيته^(١) (بمس) لا فائدة في [١٠/١] قوله: «الفاعل»، ولو قال: ما وقع عليه العمل؛ لكان أحصر، إلا أن يقال. قصد فيه الحجية^(٢)، فلا يرد عليه: المعمول فيه وغيره مما يتوقف عليه الفعل. (بخر. مرس. رد).

(وعد سفم) المفعول به (على اسم) وغيره من العوامل إلا للمانع، وخص العمل بالذكر؛ لأصالته، وإنما قدم؛ لأن الفعل^(٣) معمول^(٤) قوي تعلقه بعامله، فيتعلق به متقدماً ومتأخراً، إلا أن يمنع مانع لتقدمه، كوقوفه في حيز «أن».

(وعد) للتقليل (نحذف «عمل») الناصب للمفعول به (بصام) أي: وقت حصول (نرة) دالة على الحذف، وتعيين المحذوف، (حورار) أي: حذفاً جائزاً. (بحر: رد) اضرب زيداً بقربة السؤال (بسر قد: م) (مرس) مقول (قال). (ووخونا) أي: حذفاً واحياً (مي أربعة مواضع)، وفي الحصر بي الأربعة نظر؛ لتحقيق وجوب الحذف في الإغراء والمنصوب على المدح أو الذم أو الترحم

(١) بل تعقل ماهيته ويتوقف على المعمول به. م.

(٢) أي من حيث إنه فعل الفاعل، لا من حيث إنه فعل م.

(٣) جهج الفاء مصدر بمعنى المعمول. م.

(٤) في ج: عامل لوي.

الباب (الأول - سعي) لم يستعمل إظهار فعله في كلامهم. (س)
 من ومنه) أي: اترك امرأ مع منعه و(لو لم يجر الحذف) أي: انتهى عن التثنية^(١)، واقتصدوا خيراً لكم، وهو التوحيد وقيل^(٢): هو صفة مصدر محذوف^(٣)، أي: انتهاء خيراً لكم^(٤) وقيل^(٥): هو خير لكم^(٦) المحذوف، أي: انتهوا بكن الانتهاء خيراً لكم وفيهما نظراً لعدم اطراد الأول في نحو: أنت امرأ فاصداً، وكون حذف «كان» بلا حرف الشرط شاذ^(٧). وفيه^(٨).

(وهذا وسهلاً) أي: أتت أهلاً^(٩) ووطئت^(١٠) سهلاً من البلاد لا حراً.

(١) سورة النساء، الآية ١٧١

(٢) وهذا عد ميويه م

(٣) أي الفراء

(٤) وعلة وجوب المحذوف طول الكلام بالعطف ومنه مقام المحذوف وقيل هذه المعاني كلت في كلامهم فحذفوا بحذف أفعالها لروماً لئلا يملوا في سبب ورعياً ونحوهما من المصادر، وأهلاً وسهلاً هو مثل ادني قلبه في التحليل م

(٥) وعد بعض الكوفيين، أنه حذف م.

(٦) أي الكسائي

(٧) وغرضه المحذوف في هذا الموضع أنك بهيت في الأول عن شيء، ثم حنت بهتة بما لا تنهي عنه، بل هو ما يزم به، فيجب أن يذهب مد(انت) أو اقصد أو ما يعيد هذا المعنى. ري. يلب النقل من «شرح الرضي» (٣٤٠/١)

(٨) لأنه حذف حذفت كان في باب المفعول منه بلا حرف الشرط تأمل م

(٩) أي: لا أجلب م.

(١٠) يا نهاده باشي نلب أثبت أهلاً أي: مكاناً مأهولاً، أي: معموراً لا خرباً. أو أهلاً لا أجلب. ووطئت سهلاً من البلاد لا حراً

[الاسم الفاعلي]

الباب (الذي: المندى، وهو **مطلوب** ^(١)) معمول به لم يسم فاعله للمطلوب، وشرح به ما ليس بمطلوب الإقبال، وشرح: يا الله لا يصدق عليه كونه مطلوب الإقبال، اللهم إلا أن يحمل على التحليل، كآنياب العنية^(٢).

وفيه: أنه يستلزم [١، ٤١] تشبيه الله تعالى بما يكون مطلوب الإقبال، أو يكون المراد: المطلوب إقاله ولو حكماً، فيصدق عليه؛ لأنه مطلوب الإجابة.

ويرد على هذا الحد نحو يا ربُّ لا تُثقل، فإنه مهني عن الإقبال لا مطلوب. ونحو: ﴿يا سماء﴾ و﴿يا أرض﴾ [هود ٤٤] ويا للماء وللنواهي، ونحو قول أحد المتعاقبين لصاحبه: يا فلان، مما لا يتصور طلب إقباله

والجواب: أن الأول مطلوب الإقبال لسماع النهي، ومهني عن الإقبال بعد توحهه، واختلف الجهتين، أو يقال: هو مطلوب الإقبال حكماً؛ لكونه مسؤول الإجابة، كما قلنا في: يا الله. وأما البيهقي؛ فهو من باب استعارة بالكناية^(٣)،

(١) يان يمال: شبه الله تعالى بالشخص لمطلوب إقباله بعربة الداء المحصر من الشخص كما تشبه الحسية بسبح بقرينة الآليات المحصر من، والمية استعارة بالكناية، والآيات تحيل، فكلاهما، متعارة بكناية، والله تحيل م
(٢) أي: الموت.

(٣) الاستعارة بالكناية ذكر المشبه وترك المشبه به، وأثبت لازم المشبه به للمشبه، فيكون لازم المشبه قرينة الاستعارة بالكناية. م.

وبذاؤها استعارة تجميعية^(١)، وطلب الإقبال فيها ادعائي.

(حرف) أي: بواسطة حرف من الحروف الخمسة، وهي: «يا» و«إيا» و«هيا» و«أي» والهمزة، واحترر به عن نحو: أطلب إقبال ريد، وأنادي ريداً أو أدعوك، وسحر ذلك^(٢)، والجار والمجرور متعلق بالمطلوب. (ب م ب) طرف (بائب)، وحذف «في» به - وإن لم يكن من الجهات - لكونه جارياً مجزئاً لفط المكاد؛ لكونه ذا ميم فيه معنى الاستقرار. («دعوى») أي: لفظه (سعد أو سعدى) تفصيل للمنادى أو الحرف.

(وسى) المنادى، وإسما قدم بيان الساء على الرفع والحفظ والفتح على النصب؛ لقلتها بالسنة إلى النصب، ولطلب الاختصار بالتعميم في قوله: (ويصعب ما سواهما). (على ما) أي: الضمة والألف ولواو (تربى) مستنداً إلى قوله. (هـ)، وهو معمول ما لم يسم فاعله، ولا ضمير فيه؛ إذ المادى لا يرفع بحال، وعوده إلى الاسم بعيد (ب كـ) المنادى (مفرد) أي: مفرداً كلاً ليس فيه إضافة [ب: ١] ولا شبه بالإضافة، واحترر به عن المضاف والمضارع له.

(معرفة) لنسبه بكاف أدعوك المشبهة بكاف: إياك وذاك في وقوعه موقعها إلا إذا كان علماً موصوفاً بآبٍ مضافاً إلى علم، فحينئذ يختار فتحه كما سيجي. وقوله: (معرفة) صفة (مفرداً)، أو خير آخر لآرم التعدد؛ إذ الحكم لا يتم بأحدهما

(١) والاستعارة التجميعية أن ينت ثلثه شيء من لوازم ثلثه به ح

(٢) هذا إذا جمع (الطلب) إنشاء للطلب لا إخباراً به، وإلا، لكأن ريد في هذه العبارة مجزئاً من طلب إتياله لا مطلوب إتياله، وبهذهما يوزن بعيد.

(مز. ١٠٠) مثال المعروفة قبل الداء. (و. ١٠٠) مثال المعروفة

بعد الداء، ويجوز حينئذ تويبه ضد الضرورة، نحو قوله

سَلَامُ اللَّهِ يَا «مَطَرٌ» عَلِيًّا وليس عليك يا «مَطَرٌ» السَّلَامُ،

(و. ١٠٠) مثال المتي على الألف. (و. ١٠٠) مثال المتي

على الواو.

فإن قيل. العلم إذا شي أو جمع لرم فيه اللام، فكيف يصح فيه: يا زيدان ويا زيدون بدون اللام؟

قيل: صح؛ لقيام «يا» مقام اللام، وكونها في حكمها

(١) يس قائله. الأخصوس. وهو هي «ديوانه» (١٨٣)، وكان بهوى امرأة ريشب بها، ولا يُصح معها؛ فتزوجها رجل اسمه مطر. فوقعه الأخصوس بقصيدة منها هذا البيت، والشاهد فيه (يا مطر) حيث نون الصادى المعرود العلم للضرورة، وأبلى القسم اكتمالاً بما تدهو الضرورة إليه، واليت من البحر وافر، وهو من شواهد سيويه (١٣٣)، والمبرود في «المتنصب» (٢٥١)، وابن حنبل (٢٢٢/٣)، والأوصح المسالك (٢٨/٤) انظر للمبرود: «الألماني» لرجاجي (٢٠/١)، و«خزانة الأدب» للبعددي (١٣٢/٢)

وهذا مثال من يجوز فيه تنوين الصادى السبي في الضرورة بالإجماع، ثم اختلف العلماء هل الأولى بقاة خسة مع التنوين، أو نصبه مع التنوين، فالأول قال به المحيل وسيويه والمارني علماً كان أو تكرة مفضولة كقول الأخصوس هنا، وعلى نصبه مع التنوين هو جيسى من عمرو الخزيمي والشرد، رداً على أصله، كما رُدَّ المتنوع من الصُرف إلى الكثر في الضرورة. انظر «مجمع القواعد العربية» للشح عبد العلي (دقر لربما) (١٧)

هذا، والأخصوس هو عبد الله بن محمد الأنصاري، من بني ضبيعة شاعر حنفاء، كان معاصراً لجرير والفرزدق. وهو من سكان المدينة وعد على الوليد بن عبد الملك (في الشام) فأكرمه الوليد، ثم بلغه عنه ما ساءه من سيرته، فرتد إلى المدينة وأثر بخله، فجلد! ولقب بالأخصوس لقبني في مؤتمر حبيبه توفي سنة (٨٠٥) يطر «الشعر والشعراء» لابن خيبة (٢٠٤)، و«خزانة الأدب» للبعدادي (١/٢٣٢)

(والمعنى) أي يبحر السادي (بلاد) المعنى أي. لام تدخل السادي وقت الاستعانة، وكذا بلام التعجب، كذا للماء، أو للتهديد، كذا لتكرار أقتلوك وإنما احتيرت اللام من بين الحروف؛ إذ المستعانة مخصوص من بين أئمة باليدعاء، وكذا التعجب منه مخصوص بالاحتصار

(س) ما يريد، واللام يتعلق به "أدعو" المقدر

وحاز ذلك، في المتعدي بنفسه بعد الحذف، لكنها لا تزداد إلا في موضع الاستعانة أو التعجب أو التهديد سماعاً. وإنما فتحت اللام^(١)؛ لدخولها على الكاف حكماً، ولذا بقيت على الكسر اللام^(٢) الثانية "بحو".

() فإن قلت، ثم أدخلوا اللام على المعاني^٣ لب، لأن إبداء اختياري، كقولك يا علام واضطري، كقوله يا لمطافئ، فلا بد من نصب علامة يتغير أحد القسمين من الآخر إقليد. فب قولك، يا لمطافئ، ثلثه.

ما نطقتا وبما يرشح * زلّسي الحشرج المكس شراح وهو من البحر الضعف، ومن شواهد سويه (١٣٦)، و"المفصل" للرمضاني (٦١)، و"المعني" للمبرد (٢٥٧) وأبنت مجهول القائل عفاف، ورياح، وأبي الحشرج أسماء الشاعر، فاشاعر يرني هؤلاء "المعاف" - بالنون والقاء المشددة الكثير المعاف.

الشاهد به قوله ١ - يا لرياح، حيث فتحت فيه للام لتكرار بها، ٢ - ترك اللام في المعطوف كما في قوله (وأبي الحشرج) إذ أصله (وياً لأبي الحشرج)

(١) لضعفه بالإحصار، ألا ترى أنك تقول صرب لريد حس. وأما صارب لريد، ولا يحور صرب لريد اسرايدي بب النقل من "شرح الرضي" (٣٥٢)

(٢) ولا بد من من هذه اللام من حروف إبداء غير ما إقليد

(٣) أي في المعطوف بلا إعادة يا م

() أي في المعاني إليه

يا لريد وتَصِرُ، وباءه للمسلمين وإنما أعرب بعد دخول اللام مع كونه مجرداً معرفة في نحو: يا لريد، لخروجه عن تأثير شبه الحروف بقوة جهة الاسم [١٤٧] بدخول الحار^(١)، ولصيرورته بعيداً عن مدار الشبه، وهو وباء، ولخروجه عن الإفراد بالتركيب مع اللام وهي كل نظر

(وَيْصِمُ) المصادي (الحقائق أنصاف) أي ألف الاستعانة لموافقته

الألف، ويصم ويكسر لواوها وبائها اللاحقين لدى اللبس كما في المنسوب، مثل: ما منهوه في المسمى بعه، وباء مكيه في المسمى بعثت إلى هذا. وإنما تكسر اللام في المستعاث لا في المستعاث له، تقول باء للمسلمين، فرقاً بينهما.

فإن قيل: فماذا تعلق بحرف الجر؟

قلنا: بحرف النداء الأولى بتعلق تعلق المفعول به، والثاني بتعلق

تعلق المفعول له

(ولا لام حسد) أي: حين إذ أدخلت الألف، ولا يحتملان تحرراً

عن التكرار، والجمع بين الموضفين^(١). (من: ب ريد ه).

(١) أي: دخول حرف الجر لكونه من حواص الأسماء قوى حاسب الإعراب، يرجع لاسم

إلى أصله الذي هو الإعراب- غير

(٢) وهذه العبارة تافهة قوله واللام بتعلق بأدعر، المنقصر، ويمكن أن نحذف عنه بأنه صي

على الخلاف الذي في مص ما عدا أنه إن قلنا منصوب بباء مصه، فاللام معها متعلقة

بها، لأن ما نصب المفعول الصريح لا يتخاضع عن العمل في موضع الحار والمنصوب، وإن

قلنا إن الناصب فعل مفعول فهو العامل في اللام م

(٣) لأن لام الاستعانة وألفها عوض عن استعنت

(ووصف ما سوف) من الكثرة والمصاف والمصارع له هي تعلق شيء " هو من ثنائه، وصغير "بعد" راجع إلى المفرد المعرفه من كل وجه، والمستعاث. وفيه - والأولى أن يقال - المفرد المعرفه من كل وجه والداخل عليه لام الاستعانة وبحرها أو ألف الاستعانة؛ لتلا يرد المصادي المتعجب منه والمهدد.

(تتبع ب عدد انه) مثال المصاف. (وب طالما حلا) مثال المصارع للمضاف^(١) وب حافظاً لا يسي، وبأ شاعراً لا شاعر اليوم مثله^(٢)، والآية

() متعلق بالمصارع، يعني الورد بالمصارع اسم يحمي، بعده شيء من تنبيه إن معمولاً للأول، وأما معطوفاً عليه عطف لتسقي على أن يكون لمعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد يحترق به، نحو ما رحل وامرأة نحو ثلاثة وثلاثين؛ لأن لمجموع اسم واحد ومعين كالأربعة، فهو خمسة عشر؛ لأنه لم يركب لفظة، وإنما بحث هو خمسة أو طرف، نحو أن ما محلة من ذات حرف، أما سائر التوليع من البدن وعطف اليبال وإنشاكيد، فلا يجوز أن يكون السادي مضارعاً للمصاف ري بب الثقل من الشرح الرضوي^(٣) (٣٥٤/١) وب بعد.

(١) أي وفيه نظر، وهو ما يفهم من قوله تتلا يرد م

(٢) وإن لم يكن المعطوف مما يكون مع «معطوف عنه اسماً لشيء واحد، بل كل صهيبت اسم لشيء مستقل، نحو ما رحل وامرأة، أو لم يكن الوصف بالجملة أو الطرف، فليس متبرعها مضارعاً للمصاف، لأنه يجوز جملة مفرد معرفة مستقلاً، فيقول ما رحل وامرأة، وبأ رحل الطريف، ولا يجوز مع قصد التبريف ما رحلاً وامرأة، وبأ رحلاً طريفاً، بخلاف نحو يا ثلاثة وثلاثين؛ إذ الأول لا يستعمل من دون الثاني من حيث المعنى، وبخلاف، حيث لا يعمد، لأن الجملة والطرف لا يكونان صفة بمعرفه ري، بب الثقل من الشرح الرضوي^(٤) (٣٥٥/١)

(٣) وعليك يا ذا العلم أن الفرق بين (بأ رحلاً مباحاً) وبين (بأ حافظاً لا يسي، وبأ بعده من ذات حرف وبأ شاهراً لا شاعر ليوم مثله حيث يجوز تعريف حد مع نكاره صفت، لا الأول فإن قيل كيف بأ طاعياً مع عدم الاعتقاد فبدأ الاعتقاد حاصلاً؛ لأن التصدير =

مُخَلَّةٌ مِنْ دَاتٍ يَجُزِّيْ '، وَيَا ثَلَاثَةَ وَثَلَاثِينَ ' عَلِمَاً أَوَّلًا '، كُلُّ ذَلِكَ مُضَارِعٌ لِلْمُضَافِ، سَخْلَافٌ يَا رَحَلًا صَالِحًا، لَا مَتَاعَ تَعْرِفُهُ '، فَلَا بَدَّ مِنْ بَيَانِ الْعَرَقِ وَاعْتَدِمَ أَنْ فِيهِ «عَمَدَانِ» طَالِعًا سَحَابًا دَكْرًا فِي كِتَابِ الْمَوْسُومِ مَا لِلإِرْشَادِ '؛ إِنْ لَا وَحْدَهُ سِوَى تَقْدِيرِ الْمَوْصُوفِ، وَذَلِكَ بِدَرَجَتِهِ فِي مَابِ، يَا رَحَلًا صَالِحًا، وَذَلِكَ مِمَّا يَنْتَعِجُ نَعْرَهُ حَلَا فَاً لِلْكَسَاتِي ' وَنُؤَلِّهِ [٤٢ ب]

= إِبَاءً يَا طَالِعًا، وَعَلَيْكَ يَا طَالِعًا حَلَا

() مَبَّ هَذَا صَدْرُ يَبَّ يُبَّ لِلْأَخْوَصِ، (وَقَدْ سَبَّ سَحَدْتُ عَنْهُ) وَعَمَرَا
عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ اِسْتِغْلَامُ

وَالْيَتِ مِنْ لَحَرٍ اِسْتِغْلَامُ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ «مَعْنَى اللَّسْبِ» لَا مِنْ هُنَامِ (٦٦٤)، وَ«الْمُضَاعَفَةُ» لَا مِنْ حَتَّى (٣٨٦ ٧)، وَ«حِرَاةُ الْأَدَبِ» بِمَعْنَادِي (٧٦٤ ٧) يَرِيدُ عِلَّكَ الْإِلَامَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، (تَسْعَةً) هُنَا كُنْةٌ عَنِ الْمَرَاءِ الَّتِي سَحَبَهَا وَ(دَاتٌ عَرَقٌ) مُوَضِّعٌ بِالْحَدَرِ.

وَالشَّاعِلُ فِيهِ (عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ اِسْتِغْلَامُ) حَيْثُ قَدَّمَ الْمُعْطُوفَ وَهُوَ (رَحْمَةُ اللَّهِ) عَلَى الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ وَهُوَ (اِسْتِغْلَامُ) بِفَرَضِ رُوحَةٍ شَعْرِيَّةٍ اِنْتِظَرُ لِلْمَرِيدِ «لَحَرٌ» فِي شَرْحِ آيَاتِ الْحَمْلِ «لِلْعُظْمَى» (٣٧/١)

(٥) اِسْمُ رَجُلٍ، وَالْمُضَارَعَةُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُعْرَدٌ فِي السَّحْنِ؛ لِأَنَّهُ اِسْمُ وَاحِدٍ مُرَكَّبٌ مِنْ جِثِّ الظَّاهِرِ بِدَوْدِلِ أَنْ الْأَوَّلَ عَنِ لُكْنِيٍّ اِسْمُ رَجُلٍ، فَهَلُمَّ أَنْ الثَّانِي عِبَرُ مَعْنَى عَنِ الْأَوَّلِ مَعْنَى مَعْنَى عَنْهُ ظَاهِرًا كَمَا أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ عِبَرُ مَعْنَى عَنِ الْمُضَافِ مَعْنَى مَعْنَى عَنْهُ ظَاهِرًا. اِتْقَلِيدٌ.

(٦) أَيْ لَا فَرْقَ فِي هَذَا الْعَدَدِ الْمُعْطُوفِ بِمَعْنَى عَلَى بَعْضٍ يَبَّ أَنْ يَكُونُ عَلِمًا أَوْ لَا م

(٧) فِي مِثْلِ أَنْ يُقَالُ مَا أَيْهَا اِطْلُغْ جَبَلًا كَمَا قُلْ يَا رَحَلٌ بِتَقْدِيرِ مَا أَيْهَا الرَّحَلُ م.

(٨) اِسْمُهُ «الإِرْشَادُ» فِي السَّحْنِ «قَالَ حَاجِي خَمْفَةٌ عَنْهُ «وَهُوَ» مِنْ لَطِيفٍ تَصْنَعُ فِي تَهْدِيَةِ كُلِّ التَّصْنِغِ وَتَأْنِي فِي تَرْبِيَةِ حَقِّ اِتِّفَاقٍ «اِكْتِشَفَ اِظْطَرُّ» (٢/١)

(٩) وَالتَّوَرَّادُ [حَيْثُ صَوَّرَ] بِتَهْوِيَتِهِ لِنَحْوٍ؛ يَا رَجَلًا رَاكِبًا، لِمَعْنَى، يَجْعَلُهُ مِنْ قَبْلِ الْمُضَارَعِ لِلْمُضَافِ، حَتَّى اِنْهَمَا اِسْمَانِ، يَا رَاكِبًا، لِمَعْنَى عَلَى حَدَفِ الْمَوْصُوفِ، وَفِي كَلَامِ سَبِيوِيَّةٍ

يا طالماً حلاً معرفة، بدليل تعرف صفت في نحو: يا طالماً جبلاً الطريف.

(رأى، حلاً) الأولى: تأخير الكثرة؛ لحروحها عن المفرد المعرفة
يقيد الألف (نمر مع) أي: مقولاً لرجل عبر معين كما في قول الأعمى

[بواع المادى]

(وبويع مادي السي) غير المستعانت بالأنقب، فيه مبني على
الفتح، لا ترفع توابعه، وغير المسبهم، فإن صغته لارمة الرفع كما سيجي،
وهذا القيد حترار عن توابع المادى المعرب، فإنها وإن كانت غير البدل
والمعطوف غير دي اللام، فهي منصوبة لا عبر.

(المتردد) من كل وجه، وهو احتراز عن المصاف والمضارع له (مر)
ب كند المعنوي، مثل: يا تميم أجمعون وأجمعين. وأما التأكيد اللفظي؛
فحكمه في الأعلب حكم الأول (إعراباً وباء، وقد جاء (٣٠) إعرابه رفعاً
ونصباً، نحو:

وانسي (١) وأنشطار شيطون سطرًا نقنل: يا نصر نصر مضراً (٢)

= أيضاً ما ينشر يهور يا رجلاً ركب، لمعين وبه إشكال، لاسلوم جوار لا رجلاً
ركباً، ولا نائل به رضي. **ع** النمل من شرح الرصعي (٣٥٧)

(١) موح يعيد التعريف المؤخر

(٢) لأن التأكيد اللفظي هو تكرير اللفظ الأول به، فيكون باتياً على حاله، نحو يا ريد

ريد. من

(٣) أي: إعرابه في غير الأعلب، م

(٤) الراو للقسيم

(٥) مبت فائله رؤه من الصلاح، ونب لدي الزمه، وليس هي «دواته»، وأسعار، أي =

ولما أخلق^١، التأكيد على غير الأعلى^٢، لأن هذا الحكم في أحد قسميه - وهو التأكيد المعطى - على غير الأعلى، ولعل المحتار عد ذلك.

(وعدة) نحو: يا ريدُ العاقلُ والعاقلُ (وعطف الـ) يا ريدُ شراً (والمعطوف) بحرف (الميم) صمه مسية للمعطوف بحرف، (أحور) فاعل (المضارع) (ها) (ع) أي على المادى، نحو: يا زيدُ والعاقلُ، وكقوله تعالى ﴿يَا حَبِيبُ أَتَىكَ مَتَى وَالطَّلَاسُ﴾^٣ بالرفع والنصب واحترره عن المعطوف بالحرف غير المسمع دخول (يا) عليه؛ لعدم اللام، نحو: يا زيد وعمرو، ومن المعطوفات، فإن حكمه وحكم البدل حكم المنادى المستقل كما سيجيء.

= وحق أسفار، ويعني بها آيات القرآن لكرم شطوب كثر مصر هو مصر بن سيار أمير خراسان والذي في ديوان رؤية ماضراً مصر بصب (مصر) لثانة سطر ملحقاته ديوان رؤية (ص ١٧٤) على أن التوكيد المعطى في الداء حكمه في الألعاب حكم الأول، وقد يجوز إعرابه رفعاً وصباً، فامضراً الثاني رفع إتياعاً سطر لأول، وامضراً الثالث نصب إتياعاً لمحل الأول، وليت من شواهد سيزيه (١٨٥٢)، واما المستغنى للمبرد (٢٠٩/٤)، وشرح الشذور (٤٣٧)، وسمي اللب (٥٩٧)، وحواشه الأدب (٢١٩'٢)

هذا، ورؤية هو رؤية بن عبد الله المصباح التميمي السعدي، أبو الجحاف، أبو محمد. وآخر، من المصحاء المشهورين، من محصري الوثائق الأموية ولعبسية، كان أكثر مقامه في العسرة، وأخذ منه أحيان أهل اللغة، وكثروا يحتجون بشعره ويقولون بإماتته في اللغة. مات في الباقية، وقد أسس توفي سنة (١٤٤٥ هـ) سطر «وبيات الأعلى» لاس حللكان (١٨٧/١)، وحزارة الأدب (٤٣/١)

(١) المصنف.

(٢) حيث قال: من التاكيد م

(٣) سورة سبأ، الآية ١٠

(ب) حبر قوله. (وتنوع المادى) (مرسب) أي حملاً على لفظ المادى، لشيء ضمته بالرفع في العروض والاطراد، والرفع (يا) تشبيهاً بالرفع في كون أثر كل عارض مطرد، [١١٤٣] ولم يظهر أثر هذا التشبيه في المادى؛ لمكان الباء، وظهور ' في التابع؛ لاحتياجه إلى المؤثر، وأما لم يبين كصفة اسم لا؛ لمكان المصل باللام، ولأن وجه بناء الصفة في: لا رجل طريف، كون الصفة هي المتعينة من حيث المعنى، ولا كذلك صفة المادى، فافتراقاً.

(و) عجب) حملاً (س) محب)، فإن محله العجب على المفعولية،

(مخبر: يا ريد العاقل والمأفل).

(ب) حسب) بين بعد جوار الوجهين في تنوع المادى المسمى؛ لاختلاف الواقع في اختيار أحد الوجهين في واحد منها، وهو المعطوف بالحرف الممسح دخول (يا) عليه، (مر) محسب) بالحرف متعلق بقوله:

() لأن صمت مطرد على كل ما كان مجرد معرفة كذا أن رجع الفاعل مطرد على كل ما كان

فاعلاً م

() فهي ح تشبهها

() أي ذلك المؤثر

() لأن قول لوبي المادى مع صمه لا يحل من أن يشب اللام أو لا يشب، فهي الأولى

مسح الباء لأن اللام مائة دليل أنك بي مع اللام فإن قلت ما تقول في

قولهم قلت هو شاد وما شد عن العيب معرفة على لا يقاس؛ لأن الشاد معرفة

المعروف، وفي الثاني يشح الوصف؛ لأن المعروف لا يوصف بالكرة، عليه

() أي للمرفق بين صمه اسم لا وصعد المادى المبني بوجود اللام الموصية جهة لأعراب في

صفة المادى وعدم وجودها في صفة الاسم، م.

() لأن المقصود من المادى هو الموصوف لا لوصف م

(بعض الزفع) ويقول بالولوية الرفع، لأنه ماضى 'مستقن'، فكأنه يباشرها، فيختار فيه حركة هي أثرياً.

(وَأَبُو عَفْرُو) من العلاء يختار (لضـب)، لأن دا اللام لا يباشره با، فيختار فيه ما هو أثري: أدعو أثري: يا.

(وَأَبُو الْعَاسِ) المبرد (إِنْ كَانَ) المعطوف (كَالْحَسِ) أي: مثل الحسن في حوار نزع اللام، وقيل: في كونه علماً دا لام، ويدخل نحو الرجل على الأول دون الثاني، ونحو: الجهم يدخل على الثاني دون الأول، أو مثل الحسن بما كان صفة^(١)، في الأصل، ثم صار علماً لا باغلة، فإنه يجوز فيه نزع اللام والإتيان به. (وَكَاالْحَلِ) حتر متداً محدوف، والحملة جزء الشرط، والشرطية خبر المتداً، أعني: قونه^(٢) (أبو، لعاس)، أي: فهو كالخليل في اختيار الرفع؛ لأن اللام لما كانت في معرض السرعة، لم يعتد بها، أو لأن اللام في العلم لا معنى لها، فلا يعتد بوجودها، فيختار الرفع، بخلاف ما لم يكن كذلك، فيختار النصب (وَالْأَلَا^(٣)) أي: وإن لم يكن المعطوف كالحسن (وَكَايِي عَفْرُو) أي: وهو مثل أبي عمرو في اختيار النصب. وسياقة هذه الأعلام من لطائف الكتاب.

(وَالْمُضَافَةُ) أي: [٤٣/ب] تنويع الماضى المضافة إضافة معوية، نحو: يا زيد صاحب القرس، ويا بشرُ ذا الحمة^(٤)، بخلاف نحو: يا زيد

(١) أي: معنى: وضي.

(٢) في ج صغته.

(٣) أي: وإن لم يكن للام في العلم، بل يكون في الحسن م

(٤) الجملة الشعر الذي يكون أسفل الأذن، وقيل هي شعر الرأس إذا وصل إلى الكتف م

الحسن الوجه، ونحو:

يَا صَاحِبَ يَا ذَا الْغُصَامِ الْعَشِيِّ^(١)

لأن الإضافة اللفظية في حكم الاتصال، وليس حكم المصاحفية لإضافة لفظية والمصارعة للمصاحف هما حكم المصاحف^(٢)، بل حكم المفرد، بخلاف ما إذا وقعت مادة عملاً بالاعتبار في الحالتين^(٣).

(نصف)؛ لأنها لو باشرها حرف الداء لا يكون إلا منصوبة، فكذا إذا كانت تابعة كما إذا صرح به البعض، إلا إذا اعتبرت مفردة، كالمصاحفية إضافة لفظية والمصارعة له كما صرح به الآخرون.

(والمدل) مبتدأ، نحو: يَا زَيْدُ زَيْدُ^(٤)، وَيَا زَيْدُ أَخَا عَمْرٍو، وَيَا زَيْدُ رَحِلاً صَالِحاً، وَيَا زَيْدُ طَالِعاً جَللاً. (والمعطوف) نحو: يَا زَيْدُ وَعَمْرٍو،

(١) ثمانية

والزخمل والأشكاب والحلبي

المس: إضافة الفصلة **يف** سه لمن يمش في «شرح المصطلح» (٨/٢) تبعاً لبعض شراح «الكتاب» إلى حرر من لودان السودسي، وهو شاعر مقلد إنه قيل امرئ القيس، والست من البحر الكامل، وهو من شواهد مسبوقة (١٣٠١)، و«المصاحف» لايس حمي (٣٠٢/٣) يريد يا صاحب، يا ذا الصامر، عنه الصامر الذي ذق لحمه، المس إضافة الشديدة، الأفتاب جمع فت، وهو رجل صغير على قدر السام المجلس كساء يحصل على ظهر البعير تحت رحله انظر «لسان العرب» مادة صمر، وحلبي، وضبط

(٢) وفيه، لأنه مخالف لما ذكر من قيل في شرح قوله «المعرفة، فأجاب بأن هلاك جرى على مدح بعض، وما على مدح بعض إقليد

(٣) حالة الأولى إرادة كونه ماضي، وحالة الثانية إرادة كونه تابعاً م

(٤) كذا نسخة الرمحيري وأبو علي، وفيه نظر، إذ الظاهر أنه تأكيد لفظي إقليد.

ويا زيد وأخاً عمرو، ويا زيد وطالماً جيلاً، ويا زيد ورحلاً صالحاً. (هـ)
 صفة (المعطوف^١) أو بدل منه (ما ذكر) أي. غير المعطوف الذي ذكر
 قبل، وهو الممتنع حول (يا) عليه، (حده) مبتدأ ثان، أي حكم كل
 واحد منهما (حكم) المنادى (النسب)؛ لكونهما في حكم تكرير
 العامل، وهو حير المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول.
 (نحلف) أي. رصناً (مطلقاً) أي: سواء كانا معردين أو مضافين أو
 مصارعين للمصاف أو نكرتين.

(و لعلم) أي: المنادى الذي هو العلم (الموضوف ماس) أي: يلحق
 ابن ومؤنثه، وليس مصغر. ابن وابنة ومثاهما ومجموعهما في حكمهما في
 هذا الباب؛ لعدم الكثرة. (مضافاً) حال، ويتعلق به قوله: (إلى علم
 آخر)، احتراز عن نحو: يا زيد ابن أختنا، ويا هند ابن أبة عمنا. (بحار
 صحن) والجملة خبر المبتدأ، أي: يختار فتح المنادى، وهو العلم [١/٤٤]
 المذكور؛ لموافقة حركة الابن، وقصد التخييف؛ لكثرة استعمال العلم،
 ويجوز البناء على الضم أيضاً.

(وإذا نودي المرف باللام) أي: إذا قصد نداؤه، ونظيره قوله تعالى:

﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^(١)، أي: إذا أردت

قراءته. (قبل: أبا أيها الرجل) وبحره بتوسط أي: مع ها التنبيه تحراً

(١) لا تشتهاره بمسيرة المضاف إليه. م.

(٢) سورة النحل، الآية: ٩٨.

عن اجتماع أئتي التعريف صورة^(١).

فإن قيل: الشرطية لا يتم؛ لأن لشرط نداء المعروف باللام، أي معروف كان، وظاهر: أنه لا يترتب عليه هذا الجزئي.

قيل: الكلام محمول على حذف^(٢) أو مجاز، فإن أريد به اللفظ، فهو علم، والعلم يصح تأويله بصيغة اشتهر بها، نحو: لكل فرعون موسى، ولا هشيم الليلة لمطى^(٣)، أي: لكل حيار قاهر، ولا راعي الليل للمطى، فيكون المعنى: كل كلام وسيط فيه - أي: كلام وسيط فيه اسم الإشارة -؛ فلا يلزم ملروية الكلبي للحرثي.

(وإن هذا الرُّخْلُ) تنوسط هذا. (وإنما أي هذا الرُّخْلُ) تنوسط الأمر كثيراً لتشويق والتوجه بإتيان مبهم وتأخير المهم، فالمبهم الثاني وإن لم يكن محتاجاً إليه، لكن فيه فائدة، وهي زيادة التشويق في البيان بريادة التشويق^(٤) فيه.

(والترنؤ^(٥)) أي: السحاة (رفع: الرُّخْلُ) وإن كان صعة، وحقها جوارُ

(١) احتراز عن معنو ما ريد، لأن حجاج أئتي التعريف ليس هي الصور م

(٢) أي ممتطوف أو مضطرب

(٣) الهشم في الهمزة: الكسر، وهذا اسم لرفع جيد م

(٤) وهي ح كل كلام وشط فيه أي وكلام وشط فيه اسم

(٥) اعلم أن في أيهذا الرُّخْل السادي أي، وهذا صفة له، والرُّخْل صفة لهذا سيد

(٦) أي: التأخير قبل وهي ح بإتيان مبهم بعد مبهم وتأخير البيان

(٧) كانه جواب سؤال مقدر، وهو أنه إن كان صعة للمادى المضموم فلم لم يجر نصب كما

هي: يا ريد الظريف؟ ردي

الوجهين كما مر. (١٥) أي: الرجل (سعر) واقعاً^(١٦) لا لفظاً حيث أبرر في اللفظ في معرض غير المقصود، وذكر بحيث أنه بيان لمعنى في المتنوع، لا بحيث أنه صادى مستقل، فلا يشت بدليته، ولأن البديل في حكم تكرير انعام، فيلزم دخول (يا) في المعرف حكماً.

(١٥) (١٦) أي: التزموا رفع توابع الرجل، نحو يا أيها الرجل ذو المال. (١٧) (١٨) أي: معرب واحد [a/11] لا محل له سوى الرفع، وتوابع المعرب في باب الداء لا يتبع غير {عربيه، بخلاف: (إن زيدا) قائم وعمرو، وأعجبني ضرب زيد وعمرو، يذهبي في جلد وعرب عاتر، وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظاً ومحلاً؛ لأن المتنوع ثمة باعتبار تعدد إعرابه معربان، لا معرب واحد، فلا يحتاج لدفع الإبراد المذكور^(١٩) إلى زيادة قيد^(٢٠).

() فكانه باشره حرف النداء، وأما الظريف في: يا زيد الظريف فليس مقصوداً بالداء، بل مقصود به زيد. ري.

() كأنه جواب سؤال وارد على الجواب من السؤال الأول، أي: إذا كان هو المقصود بالداء كالمصادي المضموم؛ فالوجه أن يجوز في توابعه ما جار في توابع [المصادي] المضموم، فعلى هذا صار نحو (الرجل) في: يا أيها الرجل كالنحاة، إذا قيل لم وحب ربه قيل. هو المصادي المعرود الذي باشره حرف الداء لكونه مقصوداً دون موصوفه، فإذا قيل فيجوز إند في توابعه ما جاز في توابع المصادي المضموم قبل هو ليس معه، بل مثله وي. ليس النقل من «شرح الرضي» (٣٩١).

(٢٠) وهو الإبراد بمثل: إن زيدا قائم وعمرو حيث عطف على حمل اسم إن بالرفع مع أنه أيضاً فليح معرب. م.

() أي: زيادة قيد واحد لإفادة الشعر بهذا القيد، ولكن الصواب زيادة قيد مرصع، أي: لأنها توليع معرب مرصع، فإن القيد هو أحد هنا خطأ؛ إذ لا يحسن أن هذا المعرب له محل -

(وقالوا: لا إله إلا الله) جواب سؤال مقدر، وهذا من حيث المعنى اشتقاق من القاعدة المذكورة. (حاشية) أي: حصص بذلك^(١) خصوصاً؛ لامتناع التوسط، لأن أياً يستلزم التعدد وهاء للتبعية، والله تعالى متعالٍ عن ذلك. ولو التعدد والتبعية، وهذا للإشارة الحسية، والله تعالى متعالٍ عن ذلك. ولو سلم جوازه على التحوز كما في: دلكم الله ربي؛ كان محمولاً على «أي» طراداً لنسب، ولأن لامها صارت جزءاً للكلمة بالعممية، وكانت في الأصل عوضاً عن همزة: إله، فاصمحل في جهة التعريف لوجهين، فلم يعتبر، بخلاف السحم^(٢) والناس^(٣).

وفيه: أنه يوجب صحة أن يقال: بالناس بعد العلمية^(٤).

وفيه: أن علميته لا يوجب هجر لأصل، بخلاف: يا الله

(لولك) وأصل الخطاب: أن يكون لمعين، وقد يكون لغير معين، وهذا

كذلك. (في مثل) أي: في المنادى إذا كرّر بلمعه مصافاً إلى اسم آخر (يا بئس بئس صدي) لا أبأ لكم لا يلبسكم في سؤنة عمرو^(٥)

لعب أيضاً معناه، أعني بالظن، أن قوله مقصود لكونه ناعياً كليهما م =

(١) أي: بالانداء إليه بلا توسط شيء.

(٢) لأن ليس بينهما بالوجهين. ٢

(٣) أصله: أدس، فأبدل من الألف اللام

(٤) لأن اللام وإن كان لازماً في السجم، إلا أنه ليس بموصوف، واللام وإن كان عوضاً عن

همزة في الناس إلا أنها ليست بلازمة. م

(٥) في تحقق الوجهين

(٦) وشبهه سيوره باللام المقصحة بين المضاف والمضاف إليه في: لا أبأ لك، فتأكد اللام =

ولا يحور في الثاني ١١/١٠١ إلا الصنف، لأنه إما تابع مضاف، أو تابع غير مضاف.

| مدى انصاف و بء المالك |

(ز) العادي (ص ٢٠٠ ر ب ب لسته ص ٢٠٠) أي: في المضاف إلى ياء المتكلم الوجوه الأربعة، أي: تركيب مفتوح الياء وساكنها ومحتلوها ومقلوب بانها ألفاً. (ص ٢٠٠: ح ١) فاعل، يحور فيه مثل: (يا علامي) يكون الياء، وأصلها المنح ككاف الحطاب، والساكنون للتحفيف. (ز ب علام) يقلب الياء ألفاً، والكسرة فتحة، أو بحذف الياء، وتعويض الألف عنها^١. (ز ب علام) بحذف الياء، والاكتفاء بالكسرة. (٢٠٠: ح ١) عطف الطرفية على العملية، أي: المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه كذا ويكون بالهاء وقتاً، أي: حال كونه موقوفاً، أو على محذوف، أي: يحوز فيه كذا بغير الهاء وبالياء وقتاً، أو خبر مبتداً

= الشاهد في ادراعي وجهة الأسد، حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف، والتعريف بين ادراعي الأسد وجهة الأسد ومثل هذا لا يجوز إلا في الشعر. والبيت من البحر المرح، وهو من شواهد «الخصائص» لابن حني (١٠٧/٢)، وسيبويه (٢٧)، و«المقصد» للمبرد (٢٥١/١)

() وعدال الوجهان. أمي يا علام وبأ علاماً. لا يكونان في كل مدى مضاف إلى ياء المتكلم، بل في الاسم الذي فليت عليه الإضافة إلى الياء، واشتهر بها لتدل الشهرة على دلياً المعبرة بالمحذوف والقلب، فلا يقال يا حلو وبأ حلو ري ب الفل من الشرح الرضي (٣٩٠/١)

() أي في حالة الوصف، تقول يا علامي، وبأ علامي، وبأ علام، وبأ علامه، مرفاً بين الوصف والوصف. انظر «ملا جلي» (٢١١)

محذوف، أي: وهو بالهاء وضماً، أو متعلق بعمل محذوف، أي: توقف عليه بالهاء وضماً، فقوله: (وقفاً) حال أو مصدرٌ لعمل محذوف، أو طرفٌ، أي: في الوقف.

(وملوا. يا أي ويا أئني) كسائر ما أضيف إلى الياء مع زيادة وحروا آخر، لكثرة استعمال تداثهما، وورود السماع إلى ذلك

(وب أنت ويا أنت) بحذف الياء، وتعميص التاء، أو بقلب الياء تاءً، وتاء التانيث في: (أبت) للمبالغة كعلامة. كذا في تفسير «إيجاز البيان»^(١). وإنما طوّلت التاء فيهما؛ لكونها عوضاً عن الياء، كياء يثني وأخت عن الواو، ولكونها توقف عليها بالهاء، بحلاف تاء: أخت وبنّت؛ لأن أصل هذه التاء «أصلي»^(٢)، وأصل تلك «زيادة»^(٣)، فتمترقان.

(نحاً) على وفق حركة الياء، (وكسراً) على وفق طبيعة الياء، وضماً أيضاً؛ لإجرائه مجرى المفرد^(٤)، [هـ/ب] ولم يذكره للقلّة. قوله: (قشاً وكسراً) حال، و(بالألْب) عطف على محذوف، أي: بغير الألف.

() نق «إيجاز البيان في معاني القرآن» مولفه. مضمود بن أبي الحسن البساجوري لمه تقاسم، نجم الدين، مُفسّرٌ لموي، توفي نحو (٥٥٠هـ). وقد طبع الكتاب بتحقيق الأساد حبيب بن حسن القاسمي، وبشرته دار العرب الإسلامي سنة ١٩٩٥ في مجلدين.

(٦) أي: تاء أخت وبنّت.

(٧) لأن أصلها الواو التي هي لام الفعل م

(٨) أي: تاء لبنت ولنت.

(د) وفيه لاه ينص توجيه قوله. ولا لام؛ لأنه صرح ما بقوله: ترعرع من الجميع من النوص.

تأمل. م.

(وبالأنف) فيقال (يا أنا) بإبدال التاء ألماً تخصيماً^(١) وفيه^(٢).

(ذوب الباء) فلا يقال (يا ابني) تحرراً عن الجمع بين العوض

والمعوض عنه.

(وقالوا: يا بني) **روا** **ليس** **عم** أي: إذا كان المنادى لمطة ابن مضافاً

إلى لفظ (أم) أو (عم) مضافين إلى ياء المتكلم؛ حار فيهما ما جار في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم مع زيادة وجه^(٣).

(خاصة^(٤)) أي: يخص فيهما^(٥) خصوصاً، فلا يقال: يا ابن أخي، ويا

ابن خالي على الوجوه المذكورة، بل ما جاز في غير السادي، (مثل باب **يا علامي**) فقالوا: يا ابن أخي، ويا ابن عمي، ويا ابن عمي، ويا ابن عمي، ويا ابن أم، ويا ابن عم، ويا ابن أم، ويا ابن عم، مع زيادة وجه شذ في المضاف إلى ياء المتكلم، وهو حذف الألف، والاكتفاء بالفتح

(وقالوا: **يا** **اس** **أم**، و**يا** **اس** **عم**) بحذف الألف، والاكتفاء

(١) لأن التاء كما كان عوضاً عن **الد**، فالألف لا يكون عوضاً، إلا أنهم يجوزون الجمع بين المعوض، ولا يجوزون بين المعوض والمعوض كما هي يا ابني م

(٢) لأنه جمع بين المعوض ومنه؛ لأنهما لم كانا عوضاً معاً عن التاء فكأنهما عوض واحد م

(٣) وهو فتح الميم

نصب أي: هو: يا ابن أم، ويا ابن عم بحذف الألف، والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال،

وطول اللفظ، ونقل التصحيح انظر «ملا جامي» (٢١٤)

(٤) وأعلم أنه لا وجه لصحة قوله خاصة بجوار حذف الوجوه الأربعة؛ إذ إنها يجوز في كل اسم مضاف إلى ما يضاف إلى المتكلم كقولك يا ابن علامي، لا أن حذف الألف والاكتفاء بالفتحة يحصر بمثل ذلك سلمه ارمي

(٥) في ج: يحصونهما

بالمفتحة؛ لكثرة الاستعمال، وطول اللفظ، وثقل التضعيف^(١)

[مرجيم المادي]

ولما كان من خصائص الداء الترخيم؛ شَرِخَ في بيده فقال:
(**ورجحه السادي حائر، وفي عمر، ضرورة**) أي: يعمل الترخيم في غير
المادي لأجل الضرورة، فيكون معمولاً له لعمل الترخيم، دون حوارته^(٢)،
ولا يحور حذف اللام؛ لعدم اتحاد الماعل، لأن المضطر الشاعر،
والجواز صفة الترخيم^(٣)، فعلى هذا المضطر^(٤)، والمروخ^(٥) واحد، ومع رفع
قوله: (**ضرورة**) ليس بصحيح؛ لجوازه على الخبرين بحذف مصاف، أي:
هو في غير المادي أثر ضرورة، أو يعمل ضرورة، أو مبالغة^(٦)،

(و**غزو**) أي الترخيم (**حذف**) مصدر ترك فاعله ومفعوله، (في
أخره) أي: في آخر الاسم في التركيب دون الإفراد، فلا يرد حذف
الأواخر^(٧) في نحو: [١/٤٦] يد ودم وغيرهما^(٨). (**نحيف**) أي: لأجل

(١) لأن ما بين وأما وب ابن عم أطول معطاً من ذلك مبالغ في تحميمه أكثر من تضعيف يا
علامي، ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح السهم أو كسره أكثر من حذف ناه نحو ما

علامي - م

(٢) أي: وإن لم يكن معمولاً له لفعل الترخيم، بل حائراً م

(٣) لا المرحم المضطر م **طبت** وفي ح الترجيم والتقدير يعمل الترجيم بلا اضطرار

(٤) أي: كون ضرورة معمولاً له لفعل الترخيم، م.

(٥) صلف على: يخلف.

(٦) المراد بالخلف التضعيف ما لم يكن الموجب له كذا في باب فاض وعصف م

(٧) ويخرج أيضاً أب ويد ودم، لأنه كثر استعمالها، وأخرف حروف علة إن بقي على السكون
يصير آخره تقديراً، فيعوث الأمر المطلوب، وإد حرك يلزم الفتل، صلف ليظهر =

الضعيف، لا لقانون نصري^{١٢}، أو سماع لغوي^{١٣}.

(وشرطه): أي: الترجيم

١- (ل لا يكون مصدر) أي عدم كون الاسم مصدراً، لأن أمر المصنف وسطه حكماً، والترجيم يختص بالآخر، والمصنف إليه غير المادي، فلا مسامح للترجيم في جزء ما. واكتفى بذكر المصنف عن المثنى به؛ إذ هما متحدان في الحكم. وأما نحو: يا صاح مي: يا صاحب؛ فمشتاد ولو قال: وشرطه: أن يكون مجرداً؛ لكان أولى.

٢- (ولا مُتَعَمَّن)؛ لأن المقصود فيه: مدُ الصوت، والحدف ينفيه، ولا غيرهما من المتدوب، وإنما لم يذكر المتدوب؛ لأنه غير مبادي عنده^(١٤).

٣- (ولا خُفلة)؛ لأن الجملة محكمة كما هي.

= الإعراب والرفع من الإحلال، والحق بها دست ولف؛ لأن انتهاء شبه الألف حاء وموحراً، والحق بحرف التلة حكماً، فمدف، والحدف الذي في أب وب ود و دست ومع له نوع من الإحلال. نجم الدين.

(١) أي: ولم يكن أيضاً مرفوعاً على السماع، ولا فكل حذف لا بد فيه من ضعيف م
(٢) لأنه إذا سمى بهما برامي حال جرأيهما نيل العتبة من استقلال كل واحد من الحران بأمر به على م يجمي. في التركيب، فلما كان كل واحد من جرأيهما مستقلاً من حيث اللفظ أي الإعراب لسراعاة حالهما قبل جمعية، والسمي بعد الملبس عن كل واحد من جرأيهما معنى الاستقلال؛ لأن عبد الله، ونايط شراً من حيث المعنى كريد وعسرو، ورومي، اللفظ والسمي معاً لم يكن الحدف الأول نظراً إلى المعنى؛ إذ ليس بأمر الأجراء، ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف آخر الثاني نظراً إلى اللفظ، فامتنع الترجيم ليهما بالكلمة. ري. طلب النفل من شرح الرضي؛ (٣٩٦/١)

٤- (**وَيُكُونُ**) الاسمُ المرحومُ: (**ب** علماً)؛ لعدم اللبس المشهورة^١،
مختلف الصفات، (**رند**)؛ لتلا يلزم إحلال لسية^٢ (**حبر** **بلا** **أحرف**)،
وأحار الكوفيون: يا عم^٣ مي. يا عمر، ويعصهم يا ري مي. يا زيد^٤.

(**وب** **بهاء** **الناصب**)، معيّن لا يشترط الريادة والمعلمية، نحو: يا
شُ علماً أو غير علم؛ لأن الإحلال حينئذ لو كان؛ لكان من قيل
الواضح؛ لأن تاء التأنيث ليست بداحلة في البية، فلا يشترط الريادة على
الثلاثة ولا العلمية؛ لعدم اللبس، حيث يبقى ما قل التاء على الفتح،

() ولأن الأعلام كثر مدالها، بإسها التخفيف ري ب النفل من «شرح لوصي»
(٣٩٧/١)

(٢) مي ح الأبية

(٣) أي في الاسم الثلاثي إذا كان وسطه متحركاً، واحتجوا بأن في الأسماء المعربة ما هو
على حرفين، نحو: يد ودم، فيحور ترجمته وإن بقي على حرفين لوجود نظيره في
الأسماء المعربة كغير

() وأحار الأحمش والمراء جوار ترجميم الثلاثي المتحرك الأوسط علماً؛ لأن حركه الأوسط
كالعرف الرابع، فيرسمان، نحو رجل علماً، ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جوار
ترميم الثلاثي علماً سكن أوسطه أو تحرك ونهي ب اللبس ب والنفل من «شرح
الرضي» (٣٩٥)

ب ب وابن الخشاب هو عبد الله بن أحمد، أبو محمد أعلم معاصريه بالعربية من

أهل بغداد مولد، ووفاته كان عارقاً بعلوم الدين، معلماً على شيء من «علمة والحساب
والهندسة، ومشتهراً في حياته، متديلاً في عيشه وملبسه، كثير المراح، يلعب بالشرطي
مع العوام على فارة الطريق، ويكسّم بالصمامة حتى تسود وتقطع^١ وقف كته على أهل
العلم قبل وفاته من تصانيفه «شرح حكمة الورير ابن هُبيرة» في النحو، أربع مجلدات،
و«المرئجل في شرح الجمل للرجاحي» توفي سنة (٤٩٢-٥٦٧هـ = ١٠٩٩-١١٧٧م)
ينظر «بيعة الرواة في طبقات اللغويين والنحاة» لجمال الدين السيوطي (٢٧٦)،
وفيات الأعيان لابن خلكان (٢٦٧/١)

يبدل على الترجيم يحذف التاء وإن لم يكن عمداً

(د- كـ) تفسير لكمية المحذوف (في الجزء) أي في آخر الاسم الذي أريد ترجمته، وهو خبر «كد» (رأب-) كائتان (في حكم

ترأب) في الريادة دفعة واحدة بمعنى واحد، والحكم فيهما. وليسا في الحكم، فهو ظرف اعتباري، أو العارة محمولة على القلب.
(ك- اسماء) قيل^(١) إنه فعلاء، والأصل. وتساء، من: التّسامة، فقلت

وأوها همرة، [ب- ٤٦] كناية 'وأحد' (ومرو) فيقال، يا أسم وبأمر، فإن الألف ولهرة في آخر: أسماء ريدتان في حكم الواحدة، وكذلك

(١) وفي نظر، لأنه لا يشمل نحو ملحد ومسبون علمي، لأن كل واحدة من اليراميين معنى آخر مع أنهما يحدان، فالأولى أن يقال معنى قوله في حكم الواحد أنهما ريدتا معاً كما قال الرضي، فعبث مسلمي مثلهما. م

(٢) أي إن كان في آخر ريدتان حكم الواحدة فيهما كذلك ري. فـ النقل من «شرح الرضي» (٣٩٧/١).

(٣) عند مذهب سيويه م

(٤) أصلها وفاة ووحدة فلت في «القاموس المحيط» للصيرورقيادي، ملاحظة: وفي: «البردة وفاة وأية خليفة يطية النيم» والقعود والتشي: «لهرة» به بدل من الواو

وفي «المحضر» لأبي سبء «واحد وهو من الوحدة، ألا يرى أن أحداً وعشرين كواحد وعشرين، فاما أية فاسئل سيويه عن أيها من الواو بأن المرأة تُعمل كسولاً يجعله من الزني دون الأباء الذي معناه التملك والانتظار، ولم يعدم غير هذين وهذا غير مطرد» «المحضر» (٢٠٣/٤)

وفي «القاموس» أيضاً، مادة واحد. «ورجل واحدٌ معركي» و«وحدة وتوحد» مشتقة وهي «وحدة»

(د) وفيل إنه أفعال، فعلى هذا لا يكون صا في آخر ريدتان في حكم الواحدة، بل صا بالفي بعد م

الألف والنون في: مروان. (أو **حرف**) عطف على: (ربادتان) ' (صحح) صفة (حرف) ' (ملة) أي قل ذلك الحرف (مده) حرف علة رائدة، حركة ما قبلها توافقها، ويبين التقسيم عموم وخصوص من وجه، إذ ربما يصدق القسم الأول دون الثاني، كمصري، وربما يصدق القسم الثاني دون الأول، كمصور، وربما يجمعان، كأسماء ومروان، ولذا لم يكتب بأحدهما (وهو أكثر) والجملة حالية (من ') تفصيلية (ربما **حرف** ') ؛ لتلا يلزم إحلال البنية بحذف الحرفين (**حذف**) أي: حدثت الحرفان،

() وفي نظر، لأنهم قالوا: علامة التأنيث في هلاء إما هي الهمزة والألف ردت لمد الصوت. م.

طلب في شرح الرصعي (٢١٨): قوله «أسماء» هذا إذا جعلنا «فعلًا» من الزمالة، أي «الخنس» على ما هو ملحق بسيويه، لا «أفعالا» جمع اسم، على ما هو ملحق بهيره، لأنه يكون، إحد، من باب عشار، أي في آخره حرف صحيح قبله مدة. لا من باب خفراء، ورجح ملحق بسيويه بأن النسب بالمصنف أكثر منها بالمجموع ورجح ملحق بهيره بأن قلب الراو المفتوحة همزة لم يأت، لا في «أحد».

(٢٠) كان عليه أن يقول: حرف صحيح غير تاء التأنيث قبله مدة رائدة، وذلك لأنه لا يحذف في نحو عفرية وسعلاة، إلا التاء وحدها، وذلك لكونها كلمة واحدة، وإن كانت على حرف اكتفى بها، وكذا إذا كانت المدة غير رائدة لم تحذف، كما في مستراح ومنميج، ونقل عن الأصمعي حوازي حذف المدة الأصلية أيضاً، والشهيد حلاوة، وبني بالمدة العا لو واو أو ياء ساكنين ما قبلهما من الحركة أو حسمها رصي يست النقل من شرح الرصعي (٤٠٢/١).

(٢٠) أي من المضاف إليه الذي هو الهاء في آخره. م.

(٢١) قيل قوله أو حرف صحيح لا قوله ربادتان في حكم واحدة، لأن نحو: يدان ودمان ولبون وقلون يرسم بحذف الزائدتين، لأن بدء الكلمة على حرفين به ليس لأجل الترخيم، بل قبله كانت أيضاً كذلك. ري. طلب النقل من شرح الرصعي (٤٠٣/١).

وهو جراء الشرط، نحو ' مصور وعَمَّار وإدريس، بحلاف. ثمود وسعيد وعماد'.

(وكان كان)، الاسم المرحوم (مَرَك) كعبك وحمسة عشر علمين^(١) (حذف لاسم الآخر)، فيقال في: بعليك يا بعل، وفي: خمسة عشر يا حمسة، لمروله مرلة تاء التانيث في كونهما كلمة على حدة، صارت بمنزلة الجزء.

(وان كان)، الاسم المرحوم (عمر دك) أي: غير ما كان في آخره رياتان، أو حرف صحيح قبله مدة وهي أكثر من أربعة أحرف، أو كان الاسم الأخير غير ما ذكر (حرف واحد) أي: فالمحذوف منه^(٢) حرف واحد؛ لحصول القائه المقصودة^(٣) به، وعدم موجب حذف الأكثر.

(١) لأنه لا بد من حذف الحرف الصحيح، فإذا حذف الحرف الصحيح، حذف حرف العلة (الرائدة أولى بجمع الذين

(٢) والأولى أن يعل حذف الجزء الأخير بدل قوله لاسم الأخير؛ لأنه لا يكون اسماً لكونه جزءاً من الجملة، وهو لا يكون اسماً

(٣) وإنما يحذف من المركب الأخير؛ لأن الجزء الثاني منه مثابه ردة الهمت بعد تمام بنية الاسم، فأشبهت تاء التانيث وألقي التانيث، وكما يحذف تاء التانيث وألغا (التانيث بالترجيم يحذف الجزء الأخير من المركب بطريق الأولى لما فيه من الاستقلال بزيادة لفظه؛ لأنه مركب من كلمتين، لجمع اللذين.

(٤) وإنما يحذف حرف واحد؛ لأنه لم يوجد مناسب يحذف لأجله أكثر من حرف واحد، وهذا هو الأصل، والزائدة إنما كانت لمعارض كما في الصور المذكورة، وإذا رآل المدرس بقي على الأصل. بجمع اللذين.

(د) أي: التحيف.

(نحو: يا حذر) ويا مال (في يا حارث) ويا مالك، انش هاءاً، بالجملة الاسمية؛ لتكون هذا الاسم 'كثيراً مستمراً'

(وهو) أي: المحذوف (في حكم التثنية)، فيبقى ما قبله على ما كان (على الاستعمال 'الأكثر، فنقل') أي: إذا كان كذلك، فيقال، أو عطفت على الاسميه السابقة المؤنولة [١٧] بالفعلية '، كانه قيل يجعل المحذوف ثابتاً، فيقال: (يا حذر) بكسر الراء في يا حارث، وقوله (يا حار) معقول ما لم يُسمّ فاعله. (وما ننو) بواو يعد صمّة في يا شموذ، ولو جعل المحذوف مسيماً، والواو آخراً؛ لوجب قلبها ياء؛ لوقوعها طرفاً بعد صمّة. (وما كرو) بواو مفتوحة يعد فتحة، ولا يقلب ألفاً؛ لوقوع الساكن بعدها، وهو الألف المحذوف، أي: الذي هو في حكم الثابت، ولو لو يكرر في حكم الثابت؛ لنقل: يا كرا؛ لارتفاع المانع '.

(وعد) للتقليل (نحمل) ما بقي بعد الحذف (سم برأب) كانه لم يحذف منه شيء، فيكون له في هوائه وإعلاله 'حكمٌ معه، لا حكم الأصل. (ننقل: يا حذر) في يا حارث بصم الراء، كأنه اسم مفردٌ معروفٌ برأبه، فيصم. (وما ننمي) في: يا شموذ؛ لأنه لما جعل اسماً برأبه؛

() أي هي قوله وإن كان عمر ذلك بحرف واحد م

(١) في ج: القسم.

(٢) فيأب الجملة الاسمية الدالة على الاستمرار

() ليبدل على المحذوف، ويحصل منه التعقب م

() أي. الساكن

(٦) في ج: وإعلاله وتصحيحه.

(١) هاءاً زيادةً من نسخة ج، وهي برأبه، صارت الواو طرفاً بعد صمّة، فلا حرم فئت =

ارتفع مانع الإعلال، وهو وقوع الساكن بعد الواو، فاقطعت، لتحركها وافتتاح ما قبلها، المأ.

[الندبة]

و(ند) للتقليل (سمي) أي: العرب (صمه سداء)، وهي (يا)، (هي سدوب)، وهو أي المدوب (المتعجب عنه) أي: الذي تفجع عليه، أي: لأجله^(١)، والتفجع: التحزن.

فمن فبين لم يذكر المتفجع منه، نحو: وأويلاه، ووامصيتاه، وواحرثاه، وواحصرثاه، ونحو ذلك.

قيل: هو داخل في المتفجع لأجله، فلا حاجة إلى ذكره على حدة.

(-سا) و(و) أصله: المتفجع عليه، والباء للإلصاق، أي: المتفجع عليه الملتصق بيا أو وا، ولي جعلها للسبية أو الاستعانة بنظر^(٢).

ياء وكسر فيها ك(أنبي)، وباء كرا، في بكرون، لأنه لما حمل (كرو) سماً^(٣) أبدله له من بدبت المست إذ يكيب عليه م. دب في «المحصر» لابن سيده (٩٠١٤) أبدبت الياء لأنه منياً بكبت عنه وأسببه والاسم الثانية

(٢) وفي رد لن قال قد أحل المصنف بأحد تسمي المدوب، وهو «المتفجع به»، إلا أن الأصل في على أن يكون على حصة، ولا يعمل عنه إلا لفرية، ولا فرية ما توجب ذلك م

(٣) لأن المعنى لا يباعده، لأن ياء ووا لا يصحان سباً وائة والاتعانة والسبية إما بدخلائ
عنيهما م

(١) وفي لطر ظراً لأنه يمكن أن يقال المراد أن لمدوب هو الذي أظهر التفجع والسمود عليه (بزي) أو (وا) وحيد معنى السبية والاتعانة أظهر م

(راجع **بـ** و **و**) أي: انفراد بـ، ولا يدخل وا في غيره، والباء داخلة في المحتص ^١ دون المحتص به.

(و **حكمة**) أي: المدبوبة (في **الإعراب والبناء**) تمييز، أي: حكمه من حيث الإعراب والبناء (حكم **المدى**) أي [ب/١٧] كحكم **المدى** ^٢، إلا بقلة ^٣، أو حكم إعرابه وبناءه مثل حكم إعراب **المنادى** وبناءه، أي: إن كان مجرداً معرفة فيضم، وإن كان مصافاً أو مضارعاً له فتنصب، ولا يقع بكرة، لأنه لا يندب إلا المعروف.

(و **نت**) أي: حار أو جائر لك (و **بادة** **لألف**) إضافة المصدر إلى المعمول، وهو مبتدأ، أو فاعل «حار» **المقدر**، (في **حره**) أي: المدبوبة لمد الصوت المطلوب في التنبيه.

(بـ **حرف** **ليس**) أي: ليس ذلك اللمع بغيره، (**نت**) جراء الشرط: (و **علامك**) في: واعلامك؛ إذ لو زيدت الألف؛ لرم ليس خطاب المؤنث بحطاب المدكر، فزيدت الباء على وفق حركة الكف. (و **علامكم**) في: واعلامكم؛ إذ لو زيدت الألف؛ وقيل: وا غلامكم؛ لانتم خطاب الجمع بحطاب التنبيه.

() رد على من ومنم الباء داخلة في المحتص به، وقال المعنى إن لفظ المدبوبة انحصر بالندبة بسبب لفظه و، فوزيد بحص بالندبة، وبأريد مشترك بين الداء والندبة كذا في الرضي. **يب**: النقل من «شرح الرضي» (٤١٢/١).

(٢) أي: غير المدبوبة لا يكون بكرة، بخلاف **المدى**، فإنه يكون بكرة م.

(٣) كما إذا اتصل به علامة الندبة، وهي الألف والواو والياء.

(ولك الهاء) أي: جاز أو جازئ لك الهاء، أي. هاء السكت لبيان حرف المد، وهو الألف، (في الوب) ظرف قوله. (لك)، أو ظرف «جاز» المقدر، أو ظرف الزيادة المقدرة مضافة إلى الهاء.

(ولا يُدْثُ، لا «مضروب»^(١)) أي: المشهور؛ ليعتد بمعرفته في حديثه والتصحيح عليه، وهذا مستثنى مفرع، مفعول ما لم يسم فاعله (ولا يُنَابُ. و. حلا) أي: لا يقال هذا اللفظ لرحل عمر معين.

(ومنع) عطف على قوله: (ولا يسب) دون قوله: (علا يقال)، وإلا؛ لزم أن تكون نتيجة لما سبق، وليس كذلك. (م. و. ر. يد. مصحح) بالحق الألف بالصفة، مع كونه غير مندوب معترج به؛ لجوار الفصل بغير الطرف بينهما في السعة، قال الله تعالى: ﴿وَرِثَانَهُمْ لَوْ تَمَلَّكُوا عَظِيمٌ﴾^(٢)، بخلاف المضاف والمضاف إليه، حيث أجازوا: أمير المؤمنين، ووا عبد المطلب؛ [١/٤٨] لشدة امتزاجهما، حتى امتع الفصل بينهما في السعة، وقراءة اس عامر^(٣):

(المراد بالمعروف المشهور، سواء كان علماً أو لا، فهو كان علماً غير مشهور لم يدب، وكذا غيره من المعارف، فلا يقال. واحد، ولو لم يكن علماً، وكان مشهوراً بذلك الاسم جار نبت، تقول ما صارياً ويده إذا كان يد رجلاً عظيماً، وقد ضرب المصنوع عليه واشتهر به، وكذلك يا حياً وجهه في المشهور بذلك م

(١) سورة الواقعة، الآية: ٧٦.

(٢) بس. ابن عامر هو: عبد الله بن عامر، أبو جبران الشامي. أحد القراء السبعة، ولقي نساء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك ولد في ابلقاء، في قرية «رحاب» وانتقل إلى دمشق، بعد فتحها، وتوفي فيها قال الذهبي: «مروا الشليبي، صدوق في رواية الحديث. توفي سنة (١١٨هـ = ٦٣٠-٧٧٦م). ينظر «تهذيب التهذيب» لابن حجر»

﴿تَقْتُلْ أَوْ لَا تَقْتُلْ﴾^(١)، واردة على السبلود^(٢)

(حلاوة) أي: يخالف هذا القول حلاًفاً (لنوس^(٣))، فإنه أجاز إلحاق

الألف بالصفة كالمصناف إليه؛ لأن الاتحاد بينهما معنى لا يقدح ذلك^(٤)،

عن الامتزاج بين المصناف والمضاف إليه لفظاً.

[حذف حرف الداء]

(ويحور) بقرينة (حذف حرف) إضافة المصدر إلى المفعول،

(نداء إلا) مقارباً (مع اسم المحسن) أي: ما كان نكرة قبل الداء؛ لأن

= الصقلاتي (٥/ ٢٧٧)، وميران الاعدال، للشمسي (٢/ ٥١).

(١) مضاف إليه لقتل مع القتل به م

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٣٧ وعرامة ابن عمر: «قتل أولادهم شركائهم» بصب (لولا د)

وحتر (شركاء) و(قتل) بالرفع نائب فاعل (لرب) وهو مضاف إلى شركاء، من إضافة المصدر لفاعله باعتباره مفعولاً به و«أولادهم» مفعولٌ فُصل به بين المصنوعين

(٣) جواب عن سؤال مقدر، تقديره: كيف متح الفعل بين المضاف والمضاف إليه، وقد

وقع ذلك في الكلام القديم، فإن «أولادهم» قد وقع بين المضاف الذي هو «قتل» وبين المضاف إليه هو الشركاء فليجاب و... إلخ م.

(٤) قال موسى والكويون إنك تلحقها آخر الصفة لا آخر الموصوف، نحو واريده الظريعة،

وقال الحليل وسيويه. تلحقها آخر الموصوف، نحو واريده الظريف؛ لأن اتصال

الموصوف بصفة لفظاً أقل من اتصال المضاف بالمضاف إليه والموصول بصلته، وليوس

أن يقول: إنه متصل بها على الجملة لفظاً، واتصله في المعنى أتم من اتصال الموصول

بصلته، والمضاف بالمضاف إليه، وإن كان في اللفظ، وذلك لأنه يطلق اسم الصفة على

موصولها، ولا يعلق اسم المضاف إليه على المضاف، و[لا] الصلة على موصولها. ري

لبن: النقل من الشرح الرضي (٤٢٧).

(٥) في ج: لا يقتصر لي ذلك على...

المعروف للجنس هو حرف الداء، فحذفه عث، ولأن (با) فيه نائية من اللام في التعريف، فلو حذف؛ يلزم فيه حذف النائب والمتوب، ولأن ندائه لم يكثر كثرة بداء العلم، فلو حذف فيه حرف النداء؛ لم يسق الذم إلى أنه مادي^(١).

(و) اسم (الإثارة)؛ لأنه كاسم الجنس في الإيهام^(٢). (ونسمات المذنوب)؛ لأن المطلوب فيهما مد الصوت، والحذف نفايه، (بحر) (يوسف) أي. يا يوسف بقربة المقام، (نزهة عن هداه) (٢)، ونها لرخ؛ لأن صورة (أنها) تحتص بالداء.

(وشد) جواب سؤال مقدر، حيث يرد حذف حرف الداء من اسم الجنس، (أصخ ليل) أي: يا ليل، (ولشد مخوق) أي: يا مخوق، والاقتداء: جان خريد. (وطرق كرك) أي: يا كروان، وهو شاذ بثلاثة وحرف: حذف حرف الداء من اسم الجنس، وترخيم غير العلم، وجعل المرخم اسماً برأسه، وهو مثل يضرب لأمر الضعيف بالانقياد عند حصول

(١) **يب:** قال الرضي في شرحه على «الكافية» وأب لا تُحذف من النكرة، لأن حرف التبيه إنما يستغنى عنه إذا كان السادي مقبلاً عليك منبهاً لما تقول، ولا يكون مد. إلا في المعرفة، لأنها مقصورة قصدًا، وإنما لا تحذف من المعرفة المتعرفة بحرف الداء، إذ هي، إذن، حرف تعريف، وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به، حتى لا يظن بقائه على أصل التكثير (٤٢٥).

(٢) والكثيرون جوزوا حذف الحرف من اسم «الأشدة»، اعتباراً بكونه معرفة قبل الداء، واستشهدوا بقوله تعالى: «أَتَكْفُرُون» (الأنعام: ١٨٠)، وبس في الآية دليل؛ لأن مفهوم الآية غير المتبادر كما يعني. في الحرف. ري **يب:** النمل من «شرح الرضي» (٤٢٦/١).

(٣) سورة يوسف، الآية: ٢٩.

من هو أعلى وأقوى منه، وتتام المثل. أطرق كرا، إن اسعاهه في القرا'، وكرا. طائر ضعيف [٢٨/ب] طويل العنق. وقيل: هذا القول رقية للعرب ليصاد به الكروان.

(وقد) للتقليل (نحذف نشأى'، قرب السام) أي وقت حصول قرية دالة على حده وتعيينه، (حواي) أي: حذفاً حائزاً، (مثل: ﴿الآ﴾) حرف التشبيه (﴿واسجدوا﴾) بالوقف على ﴿يا﴾ وابتداء ﴿اسجدوا﴾، أي: يا قوم اسجدوا، والقرية: امتناع دخول يا على الفعل، بخلاف قراءة ﴿الاسجدوا﴾ بتشديد ﴿الآ﴾ و﴿اسجدوا﴾ صيغة المضارع؛ لأنه ليس من هذا القبيل.

[الاشتغال]

الباب (الب) من الأبواب الأربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها. (ب) موصولة أو موصوفة، وقوله: (أصمر) أي: قدر، صلة أو صفة، (عملة) مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: (أصمر) (على

() مب أطرق كرا إن السعاه في القري حد مثل يضرب للمتكبر، وقد توضع من هو خير به وقد حذفت النون والألف من كلمة «تكرران» لترخيم «سد»، وقلبت الواو ألماً التكرار التكرار منه ويقال إنه مُرْخِمُ التكرران، فإن العرب يصيدون الطائر بهذه الكلمة، فإذا سمعها يلبث في الأرض، فيلقى عليه لوبٌ كيصاد «نظر للمريد» «جميع الأمثال» للمبدئي (٢٦٧٣)، و«اللسان»، مادة طرف، وتهذيب اللغة «للأهرري، مادة كرو».

(٢) لأن السادي مفعول به، والمفعول بحور. حذفه لقيام القرية، فكذاك بحور حذف السادي للقرية. نهم الدين.

سنة ١١٠٠. أي: إصمارة واقعاً على شرط^(١) هو مصيره بما بعده.

فهو من قيل إضافة العام إلى الخاص.

(وهو كـ سـ مـ عـ) أي: بعد ذلك الاسم (سـ مـ) متداً، وقوله:

(بعده) حرره، أو فاعل قوله (بعده)، (سـ مـ) عطف على قوله

(فعل) (نـ عـ) أي: معرض عن ذلك الاسم، وقوله: (مشغل)

صفة لأحد المذكورين أيهما كان، أو لأحد الأمرين غير معيّن، أو صفة

(فعل). وفيه^(٢).

(صـ مـ) أي: بسبب تعلق^(٣) صـ مـ ذلك الاسم، (رـ مـ) أي:

متعلق^(٤) ذلك

(١) إصمارة يثبت، أي: أفسر عمله بـاء على شرط هو نصير. أي: نصير العمل بما بعده

(٢) والشروط والشريطة واحد.

(٣) يخرج عنه ما بعده ليس بفعل، ولا يريد بقوله بعده أن يله الفصل متصلاً به، بل أن يكون العمل أو شبهه حرراً للكلام الذي بعده، وهو ريث عمرو فريه، وريثاً لك صاربه

وفي: مـ الفاعل من فـ شرح الرصافي (١: ٢٢٩)

(٤) يعني بشبه الفصل لسمي فـ مـ والفعل، ولما المصدر، فلا يكون محترفاً في الفـ، لأن ما لا نصب بعده لو سطر لا يحتر كما يحي، ومضروب المصدر لا يتقدم عنه،

وكما الصفة المنبهة لا يصب ما قبلها ري — العمل من فـ شرح الرصافي (١: ٢٢٩)

(٥) أي: مرفوع من الفصل في ذلك الاسم المصدر بالبناء في النصير الرصع إليه، أي: بناءً يعمل به بسبب الفصل في نصيره بحيث لو لم يعمل به لكان في ذلك الاسم

(٦) لأن الاشتغال بالغير شرط في تب الفصل أيضاً، فلا تميز كونه صفة لفصل، بل لأحدهما غير معين، والضمير المذم إلى المحطوب بالوجه ليراه ٢

(٧) أي: بسبب عمله في نصير ذلك الاسم ٢

(٨) ولما يكثر من وجهه كثره، نحو كثره ضيقاً إلى ذلك النصير، وهو ريثاً ضربت علامه، ومنه نحو ريث ضربت ضرباً واحداً لأن الفصل متشابه بذلك الضرب، لكن ٢

الاسم^(١)، أو متعلق ضميره، (لو **سقط** **عليه**) أي على ذلك الاسم لمعاً،
أو التسليط تقديرًا ثابتًا^(٢)، و«لو» يقتضي انتهاء ما دخلت عليه، فلا بد من
تثنية. (مر) تأكيد ضمير (سلط) الإبرز لصحة العطف. (و **مابه**)^(٣)
في موضعه (**بمبه**، **مل**؛ **لريد** **صربت**) نظير الاشتغال بضميره، (و-
لريد **مررت** به) نظير تقدير مناسبه، (أو- **لريد** **صربت** | **٤٩** | **علامة**)
نظير الاشتغال المتعلق وتقدير الماسب. (و- **لريد** **حنت** **عليه**) (الأحله
(**حصب** **بمبه**) مصدر محذوف (**بمبه**) أي: يمسر ذلك الفعل (**ب** **معه**)
من فعل أو شبهه، مشغل عنه بضميره أو متعلقه. (أي-) حرف التفسير،
(**مررت**) في: **زيداً** **ضربت**، (و**حاورت**) في: **زيداً** **مررت** به، (و**حنت**)
في: **زيداً** **صربت** **غلامه**، (و**لنت**) في: **زيداً** **حنت** **عليه**.

(و**بحار**) في الاسم المذكور^(٤) (ترفع **ب** **لاثناء**) أي: بكونه متداً،

= بواسطة المطلق، أو موصوفاً بعمل ذلك الضمير، أو موصولاً له، نحو **زيداً** **ضربت**
و**جلاً** **يحيه**، و**زيداً** **ضربت** الذي يحيه، أو ما عطف عليه موصوف عامل القصر أو
موصوله، نحو **زيداً** **لقيت** **غمرًا**، أو **جلاً** **يضره**، و**زيداً** **لقيت** **غمرًا**، والذي يضره، أو
غير ذلك من العلاقات مفهوم **رضي** **ب** **لغل** من «شرح الرضي» (٤٤٠/١)
(كالعلام والأب
(٢) يعني لفظة لو تستدعي انتهاء التسليط، لأن لو لاتناء الذي لاتناء الأول. والتسلط
على الإطلاق ليس بمتصف، فلا بد من قيد، وسكن أن يقال بهم حرفاً حوار التسلط،
فلا حاجة إلى القيد. م.

(٣) ليس في أكثر السح هذه اللفظة، أصي: أو ماسبه، والظاهر أنها ملحقة، ولم تكن في
الأصل، إذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح ري. **علت** **الغل** من «شرح الرضي»
(٤٤٨/١).

(٤) قيل إن عدم قرينة النصب يوجب الرفع، فلا وجه لاحجار.

أو بالتجرد عن العوامل اللفظية مسداً إليه، (**عد**) طرف (يختار) (**عد**)
قربة خلاف) أي 'خلاف الرفع. وفيه' وفيه' (-)؛ لأنه' إذا عدم قرائن
 خلافه؛ فهو راجح حيث يوجب السلامة على الحدف، أو خلاف' اختيار
 الرفع من قرائن وحوب الصب واختياره، ومساواته الرفع، ووحوب الرفع.

(أو **عد** و**حود**) قربة (**نوى** **مها**) أي: من قربة خلافه،' أي. إذا
 لم يوحد قربة خلاف الرفع، أو وحد ركن قربة الرفع أقوى' (**ك**)
مع **عمر** **الطلب**) نحو. لقت القوم وأما يريد فأكرمت، والعطف على الفعلية

() أي. في **عود** **ضمير** **حلاه** إلى الرفع نظر؛ لأن الرفع حين عدم قربة خلافه واجب لا

رجح م

(٧) أي وفي هذا النظر نظر؛ لأن خلاف الشيء ما يعارضه ويذهب، والصب المرحوح لا
 يعارض الرفع، فليس خلافه، ويكون الرفع راجحاً لحوار الصب نصاً لوجود قربة.
 وأنصاً لأن لعمري في قوله ويختار الرفع عائد إلى الاسم 'محدود، فهو قربة دلة على
 أن المراد بقربة خلافه. قربة خلاف الرفع المحذور لا مطلق برفع. فالقصر في خلافه
 للرفع المحذور مطلق الرفع، لأن الاسم المحدود يجب أن يحوز نصه، وبلا عسر
 من الاسم المحدود م

(-) أي مه نظر، وفي نظره نظر

(١) علة لقوله ويختار الرفع م

() عطف على خلاف الرفع م

(-) في ج: من قربة الصب.

(١) اعلم أن أم للكوبه من الحروف التي يبدأ بضمها الكلام ويستأنف ولا يطر منها إلى ما

قلها ينقصي أن لا يتعد تناسب ما بعدها له قبلها لكون وضعها بعد ما

لما قبلها، أمي الاستئناف، فهي على هذا ينقصي رفع الاسم الراجع بعدها ليكون قربة

للرفع، وأما عدم ملاصقة العمل بإعما ووقوع الاسم لفظاً بعدها فلا يوجب كونها مقتضية

للرفع إلى الواقع بعدها، لأن الاستئناف كما يكون بالاسم يكون أيضاً بالفعل م

قرينة النصب، و«أما»^(١) التي تضمنت معنى الابتداء قرينة الرفع، وقد ترجمت هذه السلامة عن الحذف، وبما يكون «أما» قرينة للرفع؛ لأنها تضمنتها معنى الابتداء. لم يلاصقها فعل، فلا يليها لمطاً إلا الاسم. وذكر الطلب؛ يشمل الأمر والنهي والاستعظام والتمني والعرض والدعاء وغيرها، والحكم محصور بالأمْر والنهي والدعاء فقط، فهي الإطلاق منظر، إلا أن غيرها^(٢) لما كان يتضمن الصدر، فيمتنع تسليطها على ما قبلها، فلا يكون [ب/٤٩] من هذا القبيل^(٣) أصلاً، فاستعني عن التقييد، ولو قال: مع الخير^(٤)؛ لكان أحصر، لكنه^(٥) أشار إلى اسماء المؤثر^(٦) في اختيار النصب، وقوله: (غير الطلب) احتراز عن الطلب، نحو: رأيت القوم فأما زيد فلا تكرمه، فإن قرينة الرفع حينئذ^(٧) ليست بأقوى؛ لمعارضه لزوم كون الإنشاء خيراً سلامة الحذف، لكن الحذف أهون من لزوم كون الإنشاء خيراً لكثرة^(٨).

(و«أما» للمفحاة) نحو: خرجت إذا ريد لقيته؛ لأن الأكثر بعد «إذا»

-
- (١) أي: لمطاً أما.
- (٢) من الاستعظام والتمني والعرض. م.
- (٣) لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها. م.
- (٤) في موضع مع غير الطلب.
- (د) أي: المصنف.
- (٦) وهو الطلب.
- (٧) أي: حين كان أما مع الطلب. من.
- (٨) لكثرة الحذف وقلة وفجر الإنشاء خيراً لمبتدأ م.

للمعاجزة. ونوع الاسم، وقد رجحت السلامة عن الحذف، ويرجح على قرينة اختيار النصب، وهو المعطف عن المعلي، وإنما قلنا: إن الأكثر بعد «إدا» المعاجزة ونوع الاسم، بناءً على سماع النصب بعدها، وبالأ، فالقياس بعدها: وحوب الربع، للروم لاسمية بعدها في غير هذا الموضع

فإن قيل قد ذكر في بحث «المعروف» أن «إدا» للمعاجزة يلزم بعدها الاسم، وبهم هما رجحانها، لا لرومها، وهذا تناقض.

قيل: المراد بالروم فيه العسة، والروم الاستعمالي الاعتباري المسي عن الرجحان، لا الروم الحقيقي، فلا تناقض.

(ونحو نصب) في ذلك الاسم (بالمعطف عن حملة اسمه) نحو خرجت فريداً لقيته، (بناصب، وبعد حرف سني) نحو: ما زيداً ضربه، (وحرف لاسمها) نحو: أريداً ضربه، (وبعد) كلمة (بـ) لسطحاً) أي: المنصورة إلى الشره، نحو: إذا زيداً ضربه أصرئك، فاحترز به عن «إدا» المعاجزة، وعند المبرد: يجب النصب بعدها^(١).

(١) المراد بحرف المي ما لا يرب دون لم ولسا ويس، إذ هي عامله في المعارع، ولا يقدم معولها لضمها في العمل، فلا يفل سم زيد مصرية، ولما زيد تشبه، ولم يكر

تقله، م

(٢) وما وقع في «المعقل» والللب» من أن إذا لشرطية لا تنفك إلا إلى حملة فعلية؛ فهو مذهب سيويه، ومن بعضهم أنه يجوز صافتها إلى الجملة الاسمية م

(٣) في نسخة زيدية وهي أصرئك، وسائر أحوال الشرط يجب نصب بعدها لم وحذف على مثل هذا الاسم

(٤) أي: بعد إذا الشرطية

(د) «حـ» عطف على: (إدا)، نحو حيث ريداً، تحذ، فأكرته (وي) (نـ و لـ هـ) عطف على قوله (بعد)، أي. وقت وقوع الأمر والشي بعده، نحو: زيداً أخبرتُه | ١٠٠/١ ولا تفسرته.

(د هي) أي: هذه المواضع، أي. ما بعد حروف الاستعهام والهي «وإدا» الشرطية و«حيث» وما قبل الأمر والهي (مربع الفعل) أي. مواضع وقوعه، فلا حرم يختار النصب بتقدير الفعل، لأن المعنى: «والتروء الداعي إلى الاستعهام في العالِب يُلحقان الأفعال دون الدوات، وكذا معنى الشرط الذي تضمنه «إدا» و«حيث» مع عدم: «رُسوحهما فيه»، بخلاف سائر أدوات الشرط

(وعد) عطف على قوله: (في الأمر) (حرف س) إضافة المصدر إلى المفعول (نفسر^(١)) أي: ما هو مفسر نصاً (بالصفة) روعاً.

فإن قيل: فليحز الوجهان^(٢)، كما في: أقائم ريد.

() هذا قيل لحرف ما، أما إذا لحق بها ما نحو حيث، فهي وسائر الأسماء المتضمنة معنى الشرط، نحو: أينما لا يفصل بينهما وبين الفعل إلا عند الضرورة، ومن اضطر الشاعر إلى الفصل فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعد ما؛ لأنها ظاهرة في نفس معنى الشرط مفهوم. ري

(١) تحليل لقوله: إدهي. م.

(٢) أي: ثبوت العدم في إدا وحيث؛ لأنهما يكونان لمير الشرط والاستعهام من

(٣) متعلق بقوله: وحيث، أي. ويختار النصب بعد حيث ملتبساً بخلاف سائر الأدوات كمتى وأينما حيث لا يفصل بينهما وبين الفعل إلا عند الضرورة، وحيث فالنصب واجب م

(د) لأن المفسر لا محل له من الإعراب. مفصل.

(١) أي: كون «مختلفاً» صفة أو مبتدأ من غير ترجيح أحدهما

فيل: كيف يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره؟

فإن قيل فليجب النصب، إذ التحرر عن اللبس وأحب.

قيل: هذا وهم اللبس، ولذا سماه: خوف اللبس.

(س: ﴿كُلُّ شَيْءٍ حَسْبُ نَفْسٍ﴾^(١)) تنصب ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾، ولو رفع بالابتداء، وجعل قوله: ﴿حَاقَّاهُ﴾ خيراً له، حيث لسه بالصفة، باحتمال كون قوله: ﴿يَقْدِرُ﴾ حيراً، وهو خلاف المقصود، فيكون المعنى: كل شيء، هو مخلوقاً كائن بقدر، والمقصود: كل شيء مخلوق لنا، والأول غير مقصود. حيث يكون قوله: ﴿حَاقَّاهُ﴾ حينئذ قيداً على ما هو الظاهر في الصفة، بيتوهم كون بعض الأشياء الموحودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في أفعال العباد الاختيارية^(٢)

وبهذا حصل الجواب عما أورد في بعض الشروح^(٣) من أن حاصل

(١) غان النصب نص في المقصود، والرفع يحتمل غيره.

(٢) سورة القمر، الآية ٤٩.

(٣) ياب: اختلف الناس في أفعال العباد الاختيارية، فزعمت الحيرة أن التعبير في أفعال العباد كلها لله تعالى، وهي كلها اضطرارية، وقد بينهم المعتزلة فقالوا: إن جميع الأفعال الاختيارية من جميع الحيوانات مخلقتها لا تدعى بها مخلق الله تعالى وقال أهل الحق: إن فعل العبد من صفاته والعبء وصفاته مخلوقان لله تعالى، وفعل العبد صادر عن إرادة قلبية، وقدرية بديهية، ولولاها لم يكن فعل، والذي خلق هذه الإرادة والقدر هو الله تعالى، وحائق السبب خالق للسبب، فليس فعل العبد أي خلق الله له نسبة مسبب إلى مسبب، لا نسبة مباشرة، لأن المباشر حقيقة هو العبد، فلذلك نسب الفعل إليه كسباً وتخصيلاً، ونسب إلى الله حلقاً وتديراً انظر للمريد والكلبيات^(٤) لأبي اليقاف المكي (٧٤)

(٤) قال الرضي: والفعال الذي لورد المصنف من «كتاب المرير» - أعني: قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ -

المصنوعين واحد، ولا ضمير في الاحتمال.

(وَسَوَى الْأَمْرِ) أي: الرفع والصب (في) الاختيار، أي: إن قصدوا مهتماً يكون مختاراً، في (مل) رد نام وعم (إسمه) أي: عدم أنومي داره وهو ذلك، وإلا: لا يصبح [و.ه.ب] عطفه على لصعري؛ لعدم الصعير، فهو هـ^(١) بعض التركيب، أي: يختار الصب فيما [د.عطف] الحملة التي وقع فيها ذلك الاسم على حملة ذات وجهين، أي: حملة اسمية حيرها فعلية، فيصح رفعه على الابتداء، ونقصه بتقدير الفعل، والوجهان مستويان؛ لحصول التناسب فيهما، ففي الرفع يكون اسمية، فيعطف على الحملة الكسرية، وهي اسمية، وفي الصب يكون فعلية، ويعطف على لصعري، وهي فعلية.

فإن قيل: السلامة من الحذف مرجحة للرفع ؟

= **خلقناه بقدر** - لا يتعاط فيه المعنى، ولا يختلف سواء جمعت لفعل حيراً أو صفة، فلا يصلح إند للتثنية، وذلك لأن مراده تعالى (كل شيء) كل محقق، نصبت (كل) أو رصب، سواء جعلت **«خلقناه»** صفة مع الرفع أو حيراً عنه، وذلك أن قوله تعالى **«كل شيء بقدر»** لا يريد به خلق كل ما يقع عليه اسم شيء، لأنه تعالى سم يحصى جميع السمكات المير المساهية، ويقع على كل منها اسم شيء، في هذه الآية، فوذا القدر عدد قلنا إن معنى **«كل شيء خلقناه بقدر»** يرفع كل على أن **«خلقناه»** هو الخبر كل محقق مخلوق بقدر، وعلى أن **«خلقناه»** صفة **«كل شيء»** مخلوق كائن بقدر، والمعيار واحد؛ إذ كان خلقه صفة له أو حيراً، وليس مع التفسير الأول أعم من لثمي، مرد عليه الشارح لما يرى م قلت: النقل من شرح الرضوي (٤٦٣)

(١) أي: الصعير في: صله.

(٢) أي في مثل ريد قدم وعبرو أكرمته، بكة حذف اعتداداً على علم السامع م.

قيل: هي معارضة بقرب المعطوف [عليه].

وهي مطر، لأنها إذا عطمت على الكرى، فهي أيضاً قريبة عبر معصولة عنها بشيء، فلا يتعاضدان، فيه قرابة وبعداً.

والأولى أن يقال. إن قصد العطف على الكرى احتير الرفع بلا معارض، وإن قصد العطف على اصعري احتير النصب بلا اعتبار معارض، إذ الحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارض عدم التناصب الذي قل وحوده هي كلام العرب، ويستويان في الاختيار.

(نصب نصب بعد حرف الشرط) غير «أما» صريحاً أو ضمناً، كما في «متى» و«أشما» و«أبما»، إلا إذا لم يكن راسخاً فيه، كـ«إذا» الشرطية و«حيث»، وإنما يجب؛ لأن الشرط يستلزم الفعل (وحرف) «نفس» وهي: «ألا» و«علا» و«لولا» و«لوم»؛ لاختصاصها بالفعل. (نحو - رد ضرب ضرب) مثال حرف الشرط، (ولا رد ضرب) مثال حرف التخصيص.

(رد) «أرد ذهب» أي مما أصغر عامله على شريطة التفسير، لعدم كونه مما لو سلف عليه هو أو ماسمته لنصبه؛ لأن «ذهب»

() أي: الصعري والكبرى

() أي: بلا وجوده في نفس الأمر.

() وحاصله أنه حرج من باب ما أخسر عمله بموته مشتمل منه بضميره أو متعلقه؛ لأن

المراد بالاستعمال هو الاستعمال عن نصبه؛ لأن عمل الفعل أو شبهه فيما قبله لا يكون إلا

النصب، والمراد بضميره أو متعلقه بضم ضميره أو نصب متعلقه؛ لأن الفعل لا يشتمل

هو نصب اسم يرفع ضميره، وذهب لم يشتمل عن نصب رد بنصب ضميره، بل عن

به لا يكاد يهيب بحال، وكذا ماسه؛ لعدم كونه ناصباً **(الرفع)**
[٥١/أ] أي: إذا كان كذلك؛ فالرفع واجب، أو يجب الرفع.

(وكذلك) أي: مثل قوله «أريدُ ذهبَ» في لزوم الرفع تركيب
«**كلُّ شيءٍ فعلوه في الزَّير**»^(١) أي في كتب المحصلة، والمعنى: كل شيء
هو مقولهم كائن في الزَّير، وإنما يجب فيه الرفع، لأنه لو سلط عليه
قوله: «**فعلوه**»؛ فسد المعنى، حيث يصير المعنى: فعلوا كل شيء، هي
الزَّير، وهم لم يفعلوا^(٢) فيها شيئاً.

(ويعجز) متداً، عطف على قوله: «**كلُّ شيءٍ**»- **(لرأية والرأي)**
فأفعلوه^(٣) جميع الشرائط حاصدة فيه، لأن ما بعد العاء قد يعمل فيما
قبلها، نحو: «**وَرَبَّكَ فَكَفِّرْ**»^(٤)، إلا أن القراء السبعة لما اتفقوا على الرفع،
ولم يفرقوا بالنصب إلا شاذاً؛ تمحل السحاة لإخراجه عن الصاطعة
المذكورة؛ لثلا يرم اتفاق القراء على غير المختار من حيث إن الرفع في
الطلب^(٥) غير مختار، فقال المبردة: العاء

= **رسمه برفع صعيده، فلا يكون من هذا باب م وي فلت** - القل من «شرح الرصدي»
(٤٣٧/١)

(١) سورة القصر، الآية ٥٢

(٢) بل الكرام الكاثون فعلوا فيها الكتابة م-

(٣) سورة السور، الآية ٢

(٤) سورة المدثر، الآية ٣.

(د) حيث قوله «**فأفعلوه**» يقتضي إحصاء نصب كما تقدم قوله في: العثر و«مختار في الأمر
والهمل، فالرفع في قوله «**الزَّامية**» ما حسروا يكون على خلاف المختار لما قاله في الأمر
والهمل، فكذلك قالوا: ليس من هذا الباب م.

بمعنى الشرط^(١)، فلا يجوز تقديم ما في جزئها، والكلام عند سيويه حملان؛ إذ قوله: «الرأية» مبتدأ، وقوله: «والرأى» عطف عليه، والجر محذوف، أي: حكم الرأية والرأي فيما يتلى عليكم، أو جر مبتدأ محذوف على الباب والمفصل، والتقدير: هذا بيان حكم الرأية والرأي، وقوله: «واجملوا» بيان لحكهما، وهو ابتداء الكلام، والفاء فيه عده رائدة أو للتفسير، وجرء الكلمة لا يعمل في جزء أخرى،^(٢) فيمنع التسليم، فلا يدخل في الضابطة.

(الفاء) فيه (سمى النزط) (الفاء) متدأ، وقوله. (بمعنى الشرط) جرء، والحملة معللة لقوله (وكذلك نحو: «الرأية والرأي»)، ويحتمل أن يكون «الرأية والرأي» متدأ، و(الفاء) مبتدأ ثان، وقوله. (بمعنى الشرط) خبر المتدأ الثاني، والحملة جرء المبتدأ الأول. (عد) أي العباس (المرء) طرف لقوله: (بمعنى الشرط)؛ لأنه [ب/٥١] ظرف مستقر، واللام فيه^(٣) بمعنى «الذي»، فلا يكون^(٤).....

() يعني أن ما بعد الفاء إنما يعمل فيما قبلها، كانت رائدة كما في قوله تعالى «فأجاء مصر الله» إلى قوله «ففسخ»، أو كانت الفاء وادعه غير موضعها كما في «وَرَبَّكَ فَكَبَّرْ» آخر ١٠ و«فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ» المدس: ٩. وأب إذا لم تكن رائدة وكانت وادعه في موضعها، فما بعدها لا يعمل فيما قبلها، وهي في الآية الكريمة كذلك لتكون الألف واللام في «الرأية» مبتدأ موصولاً فيه معنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صله كالشرط، مصدر المبتدأ كالجراء مفهوم ري **يلت** ينقل من فشرح الرضي: (٤٧٢)

(١) في ح أخرى، وجرء الحملة لا يعمل في جزء جملة أخرى

(٢) أي في «الرأية»

(٣) أي: «الرأية»

فيه^(١) ذلك^(٢) لا امتناع تسليط ما بعد اللاء على ما قبلها، فتعين فيه الرفع على أنه مبتدأ ثم متعصم لمعنى الشرط. (ر) الكلام (حتمياً: مد) طرف لمهوم الكلام، أي: حكم بذلك (سورة، ولا، فاسح العيب) دليل على ما ذكر على صورة القياس الاستثنائي، والاستثناء المحدوف سلب^(٣) الثاني^(٤)، فيلزم سلب المقدم، وسلب «تقاء ما ذكر»^(٥) إثباته^(٦)، أي: وإن لم يكن ما ذكر من التمتثل؛ كان النصب مختاراً، لكنه ليس بمختار، فيكون^(٧) ما ذكر من وجه التمتثل هذا، كما يقال: إن لم تكرر الشمس طالعة كان الأرض مسودة؛ لكنه ليس بمسودة بل مصيبة، فتكون الشمس طالعة من استثناء نقيض الثاني^(٨).

ولما أن نقول^(٩) في بيانه: أي. وإن لم يحمل على ما حمل المبرد وسيبويه أو على القول^(١٠) بزيادة اللاء وعدم اتحاد الجملتين فالمختار

(١) أي: في قول المبرد

(٢) أي: ما أضمر عامله م.

(٣) أي: قوله لكنه م.

(٤) أي: كون النصب مختاراً م

(٥) أي: كون النصب مختاراً

(٦) أي: المحل.

(٧) تعني: أن المقدم «تقاء أي: إن لم يكن ما ذكر وشبهه بالاعتناء الكتاب م

(٨) كان ثامة م

(٩) أي: نتج القياس المذكور كون الشخص طالعة من أحد استثناء نقيض «ثاني» لأن نقيض

الثاني يستلزم نقيض المقدم م

(١٠) فلي هنا يكون القياس اقترانياً م

(١١) في ح: القول يكون اللاء للشرط وبزيادة...

النصب، وحينئذ يلزم اتفاق القراء على غير المختار، فلا بد أن يحمل الكلام على ما حمل.

أو يقول أي: وإن لم يكن ما ذكر^(١) فكان النصب مختاراً؛ لوجود الطلب الموجب لاختياره، لكنه ليس بمختار، وإلا؛ يلزم اتفاق القراء على غير المختار، فيلزم الحمل على ما ذكر

[التحذير]

(الزائغ) لبيان الحال أو التعيين إن أريد النسبة إلى الثلاثة الباقية، أي. رابع الأبواب الأربعة، أو رابع الثلاثة التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به^(٢):

(التحذير) اسم لوع من أنواع المفعول به اصطلاحاً، وكان في الأصل^(٣) مصدراً، وإنما يجب حذف الفعل في التحذير؛ لعدم الفرصة في ذكره

(وهو) أي. التحذير: (مفعولٌ بتقدير) ظرف مستمر، واقع صفة لقوله: (معموب)، (انتق) وبعوه، وفي تقدير «انتق» سماجة^(٤)؛ إذ لا

(١) ليس الأول إلا أنه راد به دليل إثبات التالي، ودليل إثبات المقدمة الاستثناء. م

(٢) أي. المحذر والمحذر به بإقامة المصدر مقام المفعول، وإلا فالمصدر ليس بمفعول متعاق

(٣) وهو المصدر والمصدر به سمي لفظ المصدر والمحذر به في نحو: ارتك والأسد، وفي

نحو الأسد الأسد، تحذيراً تسميةً للشيء باسم الكه، فإن لفظ المحذر والمحذر به

كلهما آلة التحذير دون لفظ المحذر فخط كما يؤذن به قول المصنف هو معمول بتقدير

لنق تحذيراً مما بعده م

(٤) الساحة القباحة.

يُقال: [١/٥٢] اتفقت ريداً من الأسد بمعنى سخته، ولو قال بتقدير يخ أو بعد؛ لكان أولى

(نحوه) مفعول له للتقدير، أو مصدر قد جعل جناً، وهو ظرف للتقدير، أي: قدر وقت تحدير المفعول مما بعده، وذكر المصدر منه مكرراً^(١)، والمجملتان في محل الرفع صفة لقوله: (معمول)، والرابطة للمجمله الثانية ما ذكر من المتعلق^(٢) مع «من» البيانية^(٣) (مما) موصولة أو موصوفة (بعده) احتراز عن المعمول الذي بتقدير «اتق»، لكن لا للتحليل مما بعده، كإياك لقائل: من أتى؟ فإنه ليس من هذا الباب؛ لحوار ذكر فعل.

(ز: ذكر) روي على لفظ المصدر والماضي المحجول وفيهما بظري؛ إذ التحدير من أنواع المفعول به، والذكر ليس بمفعول^(٤)، وليس فيما مر ما يعطف عليه الفعل، وأيضاً عند المحالفة^(٥) والزيادة على قدر صحة العطف يكون كلمة «أو» إصرافية بمعنى «بل»، نحو: أنا مقيم أو أمشي^(٦)؛

() ويجوز أن يكون: - حالين من ضمير بتقدير العائد إلى مفعول م - وهذا زيادة في صحة ج، وهي مكرراً أو مفعول مطلق، أي: جاز ذلك المعمول تحسراً مما بعده، أو ذكر المحل من من نوعه مكرراً

(١) وهو قوله: من نوعه.

(٢) متعلق بقوله: هو مفعول في المتن.

() فلا يحمل على التحدير الذي هو من أنواع المفعول به، فلا يقال: التحدير هو ذكر المحل؛ لأن الذكر مصدر لا يحمل على المفعول به

() والمخالفة بأن يكون المخطوف عليه اسماً والمخطوف فعلاً أو بالعكس، والزيادة على مدر الصفة بأن يكون في المخطوف المعمول كـ (لا تُلْطِخْ) مع (أَوْ كَثُورًا). من.

() مثال المخالفة.

بمعنى «بل»، فيفسد المعنى قال سوسيه في قوله تعالى ﴿وَلَا تَطْلُعْ مِنْهُمْ
أَيُّهَا أَوْ كَقُورًا﴾^(١) إنه لو قيل «ولا تطلع كقوراً» لتعيس^(٢) المعنى، وكانت
«أو» بمعنى «بل»^(٣).

وسكر أن يقال: إن كانت «برؤية على لفظ المصدر بالرفع» كان
الذكر بمعنى المفعول، وكانت الإصانة من باب: «جرد قطعة»، وكانت
عظماً على قوله: (معمول)، وكان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه
باعتبار القيد، وهو قوله: (تحذيراً مما بعده')، وإن كانت على لفظ
الخاصي؛ فهو عطف على «ذكر» المحذوف، أي: سواء كان ذكر
المحذوف تحذيراً مما بعده'^(٤)، أو ذكر المحذوف منه مكرراً^(٥)، أو عطف
على الظرفية المقدرة بالعملية^(٦)، وهي قوله (بتقدير «أتق»)، والتقابل
باعتبار القيد^(٧)،

(١) سورة الإنسان، الآية ٢٤

(٢) مريح لغير

(٣) لأنها إحد إضرابية بمعنى بل، مكنون للإضراب عن النهي عن طاعه، لأنهم، علو فلنا
حاشا لو ذكر لكان إضراباً عن قوله بتقدير، ولا يستقيم، فعلى كل وجه في لفظه نظر

وي قلت الفل من «شرح الرضي» (ص ٤٨٠)

(٤) إذ هي المعطوف عليه يرم أن يكون محذوفاً مما بعده. وفي المعطوف لا يلزم م

(د) وفيه أنه يرم ريادة الكلام على قدر صحه لفظ م

(٥) وعلى هذا التقدير قوله: إن المحذوف منه بدر من الضمير المستكن العائد إلى معمول، ولو
جعل المصدر مفعول ما لم يتم باسم فاعله لوفقت لجملة الصفة بلا عناء، وفائدة الإبدال
التصريح بأن المفعول المحذوف به لا غير به

(٦) وفيه أن المعطوف ليس في حكم المعطوف عليه م

(٧) وهو قوله لتعير مما بعده، وفي الإفراد وذكر المحذوف منه مكرر م

أو الفعل^(١) منزل المصدر الحي^(٢) كما سبق، وعلى أن [٥٢/ب] تكون السحنة^(٣) على لفظ المصدر المصوب^(٤)؛ فلا إشكال

(سحر م^(٥)) الصمير عائد إلى الألف واللام (ب) حال،

واحتترز به عن قوله الطريق من غير التكرار، فإنه ليس من هذا الباب؛
لجواز ذكر فعله.

(من: أنك والأسد) ورأسك واسيف، نظير القسم الأول، أي: اتق

نفسك أن تعرض للأسد، واتق الأسد أن يهلكك، أو يكون التقدير: بعد نفسك^(٦) عن الأسد، وبعد الأسد عن نفسك، ولفظ الأسد في إياك

() عطف على نوله فهو عطف على ذكر المصروف، وحينئذ لا يحتاج إلى تفسير مصروف عليه، بل يكون عطفاً على تحذيراً.

(١) حيث قال أو وقت ذكر المصدر منه مكرراً م

(٢) أو من قبيل إيراد الظاهر مقام الصمير م

(٣) لأنه حينئذ يكون عطف على قوله تحذيراً. ويكون مصدراً جيباً ظرفاً للتقدير، أو يكون معمولاً مطلقاً لعمل محذوف معطوف على ناصب تحذير المقدر، أي حذر تحذيراً ماصاً بفعله، أو ذكر المحذر منه، فلا يحتاج إلى جعله بمعنى المفعول م

(٤) اعلم أن المحذر إما ظاهر أو مضمّر، والظاهر لا يجيء إلا مصافاً إلى المساطب، والمضمّر قد يجيء متكلماً، نحو إياي والشر، وإذا كان معطوفاً على المحذر جاز لو يكون ضميراً غائباً، نحو إياك وإياه من الشر، وقولهم إذا بلغ الرجل الستين وإياه والشراب، شاد من وجهين من جهة وقوع إياه معطوفاً غير معطوف، ومن جهة إصاحه (إيا) إلى المظهر وأما المحذر منه، فيكون ظاهراً ومضمراً، سواء كان الظاهر مضافاً لمؤن لا، والمضمّر متكلماً أو مضافاً لو غائباً. معجم ٢٠٢ ري.

قلت: النقل من شرح الرصعي (٤٨١)

(٥) هذا إذا كان المحذر مضمراً، وأما إذا كان مظهراً أو كان المصدر منه مكرراً، فلا يؤتى بالعين...

والأسد، حارج عن القسمين، فيبني أن لا يكون تحذيراً، وليس كذلك، بل هو أيضاً تحذير.

قلت: هو تابع للتحذير، والتوزيع حارحة عن المحذود، بدليل ذكرها بعد. فأعرف.

(د - د - د) بطير القسم الأول، قال عمر: إنيك وإن تحذف أحدكم الأرب، والحذف: الرمي بالعصا، كما أن الخذف بالخاء والذال المعجمتين: الرمي بالحصا.

(د - د - د) مثال المحذر منه مكرراً، وكذا قولهم: الصبي الصبي، والجدار الجدار، والأسد الأسد، التكرار للتأكيد.

(وسورة: د - د - د) أي: بعد نفسك من الأسد، فالجار متعلق بالمعل المقدر (وس - د - د) أي: بعد نفسك من الحذف. (وس - د - د)

() أي: حدث إن الأسد لا يكون مأموراً بالتحذير كما أن النمس مأمور به.

() وفيه نظر، لأن كونه تابعاً لا يخرج عن التحذير كما أن عمراً في حامي زيد وعمره لا يخرج بكونه تابعاً عن الفاعلية - م.

() والحكمة في وجوب حذف فاعل المحذر منه المكرر كون تكريره دالاً على مقارنة المحذر به للمحذر بحيث يفتق الوقت عن ذكر المحذر به على أنبلغ ما يمكن، وذلك بتكريره، ولا ينسج لذكر العامل مع هذا المكرر، فكان التكرار حارحاً عوضاً عن العامل المحذوف، ولهذا حار إظهار العامل إذا لم يكرر. لاسم اتفاقاً، وأما وجوب الحذف في نحو إنيك الأسد، فلأنه في معنى المكرر، لأن معنى إنيك أي: بعد نفسك من الأسد، وهو الكلام المحذر منه، ومعنى والأسد أي: بعد الأسد عن نفسك، وهو أيضاً بمعنى المحذر. لأن تبيد الأسد عن نفسك بأن يباعده عنه، فكانت قلت. الأسد.

الأسد. ري - النقل من شرح الرضي (٤٨٢)

() وإنما كثر حذف الجر مع (إن) و(إن) لأنهما حرفان موصوفتان طويلتان بهما =

أر **محدوب** (**مغدير** «مس») أي إريك من أن تحلف ، إذ حلف
حرف الجر من «أن وأن» شائع كثير .

(ولا تقول) عطف على قوله: (إريك الأسد) بتقدير: من
الأسد، (لا متناع بقدر «مس») في الاسم الصريح، بخلاف إريك أن تحلف.

وقوله:

وإريك إريك الميراء فائنه إلى الشر دعاء وللشر جالب^(١)

بتقدير: إريك من المراء، شاذ، أو محمول على ضرورة الشعر، أو
حذف فعل. وإريك إريك من باب: [I/٥٣] الأسد الأسد، والتقدير: اتقى

لكونهما مع الجملة التي تعلما يتأويل اسم واحد، فلما طال لفظاً ما هو في الحففة اسم
واحد، أجازوا به التحفيف قياساً بحذف حرف الجر الذي هو مع المجرور كثير، واحد
وي. نيت. الفل من «شرح الرضي» (ص ٤٨٤).

() نيت. قاتله الفعل من عيد الرحمن القرشي، واليب من شواهد «الخصائص»
(١٠٢/٣)، وسيبويه (٥٧)، وهو من البحر الطويل.

والشاهد فيه (وإريك إريك) لونه تحطير، ومعناه: حترز، وقد التزم منه إسماعيل العامل في تكراره.
قال الجاهلي في «خزانة الأدب» (٦٤/٣): والشاهد فيه أنه لقي بالمراء وهو معمول به
بغير حرف عطف وعند سيبويه أن نُسب المراء بإضمار عمل، لأنه لم يُعطف على
«إريك» وسيبويه وابن أبي إسحاق به، ويجمله ك(أن) و(العمل) ونسبه بالفعل الذي
نُسب «إريك» بقدر فيه. أمي الميراء كما يقدر معلاً أمر بهض «إريك». وقال المازني:
لما كثر «إريك» مرتين كان أحدهما جَوْصاً من الواو وعند المبرد: المراء بتقدير «لن
نماري» كما تقول إريك أن تماري، أي: محافة أن تُماري.

ولمعي العام أحرك الجدل والمعارضة مع الناس من غير وجه حق، فإن ذلك كثيراً ما
ينجر إلى السوء، ونُسب للإنسان متاعب. انظر للمبرد «معجم اللبس» لأبوس همام
(١١٤٦)، والمعجم القواعد العربية: للشبح عبد الله الدقر (٢١٩)

تفكك، وانترك الجراء^(١)، وهذا قول سيويه.

أو جار مجرى أن تمارى^(٢).

وهيه: أنه يلزم حوار ذلك في سائر المصادر؛ لا اشتراك العلة، وليس مجازاً، اللهم إلا أن يقال: هذا وجه ارتكاب الشذوذ، لا أنه وجه قياسي.

[المفعول فيه]

(لمفعول فيه:) مبتدأ محذوف الجبر، أي منه المفعول فيه، بقرينة ما سبق، أو خير محذوف المتدا، أي هذا باب مفعول^(٣) فيه، أو مبتدأ خبره ما فعل فيه، وهو فصل، وعلى الأولين استئناف، وقوله: (فيه) مفعول ما لم يسم فاعله، والصعير عائد إلى اللام الموصولة.

(ما فعل منه) مفعول ما لم يسم فاعله، أي: اسم ما فعل فيه؛ إذ^(٤) المفعول فيه في الاصطلاح^(٥) اللفظ الذي مسمه شيء فعل فيه (فعل مذكور) فعل، أي: حدث، لا قسم الاسم^(٦)، (مذكور) صفة (فعل)،

(١) يعني أنه ليس من باب التحفيز، بل فعله جائز الحذف، م

(٢) يعني أن إراء مصدر. مارت، والمصدر مقدار بالك مع الفعل، فأجري مجزاً في جوار

حذف من منه ري. قلت: فطر لشرح الرضي (٤٨٧)

(٣) في ج: هذا بيان المفعول فيه.

(٤) تحليل للتصير المذكور.

(٥) أي: إنما خبره بهذا التصير؛ إذ المفعول فيه

(٦) ما لك إذا قلت: ضربت أسس، فقد فعلت فعلاً صيرت اليوم، لأنك تكلمت به اليوم،

والعرب الذي هو مضمونه فعلت أسس مفهوم ري يب الفاعل من «شرح الرضي»

(٤٨٧/١).

أي: لعلّاً أو تقديرأً، واحترر به من نحو: يوم الجمعة طيب، فإنه وإن كان
فعل فيه فعل لا محالة، لكنه ليس بمدكور

(مر) بيانية (رم - مد) - حقيقيين أو اعتناريين، نحو: سررت
يوم الجمعة حلفك^١، وجلست قدوم زيد الشمس^٢، أي: وقت قدوم زيد
في مكان ظهور أثر الشمس؛ إذ المصدر قد يجعل حينياً، وكذا
المس^٣ مكاناً على قلة، وقد يدخل في الحديث نحو: اعتنم اليوم الذي
صمت فيه، فإن اليوم فيل فيه وفعل الصوم، وهو مدكور، وإن شرط^٤
قصد ذلك^٥، وذكره بهذه الحثية، أو يراد^٦ فعل عامل فيه، لاستعني عن
قيد (مذكور) أيضاً.

(وشرط ضه مدني) كلمة (التي) إذ تلفظها بوجوب الجر،
والجمهور على أن تقديرها شرط المفعول فيه، وإذا ظهرت، كان مفعولاً
بواسطة حرف الجر، لا مفعولاً فيه.

(١) مثال الحقيقيين، فإن يوم الجمعة زمان حقيقي، ولحذف مكان حقيقي.

(٢) مثال الاعباريين، فإن القدوم زمان باعتبار جملة حين، وإرادة وقته والشمس كالاعتبار
إرادة مكان ظهور أثرها - م.

(٣) أي الشمس

(٤) أي وإن شرط لدفع العوض باعتنم اليوم لذي صمت فيه قصد ذلك، أي قصد له فعل
فيه الفعل المذكور، وإن ذكره لوقوع الفعل المذكور به م

(٥) أي قصد وقوع العمل فيه، واليوم المذكور بس قصد وقوع الفعل فيه، بل قصد وقوع
العمل عليه - م.

(٦) صلف على قوله فإن شرط م - وهي نسخة ج ليراد

[١٠٠] (وحرّوب حرّوب) لإضافة من باب أبواب الشّاح وأسورة
 ذهب معنى امرء. وبلاد في (أرميا) نحس (كها) تأكيد. والتصغير
 نصرّوب. (ب) (نحرّوب) أي النصب بتقدير في تغلّ أو بتقدير
 امرئ. لأنّ منهم مهاجرة مفهوم الفعل، فيصحّ نصبه بلا واسطة
 كالتصغير. والمحدود منها محمول عليه؛ لاشتراكهما في (أرميا)، والتصغير
 من الممكن محمول عليه؛ لاشتراكهما في الإلهام. ولم يحمل عليه المحدود
 من الممكن؛ لاختلاف ذاتاً وصحة، ولم يحمل على المكان المهم؛ لأنّه
 مرجح. والتحمل عليه كاستعارة من المستعير، والوزل من العقير.

(وحرّوب حرّوب) إضافته كإضافة (ظروف الرماح) (ب) (ك) ظروف
 الممكن. اشتراطية حرّوب لتبدي، (مهد) أي إن كان من الجهات الست
 وما لحق بها على غير: (ف) بتقدير امرئ. أو قل النصب بتقدير
 امرئ. (و) أي: وإن لم يكن ظرف الزمان مهماً؛ (ولا) يقبل النصب
 بتقدير امرئ. لو لا يقبل تقدير امرئ.

(وشرّ النهم بالحرّوب الشّت)، وهي: أمام وحطب وبعين وشمل
 وحرّوب وتحت، وترك التاء في العدد؛ لأنّ (الجهات) مؤنثة. وقيل:
 النهم: هو الكرة ويرد عليه: حطبك وأملأك.

() أي: لشيء من الرماح هو الذي لا جد له حصره. سواء كان معروف أو مكره. كغير
 رماح. والحق الرماح والحدود، وما لا جد له هناك حصره. سواء كان معروف أو مكره
 كونه وثيقه وشهر يوم الجمعة وثبة القدر وشهر رجب مفهوم ربي يُثِقُ الفعل من
 مخرج الرمي (١٠٠)

(١٠) وهو ما مرّت مع لهما بحسب بلا خلاف بتقدير في على الظرفية ٢

وقيل: هو غير المحصور، ويخرج منه نحو: فرسخ^١، ولا خلاف في انتصابه على الظرفية وقيل^٢: ما له اسم باعتبار ما لم يدخل في مسماه، ويشرح فيه نحو^٣: «عند» و«لدى»؛ لأن اسم «عد» و«لدى» لا يطلق باعتبار ذلك المكان، بل باعتبار المضاف إليه^٤. وقال الأكثرون من المتقدمين: هو الجهات الست، وهو الذي احتاره المصنف^٥ . . . ها^٦.

(١) أي [مخرج] من المقدور المسووعة نحو ميل، لأنها محصورة، ويستحب على الظرفية بلا خلاف، هؤلاء يقولون: يتحب من المكان على الظرفية نوعان الميهم والمحدود، ويستثنى من الميهم جانب وما [هو] بمساه من جهة ووجه، فإنه لا يقال زيد جانب عمرو، بل في جانبه، وكذا خارج الدار، بل من خارجها مفهوم ربي^٧. . . لعل من «شرح الرضي» (٤٨٩)

(٢) أي ما ثبت له اسم لأجل إضافته إلى أمر خارج عن مساه، من (جذب وقدام ورمى وشمال) يطلق على هذه الأماكن باعتبار ما يضاف إليه، وكذا هذا سمي المكان الميهم مهيماً، لأنه لا يتعلق عليه مجرد النظر إلى ذاته، بل إطلاق الاسم عليه يحتاج إلى اعتبار شيء آخر خارج عن ذات المكان، فهو مهيهم في ذاته متعين الاسم بذلك الخارج، والمحدود من المكان على هذا ما كان له اسم بسبب أمر دخل في مساه كأعلام المواضع، فإنها أعلام لها باعتبار عين تلك الأماكن، وكذا بلد وسوق ودر، فإنها أسماء لتلك المواضع بسبب أشياء دخلت فيها كالدر في البعد، والديكين في السوق، والبيت في الدار مفهوم ربي^٨ ينقل من «شرح لرضي» (٤٨٨)

(٣) أي نحو: جهة وجانب وكف ووجه بمعنى جهة ومكان ووضع روسط ريس وإزاء وحداء وحدوة وما هو بمساه، ويخرج عنه المسود بالمساحة كالميل والفرسخ والبريد، إلا أن يقال إن المكان مثلاً لم يصح رسماً بالنظر إلى ذاته، بل بسبب لقياس اسمي لذي هو أمر خارج عن مساه^٩

(٤) أي باعتبار الشيء الذي أضيف إليه (عند ولدى) م^{١٠} انظر «شرح الرضي» (٤٨٩).
(٥) قيد به، لأنه لفر الميهم في موضع آخر بالتفسير الأخير، ويظهر على قول الأكثرين: أن تحمل المقادير المسووعة على الجهات الست لمسابتها لها في الانتقال، فإن تعيين ابتداء الفرسخ مثلاً لا يخص موصفاً دون موضع، بل يشمول ابتداء وانتهاء كقول =

ويُرد عبءُ «عبد» والذي «ومط» مكان» وما بعد دخلت، فإنها تقل ذلك مع أنها «أ» غير الجهد، فأجاب عن كل من ذلك بالعمل للإيهام أو الكثرة.

(ر حصر عبء) أي على المصمم: (أ ب ج د هـ ز ح ط ي) نحو «دور» و«سوى» (و هـ م د) أي: «عبد» والذي «وكذا ما هو شههما، والمراد: الإيهام اللغوي»، وإلا، لا يستقيم الحمل

(و) حُمل عليه (نسط حـ) وما بمعناه، إذا كان الفعل موافقاً له في إعادة معنى الاستقراء (١)، نحو: جلست مجلسك، وقمت مقامك، ووضعنت موضع فلان، إلى غير ذلك من دوت القسم مما يجري هذا المحرى.

= الحلف قدامَ «المس شملأ» رصي يـ انقل من «شرح الرضي» (ص ١٩١)
() لا الاصطلاحي الذي هو في الجهات البت على قول الأكرمين والمصنف في «الكافية»، وإلا لا يستقيم الحمل، إذ لا إيهام بهذا، يسمى في لدى وعد. وحسن لا يكون إلا معامع أولاً الاصطلاحي في المفسر بتأويل إيهام عدد ولدى، وإلا لا يستقيم الحمل، إذ حينئذ يكون مصعب عند ولدى لأصلالة لكونهم أيضاً من الجهات دوت الحمل م

(٢) وهو كل ما شئت من حدث يسمى الاستقراء والكون في المكان م
(٣) سواء كان ذلك الفعل مشتقاً مما اشتق اسم المكان أو لا، نحو: جلست موضع القيام، وتحركت مكان الجيوس. وفعدت موضعك، وأما الفعل الذي ليس فيه معنى الاستقراء، فلا يصعب، فلا يقال كتبت الكتاب مكانك، وربيت بالسهم موضع بكر، وفعلت مكان الترام، وعلى هذا هي إطلاق المصعب نظر، فإن لفظ مكان لا يصعب إلا بعمل به معنى الاستقراء، وذلك لا يهيم من إطلاق، وأما اسم المكان المشتق من حدث ليس فيه معنى الاستقراء كالمضرب والمقتل والمأكول والمشرب وسجوها، فلا يصعب على ظروبه إلا بالعمل الذي يتعصب به على الظرفية المحضة من المكان، كدخلت وبرلت وسكنت، فلا يقال فمت مضرب زيد وقمت مقنله مفهوم. وي قلب انقل من «شرح الرضي» (١/٩٠/١) وما بعد.

(ر.س.هـ) أي: لكثرة استعماله دون إبهامه.

(ر) حمل عليه (ما.م.د.ح.د.هـ) وما يقاربه من نحو برلت
وسكنت، (نحو - ح.د.الدار)، وبرلت المكان، وسكنت العرة (م.د.
ص.ح) أي: حملاً واقماً على القول، لأصح، أو على المذهب لأصح.
قيل: هو متعد، وما بعده مفعول به^(١)، لكن كون مصدره على الدخول
وكونه ضد الدخول الذي هو لازم آتية يرححان لروحه.

(ر.ح.ب) المفعول فيه (نحو من نفسه) حواراً بلا شريطة، نحو يوم
الجمعة في جواب من قال: متى سرت؟ (وعلى سرقة النحر) بكونه
اسماً بعده فعل مشتمل عه بصميره أو متعلقه، لو سلف عليه هو أو مناسب
لنصبه، نحو: يوم الجمعة صمت فيه، أو أكلت في عداته، أو يوم الجمعة
سوت الصوم في ليته، وهو في كون نصه واحداً أو مختاراً أو مساوياً
للرفع أو مرجوحاً مثل المفعول به، فيجب في نحو: إن يوم الجمعة صمت
فيه، ويختار في نحو: إذا يوم الجمعة سرت فيه، وأعطرت^(٢) يوم
الجمعة^(٣)، ويوم الخميس صمت فيه، ويستوي الأمران في نحو: زيد
سار، ويوم الجمعة سرت فيه معه، ويرجع الرفع في نحو أما يوم الجمعة
سرت فيه، [هـ/ب] ولقيت زيدا فإذا يوم الجمعة [صام فيه. وأما امتناعه

(١) إذا لم يكن الطرف متعيناً. م.

(٢) أي: بلا خلاف. م

(٣) عطفت على إذا يوم الجمعة، أي ويختار النصب في نحو أظرب يوم الخميس م

(٤) في ج: الخميس، ويوم الجمعة صمت...٠٠٠

ووجوب الرفع في: يوم الجمعة^(١) ما صحت فيه ويوم الخميس سرت فيه، فيحتمل الثبوت للمانع، ويحتمل العدم^(٢)، لتوسع الطرف.

[المفعول له]

(**مفعول به**) متداً محذوف الخبر، أو حذر محذوف المتداً، أي: هذا بيان المفعول له، وهله^(١) مفعول ما لم يسم فاعله

(هو ما) أي: اسم (فعل به) بدلالة ما سبق في لمفعول المطلق (**واحد**) مؤثراً كان أو أثراً^(٢)، واحتراز به عن ما لم يفعل لأجله لمعله فعل، كائثر المعاني والملاحظات. (عمل) أي: حدث، لا الفعل الاصطلاحي، مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: (فعل). (**مدكور**) حقيقة أو حكماً، فلا يرد: كون صورة الفعل محذوفاً^(٣).

والحق أن يقول: هو ما فعل لأجل مضمون عامله. وفيه^(١) وفيه^(٢).

ويرد على هذا الحد: كرهت التأديب

- (١) ما بين مكوفتين غير موحود في النسخين (ح ود). وانفرد به الأصل الحطبي
- (٢) أي: عدم امتناع النصب. م.
- (٣) هذا باعتبار الوجود، وأما في الدهش، فالمفعول علة حامله على لعمري سواء تقدم وحوادث على وسود الفعل كما في: قدمت حياً، أو تأخر كما في: ضربت تأديباً م
- (٤) وذلك لأن يرد نحو: كرهت التأديب الذي لأجله وصيرت وقد أعجبني التأديب م
- (٥) أي: نظر إذ قصد فيه الجبينة والسراد فاعله عامل فيه ما ذكره بمعنى هذا القول، فهو أيضاً حق. م

() أي: في السطر المذكور نظر، وفيه أن هذا الكلام الذي ذكره يدل على أنه ضائع مطلقاً، وليس كذلك، لأنه إن قيل يكون بياناً لواقع لا يكون ضائعاً، والبيان مشعر بهدا. م

الذي ضربت لأجله^١، وضربت وأعجبي التأديب، فإنه قد فعل لأجله فعل مذكور، وهو الصرب^٢. وإن قصد الجيبة، أو قيد بكونه عاملاً، لصاح قيد (مذكور).

(مثل: صرته نادياً) نظير العلة اعائية، (وقعدت عن الحرب خفا) نظير العلة المؤثرة، ولو ذكر في موضع: قعدت جماً حارث شجاعاً؛ لكان أحسن.

(حلافاً لـ **الزجاج**^(١)) أي: يخالف هذا القول خلافاً لأبي إسحاق الزجاج، (بينة) أي: المفعول له (عند) أي: عند الزجاج (مصدر) تزعج^٣؛ لأنه علة المصدر، فيقام مقامه، كما أقيمت آتة مقامه في 'ضربت' سوطاً، فالمعنى: أذنبته بالصرب تأديباً. وجئت عن القعود عن الحرب جماً، أو ضربته ضربت تأديب، أو قعدت قعود خفي.

(١) ولذا ما يسمى عنه بـ قوله "والحق أن يقول الحق، وأرى أنهما من جهة اختلاف السج جمع بينهما في بعضهما من لم يعرف اتحاد مآلهما. م.

(٢) إلا أنك لم تذكر الضرب في قولك عملاً به، والحق أن تقول في المفعول: ما فعل لأجل مضمون عامله. م.

(٣) **يب** الزجاج هو: إبراهيم بن السري، أبو إسحاق الزجاج: عالم بـ النحو واللغة ولد ومات في بغداد، كان في فتوته يحرق الزجاج ومال في النحو معلمه الميرد وعلم عبد الله بن سليمان (وزير المعتضد العباسي) مؤثلاً لابن «قاسم» مدله الميرد على الزجاج، طلبه «وزير» فأذنب له ابنه إلى أن ولي الوزارة مكان أبيه، فجعله القاسم من كتابه. فأصاب في لئله ثروة كبيرة، وكانت للزجاج مناقشات مع ثعلب وعمره من كبه ومعاني القرآن «والاشفاق» و«خلق الإنسان» و«الأمالي» في الأدب واللغة، و«معنى وأملت» في «صرف الأملط» و«المثلث» في اللغة توفي سنة (٢٤١ هـ = ٨٥٥ م) ٢٩٧٣ م يظن «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٨٩/٦)، و«آداب اللغة» لـ محمد دياب (١٨١/٢)

وقيل: لا يقال: يعود جسراً معارفاً^(١).

وفيه نظر، لأن إضافة المصيب إلى السبب ليست مجازية
ورد قول الزجاج: بأن صحة تأويل نوع بنوع لا [هـ] يدخل في
حقيقته، ألا ترى إلى صحة تأويل الحال بالطرف وتأويل المصدر بالمفعول
به من حيث إن معنى: جاءني ركيباً: جاءني زيد وقت الركوب، ومعنى:
ضربت صرباً: أحدثت صرباً، من غير أن يحرج من حقيقتهما^(٢) والآلة
الزم للفعل من العلة؛ لاحتياجه إليها ذاتاً، حيث لا يتصور الكتابة بدون
القلم، ولا الصرب من غير آلة من سوط ونحوه، ولا الخبر من غير قدم،
وكذا سائر الأفعال المتعلقة بالالات، بخلاف العلة؛ لتحقيق العث، ولذا
جعل المفعول له مستدعى الفعل لاستلزامه، فلا يلزم من إعلامة ما هو الزم
من العلة إقامتها^(٣).

(١) أعلم أن لبعض شارحي «الكافية» عطف وختم ما قاله الزجاج بأن ذلك بما رأى من كون
مضمون عامل لمفعول له تفصيلاً وبياناً له كما هي ضربته تأقيماً، ومن معناه أدبه بأدباً
بالصرب، فإن تأدب محفل، ولصرب بيانه، فكأنك عدت أدبه بالصرب تأديماً.
ويصلح أن يقال: الصرب هو التأديب، عصار مثل صرب صرباً، هي كون مضمون العامل
هو المصوب ورد عليه بأن الترجيح المذكور لا يطرد في جميع أنواع المفعول له، فإن
القيود يسبب بيان المحسوس، ولا يقال: قمره حين إلا معارفاً، وكذلك هو ذلك حيثك إصلاحاً
يحتاج بالإعطاء أو الصبح أو نحوه، فإن سمجي لسبب بياناً للإصلاح، بل بيانه الإعطاء
أو تصحيح ولدي قاته حين، لأن إساءة السبب إلى السبب معار يسبب معار ولا مفهوم ربي
بـ انقل من «شرح الرضي» (١: ٥٠٨)

(١) رد على لزجاج بأنه قال: بتمام العلة مقدّم المصدر كما نقام أنه مقام المصدر م

(٢) أي: إقامة لعل لوجود العار

(وسرط صه) أي: المفعول له (مدر ملامه)؛ لأنها إذا

ظهرت؛ لزوم الحبر^(١).

(وسما سخر حدها) أي: تقدير اللام، وصع المظهر موضع

المضمر^(٢)، وعبر عن التقدير بالحلف للشيء على حرمان الاصطلاح

بإطلاق كلا اللفظين. (دا كـ) المفعول له (ملا)، احتراز عما إذا كان

عساً، كجئتكَ للسمن^(٣). (تاعل لعمال) احتراز عما إذا كان فعلاً لغيره،

نحو: جئتكَ لمحيتكَ إياي^(٤). (نعمل) أي: اتحد فاعله وفاعل عامله،

(وسرط صه) أي للفعل المذكور (في الوحد) أي: اتحدا زماناً^(٥)،

واحتزر به عما إذا لم يكن مقارناً له في الوجود، نحو: أكرمتكَ اليوم

لوعدي^(٦) بذلك أمس.

() لأنه لا بد من اللام تحقيقاً للعلية، فهي إن كانت مفرقة كانت مجرورة، وإن لم تكن

مطلوبة تكون اللام مقدرة فيها صح

(١) والأولى أن يقول وإنما يجوز غلط؛ لأنه كاف وإن كان بغيره، فالأولى أن يؤس بالتقدير

وإن لم يؤت بالتقدير، مؤثى بالحلف طراً إلى إطلاق كلا اللفظين في الآخر تأمل

(٢) قال الرضي كلام المصنف ظاهر في أن المجزور مفعول له، وليس عد النجاة إلا

المنصوب **بـ** النصص ما ذكره المصنف؛ لأن العلية من لوازم اللام تقديرًا أو

تصريحاً، بل الصريح أقوى بهذا الاسم، نحو جئتكَ للسمن- كوراني

() فلا يجوز حذف اللام من قولنا جئتكَ للسمن، فإنه ليس فعلاً

() أي يكون صادراً عن فاعل الفعل المعلن م

() في ج- اتحد زمانهما

(١) لأن المفعول له حينئذ يصير مثابها بالمفعول المطلق؛ لأن فعل لفعل الفعل المذكور

مقارناً لوجود الفعل، فكما يتعدى الفعل إليه بشيء، فكذلك يتعدى إلى المفعول له بشيء

اللام- صح.

وإنما اشترط هذه الشروط؛ لأنه بهذه الشروط يشبه المصدر، فيعلق بالعمل بلا واسطة تعلق المصدر [به]، بخلاف ما إذا احتل شيء منها، ولأن علة أكثر الأفعال^(١) كذلك، فوجودها يكون ظاهراً في العلية، موافقاً لما هو الغالب، فيستغني عن إظهار اللام، بخلاف ما إذا احتل شيء منها. كذا ذكره المصنف.

وشروط بعضهم التذكير [١٥٥/ب] لمشابهته الحال والتميز.

وقوله^(٢):

وَأَعْرِضْ عَزَازَةَ الْكَرِيمِ ادِّخَارُهُ^(٣) وَأَعْرِضْ عَنْ شَيْءٍ اللَّيِّمِ تَكْرُمُهُ^(٤)

(١) في ج: أكثر علة الأصل.

(٢) والشاهد أن ادخاره معول له مع أنه معرفة، و(تكرما) معول له مع أنه نكرة، وهذا موافق

للبعض ٢

(٣) أي أعرض رلات الكريم لأجل أن ادخره واتعمده صدقاً، والموراء: الكلمة القبيحة.

(٤) مسبب قائله حاتم بن عبد الله الطائي (الجواد المشهور)، ويكنى: أبا عدي، بابنه، وأبنا سعة بابتة. واليب في «ديوانه» (٥٦)، وهو من البحر الطويل. ومن شواهد سيومه (٧٤)، و«المقتضب» للمبرد (١٢٩)، وابن عثقل (١٦٥)

الشاهد فيه قوله: «ادخاره» حيث وقع معولاً لأحله، مصحوباً مع أنه مضاف للمصدر، ولو جزمه باللام يقال «لا ادخاره» لكان سائماً مقولاً. وهي اليب رد على الجرمي الذي رعم أن المعمول لأحله لا يكون معرفة لا بإضافة ولا بـ(أل)، وما رعمه من أن إضافة المعمول لأجله لينة لا تفيد التعريف غير صحيح

وفي قوله «تكرما» شاهد آخر لهذا الباب، فإن قوله «تكرما» معول لأجله، وهو شكوك غير متروك لا بإضافة ولا بال، وقد جده به مصحوباً لاستيعابه الشروط، ولا يختلف أحد من النحاة في صحة ذلك.

الموراء: الكلمة القبيحة. ادخاره: استفاء بمرادته أعرض أصحح انظر «الصالح» من اللغة للجوهري، مادة: هور.

حجة عليه^(١).

[المفعول معه]

(المفعول) مبتدأ محذوف الخبر، أي: مه المفعول معه بقرينة ما سبق، أو حيز محذوف المبتدأ، أي بيان المفعول معه، أو مبتدأ خبره مذكور، وهو فصل. (معه) مفعول ما لم يسم فاعله.

(هو مذكور بعد الواو) التي (معنى «مع»^(١))، احترز به عن سائر المعانييل. (المصاحبة مفعول) إضافة المصدر إلى المفعول^(٢). (نعم) احترز به عن: كل رحل وضيعة، فيتناول^(٣) نحو: صربت ريداً وعمرأ^(٤)، إذا كانت الواو بمعنى «مع»، وهو معطوف على المفعول به^(٥) اتفاقاً، لا مفعولاً معه، لكنه لم يقصد فيه هذه الحثية.

() أي: على ذلك البعض

(٢) والتفريق بين هذه الواو وواو العطف أن العاطفة تقتضي الشركة في العمل والإعراب، دون المصاحبة، وهذه الواو تقتضي المصاحبة في العمل من غير مشاركة في الإعراب حلي.

(٣) أي: الفاعل محذوف، أي: لمصاحبة المذكور بعد الواو مفعول فعل م

(٤) أي: المذكور

(٥) وبعين العطف في المثال المذكور؛ لأن أصل الواو التي قبل المفعول معه العطف، وإنما يعدل ما بعده من العطف إلى الصب نصاً على المعنى المراد الذي هو المصاحبة، فإن العطف في: جاني ريد وعمرأ يحتمل تصحيب الرجلين في المجيء، ويحتمل مجيء أحدهما قبل الآخر، والصب نص في المصاحبة، وفي قولك: صربت ريداً وعمرأ لا يحتمل التصحيب بالصب على المصاحبة لكونه في العطف الذي هو الأصل أظهر

(١) في ج. له.

وإنما لم يقل: فاعل فعل 'أ'، ليناول نحو قولك:

فَحَبْلُكَ^(١) وَالصَّخَاكُ^(٢) سَيْفٌ مُهْدُ^(٣)

(نقط أو مسمى) أي: سواء كان الفعل لمظياً أو معنوياً، نحو: استوى

الماء والخشبة، وما لك وريداً، أي: ما تصنع.

(ب) الماء للتفسير (ك) تامة أو ماقصة (ل) الذي قصد

() وشرط بعضهم كون معمول الفعل الذي تصاحب معمول معه مفعلاً نظراً إلى أن عمراً في قولك ضربت ريداً وعمراً، ويتضمن ما قاله بحر حبك وريداً ودرهم، فإن الكاف معمول في المعنى؛ إذ المعنى: يكفيك، م.

() فإن معمول معه بالاتفاق مع أنه مشترك لكاف الحطاب، وهو معمول في المعنى لكونه في معنى كفاك، كثير.

() اسم رحل، أي: منه

() ص ما عثر يس صدره

إذا كانت الهيجاء وأنشئت النقصا * فحسبك

وهو يشأ من البحر الطويل، وقد نسبته أبو علي القالي في «الألماني» إلى جرير، ولم أجد

في «ديوانه»^(١) وهو من شواهد «معني اللب» لاس هشام (٤٦٣)، و«اللسان» لاس

مظور، مادة صما، و«جمهرة اللغة» لاس فريد، مادة (ج ٥ و ١٠ ي) (الهيجاء)

الحرب و(النقصا) ما الجماعة، كتى بالشتاق المصاحبة عن التفرق

والمعنى: كفاك سبب مع ضحية الضحك، وحضوره. أي: حضور هذا السبب الضمني

من سواء - فالنقص الإخبار بأن الضحك منه هو السبب الكافي، لا الإخبار بأن

المحاطب يكتبه ويكتفي الضحك سبب

والشاهد به (والضحك) حيث نصب الضحك، لانتاج حمله على التفسير المخصوص،

وكان معناه: يكفيك ويكتفي الضحك والجزء بالمطالع، وقيل: «ضمار (حسب) أخرى»

والزفع بظهير (حسب) صقلت وحملها المصاحبة إليه

وذكر ابن هشام في «المعني» أن البيت يروى بالألف الفلاقة فالنقص على أنه معقول منه،

لو معمول به بالضم (يحسب) لفظ للمريد «الأصول في النحو» لاس السراج (٣٧/٩)

العامل المعنوي^(١) بلا حاجة مع جوار وجه آخر، وهو العطف. (م: ما يريد) أي أي شيء حصل لك (وعمر و^١).

(ولا) أي وإن لم يجز العطف؛ (نفس نصف) حيث لا وجه سواء، (مثل م لك) أي: أي شيء حصل لك (وربد، وما شئت) أي أي شيء أترك (وعمر^١)، فإنه يتمتع فيهما العطف؛ لأن الكاف ضمير محرور، ولا يجوز العطف على ضمير المحرور إلا بإعادة الجار، ولم يجز عطف «عمرًا» أيضاً على الشان؛ لأنه خلاف المعنى؛ إذ المعنى: ما شأنك ونفس عمرو^(١)، وسؤال السائل عن شأنهما، لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر.

(لأن المعنى: ما مضى^٢) دليل على كون المثال من باب العامل

المعنوي.

=
النصب ضرورة وإن سلم أنه ليس بضرورة فالنصب على المصاحبة حاجة داعية إلى الحمل على عمل العامل المعنوي، فكيف ينفي الإحاج إليه؟ ولذا قال بعضهم: الأولى أن قصد لمن على المصاحبة وجب النصب، وإلا فلا م

(١) اعلم أن الفعل المعنوي على ضربين؛ لأنه إما أن يكون في اللفظ مشعر به قوي، نحو ما لك وشأنتك؛ لأن الحال والمجرور لا بد أن يتعلق بفعل أو بما فيه معناه، وشأنك بمعنى فعلك وصحتك، فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل، لو لا يكون في اللفظ مشعر به قوي، نحو ما أنت وربدًا، وكيف أنت وقصة من تريد، وفي الضرب الثاني العطف أولى بلا خلاف، بخلاف الأول، وإن قصدت المصاحبة لعدم التامب وضم الدال عليه وهو ما لاستهائية وكيف وذلك لكثرة دخولها في غير الفعلية قدرت كل بعد ما الاستهائية وكيف لكثرة وقوعها معها والشيء إذا كثر وقوعه في موضع جاز حده تخفيفاً، رصار كانه منطوق. م.

(٢) إذا كان مطلقاً على الشأن.

[الحال]

(الحال) لما فرغ من التفاعيل؛ شرع في الملحقات

(ب) سبب احتراز عما لم يبين، (هـ) احتراز عن التمييز؛ لأنه يبين الدات، (لما فعل) أي: حال صدور العمل عنه، ولا يرد الصفة؛ لدلائلها؛ على هيئة الموصوف مطلقاً. (أو) مائة الحلول، دون مانعة الجمع، (سمنون ب) أي: حال وقوع الفعل عليه، فلا يرد نحو: ضربت زيداً الراكب؛ لدلائلها على هيئة الموصوف مطلقاً، وقد يقع الحال عهما، نحو: ضربت زيداً راكبين، ولقيته مصعباً متحدراً على الجمع والتفريق، فلو قلت: زيد قائماً أخوك؛ لم يجز، لعدم التاعلية والمفعولية في زيد، والحال يقع عن المفعول به ولو حكماً نحو: «مئة إبراهيم خريقاً»^(١)، و«أن تأكل لحم أخيه ميتاً»^(٢)؛ إذ المضاف إليه في مثله^(٣) له حكم المضاف.

وانما يقع الحال عن المفعول معه؛ لكونه في معنى التاعيل أو المفعول به؛ لمصاحبه إياه في صدور الفعل أو وقوعه.

(سند أو مسمى، نحو: [ب/٥٦] صرحت ريدا قائم) مثال التاعيل والمفعول اللفظي، ومنهم من يقول الطريق في مثله أن يقال: أقوم أو يقوم، لا: قائماً؛ للبس إلا إذا علم السامع من القائم مهما

(١) وذلك لأن الصفة ليس قيداً للعمل في الموصوف، بخلاف الحال، فوه قيد لهامله، هي لفظ دلالة على كون هيئة التاعيل أو المفعول عد صدور العمل عنه أو وقوعه عليه م

(٢) سورة البقرة، الآية ١٣٥

(٣) سورة الحجرات، الآية ١٢

(٤) أي في مثل ما كان المضاف فاعلاً ومفعولاً م

(وريد من **درد**) مثال المفعول 'المعنوي'.

وفيه: 'إن قائماً' حال من ضمير في الدار، وهو فعل لمعطي. وفيه.

(وهذا ريد **درد**) مثال 'المعنوي'، إذ المعنى: أشير إلى ريد قائماً.

(وعمدتها) أي الحال (سلس)، لأنه الأصل في العمل، نحو: صرحت ريد قائماً، (أو شبهه) أي: العمل لكان الشئ، نحو: داهب راكناً، (رعدة) أي: العمل، نحو: هذا ريد قائماً، ومثل أسماء الإشارة وحروف الداء والتمني والترجي والتشبيه وبحورها مما هي 'معنى الفعل'، نحو: يا ريد قائماً، ولتتعد عددا قائماً، ولعله في الدار، وكأنه أسد صائلاً.

(وسرطها) أي: الحال عند البصريين (ب) **نحو** (نحوه) أي: كونها نكرة؛ لثلاث يلتبس بالصفة في النصب، ولأن النكرة أصل، والغرض يحصل بها^(١)، والتعريف رائد على المرص، ولأنها لا تحتاج بسب معناها إلى التعريف؛ لأن لمقصود من 'الحال' تقييد الحدث المسبب إلى الفاعل أو المفعول به، والندكرة كافية فيه.

(١) في ج: الفاعل

(٢) أي في قوله وفيه (إن قائماً) نظر، لأن المراد يكون الفاعل والمفعول معوياً يكون

حامله مدنوياً، فكانه تسمية للمفعول باسم الفاعل. م.

(٣) لأن الإحصار في الظرف اعتباري، وهو يدل على الفعل معنى، فيكون الفاعل معوياً لا معنوياً، لأن الإحصار فيه ليس تحليلاً. م.

(٤) في ج: مثال المفعول المدنو.

(٥) أي ما يستلزم معنى الفعل، ولا يكون من صيغته م.

(٦) نحو المنسوب واسم الفعل، وأما نحو شئت والحقاً علان الشأن بمعنى المصدر م.

(٧) وذلك لأن الغرض من الحال سد الحدث المذكور فخط، ولا معنى للتعريف هناك

(رصب حبه) متبدأ، وحبره قوله (بهمه)؛ لأنه محكوم عليه في المصنوع، فكان أصله التعريف كالمستند، ولأنه إذا كان نكرة، كان بيانها بالوصف أولى من بيان الحدث المسبب؛ إليه بالحال (عل) يتعلق مفهوم قوله (وصاحبها معرفة) لا بتشكيك الحال؛ لأنه واحد لا غالب، أي: يتعرف صاحبها عالياً، أي: في عالم الاستعمال، أو رمزاً عالياً.

(وإرسالها المراك) جواب سؤال مقدر، حيث وقع المعرفة - وهو المراك ووحده - حالين، وحوايه. تأويلهما بالكثرة. وتعامه

وَأَرْسَلَهَا ' المَرَكَ ' وَلَمْ يَدْذَعَهَا [1/57]

ولم يُشْفِقْ عَلَى ' تعص ' الدَّخَالِ (١)

(١) وذلك لأن الأولى أن يس الشيء أولاً، ثم يذكر ما يسرها، ويصحبها من يس أمثالها، ثم يس الحدث المسبب إليه، ثم يس قيد ذلك لحدث م

(٢) الإرسال يعني: يعني اليتم، ويعني التحليه أنصاً، وهو المراد علماً، أي: حتى يس هذه الإبل وبين شربها، ويصح ذلك. إقليد.

(٣) قال صاحب «الصحاح» المراك: المذك الممتزك موضع الحرب واعتزكوا أي: ازدحموا في المعركة، يقال: أورد ينده المراك، إذا أوردتها جميعاً الماء. نعيم الدين

(٤) التعص بالصلاد المهلة وتحريرك الص الممجمة، والدخال بكسر الدال م.

(٥) يقال: تعص الله العيش تعيصاً، وتعص، بالكسر، إذا لم يس مراده، وكذا الصير إذا لم يتم شربه بعم الدس

(٦) يس قاتله يس ربة المامري وهو في «ديوانه» (٥٤)، هذه قطعة من يس البلد من ربة المامري يصف حماماً وحشياً أورد أنه الماء تشترت واليت هي «الديوان» طردها المراك..

(المراك): الإزحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء (يدفعها) يطردها (يشفق) يرحم.

(تعص): مصدر يعص الرجل - بكسر العين - إذا لم يتم مراده، وتعص البعير إذا لم يتم شربه. (الدخال) أن يدخل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب =

أي. أوردناه معتركة مردحة مرة واحدة، ولم يحذف أن لا يتم شرب بعضها بالمرحمة، فقله: «المركة» أي: معتركة، أو تعترك العراك وقله: «ولم يدهه» من الدود، وهو المنهي. وقله: «ولم يشق» من الإشفاق، وهو الحرف وقله: «معص الدحال» عبارة عن عدم تمام الشرب، والدحال: هو أن يشرب العير، ثم يرد من العطش إلى الحوص، ويدخل بين بعيرين عطشيين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب.

(وكرر به واحد) أي معرود، أو معرداً، أو انفراداً (وكرر) نحو: حاوؤ. قضهم بقصيصهم. أي: أكبرهم بأصغرهم، أي: كثيرين

معها لاء، وذلك، كالعير كريمة، أو شديد العطش، أو ضعيفاً ولبيت من شواهد من عميل (١٨٠)، و«جمهور النمة» لأن دريد، ماد، حصص «نظر للمريد» الأصول في لحنه لأن لشرح (٣١٢، ٢)

وليد، هو سدس ربة، أو عليل العاري أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية من أهل عاليه نجد، أترك الاسلام، وودع على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وبعد من الضحاه، ومن يؤلفه طريقهم، ويرك الشعر، فلم يقل في الإسلام إلا نبياً واحداً، قيل هو: م هاشم المبر. لكريم كعسه ❧ ولمبر. يضلحه الجبش الضالغ

مكن الكوفة، وعاش عمر طويلاً وهو أحد أصحاب السلفات، وكان كريماً توفي سنة (٥١١) سطر «عرة الأدب» نبيدادي (١/ ٣٣٧-٣٣٩) هذا، وإن ليلاً هذا هو الذي عاه الرسلون الكريم طوبه - فيما روى الحمدي في «مسند» (١٠٥٣)، ومسلم في «صحيحه» (٢٢٥٦) (٤)، وابن ماجه في «مس» (٢٧٥٧)، وأحمد في «مسند» (٧٣٨٣) من حديث أبي هريره «أضدق بيت ثلاثة الناس» إلا نكل شينه ما حلا الله بأعطى ❧ وكذا أتى أبي القسب بـ«سليم»

وفي رواية لبحري (٦٤٨٩)، ومسلم (٢٢٥٦) (٥)، وأحمد (٩٩٠٥) «إن أضدق بيت ثلاثة الشعراء» ❧

(١) وهو الموضح لدى بلف البحر بعد شرب يشرب ٢ وهي ح العطش

محتشمين ، ومرت بهم الحماة العير^(١) ، أي ساترين وجه الأرض لكثرتهم

(سأول) بالنكرة كما ذكره^(٢).

(ب) كال صاحبها) أي. صاحب الحال (ب) محصه ؛ (جـ)

نفسه) أي تقديم الحال على صاحبها ؛ ليخصص النكرة بتقديمها^(٣).

وفيه^(٤). ولئلا يلتبس بالصفة في المصا^(٥).

فإن قيل: فليجز الوجهان^(٦)، ككوه ذا حال ومدلاً مه عند التقديم،

وككوه حالاً وتعبيراً هي: طاب زيد فارساً.

قيل: الحال عن النكرة خلاف الأصل، فلا يسبق إليه الدهر مع صلاح الوصفية، فيلزم التباس المقصود^(٧) بغيره^(٨)، بخلاف الوجهين في صورة التقديم؛ لأن كليهما خلاف الأصل. أما كونه^(٩) ذا حال؛ فلتكثير^(١٠).

(١) وسها قولهم: لأول فالأول، أي مترسبين، ودلام في لاسمين رائد م

(٢) في ج: ذكرنا.

(٣) لأنه حصّس التقديم الحكم مرة، فلا حاجة إلى التخصيص مرة أخرى وفيه أن الحال أيضاً حكم، فلا بد من التخصيص بالنسبة إليه م

(٤) أي. في هذا التعليل نظر؛ لأن ذا الحال لا يحتاج إلى تخصيصه بتقديم لحال عليه؛ لأنه إن كان فاعلاً فقد تخصصس التقديم الحكم عليه، وإن كان معمولاً فلا يحتاج إليه أصلاً م

(٥) في قولك: قدت رجلاً ركباً. عح

(٦) أي. الصفة والحال في صورة تأخير الحال عند كون دي الحال نكرة م م

(٧) أي. الحال

(٨) أي. الصفة

(٩) في نحو: ضربت ركباً رجلاً.

(١٠) أي: في الحال.

وأما كونه مبدلاً مه؛ فلكونه في حكم النسيئة والتكرار. فيستويان، فلا يلزم اللبس وبخلاف الوحيين في طاب ريد فارساً؛ لاستوائيهما في كونهما على لأصل

(ولا يند) الحال (س) بعد (س) (س)؛ لضعفه، إلا إذا كان (ص) ذا الحديث (١)، نحو: ريد قائماً كعمرو قاعداً (٢). (بحلاف انطوف) (٣)؛ فإنه يتقدم على العامل لمعوي حيث يتبع فيه ما لم يتبع في غيره؛ لكثرة دوره في الكلام، نحو: أكل يوم لك ثوب.

(١) أي: العامل المعوي.

(٢) فإن آلة تشبيه هو الكاف بما قد عني حديث، أعني لشيء واشبه به، وهو الحالة التي يشتركان فيها حسن وقيح وغيرهما ولم ينشر الحديثان أحدهما من الآخر التزم أن يكون معصياً كل حدث بحيث صاحب لمصرح به لذي هو الممثل أو الممثل به دفناً للاقتباس، علم تقديم المعمول على العامل المعوي في الحديث م

(٣) وجه أن الحال قد العامل، فيلزم في تقدم الحال على العامل المعوي أن يتم يكن ملتبسة مخالفة الطرف، ولا يجوز مقسب الحال عيب، وفيه أنها حال دائمة، ولا يلزم ما ذكرت (٤) يعني أن الحال وإن كان مشابهاً بنظرف من حيث المعنى، إلا أن الظروف يتقدم على عامله المعوي الذي هو الظروف والجار والمجرور، خاصة: سواء كان بعد المتبنا، نحو ريد يوم الجمعة عندك، وفله كقولته تعالى: ﴿وَكُلُّكُمْ مُتَوَدِّعُونَ﴾ (الزمر ١٢٩)، وذلك لترسبهم في الطرف، فكان على المعصف [بأن الحاجب] أن يقول بحلاف الطرف، فإنه يتقدم على الطرف والجار والمجرور؛ لأنه لا تقدم على معوي غيرهما من التشبيه والتشبيه وهو ذلك اتفاق م ب الفل من «شرح الرضي» (٢٨/٢)

(٤) وذكر في ذلك الشرح في وجه الداهي، أي ليرق بين حوار تقديم الطرف على العامل المعوي واستماع تقديم الحال عليه أن بين الظروف والحال مناسبة لدلالة الحال على الرمد في الطرف، فيسفي أن يصح في الظروف ما يتبع في الحال، إلا أنه دوره، فلا يجوز تقديمه على العامل المعوي كما جار تقديم لظرف على العامل المعوي. مع

وقوله: (بحلاف الطرف) حبر مبتداً محذوف، أي هو ملتبس بحلاف الطرف، والجملة معترضة؛ إذ هو حال عن فاعل (لا يتقدم) وفيه^١ وفيه^٢.

(ولا يتقدم) عطف على (العامل المعنوي)، ر^١ رائدة لتأكيد النفي^٢، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (عن^٣) صاحبها (ص. ١٠٠)، فلا يقال: مررت راكبةً بهد؛ لأنه إن تقدمه، فإن وقع بعد الحار لزم الفصل، وإن وقع قبل الحار؛ لزم وقوع التابع حيث لا يحور وقوع المتبوع^٤، ولا يرد^٥ نحو: راكباً حاملي ريد، لأن الفاعل من حيث هو مستند إليه محله قبل الفعل، وإن امتنع تعارض الالتباس بالمبتدأ.

(في الأصح) يتعلق بقوله: (لا يتقدم على المحرور)، خلافاً لابن

() أي وفي كونه حالاً عن فاعل لا يتقدم نظر؛ لأنه حينئذ لا يكون يبدأ للنفي، فيعهم من جوار تقدمه موافقاً للطرف، وذلك فاسد.

(٥) أي وفي النظر المذكور نظر، لأنه يجوز أن يكون مبدأ للمعني دون النفي

(٦) وفيه نظر؛ لأنه لا يلزم حينئذ تقديم الطرف، اللهم إلا أن يقال: يعهم الجوار نظر؛ إلى المعام

(٧) صورة العائنة؛ آخرها.

(د) ولما إذا كان ذو الحال محروراً، فإن الجر بالإضافة إليه، لم يتقدم الحال عليه، سواء كانت

الإضافة محضة كما في قوله تعالى: ﴿وَأَشْبَهُ مَلَكًا إِتْرَاهِيمَ حَبِيبًا﴾ (ص. ١٢٥)، أو لا، نحو

جائتي مجرماً جارياً ريد، محروراً، لأن الجارية تابع ومرع لذي الحال، والمضاف إليه لا

يتقدم على المضاف، فلا يتقدم تابعه أصاً، وإن شبر ذو الحال بحرب البحر مسيره وأكثر

المصرية يعمون أيضاً تقديمها عليه للعملة. رى فلت النقل من «شرح الرضي» (٣/٢).

(٦) جواب سؤال مقدر، تقديره أن يقول: ما ذكرتم يقتضي امتناع راكباً حاملي ريد، لأن راكباً

حال من ريد الذي هو ذو الحال، فيكون تابعاً له، والتابع لا يقع حالاً إلا حيث صحب وقوع

المتبوع فيه، لكن لا يصح تقديم الفاعل على الفعل. فأجاب بقوله ولا يرد. إلح.

كيسا، فإنه أحاز ذلك، تمسكاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَلَّامًا لِّلنَّاسِ﴾^(١). والحوار: إن «كَلَّامًا» حال من الكاف، والتاء للمبالغة.

(وَلَمْ يَكُنْ مِنْ دُونِ عَلِيٍّ) مشتقاً أو لا؛ (صَحَابَةُ) أي: صحابته. وقوله حالاً. (مِنْ) مبتدأ (سَرَّ) خبره (مَنْ) أي: من نفسه (رَطَبٌ)، فـ«سَرَّ» و«رَطَبٌ» وقف حالين للدالتهما على هيئة السرية والرطوبة، مع أنهما ليسا بحشنيين، والعامل فيهما «أطيب»، وتقدم «سَرَّ» على اسم التفضيل مع صغره في «عمل»، لأنه إذا تعلق بذي الحديث حالان؛ يلزم أن يلي كل منهما بمتعلقه، والسرية تعلق بالمعصل، فيجب أن يليه، وهو «هدا»، ولرسمية تعلق بالمعصل عليه، فيجب أن يليه، وهو ضمير «منه».

وقيل يتعلق «سَرَّ» بمعنى الإشارة وينزوم نقيض الإشارة بحال السرية، وليس كذلك^(٢). ويلزم أيضاً [١٥٨] تفصيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة، وهو الرطوبة؛ لأن «ثانية لم تعلق باسم التفضيل، وتقديراً إذا كان «سَرَّ» لا يعني عن أحد هذين الوجهين^(٣)، فلا حاجة إلى تقديره.

(١) سورة سب، الآية ٢٨

(٢) إذ لو كان اسم الإشارة معيداً بالحال لم يكن خبر مفيداً بالحال، وإذا لم يكن الخبر مفيداً بالحال لم يجر أن يقال: هدا ريد قائماً، ولا لزم أن لا يكون ريداً حال كونه غير قائم وإنه محال، كبير

(٣) أي: «محال» الثاني وهو السرية لم يعمق باسم التفضيل، بل تعلق باسم الإشارة

(١) على أن يكون كلاً فلفظاً، وسراً حالاً من ضميره...

(٢) وصح لزوم نقيض الإشارة بحال السرية، ولزوم تفضل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة وهي — الفل من «شرح» (٣٤/٢)

(وَنُكُونُ) الحال (خملة حرة)؛ لأن بيان الهيئة كما يكون بالمرود يكون بالجمعة. وقيد بالحرة؛ لأن الإنسانية لا ثبوت لها في نفسها، وثابت الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه، فقوله. (حيرة) احتراز عن الإنسانية؛ لأنها لا تقع حالاً ولا حراً ولا صفة ولا صلة

(و) الحملة (الانسية^(١)) إذ وقعت حالاً ملتبسة (بالواو)، نحو: جامي زيد وأبوه قائم، (والضمير، أو بالواو) وحده، نحو: جئتكَ والشمس طالعة وإنما احتاحت إلى الواو؛ لأن الاسمية خداجة عن أصل الحال، وهو الانتقال وعدم التقرر^(٢). (أو بالضمير) وحده، نحو (كلمتهُ) هو إلى في^(٣)، وقوله ونولاً جَنَانُ^(٤) الليل عما آبَ غايرو^(٥)؛

التي تحقير سرّثاله^(٦) لَمْ يُمَرَّقِ^(٧)؛

(١) اجتماع الواو والضمير في الاسمية والعدد الواو ومقدرها في لكثرة لكر «خمدعهما» أولى احتياطاً في الربط.

(٢) ومن قال ناء إلى في بالنصب جعل ناء حالاً. وقال غفره كمنه جاعلاً ناء إلى في، فحذف العامل، وأقيم المفعول به مقامه م

(٣) شدة سوائه

(٤) أي لم يرجع

(٥) هو القميص، ولعله كتابة عن نفسه، ومرفت الثوب أي أحرقت

(٦) قلت: ويروي إلى قومه/ لم يُمَرَّقِ قلته سلامة من جعل كما هو في «ويرواه» (١١)،

والبيت من البحر الطويل، وهو من شوهده الجرحاني في «دلائل الإعجاز» (١٦٢)،

والفريسي في «الإصحاح» (١٦٧)، وابن منظور في «اللسان»، مدح جس و(خنان

الليل) شداً ظلمت و«ثمنائت» و(آت) رجح. و(سرباله) قميصه و«دوده

والمنقن» لولا ظلام الليل ما رجع عامراً لي قومه، حال كونه سليم الثوب لم يُمَرَّقِ

(على صعب) متعلق بقوله: (أو بالضمير)، وإسما صعب بالصمير وحده، لأنه رابط عام، لا يدل على ارتباط خاص بالحالية، مع تقدم ما يأتيها، وهو فوت ما هو الأصل في الحال، بخلاف الواو وحدها؛ لأنها دالة على ارتباط الخاص، وهو ارتباط الحالية

(والمصارع المشت) نحو: حاتي ريدُ يصربُ، (بالضمير وحده) حال، أي: مفرداً؛ لأنه كالمفرد وأما نحو: قمتُ وأصكُ، وجهه؛ فيقدير: أنا أصك.

(وما سوخفا) أي: سوى الاسمية والمصارع المشت، (بالو

والشاهد فيه (سرياله لم يفرق) حيث حاسب هذه الجملة الاسمية حالاً، متغية

بالضمير عن الواو

والشاعر سلامة هو سلامة بن جندل، من بني كعب بن سعد النخعي، أبو مالك شاعر جاهلي، من الفرسان، من أهل الحجاز، في شعره حكمة وجودة. توفي سنة (بحرق ٢٣ هـ). ينظر مختارته الأدب للبيداني (٨٦/٧)

() لأنه يربط الصفة بالموصوف، والصفة بالموصول، والمبتدأ بالخبر

(١٠) فيرج نحق

(١١) أي الارتباط الخاص

(١٢) حيث لا يدخل في غير الحال من الجملة المرتبطة بالمفردات إلا في الصفة والخبر إذا حصل لهما أدنى انفصال، وذلك بوقوعهما بعد إلا، نحو م حاك لا وأنت بحيل

(١٣) فيرج بضرب علامة.

(١٤) وتقال عبد القاهر الواو فيه للعطف لا للحال، وليس النقص قمت صاكاً وجهه، بل

المصارع بمعنى الماضي. م

(١٥) هو الضرب

(١٦) وهو ثلاثة أقسام: المصارع النسي، والمصارع المشت، والماضي النسي، ويجوز في كل واحد منها معنى ما ذكر ثلاث أوجه اجتماع الواو والضمير والاتعاء بأحدهما، صارت

والصبر^(١)، أو بأحد هـ^(٢) بلا ضعف، وقد ترك الرباطتين.

(ولا ند في الماضي المنت) الواقع حالاً (س) «هـ»^(٣)؛ [٥٨/ب]
لأن الماضي الواقع حالاً ماضٍ في زمان العامل^(٤)، وقد مع اختلاف
الحال وعاملها زمانياً، فالترمت «قد» المقربة إلى الحال لتقربه إلى زمان
العامل، فيتحد زمانهما حكماً، فلا يقع الماضي حالاً، إلا أن يكون
الماضي قريباً من العامل مقروناً بعلامة التقرب لمعطاً أو تقديرآ، فلا يقال.
مات الشيخ وقد ولد فلان في يوم كذا، وقال فلان اليوم كذا، وقد قال
رسول الله كذا؛ لعدم التقرب، وعدم صحة استعمال «قد» اللهم إلا
أن يسأول^(٥).

= تسعة أقسام ري يد النقل من «شرح الرضي» (٤٤/٧)

(١) نحو: حاضي ريد وما يركب، وحاضي ريد وقد ركب، وما ركب رضي نت النقل من «شرح الرضي» (٤٤/٧).

(٢) أي: بالواو وحده، نحو حاضي ريد ما تطلع الشمس، وقد طلعت الشمس، أو بالضم وحده، نحو حاضي ريد يركب، وحاضي ريد قد ركب، وحاضي ريد ما ركب رضي

فب النقل من «شرح الرضي» (٤٣/٢)

(٣) والأحش والكوفيون غير القراء لم يوجبوا (قد) في الماضي المنت ظاهرة أو مقصورة، وغيرهم أوجبوا، والأول قريب. رضي قلت النقل من «شرح الرضي» (٤٣/٢)

(٤) وذلك لأن الفعل إذا وقع فعلاً شئياً - معبر كونه ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً بالنظر إلى ذلك المتبذ، فإذا قبل حاضي ريد يركب معهم مه كون الركوب متضماً على المعجب، فلا بد من قد حتى يقربه إلى زمان المعجب، فصار كذا قيل، وعين أيضاً في معيله بما تناقص لفظ الحال والماضي في الظاهر وإن لم يكن التناقص حقيقياً الترباً لفظاً قد ظاهرة أو مقصورة في الماضي إذا كان حالاً مع أن حالته بالنظر إلى عامله ولغظ (قد) يقرب الماضي من حال التكلم فقط

(٥) أي كاعتبار كما في قوله تعالى: «كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكَيْفَ تُنْكِرُ آيَاتِهِ» البراءة ١٠٨ أي أنتم تعلمون حالكم بهذا.

(طاهرة) أي حال كونها ظاهرة، محو: جاسي زيد قد ركب [علامته]،
(و منسفرة)، نحو قوله تعالى ﴿أَوْجَانُوا كُمْ خَصِرَتُمْ لَكُنُوزٌ﴾^(١)

(و محو حذف بعامر) أي: عمل الحال بإضافة المصدر إلى
المفعول، (كقولك للشمس) أي: لمن يريد السفر (و راشدا مهدياً) أي:
ذهب راشداً مهدياً، بصرية الحال للمخاطب.

(و بحث) حذف العامل (في) الحال (المؤكدة)، ولا يرد محو
﴿فاحمأ﴾ في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ أُولُو أَلْمِ قَائِمًا
بِالْقِسْفِ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿مُنذِرِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأُولُو أَلْمِ قَائِمِينَ﴾^(٣)؛
لأن ذلك غير مؤكدة لعدم الاسمية.

وإنما سمي حالاً دائمة أو مؤكدة^(٤) لم يوحد فيها وجوب حذف

() بأن قال وقد علمنا أن ولد في يوم كذا، وعد رأساً مول رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم، وقد عمنان حديثه اليوم أو قد ثبت أنه قد ولد وقد ثبت أنه صلى الله تعالى عليه
وسلم قل كذا م طلت والآه هي الـ٩٠ من سورة النساء، ومعنى (مقدرة): متوية؛
أي قد حصرت صلورهم
هذا، بخلاف مذهب سيويه والسردي، فإنهما لا يجوزان حذف (قد)؛ سيويه يقول قوله
تعالى ﴿خَصِرَتُمْ لَكُنُوزٌ﴾ بـ(لوماً) حصرت صلورهم، فتكون جملة (حصرت) صفة
موصوف محذوف هو الحال، والسردي يجعله جملة دعائية، وإن لم يشترط ذلك في
السمي، لاستمرار الـ(ي) بلا فاعل، ويشمل زمان العمل انظر ﴿ملا حامي﴾ (٢٦٢)،
و الإيضاح في مسائل الخلاف للأنباري (٢٥٢/١)

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٨

(٣) سورة النمل، الآية ٨٠. ونامها ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْكُفْرَ لَا تَسْمَعُ الْكُفْرَ﴾

(٤) صنف على غير مؤكدة

الفاعل على اختلاف التقديرين^(١).

(سـ): **أرشد** مبتدأ (**أبول**) خبره (**عطوف**) حال، (**د. أحمد**) أي: أخته^(٢)، قال صاحب «المفتاح»^(٣): أحق التقديرات عددي: أن يقدر: يخفي عطوفاً^(٤). (**د. صهبا**) أي: شرط وجوب حذف عامل المؤكدة: (**د. عطوف**) الحال (**د. زي**) أي: مؤكدة (**بصير** **خمد** **نسب**) عقدها من اسمين لا عمل لهما^(٥).

[تفسير]

(سـ) مبتدأ محذوف الخبر، أي: من المنصوبات التمييز، أو من

() فإن منهم من يقول لا يكون المؤكدة إلا بعد الاسمة، منهم من حوّر كونها أيضاً بعد الفعلية، نحو قوله تعالى ﴿وَلَمْ يَلْمِزْهُمْ مَذْمُومِينَ﴾^(١) الذي ١٥ ﴿وَلَمْ يَلْمِزْهُمْ مَذْمُومِينَ﴾^(٢) لا يبرء ٦٠: وحمل كونها مقبرة لمضمون الجملة الاسمية شرط وجوب حذف العامل لا شرط وجود الحال المؤكدة

(١) وفي معناه يعطف عليك لبوك عطوفاً، وأما تقديره أخفه وجوهه صه نظراً، إذ لا معنى لتوكل شئت الأب عرفته في حال كونه عطوفاً

(٢) صاحب «المفتاح» هو السكاكي، وهو يوسف بن أبي بكر السكاكي الحواري الحنفي أبو يعقوب، سراج الدين، عالم بالعربية والأدب. مولده ووفاته حوارم من كنه: «مفتاح العلوم» ورسالة في علم المضطرة توفي سنة (٥٥٥-٦٢٦ هـ = ١١٦٠-١٢٢٩ م) ينظر «شذرات الذهب» لأبى المسدد (٥-١٢٢٦)، و«دعية الودعة في طبقات اللغويين والنحاة» لجلال الدين السيوطي (٢٥-٥١٥)

() حيث المرد: عطفته، وحنوت لغة ري **يب** وفي «أدب الكاتب» لأبى نية (٧٢) «حنوت عليه عطفت، وحنيت المود، وحنيت ظهري، وحنوت لغة **يب** **ص** وفي الأصل الخطي: بحنيتك.

() أي: للاسم في تلك الحال، ويشترط أن يكونا مرفعين حائطين

[١/٥٩] الملحقات بالمفعول التمييز، أو خبر محذوف امتداداً، أي. هذا بيان التمييز، وعلى هذين الوجهين يكون قوله: (ب. ب.) خبر مبتدأ محذوف، أي. هو (ما يرفع) صلة أو صفة (لله) مفعول (يرفع) (المسفر) أي. الثالث في الوصع، احتراز عن نحو. رأيت عيماً جارياً، فإن قوله. «جارية» يرفع الإيهام عن قوله: «عيماً»، لكنه غير مستقر في وضعه، بل يشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الوصع المبني على علة الواضع أو اختلافه.

ويتعلق بقوله. (يرفع) قوله (عن ذات) احتراز عن الحال، فإنه يرفع الإيهام عن الهيئة، لا عن الذات. (مذكور) صفة (ذات)، نحو: رطل زتاً^(١)، (أو صفة) ناشئة^(٢) عن نسبة في جملة، نحو. طاب زيد نفساً، أو شبهها أو صيغة كما ستعرف.

ويدخل في حد التمييز: صفة المبهم^(٣)، نحو: رأيت هذا الرجل،

(١) التمييز على ضربين رافع الإيهام عن ذات مذكورة، ورافعة عن ذات معدومة، والأول لا يكون إلا عن مفرد، وذلك المفرد على ضربين إما مقدار، وهو العاقل، أو غير مقدار، والمقدار ما يفكر به الشيء، أي يعرف به ففرد، والمقادير إما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها عدد الأشياء كالأعداد، أو ما يعرف به قدر المكييل كالقمير والكرو، وما يعرف به قدر البورون كالس والرطل، وما يعرف به قدر المنزوع والممسوح كالذراع وكقصر راحة وفتر نير ومقاس غير مشهور مثل صدي مثل زيد رجلاً، وغير المقدار كل فرع حصل له بالتشريح اسم خاص يليه أصله ويكون مع يصبح إعلال الأصل عليه، نحو خاتم حيداً أو بلب ساجاً أو لوب قرأ ري قيت النخل من فشرح الرضي (٥٧/٢)

(٢) طه ج لو مضمرة ناشئة

(٣) قال صاحب «الكبير» ولا مبهم من هذا الاخر اخص إلا بأن ينزل. التمييز مكرراً، =

وعطف البيان^(١) والبدل من ضمير العائث^(٢) أو منهم آخر، والمجرور هي: حاتم قصة، وغير ذلك^(٣) وإن أحيب: بأن كلاً من ذلك لم يذكره بهذه الحبيبية، فلا سلم ذلك في صفة امهم وعطف البيان والمجرور هي: حاتم قصة، وإن أحيب: بالترام أن المجرور في حاتم قصة تمييز وإن كان مجروراً، وسائر ما ذكر توابع، والمقسوم غير التوابع؛ لدلالة ذكر التوابع بعد ذلك لصاع قيد المستقر لإخراج الصفة؛ لخروجها بما ذكر^(٤).

(الآوّل) أي: ما يرفع الإيهام المستقر عن دات مذكورة (عن مفرد)

أي: يرفع عن مفرد، والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف^(٥)، (مقدار) ما يعرف به قدر الشيء، وهو العدد والكيل والوزن والمساحة والمقياس (عائلاً) [٥٩/ب] رصفاً غالباً، أو رصفاً عائلاً

(أما في العدد) من باب ظرفية الحزني للكلبي، وهو صفة قوله:

(مفرد)، أي: مفرد كائن: إما في عدد، (نحو: عدي عشرون درهماً)،

= وعلم الصفة معرفة. م.

(١) أي: في نحو: جاني العالم زيد. م.

(٢) في نحو: مورت به زيد.

(٣) كالصفة في نحو: جاني رجل طويل، والمجرور في نحو: مئة رجل وثلاثة رجال

(٤) ويحار الجواب الثاني، ويجمع زيادة قيد المستقر بأنه حال يلائم الواقع لا للإخراج

(٥) ذكروا أن الأسماء التي لا يتم الاسم المفرد إليها يصب ما بعده على التمييز

الاول: التنوين، والثاني: تقدير التنوين، نحو: عدي خمسة عشر درهماً، والثالث: نون

التثنية، والرابع: تقدير نون التثنية، نحو: عدي اثنا عشر درهماً واقع موقع النون، ولهذا

هي، والخامس: نون الجمع، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْ بَعِثَ أَغْصَانِهِ﴾ (التهم ١٠٢)،

والسادس: مشابهة نون الجمع، والسادس: الإضافة حلي

مثل برأعشرون درهماً دون أحد عشر درهماً؛ ليكون مثلاً لأمرين^(١)؛
العدد والتام^(٢)، سون يشبه سون اجمع، و(درهماً) تمييز يرفع الإبهام
المستتر عن ذات مذكورة وهي مفرد معداد، وهو العدد، (وسامي) ذكر
تمييز العدد وبيانه^(٣).

(ب) عطف على إمام في العدد (ب) أي، هي غير العدد،
(ج) : «عدد ر ح ب»^(٤) مثال^(٥) للمكيل والتام بالتوس، والمراد ما
يكال بالرحل، لا الحشبة المخصوصة، وهي سهم، وقوله: «زيت» يرفع
إبهامه. (و) عندي (سوان) تشية: ما^(٦)، وهو مرادف العن، والمراد ما
يوزن بالحنون، وقوله: (س) يرفع إبهامه، وهذا مثال للموزون التام^(٧)،

() إد لو مثل بأحد عشر درهماً فكان مثلاً لقيم بالتوس المقصورة
(٠) ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم متجبل الإضافة
مع التوس ويون التشبة والجمع ومع الإضافة، ولا يصعب التمييز عن المفرد، لا عن
مفرد تاد بأحد هذه الأربعة أو عن مفرد تام بمعه لا بشيء آخر، وذلك شئني أحدهما
الضمير هي نحو ياله رحلاً ويا بها عصاً، وثانيهما اسم الإشارة، نحو «هناكَ أَرَاكَ»
بفتحاً مثلاً^(٨)، راء ٢٠٠، وهذا ريد رحلاً، والفاعل في التعبير هي القسمين هو الضمير
واسم الإشارة لتمامهما ومثابتهما بعمل التام بفاعله

(٠) وهذه الأشياء التي تم بها الاسم إنما نامت مقام الفاعل الذي به تتم الكلام، لكونها في
آخر الاسم كما كان الفاعل حقيق المفعول، ألا يرى أن لام التعريف وإن كان بها يتم الاسم
ولا مضاعف معرباً لا يقتضيه عد التفسير، فلا يقال عندي ارفؤود حلاً

() قل صاحب «المعرب» الرطل بالكسر والفتح لمة الذي يوزن به أو يكال به بجمع اللين
(ء) وقيل: يصلح مثلاً للمكيل والموزون.

() بالألف المقصورة المنقلبة عن الواو؛ لأن أصله من

() وجيل قوله رطل ريتاً أيضاً مثال الموزون، وقوله: «قيران بر مثال المكيل

سوى الثنية (وهـى سر) حبر واجب التقديم؛ لأنه معاد للضمير في
المتداً (سـهـ) أي. مثل النمرة (رـدـهـ) نـمـيـر، وهذا مثال المقياس والنام
بالإصافـة. (ووقـصـر ان نـرـهـ^(١)).

(مـرـد) لـتـمـيـر (بـر كـا حـا) نـحـو. عـنـدي رـطـل رـيـثـا، لأن الجنس
ما يقع محرداً من التاء، ويطلق على التليل والكثير، فلا حاجة إلى تثنيته
وحصمه كالكاء والتمر والزيت والقمرب، بحلاف: رجل وموس^(٢). (بـا
نـفـصـد الأـنـواع) مـشـى مـفـرغ، أي. يـمـرـد إن كان جـسـاً في حـمـيـع الأـوقـات
إلا وقت يقصد الأنواع^(٣)، فيقال: رطل ريثان^(٤) وزيتوناً، فيثنى بقصد
النوعين، ويجمع بقصد الأنواع.

وفي استثناء قصد الأنواع دون قصد الأفراد نظراً^(٥)؛ لأنه إذا قيل:
زيد جلستين^(٦)؛ يجوز كما جاز طاب ريدُ جلستين [١/٦٠] بجور كما
جار: طاب زيدُ جلستين.

() مثال المكمل.

(١) لأنهما لا يطلدان على القليل - م.

(٢) اعلم أن المصنوع من كلام المصنف وتقرير الشارح، أن عدد الأنواع يجمع مطلقاً،
وليس كذلك لوجوب أفراد تمييز العدد، سواء قصد الأنواع أو لا، لكن الأول يجب
خطوه من تاء الوحدة، نحو: عشرون ضرباً أو تمرأً، والثاني يجب كونه معها، نحو:
عشرون ضرباً أو تمره، فالأول لبيان عدد الأنواع، والثاني لبيان عدد الأحاد بر

(٣) في ج: رطل ريثين.

(د) أقول. لو قال: ويطابق في غيره، لكأن أصوب؛ ليتناول الأفراد أيضاً؛ لأن عدد قصد
الأفراد لا يجوز غيره. م

(هـ) وفيه نظر، لأن الكلام في التعبير عن الذات المذكورة، والمذكور ليس مـهـ. م

مـ أما قوله: طاب زيدُ جلستين، فهو مثال النوع، وطاب ريدُ جلستين، مثال العدد

والمراد بالأنواع: ما فوق الواحد.

(ويضمخ) وشمي جواراً^(١). وإسما اكتفى بذكر الجمع؛ لأنه لما جار الجمع؛ فالثنية أولى، أو المراد بالجمع: اللغوي، فيتناول الثنية أيضاً. **(م)** **عمره** أي: في غير الجنس^(٢)، نحو: عتدي غرل ثوباً أو ثوبين أو اثواباً.

(ثم إن كان) المميز مدنيّاً (نحوي أو سول نشة؛ حارت لإصافه) اليانية؛ لحصول القرض بهذا، وهو اليال مع الحقة بترك التنوين والنون، وإنما التزمت الإضافة في ثلاثة رجال، ومث رجل وإخوانهما؛ طلباً للتخفيف بترك التنوين لكثرة استعمال العدد. **(والأ) أي:** وإن لم يكن بتكوين^(٣) أو سون الثنية؛ **(ملا)** يجوز الإضافة إلا بقلة، ونحو: عشرو درهم ومستوك قليل، فلا يرد أن نحو: سنين عمرأ و﴿سَمِينَتَ رَجُلًا﴾^(٤) يجوز فيه: ستو عمرو وسبعو رجل بالإضافة، فلا يستقيم الشرطية، ولا يرد نحو: حسنو وجه؛ لأنه تمييز النسبة، لا تمييز المهرد^(٥)، وإسما لا يجوز الإضافة؛

(١) صرح المصنف في شرح المعصم بأن ما لس بجس يجب جمعه، فيقال قطار خواتم وخطار أثواباً، قال: لأن مفرده لم يكن موصوعاً للجس الشامل للتليل والكثير عدل من إفراده إلى ما هو أدل منه على الجس، وهو الجمع؛ إذ المعصود بيان الجنس، واعتراض عليه بطل ثلاثون ثوباً، وأجيب بأن حاله معلوم في باب العدد، والكلام فيما عداه، قلبد.

(٢) أي: غير الأعداد، ولما عرفت أن غير الأعداد واحد الإفراد مطلقاً إلا فيما حاه تمييزه جمعاً مطلقاً كالقلاقة إلى المشرة م.

(٣) أي: ظاهره، فيشمل كم الاستهائية وأحد عشر وأحواته، ولكن رد عليه كم المعبرية م.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٥٥

(٥) والككل تمير المهرد. م.

لئلا يلزم بقاء نون يشبه نون الجمع، أو حذف نون وضعت مع الكلمة في نحو: عشرين درهماً، وإضافة المضاف في نحو ملأه عسلاً.

(وعن **عمر مقدار**) أي: مما ليس بكيل أو وزن أو عدد أو مقياس، عطفت على قوله: (عن **مفرد مقدار** عالياً) (**نحو**: «**حاشم حديد**»)، فون الخاتم منهم باعتبار الجنس، تام بالتوسيع، فاقصى تمييزاً

(و **مخصص**) أي: خفض التمييز عن غير المقدار (**أكثر**) اسمعلاً، لحصول الغرض^(١) مع الحقة^(٢)، وقصوره عن طلب التمييز؛ لأن الأصل في المبهمات المقادير وغيرها ليست بهذه العثانة.

(و **شامي**) أي: ما يرفع الإيهام عن دات معدرة (**عن سنة**) أي ما يرفعه عن دات نشأت عن نسبة، وهي المنسوب [١٦٠] إليها في الأصل^(١)، حاصلة (**في خيلة** أو **ما ضاهها**) أي: ما شابهها، عطفت على (حملة)، وهي اسم الفاعل، نحو: **الحوصل مُمتلئ ماءً**، أو اسم المفعول^(٢)، نحو: **الأرض مُفجّرة عيوناً**، أو الصفة المشبهة، نحو: **ريدٌ حسنٌ وجهاً**، أو اسم التفضيل، نحو: **زيدٌ أفضلُ أباً**.

(١) وهو رفع الإيهام. م.

(٢) وهو سقوط التوسيع

(٣) لا ي. التعليل، فإن أصل طلب ريد نفساً. طلب شيء من ريد نفساً. (م.م) يميز (شيء) المقدر. م.

(٤) أي مع مرفوعة، ومن شبه الجسلة أيضاً المصدر المضاف إلى معموله، نحو **أعجبني طيه أباً**، فالأولى السجل به في هذا القسم، وكذا كل ما كان به معنى العمل، نحو **حسبك يريد رجلاً. م.**

(سج: طاب ريد مصاف) مثال الجملة، أي طابث نفس ريد
(وريد طيب أيا) مثال ما ضامى الجملة. (وأبوة ودرا وعماء) تكثير
الأمتلة يشير إلى كثرة أوصاف المميز، حيث يكون اسماً للمنصب عنه^(١)،
أو لمتعلقه^(٢) عيأ^(٣)، أو عرضاً^(٤) من الأمور الإضافية، أو غيرها، غالباً
يحتمل أن يكون له وأن يكون لمتعلقه، وهو عن إصافي، والأبوة والدار
والعلم متعلقات، فالأبوة غرض إصافي^(٥)، والعلم غرض غير إصافي^(٦)
وحص^(٧) مثال القرع^(٨) بذلك^(٩)؛ ليستدل به^(١٠) على ذلك^(١١) في الأصل^(١٢)،

(١) حال فرضي: «المسرح إما أن يكون بعض ما انتصب عنه لا غير، نحو كفى ريد وحلاً، وفيه
در ريد وحلاً، فوحل هو ريد لا غير، وإما أن يصلح أن يكون عنه ومتعلقه، نحو طاب
ريد أي، وإما أن لا يصلح أن يكون عنه، بل يكون صفة عنه لا غير، نحو طاب ريد
علماً، وإما أن يصلح أن يكون صف عنه وصفه متعلقه، نحو طاب ريد أبوة، وإما أن لا
يصلح أن يكون عنه ولا صفة عنه، بل يكون متعلقاً له لا غير، نحو طاب ريد داراً م.
قلت نعل من شرح الرضي» (٦٥٢) ولا يحى أن هذا التفسير لا يلائم كلام المصنف
وأكثر شارحيه إلا بتحويل نادر. فلهذه

(٢) تقسيم للقسس جميعاً م

(٣) أي اسم عي

(٤) أي اسم معنى

(٥) طاب قلت م: القوي بين موله يحجب طيبه أياً، وعلى الثمرة مثلها ريداً؟ قلت: إن الأول
يرفع الإبهام عن النسبة التي بين «مصاف والمصاف إليه؛ لأن الإبهام في النسبة بينهما،
وهي الثاني في نفس السئل لا في نسبة السئل في التفسير عندوني.

(٦) أي ما يضاهي الجملة

(٧) أي بتكثير الأمتلة

(٨) أي بمصطلح تميز الكثرة نسبة

(٩) أي بالقرع أو بتكثير الأمتلة م

(١٠) أي على تكثير الأمتلة

(١١) وهي الجملة المطلية، لأنه إذا جار ذلك في القرع فهي الأصل بالطريق الأول م.

(ز ي صاه) عطف على قوله: (في حملة) (سـ). «محصي»
 (هـ) فاعل «يعجني» (أنا وأتوه ودار وعصم، وهـ د هـ سـ هـ) مثال
 التمييز صفة، والدر في الأصل: اللين^(١)، وفيه حير كثير للعرب، فأريد به
 الخير، أي: لله خيره فارحاً.

ولورد هذا المثال صاحب «المفصل» مثلاً لتمييز^(٢) المفرد^(٣)،
 والمصنف مثلاً لتمييز السببة، على اختلاف الوجهين في الصمير، قال
 كان الصمير مهماً: كصمير ربه رجلاً؛ كان التمييز للمفرد كما ذهب إليه
 صاحب «المفصل»^(٤)، وإن كان معيئاً معلوماً، كان التمييز بلسة كما ذهب
 إليه المصنف.

(نم إن كان) التمييز (اسما) غير صفة (صح) صفة (اسماً) كائناً
 (حملة) أي: ذلك^(٥) الاسم كائناً (لسا استص عبه^(٦)) أي اسماً لما

() البر في الأصل ما بدر أي: ما يرل من الصرع من اللبس، ومن العيم من المطر، وهو
 لما كتابة عن فعل الممدوح الصادر عنه، وإنما سب فعله إليه تعالى قصداً للتعجب
 به؛ لأن الله تعالى مشرق العجائب، وكل شيء عظم يريدون التعجب منه يسوته إليه
 تعالى ويصغيرونه إليه تعالى، نحو قولهم: لله أب وقه أبوك، بمعنى: لله ذروة: ما أعجب
 صله. روي: قلت: النقل من «شرح الرضي» (٧٠/٢)

(١) أي: من غير مقدار.

(٢) «المفصل في صنعة الإعراب» للزمخشري (٩٤) باب التمييز

() أي: لصب التمييز حاصل من عامل ذلك الاسم ٢

() وتعمي بما نصب التمييز عنه. الاسم الذي أقيم مقام التمييز حتى يفي التمييز بسبب قيام
 ذكر الاسم مقامه فعلة كزيد مي: طالب زيد دعاً، وإن الأصل طالب نفس زيد، وكذا
 كفى زيد رجلاً، فإذ في الأصل كفى زيد هو رجل روي: يـ النقل من «شرح
 الرضي» (٦٥/٢).

انتهى التمييز عن عامله، وهو عبارة^(١) عنه، كـ«ريد» في: «طالب ريداً أباً»،
فما انتهت عنه هو ما سب^(٢) إليه^(٣) [١، ٦١] عامله، وحمله متصفاً عنه من
باب المحار، لأن التمييز لم ينتص عنه، لكنه لما كان سباً لهبه - حيث
انتهى باعتباره نسبة الفعل إليه - سقى متصفاً عنه محاراً.

(حار لـ مكر) التمييز اسماً (له) وعبرة عنه، واسماً (وحملة).

نحو: «طالب زيد أباً»، فقوله: «أباً» يصبح أن يجعل اسماً لـ«زيد»، ويترجم
بقولنا: «خواست زيداران روکه او بدر سبت».

ويروى عليه^(٤): «طالب زيد نفساً»، حيث لا يصبح كونه^(٥) «لمتعلقه».

ويجاب بالمنع^(٦) أو بتقدير المعطوف في «الشرط»، أي: «إن كان اسماً»

يصح حمله^(٧) لما انتهت عنه ولمتعلقه

وفيه نظر^(٨)؛ للروم^(٩) اتحاد الشرط والحزاء

(١) «إن يكون معه كما في: «طالب ريد أباً»، أو صفة معه غير معقولة إلا بتعلقه كما في: «طالب

زيد أبوة» م.

(٢) أقول: يجوز أن يكون عن هذا مثله في قولهم: «فلان عدا عن أرك أي: للدلالة على أن
ما بعدها سب لما فيها، فيكون معنى: «انتهى عنه الانتهاب لأجله، وبسببه، ليكون
تصيراً له في الظاهر

(٣) أي: على التمييز

(٤) نصاً

(٥) أي: يمنع عدم صلاح كونه لسمه، لأن نفس الشيء من محلاته، ولهذا صح إصابته

إنه نفس زيد م.

(٦) أي: في نفس الأمر بدون إرادة جملة.

(٧) أي: في تقدير المعطوف

(٨) ويحتمل أن يكون النظر ما يهم من قوله: «فهل معناه م

وفيه^(١) وفيه^(٢).

وقيل: معناه: ... إن كان اسماً يصح جمعه، ... اسماً لما انصب عنه والمتعلقه إفراداً أو غير تمييز حال كونه^(٣) لكل منهما تركيباً أو تمييزاً بالحمل على حذف المعطوف في الشرط، واختلاف جواب الشرط والجزاء باعتبار الحيثية، فلا يرد: طاب ريد نفساً.

وفيه: أنه على هذا^(٤) يندرج في الشرطية الدالية^(٥)، وليس كذلك؛ إذ نفي المجموع^(٦) كما يكون بنفي كل جزء، يكون بنفي العضء، أي بعض كل، وعلى تقدير انتهاء المجموع بنفي صلاحه لمتعلقه، لا يترتب عليه صلاح كونه لمتعلقه^(٧).

(١) أي: وفي النظر المذكور **نظر**؛ لأن الشرط هو صلاحية جمعه لما انصب عنه في نفس الأمر والجزاء جوار إرادته صله له، فتعابر م

(٢) أي: في نظر الثاني **نظر**؛ لأن معنى صلاحية جمعه له جوار إرادة جمعه له، فالتحد الشرط والجزاء معنى وإن تعابرا لفظاً

تقدير اتحاد الشرط والجزاء وإن كان اسماً يصح جمعه لما انصب عنه أو ستمعه حذر أن يكون له ولمتعلقه.

(٣) أي معنى التعبير

(٤) أي: التعبير.

(٥) في ج جار كونه

(٦) أي: على الحمل على حذف المعطوف في الشرط م

(٧) وهو قوله ولا فهو لمتعلقه.

(٨) وإن لم يصح حمل التعبير لمن انتصب عنه ولمتعلقه لم يجر حمل التعبير لكل منهما لاستمرار انتهاء الشرط انتهاء المشروط. م.

(٩) حاصلة: أن حاصل الشرطية الثانية أنه إذا انصى مجموع صفة كونه بها انتصب عنه ولمتعلقه إفراداً وهو مسمى يكون لمتعلقه البنية، وهو كذلك في طاب ريد نفساً، =

والحق أن طالب ريد مضافاً يحور أيضاً أن يجعل مضافاً انتصب عنه لو لم يتعلق، أي: طالب ريد من حيث إنه مفس من المومس، أو من حيث إن مضافاً من المومس تعلقت به، فكل موضع يصلح جعله لما انتصب عنه؛ جار فيه كلا الأمرين^(١) كونه له وكونه لم يتعلق، فكل موضع [ب ٦١] لم يصلح جعله لما انتصب عنه؛ تعين كونه لم يتعلق وهذا مما لم يذكره كثير من الشارحين، وهو حسن بديع. وتصح الشارحون بتصحيح^(٢) الشرطين بأمر لا يخلو كل من ذلك عن أشباه.

(وإلا) أي: وإن لم يصلح جعله لما انتصب عنه؛ (نهو لم يتعلق) أي: فالتمييز اسم لم يتعلق ما انتصب عنه (نظام) التعبير (ههنا) أي: في صورتين (ما قصد) من الأفراد والثنية والجمع، أي: إن كان المقصود الأفراد^(٣)، يؤتى بالمعز، وإن كان المقصود المثنى؛ يؤتى به بالمشى،

= لأنه انشئ المصوغ بانتفاء حرفه الذي هو عدم صحة كونه لم يتعلق، فانقياسه لشيء فيها، وليس كذلك؛ لأنه ليس لمعنه، بل لم انتصب عنه، فيخرج عن الشرطية مما، وهو فاسد لقصد الشفوي لشمول جميع أفراد السير في هذا الحكم المذكور، وهو كونه لما انتصب عنه إذ صح ولم يتعلق إن لم يصح ؟

(١) وفي المراد ثم إن كان اسماً غير النفس إذ المعلوم أن النفس لا يكون إلا غير ما انتصب عنه، وبطل هو خارج عن البحث؛ لأن كلامه في اسم يصح جعله لمن انتصب عنه، وفي واجب قبل المراد من المومس القلب، فلا يكون غير ريد وهو مثال لم يتعلق ما انتصب عنه

(٢) في ح لتصحيح

(٣) أي قد ينتس الأمر في طالب ريد أباً وطالب الريدان أبوس وطالب الريدون لآباء، هل التعبير لما انتصب عنه لو لم يتعلق؟ يبرجع إلى الفرائض إن كانت، فأما إذا اختلف التعبير وما انتصب عنه أفراداً وثنية وجمعاً، ولم يكن التعبير حساً، فهو. طالب ريد أبوس لو أباء وطالب الريدون أباء وطالب الريدون أبوس أو أباء، فلا أشباه في أن التعبير ليس =

وإن كان المقصود الجمع، يلزى بالجمع. (إلا أن يكون) التمييز (حـ^١)، فيطابق في جميع الأوقات إلا وقت كونه حساً يقع على القليل والكثير، فيفرد كما مر، نعو: طاب زيدُ علماً. (إلا أن قصد لا نوعاً) أي: إلا وقت قصد الأنواع، فيقال: طاب زيدٌ علمين أو علوماً. والاستثناء أن مستغنى عنهما؛ لأنه إن قصد الجنس؛ فالجنس^١، وإن قصد النوعان؛ فالمشى، وإن قصد الأنواع؛ فالجمع، فالتمييز على كل تقدير السوكان؛ فالمشى، وإن قصد الأنواع؛ فالجمع، فالتمييز على كل تقدير مطابق لما قصد.

(وإن كان) التمييز (صفة) أي: اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو أفعال التعصيل؛ (كانت) تلك الصفة كائنة وصفة (له) أي: للمتصعب عنه؛ لأن الصفة تستدعي موصوفاً، والمذكور أولى لحمل الصفة عليه، فإذا قيل: طاب زيدٌ والدأ؛ كان الوالد هو ريداً، ولا يحتمل أن يكون والده، بخلاف الاسم، نحو: أبا. (وصفة) أي: مطابقاً للمتصعب عنه في الأفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث^١؛

= لما انتصب عنه، بل هو لمتعطف، وأما إن خلتها والتمييز حس فليس حاصل، نحو

طاب الريدان أو الريدون لمرة م. دب انظر «شرح الرضي» (٦٧/٢)

(١) هذا ما قاله المصنف والأولى أن يقول مسا ليس بحس سواء جعلته ما انتصب عنه أو لمتعطفه إن لم يلبس، فالأولى الأفراد وعدم المتعطفة نحو: حسوب وحناً وطيبون عرصاً، وبحور وجوهاً وأعرافاً، قل تعالى ﴿لَئِنْ مَنِّتُ لَكُمُكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْ نَّفْسِكُمْ﴾ (الب-١)، ولما إذا كبس بالمطابقة لا غير، ولا يجوز ريد طيب أباً، وانت تريد أبه أو أبوين، وكذا لا تقول طاب ريد داراً وانت تريد فارس لو دوراً. دب انقل من «شرح الرضي» (٦٨/٢)

(٢) أقول لو عسر قوله المصنف فيطابق فيهما ما قصد بهذا التفسير أي: فيطابق التفسير بهما ما قصد أن يكون التفسير اسماً له من المعصب عنه والمتعلق لا يدمع هذا الاعتراض. تأمل

(٣) وأصل التعبير أن يكون نكرة بمثل ما قلنا في الحال وهو أن المقصود دوع الإيهام، =

لكونه حالاً^(١) لضمير^(٢) (و حمص) تلك الصفة (الحال)؛ لاستقامة المعنى على الحالية، نحو: طاب ويد فارساً، أي: من حيث إنه فارس، أو حال كونه فارساً (ولا يقدم^(٣) التفسير على عامله) أما إذا كان معمولاً لغير الفعل، فلصعته^(٤)، وأما إذا كان معمولاً للفعل، فلكونه من حيث المعنى فاعلاً للفعل^(٥)، نحو: طاب ويد أبى، أي: طاب أبوه، أو لمطاوله، نحو: «وَقَفَرْنَا أَوْ تَرَوْا عُيُوبًا»^(٦)، [١١/١٢] أي: تصحرت عيوبها^(٧)، أو لا يتقدم؛ لامتناع البيان قبل الإجمال. وفيه^(٨)

وهو يحصل بالكثرة، وهي أصل. فلو حرف وقع التعريف ضماً، وأحذر الكوكون كونه معروفة وهي

(١) ولأنه ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المبرد حتى يكون جسا م

ثبت وهي سحنة حاملة لضميره وهي الموافقة لما في «علا حامي»

(٢) أي ما انتصب عنه

(٣) وكذا لا يفصل بين عامله وبينه إلا للضرورة، وهي:

(٤) لأن ما جامد مشابه للفعل مشابهة ضمنية، وهي كونه مشابهاً بأحد الأمور الأربعة كما لو الفعل يتم بفاعله، وأما صفة أو مصدر أو ما فيه معنى الفعل مما ليس من الأسماء، المصنعة بالأفعال كاسم الإشارة في حينها رجلاً ريد، والصفة وما فيه معنى الفعل طعيف، والمصدر بتقدير الحرف الموصول م

(٥) وليس المله فيه معرضه؛ إذ ريد يخرج الشيء من أصله، ولا يراهي ذلك الأصل، كمفعول ما لم يسم فاعله، كان به لما كان مصحوباً، أن يتقدم على الفعل، فلما قام مقام الفاعل برمه الربع، وكونه بعد الفعل، فأني تابع أن يكون للفاعل أيضاً، إذا صار على صورة المفعول من حوز لتقديم ري ف المل من شرح لوصي^(١) (٧١/٢)

(٦) سورة القمر، الآية ١٢

(٧) إذ لا يجوز أن يكون فاعل «فعرابا» بـ«علا» مطاوعه م

(٨) أي وفيه نظر، ليجر أن يتقدم «ليس» على «الميس»، ألهم إلا أن يقال لا يجوز في هذا الموضع كما ذكره م.

وبه'. (والأصح) أي: وأصح المداهب. (أن لا يقدم) التعبير (على
 العمل') أيضاً مع قوله' في العمل. (حلاف للمارمي') والفرء' (')

تمسكاً بقوله:

أَتَهَمُّوْا لَيْلَى سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَيِّبَهَا وَمَا كَادَ نَفْساً بِالْعِرَاقِ تَطْيِبُ' (')

() لجرار أن يكون البيان قيل الإجمال كما كان في الحال المستعملة على دي المال، معرو
 جامي راكباً رحل، وفي النظر المذكور نظر، لأن لا سلم جرار البيان قبل الإجمال في
 الداء، وما ذكرته في الحال هو الهيئة، م

قيل هاها بحث، وهو أن الماء في قولهم (امتلاً بإزاء ماء) من حيث السعي فاعل
 للفعل المذكور من غير حاجة إلى جمده متعلياً، لأن استكلم لما قصد إسداد الأضلاع إلى
 بعض متعلقات الإباء، ولو على سبيل التجوز وفقره، وقع الإبهام فيه لا حرم، فسر
 يعوله ماء، فهو في معنى ك (امتلاً ماء الإباء)، فإماء فاعل معنى، وذلك معه مثل
 قولك (ربح ريد تجارة) فإن التجارة تفسر يربح لإبهام عن شيء مسوب إلى ريد، وهو
 التجارة، فالفاعل في صندك هو التجارة لا ريد، وإن كان إسداد الربح إليه حقيقة وإليه
 مجازاً، وبها يلدح ما يورد على قاعدتهم المشهورة، وهي أن التعبير عن النسبة إنما فاعل
 في المعنى، أو معمول من أن التعبير في هذا المثال وأمثاله لا فاعل ولا معمول، فلا تطرد
 تلك القاعدة انظر «ملا جامي» (ص ٢٧٥)

(٢) واسم الفاعل والمعمول وصي
 (٣) في ح قوته.

(٤) قيل المارمي هو يكر بن محمد، أبو عثمان المارمي، من مرون شيان أحد الأئمة في
 النحو، من أهل النصرة ووفاته فيها، له مصانيف، منها كتاب «ما تلحق به المعنى»،
 والألف واللام «والتصريف» توفي سنة (١٠٠٠ ٢٤٩ هـ = ١٨٦٣ م) ينظر
 «وفيات الأعيان» لأبي حلكان (١/ ٩٧)، و«معجم الأدباء» ليعقوب الحموي
 (٢٨٠/ ٢٢)

(٥) والكسائي...

(٦) قيل: حفظت كلمة (ليلي) من نسخة ح قاله. المخیل السعدي، وقيل هو لأعشى
 مدنان، وقيل: هو لقيس بن الملوخ العامري

حيث تقدم «نفساً» على قوله: «تطيب».

والجواب: إن المروي في «تطيب» الياء، وضمير «كاد» للحبيب، و«نفساً» تمييز من نسبة «كاد»، أي. وما كاد نفس الحبيب، فلا تمسك وإن كان المروي فيه التاء التوقافية؛ فيحتمل أن يحمل على هذا الوجه، ويكون التأنيث باعتبار العس؛ إذ المعنى: وما كاد نفس الحبيب تطيب، وأن يحمل على إضمار الشأن في «كاد»، وحذف الحبر، وتفسير بالمذكور، وعلى هذا يعود ضمير «تطيب» إلى «سلمى»، أي ما كاد الشأن تطيب سلمى نفساً، أي: تطيب نفس سلمى.

[الاستثناء]

(المثنى) أي: ومن ملحقات المستثنى، وإنما لم يعرفه؛ لكونه

= **السنى ما يسمي لليلي أن يهجر صحتها وتباعد عنه، وعهدي بها والشأن أن نغسلها لا تطيب بالفراق ولا برضى عنه وهو من شواهد ابن عقل (٢٩٣/٢)، و«الخصاصة» لاين جني (٣٨٤/٢).**

الشاهد فيه: قوله: «نفساً» دالة تمييز، وعامله قوله «تطيب»، وقد تقدم عنه والأصل تطيب نفساً وقد حوِّز ذلك التقدّم الكوفيون والمازني والمبرد، وتبعهم ابن مالك في بعض كنه، وهو في هذا البيت ونحوه عند الجمهور غير ورع، فلا تقاس عنه ونغف أبو إسحاق الزجاج إلى أن الرواية في بيت الشاعر

وما كان نفسي سالفراق تطيب

وقل أبو الحسن أن الرواية في «ديوان الأحنس» هكذا

أفردت نفسي سالفراق حبيبتها • ولم تكن نفسي سالفراق تطيب

وقل فاني الزوليتس لا تناهد في البيت^١ انظر «أمرار العربية» لأبي الركاك الأندلسي

(١٨٢)

كالشترك اصطلاحاً^(١)، والمشارك لا يعرف^(٢) بتعريف جامع، وإن أمكن تعريفه^(٣).

(تَصْلُ وَتَقْطَعُ) ويسمى مفعلاً أيضاً.

فإن قيل: ليس هذا بتعريف^(٤) الكلّي إلى الأجزاء، وذلك طاهر، ولا تقسيم الكلّي إلى جزئياته؛ لأنه حينئذ يكون متواطئاً، لا مشتركاً.

قيل: يمكن أن يكون من الأخير بإرادة ما هو المشترك^(٥) بين القسمين على وجه عموم المجاز^(٦). ويمكن أن يكون المراد به اللفظ^(٧)، ويكون من باب^(٨) حمل المدلول^(٩) على الدال^(١٠). وفيه^(١١)

(١) حيث يطلق على تعيين مختلفين، أعني المخرج من متعدد وغير المخرج، وإنما قال بالمشارك ولم يقل مشترك؛ لأن مخرج أو غير مخرج ليس من أجزاء ماهيته، بل هو شرط الاتصال والانقطاع، بل ماهية المستثنى مفعلاً كان أو متقطعاً هو المذكور بعد إلا وأخواتها محالفاً لما قبلها نقضاً وإثباتاً م.

(٢) أي باعتبار المعنى، ويحور أن يعرف بتعريف جامع باعتبار اللفظ م.

(٣) لأنه ليس مشتركاً حقيقة م.

(٤) بتقسيم ط.

(٥) وهو المذكور بعد إلا وأخواتها م.

(٦) عموم المجاز عبارة عن معنى مجازي، يتناول الحقيقة والمجازي لخصوص، ويكون الحقيقي مراداً بالمجازي فرداً آخر، وهما ليس كذلك، فلذا قال على وجه ربي

(٧) أي لفظ المستثنى

(٨) لا من باب تقسيم الشيء إلى الشيء.

(٩) أي المتصل والمفصل م.

(١٠) أي لفظ المستثنى م.

(١١) أي هي فوق ويمكن أن يكون إلح نظراً لعدم صحة العمل حينئذ إلا بتأويل م.

(**مستخرج**): الغاء للتصير (**لمخرج**) احتراز عن غير المخرج عن شيء، وهو خير^(١) والمستصل^(٢). (**عن مصدر**) داخل فيه^(٣) 'إفراداً، وأخرج تركيباً، فلا تناقض^(٤)، [١٢/ب] فهذا القيد مستلزم، إذ الإخراج لا يكون إلا عن متعدد، ولكنه ذكره ليبيان التعصيل، (**نصف**) نحو: جاءني القوم بلا زيدا، (**و مصدر**) نحو: ما جاءني إلا زيد، وقرأت إلا يوم كذا (١٠، ١١) غير صفة (**واحد** **يد**) احتراز عما أخرج عن متعدد بلفظ المستثنى ونحوه.

نحو: جاءني القوم [إلا زيد] مستثنى عنهم زيد.^(٥)

(**و مستخرج**: المدكّن) خير (المقطوع) (**معد**) أي: معد 'إلا' غير

صفة (**عن مخرج**).

(**ومن**) أي: المستثنى يكون تعيين^(٦) أحد المعنيين. وفيه^(٧) وفيه^(٨).

(١) في ج: جزء.

(٢) أي: المستثنى.

(٣) رد ليس مال. يلزم أن يكون المستثنى داخلاً وخارجاً.

(٤) في ج: زيدا، ولستني عنهم زيدا.

(٥) أي: الضمير عائد إلى المستثنى باعتبار تناوله للقسمين. م

(٦) لأنهم أرادوا ما هو أهم منهما، فيكون جمعاً بين المعنيين المشتركين، ودا لا يجوز.

اللام إلا أن يقال بمصوم المجاز، فإن بعضهم صرح بأن المستثنى في المصطل جميعه

والمقطوع مجازاً م.

(٧) قوله أولاً وفيه أي: في عود الضمير إلى مطلق المستثنى نظراً لاسطراره كون كل من

القسمين متصفاً بما ذكر من الأحكام النجاة أو الجهل بالمحكوم عليه مهما وقوته

ثانياً وفيه أي: وفي النظر المذكور نظراً لأن اللام قد تكون المحموم من حيث هو لا

كل واحد من القسمين مطلقاً متصفاً بما ذكر محكوماً عليه به، وقد قيد الأحكام بما تميز

المحكوم عليه بها، أمي بقوله إذا كان بعد إلا - إلج. م

مألفه عائد إلى المستثنى بإضافة ما هو أهم من المتصل والمقطع على وجه عموم المجاز^١، لا على وجه عموم المشترك.

وفي الكلام من المحسسات صيغة الاستخدام إن أريد بالمستثنى المذكور: اللفظ، وكان حمل المتصل والمفصل عليه حمل المدلول على الدال، وإن أريد عموم المجاز، فلا استخدام

(مصرف د ك) المستثنى واقعاً (بعد د ك) - (الف)، وقوله (غير الصفه) غير محتاج إليه؛ إذ ما بعد «إلا» التي للصفه ليس بمستثنى كذا في بعض الشروح - فهو قيد واقعي^٢، لا اختياري.

(في كلام موضح) أي: ما ليس بفي ولا مهي ولا استعمال، نحو: ما حاجتي القوم إلا ريداً، والمراد: موجب تام، لنلا يرد: قرأت: إلا يوم كذا^٣، واحترر به عما إذا وقع في كلام غير موجب؛ لأنه حينئذ ليس واجب النصب، بل يختار فيه البديل، أو يعرب على حسب لموامل على ما سيجي.

() وهو المذكور بعد ولا وأحوالها م

(١) ويمكن أن يكون ذكره لدفع وهم من يفرهم بالنظر إلى صورة بعد إلا صفه. م

نفس قوله غير الصفه، فيد به، وإن سم نكر الواقع بعد (ولا) التي للصفه داخله في المستثنى لنلا يدخل به انظر «ملا جاني» (ص ٢٧٧)

(٢) فإنه ليس بموجب تام؛ لأنه سمي معنى وإن كان موجباً لفظاً م

(٣) فإنه ينصب على الظرف لا على الاستثناء. وفيه نظر؛ لأن كلامه في كونه منصوباً بالأمر كونه منصوباً على الاستثناء بدليل قوله ما بعد حلا وليس، ولا شك أن ما بعدهم منصوب على العملية والخبر لا على الاستثناء، فلا حاجة إلى قيد تام، لدفع هذا م

(أو مُقدم) في كلام موجب أو غيره، عطفاً ' على قوله (بعد
 وإلا) (على المشتكى منه) (منه) مفعول ما لم يسم دعله لقوله
 (المشتكى)، والضمير للآم الموصولة، نحو: ما حامي إلا زبداً أحد (**نعمنا**
 عطفاً على قوله: (مقدماً)، نحو: ما حاتي القوم إلا حصاراً
(على الأكثر) طرف مصوب المنحب على قوله: (أو كان مقطوعاً)، أو
 خير مبتداً محذوف.^(١)

وإنما [١، ٦٣] يجب النص في هذه المواضع؛ لاستحقاقه النص
 لشبهه بالمفعول في كونه فضلة، ولشبهه الخاص بالمفعول معه للعين
 بواسطة الحروف، مع امتناع البدل في المواضع الثلاثة المذكورة
 أما في الأول؛ فلضاد المعنى على تكرير العامل؛ للزوم الإيحاء
 في المشتكى والمشتكى منه على تقدير تكريره، بخلاف غير الموحى '،
 لإمكان تكرير أصل العوامل مع ترك اللفي العارض '.

(١) والصواب أن عطفاً على قوله في كلام موجب على أنه حير ثلث لكان، لأن مد
 التقسيم إنما هو فيما بعد إلا بقرينة، م.
 (٢) هاهنا سقط في الأصل الحطلي، وتنبه من سخرج وتبيل يجوز فيه الرفع على أصل
 لسكناً بقوله

وبلداً ليس بهما أنيس • إلا اليمينايرُ وإلا اليريسُ
 والجراب أنه جعل متصلاً على وجه الاستعارة، فأبدل، أو يقال تقديره وليس بها إلا
 البعير على وجه التصريح، وحذو المعامل

(٣) أي المشتكى المذكور، بخلاف غير الموحى، م

(٤) لأن المعنى من المولود

وفيه. إن «إلا» لا يوجب^(١) بعد الإتيان المعنى، كما في قرأت إلا يوم كذا بتقدير: ما قرأت إلا يوم كذا.

ولروم^(٢) كون المستثنى منه في حكم السحة^(٣)، فيكون في حكم التفرغ^(٤)، وهو ممتنع^(٥) في حكم الإيجاب.

وفيه: أنه يوجب جواز الإبدال فيه. يصح فيه التفرغ في الإيجاب، ك: قرأت أيام الأسبوع إلا يوم الجمعة، وليس كذلك^(٦).

أما في الثاني؛ فلامتناع التقديم في البذل.

وأما في الثالث؛ فلمقدم الاتحاد والملازمة.

فإن قيل: يمكن^(٧) بدل العلط.

قيل: هو غير واقع في كلام المصحاء.

(١) في ج. يوجب. بإسقاط (لا).

(٢) عطف على: لروم الإيجاب. م.

(٣) بخلاف السقوط؛ لأن السبيل منه في حكم الإزالة م. وب. وفي نسخة ح. التحية

(٤) لأنه إذا فرغ يقال: ما قرأت إلا يوم الجمعة، فيكون المعنى: اشتملت جميع اجزاء الأرملة بالقرامة إلا يوم كذا، فإنه ممتنع، والمحقق جواز ذلك؛ لأن المستثنى منه أيام الأسبوع، لا مطلق الأرملة، كيف وقد صرح المحررون بجواز خبرته إلا بالسقوط، وقطعت الرجاء إلا من الله. م. ب. ب. قوله: قرأت إلا يوم كذا، فإنه منصوب على الظرف لا على الاستثنائية، لأن الكلام في كونه منصوباً مطلقاً، لا في كونه منصوباً على الاستثناء.

انظر مثلاً جلي^(٢٧٧).

(٥) لحاقه إلى فساد المعنى كما يجيء.

(٦) أي: وليس المعنى على أنه قرأت يوم الجمعة م.

(٧) في ج. يمكن.

وفيه: أن الحوي يبحث عن أصل الحوار، لا عن المصاحبة و بلاعه
والأولى ن يقال: امتنع الإبدال في الإبحاب؛ للروم الإبحاب في
المستى بتكرير العامل الموجب، وفي السفى؛ للروم القطع في العامل
والمعمول جميعاً^(١). فاعرف.

(أو كن) المستى (بعد «حلا») نحو: جامي القوم حلا ريداً.
(و«عدا») نحو: جامي القوم عدا ريداً، (في الأكثر)، لكونهما معين
ناصين: «عدا» نفسه، و«حلا» بعد الإيصال^(٢) يحدف «م»، والمستى
بعدهما مفعول به، وقد أثير الجر بهما^(٣)، قال السيرافي^(٤): «لم أعلم خلافاً

(١) وذلك لأنه إذا قال ما جامي القوم إلا حصاراً على البذل تكون عالطاً في معنى «معني».

وفي ذكر القوم جميعاً، حيث كان مراده إثبات «معني» بجمار لا غير م
(٢) أي بعد وصل خلا إلى معموله بسبب حلف (م) «المجرة»، وواسطه، يعني أن خلا
في الأصل لازم يحدى إلى المفعول بمن، نحو: حنّ الدائر من الأيس، وقد يتضح
معنى حاور، فيتعدي به، وألزمها هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون مما بعد
في صورة المستى بالأ، التي هي أصل الباب، ونهاد العرص، الزموا إصمير دغله
وفاصل (عد)، ولم يظهر معهما (قد) مع كونهما في محل نصب على الحال م

(٣) قال الرضي قال السيرافي لم أر أحداً ذكر الجر بعد عدا إلا الأحش، وقال لم أ
خلاف في جواز الجر بـ(حلا) إلا أن النصب بها أكثر، ولا يلزم من عدا شيء عدم بحلاف
في جوار الجر بعد عدا م.

قلت لراما: قيل إن سيويه لم يحفظ من العرب الجر بـ(حلا)، وهذا نقل غير صحيح.
بل نقله سيويه في كتابه صريحاً (١ / ٣٧٧) حيث يقول «أثنا حاش عليس باسم، ولكنه
حرف يجر ما بعده، كما لجر (حش) ما بعده، وفيه معنى الاستثناء، ومعنى العرب
يقول ما أنا من القوم حلا عبد الله (بالجر) لجهنوا (حلا) بصرة (حاش)، فاد ملك
(ما حلا) عليس به إلا النصب، لأن (ما) اسم، لا تكون صلتها إلا للمعل حاش

(٤) السيرافي هو: محمد بن مسعود بن أبي الفتح، قطف الدين «العالي» (بهاء) =

في حوار الحر بهما، إلا أن [٦٣/ب] انصب بهما أكثر

(رأى حلاً) واما عداء) نحو: حامى إحتوت ما حلاً ريد، وما عدا ريداً. وإنما لرم النصب بهما، لتعين تعليلهما بهما المصدرية^١. وروى ابن الساء عن الأخفش الحر بجعل «ما» مريدة لا مصدرية، وروى ذلك عن الجرمي أيضاً^٢. ولعل هذا لم يثبت عند المصنف، أو لم يعتبره حتى لم يقل: (هي الأكثر)، وهما في الكلام في محل النصب على الطروية، نحو: جامتي القوم ما حلاً ريداً، وما عداً بكرأ، أي: وقت حلّهم^٣، أو خلو مجيئهم من زيد، أو وقت مجاورتهم أو محاورة مجيئهم من زيد.

(والبس) نحو: جامتي القوم ليس زيداً، (ولا يكون) نحو: أهلك لا يكون بشيراً. وإنما يكون النصب^٤ بعدهما، لأنهما من الأفعال الناقصة الناصبة للخير، وهما في التركيب في محل النصب على الحالية، ولزم

• **السيراني: مصر، عالم بالحر، له كتب منها:** شرح الباب في علم الإعراب^٥ للإسريليسي. توفي سنة (٦٨٤ - بعد ٧٩٢ هـ = ١٢٨٥ بعد ١٣١٢ م) بنظر مدينة الماريسي لإسماعيل باشا العدادي (١٤٢، ١٤٣)، والأخرى للمراغي (٢٥٤/٤)

(١) وذلك لأن ما المصدرية تدخل على العملية عالياً، وفي الاسمية قليلاً، وليس معها اسمية، فتعين التعلية، فتعين كونهما معلين^٦ م.

(٢) قلت: الجرمي مر. صالح بن إسحاق، الجرمي بالولاء، أبو عمر. فيه، عالم بالحر واللغة، من أهل البصرة. سكن بغداد. له كتاب في السير^٧ وكتاب الأبي^٨. توفي سنة (٢٢٥-٢٢٥ هـ = ١٠٠٠-١٠٠٠ م). بنظر ديمية الوعاة في طبقات اللغويين والحاة^٩ لجلال الدين السيوطي (٢٦٨)، ورويات الأعيان^{١٠} لابن خلكان (٢٢٨/١).

(٣) وجه إشارة إلى أن النضاف معدوم، وذلك لأن المصنف كثيراً ما يضاف إلى ما المصدرية. م.

(٤) في ح يجب النصب

إصدار اسمهما في باب الاستثناء، وهو صير راجع إلى بعض مضاف إلى
المستثنى منه، أي: ليس بعضهم زبناً، كما في «عدا» و«حالا»

واعلم أن كلمات الاستثناء محصورة اصطلاحاً، لا عقلاً

(بحر، هـ) أي: هي المستثنى (الف) على الاستثناء، ولا

نصف إلا في نحو لا إله إلا الله محمد رسول الله، من حيث إنه يوجه
وحها مفعلاً، وهو الإبدال على اللفظ

(بحر، د) أي: هي مستثنى متصل مؤخر، ليخرج المنقطع
والمعتمد على المستثنى منه. وإما بخيار البدل؛ لأنه حيث عر قصه،
مخلاف ما إذا كان منصوباً.

(نجد بعد «لا») احتراز عما إذا وقع في كلام غير موحى،

() إشارة إلى أن التفسير مهما راجع إلى البعض المضاف إلى ضمير المستثنى منه، أي ما
خلا بعضهم وأورد عنه أنه لا يلزم من خلو البعض زبناً خلو الكل له، وهو المنفرد
وأجب بأن لمرد. البعض المطلق، ويكون المعنى: خلوصهم، أو هو راجع إلى مديون
العمل، وهو المصدر الذي هو المحي به في المستثنى منه م

(١٠) أي لأنه يجب يكون مقصوداً غير فضة، وهذا بدل البعض، ولم يفتح إلى التفسير
تقريره الاستثناء المنصل لإدراكه أن المستثنى بعض المستثنى منه، ولا يجمع به المعاني
بين البدل والمبطل في الإيجاب والقي مع الحرف المنفصلي لذلك كما في النصف، نحو
مردت برحل لا طريف لا كريم جعلت حرف التي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل،
والإعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو جانبي القوم إلا زيد بدلاً، والإعراب على
الاسم، ويشترط في اختيار البدل أيضاً أن يتوخى المستثنى على المستثنى منه، فإن
الإبدال ليس أولى من النصف في نحو جانبي أحد حين كنت جالساً هاهنا إلا زيداً معه
دي. البدل من شرح الرضي (٩٦/٢)

والمستثنى منه المذكور، لكنه بعد «حلا» و«عدا» و«ليس» و«لا يكون» و«غير» و«سوى» ولغو ذلك»^١

وقوله: (فيما بعد «إلا») يدل من قوله: (فيه) وأما في السحبة التي لم يقع فيها (فيه)، فهو طرف تنازع فيه عملاً، فأعمل الثاني. وحذف الطرف من الأول، فيكون معمولاً؛ لـ«احتار»^٢ | ٦٤ | يكون معمول (بحور) مخلوفاً.

(في كلام غير توضح) احتار عما إذا وقع في كلام موجب، فإنه مصوب وجوباً كما مر. (و) الحال أنه قد (ذكر نفسي به) احتار عما إذا لم يذكر المستثنى منه، فإنه حينئذ يعرب على حسب العوامل (مثل: «ما فعلوه إلا قليلاً»^٣) بالرفع على البذل، (و«لا فعلوا»^٤) بالصب على الاستثناء.

(ويعرب) المستثنى البتة^٥، بخلاف: ما مررت إلا بأحد إلا يزيد^٦

(١) فإن البذل مجرور لمة؛ لأن المستثنى فيه يكون معمولاً لأحوال لا، فلا يكون معمولاً

لعامل البذل به عجز

(٢) سورة النساء، الآية ٦٦

(٣) سورة البقرة، الآية ٨٣. وتعامها: «واحيثو الصلاة وآثروا الركعة لم تؤزيتم إلا قليلاً ينصتكم

وأنكم متفرغون».

(٤) أي: يلزم.

(٥) وحاصله: أن يزيد ليس مستثنى مرفوع، وإن أعرب بعينه، بل هو يدل من بأحد؛ لأن إعرابه بعامله ليس يلزم بحور أن يعرب بعامل بمعدل به، بأن يقال ما مررت إلا بأحد إلا يزيد، فلا يرد لفظاً للمستثنى المفرغ. م.

على تكرير العامل في الدل، كقوله تعالى ﴿الَّذِينَ اسْتَفْهَمُوا مِنَ نَارِ
مِثْنِهِمْ﴾^١، فإنه وإن أهرّب بعامله^٢، لكه ليس فيه ذلك^٣ السنة، بل سمى
فيه إعرابه بتكرير^٤ العامل بلا تبعية، فيجوز إعرابه^٥ تبعه، ولا يرد
صورة البدل^٦، لأن المراد. بلا تبعية.

(عرب نحو) أي: على حسب عوامده، سواء كانت عوامل
المستثنى منه أو لا، فلا يرد: ما مررت إلا بزيد وفيه^٧.

والمقصود: أنه يرفع إن كان العامل رافعاً، نحو: ما حامي إلا زيد،
ويتعصب إن كان ناصباً، نحو: ما رأيت إلا زيداً، ويجز إن كان حراً،
نحو: ما مررت إلا بزيد، وهي القسم الأخير نظر يعرف بالتأمل^٨

(١) بدل من قوله: ﴿الَّذِينَ﴾ م.

(٢) أي: المستثنى منه والآية هي الآية (٧٥) من سورة الأعراف

(٣) أي: البدل

(٤) أي: إعراب المستثنى.

(٥) بدل.

(٦) أي: البدل.

(٧) أي: لا يرد نقضاً على المستثنى المخرج صورة الدل لمختار فيما بعد إلا في كلام غير
موجب من حيث إنه عرب على حسب عامله مع أنه ليس مستثنى مخرجاً، لأن إعراب على
حسب عامله بالبعية دون الاستعمال، والمراد الثاني م.

(٨) أي: وفي عدم كون الباء العامل في زيد عاملاً في مستثنى منه نظر، لأنه وإن كان غير
بأحد فحسباً فهو فيه نوعاً، فكأنه هو، فلا يحتاج في تفسير العوامل وعدم ورود ما
مررت إلا بزيد... إلخ لو في تفسير العوامل المستثنى منه م

(٩) وجه النظر: أن المقادير من العوامل عوامل المستثنى منه، والباء في بريد ليس لباء أمي
في المستثنى منه، أمي: بأحد، وجوابه يعرف مع لئما، م

ورسمي هذا النوع: مفرغاً؛ لتفريغه عن ذكر المستثنى منه.

(إذا) ظرف (يعرب) (كان المنسني مه عد ما نور ، هـ) أي.
والحال أن المستثنى المفرغ واقع (في غير موحب لمد) الجار والمجرور
يتعلق بمفهوم الكلام، أي، اشترط ذلك ليبيد؛ لأنه لو كان في الموحب لا
يفيد؛ لمكان الاستحالة^(١)، فإن قولك: حاتني إلا ريدٌ بتقدير: جامي كل
أحد إلا ريدٌ، لا يفيد؛ لامتناع ذلك، ولا قرينة على الخاص^(٢).

فإن قيل: فليجز^(٣) عند قيام القرينة على الخاص، كما يقال في
جواب من قال: هن جاءك جميع أهل بيتك. حاتني إلا أبك.

قيل: [٦٤/ب] لا نسلم حينئذ عدم الجواز^(٤)، وفيه^(٥).

فإن قيل: فلم لا يحور: حاتني إلا ريد، على وجه مبالغة الغلو^(٦)،

(١) وأعلم أنه قد يقع بعد إلا في الاستثناء المخرج الجمك، وهي إذ حور مدأ، نحو ما ريد إلا
يعوم، أو صعد، نحو ما حاتني مهم رجل إلا يقوم أو يتعد، أو حال، نحو ما حاتني ريد
إلا يصحك، وكثيراً ما يقع الحال بعد آل ماغيب مجرداً عن قد والو، نحو ما أثبتة إلا
لثاني، وفي الحديث: «ما أبس الشيطان من بني آدم إلا اتأههم قبل التأو». مطول. ثبت:
والحديث أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٠٦٩)، وأخرجه الحرطقي في «احتلال
القلوب» (٢١٠)، كلاهما معطوفاً على سديد من المسبب، وأخرجه ابن حجر العسقلاني
في «المطالب العالية» ٤٠ مرفوعاً من حديث ابن عمر (٣٢٩٦) أبس. شئ وانقطع رحاؤه
في «الخطاب العالي» م.

(٢) كونه مستثنى مفرغاً بعد الإيجاب.

(٣) لأنه يلزم أن لا يصبح قوله ويعرب على حسب الموامل ١٠ إلح؛ إذ لا يكون كلياً. م

(د) أي، وفي عدم تسليم عدم الجواز حينئذ نظراً، لأنه يسلم تخصيص قول المصنف
ويعرب على حسب الموامل. م

(٦) وهي أن يكون مسعة عقلاً وعادة لامتناع أن يكون ممكنأ عادة مستعفاً عقلاً مطول

نحو قوله:

وأخفك أصل الشوك حتى إني

لتخافك^١ الطُف^٢ السي^٣ .

وعبر ذلك

قيل لا سلم عدم الجواز على ذلك الاعتار، لأنه - حسب -

صورة الاستقامة

فإن قيل: إعادة أصل المسمى متحقق في الإيحاب ونسي من العموم^٤ والخصوص^٥، ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها - ومن ذلك من وظائف الحوي، ألا يرى أنه يحور نحو رأيت بحر من السك، ولقيت المساء، والأرض فوقها، ونحو ذلك وإن لم يطر الواقع، فيسعي أن يحور نحو حامني إلا ريد كذلك.

(١) أي: قول أي نواس.

(٢) الصغير للشا.

(٣) أي: السماء.

(٤) أي: الشاعر أنه حذف من المصراع الطف المير المحووه، وهذا مسح علة، علة مص

(٥) فأنه أبو نواس من صيدو بمدح بها الرشد ونسب من البحر الكافي، وم

شواهد الإيضاح للقرطبي (٣٤١)، وحرارة الأدب للعددي (١٨٣) سط ٨ سم
والشواهد لابن فنية (١٧٢).

(٦) لأنه كلام مسح السكوت عليه في الموجب، وهو قوله حامني، لا ريد مصدر حمي كي
أحد إلا زيد - م.

(٧) بلن يجهت كل أحد إلا زيد.

(٨) بلن يجهت لعل به إلا ابن فلان - م.

فإن قيل: ربما لا يستقيم المعنى على عموم المشتى منه في غير الموجب أيضاً^(١)، نحو: ما مات إلا ريد، وما خلق إلا بشر، فاللهي والإيجاب مبدآن^(٢) في ذلك، فيسعي أن يدار الحكم على استقامة المعنى^(٣) على العموم، وفي الفني عكسه.

(مثل: ما صريري: لا ريد، إلا أن يسفهم المعنى) نكون الحكم مما يصح أن يثبت في العام، كالمراءة، فإنه يصح أن يثبت في جميع الأيام، وهو مشتى من فعل يصهم من التقييد بقوله: (في غير الموجب)، أي: لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في جميع الأوقات إلا وقت استقامة المعنى. (مثل: قرأت) في جميع الأيام (إلا يوم كذا) من يوم التست أو يوم الجمعة أو نحو ذلك

(ومن ثم) أي: من أجل تقييد الإعراب على حسب العوامل بعدم الإيجاب أو استقامة المعنى؛ (لَمْ يَخْرُ) على تقدير الإيجاب تركيب: (ما زال زَيْدٌ إِلَّا عَالِماً)؛ لأنه استثناء من الموجب، لأن «زال» معناه انتهى، ونفي النفي إثبات^(٤)، فيكون المعنى: ثبت [٦٥] زَيْدٌ أبداً على جميع الصفات إلا على صفة العلم^(٥)، فلا يستقيم

(١) كما في الموجب: م.

(٢) سيل.

(٣) مدغم سقط في الأصل السطحي، موجود في نسخة. وهو على استقامة المعنى لا على الإيجاب قيل لعله اعتبر العال، إذ العال في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم، وفي السني حكمه

(٤) أي: دغم

(٥) ولك أن تجعل الصفات المثبتة على ما يمكن أن يكون مثله عليها مما لا يتناقض. =

(وإذا صدر البدل على انقطاع) أي: حمل البدل على لفظ المستثنى منه، أو حملاً، أو محمولاً عليه (فعلى الموضع) أي: يحتمل على الموضع، أو فهو محمول على محل المستثنى منه عملاً بالمختار على قدر الإمكان. (مثل ما حرم من) زائدة (أحد: لا ريد) بدل محمول على موضع «من أحد». (ولا أحد فيها) أي: في الدار (إلا ريد) بدل محمول على اسم «لا». (وما ريد شيئاً إلا شيء حقير لا تعاً به^١)، أو التذكير للتحقير، فلا شيء بدل محمول على موضع «شيئاً».

وهذا ثلث (لأن) كلمة «من» لا تزد إلا بعد الإثبات، والمستثنى من النفي إثبات، فلو أبدل من لفظ «أحد»؛ لزم زيادة «من» في الإثبات (وما) و«لا» لا تُقدَّران ولا تفرضان (عامليتين) تميز أو حال أو مفعول ثان بتضمين الجعل (بعد ما) أي: بعد «إلا»؛ (لأنهما) أي: لأن «ما» و«لا» حين (عملنا للنفي) أي: لأجل النفي؛ لأنه مدار حملهما على «ليس» و«إن» أو هو علة^٢ حمهما عليهما، أو حرة العلة^٣، فعلى

= ويستثنى من حملها العلم كقيل في: «ما زيد إلا عالم في الصفات المعية» م. فت
انظر «شرح الرضي» (١٠٦/٢)

(١) هذا جواب عن دخل صدر، وهو أنه يلزم به أن يكون الامتناء أو امتننى به واحد في العموم والخصوص، وليس كذلك المستثنى به أعم بالنسبة من المستثنى؛ لأن التوحيش يدل على التحقير في الشيء الثاني والثاب الشارح إليه بقوله لا يعاً به
(٢) هذا إذا جعل علة الحمل مجرد النفي من غير اعتبار الدخول على الاسم وتفسير بأن فقال حمل ما على ليس؛ لأنها بمعنى كنيس، وحمل لا على أن، لأن لا للنفي وأن للإثبات حملاً لتفويض على القهس م

(٣) هذا على اعتبار الدخول على الاسم، والتقدير في إلا أيضاً هي علة العمل م

التخديرين الأخيرين انتهاء العلة المنحصرة^(١)، وقد انتقص الهمي به إلا؛ لأنها بعد النهي يوجب الإثبات. وانتهاء العلة المنحصرة يوجب انتهاء الحكم.

(مخلاف: ليس ريد شيئاً إلا غن) لا يعياً به، حيث يجوز إبداله من اللفظ معه الهمي.^(٢) (لأنها) أي: «ليس» (عملت للعبسة) أي ذكر لكونه ملاً. (ولا أثر) أي انتقص عمل «ليس» (لنقص معنى الهمي) إضافة المصدر إلى المفعول، وذكر الفاعل متروك، أي: لانتقص معنى الهمي به إلا (لنقاء الأمر) يتعلق بمفهوم «لا أثر»، أي: انتقص أثر نقص المعنى لكنا^(٣) (العاملة هي لأجله) أي: الأمر التي عملت «ليس» لأجله، وهو الفعلية، فللعاملة صمة (جارية) [٦٥٠ ب. على غير من هي له، ولذا أبرز صيرها-

(ومن ثم) أي. ومن أجل أن «ليس» عملت للمعلية، أو لأنه لا أثر لنقص معنى الهمي في انتقاض عملها، و«ثم» للإشارة إلى المكان الاعتباري. (حار) تركيب: (ليس ريد إلا فاسد) بالنصب على أنه خبر «ليس»، مع كونه مشتقاً به «إلا».

() أي انتهاء الهمي انتهاء العلة المنحصرة لانتهاء الكل بانتهاء الجزء، وبما قد العلة بالمنحصرة للتأدي إلى ما قيل من أن انتهاء لعله معينة لا يوجب انتهاء المفعول، لأن تلك هي غير المنحصرة. م.

(١) قوله: منه النهي، ساقط من نسخة: ج.

(٢) في ج: لنقص أثر فلفظ الهمي لكنا

(وامتنع: ما ريد إلا مانعاً) حيث لا يجوز: إلا قائماً؛ لاستعاض عمل
«ما» بانقصاص النفي الموحب للشبه به ليس:.

(ونحنن) المستنى (بعد «غير» و«سوى» و«سواء») بالإحصاء.
(وبعد «حاشا») لكونه حرف الحر (في الأكثر) يُـ. في قول أكثر
الحويين. وقد جاء بعدها النصب، كما في الدعاء المقول «اللهم اعرفْ
لي، ولمن سَخَّ، دُعائي، حاشا الشيطان»^(١).

(وعرأب «غير» به) أي: في الاستثناء.

فإن قيل: لم يكن ميباً؛^(٢) لكونه بمعنى الحرف

قيل: الإضافة المانعة للبناء.

(كإعراب «المنشئ») أي: الذي استنى (به إلا) لاحتياجه إليه،
وامتنعاه ما بعده عنه؛ لأنه لما كان بمعنى «إلا»؛ كان ما بعده مستنئياً،
فيستحق الإعراب المستنئى، وله إعراب آخر لأجل الإضافة، و«غير» لا
وجه لإعرابه، فبالحرى أن يؤثر ما بعد «غير» على قرينه المحتاج بما فصل
عن حاجته (على التفصيل) المذكور من وجوب النصب في المنشئ
الموجب والمقدم والمقطع، وجوازه مع اختيار البديل في غير الموحب
التمام، والإعراب على حسب العوامل في الناقص، نحو: حائني القوم غير

(١) قلت: كلام مشور، وتسامه اللهم افقر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأيا الأمم ومرو
من شواهد ولوضح السالك (٢٩٣ ٢)، ودمعي اللبيب، وكلاهما لا ينهض (١٦٥).

والن عليل (٢٣٨/٢)

(٢) هي ج لم لم ينس

زيد، وما جامعي غير زيد أحد، وما حامسي القوم غير حمام بالهـ. وما حامني أحد غير زيد بالرفع على البذل، والهـب على الاستثناء. وما جامني غير زيد على التثنية.

(وَعَصْرٌ) أي: لفظ «عصر» (عَصْرٌ) جبر «غير» (حَمَصٌ) صفة، لو جملة [١/٦٦] مستأنفة، والضمير للصفة، أو لـ «غير» بتأويل «الكلمة»، لو باعتبار حمل الصفة عليه. (عَصْرٌ) كلمة (عَصْرٌ) حال كونها واقعة (عَصْرٌ) (عَصْرٌ) أو من حيث إنها واقعة في الاستثناء، أو طريق لمعهوم «الكلام».

أي: حملت على «الإلا»، ومشاركته ' في الاستثناء، ولاستء محذر

«الشركة»، فكان ظرفاً.

(كـ حسب ذاك) صفة مصدر محذوف، أي حملت حملاً مثل حمل (إلا) (عـ) أي: على العير (حـ) حد. أي واقعة في الصفه، أو تميز، أو ظرف، أي شاركها في الصفه (ـ ـ) (لا، ظرف (حملت) (ـ ـ حسب) أي واقعة بعد جمع (ـ ـ) احتراز عن المعروف، حيث يراد به العهد، والاستعراق، فيعلم التأول حتماً، وعدم التأول حتماً (ـ ـ حسب) أي غير متحقق دحوته وعدم دحوته، واحتترق به عن العدد، ونحو: لفلان على منة إلا واحداً

واعلم انه قد يتعذر في المحصور أيضاً، نحو ما حاسب منه رجل
 إلا ريد، فإنها تابعة لجمع مكور محصور، ومع ذلك يتعذر الاستثناء؛
 لعدم تيقن دخولها فيها، وقد لا يتعذر في مكور غير محصور، نحو

جامعي رجال الإحصاء؛ لصحة الاستثناء المنقطع، هي الصبغة بطرأوا أو عكساً.

(لمدر الاستثناء)؛ إذ المتصل يلزم دحوله جرماً، والجمع المسك يتناول جماعة غير معينة، لا يجزم فيها بتناول المشتى، ولا بعدم تناوله، فيقتصر فيه كلا النوعين من الاستثناء.

وفيه: أنه يمكن فيه الاستثناء المنقطع إذا كان خلاف الجس، نحو حامتي رجال الإحصاء، فالأولى أن يدار الحكم على تعذر الاستثناء، لا على كونه جمعاً منكوراً غير محصور.

(نحو: ﴿لو كان فيهما آلهة﴾) أي: [ب/٢٦] في السماء والأرض من الآلهة، وأثر قدرتهم. والآلهة جمع: إله. ﴿آلهة﴾ أي: غير الله تعالى ﴿لمستدنا﴾^(١) لاستخربنا واتخرجنا عن هذا الانتظام.

(وصف) حمل «إلا» على الصفة (في غيره) أي: في غير المذكور المذكور، نحو:

(١) في ح طرفاً وعكساً

(٢) سورة الأنبياء، الآية ٢٢

فقد لا يجوز في «إلا» في قول تعالى ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ أن يكون للاستثناء من جهة المعنى، إذ التفسير حينئذ لو كان فيهما آلهة لفسدتا فيهم الله لفسدتا. وذلك يقتضي أن لو كان فيهما آلهة معهم لله لم تفسدا، ويستحيل أن يراد ذلك.

هذا من جهة المعنى

ولا يجوز من جهة اللفظ، لأن آلهة جمع تتكون في الإثبات فلا عموم له، ولا يصح الاستثناء منه، ولو قلت «قام رجال إلا زناً» لم يصح اتفاقاً انظر «معجم الترمذ العربية» لتصح الدقة (٧٨).

وَكُلُّ أَحْ مَخَارِقُهُ أَحْوُهُ لَعَفْرُ اسْكَ الْأَدِّ الْعَرْقَدَانِ^(١)
 وفي البيت ضَعْفَانِ آخَرَانِ: توصيف المصناب في «كُلُّ أَحْ»،
 والإخبار قبل الصفة^(٢).

(وأعرواث هسوى^(٣) ولسواء^(٤) البصفت^(٥) حر^(٦) الأعرواث^(٧) على^(٨) الظرفية^(٩))
 أي: بناء على الظرفية^(١٠) (على الأصح^(١١))

(١) فإنه بمعنى عير، وإلا يلزم أن يقول: إلا الفرقليس، إذ هو في كلام موجب مثل لا معنى للاستثناء هنا، إذ لو كان المعنى: وكل أح معارقه أخوه، إلا الفرقليس فإنهما لا يعارقهما أخوهما لهما أن يكون لهما أخ ثالث - م.

(٢) قلت: فقلته عمرو بن معد يكرب الزبلي، ونُسب إلى حصري بن عامر الأسدي وهو من البحر الوافر (الفرقدان): جمعان قريبان من القطب لا يفرقان. والمعنى: كل أخوين غير الفرقلسين لا بد أن يفرقا نسجاً أو موتاً

والشاهد به (إلا الفرقدان) حيث استعمل (إلا) بمعنى (غير)

واستشهد به الشُّكْلَةُ على معن (كُلُّ) بقوله (إلا الفرقدان) على تقدير (غير)

وفيه ردٌ على السرد الذي رعم أن الوصف بـ(إلا) لم يجرى - إلا بما يحور به البطل، فلا إلا الفرقدان) صفة ولا يمكن فيه البطل أي كلُّ أح، غير الفرقلسين، معارقه أخوه ولو قال: «كل أح معارقه أخوه إلا الفرقلسين» لصح

وهو من شواهد سيبويه (١٥٨)، و«المفصل في صفة الإعراب» للرحماني (٩٩)، و«المعصب» للسرد (٢٨٢)، و«المعني» لابن هشام (١١٤)

(٣) أي: الفصل بالبحر بين الصفة والموصوف، وهو قليل م

قلت: قال الجوهري في «الصحاح»، مادة إنا وأصل (إلا) الاستثناء، والصفة عارضة، وأصل (عير) صفة، والاستثناء عارضة، وقد يكون (إلا) مسرولة للوهمي المظن

(٤) جاز محوري (غير) في حوار وهو عير غير طرف - م

قلت: قوله: على الظرفية على الأصح، هو مذهب سيبويه، وعدد الكوكبيس يحور مروجها من الظرفية، والتصرف فيها رخصاً ومحباً وجراً، كثير، وذلك لمروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء. انظر «شرح الرصيف» (١٣٦/٢)

[خير كان وأخواتها]

(حرف) مبتدأ محذوف الخبر، أي: من الملحقات حرف «كان»
(ر) إحدى (حرف)، وشعرها في قسم الفعل.

(وهو) فصل أو مبتدأ، (الفعل) غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد ذلك، فلا يرد على الحد: توابع الخبر، والمراد المسند إلى اسم «كان»، فلا يرد نحو: يضرب في: كان زيد يضرب أبوه، فـ«أبوه» مسند بعد دخول «كان»، وليس بخبر «كان»، بل الخبر مجموع الجملة، واحترق به من كل ما هو مستند إليه.

(بعد دخولها) أي: دخول «كان» وإحدى أخواتها، واحترق به عن جبر المبتدأ والمفعول الثاني من باب «علمت» ونحو ذلك.

(نحو: كان زيد قائماً وأمره) أي: شأنه (كـ حـ ـ) في أقسامه وأحكامه وشرائطه.

(وتقدم) غير «كان» وأخواتها على اسمها حال كونه (حـ عـ) نحو: كان المطلق ريّاً؛ لافتراقهما بالقرينة، وهي النصب ظاهرة الإعراب، بخلاف نحو: كان موسى عيسى؛ للروم اللبس.

(بـ جـ) بقرينة (عامله) أي: عامل خير «كان» (ـ) .
«سـ» مبتدأ (بعد يوب) خبره (بعد بهم، اـ) كان عملهم (حـ) .
«ر» أي: فجزاؤهم خير، (رـ) كان عملهم (سـ رـ) أي: أي ١٧٩٧
فجزاؤهم خير^(١).

(بـ) ومن العرب من يقول: «المرء مقبول بما قتل به»، إذ حبراً صعباً، وإن سعاداً .

(ويحور في مثلها) أي في مثل هذه الصورة (أرسله أرحه) نصيبهما تقدير «كان» مع الاسم في الموصعين، أي: إن كان عملهم خيراً، فيكون جزاؤهم خيراً. ورفعهما بتقديره مع الحصر في الأول، وتقدير المستأ في الثاني، أي: إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير ونصب الأول ورفع الثاني وبالعكس، أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان في عملهم خير فيكون جزاؤهم خيراً.

(ويحجب الحذف) أي: حذف «كان» (في مثل: أما أنت مطلقاً انطلق، أي: لأن كنت) مطلقاً انطلقت، أي: انطلقت لانطلاقك، فحذف «كان»، وعوض عنها (ما)، وأدعت الميم في النون، فوجب الحذف، وانفصل الصغير، وبقي الجبر على نصب، وهذا على تقدير فتح همزة «أما»، وأما على تقدير كسرهما، فالتعدير: لأن كنت مطلقاً انطلقت

[اسم إن وأخواتها]

(اسم إن) مبتداً محذوف الخبر، أي: ومن الملحقات اسم «إن» (و) إحدى (أخواتها) أي: أمثالها على الاستعارة المصروح بها^(١).

= فبفتح «و» ويحور «إن» حير معيراً بتقدير، إن كان في عملهم خيراً، فيحورون خيراً، ويحور نصيبهم معاً بتقدير، إن كان في عملهم خيراً، فيحورون خيراً، ورفعهما معاً بتقدير إن كان في عملهم خيراً فجزاؤهم خير، والوجه الأرجح الأول، حذف (كان) مع اسمها، والثاني رفع الأول ونصب الثاني اسمها، والأخيران متوسطان.

أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، ومثال ذلك قوله **يحيى** «التيمن ولو حاتماً من حديد» أي: التمر شيئاً، ولو كان الملقب حاتماً من حديد.

(١) الاستعارة المصروح بها هو أن يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه وهو الشئ، وإنما شبهت بالأحوال دون الإخوة، لأنها كلمة، والكلمات مؤنثة. م

(هُوَ) فصل أو مبتدأ (النُسْءُ إِلَيْهِ) أي: الذي أسند إليه حرها، فلا يرد أبوه، في: إن زيداً أبوه قائمٌ، واحترز به عما ليس بمسند إليه. وإنما انتصب اسم «إن» وأحواتها؛ لشيئه بالمفعول في وقوعه بعدما يقتضي وراء المرفوع، لا في كونه فضلة. (معد) ظرف المسند إليه (دُخُولُهَا) أي: «إن» وإحدى أحواتها، واحترز به عما هو مسند إليه بغير دخول (إن) وإحدى أحواتها، والمراد: غير التوابع بدليل ذكر التوابع بعد، فلا يرد نحو أحاك، في: إن زيداً أخاك في الدار. (بمثل: «إن زيداً قائمٌ»).

[لا. التي لسفي الجنس]

(المضبوط ٥٧٤) مبتدأ محذوف [٥٧٧] الخير. لم يقل: اسم لا؛ لأنه على الإطلاق ليس على المنصوبات. (التي) أي: الكلمة «لا» التي (لسفي الجنس) أي: لتفي الحكم على الجنس.

(هُوَ النُسْءُ إِلَيْهِ) أي: الذي أسند إليه حبرها، فلا يرد أبوه، في: لا علامٌ رجلٍ أبوه قائمٌ، فلا يرد نحو: لا غلامٌ رجل غلاماً حساً عندك، لأن المراد: غير التوابع، واحترز به عما إذا لم يكن مسنداً إليه. (معد) دُخُولُهَا) ظرف امسند إليه، احتراز عن المبتدأ وماتر أوصاف المسند إليه من غير دخول «لا» الافية لتفي الجنس.

(يلبها) حال من الضمير في (إليه)، أو في (دخولها)، وحينئذ لا يجب إبراز الضمير، وإن كان جارياً على من هي له؛ لعدم اللبس، نحو: هد بضربه، بخلاف الصفة، نحو: هد زيد ضارته هي. (مكررة) احتراز من المفعول والمعروفة؛ لوجوب الرفع والتكرار. (نصافاً) احتراز عن

الكثرة المفردة، فإنها ميبية. (أو مُشَبَّه به) في تعلقه بشيء. هو من تمام معناه. (مثل: «لا علام رحل») نظير المضاف (طرف منها) وقد عرفت في المرفوفات تحقيق قوله: (فيها). (ولا عشرين درهما لك) نظير المشبه بالمضاف.

(فإن كان) اسمٌ «لا» والمطلق مذكور بدلالة المقيد^١، وليس الصغير عائداً إلى المصنوب بـ«لا» حيث لا يستقيم الحمل. (مجرد؛ فهو) أي: الاسم والحملة، جراء الشرط (سي) لنقص «من»، وتعين ما ينصب به للحفة ولموافقة حال الإعراب (على ما نصب به) من المتحة أو الياء أو الألف، و(ينصب) مسد إلى صغير، أي: على ما ينصب هو به، أو إلى قوله: (به) على تقدير ما يقع النصب به، والأول أصوب؛ لعدم التعسف فيه.

(وإن كان مفردة) عطف على قوله (مجرداً) (أو مصنوباً به) أي يس الاسم والطرف مفعول ما لم يسم فاعله فاعله (وبس «لا»؛ وحب الرفع) على الابتداء، (والكثيرين)؛ لمطابقة السؤال^١.

(وبحسب: «قصة ولا حس لها») أي: لهذه العنصية، حوار [١٨] سؤال، وهو أن يقال: أبو الحسن معرفة لكونه عدماً، ولا رفع فيه، ولا

(١) يعني أن المصنوب المرفوع بالقيود الثلاثة التي ذكرها قبل م

(٢) لأن السؤال من شينين لأنه قال أريد عطفك أم عمرو، فوجب التكرير فيهما ليحاطب السؤال، وفيه لأنه يحتمل أن يكون السؤال عن شيء ياد يقور أريد عطفك وفيه م

طلب: وفي نسخة ج زيادة هي لمطابقة السؤال، أما في المعرفة فلامح أن (لا) اللاحقة للجنس فيها، وأما في المصنوبة فلتضعف (لا) من التأثير مع الفصل

تكرير - فأجاب بأنه (سأول) والمراد به (أبنا الحسن): علي بن أبي طالب
عليه السلام، وهو كنيته، وتناول بالكرة بصفة 'اشتهر العلم بها، أو بتقدير
المثل، أي. هذه نصية ولا مثل أبي حسن لها، ولا حاكم لها

(وهي مثل: «لا حول ولا قوة إلا بالله») أي. فيما كرر فيه «لا»،
والمعنى: لا حول عن المعصية، ولا قوة على الطاعة إلا بتوفيق الله، أو
لا رجوع لنا عن المعاصي ولا طاقة لنا عن مشقة الدنيا من التي نؤمر لها
في أداء الركاة والصدقة والصوم والصلاة وغيرها إلا بالله. (حـمـ اـوحد)
الأول: (فتحهما) أي. فتح الاسمين على أن «لا» لنفي الحسن (و)
الثاني: (فتح الأول) على أن «لا» لنفي الجنس، (وبضب الثاني) حملاً
على اللفظ، وقولاً بأن «لا» فيه زائدة لتأكيد النفي ' (و) الثالث: (صح
الأول) به «لا» السالبة التي لنفي الجنس، (ورقعة) أي. رفع الثاني حملاً
على محله، وقولاً بأن «لا» فيه زائدة. (و) الرابع: (رفعهما) على عدم
البناء، والحمل على الانتداء لمطابقة السؤال. (و) الخامس: (رفع الأول)

(١) يدل من بالكثرة على أحد غلويي. الرضي.

قلت قال الشارح الرضي: «ولناول به بالسكر وجهان: إما أن يقرر مضاف هو (مثل) فلا
يتعرف بالإضافة لتوعله في الإيهام، وإسناداً يجعل في صورة السكر سرع اللام، وإن كان
السمي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالإضافة إلى أي معروف كان،
لرفع اللفظ وحلاصته، ومن ثم قال الأخص على هذا التأويل يمتنع وصحه، لأنه في
صورة الكثرة، ليستنع وصحه بمعركة، وهو معركة في الحقيقة، فلا يوصف بكثرة، وإنما أن
يجعل لعلم لا تشهارة بتلك الخلعة، كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك السمي، لأن
معنى فضيته ولا أبا حسن لها لا يفضل لها (١٦٦/٢)

(٢) ويجوز أن يحصل لا غير زائدة، بل لنفي الجنس.

على أن «لا» بمعنى «ليس» (عسى سعد) لأن أصلها بمعنى «ليس»
 ضعيف، (ومضغ ثانوي) على أن «لا» فيه باقية للجس وأما السادس -
 وهو رفع الثاني على أن «لا» بمعنى «ليس» وفتح الأول على أن «لا»
 باوية للجس؛ فتوهم؛ لأنه باعتبار الصورة عس الثالث، فلو اعتار
 اختلاف الوجود؛ لازدادت الوجود على الستة

(وردا دخلت لهجرة) على «لا» الباقية للجس؛ (- م م م)

أي: لم يتغير أثره، لا في المتنوع، ولا في التابع، بخلاف ما إذا دخلت
 الجار، نحو: أدتني بلا جرم، ووجدته بلا مال، ونحو^(٢).

الْأَرْجُلُ جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا^(١)

() جواب سؤال معذر، تقديره: إنك قلت: إذا دخلت لهجرة مع بحر العمل - ومنها غير
 العمل بدخول الهجرة حيث يصير رجلاً مع كونه مرداً مكرراً فأجاب بأنه بما معقول فعل
 معذر، أو مذكور لفرضه م

(٢) ذلك هذا صدر بيّ قاله عمرو بن قعاس المرادي، عثره
 سفل غلغلى شحشش بيبي

و(المحصلة) هي المرأة التي تحضّر نواب المعدل لنحوه وأصل التحصيل استخراج
 الذهب من حجر المعدن وقال الأحمش قوله (محصلة) موضع جمع النام، أي
 تحصيلهم (بيت) - يفتح الداء - تكون بي بيتاً أي امرأة، والبيت مكان
 والبت من الحجر الوف، وهو من شواهد سيويه (١٥٤)، وفيه لبس؛ لأن مثنى
 (١١١) وأنشد ابن منظور في «اللسان»، مادة: حصن، بدون نسبة

وهي «رجل» أوجه الإعراب الثلاثة والأرجل بمعنى ما لي رجلاً ويروى «الأ
 رجل» بمعنى أنما من رجل رجل. فاعل بإضمار فعل يعبره (بدل) تقديره: رجلاً بدل رجل
 على تحصيله قال يونس أصله (الأرجل) فتوّن للضرورة، و(الأ) عده فيه للثمن

وهذا التحليل ليست للثمن، وإنما هي بالتحقيق، و(رجل) منصوب بفعل محذوف
 تقديره: ألا ترونني رجلاً «نظر للمريد لראياً» غربة الأدب؛ بلعه دي (٥٠/٣) معد =

بتقدير: ألا [٦٨] تُروني، أو على الصرورة، وإرادة العمل المعنوي، وإلا، فليس في. لا رجل فيها عمل اصطلاحى؛ لمكان الساء، أو العمل حقيقياً، كما في: لا غلام رجل، أو مشهاً، كما في: لا رجل فأشربه، (والمرصن) نحو: ألا تزول بنا فنحسن.

(ومعها) أي. الهرة الداخلة على «لا» (الاستعظام) نحو ألا ماء

وهية: أن المصنف لعله خالفه في ذلك.

(والسمي) نحو. ألا سبيل إلى خمر فأشربه، ألا سبيل إلى مصر من الصحاح، ونحوها كالأقار والإنكار وغيرهما من مولدات الاستعظام، واختيار المصنف قول المازني والمبرد كما اختار الخواري^(١)، وخالفهما

= أسهب في شرح البيت وتخريجاته.

(١) قلت: الأندلسي هو القاسم بن أحمد بن السوق الأندلسي المروسي اللوزقي. من علماء العربية بالأندلس سبته إلى لورقة بمصر. دخل إلى العراق وسوريا، وتوفي بدمشق له «شرح المصطلح» أربع مجلدات، و«شرح الشاطبية» توفي سنة (٥٧٥ هـ = ١١٨٠-١٢٦٣ م) ينظر «نبذة الوعاة» للسيوطي (٣٧٥)، و«لمع الطيب» من غصن الأندلس الربط، للمقري (٣٥١/١)

(٢) قلت: الخرولي هو جسي بن عبد العزيز الخرولي البصري السراكشي، أبو موسى، من علماء العربية تصدر للأقراء بالمرية، ولدي خطابة مراکش، وبقي فيها من كتبه «سجرونية» رسالة في النحو، و«الأصالي» في النحو، و«مختصر شرح ابن حسي لديوان المسي» قال ابن حلكان والخرولي، يضم الجيم والزاي، سبته إلى «خزولة» وهي بطن من البربر. توفي سنة (٥٤٠-٦٠٧ هـ = ١١٤٥-١٢١٠ م) ينظر «نبذة الوعاة» للسيوطي (٣٧٠)، و«مرآة الجنان» لباقعي (٢٠/٤).

في ذلك سيوره^١، وحمل للتمي حكماً بغير الحكم التابع حتى منع حملة على المحل لجعل الاسم معمول التسمي^٢.

(ونعت) الاسم (لمني) احتراز عن نعت اسم (لا) إذا كان مردداً^٣، نحو: لا علام رجل ظرفاً عددي، فإيه لا يني؛ لعدم بناء موصوفه. (الأول) صفة البعت، احتراز عن البعت الثاني مصاعداً، نحو: لا رجل ظرف شريعاً في الدار (مترد) حال من ضمير متني، احتراز عن المضاف والمضارع له؛ لوجوب إعرابهما اسمين لـ «لا»، فكذا تابعين (يليه) احتراز عن المنصوب، نحو: لا علام فيها ظرف، وقوله: (يليه) يعني عن قيد (الأول). (مسي ومغربت) حملاً على الموصوف، لمكان الاتحاد بينهما والاتصال، وتوحيه النفي إليه. وقوله (مبني ومغرب) خبر (نعت) (رفه) حملاً على المحل، (ونصب) حملاً على اللفظ من حيث إن فتحه يشبه الإعراب في العروض والأطراد كحركة المنادي، وهما مصدران نوعيان لقوله: (معرب)، أو منصوبان على مرع الخافض، أي: معربان يرفع ونصب. (نحو: لا رجل ظرف وظيف وطريقاً).

[١/٢٩] (والا) أي: وإن لم يكن كذلك، بأن كان غير الأول أو مصافاً

(١) قال سيوره: لا مجوز حمل التابع على الموضع، إذ التسمي يفيها عن الخبر، ويصير معنى اسمها معنى المفعول، فمعنى: ألا غلام: أثنى غلاماً، فلا تحتاج إلى خبر ظاهر، ولا يفتر كقولك: اللهم غلاماً، أي هب لي غلاماً ري.

قلت: النقل من «شرح الرضي» (١٧٣/٢).

(٢) أي: يجعل سيوره اسم لا معمول حمل التسمي في المصنوع.

(٣) في ح- معرباً

لو مشهاً به لو مفضولاً؛ (و لا عرف) واجب فهو مبتدأ محذوف المحذوف. والعاء جراء الشرط، نحو: لا رجل طريف كريم في الدار، ولا رجل ركب فرس عدي، ولا رجل جيراً منك في البلد، ولا رجل في الدار كريم.

(و يعطف على نطفة زعيى محلى) أي: حمل المعطوف المسكر

على اسم «لا» المبتني على لفظة وعلى محله (حس)، أي: والمعطف حائز، والمعطف محمولاً على اللطف، أي: مصوباً ومحمولاً على المحل. أي: مرفوعاً جائز إذا كان المعطوف نكرة، بخلاف: لا علام لك والعريس إذا رفعه واجب؛ لعدم تأثير «لا» في المعرفة، وإنما لا يحوز فيه الاء. لمكان المصل بالمعطف، ولم يجعل في حكم المستقل، كيا زيد وعمرو. لمظنة المصل بـ«لا» المؤكدة؛ إذ المعطوف على الي يرد به «لا» كثيراً، نحو: لا حول ولا قوة، ولا بيع ولا حلة، ولضعف تأثير «لا» حتى لا يجوز الرفع في اسمها عند التكرير، ويجب عند التعريف^(١)

والمصل^(٢)، وبدون ذلك أيضاً عند المبرود، بخلاف باقي^(٣) وماتر التوابع^(٤)؛ لا يصرفانها عندهم،^(٥) لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم بوايع المتادى. كذا ذكره الأندلسي.

(١) أي بما بالرفع أو النصب

(٢) أي اسم لا

(٣) أي ليس لا وند

(٤) ومنها عمل مروي م

(٥) أي ما بقي من التوابع بعد الرفع والنصب م

(٦) كذا في الأصل اللطفي، صط واضح مفهوم لا نس فيه، وهي نسخة لا مفر

صهم فيها

(مثل:

بلا ت واسا) مثلُ مَروانَ وإبيه إذا هو بامخند ارتدى وتآزرا

بالرفع والنصب.

(ومثل: لا أنا نه) بإثبات الألف^١، و(ذ ح ل ن ي ه)، ولا باصري له، بخلاف النون (حائز شيب) مفعول له، أي: حيز تشهها، أو مفعول مطلق، أي: شبه تشهها، والجملة مفعلة (ـه) مفعول به للتشبه، واللام رائلة لتقوية عمل المصدر (باصـ) صله بالشبه، ويتعلق به هو له. (بمشاركته له)، وجه التشبه له متعلق بمشاركته، وكذا (ن ي ح ص معد)

() فب فاقله رجل من بني عيد مائة بن كنانة، يفتح فيه مروان بن لحكم وابنة عبد السلك ابن مروان وشئت لمرودي - وليس في «ديوانه» - كف تُك بغيرهما وليب من لبحر العلويل، وهو من شواهد سيبويه (١٤٩)، و«المعصب» ليعبد (٢٧٧)، و«شرح قطر النسي» لاس هشام (١٦٨) - المعبد المز وشراف وادى لس الزداد، وهو ما سُرّ التصف الأعلى وتآز لس الإزار، وهو الثوب الذي سُرّ النصف الأسفل والأرئدة، والإثثار بالمعبد كناية عن عليه الكرم وبهية الخود، فكانتهما مستدان به لا ثمار فاقه

والشاهد فيه (فلا ات وابا) حث عطف على اسم (لا) التانيه لندجنس ولم يكررها، وحاء بالمعطوف منصوباً، لأنه عطفه على محل اسم (لا)، وهو مسمى على الفتح في محل نصب، ويجوز فيه الرفع، ووجهه أن يكون معطوفاً على محل (لا) مع اسمها، فإنهما معاً في محل رفع بالابتداء - يطر وأوضح المسالك^٢ (٢٢/٢)، و«اس عقل» (١٩/٢)

(٢) يعني أن التكثير أن يقال لا أب له، ولا علامس له، فيكونان مبسبين، وجار أيضاً على قلة، لكن إلى حد الشذو في المثنى وجمع المذكر السام، وهي الأب والأخ من بين الأسماء الستة إذا ولها لام الحر أن تعطى حكم الإضافة بحذف نوني المثنى والمجموع وثابت الألف في الأب والأخ، يقال لا علامي لك، ولا مسلمي لك، ولا أبا له، ولا أبا له، فتكون معربة اتفاقاً، وأجار سيبويه أن يكون نحو لا غلام لك مثله، أعني مصافاً واللام رائدة، فيكون معرباً وي - يل القل من «شرح الرضي» (١٧٩/٢).

أي معنى [رب] المضاف^(١)، وهو الاحتصاص

(رسم نم) أي: رسم أجل أن جوارره لنشيه بالمصروف لمشاركته له

في أصل معناه، وهو الاحتصاص؛ (نم يخز) تركيب: («لا ب» «هب»)،

لمدم معنى الاحتصاص، (وليس) محو: لا علامي له ولا أب له

(نقصاف)، (لمساد المعنى) على تقدير كونه مضافاً؛ لأنه بدأ دحر

المعرفة وجب الربيع والتكرير، فلا يكون مضافاً

أو يقال: إن «لا» لا يعمل في المعرفة^(٢)، أو لأنه يلزم الاستواء بين

المعرفة والكثرة في المعنى.

وهيه: أن الاستواء لا يستلزم الاتحاد والممزوج هذا لا داك، على أن

امتناع الاتحاد بين معنى المعرفة والكثرة في المعنى أيضاً ممزوج إلا إذا

كان^(٣) من كل وح^(٤)، وإذا هاهنا ممزوج.

(حلفاً لبيوه) ووافقه صاحب «المفصل»^(٥) في ذلك، قائلاً بأنه

(١) الذي هو لبورك

(٢) فعلى هذا يكون حرد بفساد المعنى حرم القاعدة م

(٣) أي: الاتحاد لا الاتحاد في المعنى قوله إلا لمعنى لكن م

(٤) أي: ذاتاً ومعنى لا منه حفظ م

(٥) قلت: إن «المفصل» في صفة الإعراب قد طبع طبعت عدة، [أحدها] سمعته الدكتور

علي بن عليهم، في مكتبة الهلال - بيروت سنة ١٩٩٣ وأما صاحبه ومؤلفه فهو البرمشتري،

محمود بن عمر المواردي، حار الله - المتوفى سنة (٥٣٨هـ) وقد تقلدت ترجمته

قلت قوله حلفاً لبيوه، أي: والتحليل وجمهور الحاة، وربما حقه سوره بهذا

الحلاف، لأن الثمة فيما بهم، أو لأن المقصود بيان لحلاف لا تعيين المعانيس =

مضاف إليه، واللام رائدة لتأكيد الإضافة، وقيل: لتأكيد اللام المقدرة^(١)، ولأداء حق «لا» من صورة التكرير^(٢)، ولا فساد في موافقة المعرفة والتكررة في المعنى، كما في: وجهك^(٣) ووجه لك^(٤)، ورأسك ورأس لك، ولا يلزم الرفع والتكرير لشبهه الكثرة بصورة الفصل^(٥).

(ويُحذَفُ) اسم (لا) حذفاً كثيراً (في مثل: «لا عليك») أي: لا

بأس.

[خير (ما) و(لا) المُشَبَّهَتَيْنِ بِ(ليس)]

(خيرُ «ما» و«لا») متداً محذوف الحير، أي: ومنه خير «ما» و«لا».

وقوله: (هُوَ الْعَسْدُ إِلَيْهِ) كلامٌ،^(١) أو مبتداً خبره قوله: (المسد)، وقوله: (هو ففصل).

(المُشَبَّهَتَيْنِ) صفة «ما» و«لا» (بـ «ليس») في النفي والدحول على

الاسمية، ويتعلق بالمُشَبَّهَتَيْنِ (هُوَ: «العسد») أي: اسم «ما» و«لا»، فلا

= صلب صوبه والحمل وجمهور البحة أن مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى، وإقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه تأكيد للآم المقدرة، وقد حكم المصنف ليس المحذوف من «لا» بملفه كما رأيت انظر «ملا جامي» (٢٩٩)

(١) لأنه مضاف بتقدير اللام، فاللام المذكورة مؤكدة اللام المقدرة م

(٢) متعلق بأداء

(٣) الإضافة بيئية.

(٤) الإضافة بيئية

(٥) هذا مذهب المبرد؛ لأنه يجوز الرفع بلا تعريف ومصل تأمل م

(٦) في ج وعوله (هو المسد) ابتداء كلام.

يُرد نحو: يضرب في: ما ريد يضرب أبوه، لكنه يقع قوله: (بعد دخولهما) حينئذ مستدركا، فالأولى اعتبار الحيشية حيث لم يقصد في إيراد «يضرب» كونه بعد دخولهما، والمراد: غير التابع، بدليل ذكر التوابع بعدها، فلا يرد: يضرب في نحو: ما ريد رجلاً [١/٧٠] يضرب. واحتر بالمتد عن المستد إليه.

(بعد دخولهما) أي: «ما» و«لا»، والإضافة للمصدر إلى المفعول، واحتر به عما إذا كان مستنداً بغير دخولهما، كخبر المبتدأ ونحوه. (غير) أي: انتصاب خبر «ما» و«لا»، والثانيث باعتبار الخبر (بعد دخولهما) وعند بني تميم لا يعملان؛ لعدم اختصاصهما بقيد واحد^(١)، وأهل الحجاز اعتروا الشبه المشابهة، والتشبيه بـ«ليس» المحتص بقيد واحد^(٢).

(وإذا ردت «إن») مفعول ما لم يسم فاعله (مع «ما»)، نحو ما إن زيد قائم، (وانتقص الخي - «لا») الموجبة للإثبات بعد المهي، ونحو قول الشاعر:

وما الشتر إلا تثنوئناً بأهله وما صاحت الخاخات إلا مُعدناً

(١) أي: من العملية والاسمية. م. فـ وفي نسخة ج يغفل واحد

(٢) وهو الاسمية. بـ وفي نسخة «عتبروا شبه ليس كالمحتص بقيل واحد

(٣) بـ. البيت بلا نسبة في المصادر التي ذكرته، كـ«معجم اللب» لابن هشام (١٠٧)،

وجزاة الأدب» لمعداني (١٢٣/٤). والتقدير في البيت

ما الشتر إلا يدور قروان تثنوئناً بأهله * ومصاحف المصاحفات إلا يُعدن

نصب يونس بن جب شيخ سيوي. ونسبه الشنوبس - إلى أنه يحور إعمال «ما» عن

(ليس) مع لفظي نهي غيرهما بـ(لا).

محمول على: يشبه مجنوناً؛ أو دوران مجنون بحذف الفعل أو حذف المضاف، وعلى حمل المعدب مصداً عيماً، وحمل التركيب من باب: ما زيد إلا أسيراً.

(أو تقدم الحز) على الاسم، نحو: ما قائم زيد، (نحو: المص) أي: عمل «ما» و«لا».

وفيه^(١): أن أحد الشروط^(٢) متعبد بـ«ما»، فلا يترتب عليه حكم كليهما، اللهم إلا أن يقال المراد عمل «ما» و«لا»، وإذا حصل فيه شيء من ذلك أما في زيادة إن وتقدم الخـ؛ فللفصل وتغيير الترتيب مع ضمهما، وأما في الوقوع؛ بعد «إلا»؛ فلا عملهما باعتبار الشبه بـ«ليس»، وهو مبني على النفي، فينتفي بانتصائه.

(وإذا عطف عليه) أي: على خير «ما» و«لا» (موجب) بحرف عطف موجب، أي: مثبت ما بعده، ومعبد إيجاب النفي، وهو «بل» و«لكن»، مثل: ما زيد قائماً بل قاعداً، ولا رجل قائماً لكن قاعداً^(٣).

= وعند القراء بعبور النصب بعد الإيجاب إذا كان الحز وصفاً ولأجل هذا الشرط وجب الرفع بعد «بل ولكن» أي نحو «ما يشام مسافر» بل ثقيم؛ أو «لكن ثقيم» على أنه حيز لمبتدأ محذوف، ولم يجر بعده بالخطب لأنه موجب المجهول، الدُّلّاب التي يُستقى بها الماء والسمي وما الزمان بأهله إلا كالنُّوَلاب؛ تارة يرفع، وتارة ينصب. انظر لراماً كلاً من «أوصح المسالك» لابن هشام (٢٧٦/١)، و«حزاة الأدب» للبهمداني (١٢١/٤).

(١) أي: والبطلان

(٢) وهو زيادة أن مع ما.

(٣) ما هنا زيادة من نسخة ح وأما إذا عطف بحرف غير موجب، مثل: ما زيد قائماً ولا =

(دارفع)، وأما إذا عطف بحرف غير موجب لا لانتهاء النفي الموحى
للتشبيه بـ «ليس»، والجملة جراء الشرط^(١).



= قاعدة، محكمه حكم ما مر من المعطوفات فالرفع واجب لانتهاء النفي
(١) نيب في «ملا جلي» (٣٠١) فالرفع، أي. فتحكم المعطوف الرفع لا غير، لكونهما
بمنزلة (إلا) في نقض النفي، وعيارة «شرح الرضي» (١٨٣/٢) قوله (والرفع)، أي.
الرفع واجب، وذلك لروال حلة العمل وهي النفي

[محذورات -]

(المحذورات) مبتدأ، أو حرف مبتدأ محذوف بحرف، أي: هذا، ذكر

المحذورات.

(هو ما شمل على) صلة الاشتغال (بـ) وهو الحرف

[ب/٧٠] حقيقة أو تقديرًا أو حكمًا.

[الإضافة]

(والمصناف إبه: كل اسم) حقه أو حكمًا، فحرف ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ فِي

الشُّور﴾^(١)، و﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾^(٢) بأوّل المصدر (بـ) (بـ)

هو أعم العام، يتناول الاسم والمعل، مثل: علام ريد، ومررت بريد، وما

أنا مارّ بزيد، وأقول: كلام الحاحي يدل على أن لمصناف لا يحب أن

يكون اسمًا؛ لأنه قال: سب إليه، ولم نقل اسم

(بوسطة) احتراز عما إذا نسب إليه شيء، لا بوسطة حرف الجر،

كنسة الفعل إلى العاقل أو المفعول به بلا واسطة (حرف الجر)، كان مما

لا يلائم المحل.^(٣)

(١) سورة الأنعام، الآية ٧٣

(٢) سورة المائدة، الآية ١١٩

(٣) في ج: حرف جر، أي حرف كان مما يلائم المحل

وشكل ذلك في نحو: الحسن الوجه مما أصف إلى الفاعل من حيث إن الفاعل ليس من مداحل حرف الجر، فلا وجه له لتدبيرها. إلا أن يقال: الحسن الوجه من باب الإضافة إلى المثنى بالمفعول، بدليل أن فاعله معصم، ولو كان من باب إضافة الفاعل؛ لرم تعدد الفاعل، وعلى هذا يمكن تقدير «من» البيانية.

واعلم أن كلام الحوتين دال على أن الإضافة اللفظية ليس بواسطة حرف الجر، لكن طاهر هذا الحد الذي ذكره للمصنف إليه يدل على أن الإضافة اللفظية أيضاً بواسطة حرف الجر.

(نقطه أو تقدير) نحو: علام زيدا، أو حاتم فضة، وهما تعبيران، أي: بواسطة تلفظ حرف حر أو تقديره، أو خزان لـ «كان» المحدوفة، أي: ملغوظاً كان الحرف أو مقدراً، أو حالان.

وفيه: أن وقوع المصدر حالاً سماع

وفيه: أنه فيما عليه دل الفعل قبلس.

وفيه: أنه مذهب المبرد، والمبحث قول سيويه^(١).

وفيه: أنه حال على قوله: يختلف مضاف.

(بر د) حال، أي: ظاهراً أثره، أي مجزوراً لما بعده

(١) لأن التعبير في معنى الفاعل، ولهذا قال في الصديريين بواسطة تلفظ حرف الجر أو

تقديره ٢

(٢) حث نصرة على السماع، سواء كان للفعل دلالة عليه أم لا ٢

وفيه: أنه يوجب الدور، لأخذ^١ المضاف إليه هي [١/٧١] تعريف

المعزور، وأحد المعزور في تعريفه.

وفيه: أن تعريف المعزور بما ذكر لمعطي، بلا توقف ولا دور.

واحترز به عن نحو: صمّت يوم الجمعة، فإن الحرف فيه غير مراد^٢.

(**بالتقدير شرطه أن يكون**) حبر المبتدأ الثاني، والجملة حبر المستد

الأول. (**المضاف اسم**) لا فعلاً، بخلاف لفظ الحرف، نحو: مررت

بزيد. (**مجرداً تنويناً**) ولو مقدراً، كحكم رجل وصارك، وحواح بيت

الله، والمراد: مجرد تنوينه أو ما يقوم مقامه حقيقة، كعلام زيد، وصارب

عمرو، وحس الوجه، وضارباً زيد، وضاربو زيد، أو حكماً، نحو:

الحسن الوجه، حيث حذف ما أضيف إليه فاعله الذي هو كحرمه

والمضاف إليه قائم مقام التنوين، فلما حذف عن فاعله المضاف إليه؛

فكانه حذف من المضاف؛ لمكان الحرثية، ونحو: الضارب الرجل^٣ وإن

لم يكن مجرداً تنويناً لأجل الإضافة، لكنه محمول على: الحسن الوجه،

فكان في حكمه. وفي عبارة قلب، أي: مجرداً هو عن سويته، والمقلوب

(١) في ج لا حذف المضاف.

(٢) قال في الشرح المبرر أن يدورج به اللفظي والمعنوي لم يفصل عن اللفظ بقوله بعد
المعنوي أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معنولها. ومه نظر: لأن اللفظي كما
ذكرنا ليس الحرف فيه مقدراً، فكيف يدورج في التقديري^٤ م

طلب. النقل من «شرح الرصعي» (٢٠٤/٢) ثم قوله فإن الحرف مع غير مراد، إذ لو

أريد لا يجر به. ختة.

(٣) في نسخة ج زياد وهي: الرجل، فلم يحذف به تنوين ولا ما يقوم مقامه حقيقة لا حكماً

مقبول عدد السكاكي ' ' مطلقاً.

(أخْلِها^(١)) ، فلا يحوز ' العلام زيد والضارب زيد ، مسعوط التنوين لأجل اللام ، لا لأجل الإصافة .

(وهي) أي: الإضافة بتقدير حرف العر (معوية) أي: مسوبة إلى المعنى ، لأنها تفيد معنى في الإضافة تعريفاً أو تخصيصاً ، (ولمطة) أي مسوبة إلى اللفظ ، أي: ثابتة في اللفظ والمعنى .

(والمعوية): أن يكون المضاف أي: فعلامة المعوية كون المضاف كذا ، أو المعوية ذات كون المضاف كذا ، وإلا ؛

لا يستقيم الحمل^(٢) . (غير صفة) احتراز عن: ضارب زيد ، والحسن الوجه (نضاقة) صفة صفة (ألى معمولها) [b/vi] احتراز عن نحو حروح نحو: مصارع مصر وكريم البلد ؛ لأنه صفة مضافة إلى غير معمولها ، فكونه غير صفة مضافة إلى معمولها إما بأن يكون غير صفة ، كعلام زيد ، أو يكون صفة ، لكنها تكون مضافة إلى غير معمولها كما مر .

(وهي) أي الإضافة المعوية (أما معنى «اللام» فيما عد) «ما» موصولة أو موصوفة ، أي: في المضاف الذي عدا (حس .نصف)

(١) صفت ترحمة .

(٢) أي لأجل الإضافة لا لأجل اللام وغيره ، فلا يقال «علام زيد ، فإن مجرد العلام من التنوين لأجل اللام لا لأجل الإضافة ، نحو غلام زيد ، وضارب عمرو ، وضارب زيد ، وضارب زيد . م

(٣) أي: ولأن لم يحصل على هذا الحذف يلزم ساد المعنى ، وهو عدم استقامة الحمل م

وظرفه أو في مضاف إليه عدا حس المضاف، أي المضاف إليه الذي هو حس المضاف، وأخص من المضاف من وجه.

(وظرفه) وهو ما كان مابياً له، نحو علام ريد، أو أخص مطلقاً، ولم يكن ظرفاً له، كعلم الفقه، ويوم الأحد، نحو كل رجل بمعنى اللام، أي: أفراد هذا الحس، ونحو: كل واحد إشكال.

والحاصل: إن هذا الإشكال المضاف إليه 'إذا كان حس المضاف، وكانت بمعنى «من» كما سيأتي، وذلك بأن يكون بينهما عموم وحصوص من وجه، كحاتم فضة، فإن الحاتم قد يكون فضة وقد لا يكون، وكذلك العكس، بخلاف ما إذا لم يكن كذلك، بأن يكون بينهما مابية، أو كان المضاف أعم مطلقاً، وحينئذ تكون الإضافة بمعنى اللام، كعلام ريد، ويوم الأحد، وعلم الفقه. وأما إذا كان المضاف أخص مطلقاً، كأحد اليوم، أو مساوياً، كليث وأسد، فالإضافة ممتعة

(أو بمعنى «من») عطف على قوله. (بمعنى اللام) (في حس المضاف) والمضاف إليه الذي هو حس المضاف، وبمعنى يكون المضاف جسماً للمضاف: أن يكون بينهما عموم وحصوص من وجه كما مر، وهذا معنى قول المحققين: وهو أن يصح إطلاقه على المضاف، وعلى غيره أيضاً، فعلى هذا: بعض القوم، ويوم الأحد، وعلم الفقه، وجميع القوم، وغير زيد، وطور مياة. $[1/72]$ وسعيد كرز كلها بمعنى اللام، بعضها

(١) مخرج: فالحاصل أن المضاف إليه إذا...

لعدم صحة إطلاق المضاف إليه على المضاف، وبعضها لعدم صحة إطلاقه على غيره.

(أو بمعنى «أي» في ظرفه) لما في المضاف إليه الذي هو حرف المضاف، نحو: ضرب اليوم، وقتيل كربلاء. والأولى أن تحمل الإضافة إلى الطرف بمعنى اللام كما في سائر أصناف الإضافة بأدنى ملابسة، فيكون معنى: ضرب اليوم: ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الرفع فيه، كقول الشاعر:

إذا كَوَّكَبُ الخَزَقَاءِ لَاحَ سُحُورُهُ^(١)

الح، أي: كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة أنها تشرع بالتهيز لأسباب الشتاء عند طلوعه، لا قبله كما هو شأن النساء المدبرة المهمة لأشور في أحيائها. فاعرف.

(وهو) أي: كونها بمعنى «في» (فيل، مثل: غلام ربد) مثال الإضافة بمعنى اللام، (وحاتم قصة) مثال الإضافة بمعنى «مس»، (وصرت اليوم) مثال الإضافة بمعنى «في»^(٢).

(١) هذا صدر بيت. وعثره سُهَيْلٌ، أدانَتْ غَزَلَهَا في القرائب

وهو بلائية في المصادر التي ذكرته، كـ: خزنة لأدب البغدادي (١٠٧/٣).

و«المخصص» لابن سبويه (٦/٣)، و«المعصل» للزمخشري (١٢١).

الخرقاء: المرأة التي لا تُحسب تدبير أمرها، فتكسل عن إعداد غزلها الذي تحتاجه في الشتاء إلى أن يطعم سهيلًا، ويُدر بغرب الشتاء، فشرح بنوحيح ما عندها من صوفٍ على قوتها حتى تُفرِّغ منه قبل حلول الشتاء.

(٢) قال الشيخ الملايبي: الإضافة أربعة أنواع: لامية وبنائية وظرفية ونسبية.

واعلم أن انحصار المعنوي في الأقسام الثلاثة استقرائي.

(ونعم) الإضافة المعنوية (معرفة) أي: تعريف المضاف (١٠)

معرفة أي: مع المضاف إليه المعرفة، نحو علام ريد، إلا في نحو: مثل وشبه وغير؛ لتوعلها في الإبهام، إلا أن يكون للمضاف إليه صد واحد فقط، أو مثل مشتهر، فحينئذ يتعرف؛ لعدم الإبهام، وإلا في نحو: حسنك وشركك وكفيلك^(١) ونحوها؛ لكونها بمعنى العمل، وإلا في نحو: واحداته

معرفة ما كانت على تقدير «لام» ونفيك المنك أو لا تحصر فالأول نحو (هد).

حسان علي) ولاني نحو. (أحدث بحام الفرس)

والثانية ما كانت على تقدير «م» وصطلح أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف، بحيث يكون المضاف بعضاً من مضاف إليه، نحو (هد) ياث عثب). (ذاك سوار فعب)، (هذه أثواب صوفية)

بعض الياب هو الحبب، وحسن السوار هو الذهب، وحسن الأثواب هو الصوف، والياب بعض من الحبب، والسوار بعض من الذهب، والأثواب بعض من الصوف والحبب يث حبس الياب، والذهب يث حبس سوار، والصوف يث حبس الأثواب والإضافة الثانية يصح فيها الإخبار بالمضاف، به من المضاف إلا سري أدب إن قلب (هد) الياب عثب، وهذا السور ذهب، وهذه الأثواب صوف) صبح

والطريقة ما كانت على تقدير «في» وصطلح أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف ونفيك زمان المضاف أو مكانه، نحو (سوار الليل نفسي، وقعود الدار فمحمل) ومن ذلك أن تقول (كان فلان رقيب المدرسة، وألف الضياء، وصديق الأمام العائرة) قال تعالى

﴿لَهَا حُلِيِّهَا التَّيْنِي﴾ والتشبيهة ما كانت على تقدير «كاف التشبيه» وصطلحها أن يتضاف الشئ به إلى الشئ، نحو (استر نألو، الذمغ على ورد الحدود) (ص ٧٦)

(١) فبب بعب. كعبك ذهم، أي: عثبك رعبال شزعف هه، أي: عثك وهي المثل شزعك ما بلمك المثل، بغيرت في لئبغ باليسير ومرت برحلي شزعك من رحلي، أي: عثبك. والممن أنه من النحو الذي شزع فيه وتعلب يستوي هه الواحد والمؤنث والجمع. انظر «الصحيح» للمعمرى، مادة شزع

وتسبح وحده وعبد بطه على رأي تناوبله بكريم ولتيم، والتعليق بعد ضمير المضاف إليه إلى المضاف يوحد أن يكون، نحو: فلاں صدر سده، ورئيس قبلته كذلك، ولم يقل به أحد. وإنما تفيد التعريف مع المعرفة، لمرابة التعريف إلى المضاف عن المضاف إليه؛ لتمكن الانصاف والامتزاج، كمرابة [٧٦-٧٧] التأنيث في: سقطت بعض أممه، ولإرادة العهد، فإذا قلت: غلام ريد، يراد به وصف غلام له مريد خصوصية يريد إما بكونه أعظم علمانه، أو أشهرهم بكونه غلاماً به، أو معهوداً بينه وبين محاطك، ومحنته 'لمير معين على خلاف وضع الإصافة.

(وتخصيصاً مع الكثرة) نحو: غلام رحل؛ لإفادتها تنقل الشئ يخرج عما يضاف إلى غير تلك الكثرة.

(وشرطها): أي: الإضافة المعنوية (بحرید انصاف عن د ب) أي: إحصاء منه حقيقة، بأن كان ذا لام، فيحذف لامه، أو علماً، فيؤزل بالنكرة، أو حكماً، كما في: غلام ريد بتزليل الممكن منزلة المحقق، كقولهم: ضيقٌ وم لركبة، وسبحان الذي صغر جسم البعوض. وإنما يجب التجريد منه؛ لأن لمعرفة لو أضيفت إلى النكرة؛ لكان طلاً للأدنى، وهو التخصيص، مع حصول الأعلى، وهو التعريف، ولو أضيفت إلى المعرفة، لكان تحصيل الحاصل، فتضع الإضافة حيث لا تفيد تعريفاً ولا تحصيلاً بحصول التعريف. وإريداد المرتبة مستعم في الإضافة إلى المساوي، فحمل عليه صورة الإضافة إلى الأعراف طرداً للباب، فاندفع ما قيل من أن

إضافة المعرفة قد تفيد للمصنف حصول مرتبة المصنف إليه، فيصير ذو اللام مثلاً إذا أضيف إلى العلم وضميره في حكمه، فلا تكون صائغة، ولأن هذه فائدة تابعة، فلا تعتبر بدون الأصل.

فإن قيل: لا فرق بين إضافة المعرفة وبين جعلها علماً في نحو: الجسم والثريا والصمق والهرزدق وابن مروان وابن كزنج في لروم تعريف المعرفة مع اختلاف جهتي التعريف، وازدياد المرتبة إذا كان المصنف إليه أعرف، فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك؟

قيل: وإنما لم يقل: بحسب التعريف [١/٧٣] من حروف التعريف؛^(١) لياول العلم ونحوه.

(وما أجماره الكومسون)^(٢) جواب ما نقله الكومسون (من) تركيب (الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد) نحو: الخمسة درهم والمئة الديار؛ (صعب) قياساً واستعمالاً. أما القياس؛ فما ذكر من تحصيل الحاصل. وأما الاستعمال؛ فما ثبت من المصحاء من ترك اللام، نحو قوله:

لَا رَالَ مُنْذُ عَقَّدْتَ يَسَدَاهُ إِزَارَهُ فَتَسْمَا وَأَدْرَكَ حَمْسَةَ الْأَشْيَاءِ^(٣)

(١) في ج: ولئلا لم يجب التعريف من حروف...

(٢) قال السهدي: وحه حواره مع صممه أن المصنف من حيث يسمى هو المصنف إليه، وهو المصنوع بالنسبة، فعرف المقصود به معرفة بحسب ذاته، لا تعريفاً مستقداً من المصنف إليه، ثم أضيف بعد التعريف ليعلم أنه من أي نوع من الأنواع، م.

قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٢١٦).

(٣) قلت: فأنشأ الهمزة فخلف بين عدل، يمدح به يريد من المهلب (إزاره) منزوه. (فما): ارفع وشئت، من الشئ وهو الملو (أدرك) بلغ ووصل معنى سما ارفع، ومعنى (أدرك حمسة الأشياء) ارفع وتجاوز حد الشئ.

وعبر ذلك. وأما ما جاء في الحديث^(١) من قوله: «بالألف دسار».

فعلى البدل دون الإضافة.

= والمعنى **يصف الشاعر بريد** من المهذب بأن محامل تنجده بدت عليه مد معزولة، فهو

رجل جند وحرب، يقرّب للكاتب، ويضرم نر لحرب في ظل عذارها القدر

والشاهد بـ (مد عفدت) حيث أصيب (مد) إلى الجملة «فعلت

واليت في كل المعاصر ما زال - وليس لا زال - فنية. انظر كلاً من «خزانة

الأدب» لمعددي (٢١٣/١)، و«أوضح المالك» لأبي هشام (٦١/٣)، و«اللمحة» في

شرح الملحة» لصانع، باب حروف الجر، و«المعصب» للمبرد (٩٦)

() نسب أخرج الحارثي في «صححه» في سياق حديث طويل (باب الكفاية في الفرض

والديون) (٢١٢٧)، واليهقي في «السن الكبرى» (٧٦، ٦) وانظر «جامع لأصوب»

لأبي الأثير (٧٨٢٦) وهو من حديث أبي هريرة والحديث =

بـ ، «انصرف بالآلف دسار وسد» - وقال الأسياد حسن عيسى في «البحر

الوهمي» (٤٣٨/١) حوى بعض الكتاب في عصرنا وقبل عصرنا على إدخال «أل» على

العدد من دون المعدود، فيقولون «الآلف قرش مثلاً» وقد أعلنت الحكومة عن مشروع

لنشر بعض الكتب «القيمة العبة، أسته» مشروع الآلف كتاب» ويصور حكم عليهم

وحدثت حول صحة هذا الاستعمال لو حطه.

وقد ورد مثله في أحاديث للرسول منها قوله بـ. ولحق بالآلف دسار» ونقل

المصنّف في الجزء الأول من حاشيته، آخر باب «والمعروف بال» مضى الحديث وورد

في شواهد «النصبح لمشكلات الجامع الصحيح» باب الاستعانة بالـ قوله

«ثم مرأ «بشر نيات» كما ورد في خصوص أخرى تصلح للاستشهاد، وورد في

استعمال كثير من شئناش بكلامهم، وإن لم يكونوا من أهل الاستشهاد

فلنكل ما سبق بحور قوله مع الاعتراف بأنه غير مستحسن، وأن الخير في مركه ويقولون

الشهاب الحفاحي في حاشيته على «درة العواصم»: أن ابن عسكور قال: «هو حاشر على

ويجده» وجاء في حاشية ابن سعيد على الأشعري صريح رقيقه «الآلف دسار» قللاً

إله مرعوض وإن أحاد قوم من الكتاب، كما نقل ابن عسكور

والدين يرفضونه يناولون الصومس الواردة به بتكليف ظاهر لا داعي له.

وتمسك الكوريون بالاتحاد بين المصاف والمضاف إليه فيما صدق عليه غير صحيح؛ لاستلزامه جوار الخاتم قصة أيضاً، وما نقل أحد الحد.^(١)

(وَاللَّفْظِيَّةُ) أي علامة الإضافة اللفظية بحذف المضاف من المستدا، أو اللفظية ذات كون المضاف صفة بحذف المضاف من الحر حتى يستقيم الحمل. (أَنْ يَكُونُ) المضاف (صفة)، احتراز عما إذا لم تكن صفة كعلام زيد، مضافة إلى معمولها، متعلق مضافة، احتراز عما إذا كانت (مضافة إلى) غير (مفعولها)، نحو- مصارع البلد، وكريم العصر (مثال: صارب زيد) إضافة اسم الفاعل إلى المفعول، (وحسن الوجه) إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها.

(وَلَا تُقِيدُ) الإضافة اللفظية فائدة (إِلَّا تَحْصِيًا)، ولا تعد تعريفاً ولا تخصيصاً؛ لكونها بتقدير الانفصال. (فِي الْبَقْطِ) حقيقة أو حكماً، والتخفيف بحذف التوس المقدرة، نحو 'جواح بيت الله. وصدريك تخفيف في اللفظ حكماً؛ يد المقدر كالمفروق

فإن قيل: ما فائدة قوله: (فِي الْبَقْطِ) ؟

قيل: فائدة الإشارة إلى وجه التسمية، أو تحقيق التقابل صريحاً

(وَمِنْ نَمَّةٍ) أي: [w/v] ومن أجل أن الإضافة اللفظية لا تعيد إلا تخفيفاً، أو لا تقيد تعريفاً.

(١) لم يج: ولم يقل به أحد.

فإن قيل: «لم» إشارة إلى المحصر المذكور، وجوار هذا الكلام يشي على عدم إفادتها التعريف، لا على المحصر المذكور، حيث لا تعلق به بعدم إفادتها التحصيل^(١).

قيل: (حار) تركيب: (مررت برجل حسي الوجه) لحصول المعصية بكاراة الصفة والموصوف، حيث لم تعد لإضافة اللمعية إلا تحملاً، ولم أفادت التعريف؛ لامتنع لعدم المطابقة.

(وامتنع) عطف على قوله: (حار) (مررت برجل حسي الوجه) لئلا يكتار الصفة مع تعريف الموصوف، ولو أفادت الإضافة اسطية تعريفاً؛ لبحار لحصول المطابقة.

(وحار) تركيب: (الصاريا ريد)؛ لحصول التحفيف بحذف نون التشبه: (والصارو ريد) لحصول التحفيف بحذف نون الجمع

(وامتنع: الصارت ريد) وكذا: المحسن الوجه، والحسن وجهه بالإضافة، ونحو ذلك؛ إذ التنوين حذفت لأجل اللام، فلم يحصل بالإضافة تحفيف؛ ولو حمل: الصارب زيد، عني: ضارب زيد كما حمل. الصاربت على صاربتك؛ لم يبق لاشتراط إفادة التحفيف فائده في صورة ما

(حلاماً) أي: يحالف هذا القول حلقاً (لمراء)، فإنه أحر قولاً بتقديم الإضافة على اللام.

(١) قيل يحمل أن يكون إشارة إلى المحصر باعتبار عدم إفادتها التعريف معرفة اسطية، وهو إشارة إليه ابتداءً م.

واجيب: بأن الإضافة على هذا تكون صائغة بقاء، وإن كانت مبيدة ابتداء، فيلزم بعد إدخال اللام عدم بقائها والرجوع؛ لأنه^(١) إلى النصب الذي هو الأصل لزوال ما عرصت الإضافة لأجله، على أن القول متأخر اللام المتقدمة لفظاً وحيثاً^(٢) محرد الدعوى في المخالفة للطاهر.

(وصف^(٣)) تركيب: **(الواهب المنة)** إصافة اسم الفاعل إلى المفعول به، أي: الذي يهب المنة **(الهب)** أي اليسر من الوق، وهو صفة أو بدل - **(وعندها)** أي: عند [١٧٤] تلك المنة، أي: راعيها على الاستعارة؛ إذ الراعي قائم بخدمة المواشي كالعبد، أو على الحقيقة، والإضافة بأدنى ملائمة، ككوكب الخرقاء، وحذ صرفك^(٤)، وأجر البيت^(٥) عوداً ترخي حلقها أظفأله^(٦)

(١) موله (لأنه) سقط من نسخة

(٢) لأن دعوى الفراء بلا دليل، والدعوى التي بلا دليل مخالفة عد الباحث ٢

(٣) والمراد من النصب هلما أن التمسك بضعف، لأن نفس التركيب، فإنه ليس بضعيف عت

(٤) في قول أحد حاملي العتبه لصاحبه. حد طرقت رصي يب لنقل من «شرح الرضي» (٢٠٧/٢)

(٥) والعود: هي حلقة العهد بالنتاج، وهي «الصحاح» (مادة عود) العود: الحشيشات الساج من الطياء والإمل والحيل - و(ترخي) أي ساق. والأطفال جمع طفل. وهو السربود، (الواهب) خير مبتدا محذوف، أي: هو الواهب. و(لهب) صفة المنة، و(عندها) مستوف على المنة، و(عرد) و(ترخي) حلال من المنة، وطنها نظف ترخي، و(أظفألهما) فاعل ترخي....

(٦) قلبة غير بيت من البحر الكامل، وصدره الواهب اليشة الهجان وعكيد

وقالته: الأهنى، وهو من «دوانه» (٤٩)، ومن شواهد المبرد في «المفغضب» =

وإنما صنف هذا الكلام، لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد، والحسن الوجه؛ إذ المعنى باعتبار العطف الواهب عليها، وإن كان قوله الواهب المنة من باب الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه.

فإن قيل: المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمنع، فيلزم امتناعه.

قيل: لما كان المعطوف بحيث قد يتحمل فيه ما لا يتحمل في المتنوع، كما في رب شاة وسخلتها وبا ريد والعارث وبحو ذلك؛ احتمل الجوار كما ذهب إليه مسويه، وحكم بصعفه، دون امتناعه، وإذا نصب حملاً على المحل، أو على أنه مفعول معه لم يضعف.

(وإنما حار) سؤال، وهو أن يقال. «الضَّارِبُ الرَّجُلُ» مع انشاء

= (٢٤١)، وابن السراج في «الأصول في النحو» (١/١٣٤)، وابن فريد في «جمهوره

اللغة»، ص٥٦. طفل

ساقية عائلاً حديثة النشأ قيل أن توفي حتى عشرة ليله، والجمع عوائد وعُود والهجاء كرام الإبل والمعنى أن هذا يهتف المنة من الإبل الكريمة مع أطفالها، ويهتف راعيها أيضاً بنظر الحزنة لأدب» للبيداني (٢٣٧/٤)

(١) قال مسويه إن الضمير في (سخلتها) نكرة، لأن ضمير الراجع إلى نكرة غير محتصة بحكم من الأحكام نكرة، بخلاف الراجع إليها وهي محتصة بحكم من الأحكام. نحو جاعلي رجل وهريرة، والياقون على أنه معرفة، وإنما حار ذلك لأنه يجوز في الرفع ما [لا] يجوز في المتنوع، وهذا لم يرد لاستطراده جوار رب غلام والسيد، والمعنى ما قاله مسويه. م. قيل قوله: رب شاة وسخلتها أي أنه عطف (سخلتها) مع إصاحته إلى الضمير على مجرور (زيت) وهو نكرة.



التخفيف ؛ لروال التنوين باللام دون الإصافة، فأجاب بقوله: إن القياس كان يقتضي عدم جوازه، لكنه إنما جاز (حملاً على له وجه المحم) :
الحسن الوجه وهو جر الوجه بالإصافة المهيبة للتخفيف بحذف الضمير عن الفاعل، إذ الأصل: الحسن وجهه، ووجه العمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف إليه حساً معرفة باللام، وقوله: (حملاً) مفعول له^(١) للعمل المصهور، أي: إنما جاز حملاً، أو لحاز لعله مصدراً مجهولاً، وإلا؛ لا يتحد الفاعل^(٢)، والمراد: إنما حار هذا التركيب للحمل على المختار في: الحسن الوجه كما حار: الحسن الوجه بالنصب حملاً على: الصارب الرجل بالنصب لأجل^(٣) القول باستعباء الإصافة للمعطية عن التخفيف.

وفي: الحسن [٧٤/ب] الوجه، وجهان آخران، وهما الحسن الوجه^(١) والحسن الوجه يرفع الوجه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعولية.

(والصاريك) عطف على (الصارب الرجل)، وإما جاز: الصاريك (ونسبه) حملاً على: ضاريك، فهو أيضاً جواب سؤال، وهو أن يقال: جاز الصاريك على الإصافة وإن لم تفقد تخفيفاً، وشبهه وهو الصاريبي والصاريبة وغيرهما (**سبحن قال**): أي: هي قول من قال (انه) أي: الصاريك (**نصاف**) والكاف محرور المحل على الإصافة، دون من قال

(١) ويحور أن يكون مفعولاً مطلقاً، أي حمل حملاً م

(٢) ديها، فلا يجوز النصب بأنه مفعول به، لأن شرط نصبه أن يكون فعلاً فاعل العمل المعلن موجوداً م.

(٣) في ج: لا لأجل.

إنه غير مضاف، والكاف موصوب المحل على المعمولية، والتوسر محذوف لاتصال الضمير، فإنه حينئذ لا يحتاج حواره إلى حمل (١٠٠) معقول له كما مر (على إصارتك) متعلق به (حملاً)، وإنما يحمل عليه للمشاركة في حذف التوسر قبل الإضافة، وإضافته تعيد التعصب بحذف التوسر المقدرة إذ التوسر الساقط لاتصال الضمير وبحره من غير اللام، والإضافة مقدرة، فإن اعتبرت بالإضافة، سقطت من التقدير، فحصل التخفيف في اللفظ حكماً، إذ المقدر كالمعروض.

(ولا يُضاف موصوف إلى صفة^(١١))

ثلاث يلزم الجمع بين الصديين^(١٢)، وهو تبعية الصفة لكونها صفة، وعدمها لكونها مضافاً إليها، ولأن الموصوف أحق أو مساو.

والمضاف لا يجوز أن يكون أحق أو مساوياً، للزم كونه مائياً أو

أعم، فمتباينان^(١٣)

(ولا صفة إلى موصوفها) للزم تقدم الصفة على موصوفها، وتأخر

المضاف عن المضاف إليه، وكلاهما معتنع.

(١) والكومون جرواً، صفة الصفة إلى الموصوف وبالعكس م

(٢) والبصريون لا يجوزون إضافة الصفة إلى الموصوف ولا العكس، وذلك لأن الصفة والموصوف اثنان على شيء واحد، فهو إضافة الشيء إلى نفسه، وقال المعصب يجوز، لأن توافق الموصوف والصفة في الإعراب واجب، وليس بشيء، لأن ذلك إذا يكون إذا بقيا على حالهما، وأما مع طلب التعصب بالإضافة، فلا سلم في

(٣) في ج: فيتباينان.

(ومثل: «محدد الجامع»، و«حساب معروف»^(١)، و«صلاة»^(٢)، و«مئة الحقائق»^(٣) تأنيث الأحمق (ساور) بحذف لموصوف من المضاف إليه، أي: مسح الوقت الجامع، وحذف المكان العربي، [və] و«صلاة الساعة الأولى»، و«قطة الحبة الحمقاء»^(٤). وهذا حوَر ما يقال: إن الجامع والعربي والأولى والحمقاء صفات، وقد أضيف إليها موصوفاتها

(ومثل: «حُرْدُ قَطِيعة»^(٥) الحرد وهو اليالي، والقطعة. دثار مخمل. و«أخلاق»^(٦) حلق (ثياب) -حوار سؤال مقدر، وهو أن يقال: الحرد والأخلاق صفة للقطة والياب، وقد أضيفتا إليهما. فأجاب بأنه (مُتَأَوِّلٌ)^(٧) يجعله من باب إضافة الأعم إلى الأخص تلخيصاً وبياناً، لا باب إضافة الصفة إلى موصوفها، فإن الأصل قطعة جرد وثياب أخلاق، محذف الموصوف، بقي الصفة مبهمه، فأضيفت إلى ما كان أصلاً للتلخيص والبيان بتجريد النظر عن كونه موصوف كما قيل:

وأحزم من العائذات بالطير^(٨)

(١) الآء بحرف الجر ﴿لَوْ مَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْقُرْبَى إِذْ قَسَمْتَ إِلَى مَوْصِيٍّ الْآخِرُ﴾ [قصي: ١٤١]
(٢) نسبة إلى الحمى، لأنها تبت في محل البول، وموطن الأقدام رضي. يلت: القل من «شرح الرضي» (٢١٤/٢) وفيه تبت في مجاري السور.

(٣) ويحذف البصريون نحو جرد قطعة بالتأويل كحاتم معه، لأن المعنى شيء جرد أي بال، ثم حذف الموصوف، وأصبحت صفة إلى حسمها للتبيين، إذ الجرد محتمل أن يكون من العظيمة ومن غيرها، كما كان (حاتم) محتملاً أن يكون من العفة ومن غيرها، فالإضافة بمعنى (س) ري. قنت القل من «شرح الرضي» (٢٤٥، ٢)

(٤) كذا في الأصل المحط، والروية «العائذات لطير»، كما في نسخة (ج) وعده وجه الاستشهاد.

لا تقديمًا بالصفة على الموصوف.

(ولا نصاب اسم مائل للثبات^(١)) أي لا يصير مصافًا إليه على تقدير الإضافة، وإنما قال: (اسم مماثل للمضاف إليه) ليدخل به المترادفان، نحو: الليث والأسد، والمتساويان^(٢)، نحو: الإنسان والباطق (١) **مهم** **ومحضر** ظرف (مماثل). (٢) **الاسم** مثال المترادفين من الأعيان. وأما نحو قوله: من نبوت الأسد؛ فتناول معناه ليوث كاملة من بين الليوث، بحيث إنها ليوث بالسببة إلى سائر الليوث، كما يقال: هؤلاء من خواص الخواص، وأشرف الأشراف.

(٣) **حس وب** مثال المترادفين من المعاني (٣) **علة** لما يتضمنه قوله: (ولا يضاف)، أي: منعت إصابته لعدم العائدة، وإلا؛ لقصد المعنى بتوجه النفي إلى التقيد^(٤)، وبقاء أصل الفعل موجباً.

- وهذا جزء من صدر بيت من البحر البيط، قاله: البائمه النسائي، وشام السب

والمؤمى العائذات الطير، نسخها • زُكَّيَانُ مَكَّةَ بِسَنِ الْعِلِّ وَالشَّعْدِ

اليت في «ديوان البائية» (٢١)، وهو من شواهد «حزنة الأدب» (٤٥٦/٨)، و«الحيوان» للجاحظ (١٩٣/٣)

المؤمن. الذي نَمَّها من الحروف. العائذات: اللاجئات إلى الحرم. تمسحها الركبان يريد أنها تمسح عليها ولا تهيجها بعبء العيل والسعد أجمتان كانت بين مكة ودمشق والمؤمى، بالجر، على القسم، أو هو عطف على «الذي» في اليب بلفظ انظر «معجم مفهيس اللغة» لأبي فارس، مادة أمر.

(٤) والمراد من (التمثيلات) اسمان لا يختلفان في الدلالة. م.

(٥) المترادفان. حد المختلفان في اللفظ المتوافقان في المعنى، والمتساويان. هما الشئان اللذان يصدق كل منهما على ما صدق عليه الآخر م

(٦) يعني: إذا دخل النفي فقد نفرد عنهم أنه يتوجه النفي إلى التقيد لا إلى التقييد. =

وهذا (بحلاف كل الدراهم، وعن) ذلك [٧٥/ب] (أبى)،
المعهود، (بينة) أبى: المضاف إليه، والمعاء للتعليل. (بحفى) ولا يماثل
المصاف في العموم والخصوص.

(وقولهم: سعيد كزر) مقول القول، أو بدل منه. (بحرف) جواب
سؤال مقدر، وهو أن يقال: سعيد يماثل كزراً في المعهود من حيث إيهما
علمان لشخص واحد. فأجاب. بأنه (نساو) بإرادة المعهود بالأول،
واللفظ بالثاني، أبى: سعيد المسمى باسم كزر

(وإذا أصيب الاسم الفحيف) أي: الذي ليس في آخره حرف علة،
والصحيح في كلام السحابة يقع على هذا، إذ سحبتهم عن أواخر الكلام (و
الملتحق به) أي: بالصحيح، وهو ما هي آخره واو أو ياء، وقبله ساكن،
كذئو وظئى، وإنما كان مدحفاً بالصحيح؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا
يقتل عليها الحركة لمعرضة خفة السكون ثقل الحركة، ولأن حرف العلة
بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان، ولا يتقل
عليها الحركة بعد السكون، يعني: في الابتداء، كذا بعد السكون

(إلى ياء المتكلم) نحو: غلامي ودلوي وطبيي (تسر حزاً) لموافقة
الياء، (والهاء) الواو للحال، أو لمطف الاسمية على الفعلية، نحو قول
الشاعر:

= فسمى قولك لم يأتوك القوم أحسبون أنهم يأتون لك لا يسمعه الاجتماع، فالمسمى هنا
لا يضاد الاسم لِمَاثِل لأجل عدم القائفة، بل يصاف لأمر آخر، وليس السعى على
ذلك، فلا بد من التأويل، وهو أن السعى بمعنى: انشيت م

لَا يَأْتِي الدَّرَجَةُ الْمُتَقَرَّبُ حُرَّتَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ

(مفروحة) إذ الأصل في الكلمة التي على حرف واحد: هو الحركة لتلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة أو حكماً، والأصل فيما سي على الحركة: الفتح للحقة، وساكنة^(١) للتخفيف.

ولما يش حكم الصحيح أخذ يذكر حكم المقصور والمنقوص، فقال: (وَرَبَّ كَرِ أَحْرُ) أي: آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (- تنشئ) تلك الألف، نحو: عصاي ورحاي في اللغة الفصيحة؛ لعدم موجب الانقلاب. (وهذيل) اسم قبيلة (تقلها) أي: الألف حال كونه (لعمري التنية) وأما ألف التنية علامة فلا يقلب كعلاماي إذ التمس المرفوع يغير سبب [١/٧٦] القلب (ياء) لمشاكلتها الياء.

(وَبِنْ كَارِ) آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (ن وعمت)

(١) سبب ويروي المصنوع تركنا فانه يريد من حاتم، وهو من البحر البسط، ومن شواهد الحراني في «دلائل الإعجاز» (١٤١)، والإيضاح «للقروبي» (٨٨) والشاهد فيه عطف (وهو مطلق) الجملة الاسمية، على (يسر) الجملة الفعلية قال الإمام عبد القاهر الجرجاني في «دلائله» بعد أن ساق البيت «هد هو الحسر» اللان في المعنى، ولو قلنا بالفعل لكن سر عليها وهو منطلق، لم يخش هذا، ويريد هو يريد من الحكم من دهان الثقي شاعر عالي الطبقة، من أعيان العصر الأموي، من أهل الطائف، سكن مصر، وكان يُبَيِّ القس، شريها، من حكما الشعراء، وهو صاحب القصيدة التي منها:

ومما المسأل والأهلون إلا ودائع • ولا بُدُّ يوماً أن تُسرَّ الدوائجُ

بوفي سنة (١٠٥ هـ) ينظر «حزاة الأدب» لبيداني (١/ ٥٤ - ٥٦)

(٢) في ج: لو ساكنة

لا اجتماع المتعطين.

(وإن كان) آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (واو) ساكنة، كسلمي، والأصل: مسلموي. (نفساً) لا اجتماع الواو والياء، والأولى ساكنة، كسرمي. (وأدعمت) الياء في الياء، (وأنشأت) في الصور الثلاث المذكورة (للتاكس) أي: للزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون، ففتح تحريزاً عن ذلك.

(وَأَمَّا الْأَنْشَاءُ النَّهْ كَأَخِي) (وَأَخِي) فيقال في إصافة بعضها إلى ياء المتكلم: أخني وأبي بدون إعادة المحذوف؛ لعدم الاحتياج إليه، وإجرائها بعد حذف حرف العلة من الآخر نسباً مجرى الصحيح، ولا يعرف لتقديم الأخ على الأب وجه، اللهم إلا أن يقال: (وأخيراً) وأخيه (ولا أبي) فقط بإعادة اللام المحذوف، كسائر صور إضافتها، والإدغام بعد الإبدال بالياء، كسرمي، وهي رواية جاز الله، وروى ابن يعيش^(١) وأمن مالك^(٢) الرد عنه في الأربعة، وتمسك المراد بقوله:

(١) جاز الله هو الإمام الرمضاني رحمه الله، وقد سبقت برحمته

(٢) قلبه ابن يعيش هو يعيش بن علي، أبو الياء، موثق ليس لأسدي، المعروف بابن يعيش ويأبى الصانع. من كبار العلماء بالعربية موصلية الأصل مولده ووفاته في حلب، رحل إلى بغداد ودمشق. وتصدّر للإقراء بحلب إلى أن توفي كان طريفاً، كثير المحزون، مع سكية ووقار، له في ذلك مؤاخر من كنه «شرح المعص» توفي سنة (٥٥٣هـ - ٦٤٣هـ = ١١٦٩-١٢٤٥م). ينظر «وفيات الأعيان» لابن خلكان (١٢/ ٣٤١).

والشعراني: لابن العماد (٥/ ٢٢٨)

(٣) قلبه ابن مالك هو محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الحناني، أبو عبد الله، حمدان الدين، أحد الأئمة في علوم العربية. ولد في جيل (بالأندلس) واستقل إلى دمشق وتوفي

أبي ما لك ذو المجار يدار^(١)

واحتمال كونه جمع السلامة كما في قوله:

وقَفَّـمَـنَا بالأبيـت^(٢)

برفع التمسك.

(ونصوب) صرح هنا بلفظ القول، ولم يعطف على (أحي وأبي) تحوراً عن نسبة الخم والهي إلى نفسه، ولو قل: يقال: لك أولى لتحرر

مبها أشهر كنه «لألمية» في النحو، وله «تسهيل التوائد» نحو: توفي سنة (٦٠٠-

٦٧٧ هـ = ١٢٠٣-١٢٧٤ م) يطر «الزوي بالوفيات» للصدقي (٣/٣٥٩)، و«موس

الوفيات» لابن شاکر، الكشي (٢/٢٢٧)

(١) قل: فأنله مؤنح الشهي، من شعراء النولة الأموية وصدوق:

قدَرُ أجَلُكَ دَا سَحَلْ وقد أرى *

و(دو المجار) أحد أسواق العرب مثل عكاظ، وتقديره عند المبرد: وحق أبي، وبيد

من البحر الكامل، وهو من شواهد «معني اللب» لابن هشام (٨٤٣)

أجلك: بمعنى أترك، متعدي (حقل) بالمكان خلواً إذ برز، وهو متعد إلى معمولين.

أولهما الكاف، وثانيهما ذا السحار.

قال الجعادي في «حراة الأدب» (٤٢٥/٤) أبي صد مبرد معروف رُدَّ لائم في الإصم

أبي دليء كما رُدَّت في الإضافة إلى غيرها، فيكون أصله أبوي، قلب نوار به،

وأدغم فيها، عملاً بالقاعدة، حيث اجتماع، وكان أولهما ساكناً، وأبدل افتحة كسر،

لأنَّ مبرد الواو وكلام المبرد وإن كان موافقاً للقياس، لا أنه لم يقم عليه دليل قاطع

(٢) قل: تمام البيت.

فلما بين أسواقنا بكين وقدنا بالأبي

فأنله رباد من واصل لسلمي، وهو من شواهد سيبويه (٢٦٨/١)، وابن لسراج في

«الأصول في النحو» (٤٢٣/٢) يريد أنهم لما عرفوا أصولهم بكين زلهم ستر

بستفلهم، وفتحهم بأبائهم

عن نسبتهما للمخاطب أيضاً، مع أن إضافة الخم إلى المخاطب غير صحيح؛ لأنه يضاف إلى الأشياء، اللهم إلا أن يحذف مصافه، ولذلك أن يجعله صيغة العائبة، أي: تقول قائلة في إضافة حم وهن: (أحمي) و(مهي)، وينال أي لا (لا) والأفصح، (واحيي) بتعويض الميم عن الواو، وهو ليس بصحيح.

(رأى، قطعت) هذه الأسماء عن الإضافة (ر - - -) كيد وذم، فيقال [ب/٧٦] في تشبيههما: أبا ن وأحان، وفي جمعهما: أبون وأخون، وجاء: أبا وأبا، كعصا مطلقاً، ويقال في تشبيههما: أخوان وأبوان، وأخ وأب مشددتين، وجاء أبك وأحك معربين بالحركة مضافين إلى غير الماء أيضاً. كذا في الرصي (١). وجاء: أخ دون أب كدلو مطلقاً.

(وحم وهن ومن) بتعويض الميم عن الواو، وجاء فيه إتياع الماء الميم في حركات الإعراب، وجاء مقصوراً مع التثنية في الماء مطلقاً، وجاء بتشديد الميم مع فتح الماء وضعها مطلقاً، وقيل هو مسمي على الضم، وليس بلغة فيه. (روح الناء نصح سجد) أي: من صمها وكسرهما.

() رص - الرصي هو محمد بن الحسن الرصي الأسترابادي، نعم لدن عالم بالعربية، من أهل أستراباد (من أعمال طبرستان) اشتهر بكتابه «سوييه في شرح الكافية» لاس العاجب في النحو، وهو جزئي، أكمله سنة ٦٨٦هـ، وشرح مقدمة ابن الجاحظ وهي المسماة بالشافية، في علم الصرف توفي سنة (١٠٠٠-٦٨٦هـ = ١٠٠٠ سحر ١٢٨٧م). سطر «حرارة الأدب» لعدادي (١/١٢)، ولما صاح السعادة ومصباح السادة لطاش كيري راده (١/١٢٧) هذا، وموضح الشاهد في النقل ما هو وشرح الرصي على الكافية (٢/٢٧٢) الأسماء الستة

(وَحَاءٌ: «حَتْ» مِنْ «حَدَّ») فَيَقَالُ: هَذَا حَمٌّ أَوْ حَمُّكَ، وَرَأَيْتُ أَحْمَ أَوْ حَمَّكَ، وَمَرَرْتُ بِالْحَمِّ أَوْ حَمِّكَ، (وَحَاءٌ) فَيَقَالُ هَذَا حَتٌّْ وَحَمَاتٌ وَرَأَيْتُ حَمَاتَكَ وَمَرَرْتُ بِالْحَمَاءِ أَوْ حَمَّتِكَ، (وَدَلٌّ) فَيَقَالُ هَذَا حَمْدٌ وَحَمْدُكَ، وَرَأَيْتُ حَمْدًا أَوْ حَمْدَكَ، وَمَرَرْتُ بِحَمْدٍ أَوْ حَمْدِكَ (حَاءٌ) فَيَقَالُ هَذَا حَمًّا أَوْ حَمَّكَ، وَرَأَيْتُ حَمًّا أَوْ حَمَّكَ، وَمَرَرْتُ بِحَمًّا أَوْ حَمِّكَ، وَحَاءٌ مِثْلُ - رِثَاءٍ أَيْضًا مِطْلَقًا، فَيَقَالُ: هَذَا حَمَاءٌ أَوْ حَمَاتُكَ، وَرَأَيْتُ حَمًّا، أَوْ حَمَاتَكَ، وَمَرَرْتُ بِحَمَاءٍ أَوْ حَمَاتِكَ. (نُضْفٌ) أَي: فِي الْإِفْرَادِ وَالْإِصْدَاعِ

(وَحَاءٌ: «حَتْ» مِنْ «حَدَّ») فَيَقَالُ: هَذَا هَتْكَ، وَرَأَيْتُ هَتْكَ، وَمَرَرْتُ بِهِتْكَ، وَهَذَا هَمٌّ، وَرَأَيْتُ هَمًّا، وَمَرَرْتُ بِهِمَّ. (مُصَنَّفٌ) أَي: فِي الْإِصْدَاعِ وَالْإِفْرَادِ، وَحَاءٌ فِيهِ التَّصْغِيرُ وَالْقَصْرُ.

(«وَذُوٌّ» لَا بِصَافٍ لِي مُصَغَّرٌ) لِأَنَّهُ وَصَحَّ صِلَةٌ إِلَى الرِّصْعِ مُصَغَّرٌ الْأَحْمَاسُ، وَالصَّغِيرُ لَيْسَ بِاسْمٍ جَنَسٍ، وَنَحْوِ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَخُزَيْمَةَ شَاذَ كَمَا شَذَ:

وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ السَّفَرُونَ!

() يَبَيِّنُ هَذَا الْيَبَّ مِنَ الْحَرِّ الْوَلَرِّ، مِنَ تَصْيِغِ طَوِيلَةٍ لِكُنْتُ بِسَ رِيَّةٍ، يَهْجُو بِهِ هَرِّ طَبَسٍ. وَالْمَعْنَى لَا أَحْضُدُ يَهْجُو لِرَأْيِكُمْ وَأَسْأَلُكُمْ، وَإِنَّمَا أَعْنِي بِهِ الدُّوْبَ فِي الْمَلُوكِ وَالْأَكْبَرِ. وَتَعَامُ الْيَبَةُ:

فَلَا أَفْهَمِي بِذَلِكَ أَشْغَلِيكُمْ • وَجَنَسِي أُرِيدُ لَهُ السَّفَرُ.

وَهُوَ مِنْ شَرَفِ سِيرِهِ (٢٣٦/١)، وَ«الْمُصْحَاحُ» لِلْجَوْهَرِيِّ، عِلَّةٌ دُو

الدُّوْبَا يَمْنِي بِهِ الْأَفْدَاءُ، وَهُمْ مَلُوكٌ طَبَسٌ مِنْ قُصَاعَةِ الْمُسْتَوْدِ بَدِي نَزَبٍ. وَدِي حَسْبُ وَدِي نَوَاسِي وَدِي بَلَشِي، وَدِي أَفْخِخَ، وَدِي الْكَلَّاعُ، وَهُمْ الْبِدْمَةُ.

(ولا نقتنع) عن الإضاعة؛ لوضعها لارمة لها

[التواضع]

(التواضع) تعريف التواضع من الأسماء، إذ البحث في قسم الأسماء، فلا يرد نحو: إن أ. وصَرَبَ صَرَب؛ لعدم الإعراب، واللام للعهد اللعني [i/vv] أو للجنس.

(كأ) ذكر لبيان الاطراد، (ثا) أي: متأخر، فلا يرد، الصفة الثانية والثالثة. (بإعراب سابقه) ولو محلياً، فلا يرد نحو حامي هؤلاء الرجال، أو حكماً، فلا يرد نحو: يا زيد العاقل، ولا رحل طريفاً، أو على تقدير أن يكون له إعراب ولو لمعطاً، فلا يرد نحو: ضربت زيد، وإن إن زيداً قائم، وزيد قائم زيد قائم.

وإضافة (إعراب سابقه) للعهد الذهبي أو للجنس.

= ملل الصدي في تصحيح التصحيح (٥٧) قول الكمي

فلا أعصي بذلك أشغفائهم * ولكنكسي أريد به السلوب
فليس من كلامهم المعروف، ألا ترى أنك لا تقول: هؤلاء أدواء الدار، ولا مبرر بأدواء المال، وإنما أحدث ذلك بعض أهل النظر كأنه ذهب إلى جمعه على الأصل، لأن أصل (دو). ذوا، جمعه على أدواء، مثل قف وأقف، وكديك الدوون. كأل الكتيب جمعه معروفاً، وأخرجه معرج الأدواء في الأعراد. وديك عسر معول، لأن (دو) لا تكون إلا مقفاه. وانظر «حرارة الأدب» لعددادي (١٥٠٠١)، و«المهرمري علوم اللغة» للسيوطي (٤١٤١)

(١) أي بحسب المرتبة؛ فلا يرد الحبر بعد الحبر، والحال بعد الحال، لأنه ليس بمأخر بحسب المرتبة، بل يجوز تقديمه.

(س) **جهة واحدة** أي: بمقتضى واحد، فرفع «عقل» في حامي رجل عاقل، من جهة فاعلية موصوفة، لا من جهة فاعلية أخرى، وكذا صائر الأحوال^(١) وصائر التوابع فاعرف.

أو من عمل واحد؛ لأنه يقع عند العامل^(٢)، على المتنوع نصب انصباة واحدة، والمراد: الوحدة الفردية^(٣)، فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت وأعطيت، أو جهة نصبهما متحدة

نوعاً^(٤)، وهي المفعولية، لا فرداً، لأن مفعوليه الثاني غير مفعولية الأولى. فافهم.

واحترر بهذا القيد عن خير المتدا والمفعول الثاني والحال بعد الحال وسحو ذلك مما هو ثان بإعراب سابقه لا من جهة واحدة، بل الإعراب الثاني من جهة أخرى.

[النفث]

(س) **قدم العت**؛ لكثرة جهات التسمية^(٥)

(س) **استحراز عن غير التابع** - (يدل على معنى) حاصل (س - س)

-
- (١) أي: في النصب والجر
 (٢) أي على العامل يدل وفيه عمل العامل على التابع والتبعية
 (٣) وهو ما ليس بمتعدد محتج من الأحاد متصل بعضها عن بعض كزيد شرح هديه
 (٤) إذهب واحد بالرفع، والوحدة النوعية. أن تعتبر ألب واحد باعتبار اندراجها تحت نوع واحد كزيد وعمر وغيرهما، يقال للكل واحد باعتبار اندراجهم تحت الإنسان
 (٥) أي في الإفراد والإعراب وغيرهما يدل وفيه ج. نهيت

حقيقياً كان أو سببياً، فلا يرد نحو: جامعي رجل حسن علامه، وذكر بهذه الحشية، فلا يرد نحو: جامعي رجل صليقث، على الدل أو عطف البيان، ونحو: أعجيني زيدٌ علمه، ونحو ذلك.

واحترز بهذا القيد عن سائر التواضع.

وفيه نظر؛ لدخول: كلهم وأجمعين في قوله جامعي، لقوم كلهم أجمعون، فإنه ذكر بحيث يدل على الشمول والاجتماع.

والجواب: إن قوله: (نظف) أي: غير مهيد بحال السنة احتراز عن هذا التأكيد، فإنه وإن [b/vv] دل على معنى في متنوعه وهو الشمول والاجتماع، لكن مقيد بحال السنة، فاحفظه فهذا مما سمح به خاطري.

وفي جعله احترازاً عن الحال نظر؛ لخروجه بقوله: (تابع)

(وفائدة:): أي: الممت (محصف) في النكرة، نحو جامعي رجل عالم، فإنه يميل التخصيص، حيث خرج: جامعي (ر يوضح) في المعرفة^(١)، نحو: زيدٌ التاجر عندنا.

(وفد يكون) الممت (للمجرى)، نحو: «إِشِيحَ اللَّهُ الرَّجْمَنَ الرَّجِيمَ»، (أو لدم) نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (و قد شء، غير شءه

(١) معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في التكرار، وحدث أن رجلاً في قودث جامعي رجل صالح كان يوضح الراضع محلاً نكر، فرد من أفراد هذا ليع، فلما قلت صالح؛ قلت الاشتراك والاحتمال، ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف أعلاماً كانت أو لا، نحو: زيد العالم، والرجل العادل
قلت: لنقل من «شرح الرضي» (٢/٢٧٨).

نمالي: ﴿نصفه واحده﴾^(١) فإن ﴿واحدة﴾ للتوكيد، إذ الوحدة تعهم بالناء في ﴿نصفه﴾، وقد يكون النعت للتعميم، نحو: كان ذلك في يوم من الأيام، ووقت من الأوقات، والكشف، نحو: الجسم الطويل المربع العميق كذا.

والمرق بين العت الكاشف والمؤكد. أن المؤكد يؤكد بعض مفهوم المتعوت كأمس الدابر ﴿ونصفه واحده﴾، والكاشف يكشف تمام الماهية كالمثال المذكور. (ولا فصل) أي: لا فرق (بين أن يكون) النعت (نصف) كعالم وعامل، (أو غيره) أي: غير مشتق (إذا كان) قيد لكونه غير مشتق. (وضف) أي: العت (لمرص النفس) أي: لدلالته على معنى (غموماً) أي: دلالة عامة، أو وضعاً عاماً، أي: في جميع الاستعمالات

(مثل نعيم، ودي مال، أو خصوصاً) أي: دلالة خاصة، أو وضعاً خاصاً، أي: هي بعض الاستعمالات^(٢). (مثل مررت برجل أي رحل) أي: برجل كامل، فإن «أباً» إنما يقع صفة للمكرة في موضع المدح. (ومررت بهذا الرجل) فإن اسم الجنس إنما يقع صفة للمهم (ومررت هذا) فإن اسم الإشارة لا يقع إلا بعد صفة للعلم، أو للمضاف إلى العلم، أو إلى الضمير، أو إلى مظه.

(ونوصف الكرة بالنخبة الحرة) لأن الدلالة على معنى هي متنوعة

(١) سورة الحاقة، الآية ١٣.

(٢) كالسروب ودمر المصدر في الألف واللام كالدي والتي ودموعها ودمر الطائفة، لأن الذي قائم بمعنى لائق رضي

كما توجد في الممرود، توجد كذلك في [٧٨] الجملة^١.

وأما الإثنائية؛ فلا تقع صفة، ولا حيراً، ولا حالاً؛ لأن الإثنائية لا ثبوت لها في نفسها، وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته هي نفسه.

(ويلزم الضمير) بلربط.

(ويُوصف بحال الموصوف) الجار والمحرور معمول ما لم يسم فاعله، أي: يوصف بحال قائمة بالموصوف، نحو: مررت برجل حسن الوجه؛ إذ الحسُّ حاله.

(ويُحال مُتعلِّقه) أي: متعلق الموصوف، (مثل مررت برجل حسن علامته) فإن الحسُّ حال الغلام، وهو متعلق الموصوف.

(فالأول) أي: العت بحال الموصوف (شقة) أي: الموصوف (في الإغراب) رفعاً ونصباً وجراً، (والشريف والتكبر، والإفراد والشبهة والمجمع، والتذكير والتأنيث) لمكان الاتحاد بينهما فيما صدقا عليه،

(١) اعلم أن الجملة ليست نكرة ولا معرفة؛ لأن الشريف والتكبر من حواضن الذات مشاراً بها إلى خارج إشارة وضعية، ولذا لم تكن الجملة ذاتاً، فكيف يعرض لها التكبر والشريف، فيحصن قولهم: العت في الشريف والتكبر بالعب الممرود.

فإن قيل: فإذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا مكرة، فلم جازعت النكرة بها دون المعرفة؟ قلت: لمناسبتها للنكرة؛ كما تقول في: قام رجل ذهب أبوه، أو: أبوه ذاهب، فلم رجل فذهب أبوه، وكذا في: مررت برجل أبوه ريد: إنه بمعنى: كنس أبوه، وكل جملة يصبح وقوع الممرود مقامها، فتلك الجملة لها موضع من الإغراب كغير المتبدا وهي: قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٢٩٨).

وقيامه بالموصوف، ويوجد منها في كل تركيب أربعة

(والكافي) أي: الـمتـ بحال متعلق الموصوف (سمه) أي الموصوف (في الحصة الأول) جمع الأول، أي: الرفع والنصب والحزب والتعريف والتكثير، ويوجد في كل تركيب منها اثنان.

(وهي النواقي) أي: في بواقى الأمور المذكورة من الأفراد والشيء والجمع والتذكير والتأنيث. (كالمعل) في اعتبار الماعل في التذكر والتأنيث، وتعيين الأفراد لشبهه به، نحو: مررتُ برجل قائمٍ حارثته، وبامرأة قائمٍ غلامها، وبرجلين قائم أبوهما، وبرحال ذاهبٍ غلامهم، كما يقال: قامت جاريتي، وقامَ غلامها، وقام أبوهما، وذَهَبَ غلامهم.

(ومن ثم) أي: لأجل كونه في باقي الأمور المذكورة كالـمعل (حس) تركيب: (قام رجلٌ قعد) صفة (رجل) (عساة) فاعل (قاعد) كما حسن: يقعد غلامانه.

(وصف: قاعدور علمانية) [ab/va] كما ضعف: يقعدون علمانه؛ لأن كالمعل، والمعل إذا قُدَّ على الاسم لا يثنى ولا يُجمع، وإنما لم يمنع؛ لجوار كونه من باب: أكلوني البراعيث^(١).

(١) يب قوله: (أكلوني البراعيث) -هـ على الأصح: أكلني، وأكثني بالثاء، وعلى هـ اللغة أكلني بوزن السوة كما هو الشأن في جمع غير العاقل، وإنما أتى بواو العقلاء، لتنزيهم منزلتهم في التخور والتعدي الشَّيْء به بالأكل مجازاً. وقد عمد الشعاع إلى ما قبل ما جاء من ذلك بإبدال الظاهر من الضمير، أو رفع الظاهر على أنه مستند مؤخر، أو أن متصل بالمفعل حروف تدل على الشية والجمع، لا ضمائر، وهو الأكثر انظر للأصول في النحوي لابن السراج (٧٦/١).

وربما، فإنما استطاع القول إن هذه دعمة لهه صحبة، جاء عليها القرآن الكريم في بعض المواضع، وكذلك وردت هذه الدعة في القرامط القرائية، فلا داعي لناؤها وحملها على صحة كثيرة، وواضح أن هذا. لناول والحمل كان العاية به إخراج هذه الدعة من القرآن الكريم، لا سيما أن هذه الدعة تأتي في إطار المحافظة على الدقة بين الفعل والفاعل في العدد - مذكرو ومؤثر - «مطاهرة الناطق عملية تكاد تكون عسنة لا شعورية صطرية صادقة، تتم في إطار المطلق والحس العويس، أما طاهرة عدم التالين، فهي عملية تبدو فيها العسنة، ويظهر فيها عمل العقل» انظر «دراسات في اللغة والحو العربي» حس عون (٥٥). وتزيد المسألة إيضاحاً فنقول: من المعروف في العربية النصحى، أن العمل يجب إمرائه دائماً، حتى وإن كان فاعله منى أو مجموعاً، أي أنه لا تصل به علامة تنية ولا علامة جمع، لندالاه على تته الدعمل أو حممه، مقال مثلاً «قدم الرجل» وقام الرجلان» وقام الرجال» بإفراد الفعل «قام» دائماً، إذ لا يقال في النصحى مثلاً «قاما الرجلان» ولا «قاموا الرجال»

فلك هي القاعدة المطردة، في العربية النصحى، شمرًا وشرًا أنه فيله طيق، قد روي لنا عنها أنها كانت يلقى العمل علامة تنية للفاعل المشى، وعلامة جمع للفاعل المجموع. ونعرف هذه الظاهرة عند النحاة العرب بلفه «أكلوي البراغيت» وقد عرف عنهم بهذا الاسم؛ لأن سيبويه هو أول من مثل لها في كتابه واختار هذا المثل، فقال: «هي قول من قال أكلوي البراغيت»، كما قال في موضع آخر (١٣٧/١)

لما «القرآن الكريم»، قد ورد فيه قوله تعالى «لَمَّا عَصَوْا وَصَّوْا كَيْدَ مُنْتَهُم» اسرر، البصه ١٧٠، وقوله عز وجل «وَأَسْرَوْا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَسْرَوْا» اسرر، الآية ١٠ وقد أكثر النحويون، والمفسرون، وعلماء اللغة العرب، القول في تحريج هاتين الآتين الكرستين، قد قال الإمام القرطبي في تفسير الآية الأولى مثلاً «لَمَّا عَصَوْا وَصَّوْا كَيْدَ مُنْتَهُم» أي: غمي كثير منهم، وصم بعد تين الحق لهم سمح. «فارتفع (كسر) على البذل من الولو، كما تقول: رأيت قومك فلتهم وإن شئت كان على إضمار متدا، أي: الغني والغني كثير منهم ويحور أن يكون على لهه من قال (أكلوي البراغيت).

كما قال في الآية الكية «وَأَسْرَوْا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَسْرَوْا» أي: تاجروا فيما بينهم بالكليب، ثم يش تم هم، فقال الدين ظلموا، أي: الدين اشركوا، فالدلين ظلموا، =

(وَحُجُورَةٌ لِمَوْدٍ عَمَّاهُ) مع أن غلماؤه فاعل (تعود)؛ لعدم حرمانه على الفعل؛ لأن جمع التكسير في حكم المفرد، فكانه لم يجمع

(وَالْمَصْمُورُ لَا يُوصَفُ) لأن صمير المتكلم والمعاطب أعرف بالمعارف، فتوضيحهما تحصيل للحاصل، وحمل عليهما ضمير العائش، وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والدام؛ وغيرهما طرداً للبد

(وَلَا يُوصَفُ بِهِ) به: معمول ما لم يسم فاعله، وإنما لا يوصف به؛ لأن الموصوف أحص أو مساو، ولا شيء أعرف منه، ولا مساوياً له حتى يوصف به؛ لأن المصمر يعزل عن الموصوعية لما عرفت، وغيره دونه في التعريف، فلا يقع موصوفاً له.

يبدأ من الواو في (أستروا) وهو عائد على ليس المتقدم ذكرهم، قال المبرد وهو كقولك إن النيس في الدار انطلقوا سو عبد الله، وليس) يبدأ من الواو في (انطلقوا) وقبل هو رُفِعَ على الدم؛ أي هم الذين ظلموا وبيل على حذف القول؛ أي يقول الذين ظلموا وقول ربيع أن يكون منصوباً بمعنى أعيي الذين ظلموا وأجار الفراء أن يكون عصباً بمعنى: اقرب للذين ظلموا حياتهم، مهله حصة أقوال وأجار الأصمى الرفع على لمة من مال (الكلوبي البرايت)، وهو حسن وقال الكسائي فيه تقديم وتأخير، ومجاره والذين ظلموا أستروا الجوى؛ تلك هي آراء المفسرين والنحاة والمؤيدين العرب في هذه الظاهرة، وهم فيها مختلفون لكن الأوجه الممكنة في المربه، من التحريك والتأني

ومما جاء في الحديث الشريف، قوله **يُجَيِّدُ تَتَمَاقِيُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ** ١٠ بدلاً من: تتماقبون فيكم ملائكة، وإن كان بعض العلماء يرى في هذا الحديث، أنه مختصر من حديث طويل، وأن الواو فيه ضمير، يعود على اسم ظاهر مقدم، وليس علامة جمع، وأن أصل الحديث: «إن لله ملائكة تتماقنون بكم، ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار» انظر «سحوت ودراسات في اللهجات العربية» (١/٥٤)

(١) يعني ولم يوصف للمدح والدن حملاً على أنه لم يوصف للبياد؛ لأنه الأصل

(والموصوف) المعروف (حس) أي: أعرف، أي: أكمل تعريفاً، وسحر: جامعي زيد صديقك، ومررت بريد هذا والرحل الذي كذا يمع فيه الحمل على الوصف؛ لاحتمال البديل، وحمل (الذي) على ذي اللام للموافقة في الصورة.

(أو مسار) للوصف؛ لتلا يكون الأصل أدنى من المزع.

واعلم أنه لو أريد الأخص أو المساوي على اصطلاح أهل المطلق يتناول الكلام الموصوف المعروف والمسكر، لكنه يرد قولهم: حيوان مطلق، فإن الموصوف - وهو لحيوان - ليس بأخص ولا مساو، [٧٩] اللهم إلا أن يقال: الموصوف وهو إنما يكون بكره موصوفاً بعد التوصيف، والحيوان بعد التوصيف بالنطق مساو للمطلق، وبعد التوصيف بالأبيض في قولهم: حيوان أبيض أخص من الأبيض، وحسب يكون هذا الكلام بيان الواقع؛ إذ لا يمكن تخلف الموصوف من هذا الحكم أصلاً، لكنه يشكل ابتداء ما ينتهي عليه، اللهم إلا أن يقال: المراد غير اصطلاح المنطق، بل المراد من الأخص الأعرف كما أشار إليه سابقاً.

(ومن نية) أي: لأجل أن شرط الموصوف من هذا الحكم أن يكون أخص أو مساوياً. (لم يوصف ذو للام) أي: ما فيه لام التعريف بشيء. (إلا بمثله) أي: يمثل لمعرف باللام، وسحر: الرجس العالم ولو صورة، فلا يرد سحر: ﴿قُلْ إِنْ الْمَوْتُ الَّذِي نُفِرُّ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقٍ بِكُمْ﴾؛ لكونه في حكم المعروف باللام، وإن كان تعريفه بالموصولية لا باللام؛ لاشتراكه في

الصورة، أو لكونهما مع الصلة بمعنى ذي اللام، فإن: الذي صبر بمعنى: الضارب

(أو بالضم إلى مثله) أي: المعروف باللام ولو بواسطة، نحو: مررت بالرجل صاحب لجام العرس؛ لأن غيرهما من المعارف أحص منه البتة وورع بعضهم أنه يوصف بجميع المضافات، فأجاء: بالرجل صاحب وصاحب زيد وأمثله. وعلى ما ذكره المصنف محمول على الدلية.

(و كما التزم وصف باب هذا بـ **يدي اللام**) أو الذي والي المحمول على ذي اللام للصورة، أو لكونتهما مع الصلة بمعنى ذي اللام وهذا جواب ما يقال: إن اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى ذي اللام، لكونه أعرف من ذي للام، فينبغي على الأصل المذكور وهو اشتراك كون الموصوف أحص أو مساوياً أن لا يفترقا جواراً وامتاعاً، كما في وصف ذي اللام.

ولك أن يقرر السؤال: بأنه لما استوى ذو اللام والمضاف إلى ذي اللام في المرتبة. مما لاسم الإشارة التزم فيه ذو اللام دون المضاف إلى ذي اللام.

وتقرير الجواب. إنه التزم وصفه بـ **يدي اللام (بإيهام)** المعنوي لبيان الحس، وذلك لا يتصور بعثله لإيهامه، ولا بالمصاف المكتسب ذلك من المصاف إليه؛ إذ لو اكتسب ذلك الميهم الطهور منه كان [٧٩/١] كالاستعارة من المستعير، والسؤال من السائل المحتاج، والصمير والمعلم بمعمل عن هذا الباب.

(ومن ثمة) أي: من أجل إيهامه المقتضي لسان الدات وكشف الجنس (صفت: مررت بهد لاسي) وإن كانت لصقة دات اللام من حيث إن الياض عام لا يختص بجنس، فلا يكون ف بيان للجنس (وحسن: مررت بهد العاء) لأن العلم محتص بالإنسان، فتعين أنه إنسان، وتبين به الجنس.

[لعطف]

(المعطف: تابع مضمون) احتراز عن غير الدل من التوابع؛ لأنها غير مقصودة، بل متوابعاتها. (سنة) أي: بأصل السنة، فلا يلزم قصدها بكيفيتها من السلب والإيجاب، فلا يرد المعطوف به «لا»، وأما المعطوف عليه به «بل»؛ فمقصود ابتداء، والمعطوف اسه، تبدل الرأي، وكلاهما مقصودان بهذا الطريق، وإلا؛ فالإصرار لا يحامع لمقصود، وهو الفرق بينه وبين بدل العلط؛ لأن متبوعه علط غير مقصود أصلاً؛ لانتائه على سبق اللسان. (مع مسوعة) في تركب واحد، احتراز عن البديل؛ لأنه مقصود دون متبوعه.

(بوتوسط) بيان للحكم بعد تمام الحد، (سنة) أي بين المعطوف (وبس مسوعة) أي: متوابع المعطوف (حد بحروف) فاعل (بتوسط) (لعشرة، وبباني) بيان حروف العشرة هي قسم الحروف (سار سنة) وعمره).

(وبدا عطف على المرفوع المتصل د) ذلك المرفوع المتصل (نمصل) ليكون عطفاً على المفصل من وجه، ولا يلزم العطف على

الجزء؛ لأنه لما أكد بمفصل؛ حدث فيه جهة من الانمصال، وكان عدم على المفصل من هذا الوجه. وإنما حاز تأكيد الجزء وبيانه وإن كان [١/٨٠] مستقلين لفظاً، لأنهما غير مستقلين حكماً؛ لكونهما غير مقصودين بالنسبة، ولا يعايران للمتبوع، فيتبعان الضمير المتصل الذي هو الجزء؛ لعدم استقلالهما من كل وجه، بخلاف «عطف بالحرف حيث هو مستثنى من كل وجه؛ لاستقلاله لفظاً وحكماً».

وإنما لم يحز تأكيد المنفصل بالنفس والعين إلا بعد التأكيد بمفصل مع عدم الاستقلال بسبب عدم القصد والمعايرة؛ لخوف اللبس بالمفاعل؛ لأنهما يلبان الفعل كثيراً، بخلاف: كل وأجمع. وأما البديل؛ فهو مسفل لفظاً وحكماً كالمعطوف، لكن متبوعه غير مقصود حيث إنه في حكم النتيجة، فهو متبوع لفظاً لا معنى، فلا ضمير في انحطاط هذا النوع من المتبوع واستقلال تابعه مع جزئيته، بخلاف العطف بالحرف، فإن متبوعه مقصود، ولا يسوغ انحطاطه عن التابع. فاعرف

والحاصل: أنه لا صير في استقلال التأكيد مع جزئية المتبوع بمعارضة الانحطاط في عدم القصد إياه، ولا ضمير في جزئية المتبوع واستقلال التابع في البديل؛ لأن متبوعه وإن كان متبوعاً، لكنه محط؛ لكونه في حكم النتيجة؛^(١) فتعارض هذه الجهة المتبوعية؛^(٢) فلا يستتبع انحطاطه بحرثته مع استقلال تابعه، وفي العطف التابع والمتبوع كلاهما مقصودان.

(١) في ج: التبعة

(٢) في ج: فتعارض بهذه الجهة جهة المتبوعية

(سحْوَ: صرَّبتُ انا وريدُ، إلا ان يقع مصْ) أي: أكد به في جميع الأوراق إلا وقت وقوع فصل، (سحْوَ: مركبة) أي: ترك التأكيد، لطريان حدوث وقتور في المعطوف باعتار التبعد عن المتنوع بالمفصل، فلا يلزم زيادة التابع على المتنوع في الدرجة باعتار استقلاله، فيلزم استقلال المتنوع بمعارضته هذا العتور، (سحْوَ: صرَّبتُ اليوم وريدُ) فإنه عطف على [أ.أ.] الناء، وقوله: (وزيد) لمكان المفصل.

(وإذا عطف على الضمير المخرور أعيد الحاصلن) (سحْوَ: مررت بك ويريد) لتلا يلزم العطف على الجزء، والتأكيد غير طاهر، لاحتياجه إلى استعارة المرفوع للمجرور، ولا امتناع الانفصال به وأما قوله تعالى: ﴿تَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَثْمَارَهُمْ﴾^(١)؛ فشاذ، وقيل: الواو لتقسم دون العطف

واعلم أن المعطوف هو المجرور، والعامل مكرر، والجر بالاول والثاني كالعدم معنى، بدليل قوله: بيني وبينك، إذ (بين) لا يقصاف إلا إلى المتعدد، وقيل: حزه بالثاني كما هي المقصم في.

.. ثم اُسْمُ السَّلَامِ^(٢)

(١) سورة النساء الآية: ١

(٢) قلت: تمام اليب

إلى المحزول ثم اُسْمُ السَّلَامِ عليكما * ومن تبت حزلاً تماماً فقد اعتدز وهو من البحر الطويل، وقائله لد من ربيعه العامري بحاطب ابيه، حين حضرته الوفاة، يصح لهما بعدم اللطم، إذ هو مات، وترك الجزع وحسبهما اليكاه المجرود حزلاً كاملاً ثم هو بسنم عبيهم وقد سميت برحمة ليبي وليت في «ديوانه» (٤٢) وهو من شواهد «شرح شدور الذهب» (٥٨٣)، و«المصانف» لابن حنبل (٢٩/٣)، و«المفصل» لرمخشري (١٢٤)، و«تاج المروس» للزبيدي، مادة عذر =

«وَكُنِيَ بِاللَّهِ»، وهو الأصح.

(ر) **معطوف في حكم لمعطوف عنه** فيما يجب وستمع ووه اللهم إلا أن يقال: إلا فيما يختص به، ولا يتعداه، كبناء: لا رحل وريد ويا ريد وعبدك، وكالتجرد عن اللام في: يا زيد والحارث، وكاشتغال الضمير في: ريد شعاع وعلام وسحو ذلك. وأما نحو: رب شاة وسحلها، فتقدير التكرير^(١)؛ لقصد عدم التكرير^(٢) التعمين، أي: رت شاة وسحلة لها، أو هو محمول على نكارة الضمير، كزينة رَحْلًا على الشذوذ، وفيه

وضم:

الواهب المنة الهيجان وعيلها^(٣)

وكذا: الصارب الرجل وزيد، وقيل: يمتنع، والعرف: أن الصمير عائد إلى المنة، وهي معرفة باللام، فكان المصاف إلى ضميرها في حكمها، فكان في حكم: الواهب المنة، بخلاف زيد، حيث يكون التقدير: الصارب زيد

(ومر من) أي من أجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما

= **لشاهد في وثم سم اللام**، فإن «الم» مضاف إلى اللام، وهو إضافه المسمى إلى المعتبر، يعني لنقط الاسم هنا مسمى؛ لأن دموه وحروجه سواء.

() سورة البقرة، الآية ٦.

() في ج وعيد الله

(٢) في ج التكرير

() قوله التكرير، مضاف من ج

() سبق الحديث عن البيت وقائله وتعليقه والشاهد فيه.

يجب ويستع' (لم يحرم في ما ريد مقام أو مقام، ولا ذاهب صرح ولا برع) في (ذاهب) يجعل (عمره) متداً، و(ذاهب) حبراً مقدماً عليه، ولا يجوز النصب بالعطف على معمول عامل واحد؛ لامتناع عمل «ما» في الحبر المقدم، ولأنه لو نصب أو جرَّ عطفاً على الحبر؛ لزم عدم ما وجب في المعطوف [١/٨١] عليه، وهو الصمير العائد إلى اسم ما ذاهباً، وفيه.

(وبما حار الذي بطر) حوَّاب سؤال مقدر، وهو أن يقال: يطير صلة الذي، وفيه ضمير، ولا ضمير فيما عطف عليه. (معرب ريد بدت؛ لأنها) أي: ما حار هذا الكلام إلا لأنها (بـ سنة) وكفى به رابطة، وفيه لا العاطفة، وفيه؛ لأنها وإن كانت لسمية عاطفه أيضاً، لكنها تجعل الحملتين كجملة واحدة، فكفى بالرابطة في الأولى، والمعنى: الذي إذا يطير فيعصب ريد الدياب، أو الذي يغضب ريد بطيراه الدياب، وهكذا الكل يقال: نحو الذي يطير الدياب فيعصب هو ريد بالربط في الجملة الثانية؛ لتصيرورة الجمليتين ماثقاً بإثاقته بمنزلة جملة واحدة، فكفى بالربط في أحدهما.

(ورداً غطف على) معمولي (عسس محسبي) لا يقال: لا يعرف لاستعمال «إذا» والماضي هنا جهة حس؛ لأنها تقول: في استعمال «إذا» والماضي هنا اعتبار لطيف، وهو الإشارة إلى أن العطف على معمولي عاملين مختلفين يحكم بعدم حوارته وإن ادعى المحالف عليه وقوعه بقاء على وضوح الدليل على امتناعه، ولذلك أتى بهذه العادة، ولم يقل: لم يجر العطف.

(١) لم يـ مـلا جـمـيـ (٣٤٠). فيما يجوز ويستع

(ب) **محر** مطلقاً عدم سيوره ، بحلاف اعطف على معمولي عامل واحد ، فله جائر رفاقاً ، نحو : ضرب زيدُ غمراً ويشترُ بكراً ، وإعالم بحر ، لامتناع قيام الحرف الضعيف مقام عاملين مختلفين ، ولأن الواو إذا قدم مقام «أن» وفي : فقد وقع بينه وبين محروره فاصل أجني ، إذ التقدير : وفي محرو الحجرة .

وفي ترتب عدم الحوار على وجود العاطف مطر ، والصواب أن يقال : ولم بحر العطف على عاملين مختلفين (حلافا للـ -) [ب. ٨١] فله جوارزه مطلقاً قياساً على العطف على معمولي عامل واحد .

(لا في محو في الدار رند ولخجرة عمرو) أي : إلا في صورة تقليد المجرور ؛ لمحينه في كلامهم . فما كُلُّ سُدَاءَ ثَمرة ، ولا بَصَاءَ شَخْصَةً ، وقول الشاعر :

أَكُلُّ انْصِرِي تَخْصِيْنِ امْشِرَاً وسار تَوَقُّدُ بِالْيَتْلِ نَساراً^(١)

واقصر الجواز على صورة السماع ، لأن ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع .

(١) بنت فاته أبو دؤاد الإبادي ، واسم حارثة بن الحمصاح «الدنوان» (ص: ٣٥٣) ، وقيل حدي بن زيد المبادي وهو من البحر المتقارب ، ومن شواهد سيوره (٦٦/١) ، ولعمري اللبيب (٥٣٧) ، وأوضح السالك لا بن هشام (١٦٩٣) ، وليس عيل (٧٧/٣) أي لا تمتني ذلك ، بحر (باري والتقدير (وكل دار) السعد في «مار» حيث حلف المصنف فيه وترك المضاف إليه يعمره ، إذ تقديره : وكل مار مصنف «كل» وترك «دار» بالجر على ما كان عليه ، ولا يجوز أن يُعطف «دار» المجرور على «مار» إذ فيه عطف على عاملين يولو واحد .

(**حلالاً لسويده**) فإنه معه مطلقاً، وحصل الأمثلة المذكورة في المتن على حذف المصناف، وإبقاء المصناف إليه على عرابه، نحو يريدون عرض الدنيا أو يريدون الآخرة، أي: عرض الآخرة، في بعض القراءة.

[التأكيد]

(**التأكيد**) متداً (تابع) خبر حسن، وباقي فيوده فصول.

(**يقرر**) صفة (تابع) (**أمر المنوع**) أي: شأبه، ومعنى التقرير هنا: أن يكون معنى التأكيد ثابتاً في المتنوع، وبدل 'عليه' صريحاً. وخرج بهذا القيد: ما سوى التأكيد وسوى الصفة المقررة، وذلك 'في عطف البيان

(١) **عَلَّنَ** الآية التي يشير إليها الشارح من آية ٢٧ من سورة الأنعام وهي ﴿ثُمَّ يَمْشُونَ غَرْصًا الشَّيْءَ وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ والبراءة لاس جدير أي: عمل الآخرة، فإن المصناف ليس معطوفاً بل اسمعوط حمله فيها المصناف قال بن عطل في «شرح» (٧٧/٣)، «وقد يحذف المصناف ويسمى المصناف إليه على جرّه والمنعوت ليس معنائاً للمعطوف بل مقابل له كقوله تعالى ﴿ثُمَّ يَمْشُونَ غَرْصًا الشَّيْءَ وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ في برءة من جر الآخرة، والتقدير والله يريد باقي الآخرة ومعهم من يقدره والله يريد عرض الآخرة، فيكون المعطوف على هذا معائلاً للمعطوف به والأول أولى»

(٢) أي: لفظ المتنوع يدل على مفهوم التأكيد صريحاً كما كان معنى (نمسه) ثابتاً في ريد في قولك: حامي ريد نمسه؛ إذ مفهوم من ريد نمس ريد، وكذا كان معنى الإحاطة الذي في (كلهم) معموماً من تقوم في حامي النوم كلهم؛ إذ لا بد أن يكون [النوم] إشارة إلى جماعة معينة، ويكون حقيقة في مجموعهم. رضي. **عليه** النقل من «شرح الرضي» (٣٥٧/٢)

(٣) أي: على ثبوت معنى التأكيد في المتنوع

(٤) أي: الخروج

والمحطف بالحروف والصفة غير المقررة ظاهراً، وكذا في البدل؛ لأن متبوعه
مُشغى غير مقصود، فلا يكون تقريره مقصوداً؛ إذ قولهم: إن الإبدال لتقرير
معناه: إنه لتقرير ما صدق الدال، لا لتقرير المشغى من حيث هو مشغى

فإن قيل: قد ذكر صاحب «المفسر»^(١) نحو: يا ريد ريد من الدال،
ويصدق عليه هذا الحد.

قيل إنه إن ذكر بهذه الحجة^(٢)؛ فلا شك أنه تأكيد، وإن ذكر ريداً
أولاً بحيث يكون توطئة لذكر غيره، ثم بدا له أن يفصله دون غيره، فذكره
ثانياً بهذا الطريق^(٣)؛ فيكون بدلاً، لكونه مقصوداً دون الأول، ولا صر في
كون الشيء الواحد مقصوداً وغير مقصود؛ لاختلاف الرمان.

(ب) نفسها^(٤) أو صعتها، [٨٠] نحو: حامي ريد ريد
وعيه، وهو تمييز عن السبة في إضافة الأمر إلى المتبوع، أي تقرير أمر
نسة المتبوع أو شموله، أو تمييز عن الدات المذكورة التامة بالإضافة.

- (١) سبق الحديث عن «المفصل» ومؤلفه لرمحشري، بعد إليه
(٢) أي بحيث أن يكون معنى التأكيد ثابتاً في المتبوع، ويدل عليه صريحاً م
(٣) أي: بأن يكون مقصوداً. م
(٤) قال المصنف يدخل محطف ساد في قول: يقرر أمر يسوع، ويخرج يقول في: «س»
لو «النسول

أقول إن كان معنى التقرير ما ذكرنا، وهو تخصيص ما نسب في اللفظ الأول، ودون عنه،
فليس صحيح ما هو محطف البيان مدلولاً عليه بهذا السبع، نحو حامي نعمان ريد،
والعاضل صرر، إذ لا دلالة معالمة على ريد كما قد بعض متبوعاته على رصي
الظن من «شرح الرضي» (٣٦٦/٢).

(٥) أي إن لفظ (واحدة) لم يقرر كون (معناه) مسبوقةً، بله قوله «نقدم»، ولا كون لفتح =

وهو الأمر. وبهذا القيد وما بعده حرج ﴿تَفَعَّلُوا وَاحِدًا﴾^(١)، وأمس الدائري، لأن تقريرها^(٢) في المعنى الإفرادي،^(٣) لا في النسبة أو الشمول.

وفرق المصنف بأن تقريرها بالتضمن دون المطابقة^(٤).

وفيه نظر؛ إذ (أجمعون) كذلك^(٥)، على أن الصفة الكاشفة مقررة بالمطابقة، فلا بد مما ذكرنا.

(أر **الشمول**) نفسه، نحو: حامى القوم كلهم، أو صغته، نحو جامي القوم أجمعون، فإن قوله: (أجمعون) يقرر أمر المتنوع في صفة الشمول، وهو الاجتماع.

واعلم أن كون (أجمعون) دالاً على صفة الاجتماع لا ياتي كونه دالاً على الشمول مقررّاً له، وتقرير الشمول بـ(كلهم) لا ياتي بتقريره بـ(أجمعون) ويأتباعه؛ لأنه يقرر الشيء ويكرر مراداً، فلا يرد ما ذكر في

= شملًا لأحاد الجمع؛ إذ لا أحاد لها رضي **يشب** الغل من «شرح الرضي» (٣٥٩ ٢)

(١) سورة الحاقة، الآية: ١٣.

(٢) أي هذه الصفة.

(٣) أي ج: في معنى الأمر الإفرادي

(٤) لأن مدلولها بالمطابقة تمنح موصوف بالوحدة، فمجرد الوحدة مدلول هذه الصفة مصفاً لا

مطابقة. رضي. **قيل** الغل من «شرح الرضي» (٣٦٠ ٢)

(٥) أي: أجمعون في جامي الرجال أجمعون، يقرر مدلول القوم مصفاً لا مطابقة؛ لأن

كونهم مجتمعين في الشيء بحيث لم يخرج به أحد منهم، مدلول للنظر من حيث كونه

جمعاً معروفاً باللام المشار بها إلى رجال معينين، لا مدلول أصل الكلمة، أصي كونهم

رجالاً مجتمعين، وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم رضي **قيل** الغل من «شرح

الرضي» (٣٦٠ ٢)

بعض الشروح.

ولنقتل أن يقول: هذا التعريف لا يتناول محور. إن إن ريداً^١، لعدم التقرير في النسبة أو الشمول، وقوله: (يجري في الألفاظ كلها) يشير إلى تناوله إياه.

والجواب أن يراد في النسبة نفسها أو صحتها، وأن المكررة تقرر صفة نسبة الجملة، وهي كونها إنكارية أو طلبية، لا ابتدائية^٢. أو يجعل التعريف لنوع من التأكيد^٣، وهو التأكيد الاسمي، والضمير في: (وهو) لفظي ومعنوي، يرجع إلى الجنس دون التأكيد المعروف، فلا يدل قوله: (ويجري في الألفاظ كلها) على دحوله فيه، وهو عائد إلى التأكيد بمعنى التقرير؛ إذ التقرير لا بمعنى التابع المذكور، حيث عرف اللفظي بتكرير اللفظ الأول، والتأكيد هو المتكرر، لا التكرير، [ب/٨٢] وهو من باب الاستخدام

ويمكن أن يعود إلى التأكيد، ويحمل قوله: (تكرير اللفظ الأول) وقوله: (بالمعاني) على ما يوضح به الحمل.

(لفظي ومعنوي، ب) التأكيد (اللفظي) أو التقرير اللفظي: (د د)

اللفظ الأول أي ما به تكرير اللفظ الأول، أو يراد به: الحقيقة ولو حكماً.

(١) أي كلما يكرر غير المنسوب والمنسوب إليه، نحو قوله تعالى طه: إن مع الشريعة عذاباً

للمنكرين^٤ الفصح: ١٠٥

(٢) أي تكون الجملة ملقاة إلى مخاطب متكر أو مخاطب طالب تقويتها بمؤكد لا يكون لحالة ملقاة إلى المخاطب ابتداءً من غير شعور له بالحكم فيها م

(٣) أي التأكيد الاسمي، لأنه في حده يعني يطلب الفخر من شرح الرصافي^٥ (٣٦٦/٢)

بالترادف، ونحو: ضربت أنت واضربت أنا وضربتك إناك^(١)، وقيل: الأول تأكيد، والثاني^(٢) بدل، وهو عجيب^(٣)؛ لعدم الفرق.

فإن قيل: إن أريد بالتأكيد اللعطي: تكرير اللفظ الأول بعينه؛ لا يخرج فيه نحو: ضربت أنت وضربت أنا وحانت نافع وليث أسد وسحر ذلك، وإن أريد: التكرير ولو بإيقاع المرادف؛ لدخل: أبصرون وأكثفون وأبتمون فيه^(٤).

قيل: المراد: الأخير، وترادف هذه الألفاظ مسموع، لكن الفرق بين أنصح وأكثف، وبين: خبيث وسيث مشكل؛ لعدم الترادف فيهما. اللهم إلا أن يمنع كون بيث تأكيداً، ويجعل صمة أخرى لموصوف حيث ولتأمل.

(مثل: حاء ي ريد ريد، وبحري) التأكيد (يحي دلف ذهب) وقد

يراد فيه^(٥)

(١) أي: ضربت أنت

(٢) أي: ضربتك إياك

ملنة في «اللسان»، مادة أأ ويحور أن يقول ضربت بذلك؛ لأن الكاف اعتمد بها

على العمل، فإذا أعدتها اختصت إلى (إنا)

(٣) لأن المعين واحد، وهو تكرير الأول بمعناه، فيجب أن يكون تلاهما تأكيداً لاتحاد المعين، والفرق بين اليلد والتأكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما، وقال الرمشتري في مررت بك بك إن الثاني بدل، وقد أصعب من الأول؛ وهو صريح في التكرير لفظاً ومعنى، فهو تأكيد لا بدل، رضي رب السفل من «شرح الرضي» (٣٦٥/٢).

(٤) أي: في التأكيد اللعطي.

(٥) أي: في التأكيد اللعطي دون المعنوي، فإنه لا يعطف بعض ألفاظه على بعض رضي

قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣٦٨/٢)

حاطف^(١)، ك (والله ثم والله)، و ﴿كَلَّا سَوْفَ تَقْلُقُونَ﴾ ٥ لَمْ كَلَّا سَوْفَ تَقْلُقُونَ^(٢)، و ﴿لَا تَقْنَسَنَّ﴾ بعد: ﴿وَلَا تَقْنَسَنَّ﴾^(٣)، وغير ذلك قوله (كلها) أي: أسماء أو أفعالاً أو حروفاً، أو حملاً أو مركاب. تفصيلية أو غيرها.

ونحو: قرأت الكتاب سورة سورة، ﴿وَجَاءَ بِكَ وَالْمَلَكُ حَقًّا﴾. وست له باباً بلياً، وجاخي القوم ثلاثة ثلاثة ليس من باب التأكيد، ولا من باب التواضع، وجعله تابعاً عطفاً، وإنما هو تكرير المعنى، والثاني غير الأول معنى، وإعراب الأول والثاني إعراب واحد؛ لتساولهما لمعط واحد. فظهر^(٤) في موضعين تحراً عن الترتيب بلا مرجع.

(و) التأكيد [١٧/٨٣] أو التقرير (المشوي) كائن (بلفظ محذوف) أي: كلي ملتبس بحزنيات محصورة^(٥). (وهي - منه، وعنه، - ثلاثة) معناه. اثنان. (وكنه، وحفف، وأكع، وأثني) وهي مذكادات لأجمع. وقيل لا معنى لها مفردة، كحسن بس^(٦)، وقيل - أكع من - حول كسع.

(١) أي العاء. ونم وأم رضي

(٢) سورة التكاثر، الآية ٣ ٤

(٣) الآية الأولى هي ٤٧٤، والآية الثانية هي ٤٧٥ وكلتاها من سورة إبراهيم

(٤) سورة الصجر، الآية ٢٦

(٥) أي الإعراب

(٦) ويجوز أن يكون المعنى والعين من القسم الأول، لأنهما من التكرير المعر الصريح. و

تكرير المعنى.

(١) بل ختم إلى الأول لتبريس الكلام لمطاً، وتقوته معنى رسمي. بل الغل من شرح الرضي، (٣٦٧/٢)

أي: تام. (واضح) من: تصبغ العرق، أي سال^(١)، وأبتغ من البع، وهو طول العنق مع شدة مقَرَّزِه، وأبصع بالصاد المهملة، وقيل: بالصاد المعجمة^(٢).

(مالأولاب) أي. النفس والعين (بـ) أي. يقعد على الواحد والمتى والمجموع، والمذكر والمؤنث (بـ) تقول جامعي زيدٌ نفسه، وجاء الريدان بفُهما، والريدون أهُمهم، والمرأةُ نفسها، والنساءُ أنفُسُهُنَّ (وصف بـ، بـ) هي المذكر الواحد، (بـ) في المؤنث الواحدة، (بـ) في المذكر العاقل بإيراد صمه الجمع في التثنية، وعن بعض العرب: نصاهما وعياهما، والأول أولى. (بـ) في الجمع العاقل، (بـ) في جمع المؤنث العاقل.

والقسم (الثاني) لما سعى النفس والعين أوليس؛ سعى الثالث ثانياً.

(لـ، نحو): جامعي الرجلان (بـ، بـ) المرئتان (بـ، بـ) بعد الثلاث، وهي: كل وأجمع. إلح مما هو جمع حقيقة، نحو: حاامي القوم كلهم أجمعون، أو حكماً، أو كان مفرداً ذا أجزاء يصح اختراقها حساً أو حكماً، نحو: قرأت الكتاب^(١) (بـ)، واشترت العذ كله، لغير المتنى،

(١) لو من يصح إذا ووي، وهي بـ انظر شرح الرصعي (٢: ٣٦٧)

(٢) بـ في «تاج العروس»، مادة: يصع «وَصَيْحُ العَرُفُ من الجسد. شَعُ قَلِيلاً فَبَيْلاً من أصول الشجر» و«يَنْصُجُ بالعقاد، أي يَسُلُ قَلِيلاً بَيْلاً أو القُصُورَ بالقَصَادِ المُقْبِئَةِ كما نقله الأزهري عن الثعلبي، وصححه الصاغاني».

(٣) وقد يعيد بعض الإبدال معنى العاطف الشمول، فيجري معرى التأكيد، وذلك قولهم ضرب زيد ظهره ويطه، أو رجله ويده، وهو يدل البعض من الكل في الأصل، ثم =

باعتلاف الضمير في كله، نحو: قرأت الكتاب كله، وقرأت اربعة
(كُناها)^(١)، واشترت العبيد (كُتهم)، وتزوجت النساء (كُهن).

(و) باعتبار^(٢) (المص في) الكلمات (لوائمي)، نحو (جمع) لي
المذكر الواحد، (جمعاء) في المؤنث الواحدة، والجمع بتأويل الجمعة
(أحشور) في الجمع المذكر^(٣)، (خُمع) في جمع المؤنث وأحاد
الأخفش^(٤): أجمعان^(٥) وجمعان^(٦)، وهو غير مسعوج.

(ولا يؤكّد به كلٌّ) و«أخمع» إلا ذو أحراء) أي: ذو أمور متعددة،
فيقول الأفراد والأجراء؛ إذ الكلية والحرثية لا يتحققان إلا فيه. (صحيح)
[٨٣/ب] صفة الأجزاء (أفراقها) أي: تلك الأجزاء (حفا أو حمفاً)

= يستعد من المعطوف والمعطوف عليه معاً معنى كلي، فحور أن يكون رفعهما على
البدل وعلى تأكيد رضي قلت الفعل من «شرح ارضي» (٢٦٨، ٢)

(١) وجميعهم وإن لم يذكره المصنف رضي

(٢) في ج: باختلاف

(٣) لماقل، ويحور لك إجراء لثواحدة - أصي جمعاً وأخواتها - على كل جمع لا جمع

لمذكر، لأنه لا يثبت كما يجيء، فتقول بالرحاء أو بالنسوة وبالقصور أو بالربسات و

بالدور كلها جمعاء كتمام بتمام بضماء، لتأويلها بضماء، ويحور لك جز - جميع

الجمع، لا جمع المذكر السالم مجزئ جمع المؤنث، نحو بالعصور كلهن جمع كُيع جمع

بفتح رضي

لنت: القل من «شرح الرضي» (٣٧٠/٢)

(٤) والكوليون

(٥) في مثي المذكر - من

(٦) في مثي المؤنث

(٧) الاقتران الحسي بأن يكون التجرؤ بمدلول اللفظ لوضعه لأشياء مجتمعة كالنوم

والمحكي - يكون التجرؤ للمؤكد لا باعتبار مدلوله، بل باعتبار عامله

أي: سواء كان افتراقها حياً أو حكماً، أو تعبير مريب من فاعل (يصح)، أو معمول مطلق، كضربت سوطاً، أو جبر (كان) المحذوفة، أو حال ي حذف مضاف، أي: يصح افتراقها دا حَسٍّ أو حَكَمٍّ أو غير ذلك.

(مخو: اُخْرَفْتُ اِقْوَمُ كُلَّهُمْ) نظير دي إجراء يصح افتراقها حساً، (و اِشْتَرَيْتُ المَدَّ كُلَّهُ) (كله) تأكيد (العبد). ونظير ذي إجراء يصح افتراقها حكماً من حيث إن العبد يصح اشتراء بعضه دون بعض. (بحلاف: حاء) يريد كُلَّهُ لعدم صحة افتراق أجزائه حساً ولا حكماً في المعنى.^(١)

(وإذا) شرط (أَكَّدَ الضَّمُّ المرفوعُ المُتَّصِلُ) أي: إذا أريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل، وهذا بخلاف المصوب والمحذور؛ لأنه لا امتار فيهما حتى يلزم الالباس. (بالقَسِّ والعِزِّ) بحلاف: كل وأجمع وأخواته. (أَكَّدَ يَمْتَصِرُ) أولاً، ثم بالنفس والعين؛ لأنهما يقعان فاعلين، فيلزم التباينهما بالفاعل تأكيديين في المستكن؛ إذ لم يؤكد، بحلاف: كل وأجمع، حيث لا يصح^(٢) وقوعهما فاعلين، فلا حاجة إلى التأكيد لعدم اللبس. ونحو: ضربتاها أنفسهما وضربوهم أنفسهم، مع عدم اللبس لو ترك التأكيد محمول على: ضرب هو نفسه طرداً لليب^(٣).

(١) ولأن أريد بقولك: جاني زيد كله؛ أنه جاء سالم الأعضاء والأجزاء؛ حاز، وهو رأي ريشاً كله؛ لأنك قد ترى بعض طاهره دون بعضي إقلد

(٢) لأن (المضمر) لا يلي العامل بوجه، و(كلهم) يلي العامل قليلاً، نحو جاني كلهم، إلا أنها مجرأة مجرى أجمعين لشبهها بأخصم في معنى الاشتغال والإحاطة إقليد

(٣) لو تقول: اللس باق على لمة من يقول اكومي الراعيث إقليد
قلت: في قوله ضربت أنت نفسك، تأكيد للماء الضمير بعد تأكيده بمفعول وهو =

(م: صر ب ب صر) تأكيد لنهاء الضمير بعد تأكيده بمعصل
(ركبة) مبتدا (واحد) أي: اخوا أكنع ومثلاه وتطيراه، وهما
أينع وأبصع (ب ع ا ر ا ح ب) استعمالاً. (بلا صر م) أكنع وأحواته أكنع
ولصع على أجمع، لكونه أجنباً له، ويتقدم (أكنع) على أحوه في
المصيح، ثم (أينع) على (أبصع) عند الزمخشري، وتعه المصصف أحو،
وعند البخدادية [1/81] والجزولية: تقدم أبصع على أينع، وقال ابن
كيسان^(١): ابتدئ بأينع شئت.

(الب)؛ إذ لولا ذلك لالتبس «الأكيد بالفاعل إذا وقع تأكيداً للمستكن، نحو (بَدُ
أكرمى هو نفسه)، ولو لم يؤكد الضمير المستكن في (أكرمى) بقوله هو، وينال (بَدُ
أكرمى نفسه، لالتبس (نفسه)، الذي هو التأكيد بالفاعل، ولت وقع الالتباس في هذه
الصورة اجري بقية اليب عليه.

ولما قيد الضمير بالمرفوع؛ لجواز تأكيد الضمير المصوب والمحذور بالنفس وليس بلا
تأكيدهما بالمعصل، نحو: (صرتك نفسك، ومررت بك نفسك) لعدم اللبس.
وبالمعصل لجواز تأكيد المرفوع المعصل بلا العن والعين) بلا تأكيد بمعصل نحو
(لَبْتُ نفسك قائم) لعدم اللبس. فنظر «ملا جامي» (٣٤٧)

() أي: على سبيل المجاز تشبه الظير بالأخ م
() وأجمع لكل.

قال ابن سيده في «المحكم» (٤٥٦/١). «وأبصع نعت تابع لأكنع، وإنما جاز
بأبصع وأكنع وأينع إيجاباً لأجمع؛ لأنهم عدلوا عن إعادته حصص حروف (أجمع) بن
إعادته بعضها، وهو العين، تحلياً من الإطالة بكثير الحروف كلها»

(-) ب ابن كيسان هو محمد بن أحمد، أبو الحسن، المعروف بابن كسان، عالم بالعربية،
نحواً ولماً، من أهل بغداد. أخذ عن الفراء وتعلم من كبة «ناقب القوافي» و«نقيب
حركاتها» و«المهذب» في النحو، و«علط أدب الكاتب» و«عرب الحديث» و«معاني
القول» و«المختار في علل الصور». توفي سنة (٢٩٩ هـ = ٩٠٠ م) ٩١٢ م =

(ودكرها) مبتدا، أي: أكتع وأتبع وأبضع (دونه) أي: دون أجمع (مصنف) خير، لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية، وللروم ذكر أتبع بليون الأصل.

[المدل]

(المدل) مبتدا (تد) في الإعراب، (مضود) هي المعنى، وذكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد، وخرج به: التأكيد والصفة وعطف البيان. (بما) أي: بحكم (نسب إلى المصوغ ذونه) أي: دون المتبوع ابتداءً ويقاء، فلا يرد المعطوف بإيل؛ لأن متبوعه مقصود ابتداءً، ثم بدا له، فأعرض عنه^(١)، وقصد المعطوف، وكلاهما مقصودان بهذا الطريق، وخرج به: عطف النسق، و(دونه) ظرف أو حال، أو متجاوزاً عن المتبوع.

(وهو):

١- بدل الكل) أي: بدل هو كل المدل منه

٢- (والنقص) أي: بدل هو بعض المبدل.

٣- (والاشتغال) أي: بدل يحتص غالباً باشتغال البديل على المبدل

منه^(٢)، نحو: سلب زيد ثوبه، أو بالعكس، نحو: «وَتَسَاءَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ

= ينظر تطبيقات الحويز واللويز» للربدي (١٧٠) و«تأثيرات الذهب» لاس المباد (٢/

(٢٢٢)

(١) أي: العطف بالحرف، ويسمى عطف النسق، لأن المعطوف على مسو المعطوف عليه

وطريقته م

(٢) قال بعض النحاة: إنما سمي بدل الاشتغال، لا اشتغال لمصوغ على التابع، لا اشتغال =

الفرام قنالي فيه»^(١).

٤- (والمعط) إضافة البديل إلى المعط إضافة المسبب إلى السبب، وفي اختلاف الإضافة^(٢) يكون بعضها بمعنى (م)، وبعضها بمعنى (اللام) وبعضها إضافة المسبب إلى السبب وبعضها إلى غيره بغير (اللام).

(والأول): أي: بدل الكل (مذكورة مدلول لأوب) أي: يتخذ ماصدقاً

عليه، والأول عبارة عن المبدل منه.

= الطرف على المطروف، بل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً، ومضافاً له بوجه ما، بحيث تبقى المس عند ذكر الأول متشوقة إلى ذكر الثاني، منطوية له، فيجيء الثاني ملحقاً بما أجمل في الأول مبدلاً له، فظهر بذلك أن محور جمعي يريد غلامه أو أخواه أو حمراءه بدل عطط، لا يدل اشتغال كما يُشعر به كلام ابن الجاحظ. حيث انتهى في يدب. لا اشتغال بمجرد ملاهية بغير الكنية والبرية، لأن هذا لاكتفاء بقضي إدراج تلك الأمثلة في بدل الاشتغال، بل صرح في «شرح المعصل» بأن قولك ضربت زيد غلامه من بدل الاشتغال، ويعيدك زيادة توضيح لهذا المعنى ما نقل عن البرد أنه قال سمى بدل الاشتغال لأن العمل المسد إلى المبدل من اشتغال على البديل ليقم ويهيد، دون الإعتاب به أسد إلى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى، فإنه لا يوجبك ملحه ودهه، بل لمعنى فيه، وكذلك الزوال عن الشهر في قوله تعالى ﴿تَنَزَّلُكَ عَلَيْهِ السَّمَاءُ لِيُنْزِلَ عَلَيْكَ قُرْآنًا مِّنْ لَّدُنْهِ﴾^(٣) لا يعيد إلا أن يكون لحكم من أحكامه، بخلاف ضربت زيداً هبده، فإنه يدل عطط، لأن ضربت زيد معصداً لا يحتاج إلى شيء آخر، وكذلك في قتل لأخير سيافه، وبني الورير وكلاؤه ليس من بدل الاشتغال، إذ شرطه أن لا يعتمد هو من المبدل به معب، بل بمعنى النفس من ذلك مع ذكر الأول متوقفة على اليقين للإجمال الذي فيه، ولا إجمال في الأول هاهنا، إذ معهم عرفاً من قولك قتل الأمير أن القاتل سيافه، وكذا حال نظائره، فلا محور فيها الإدخال مطلقاً حاشية المطول بب والنقل من «شرح الرضي» (٣٨٥/٢)

(١) سورة البقرة، الآية ٢١٧.

(٢) لأن المعط سبب للإتيان م.

(و) النوع (الثاني): أي: بدل المعض (حروء) أي جرة الصدل منه، نحو: ضربت زيداً وأنته

(و) النوع (الثالث): أي: بدل الاشتمال (سنة وس) (لرب ملاه) وتعلق راجع إلى السنة (ميرهما) أي: بغير الحرنية والكلية، ولهذا لا يرد نحو: نظرت القمر فلانة، ورأيت درجة الأسد ثراحة.

واعلم أن [ب/٨٤] في إطلاق الملاية بدحل بعض أفراد بدل العلط، نحو: ضربت زيداً غلاته أو حمارة، فيسعي أن يقصد، "أي ملاية بحيث يوجب النسبة إلى المتنوع السبة إلى الملايس إجمالاً، نحو: أعجبتني زيد علمه، حيث يعلم ابتداء أن كون زيد مُعجباً باعتبار صفاته، لا باعتبار ذاته، ويتضمن نسبة الإعجاب إلى زيد سته إلى صفه من صفاته إجمالاً، وكذا هي: سلب زيد ثوبه، بخلاف: ضربت زيداً حمارة، وضربت زيداً غلاته؛ لأن نسبة الضرب إلى زيد تامة، ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد، فيكون من باب بدل العلط.

(و) النوع (الرابع) أي: بدل العلط (ر مقصد) من باب صروب، أي: أن يحصل بأن تقصد؛ إذ حذف حرف الجر من أن وإن كثير. (سه) أي: البذل (بعد أن عطفت) أي: بعد علطك (ميره) أي: بغير الدل، وهو المبدل، ولم يقل: بالمبدل ولا بالمتنوع؛ لأنه حين ذكر لم يذكر

(١) في ج: يقيد.

(٢) ومن النحاة من فصل وبال العلط على ثلاثة أقسام عط صريح معقوك كما إذا أردت أن تقول: جاعني حمارة، فسبب لسانك إلى رحل، ثم تداركته، فقلت: حمارة، وعلط =

بحينية كونه بدلاً مه أو مشوحاً، بل بحينية كونه علطاً، فلم يذكره باسم المشوح، ولا باسم المبدل.

(ويكونان) أي: البدل والمبدل في الأنواع الأربعة، مصدر الأقسام ستة عشر (مفروق) نحو: ضرب زيد أحوك، (ويكرس) نحو: جاء رجل علام لك، (ومحلفين) نحو: «بالتأنيبية» * تأنيبية كاذبة، «وحداء رجل» علام زيد.

(ورداً كان) البدل (نكرة) أو وجد نكرة (س) مدلل (بـ) بدل الكل^(١)، بخلاف نحو: مررت برجل حمار. (ولمعت) أي: فمعت تلك الكرة واحب، وقيل: حسن^(٢)؛ لتلا يكون المقصود أخص من غير المقصود من كل وجه، وليقرب من المعرفة، ولتلا يكون إيهاماً بعد البيان، وليعيد بواسطة الصفة ما لم يعلمه المبدل مع التعريف.

بيان، وهو أن تسمى المقصود، فيعتمد ذكر ما هو علط، ثم تتأخر بدو المقصود فهذان لا يقعان في صحيح الكلام، ولا مما يصدر عن رؤية وطلانة، وإن وقع في كلامه. فصح الإصرار عن الأول المعلوط فيه بكلمة بل، وعلط ادعائي، وهو أن يذكر المصلح من عن قصد، ثم يروم أنك غلط، وهذا معتمد الشعراء كثيراً، ومبالغه ونصب، وشرطه أن ترتقي من الأدنى إلى الأعلى، فتقولك: عند، سم، بدر كأنك وإن كنت معصداً بذكر الجسم بعلط نفسك، وترى أنك لم تقصد إلا شبهه بالبدر، وكذلك قولك: بدر شخص، وادعاء لعلطها وإظهاره أبلغ في المعنى من التصريح بكلمه بل، ولو ذكر لهد بدلاً بما وقع في كلامهم لكأن أولى. حاشية المطول، وهذا التصيل يعينه هو المذكور في الرضي قطعاً من غير ضعف ين انظر شرح الرضي (٣٨٦/٢)

(١) صورة الصلق، الآية: ١٥-١٦.

(٢) أي هذا الحكم في بدل الكل كما نص عليه الرضي ٢

(٣) وهذا هو المرجع في الكبير.

وما قيل في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١). إن أحداً يدل من «الله» في بعض الوجوه؛ فيستدير صفة من نحو: عظيم، أو لا شريك له، أو غير ذلك، أو يجعل «لم يلد» صفة له، و«الله المتعبد» اعتراضاً، أو بتقدير موصوف من حيث المعنى؛ إذ المعنى إله واحد، أو على قول أبي علي^(٢)، فإنه قال: يحوز تركه، إذا استُعيد بالبدل م لم يُستَقَدْ بالمبدل^(٣)، نحو: مرت رجل بالإنسان رجل، ونحو: «بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى»^(٤) إذا لم يجعل طوى اسماً للوادي^(٥)، بل بمعنى المتكرر تقديسه^(٦)؛ لأنه قلنس مرتين، وإن لم يكن كذلك؛ لا يحوز ترك الوصف، نحو: يريد رجل.

وأما نحو: مرت يريد صارب أبوه، على الإبدال؛ فتعديره. رجل

(١) سورة الإخلاص: أولها

(٢) يريد أبو علي هو الحسن بن أحمد الفارسي الأصل، أبو عبيد، أحد الأئمة في علم العربية، ولد في (ف) (من أعمال فارس)، ودخل بغداد سنة (٣٠٧ هـ) وسجن في كثير من السجون، من كتبه «لتذكيره» في علوم العربية، عشرون مجلداً، و«معاني سببه» جزآن، و«الحجبة» الأول منه، في علل القرائن، و«سواهر لحن» و«إيعال» هما أعده الرجاح من المعاني و«المفصّل» و«المملود» و«مواهب» في لحن، و«الحلقات»، و«البتديات» توفي سنة (٣٧٧ هـ ٩٨٧ م) ينظر «تاريخ» بعدادة للمخطيب البغدادي (٧/٢٧٥)، و«إنباء الرواة» للنهضى (١/٢٧٣)

(٣) قال أبو علي في «الحجبة» وهو الحق. يحوز ترك وصف الكثرة، يستلزم من المعروفة: إذا استعد من الدل م ليس في المبدل منه إلح رصي — النقل من «شرح الرصي» (٣٨٧/٢)

(٤) سورة طه، الآية: ١٣

(٥) وإن حصل اسماً للوادي وعلماً لبعده بكون عطف سان م

(٦) قيل هو كشي من الطي مصدر لروي، أو المتكسر، أي يودي بدمين، أو قدس مرتين وضي. قلنس النقل من «شرح الرصي» (٣٨٨/٢)

صدراً ، كما قيل في قوله تعالى : ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾^(١) بعد قوله ﴿مَنْ لَمْ يَلِدْ﴾^(٢) من التعزير القديم ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ على الإبدال بتعذير : إله شديد العقاب (مثل) ﴿بِالْوَاصِصَةِ نَاصِصَةٍ كَادِمَةٍ﴾ فإن الواصلية نكرة أبدلت من

المعرفة، وهي الناحية الأولى، فوصفت بصفة «كائنية»

[illegible]

بحسب: ضررتني رأسي في يدل العصب، وحدثني علمي في يدل الاشمال، الكل من الإدال؛ لعدم الاتحاد، وإعادة البذل ما لم يعله [i/٨٥] لبذل، المتكلم ولمخطب أعرف المعارف، بحلاف لعائب، وبخلاف غير يدل أنقص دلالة من غير المقصود مع اتحاد ما صدقا عليه؛ لكون عسير الريد. (بذل الكل) مفعول مطلق. وإنما لا يدل؛ لتلا نصر المقصود (ولا يُبد اسم ظاهر من مضمير) فلا يقال: بي المسكين ولا بك

(١) الآية اسمها ﴿حَقَّ﴾ نَشْرُ عَلَى الْمُسْكِنِينَ مِنْ أَهْلِ الْيَمِينِ • غُلَّغْ اللَّذْبِ وَ قَابِلِ الْخَوْفِ حَسْبُكَ

المحضر، و نقول بالحقيقة كما ذكر م

(٣) لأنه يصدق حد التأكيد عليه. وفيه: أنه لو ذكر حد ثانٍ بحيثية كونه مفسوداً يكون بدلاً، ولو ذكر بحيثية كونه غير مفسود يكون تأكيداً م

وليتني علامي في بدل العلط، وقال ابن مالك الصمير الراحب الاستار في: **أَعْمَلُ وَفَعَلُ وَفَعَلُ وَافْعَلُ**، لا يبدل عنه بدل ما، سواء كان بدل الكل أو غيره، استقناعاً للإبدال الطاهر عما لا يمع صمراً بارزاً ولا طاهرأ قط.

(بَلَا مِنْ الْعَائِلِ^(١)) مستثنى من قوله: (مضمرة)، (حبر) - -

ريد).

[عطف، سبب]

(عطف اليان: تابع) جنس.

(عَنْ صَعْبٍ) صفة (تابع)، احتراز عن الصمه. (نَرْجِعُ مَرْجَعَهُ^(١)) أي: ذكر بحيث إنه يوضح متوعه^(٢) - حرج به البدل وعطف السق والتأكيد.

(مَثَلُ: أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَنَّهُ حَقٌّ) كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه. (عَنْ) عطف بيان، تمامه:

(١) مائة يجوز؛ لأن فيه بوعاً من الإيهام، فلذلك حار وحول وب عليه

ما قل: علا جاز ذلك مع أنه إضمار قبل الذكر

قلت: لما كان الأول في حكم النجبة لم يعأ به وفيه نظر يعرف بالأمثل

(٢) ولا يلزم من كون الثاني أوضح لجواز أن يحصل الإيضاح من جمعهما مطون وذكر لمن الحاجب في «أمالي المصطل» أن الأكثر أن يكون ثاني أوضح، ومن اشترط من الأمر على الأكثر م.

(٣) وفائدة عطف اليان لا يحصر في الإيضاح كما ذكر في «الكشاف» أن «البيت المرام»

في قوله تعالى ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَفَّةَ الْهُتْ فَمَرَّامَ قَبْلَ الْبُشَايِ﴾ إيهام ١٧ عطف بيد حي.

به للمدح لا للإيضاح. مطون.

مَا إِنَّ بِهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَكْرٍ اعْفِزْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنَّ كَانَ مَحْزَرٌ

(رمضله) أي: فرق عطف البيان، وهو مبتدأ، (بـ) صفة المصل، (بعضاً) تمييز، وأما معنى: فالفرق مطرد، وذلك بما عرفت في الحد. (في مثل) غيره، أي: في كل ما كان عطف بيان من المعروف باللام الذي أصيب إليه الصفة المعرفة باللام، نحو: الصارب الرجل زيد، والتارك البكري بشر، وفي كل يختلف حكمه عطف بيان أو بدلاً، وهذا التقرير يتناول صورة النداء أيضاً.

(أنا من التارك البكري) أي: الذي يترك البكري من باب: الصارب

الرجل، (بشري) عطف

() نصب اليب من الرحر المنطور، وهو أول أبياب ثالها أعرابي (عبد الله بن كنية) يسمي ابن الحطاب، حين قال له: إن باقتي دبراء عجماء فاحملني، فامنع عمر من دث فقال هذا اليت. ومعنى فجر، أي: كذب ومال عن الصدق. ويروى: ما مثها من نقب انظر دحرانه الأدب للبيدادي (ص ١٥٢)، وشرح شعور الذهب للمحوسري (٧٧٨/٢)، وفتح القرويس للزبيدي، مادة: فجر

(٢) طلب يشير إلى البيت المشهور في كتب البحر، وهو

أَلَمْ يَسِرُّ الْبَارِكُ الْبَكْرِيَّ بِشَرٍ • عِلْبَهُ الطُّسْرُ تُزْجِسُهُ وَتَوْعَسَا

قائله هو المزار الأسدي، من صيغة يفتخر بها بأن جندته كل بشر من عمرو: روح البحر من تحت طريقة بن العبد، وهو من البحر الوافر وهو من شواهد ابن عتيق (٢٢٦/٣)، ووافضح المسالك (٣٥١/٣)، وسيبويه (٣٧)، وشرح شعور الذهب (٧٨٠/٢)

التارك اسم فاعل من تَرَكَ البكري المسوب إلى بكر بن وائل ترقبه تسطره

والشاهد فيه: (التارك البكري بشر) فإن (بشر) تعين فيه أن يكون عطف بيان على (البكري)، ولا يجوز أن تعمل بدلاً منه (بشراً) عطف بيان على (البكري)، لا بدلاً

منه، لأنك لو حذفته المنه، وهو (البكري)، لو حُذفَ أن نصيغ (التارك) إلى (بشراً)،

بيان للبكري^١، ولا يصح أن يكون بدلاً، إذ الدل في حكم تكرير العامل، فيكون المعنى: التارك بشر، فلا يصح [٨٦] لكونه من باب الضارب زيد، وهذا لفصل في البداء أيضاً، فإن البذل في حكم المستقل مطلقاً، وعطف الباء على التفصل الذي عرفت.



= وهو مشتق، لأن إحداهما ما به والآخر إذا كان ليس مثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالماً، إلى ما كان مثنىً دائماً عنها غير حائزاً وانظر «جامع الدروس العربية» للعلائي (٧٦)

(١) والعراء مجوز الضارب زيد، فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على أن الثاني عطف بيلان لا بيل، والعمود أنكر رواه الجرجاني، وقال لا مجوز في (بشر) إلا الضارب، بناءً على أنه بيل، والبذل يجب حوار علمه مقام السور

قلت الفل من «شرح الرضوي» (٣٩٥/٢) ومعنى يجب حوار ضافه، أي يجب أن يكون صالحاً لقيامه مقدم المتنوع

[المسني]

ولما فرغ من المعريات، شرع في المسيات.

(المسي: ما) أي: اسم (ماسب) مناسبة معتبرة، وهي هذا المبدأ احترام عن المناسبات التي لم تعتبر لضعف أو علل تعارض، كمسسه غير المصروف الفعل الماضي في الفرعية، ومناسبة أي الحروف إلى الحروف مع لزوم الإصافة المانعة للبناء. (مسي الأضل) أي المسي في أصل وضعه، وسواء الحرف والماضي والأمر بغير اللام كما عرفت من قبل

(أو وقع غير) حال (تركب) تركيباً إستادياً^١، أو غير مركب مع عامله^٢، والمصاف إليه على هذا قبل التركيب الإسادي، وليس بمسي مثاله. ألف با تا ثاء، زيد عمرو بكر خالد، وسحو الأصوات التي لا تركيب فيها.

فإن قيل: في أي حد يدخل نحو: غاق، هي قولهم: صوت العراب، وليس فيه مناسبة مسي الأصل، ولا عدم التركيب؟

قيل. المراد: مركب حقيقة أو حكماً باعتبار قصد المشكلة للمسي الواقع غير مركب، فدخل فيه نحو: غاق صوت العراب.

(١) ملى هذا يدخل به المضاف والمضاف إليه والمفعول وسائر الفضلات م

(٢) يدخل في هذا اليتى والحر، فإن كل واحد سهم مركب مع الآخر، لا مع الأبداء الذي هو العامل بهما. وأجيب باختيار ملتبس للكوفيين من أن كل واحد سهماً يعمل به الآخر، ولا معلوم في ذلك م.

(وَحُكْمًا): أي: حكم المبني، أي: خاصّة المسمي (أن لا يحلف
أجزءاً) أي: لا يختلف هيئة آخر الاسم، أو صفة آخر الاسم المبني.
(لا اختلاف العوامل) لا يخلو: إما أن يتعلق بمعنى الممي أو بالمتممي، ولا
يستقيم كل منهما.

أما الأول؛ فلأن عدم الاختلاف ليس بمعلول اختلاف العوامل.
وأما الثاني؛ فلأنه يلزم منه توجه النفي إلى القيد، وبقاء الفعل مثبتاً،
ونفسد المعنى^(١)، إلا أن يقال: القفل بعد توجه النفي إلى القيد يكون جائز
الثبوت، لا واجب الثبوت، وثبوت اختلاف الآخر لا يعامل في المسمي،
جائز الثبوت، نحو: من الرجل؟ [ب/٨٦] ومن زيد؟

والظاهر: أن اللام بمعنى الوقت، أي لا يختلف آخره وقت
اختلاف العوامل، فيصلح أن يتعلق بمعنى المسمي أيضاً، فلا يرد توجه
النفي إلى القيد.

(وَالْقَائِلُ) أي: القاب حركات أو آخر الباء وسكونها، والكوفيون
يطلقون القاب الباء على الإعراب وبالعكس.

وإنما ذكر في الإعراب الأنواع، وهي الباء الألقاب؛ إذ الإعراب:
ما به الاختلاف، وكل من الرفع وأخويه نوع مه، والباء عبارة عن صفة
في المبني، لا عن الحركات والسكون، وكل من الضم وأخويه ليس نوعاً
منه، بل اسم لما في آخره من الحركات والسكون، فلو قال: أنواع البناء؛
لسبق الذهن إلى كل بناء كما في أنواع الإعراب.

(١) لأن المعنى حينئذ أن لا يختلف آخره لاختلاف العوامل، بل يختلف لأمر آخر م

(مد) سمي القسم ضمناً؛ لمصنوله بضم الثميتين. (دسج) سمي ضمناً؛ لانفتاح القم في التلغظ به. (دكر) سمي كسراً؛ لانكسار الشمة السفلى في التلغظ. (ر دسج) سمي وقفاً؛ لتوقف النفس فيه عن الحري في باب أسماء الأفعال كالزمحشري؛ بل هي ثمانية أبواب.

(المصمرات، وأسماء الانسابة، وشركات، والمقصود بـ)؛ وإنما لم يذكر أسماء الأصوات؛ لأنها موصولات، لا أنها أسماء موصولات، وإنما جمع؛ لاختلاف أنواعه. (ر امركاب والكباب) والكتابة: لفظ مهم يعبر بها عن عدد معلوم وحديث معلوم. (و سبب) سبب الأصوات بالرفع عطف على (أسماء الأفعال)، وبالجبر عطف على (الأفعال)، والمعنى: وأسماء الأصوات.

وفي الجبر نظر؛ لأن المذكور من يخ ونحوه صوت، لا اسم صوت، وكذا في رفته؛ لأن الصوت ليس باسم لعدم الوضع، فكيف يذكر في الأسماء المعينة؟

والجواب: إنها ملحقة بالأسماء، حارية مجراها في الباء، [١/٨٧] وإن لم يكن أسماء على الحقيقة؛ لعدم الوضع، فعلى هذا لا يشكل ذكرها في الأسماء المعينة.

(ر بعض ضرور) إنما قال (بعض الظروف)؛ لأن جميع الظروف ليست بمعنىة، بل المبني بعضها.

[المضمر: لمتكلمه، وأما مخاطب، ولغاب]

(المضمر^(١)) يُبنى المضمر، لشبهه بالحروف، لاحتياجه إلى المكتسب

عنه.

(ما وضع) أي: اسم وضع (لمحله، ونعطف) ويرد لفظ المتكلم

والمخاطب.

والجواب: إن المراد: اسم مبني وضع على وجه الكناية لهما، أو ما وضع لمتكلم أو مخاطب ليس فيهما جهة الغيبة، أو ما وضع لهما مادة، ولفظاً المتكلم والمخاطب موضوعان لهما صيغة، أو ما وضع لمن هو مي أو ان الحكاية عن نفسه أو لمن هو في أو ان توجه الخطاب، فلا يرد: لفظ المتكلم والمخاطب؛ لأنهما أعم، أو المراد بالمتكلم: الاصطلاحي لا اللعوي، ولفظ «أو» لمنع الحلو والشك،^(٢) فلا يباقي التعريف، ونحو: أمير المؤمنين يأمر بكذا في قول الأمير مريداً به: أنا أمرك وإن كان

(١) وإنما سمي مضمراً، لأنه أضمر مي القلب، أي: ذي وطوي عن الذكر، ومن آيات الحماسة:

لَقَدْ أَضْمَرْتُ حُجْكَ فِي قُلُودِي وَمَا أَضْمَرْتُ حُجّاً يَسَّرُ سَوَاكِ

وقيل: سمي مضمراً، لأنه مشتق من الضمور، وهو الهزال، يقال: أضمره مضمر، لأن المضمر محض بقلل الحروف، وليس الهزال إلا منه اللحم ونقصه. إقليد

سب: والبيت الشعري موجود في «ديوان الحماسة» (١٤٥/٢)، ومعه لشد التخصيص على شواهد التلخيص، للشيخ عبد الرحمن بن أحمد العباسي (١٦١/١)، و«اللسان»، مادة: سوا. وهو من البحر الزاخر.

(٢) في ج: دون الشك.

منتملاً للمتكلم، لكنه غير موضوع له، فيخرج عن الحد بقيد الوصف
(أو هائب مقدم ذكره) احتز به عن الأسماء الظاهرة، وإليها عُبْتُ،
 لكن لا بهذا الشرط. واحتز به أيضاً عن لفظ العائب، فإنه موضوع لعائب
 مطلقاً، لا مقيداً بالتقدم. وهذا تقسيم للعائب غير داخل في الحد، أي
 سواء تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً، على أن يراد: الوصف على وجه
 الكناية، فيخرج أسماء الإشارة ونحوها.

وبه: أن نحو: كم وكذا موضوع للعائب على وجه الكناية، لكن لا
 يشترط تقدم الذكر، فلا يد من التقييد به، فكيف يكون غير داخل في
 الحد، فهو احتراز عن أسماء الإشارة؛ لكونها عيباً كسائر الأسماء الظاهرة
 بغير شرط التقدم.

(لمطأ) حقيقياً، نحو: ضرب زيدٌ غلامه، أو تقديرأ، نحو صرب
 علامته [٨٧/ب] زيدٌ، لتقدم الفاعل تقديرأ.

وبه: أن دأبه^(١) المألوف. جعل التقدير قسيماً للمطأ، لا قسمأ منه.

(أو معنى) بأن تقدمه ما تضمن المعاد إليه، نحو: «اعْدِلُوا هُوَ أَكْرَبُ
 لِلنَّاسِ»^(٢)، أي: العدل لتضمن. «اعْدِلُوا» إياه، أو دل عليه^(٣) سباق
 الكلام الترابأ، نحو: «وَلَا يَكُونُ لَهُ مَعْكِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الشُّكُّ»^(٤)، أي: لأبوي

(١) أي: المصمم نصب هو ليس الحاجب رحمه الله

(٢) سورة المائدة، الآية: ٨.

(٣) أي: المعاد.

(٤) سورة النساء، الآية: ١٢.

البيت، إذ سُوِّقَ الكلام لبيان الميراث، وهو يستلزم سبق الموب، ويمكن إدراج نحو: ضرب غلامه زيد، في هذا القسم؛ لتقديم الفاعل تقديرًا ومعنى^(١)، وهو الحق^(٢).

(أو حكمًا) يعود الضمير إلى ما أحضر في الدهر، ولم يصرَّح به؛ قصد الإبهام في مقام التفخيم، فهو عائد إلى المذكور حكمًا، ولا يطرد هذا الوجه في باب لتنازع، لعدم قصد التفخيم، فالأولى أن يقال: لم يصرح به؛ لقصد الإبهام تفخيماً، أو للتحرز عن لروم التكرار. مثاله: ﴿وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٣)، ويغمَّ رجلاً، ورَّبه رجلاً، على الإجمال والتعصیل.

(وهو متَّصلٌ ومنفصلٌ) أي المصمر مسمان

(بالمتَّصل) مبتدأ، والفاء للتفسير. **(المنفصل)** حرره (نسخه) خرو، في النلفظ، أي: الذي صح التلفظ به مفرداً في الاصطلاح، وأما في المعنى؛ فالمتفصل والمتصل كلاهما مستقلان؛ لأنهما اسمان.

(والمتَّصل: عن المنفصل نفسه) أي: ما كان كالنسخ لما قبله،

وكعوض حروفه، ولم يصح التلفظ به مفرداً أصلاً حياً.

(وهو:) أي: المصمر باعتبار أنواع الإعراب أقسام ثلاثة (مرنوع،

ومضروب، ومخزور)

(١) والأول هو المذكور في «المختصر».

(٢) إذ هو مقدم معنى وتقديرًا، لا امطًا، فإذن جارٍ سلب «القطيعة» عن هذا الصدم، بأن مقارن ليس لفظ المصمر المذكوراً قبل الضمير، فكيف يكون لفظاً؟

(٣) سورة الإخلاص؛ لولها.

وتضرب، ولو قيل مكان: ضُربت إلى ضُربين، وأُضربت إلى بُضربين، لكان لولي، إذ لا مرق بين ماضي المجهول والمعروف في الضمائر، بخلاف المضارع.

قيل: فإن قيل: (إلى) هذه لمدّ الحكم، لا للإسقاط، فيلزم أن لا يدخل ما بعدها في الحكم؟.

قيل: معناه: الأول: ضُربتُ وضُربْتُ وما دون ذلك إلى ضُربَيْن وضُربَيْن، فيكون (إلى) للإسقاط، فيدخل ما بعدها فيما قبلها^(١).

ولنا أن نقول: إن (إلى) بمعنى: مع أو حتى^(٢)

(وثنائي:): أي: المرفوع المفعّل (أ^(١)) وما دونه من نحو: أنت،

() واعلم لهم قالوا لو كان صدر الكلام يسأل العاية ويكون بحيث لو انصرف عليه ففهم العاية يكون إلى لإسقاط ما وراء مدحوله، ويكون مدحوله دخلاً كما في قوله تعالى ﴿أَيُّدِعْتُمْكُمْ إِلَى التَّرَافِقِ﴾ [المدح: ١٦]، فإن المدحول، في الإنط، وإن كان صدر الكلام لا يتناول العاية يكون لمدّ الحكم، نحو ﴿أَتَيْتُوا الْقَضِيَّةَ إِلَى التَّلِيْلِ﴾ [البقر: ١٨٨]، فإن الصور عبارة عن الإسلاك ماضيه، ويكون مدحوله إلى خارجاً عن م.

(٠) ولما (أنت) إلى (أنتن)، فالقصر عند البصريين (أن)، فأصله (أنا)، وكان عندهم ثم ضمير صالح لجميع المخاطبين والكتكلم، فاندأوا بالكتكلم، وكان القياس أن يكتبوه بالهاء المضمومة، نحو أنت، إلا أن المتكلم لما كان أصلاً، جعلوا تلك العلامة له علامة، وبيروا المخاطبين بناء حروفية بعد (أن) كالاسمية في اللفظ والتصرف..... بين فنظر فشرح الرضوي (٤١٨/٢)

(٢) وقد قيل همزة أنا هاء، نحو ها، وقد تبدت همزته، نحو آأ فعلت، وقد تنكسر موز في الواصل، وهو عند البصريين همزة ويوز مفتوحة، والألف بؤنن به بعد اليوز في حالة الوقف لبيان الفتح، لأنه لو لا الألف لقطعت الفتحه، فكانت نشبه بال الحروف مستكون بوبها

أنتما، أنتم، أنتي، أنتما، أنتس، هو، هما، هم، هي، هما، (أنت، أنتي، أنتما، أنتس).

(والثالث: أي المصوب المتصل: ضمير (صري) وما دونه، وهو: صربنا، وصربك، صربكما، صربكم، إلى صربكن وصربه، (صربكن و) ضمير: (أنتي) وما دونه من: إنا، إنك، إلى: إبنك وإبه. (إلى إبنك) بظير الضمير المصوب المتصل بالحرف.

(والرابع) أي: المصوب المعصل [ب/٨٨] (إناي) وما دونه من إنايا، إياك، إلى إياكن، وإياه (إلى: إياكن).

(والخامس: أي: المجرور المتصل ضمير (علامي) مثال المتصل بالاسم، (وليني) مثال المتصل بالحرف، وما دونهما، وهو: علاما ولما، علامك ولت إني: علامك ولكن، وعلامه وله (إلى: غلامك، ولني).

(و) الضمير (المرفوع المتصل خاصة) وإما قال: (خاصة): لأن المصوب والمجرور المتصلين لا يستران، بخلاف المرفوع المتصل؛ يستر لشدة اتصاله بالعامل. وإما قيد الضمير المرفوع بالمتصل، لاسماع استار المتفصل في العامل؛ لانفصاله.

وقوله: (خاصة) حال من معول (يستر)، والناء للمبالغة، أو مصدر على رة: فاعلة مصوب بفعل محذوف، أي: أخص بالاستار خصوصاً، والجملة معترضة.

(١) فالواو في هر والياء في هي حد البصر من أصل الكلمة، وعد الكرمس للإشع، والضمير من انهاء وحطما، بدليل التثنية والجمع، فذلك تعددهما بهما، والأول هو الوجه رضي. قلب الفل من وشرح رضي (١١٩/٢)

(بنتز) خبر المبتدأ، ويتعلق به (في فعل الماضي «ناب») صفة، نحو: ضرب، (والمعانية) نحو: ضربت (وفي المضارع) عطف على قوله: (في الماضي) (المتكلم) صفة (المضارع)، نحو: أصرب ونضرب (مطلقاً) أي: زماناً مطلقاً، أو مستتراً مطلقاً، سواء كان واحداً أو مشى أو مجموعاً، مذكراً أو مؤنثاً. (والمخاطب) عطف على قوله: (والمتكلم)، نحو: يا ريدُ تصرُبْ، (والمائب) نحو: ريدُ يصربُ، (والمعانية) نحو: هدُ تصرِبُ.

(و) يستر (في الصفة) استتراً (مطلقاً) أو رماداً مطلقاً، سواء كان واحداً أو مشى أو مجموعاً، مذكراً أو مؤنثاً، نحو: ريد ضارب، والرديدان ضاربان، والرديدون ضاربون، وهند ضاربة، والهندان ضاربتان، والهندات ضاربات، والألف والواو حرف النية والجمع، وليسنا صميرين، بدليل تغيرهما بالعامل.

(ولا يسوع) أي: لا يجوز الصمير المرفوع والمصنوب (المفصل إلا يتعدى الضمير (المفصل) لأنه وضع الصنائع للاحتصار، والمفصل أحصر، فمتى أمكن لا يسوع الانفصال، [٨٩] واللام بمعنى الوقت، أي: لا يسوع المنفصل في جميع الأوقات إلا وقت تعدد المتصل، أو على أصلها، أي: لا يسوع المنفصل إلا لأجل تعدد المتصل، والإضافة فيه إضافة المصدر إلى الداعل.

(وذلك) أي: تعدد المتصل كائن (بالقديم) أي: بسبب تقديم الصمير (على عامله) نحو: إياك ضربت، و(على) صلة التقديم؛ لأنه إذا تقدم على عامله؛ لا يمكن أن يتصل به؛ إذ الانصال إما يكون بآجر العمل

(أو بالفصل^(١)) بين الصمير وعامله^(٢) (نـ حـ) لا يحصل إلا به، إذ لو حصل بغيره؛ لم يتحقق تعذر الاتصال. وإنما بعد حينئذ، لأن الاتصال ينهي الاتصال، وترك الفصل بغوت العرض.

(و بالحرف) أي. بحذف العامل؛ لأنه لما حذف عامده لا يوجد في اللفظ ما يتصل به.

(و بكون المعنى) أي. عامله (معنى) لغوات ما يتصل به، حال أو غير (يكون).

(و حرف) عطف على قوله (معنياً)، أي: يكون عامل للصمير

() وذلك في موضع، منها أن يكون تبعاً إما تأكيد، نحو: «اشكركم ورفقكم» [نـ حـ]، وبثبوت إياك، أو بدلاً، كقولك: لقيت ريداً، أو عطفت سنو، نحو: حامي ريد وأنت، ولا يقع الصمير وصفاً كما تقدم، ومنها أن يقع بعد (إلا)، نحو: ما صرب لا إياك، وما صرب إلا أنا، وكذا إذا وقع بعد معنى (إلا)، كقولك: كأن يوم فري إنما فعل ريد، ومنها أن يلي (ما) نحو: حامي، ما أنت أو ريد، ورأيت إما إياك أو عمر، والعرض فيها إعادة الشئ من أول الأمر، ومنها أن يكون ثاني معنوي (عند) أو (أعصب)، ويورث اتصال الصمير بالشئ بالمفعول الأول، رضي بـ المل من شرح 'رضي' (١٢٩/٢)

(٠) احتراز عن نحو: صرب ريد إياك، فإنه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل. وذلك لأن الفصل لا عرض به؛ إذ قولك: صربك ريد بمعنى: «فون ملب ليس ذكر الماعل قبل المفعول معيذاً أن ذكر المفعول ليس بأهم، ويؤكد المفعول قبل الماعل أمداً أن ذكر المفعول أهم؟ قل: تقدم المفعول على الماعل لا بعد ذلك، بل قد يكون لاتساع الكلام، يلي: قبل أن تقدم المفعول على الفعل بعيد كونه أهم، والأولى أن يقال: إنه بعد الفصل، كقوله تعالى: ﴿يَبْلُغُ أَهْلَهُ فَأَقْبَهُ﴾ [الر ١٠]، أي: لا بعيد إلا الله رضي بـ القل من شرح 'رضي' (١٢٤/٢)

حرفاً، (والضمير مرفوع) نحو: ما أنت قائماً؛ لأنه لو اتصل به؛ لوجب أن يستقر، والامتياز في الحرف لا يحور، بخلاف المصوب، نحو: إنك وإنني، والجملة حال، ولا يحتاج إلى الضمير؛ لأنها من باب التثنية والجنس قادم.

(أو يَكُونُ) أي: الضمير ضميراً (نَدْباً) أي أي إلى ذلك الضمير، (صفة) مفعول ما لم يسم وعمله لقوله: (مسدداً) وإنما لم يقل مسدة مع تأنيث ما أسد إليه وهو الصفة؛ لأن ترك التأنيث فيما يحور تأنيثه لدى الفصل أولى.

(حَرِثَ) تلك الصفة، والجملة صفة لقوله، (صفة)، (غنى عن) الذي هو خلاف الأصل على عوده إلى العبد، وحمل صورة عدم اللبس في الصفات على صورة اللبس طرداً للباب، بخلاف الفعل، حيث اقتصر فيه إيراد الضمير^(١) عند إسناد فعل جرى على غير من هو له على صورة اللبس، نحو: زيد [ب/٨٩] عمرو يصبره هو، بخلاف: هند زيد تصبره

(١) ونحو بالصيغة اسم الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبهة، ونحو بالجرى أن يكون فعلاً، نحو: مورت هند برحل ضاربته هي، أو حالاً، نحو: جاني زيد ضاربته أنتما، أو صلة، نحو: الضاربة أنت زيد، أخيراً، نحو: زيد هند ضاربها، هو.

(٢) قال الرضي وأما العمل؛ فقد اختلفوا على أنه لا يجب تأكيد ضميره التيسر أو لم يثبت؛ لأن التأكيد فيه لا يرفع اللبس إلا في أربعة مواضع فقد ذكرنا، وهي: أنت هند تضربها، وأنتما الهدان تضربانهما، وهند أنت تضربين، ولهدان أنتما تضربانكما، بخلاف الصفة، فإن رفع اللبس بالتأكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له غيبة وحطابا وتكلمنا بـ الفل من أشرح الرضي (٤٣٦/٢)

هي، حيث لا يجب: نضربه هي؛ لعدم النس، والحكم لا يختلف في المسألة بين من هي له وما هي له، لكنه ذكر لأصل، وهي من المحتصر بشوي العلوم.

(مثل: **بَيْتَكَ صَرَبْتُ**) مثال التقدم على العامل. (وما صرَبْتُ) مثال الفصل لغرض. (**وَبَيْتَكَ وَالشَّرَّ**) أي: اتق نفسك والشرَّ، مثال حذف العامل. (وما رَيْدُ) مثال كون العامل معبُوراً (وما أنت قَدِمْتُ) مثال كون العامل حرفاً، والضمير مرهوق. (**وَهَذَا رَيْدُ صَارِيَّتِهِ هِيَ**) مثال للضمير الذي أسند إليه صفة جرت على غير من هي له، فإنه أسند إليه الصارِيَّةُ الجاريةُ على زيد حيث وقعت خبراً له، وهي صفة لهد، حيث قام الضرب بها.

واختار بالتمثيل صورة عدم اللبس؛ ليستدل به على صورة النس، بخلاف ما لو عكس. والكوفيون يقولون بعدم الضمير في صورة عدم اللبس، ولمطه هي تأكيد الضمير المستكن في: صَارِيَّتِهِ، لكنه تأكيد لازم، لا فاعل، بدليل: الريدون والمعروف ضاربوهم نحن، وقد عرفت صعب: قاعدون غلغلائه، وروي عن الرمحصري ضاربهم نحن، وعلى هذا يكون فاعلاً كما قيل، ولأنه لو كان فاعلاً؛ لكان داخلاً في صورة الفصل لغرض.

(وإذا **خَنَعَ صَمْرَانُ** و) الحال أنه (بس **أَحْضَفُ**) أي أحد الصميرين (**مَرْفُوعاً**) اختار عن نحو: أكرمتك؛ إذ المعروف 'كالحرء من

العمل، فكأنه لم يتحقق الفصل أصلاً، فيجب الاتصال

(فإن كان) الشرطية جراء الشرط (أخذهما) أي: أحد الضميرين (أعرب) من الآخر، احتراز عما إذا تسويا، نحو أعطائها إياه، حيث يجب الانفصال في الأصح؛ للتحور عن تقدم أحد المتساويين من غير مرجح، وليكون الأول راجحاً [١/٩٠] بالاتصال، ولا يأنف^(١) الثاني عن اللحوق بمثله من كل وجه. وفيه نظر^(٢).

وقوله:

وَقَدْ خَعَلْتُ نَفْسِي بِطِيبٍ لِيَصْعَمَ لَصَعْمَهُمَا هَا يَقْرَعُ الْعَظْمُ نَائِبَهَا^(١)

(١) أُنِيفَ مِنَ النَّفْيِ، نَائِفٌ أَنْفٌ وَأَنْفَةٌ، أَيِ اسْتَكْبَحَ - مِنْ قِبَلِ انْظَرِ «الصَّحَاحُ فِي السُّعْتِ»، مَادَّةُ أَنْفٍ

(٢) لِأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ يَكُونُ رَاجِحاً بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ مَعْمُولٌ لِأَوَّلٍ وَعَبْرَ ذَلِكَ، عَدَالَتُكَافٍ مِنَ الْحَقَاقَةِ، وَلِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مِثْلُهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ

(٣) يَدُلُّ قَائِلُهُ لِقِيَاطِيسٍ مِنْهُ الْأَسَدِيُّ وَلِلْيَسِيدِ رِوَايَةُ أُخْرَى هِيَ وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَهْمُ بَصْعَمِهِ * عَنِ عَمَلِ عَنَظٍ يَهْرُجُ لِعَظْمٍ نَائِبَهَا

وهو من شواهد سيويه (١٦٥، ١)، وفي السحكم^(١) لاس سيده، مَدَّةٌ عَمَصٍ ضَعَمَ بِهِ بَضْعَمٍ صَعْمًا وَضَعَمَهُ عَصْرًا عَصَا ذُولُ تَهَشُّ وَلُضْعَمُهُ مَا صَفَعْتَهُ ثُمَّ لَفَعَهُ مِنْ فَيْكِ الْقَرْعِ هَذَا وَصَوْرٌ سَابَ إِلَى الْعَظْمِ وَالْقَرْعِ بِضَرْبٍ بِالْعَصَا، وَالذَّاتُ لَسٍ الَّتِي خَلَفَ الرَّبَاعِيَّةَ وَالْجَمْعُ أَنْفَابٌ

«ها» صَمِيرُ الْمَصْدَرِ، وَوَصَلَهُ، وَكَانَ وَجْهُ الْكَلَامِ «الضَّعْمَهُمَا إِيَّاهَا»، لِأَنَّ الْمَصْدَرَ نَمَّ بِسِتْحَكَمٍ فِي الْعَمَلِ وَالْإِصْمَارِ اسْتِحْكَامُ الْعَمَلِ، مَعْنَى: الضَّعْمُ السَّعْفُضُ مَعَ الْمَصْدَرِ الْخَسِرِ، وَالْمَصْدَرُ أَيْدِي. هُوَ «الضَّعْمَهُمَا» مَضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ فِي الْمَعْنَى، وَلِلْمَعْمُولِ الْمُغْتَرَفُومِ مَحْلُوفٌ نَظَرٌ بَرَاءً «أَشْرَحَ الْأَشْمُوسِي عَلَى لَأَلِيَّةٍ» (٥٨، ١)، وَهَذَا لِكِتَابِ لِسِيَوِيَّةِ (١٦٥/١)، وَ«الضَّعْمُ» لِأَبِي سِيدَةَ (٢٦١، ٢) وَمَعْنَى الْبَيْتِ: إِنْ يَرْتَفِعُ أَحَدُهُ، وَتَشْتَكِي مِنْ رَجُلَيْنِ مِنْ قَوْمِهِ أَحَدُهُمَا مَذْرُوكٌ بِسِ حَقِيقَةٍ، وَالْآخَرُ مَرْدٌ مِنْ عَدَائِهِ، =

بالتصال الصميرين شاد.

(وعدت) أي: الأعرف، احتراز عما إذا كان الأعرف مؤخرًا، بحر أعطيت إياك، فإلزم انفصاله ليعذر المتكلم في تأخير الأعرف باعتباره الصورة، ولا يلحقه طعن في أول الوهلة^(١) بإبراده على وجه خلاف الأصل، وحكي عن سيويه فيه تجوير الاتصال أيضًا، بحر أعطيهوك نظرًا إلى الترجيح المعوي باعتار المقام المعني عن الترجيح اللطفي

(نسب الجبرمي) الصمير (أي) المؤخر اتصالاً وانفصالاً، فحار الانفصال باعتبار الفصل بالفصلة، والاتصال باعتار عدم اعتداد الفصل بما هو متصل.

فإن قيل: إن شئت هنا تعدر الاتصال؛ فالانفصال، وإلا؛ فالانفصال، وأحد القبض واقع لا محالة، فلا وجه لجحار

قيل. تعارض فيه جهتان: جهة التعدر وعدمه، فجور الوجهان بوقف

(سب) عطيتك وصرحت) مثال المتصل، (و عصب . . .) مثال المتفصل، فاجتمع فيها صميران كلاهما غير مرفوع، لئلا يصح في أعطيتك، وحر الأول ونصب الثاني في صربك، وأحدهما أعرف، وهو ضمير الخطاب في أعطيتك، وباء لمتكلم في: صربك، وقدم

وصف شدة بصيته مهما، فيقول قد جعلت نفسي نطيط لومع نائي عطيمه، بما أصابي مهما من الشدة والمكروه، كما يقول الإنسان طابث نفسي على الموت، ثم بالنبي من تل ملاك والله تعالى أعلى وأعلم

() لفيه أول وهلة، أي أول شيء من ذلك انظر «الصالح في اللغة»، مادة وحل

الأحرف فيهما، فعاز في الثاني الروحها: الاتصاف والاتصال

(والا) أي: وإن لم يكن كذلك؛ (نحو) أي: الثاني (نصب) لا غير. (نحو: أعطته إياه وبك).

(والمختار في باب حصر) كان الاتصال (نحو: كان زيد قائماً، وكنت إياه، والضمير للقاتم؛ لأنه في الأصل حصر المبتدأ، وبحور الاتصال؛ لأنه بعد [ب. ٩٠] دخول العامل أشبه المفعول، ولكن الحقيقة واجبة على الشبه، فيختار الأول.

(والأكثر «لولا أنت» إلى آخرها) أي: إلى: لولا أنت، ولولا هو إلى: لولا هن، ولولا أنا إلى: لولا نحن. (و«عسيت» إلى آخرها) لتكون ما بعد (لولا) مبتدأ، وما بعد (عسى) فاعلاً، ولا يحكي عليك حكمهما انفصلاً واتصالاً.

واعلم أنه ذكر الضمير المتوسط، وهو ضمير المحاطب، ولو قال لولا أنا وعسيت إلى آخرهما؛ لكان أولى؛ لأن المتكلم مقدّم عليه، فدخل ما دونه في قوله: (إلى آخره)، بخلاف ذكر المحاطب، حيث لا يدخل المتكلم في قوله: (إلى آخرها)، فتقتصر العبارة عن ذكره.

(وجاء لولاك وعساك) بالاتصال فيهما على الجز في الأول بحمل (لولا) جارة في الضمير خاصة، والنصب في الثاني يحمل عسى على لعل

(١) أو فاعل الفعل المحدوف، أو مرتفعاً بلولا على ما مر في الابتداء، ويجب على الأوجه الثلاثة الانفصال

للموافقة في المعنى؛ لأنها للترجي^(١)، ويلزمه بيان متعلق الحار، وهذا عند سيويه^(٢).

ويمكن أن يكون على طريقة: بحسبك درهم في أنه لا يحتاج إلى المتعلق، وأما الأحفش؛ فجعلتهما مرفوعين على الابتداء والفاعلية باستعارة المجرور للمرفوع في الأول كعكسه في. صربك ألس، والمصوب^(٣) للمرفوع في الثاني كعكسه في 'ضربك أنت، ويلزمه معير اثني عشر ضميراً فيهما^(٤).

(إلى آخرهما) يقال لولاك وعكاك، لولاكما وعكاكما، إلى. لولاك وعكك، ولولاه وعساه إلى: لولاهن وعساهن، ولولاي ولولاسا وعساي وعسانا.

(ونون الوقاية) سميت بون الوقاية؛ لأنها تقي العمل عن أحت

(١) وقد يحمل (لعل) على (عسى) في إدخال (أن) على حرة، كقولهم لعل نتم منة، وقال بعضهم لخير محدوف. أي لعلك بهلك أن يتم مله، وهذا لاستعمال في

لعل كثير في الشعر، قليل في النثر.

(٢) وبه نظر؛ لأن ذلك إنما يكون إذا كان الحار واثماً.

(٣) أي: لولا وعسى

(٤) في ح تميم

(٥) وإن رجع مذهب سيويه بأن العسر عنه معير واحد، وهو تعير (لولا)، وجعلها حرف جر، بخلاف مذهب الأحفش، فإنه يلزم تعير اثني عشر ضميراً، يرجع مذهب الأحفش بأن تعير الضمائر لقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير حد. لسان، بخلاف معير (لولا) بجعلها حرف جر، وارتكاب خلاف الأصل. وإن كثرت، إذا كان مصحلاً أمراً من ارتكاب خلاف الأصل غير المتعمل وإن مل **مس** النقل من شرح الرصافي (١١٥)

الجر^(١) (مع الباء) أي: ياء الضمير (لأرمة من الصامي) لتضون العمل من الكسرة التي هي أحت الجر المختص بالاسم، والمراد بها: الكسرة التي في الآخر لزوماً، بخلاف كسرة: تفسريين؛ لأنها في الوسط حكماً^(٢)، وبخلاف كسرة: «لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا»^(٣)، «وَقُلِ الْمُتَّقُ»^(٤)؛ لعروضها بانضمام [١/٩١] كلمة مستقلة غير متصلة، فتكون عارضاً محضاً، ولهذا لا يعود المحذوف فيهما، بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة، ك(قولا وضريني)، ولا ضمير في كون: صريني^(٥) دون^(٦)؛ (قولا) إذا كان^(٧) فوق المثاليين المصنوعيين^(٨)، أي: المذكورين - فاعرف وقوه: إذ ذهب القوم الكرام إلى^(٩)

(١) مي ج: أح الجر -

(٢) لأن النون كالجزء من نصريين ٢

(٣) سورة البقرة، الآية: ١

(٤) سورة الكهف، الآية: ٣١

(٥) لأن ضمير (ضريني) منصوب متصل، وضمير (قولا) مرفوع ٢

(٦) أي: أدنى -

(٧) أي ضريني -

(٨) أي: «لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا» و«قُلِ الْمُتَّقُ» - ٢

(٩) قلت: هذا البيت شبه جملة من العلماء، وسهم ابن منظور في «لسان العرب»، مدة

طيس، لوليه بن المعجاج، ولسر موحوداً في ديوان رحمة، ولكنه موحود في ريدات

الديوان (١٧٥) وصدره

فهذه قسمي كعديب الطين •

والمليد: عدد، الطين: الرمل الكثير

والبيت من شواهد ابن عسل (١٠٩/١)، و«أوضح السالك» (١٠٨/١)، و«معي

الليب» (٣١٠).

يترك النون يُحمل على: ليتي، وحمل نحو: دعائي ورمائي على ضربي طرداً للباب، أو لصور العمل عن الكسرة تقديرًا، أو عساني محمول على لعلّي، والأكثر: حسائي، وأجاز الكوفيون في فعل التعمع ما أحسنه وما أجملي، يترك النون.

فإن قيل: نون الوقاية حرف، فكما يسان الفعل عن أح الحز يسمى أن يسان عنه احرف أيضاً.

قيل: كسرة نون الوقاية ليست أخا الجر؛ لعدم كونها في الآخر، لكونها على حرف واحد، والآخر مما يكون له أول، بخلاف ما لو دخلت آخر الفعل.

(وهي المنصارع) عطف على قوله: (في الماضي) (عـ) (حالياً، فيعلق به قوله: (عن نون الإعراب) أي: نون هي الإعراب^(١)، فالإضافة بمعنى: من، كحاتم هضبة؛ لأن بين النون والإعراب عموماً وحصوصاً من وجه، نحو: يضريني ويكرهني.

الشاهد فيه هي هذا البيت شاعران، وكلاهما في لفظ «ليس» أما الأول فإنه لبيء بحزبه ضميراً متعللاً، ولا يجوز عند جمهور النحاة أن يكون إلا متصلاً، فكان يجب عليه - على مدحهم هذا - أن يقول: ذهب القوم الكريم ليس لثاني ولثاني حيث حذف نون الوقاية من (ليس) مع اتصالها بباء التكلم، وذلك شذذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن «ليس» فعل.

وقال ابن حاتم وأما قوله: (إذ تحبّ القوم الكرام ليس ضروراً انظر «معني اللب» صلب الشاهد (٣١٠) و(٦٤٤)، ولمعجم القواعد العربية» للشيخ الدفر (ص ٦٤).

(١) وقد يدعم نون الإعراب في نون الوقاية، فعلى هذا يجوز مع نون الإعراب ثلاثة توجهات: حذف إحداهما، وإدغام نون الإعراب في نون الوقاية، وإثباتهما بلا إدغام.

(وَأنت) الخطاب لغير معين، وهذا عطف جملة على جملة (ب) ظرف زمان لمخبر (سور) اللام للعهد^(١)، أي سور الإعراب (به) أي: في المضارع، صيغة الون، أي: الون الحاصلة فيه. (وَاللّام عطف على (الون)، أي: أنت مع لدن^(٢)، (ب. ح. بها) وهي: أن وكأ ولكن [و لَيْتَ وَلَعْلَ] (نحز) خير (أنت) أي محبّر بين الإتيان للمحافظة على الحركات البنائية في غير. لدن وعلى السكون في: لدن^(٣)، ويس الترك تحزاً عن اجتماع التونات ولو حكماً، [ب. ٩١] كما في: لعَلّ لقرب اللام من التون في المخرج، والحمل على. لعنّ وعنّ رانّ من لغاتها، وكما في: لَيْتَ للحمل على أخواتها، لكن لما لم يكن في دانها مانع، وتحقق الداعي، وهو قصد الإبقاء على حركتها، والحمل خلاف الأصل؛ اختر فيها الإتيان، ولما ارداد المانع في. لعَلّ، وهو انصمام ثقل كثرة الحروف مع ثقل التضعيف؛ اختر فيه الترك، فقوله: (وأخواتها) مستثنى منه: لَيْتَ ولعل؛ لعدم التخيير فيهما؛ لعدم استواء الحائسين، إلا أن يقال: التخيير لا يوجب استواء الحائسين، بل حوارهما، ورححان أحدهما لا يباقي التخيير

(١) والذي فيه سور الإعراب من المضارع الأمثلة احمة: بعلان ومعلان ومعلون ومعلون وتعلون وتعلين، ويلزم غير هذه أمثلة سواء كان من نون التضمير، نحو: بصيرتي، أو نون التأكيد الصحيحة والفضيلة، أو لا

(٢) حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عد ميبوب والرحاح إلا لضرورة، وعند غيرهما الثبوت واجب، وليس الحذف ضرورياً؛ لثبوته في السعة، وعلى كل حال كان حق لدن أن يذكر المعصع مع لیت ومن وعس، لكنه تبع الجروكي، فإنه قال في لدن: أنت محبر

(٣) واحلف في أن المحلوف أي بون، والحق: أن المحلوف هو نون الوقاية؛ لقيام نون الإعراب مقامها، وعدم بون الوقاية مقام بون الإعراب كبر

باعتبار أصل الكلام، فيكون صورة اختيار الإتيان كما هي: ليت، وحبير الترك كما هي: لعل فمماً من صورة التحجير، فلا يدل قوله: (ويحتر هي ليت) وعكسها لعل على حروح: ليت ولمن من هذا الكلام-

(ويحتر) لحقوق نون الوقاية (وي «ليت») من بين أصوات «بد» استعمالاً؛ إذ لا يلزم اجتماع الونوات، ولا تقل التصعيف، وقال سيويه لا يحذف فيه إلا لضرورة الشعر، نحو قوله:

كَمُيَّةٍ حَسِيرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِيهِ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي

(ويمن وعن، وقد وقظ) وهما بمعنى: حسب، فيحتر الإتيان بهما، فيقال: مي وعمي وفذي وقطي بمعنى: كماني للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الأصل في البناء، بخلاف الحركة اللازمة، والترك قياساً على لحقوق الساكن الطاهر، نحو: من ابك، ومن الرحل-

(وعكسها) أي: عكس ليت، متداً (لعل) خير أي: يحتر فيها تركها

(١) قلت: حد ليت لزيد لحبر الطائي، وهو الذي سئل النبي ﷺ بهذا الاسم، وكان اسمه في الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الحيل، لأنه كان فارساً واليت من شوهه سيويه (١٦٦/١)، ومن عليل (١١١/١)، والقصة للمبرود (٥٦) وهو من الحمر الزاهر الشاهد فيه قوله «ليتي» حيث حذف يود الوقية من (لت) الناصبة لباء التكلم، وهو ماثر فذل، بهذا الكلام على هذا الوجه هو مسبب الغراء من الحاة، فإنه لا يلزم عدله أن معنى يود الوقية مع (ليت)، بل يجوز لك بي السعة أن تتركها، وإن كان الإتيان بها أولي، وعبارة سيويه تفيد أن ترك الون ضرورة حيث قال: وقد قلت الشعراء «ليتي» إذا اضطروا، كأنهم شتهوا بالاسم والحلاصة حد سيويه وغيره ضرورة، وعند الغراء يجوز (ليتي) و(ليتي) والله أعلم-

لظل التضميف، وكثرة الحروف، ويجل^(١) ككلمل لكراهة لام ساكنة قبل التون.

(ويُتوسط بين) ظرف (يتوسط) (المُتداً ولحراً) فإن قلت: يلزم هي المتبداً والخبر الجمع [١/٩٢] بين الحقيقة والمجاز^(٢).

فيقال: ذلك جائز عند المصنف باختلاف الجهة، أو يحتمل الكلام على عموم المجاز، يجوز الكلام عند الكل، فيراد بالمتبداً: المسند إليه المقدم، وبالخبر: المسند به المؤخر بالرتبة، أو يراد بالمتبداً: الجزء الأول من الاسمية، وبالخبر: الجزء الثاني، ونحو ذلك مما يصح. أو يقال: المتبداً والخبر على الحقيقة والظرف يتعلق بـ(يتوسط) كما يقال رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه.

(قبل) صفة المتبداً والخبر، أو ظرف (يتوسط)، أي: قبل دخول (الموامل) اللفظية من نحو: كان وإن وعلمت وأخواتها ومروءتها^(٣)، مثاله: زيد هو القائم.

(ويُتخذها) أي: بعد العوامل (صبعة) ضمير (تُرفع) إنما لم يقل: ضمير مرفوع؛ لمكان الاختلاف في كونه ضميراً، ولا يمكن الاختلاف في

(١) بمعنى: حسب، قال الأحفش: هي ساكنة أبداً، يقولون: بئلك، كما يقولون: فخذك، إلا أنهم لا يقولون: يتخلى كما يقولون: قطبي، ولكن يقولون: بحلي ويتخلى، أي: حسب من. قلت: انظر فتح العروس، مادة بحل.

(٢) لأنه لو رُد من المتبداً، ما هو مبتداً حصة، أو يكون في الأصل مبتداً، فكسب كل لو غيره. وي

(٣) من لا وما وأفعال المقربة

كونه صيغة مرموزة. (تفصيل مطلقاً) أفراداً وتشية وجمعاً، وتذكيراً وبأيتاً، وتكلاًماً وخطاباً وغية (للتشديد) لكونه صيغة صه، ومن الواجب المطابقة بين العائد والمعاد، مثال ما بعد العوامل نحو: «كُنْتُ أَنْتَ الرَّحِيمُ»^(١)، و«إِنَّمَا هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»^(٢)، وعلمته هو القائم، وبما زيد هو الكريم.

(بِسْمِ فَضْلًا) الجملة صفة أخرى^(٣)، وهذا عد البصريين، والكوفيون يُسلمونه: عماداً؛ لأنه يحفظ ما بعده من السقوط^(٤) كعماد اليبس، وقال الخليل وسيبويه: سمي فصلاً؛ لمفصل بين ما قبله وما بعده^(٥)؛ بيان أن ما بعده ليس في حيز الأول، وليس من صفاته ومسماته، والمتأخرون قالوا: سمي فصلاً؛ لأنه يفصل - أي: يفرق - بين الخبر والمعت، ومالك الوجهين واحد، والفرق في العبارة^(٦)

(تَفْصِيل) حقيقة فيما يليان، أو حكماً فيما [ب' ٩٢] لا ينشئ، لتكان الحمل على صورة اللبس، واللام علة التوسط، لا التسمية؛ لأن

(١) سورة المائدة، الآية ١١٧

(٢) سورة الرعد، الآية ٥٣.

(٣) أي لمصدر مرتفع، ويجوز أن يكون صفة ل(صيغة)

(٤) أي حائطاً ما بعده حتى لا يسقط عن الحرية كاعتماد في البت، الحافظ بسقط من السقوط ري **طلب** القل من اشرح الرضي (٤٥٦، ٧)

(٥) أي لعمله الاسم الذي قبله عما بعده، بدلالة على أن ما بعده ليس من معناه بل هو خبره. ري. **قلت** القل من «شرح الرضي» (٤٥٦/٧)

(٦) إلا أن تقريرهما أحسن من تقريرهم رضي **قلت** العمل من «شرح الرضي» (٤٥٦ ٢) أي: التحليل ومسيوبه، والبراد بخبرهما ما ذكره من التعليل، وقوله (أحسر من تقريرهما) أي: من تقرير المتأخرين

هذا العرض لا يحصل بالتسمية.

(نشر) ظرف (يفصل) (كوبه) الضمير عائد إلى الحر وإن كان المذكور سابقاً، كالجزئين لتعبيه بالقرينة، إذ هو لمنهين لصلاحية المنة، أو إلى كون ما بعده (نما وحرراً) ثم اتسع فيه، فيدخل حيث لا لبس، وذلك عند اختلاف الإعراب، وكون المتبداً ضميراً، وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس، وكما أن الضمير بفصل، كذلك يعيد ضميراً من التأكيد^١.

وقوله. (نعتاً) حال أو خبر لـ (الكوب).

(وشرطه): أي شرط هذا التوسط، أو شرط الفصل، أو شرط المذكور من الصيغة. (أن يكون الحر معرفة. أو العمل من كذا) لأن الفصل إنما يحتاج إليه في ذكر المعرفة، وفعل من ملحق بالمعرفة، لامتناع اللام. (مثل: كان ريد هو فصل من عمرو^٢) ذكر مثال أفعال من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل، لأصالتها واستعانتها عن المثال؛ لكثرتهم، بخلاف العرجين

(١) نحو «أنا المفقور» السر ١٩، لأنه إذا كان المتبداً ضميراً لا يلتبس بالصحة، لأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به. ري «لنت» النقل من «شرح الرضي» (٤٥٨/٢)

(٢) وهو الحصر، ألا يرى إذا قلب ريد كاتب، لم يرم نهي لكاتبه عن غيره، وإذا قلت ريد هو كاتب، كان بمنزلة قولك ما كاتب إلا ريد، يلم نهي الكثرة عن غيره، وليس معنى الحصر إلا هذا م

(٣) ومما يجري مجرى (أعمل من) في دخول الفصل بهما مثلك وشهك، وكل بكراً أضيف إلى معرفه، وكذلك حير وشر، ومما يجري ذلك لمعنى قولهم كان ريد هو يغرب، لامتناع دخول اللام على (أعمل، ومقتضى ما ذكرنا أن يجوز ريد هو علام الرجل، لامتناع دخول لام التعريف عليه. رضي.

وأجاز المازني وقوعه قل المضارع لمشابهة الاسم، وامتناع دخول اللام، ولقوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا بِكَ وَبَوَوُا﴾^(١).

وبه: أنه لا يتعير في الآية كونه فصلاً^(٢)، لاحتمال أن يكون متداً وتأكيذاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنذَرْتُكَ نَارًا﴾^(٣).

(ولا موضع له) أي: لا محل لتضمير الفصل من الإعراب، وقوله (له) طرف مستقر حيز (لا). (عد الحس) لأنه عنده حرف على صيغة التضمير، وعد بعضهم: اسم ملغى لا مقتضى فيه [الإعراب]، ولا عامل، واستبعد الخليل إلقاء الاسم^(٤).

(سورة فاطر، الآية: ١٠ -

(٠) قال لا يجوز زيد هو قال، لأن الماضي لا يشابه الاسم حتى يقال فيه كأنه اسم مسح ودخل اللام عليه ونحوه. لا يجوز زيد هو قال، باطل بقوله تعالى ﴿وَأَنذَرْتُكَ نَارًا﴾^(١) وأنتكي. ﴿وَأَنذَرْتُكَ نَارًا﴾^(٢) [اسم ١٣ ١١]، وروي عن محمد بن مروان وهو أحد فراء المدينة هؤلاء بآتي من أظهر لكم، بالنصب ري

من (النقل من شرح الرضي) (٤٦٠/٢) وقوله هذا فعله سيبويه من يونس بن حبيب في (الكتاب) (٣٩٧/١) أما البرد فقد قال في (المقتضب) (٢٣١) «أما قراءة أهل المدينة هؤلاء بآتي من أظهر لكم فهو لحن فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعربية»^(٣) وإنما قصد، لأن الأول غير محتاج إلى الثاني.

قال ابن جني في (المحتضب) (٢٢٥/١). وأنا من بعد أرى أن لهذه القراءة وجهها صحيحاً، وهو أن تجعل «هي» أحد جزأي الجملة، ونجعلها حسراً لـ (بآتي). كقوله زيد أمرك هو، وتعمل «أظهر» حالاً من «هي»، أو من «سأتي»، والمامل به معنى الإشارة كقولك: «هذا زيد هو قائماً أو جالساً».

(سورة الحجر، الآية ٤٣ -

(٠) لأن إلقاء الاسم ليس بهيئ كإلقاء الحروف

وقوله: (عند التحليل) حبر (لا)، أو يتعلق بقوله: (له)؛ لكونه طرفاً مستقراً، أو يتعلق بمعنى النفي.

(ومضئ) مبتدأ (العرب بحمزة) حبر، أي: ضمير المصطل (نـ.د.١) ويجعلون الحملة خير المبتدأ الأول، (وما بعده) بالصب [٩٣] عطف على ثاني مفعولي (يجعله)، أو عطف على أول مفعولي (يجعله). (حبر)، فلا ينصب في: ﴿كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبُ﴾، وعلمتُ ريداً هو المصطلق.

وقوله: (حبره) يحتمل أن يكون مرفوعاً حبراً لما قبله، والحملة حالاً.

وبعض العرب يجعله تأكيداً لما قبله، ودخول اللام المصنوع دخولها على التأكيد يمع ذلك، وبعضهم يجعله تبعاً لما بعده، وذلك ليس مسموحاً في كلامهم أصلاً، على أنه يستقص بـ ﴿كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبُ﴾.

(ويقدم) أي: يقع (فـ الخـ) قيل: قوله: (قبل) حشو، والعرض يحصل بأن يقول: وتقدم الحملة، إلا أن يقال: من باب: [أسرى عبده]، أي: يقع قبل الحملة، أو التصريح بسقط (قبل) لتأكيد التقديم؛ لأن تقدم الضمير على معاده غير طاهر، وبالحري أن يؤكد.

(صمئ) فاعل يتقدم (عائ) (سـ) صفة الضمير (صمئ) (سـ)

(١) ولما لزم كونه عائياً دون الفصل، فإنه يكون عائياً حشواً كما تقدم، لأن المراد بالفصل هو الستة، فيتبعه في العية، والمراد بهذا الضمير الشار والقصة، ويرى الإيراد والعية كالمرود إليه (ب مدكراً، وهو الأغلب أو مؤنثاً) وي يسر القل من وشرح الرضي (٤١٤/٢).

معمول ثان إذا كان ملذكراً، (أو الفصة) إذا كان مؤنثاً^(١)، وهو يعود إلى ما في الدهر من شأن وقصة، ويختار تأنيث الضمير^(٢)؛ لرجوعه إلى القصة إذا كان في الجملة الممضرة^(٣) مؤنث^(٤)، قصد المطابقة^(٥)، نحو «فإنها لا تنقضي الأكثصار»^(٦).

(نمض) ذلك الضمير لإبهامه، وهو أيضاً صفة صجير عذبة^(٧) (بالخمسة) إنما وضع المظهر موضع المضمير؛ لريادة التمكن في الدهر؛ لأن عود صجير الشأن إلى الجملة خلاف ما عليه شأن الصمير، فكان من مظان التقرير.

(بعدة) أي الواقعة بعد ذلك الضمير؛ لأن القصة والشأن لا يكونان معديين، والقراء يحوّر تفسيره بالمعزول بالمؤول بالجملة، نحو ' كان قائماً

(١) ولم يسمع نحو هي لأخبر بى عرفة، وهي ريد عالم، وإن كان التيسر بمعني حد.

باعتبار القصة؛ لأن قولنا: ريد عالم والأمير بى عرفة قصة - مطول.

(٢) مع جوار الذكور م.

(٣) قول لم يوجد مؤنث؛ جاز الأمران كما ذكرنا، لكن التذكير أولى؛ لعدم المؤنث في

الكلام م.

(٤) غير المفعلة.

(٥) لأنه راجع إلى ذلك المؤنث

(٦) سورة الحج، الآية: ٤٦.

(٧) وإذا لم يدخل نواحي المتأ فلا بد أن يكون معبره جملة اسمية، وإذا دخله جاز كبره، فصيبة أيضاً، كما في قوله تعالى «فإنها لا تنقضي الأكثصار»، وقوله ما هو قام بد.

قلت الفخر من شرح الرضوي (٤٦٧/٢)

(٨) على تقدير أن يكون قائماً) صير كاد، و(الريبان) ماعل قائماً م.

الريدان^(١).

وقوله: (بعده) مستدرك بقوله: (ويتقدم قبل الحمدة)، لكنه ذكره

لمكان التأكيد لما مر.

(ويكون) ذلك الضمير (مفعلاً ومتفعلاً) تقسيم لصمير الشار
والقصة. (مُنتزِعاً) تقسيم للمتصل، [ب، ٩٣] (وبارراً) أي: غير مستر
(على حسب المواصل) فإن كان عامله معيوباً، بأن كان متداً، كان
مفصلاً، وإن كان لقطياً يصلح لاستار الضمير؛ كان مستراً، وإلا، بداراً
(مثل: «هُوَ») أي: الشار، مثال الممعصل. (ريدُ قائمٌ، و«كان») أي
الشار، مثال المضمر المستتر. (ريدُ قائمٌ و«إِنَّ») مثال المتصل البارز
(ريدُ قائمٌ) وكذلك نحو:

إِنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَيْسَةَ يَوْمًا يَلْقَى نِيَهَا جَاذِرًا وَطِينًا!

(١) أي: كان قائماً ريداً، أو كان قائماً الريدون، على أن «قائماً» هي جميعها خبر عن ذلك
الضمير، وما يحله مرفوع به، وكذا أيار ظهه قائماً ريداً، أو الريدان أو الريدون، وكذا
ليس بعالم أحوالك، وما هو مذاهب الريدان، والبصريون يسمون جمع ذلك، ولا يجوز
إلا دعوى: ليس بقائمين أحوالك، وما هو مذاهيس الريدان، أن يكون أحوالك اسم ليس
ويقائمين خبر مقدم، أو يكون اسم ليس ضمير المثال، والحمدة لابتداء المقدمة الخبر
خبرها. ري قلت (نقل من «شرح الرضي» (٤٦٦/٧)

(٢) قلت: قاله الأطل التميمي الصمراني جاذراً: جمع (جُذُرٌ) وهو ولد البقرة الوحشية.
والعرب تعجبهم حيون الجاذر، فيشبهون بها. يقول: من دخل الكيسة رأى فيها من نساء
الصمري ويهتف أشباه الجاذر والظاء!

واليت من البحر الحميم، وهو من شواهد «معني الديب» لابن هشام (٤٠)
و(١٠٠٥)، و«خرانة الأدب» للمبدائي (٤٠٤/٥) اسم (إن) صمير شان معذوف،
والجملة بعدها خبرها، وإنما لم يجعل (تم) اسمها لأنها شرطية، بدليل جرهما =

(وحدف) أي حذف صميم الشأن حال^(١) كونه (صـ . . .) أي جاتر مع اصصف؛ لعدم الدليل عليه؛ لاستئصال الحر كلاماً . وعدمه الرابطه فيه .

وفيه . أنه قد يقوم الدليل عليه، وهو رفع^(٢) . زيد قائم . والحد لكونه على صورة الفصلات

(الإل مع «أن» إذا خُصت) مستثنى مخرج، أي: صعيّف مع كل غدير إلا مع أن إذا خُصت، و(إذا) ظرف لمعنى المقارنة، أو لمعنى الاستثناء . أي: إلا مقترناً بيان وقت تخفيفها، أو استثنى وقت تحميمها . (وبه) أي: فإن حذف معها لآرم . أما القول بوجوده؛ فلكون (إن) عامده عتاً لقوة شهبها بالفعل . وأما امتناع التلّفظ به؛ فليكون مدعاة صورة عملاً بالتخفيف وتعبّر الصورة

[أسماء الإشارة]

(أسماء الإشارة . ما وُضع لمُشارٍ إليه) فإن قيل: إن أريد بالمشار إليه

= العليّ، والشرط له المصدر في الجملة، فلا يعمل فيه ما فيه وانظر «العمد» في محاسن الشعر لابن رشيق القيرواني (٢٠٤/١)

(١) وفي لأنه قال في بحث المبتدأ إن كان مصدر مضاف إلى المفعّل أو المفعول ويبدى حال يجب حذف خبره، ويمكن أن يجاب بأن شرط وجوب حذف خبره أن يكون عاماً وهذا ليس كذلك ٢

(٢) ليس فيه ضمير رابط، ولا يحذف المبتدأ ولا خبره إلا مع القرينة رضي ربّ العمل مرّ وشرح الرصبي (١٦٨/٢)

(٣) وفيه . أن الاعتبار بالأهواب .

في الحد: الإشارة الاصطلاحية؛ لزم تعريف الشيء بما يساويه^(١) في المعرفة والجهالة؛ إذ الإشارة في المحدود اصطلاحية، وإن أريد الإشارة اللغوية؛ لا يتم التعريف؛ لاشتماله على ضمير العائب والمعهود وغيرهما^(٢).

قيل: المراد: الأول، والتعريف لعطي^(٣)، أي: تعريف لمعط بلعط أحلى منه، أو يقال: الإشارة في المحدود لغوية في الأصل^(٤)، صدرت هي جزء المحدود، والمحدود أسماء [١/٩٤] الإشارة، لا الإشارة^(٥) أو المراد: الثاني^(٦)، وبخروج ضمير العائب وبحوه باعتبار الحيثية، فإنه وإن وضع للإشارة إلى شيء بالمعنى اللغوي، لكنه لم يقصد فيه ذلك، بل كونه كناية عن غائب متقدم الذكر. أو المراد إشارة حسية^(٧)، فلا يرد بحو

(١) بالمشار إليه في الحد

(٢) كجميع المضمرات والمظهرات؛ لأن المضمر يشار به إلى المعهود إليه، والمظهرات إن كانت بكرة يشار بها إلى واحد من الحس غير معين، وإن كانت معرفة فإلى واحد معي

وي. قلب: النقل من «شرح الرضي» (٤٧٧/٢)

(٣) والتعريف اللغوي هو أن يقصد به تعيين صورة خاصة من مائتة للصورة بأنها لا مريد بلعظ كذا، كقولك: العصفور الأسد. شرح معناه

(٤) إذ معناه: الأسماء التي بها يكون الإشارة اللغوية رضي قلب العمل من «شرح الرضي» (٤٧٣/٢)

(٥) فلا يرد السؤال؛ لأن الإشارة جزء المحدود، ولا يرم من توقف المحدود على الحد وعلى أجزاءه أنه توقف جزء المحدود أصلاً عليهما؛ إذ ربما يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو ممكنة بغير ذلك الحد. وي قلب «عمل من «شرح الرضي» (٤٧٣/٢).

(٦) أي: الإشارة اللغوية

(٧) أعني: إشارة بالجوارح والأعضاء، والأسماء المذكورة بيب كذلك، فإنها مستند بيه إشارة ذهنية، ولم يحتاج في الحد إلى أن يقول لمشار إليه إشارة حسية، لأن معطس الإشارة حقيقة في الإشارة العبة دون الذهنية، فعلى هذا الأصل أن لا يشار، بل =

ضمير المات ربحوه. ويرد عليه نحو: «يَلْعَنُكُمُ اللَّهُ»^(١)

وأجيب: بأنه على النحور

(ومر) مبتداً محذوف الحصر، أي: وهي (حرف)، والحمزة بعده
مستتر.

(ذا) يحتمل أن يكون خيراً محذوف المعطوف، أي: وهي :
وأحواته. وقوله: (للمذكر) جبر متداً محذوف، أي: وهو للمذكر ولمتنه
كذا، أو هو حر (ذا)، والجملة جبر الأول، ويحتمل أن يكون متداً ثاباً،
وقوله: (للمذكر) خيراً، والجملة خير المبتداً الأول، والصمير محذوف،
أي: ذا منها للمذكر، ولعشاء كذا، ويحتمل أن يكون قوله: (للمذكر) صمه
(ذا)، وهو متداً محذوف الخير، أي: منها ذا للمذكر، والجملة خير هي

قال ابن يعيش^(٢): يمكن أن تكون (ذا) كلمة ثنائية^(٣) (كـ) هو وهي ومر
وما، فلا يحتاج إلى بيان أصل، وعلبة أحكام الأسماء المتعككة^(٤) بمعها

= أشير بها إلى محسوس غير متاخذ، نحو «تِلْكَ الْقَبِيَّةُ» إرم ٦٣؛ وتفسيره كالمتاخذ
وي: **فل** لفل من شرح الرصعي (٤٧٦/٢)

(١) سورة الأسماء، الآية ٩٥

(٢) سبقت ترجمته

(٣) وذلك لأنك إذا سميت به، **سب**، فتريد الفأ أخرى، ثم تغلبها همزة، كما تقول: لا-

إذا سميت **بلا**، وهذا حكم الأسماء التي لا ثالث لها في الوضع إذا سمي بها **وا** كد-

لأنها حرف لين رسمي بها، ولو كان أصله ثلاثة، قلقت. ولأي رداً إلى أصله **ري** **سب**

الفل من «شرح الرصعي» (٤٧٦/٢).

(٤) كوصفه والوصف به وتبني وجمعه وتغلبه **رسمي**. **سب** لفل وشرح الرصعي (٤٧٦/٢)

وقيل: أصله: (ذَوَوُ)، فحذفت الواو اعتباطاً^(١)، وقلبت الأولى المأ، وبقي لمشايعته الحروف في الافتقار، فذهب النورين لبهاء، فصار: (دا).

وفيه: أنه يقتضي أن يكون تنيته: ذَوَوَانِ كعصوان.

وفيه: أنه لم يقل^(٢) ذلك مرفاً بيس السمك^(٣) وغيره.

وقيل: أصله: ذُبِيَّ بياتيس، وقيل: أصله: دوي، وقيل: اسم الإشارة الذال، والألف رائية^(٤). وقال الأحفش أصله دي^(٥) مع التشديد.

(وَلَمُشَاءُ) من حذف الموصوف، أي: والذي لمشاء، و(دان، وديس) بدلان، (دان) وهي صيغة مرتحلة للمشي المرفوع غير ممية على الواحد، (ودس) وهي مرتحلة للمشي المنصوب كأن وياك^(٦)، والألا: لثقل دشان أو ديوان كعصوان وِرْحَيَان، فالأكثرون على بساتهما لقيام العله، وهي مشابيهما الحرف في الاحتياج. وقيل: معرب؛ لاختلاف الآخر [ب. ٩٤] بالموامل وبناء الواحد وبناء الجمع شاهد صدق على بانه وعدم إصافة الاختلاف إلى العامل تحمله بانه على الوضع كاختلاف صبع الصمير، وكذا القول في: اللذان والبلدين.

(١) أي: بلا علة، يقال عطل الناقة إذا دبحها بلا علة م يب سطر هـ ح لمرور.

للريدي، مادة: عبه.

(٢) العامل الكرميون

(٣) كما في: اللذان - ص.

(٤) وضعف هذا القول بأنه لا يوجد في الأسماء الظاهرة ما يكون على حرف واحد، وبأن تقول في تصغيره: ذُبَا، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها م

(٥) فحذفت إحدى اليامين، فبقي مثل كي، ثم قلبت ألفا ليخرج عن صورة الحرف م

(٦) أي: وإن لم يكن غير مبنية على الواحد. م

وهو أي إسحاق الزجاج^(١): إن المشي مطلقاً مني؛ لضمه معي
واو المطف؛ إذ أصل: زيدان؛ زيد ورید

(والمؤنث: ن) يقلب الدال تاءً، وذلك لأن التاء والياء قد تكونان
للتأنيث كصارية ونصريين. (ودي وتي) بالجمع بين القليين (وبه، ده)
يقلب الياء هاء. (ودهي، ونهي) بالجمع بين الدليين.

(ولنثنه) أي: لنمسي المؤنث: (تان وتين) على الحلاف المذكور
فهي: تان ودين.

(ولحنمهما) أي المدكر والمؤنث: (أولاء) عاقلاً كان أو غيره،
(مداً وقضراً) أي: سواء كان محدوداً أو مقصوراً، وقد يُنَوَّن مكسوراً كصه،
ويان كان أولاء معرفة لإفادة البعد، وتنزله بالبعد منزلة المكورة
واعلم أنه إذا كان مقصوراً يكتب بالياء.

(وبلحنها) أي: أسماء الإشارة (حرف التيه) يعني: هـ. (وبصير
مها) أي بأسماء الإشارة (حرف الحطاب) والدليل على حرفيه اسماع
وقوع الطاهر في موقعه^(٢).

وفيه: أن ضمير أعمل كذلك.

وفيه: أنه وجد فيه دليل الاسمية، وهو الإسناد إليه.

(١) سبغت ترجمته.

(٢) ولو كان اسماً لم ينتج ذلك، كما في كاف ضربك رضي مطب ولقل من مشرح
الرضي (٤٧٧/٢).

(وهي) أي: حروف الحطاب (حنة) والقياس يقتضي ستة، لكنه اشترك حطاب الاثنين، ففي خمسة، والحروف يذكر ويؤث، وهنا اعتبر التذكير، ولذا أثبت العدد في (خمسة) (مكون خمسة وهنريس) بضمير أسماء الإشارة الخمسة في حروف الحطاب الخمسة

(وهي) أي: تلك الحمسة والعشرون: (ذاك) وما سواء (إلى دأكن) يكون (إلى) إسقاطية، فلا يخرج ما بعدها. (ودالك) وما سواء (إلى دأكن) [١/٩٥] وكذلك البواقي (وهي: تاء وتيك إلى: تاكل وتيكن، وكذلك أحواتها، وأولئك إلى أولانكن، والجملة) عطف على جملة، وهي ذلك... إلخ.

ولما رأى المصنف كثرة تخلف هذا الفرق باستعمال ذا مكان أحويه وبالعكس؛ لم يتخذ مذهباً، وأحال إلى غيره، فقال: (ويقال: «ذا» للقريب؛ و«ذلك» للبعيد، و«لذلك» للوسط) والطاهر ذكره في الوسط، إلا أنه أخرج لفرق معرفة المتوسط على معرفة الطرفين: (وتبتك) مبتداً، (ودانك) وتامك) التون فيهما يدل من اللام عدد المبرد، وعوض عن ألف واحده عند

(١) وهي وكذلك البواقي ٢

(٢) في ذلك وتك، كأنه أدخل اللام مكسورة بعد نون التنية؛ لأن اللام تدخل بعد تمام الكلمة، كما في ذلك وتاك وأولاك، فاجتمع لسان، فقلت اللام نوباً، والقياس في الإدغام قلب أول الشير في الثاني؛ لأن المراد تغييره عن حاله بالإدغام في الثاني، فغيره بالقلب أولاً. وإنما قلت هامها إلى الأولى؛ ليشق النون الدالة على التنية، ويجوز أن يدخل اللام قبل النون، فيصير دالك، فقلب اللام نوباً، وتدخل فيها كما هو القياس، والأول أولى، يكون اللام بعد تمام الكلمة. ي.

قلت: النقل من شرح الرضي، (١٨١/٢)

غيره^(١) (**مُتَدُونِي**) حال من (ذَاتكَ وَتَنُكَ) المحكوم عليهما بالمعائلة ،
فيكونان ماعلين معني -

وبه: أن الحال لا يتقدم على العامل المعنوي
ويحوز أن يكون التقدير: إن كانتا مشددتين -

(**وَأَوَّلَايَكَ مَثْلٌ وَدَلَّتْ**) في إعادة البعد، حيز (تلك)، وقد
الأندلسي^(٢): لا فرق بين تشديد النون وتحقيقها قريباً وبعداً، وسجده
فرقوا، وذلك عند المبرد^(٣)، وأولئك مثل ذلك في إعادته البعد -

(**وَأَمَّا لَمْ وَهَآ وَهَآ**) يفتح الهاء وتشديد النون، وهو الأكثر، ووجه
كسر الهاء أيضاً. (**فَلِلْمَكَانِ**) أي: للإشارة إلى المكان (**حَاصَّةٌ**) أي:
أحصه خصوصاً، والجملة مؤكدة، وربما كقولهم: قال كذا، ومن ثم **هل**
للإشارة إلى المكان الاعتباري -

(١) وهذا أولى؛ لأنهم **هلوا** أيضاً في بكة الذي والشيء اللذان مشددني النون عوضاً
عن الياء المحذوفة، وأيضاً لو كان التشديد عوضاً عن اللام؛ لم يعمل هذا بالتشديد مع
(ها) كما لا يقال: هادلك رضي

لَيْك، لعل من شرح الرضي^(٤) (٤٨٧/٢).

(٢) سبقت ترجمته

(٣) أي: ذلك عند المبرد، فالجهد والمتوسط عند غير المبرد وأتباعه في التشديد بسقط واحد

وي **لَيْك**، النقل من شرح الرضي^(٥) (٤٨٣/٢)

(٤) يعني أن هذا اللفظ محتمل بالإشارة إلى المكان فقط، والمذكورة قبل صحة لكثر من
إليه مكان كان أو غيره، وقد يراد به (هناك) و(هناك) و(هنا) الزمان وي

لَيْك، النقل من شرح الرضي^(٦) (٤٨٤/٢) ونظر «النحو الواسع» للأستاذ عاصر حيز

(٥٦٩/١)

[الاسم الموصول]

(الموصول) بني الموصول، حيث يفتقر إلى الصلة، فأشبه الحرف

في الافتقار.

(نا) موصول أو موصوف أي: كلمة، أو: اسم (لا بِسْمِ خَرَاء^(١)) أي: مبتدأ وخيراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو نحو ذلك، و(جرءاً) تمييز، أي: لا يتم جزئيته، أو حال، أي: لا يتم حال كونه جرءاً من التركيب. (الأُصلة).

فإن قلت: إن أريد بالصلة اللغوية؛ لا يتم الحد، ويلزم الإحمال والإشكال في الحد، وإن أريد: [٩٥/ب] الاصطلاحية؛ فلما أن يؤخذ الموصول في تعريفها أو لا، فعلى الأول يلزم الدور، وعلى الثاني يلزم أن يسمى كل جملة خبرية صلة، وليس كذلك

قال المصنف أريد بالصلة: اللغوية، ولا يلزم تعريف الشيء بمسبه. إذ المراد بالموصول: الاصطلاحي.

وفيه: أنه لو لم يُرَدِّ الصلة الاصطلاحية لا يتم الحد، على أنه قال بعد ذلك: إنما قلت: (بصلة)، ولم يقل: بجملة جرءاً على اصطلاحهم، فيتأقصر كلامه.

قلت: الظاهر: أنه ليس تعريف الموصول باعتبار أحد الصلة فيه من

(١) مصوب على أنه جرء (بسم)؛ لأنه من الأفعال الناقصة، فمعنى تم جرءاً صار جرءاً تماماً رمي فلت الخبر من شرح الرضوي (٥، ٣)

باب تعريف الشيء - بعبه ، بل هو من باب تعريف الشيء بما يحتاج إلى تفسير آخر من غير أن يعود إلى المحدود حتى يلزم الدور ، كما يعمل العالم من قام به العلم ، ثم قال : العلم صفة يتجلى به المذكور لم قامت هي به .

فإن قيل : الموصول كما لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد ؛ كذلك لا يتم فضلة إلا بهما ، فما وجه تخصيص الحرية^(١) ؟

قيل : الجزء أعم من الركن ، فيتناول الفصلة ؛ لأنها أيضاً جزء الكلام ، وإن لم يكن ركناً يموت الكلام بفوته .

ولو قال : ما لا يتم جزءاً إلا بجمية خبرية وضمير له ؛ لكان أخصراً وأوضح ، لكنه سلك طريق الاحتمال والتفصيل ، وذلك من باب السلاعة ، أو قصد بيان لمصطلح عليه لتلك الجملة وذلك الضمير .

(وهائذ) احتراز عن نحو : حيث ، فإنه لا يتم حرراً لا بصلة بعبها^(٢) ، لكنه لا يحتاج إلى العائد .

(١) قيل الوجه أنه أراد : أن الموصول هو الذي لو أردت أن نبمله حره . الجملة لم يكن لا بصلة وعائد . وي قلت : النقل من «شرح الرضي» (٦/٣)

(٢) وأعلم أن حق الإعراب أن يدور على الموصول ، لأنه هو المقصود بالكلام . وإنما يزوس بالصلة لتوصيحه ، والدليل ظهور الإعراب في (أي) الموصولة ، نحو : جاءني أنهم فريته ، ودنيت أيتهم فريته ، ومرت بأيتهم فريته . وكذا في : اللذين واللذين عند من قال طمراهما ، وأما الفصلة ؛ فقال بعضهم إنها مربة بهمراب الموصول ليسها له اعتداد . مه أنها صفة الموصول كما في الجملة الراقعة صفة للكواب ، وليس بشيء . لأن الموصولان معارف اتفاقاً سهم ، والجملة لا تقع صفة للمعارف كما مر في لوصف . =

وفيهِ: أنه إذا أريد بالصلة: الاصطلاحية، لا يحتاج لإحراجه إلى حد آخر، لأن جعلتها لا يسمى صلة اصطلاحاً، ولو أريد بها الكلمة، كان قوله: (وعائد) احتراز عن الموصول الحرهي.

(وصلته) أي: الموصول (حسب حريته) معلومة للمحاطط^(١)

فإن قيل: الموصول معروفة، فكيف يتبين بالجملة وهي بكرة؟

قيل: لا ضمير فيه، إذ قد يعيد الكرة ما لا ٩٦ | يعيده المعرفة^(٢)

(والعائد ضمير له) أي: وعائد الموصول ضمير للموصول

(وصلته الألب ولام) وهما من الذي والتي صارتا بمعتهما

للتنخيف. (اسم وعمل أو مفعول) بمعنى الفعل؛ لأن اللام الموصولة تشبه اللام الحرة، فعملت صلتها ما كان جمعة معنى مفرداً صورة^(٣) عملاً

= والجمهور على أنه لا محل للصلة من الإعراب، لأن لجملة إنما يقدر لها إعراب إذا صح وقوع المفعول طامها كالوصف وخبر المبتدأ والمضاف إليه وال الحال، وذلك لأن المبريات من الأسماء محصورة بصلح جميعها أن تكون، والصفة لا تصح كونها مفردة وي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١٦/٣)

(١) وقد تقع التسمية صلة، قال الله تعالى ﴿وَلَا يَنْصَبْكُمْ أَنْ يَنْصَبْتُمْ﴾، وسه بهضمهم، ولا

أرى منه مانعاً رضي. نقل من «شرح الرضي» (١٠/٣) أي لس والله يبطل

(٢) قال الرضي: لا تسلم تكثير الجملة كما تقدم في باب الوصف، ولو سلم فالمخصص في

الحقيقة، هو اجتماع الموصول والصلة، كما أن (رجلاً) و(طويلاً) كان في كل منهما

المعوم، فإذا قلت رجل طويل تخصص به اجتماعه مع طويل، ثبت أن المعوم يتخصص مع

عام آخر، فالمخصص في الحقيقة هو اجتماعهما حيث انقل من «شرح الرضي» (٨/٣)

(٣) أي كان حق الإعراب أن يكون على الموصول فلما كانت اللام الاسمية في صورة

اللام الحرة، نقل إعرابها إلى صلتها عارية، كما في (إلا) إذا صارت بمعنى (غير) =

بالحقيقة والشبه جميعاً.

واعلم أن إعراب الصلة^١ بإعراب الموصول كأعراب ما بعد إلا

(وهي) أي الموصولات (الذي)^(١) للمعرد المذكر . (و من) للمفرد المؤنث ، (واللذان) لمتثنى المذكر ، (واللذان)^(٢) لمتثنى المؤنث (بالألف) رفعاً ، (وبالياء) نصباً وجراً^(٣).

(والأولى ، والذي) كلاهما لجمع المذكر . (واللذان) وبلا ر .
واللذان) لجمع المؤنث^(١) . (ومن ، وما ، وأي) نحو : ﴿أَيُّهُمْ أَقْدَعُ عَلَى الزَّخْمِ
عِيشًا﴾^(٢) ، (وَأَيُّهُ) نحو : أَيْتَهُنَّ أَحْسَنُ مِنْ هُنْدَ عِدِي ، (ودو) (الطه) أي
المنسوبة إلى بني طي ، نحو :

على ما ذكرنا في باب الاستثناء . وي . قُتِلَ الْفَرَسُ مِنْ «شرح الرضي» (١٤٣)

(١) أي صلة الألف واللام .

(٢) ويجوز في هذا أن يكون مراداً وصف به مفرد الفظ مجموع السمي ، كتوبه بعد

﴿كَتَمَ الْبَيْتَ مَشَقَّةً فَكَتَمَ﴾ اهـ ١٧ . فحصل على اللفظ ، أي . الجمع الذي أسره ، به

قال . ﴿يَتَوَرَّجُ﴾ ، فحصل على السمي ، ولو كان في الآية محققاً من الذين لم يحرم

الضمير الراجع إليه ، وهذا كثير ، أعني ذكر (الذي) مراداً بوصفاً به مفرد مفرد

مجموع السمي ، أما حذف الون من (الذين) نحو حامسي الرجال الذي قالوا كذا ، فهو

قليل كقوله (اللد) في الخشبي

قُتِلَ : القتل هنا من «شرح الرضي» (٢٠/٣) .

(٣) وقد يقال للذي ولدان ، وثني وثلاث ، ولأني ولأني بلا لام رضي

قُتِلَ : القتل من «شرح الرضي» (٢٠/٣)

(٤) ولا يعرب أيضاً رضي .

(٥) ودو فملأ ودو ففعلت ، نحو : حامسي دو فعل ودو فعلا الأكثر دو الطائفة لا تصرف

(٦) سورة مريم ، الآية . ٦٩ .

لأنَّه لم يُعَيَّر بعضَ ما قد ضَعُفَ

لأنَّه لم يُعَيَّر بعضَ ما قد ضَعُفَ

أي: الذي أدَّ عارقه، وقوله:

وإنَّ الماءَ ماءٌ أبسى وجَدِّي

ويُسِرُّ ذو حَفَرتٍ ودو طوَيْسَتِ

() على صيغة الجمع، والمراد به الواحد على طريقة بوجه تعالى ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُ إِنَّا طَلَقْنَاهُ﴾

(معلق ١٠)، والعارق من العرق، يقال عرقت العظم إذا أكل ما عليه من اللحم، وهذا

مبالغة في التجويف، أي لا اقتصر على أخذ اللحم من العظم، بل أريد م

(١) لتجيت لملان، أي عرضت له

(٢) معناه لأكسرون العظم إلبيد.

(٣) قُلْتُ، فأنه، قُتِسَ بن جزرة الغاني، وهو في «ديوان الحماسة» (٣٦/٢). وليت من

البحر الطويل، وهو من شراهد «المفصل» للزخري (١٨٢)، و«جريدة الأدب»

للمعادي (٤١٠/٧)، و«اللسان»، مادة عرق، وإنتاج العروس للربدي، «المدة نفسها

قوله: (لأنَّه) اللام لام حواري القسم، وأنَّه من مؤكَّد بالون الجميع، حواري القسم هي

البيت الذي قبله وهو (حللت) والانتهاء لنشيء المرصُّ له ولا اعتناءً عليه والمسل إليه

وروي: (لأنَّه) العظم، بوزن التوكيد الضمنية، ولام التعريف بعدد (دوا) صفة

للعظم، وهو في لغة طين، بمعنى الذي وجملة (أنا عارقه) صفة و(عارق) اسم

فاعل من عَرَقْتُ العظم عَرَقًا أَكَلْتُ ما عليه من اللحم

يقول حللت أيها الملك بقرابين الحرم، إن لم تنبأ ببعض ما صنعته ولم تشارك ما فات

من عدلك، لأنَّه من كثرة العظم الذي أخذت ما عليه من اللحم وانظر

المزهر - ٤٠ لسيرمي (٣٧٤/٢)

(د) قُلْتُ: قلته سنان بن لعل الطائي، من أبواب مخاطب بها عبد الرحمن من الصمخاك (والتي

العلية) في شأن بتر وقع السراغ فيها بين حشٍّ من أحد العرب وهو من البحر الودهر

الشاهد فيه (دو حمرت) و(دو طلوت) حيث استعمل (دو) في الحملين اسمًا موصولاً

بمعنى (التي)، وأجراه على غير العاقل، لأنَّ المعصود بها البئر، وهي مؤنثة

وهو من شوهه وأوضح «المالك» (١٥٤/١)، و«شرح شعور الذهب» (رهم ٣١)،

ولمن حليل (١٥٠/١)

أي. النسي حمرتهما وطوبتهما. (ودا) الذي (بعد مـ) النسي
 (للاسماء) نحو ماذا صنعت، وقيل: مطلقاً. (والألف واللام) عطف
 على ما ذكر من الموصولات.

فإن قيل: لألف واللام يومهم كونهما موصولين

قيل الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع، فكأنه قول

ومحموعتهما.

(والمائدُ المفعولُ) اللام في (المائد) للعهد، أي. المائد الذي لا
 يتم الموصول إلا به، فيخرج المائد إلى غير الموصول، والمائد ليه
 المتعدد. ثم قيده بالمفعول؛ ليخرج المائد الذي هو غير المفعول وفيه
 نظر؛ لأن المائد الذي هو متداً وخيره غير جملة^(١) يحذف في صلة أي
 مطلقاً^(٢)، وفي صلة غيره^(٣) عند طولها، نحو^(٤): «وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ زَوِي

(١) إذا لم تكن راتدة، فهي نحو ماذا صنعت؟ يحتمل كونها راتدة، وبمعنى الذي، وفي
 مولاك. ما ذا «سي صعب، نص في الزيادة، ومنه (د) بعد (من) الاستهائية، نحو

«مَنْ كَانَ الَّذِي يُقَرِّبُكَ اللَّهُ» [البقرة ٢٦٥] ري قُلت: النقل من «شرح الرضي» (٣/ ٢٤٤)

(٢) أي يشترط في «متداً السحوف أن يكون خبره جملة، ولا ظرفاً، ولا حاراً ومفعولاً،
 إذ لو كان أحدهما لم يعدم بعد لحذف أنه حذف شيء؛ إذ الجملة والظرف مصلحتان مع
 العاية فيهما لكونهما صلة

(٣) سواء استغلت الصلة أو لا؛ لم يحسن الاستطالة في معنى الموصول سبب الإضافة، وإن
 لم تغفل الصلة، رضي. قُلت: النقل من «شرح الرضي» (٣/ ٢٧٧).

(٤) ولما الكوثيرون فيجوزون الحلف بلا حدود مطلقاً في صلة (أي) كان، أو في غيره مع
 الاستطالة أو بدونها. ري قُلت: «نقل من «شرح الرضي» (٣/ ٢٧٩)

(٥) وهو الذي هو إله في السماء وفي الأرض. م

المستعنى عنه مراداً، فلا يكون مما يشبه الفاظ القرآن، فيبني أن يعدد الصلاة كما جاء في بعض الروايات.

واعلم أيضاً أن الأصل أن الضمير وإن كان فصلة لا يحدف؛ لأن الإصمار خلاف الأصل، وإما وضعت الضمائر للاحتصار، وبعد الحذف يستوي الطاهر والمضمر، فلا حاجة إلى ارتكاب مخالفتي الأصل الإصمار والحذف مع حصول الغرض، بخلاف الطاهر، وهو الاحتصار، لكنه إذا احتيج إلى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد إلى الموصول بحذف حذفه، لقيام الدليل على تحقق مخالفتي الأصل.

(وإذا أخرت - الذي^(١)) أي: إذا أردت أن تحرر عن حزم جملة باستعمال: الذي أو التي، قالوا للاستعانة، ولست بصله الإخبار؛ [١٩٧] لأن (الذي) مخبر عنها، لا مخبر بها. (صدرتها) أي: أوقعت كلمة (الذي) في صدر الجملة. (وجعلت) عطف على قوله: (صدرها)، (موضح) طرف مكان نصب بتقدير (في) وإن لم يكن مهماً كلفظ المكاد. (المخبر عنه) لدي قصد الإخبار عنه (ضميراً) مفعول (جعلت) (لها) أي: لكلمة الذي، مفعول ثان. (وأخرته) أي: المخبر عنه حال كونه

(١) هذا باب تسميه الحاة باب الإخبار بالذي، أو بالألف واللام، ومفعولهم من رشح هذا الباب مبرر لتعميم فيما علمه في بعض أبواب النحو من المسائل، وتذكيره إياها، كما تذكر مثلاً بمفعول أن الحال والتفسير لا يخبر عنهما أنه يجب تكبيرهما، ومفعول أن لمجرور يخبر وكاف الشبه لا يخبر عنهما أنهما لا يقفان ضميرين، ومفعول أن ضمير النال لا يخبر عنه، أنه يجب نصبه لمعرض الإبهام قبل التصير وفي باب العلم من شرح الرضي (٢٩٢)

(جبراً، فإِذَا^(١)) الغاء تفسير أو تحليل، (أحرزت) أي أردت الإخبار (من) الكائن (من: صرنت ريداً) فإمن^(٢) نعيضية وصمة (قلب: الذي صرنت ريداً) بتصدير. الذي، وجعل العسير في موضعه، وتأخير ريد خبراً لها. (وكذلك) خبر مقدم، أي: مثل الذي (الألف واللام) متداً (في الخلة الفعلية) المتصرف^(٣) (خاصةً) أي: حصلت الألف واللام بالحركة الفعلية خاصة، أي: خصوصاً. (ليصح بناءً اسم الفاعل أو المفعول^(٤)) من الفعل.

(ماداً تَمْدُرْ أمرٌ بينها) أي: من الأمور المذكورة، (تَعْدُرُ الإحجاز) المذكور. (ومن ثم) أي: ولأجل أنه إذا تعدر أمر منها تعدر الإحجاز (انتشع) الإخبار (في ضمير الشأن) لانتشاع تأخره خبر^(٥)؛ لاستلزامه التقدم على الجملة، نحو: هو زيد قائم، وقد جعل المخبر عنه ظرفاً على الانتشاع.

(١) تصب على الحال، أو ضمير. آخرته معنى جعلته، أي جبر متأخر. ري ثنت لقلب من «شرح الرضي» (٣١/٣)

(٢) إذ غير المتصرف نحو نعم ونشي وعسى وليس وجيداً، لا ينبغي منه اسم فاعل ولا مفعول، فلا يخبر باللام عن ريد في بس ريد مطلقاً. ويحب أن لا يكون في أول ذلك الفعل حرف لا يستعد من اسم الفاعل والمفعول معناه، كالس وسوف وحرف التمي وحرف الاستهتام ري قنت القلب من «شرح الرضي» (٣١/٣)

(٣) لأنه يمكن أن يسك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع داعمه إذا كان «فعل ميب للفاعل؛ إذ معنى اسم فاعل مناسب لمعنى: قل، أو يفعل، أو سم مفعول مع مرفوعه إذا كان القلب ميباً للمفعول؛ إذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويُفعل ري يلب النقل من «شرح الرضي» (٣٢/٣)

(٤) ولانتهاء الأمر الأول، وهو تصدير الجملة بالموصول، ولانتهاء الأمر الثاني أيضاً، لأن الشأن لا ضمير له ليُجعل مكانه. كبير.

وانما بدأ بالتفريع من الأخير لا الأول؛ أحداً به من القريب؛

(والموضوف) بدون الصفة، بخلاف: الذي صرته زيدُ العاقلُ (والصفة) فقط، فلا يحوز في: صرته زيدُ العاقلُ، أن يحزر به (الذي) عن زيد؛ لامتناع وضع الضمير موضع الموصوف؛ لأن الضمير لا يوصف، ولا عن العاقل؛ لامتناع وقوع الضمير صفة؛ لأنه لا يوصف به.

(والمصدر العامل) بدون المفعول، نحو: عَجِبْتُ مِنْ دَقِّ الْقَصَارِ الثُّوبِ؛ لامتناع عمل الضمير، بخلاف: الذي عَجِبْتُ مِنْهُ دَقُّ الْقَصَارِ الثُّوبِ. القَصَارِ الثُّوبِ.

(وَلِحَال) نحو: جاسي زيدُ راجياً؛ لامتناع تعريفها.

(وَلِالصَّمِيرِ الْمُتَحَقِّ لِمِيزِهَا) أي: الذي نحو: زيدُ صرته، علو قبل في الإخبار عن ضمير المفعول به: الذي زيدُ صرته هو؛ لرم حلول المتداً أو الموصول عن العائد، وكل منهما ممتنع.

وقوله. (لتغيرها) مفعول به المستحق، واللام لتعوية العمل.

(وَالِاسْمِ الْفَتْمَلِ عَلَيْهِ) أي: على الضمير المستحق لميزها، نحو زيدُ صرته علائهُ، ولو قيل في الإخبار عن غلامه: الذي زيدُ صرته علائهُ؛ لرم حلول الموصول أو المبتدأ عن العائد.

(وما) مبتدأ، (الاسْمَةُ) أي: المنسوبة إلى الاسم نسبة الجرثي إلى

(١) ولله نظراً إذ يستحق التعبير أيضاً

الكلي. واحترز به عن الحرفية (موصولة) نحو أعني ما صنعت،
 (واسمهاية) نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾، (و- ص) نحو ما
 صنعت أنت، (وموصوفة) إما بمفرد، نحو بما شغبت لك، أي شيء،
 شغبت لك، وإما بجملة، نحو:
 رَبِّ مَا تَكْثُرُ النُّفُوسُ^(١) مِنْ الْأَمْرِ سِرَّ لَمْ تَوْحِدْ كَحَلِّ الْعَقَالِ

ويحتمل أن يكون (ما) في البيت كافة، وليس تبعية ومتعلقة

(١) معنى الذي تعرف بصلتها كبير

(٢) سورة طه، الآية ١٧

(٣) والمعنى رَبِّ أَمْرٌ يَكْرَهُهُ الْإِنْسَانُ وهو مثنى به يرون عنه ذلك المكروه، ويقع له فرجه
 منه، قوله (كحل العقال) يريد انقراجاً سهلاً سريعاً كما يحل العقال في السهولة
 والسرعة بإقليد.

(١) قلت: اليك من البحر اسعف، واختلف في سببه حسب لأمره بن أبي الصلت، وهو
 في «ديوانه» (ص ٢٤٤)، ولغيد بن الأبرص، وهو في «ديوانه» (ص ١١٦)، ونسب
 لهما لحيث بن عمير، البشكري، وبغير الضمعي ولعمري ولكن لشهور الأثر وهو
 من شواهد مسبوقة (١١٣/١)، و«المصنف» بمورد (٨، ١)، و«اللسان»، مادة موح
 فرج: اسم، وفرجة مصدر والفرجة، وميل الفرجة بي. الأمر، والفرجة بالضم في الحدار
 واللب. «العقال» بكسر العين، وهو القدر، وفل العقال الحل الذي تعمل به البعير
 المعنى رَبِّ شَيْءٌ يَكْرَهُهُ الْعُمُوسُ من الأمر، له انقراج سهل سريع كحل عقال الدابة
 الشاهد: في «رَبِّ مَا تَكْثُرُ» حيث وقعت «ما» بكراً موصوفة، بمعنى شيء. قال «ما»
 هنا اسم، وليس حرفاً، بدليل أنه قد عاد إليها ضميراً، وهو «الها» من قوله «له فرجة»
 والحرف لا يصح عود الضمير إليه

(٢) كما قال بعض الكوليين وبعض أهل التحقيق من المصريين

قلت: قال ابن هشام في «السمي» عقب الشاهد (٥٥١) «أبيء رَبِّ شَيْءٌ تَكْرَهُهُ
 الْعُمُوسُ، فَيُخْتَلَفُ الْعَائِدُ مِنَ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ، وَجَوْرُ أَنْ تَكُونَ (ما) كاتفة، والمعقول
 المتخلف اسماً ظاهراً، أي: قد تكروه العُمُوسُ مِنَ الْأَمْرِ شَيْئاً، أي وصفاً فيه».

بد (نكرة)، والمثال يصلح محتملاً. (ونامة) أي: نكرة غير موصوفة ولا صفة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الشَّكَّاتِ فَيَمْنَاهِي﴾، أي نعم نشأ هي. (سمى شيء) مكرراً عند أبي علي، وبمعنى «الشيء» معترفاً عند سيويه. (وصفة) نحو: أكرمت بوجه ما، أي بوجه أي وجه. وقيل هو حرف زائد، وفائدتها: الإبهام وتأكيد الكبير تعظيماً، نحو الأمر ما عَلِئْتُ، أو تحقيراً، نحو: أعطيت عطية ما، أو توبعاً، نحو: أصرته صرناً ما. [أي: ضرباً أي ضرب كان]

(و«من» كذلك، إلا في الثانة والصفة) أي: مثل (ما) في أوجهه، أي: تكون موصولة، نحو: أكرمت من حاءك، وشرطية، نحو: من نصرنت أصربت، واستهلامية، نحو: من علامك؟ ومن ضربت؟ وموصوفة إما بمفرد، نحو قوله:

وكفى يساً فضلاً على من غيرنا حسب السبي محمد إثنان

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٢) قلت قائله حاد بن ثابت الأنصاري ^ع، شاعر السبي ^ع، كما في «الكتاب» لسويته (١١٢/١)، وبين لكعب بن حادك الأنصاري، كما في «ديوانه» (٢٨٩)، وفي «زينة الأدب» لبديوي (١٢٠/٦) وهو من البحر الكامل، ومن شواهد سيويه (١١٢٠)، والمعنى للـ (١٢٨) و (٦٠٧)، واللسان، مدة مس أي: على قوم غيرنا محض (غير) على الاتباع (من)، ويجوز فيه الرفع على أن يجعل (من) صلةً بـ «مصدر» مو وقال الفراهيدي ^ع نصب (صلاً) بـ (كفى)، ويحذف (غيرنا)، لأنه ختم (من) نكرة، كأنه قال: على من غيرنا، وقد رصه ناس وهو أجود على قوله: (على من هو هيرنا) أي على من هم غيرنا (انظر «الجميل في النحو» (ص ١١٦))

الشاهد في «على من غيرنا» فإن «من» هنا إما نكرة موصوفة أو رقتة.

أي: [١/٩٨] على شخص غيرنا، أو بحملة، بحر: رُبَّ من جافك مد
أكرمته، ويجيء عد الكوفيين حرفاً رائداً أيضاً، وتمسكهم بقوله:
إنَّ الرِّيسَ سَكَّامُ الصَّخِيبِ قَدْ عَلِمَتْ

دَاكَ العَشِيرَةِ، والأثَرُونَ^(١)، منْ عدداً^(٢)،

قد(من) زائدة، أي: الأكثرون عددٌ، والصصرية جعلوها موصوفة،
أي: الأكثرون إنساناً بعد عدداً

واعلم أن ثناء (من) و(ما) الموصورتين؛ لشبه الحرف في الافتقار،
والاستغناميتين والشرطيتين؛ لتضمن الحرف، والموصوفتين و(ما) النمة
والصفة؛ لمشابهتهما الموصولة لفظاً.

(وأي) للمذكر، (وأيّة) للمؤنث، ولفظ (آية) أريد بها اللفظ، فهو
علم، فينبغي أن يجمع للسبب، إلا أن يجعل التنوين تنوين المشاكلة
(كـمن^(٣)) في ثبوت ما يشك فيه من الوجود الأربعة دول انتفاء ما بقي
عه، فلا يرد مجيئهما^(٤).....

(١) كل القاتل

(٢) قَبِ الأَثَرُونَ الأكثرون ثروة، جمع الأثرى، وهو اسم تفصل من ثري

من الأبيات التي وردت في أكثر كتب البحر، ولم يذكر أحدٌ منه إلى قاتل معس، ولا
شيئاً مما يتصل به وهو من شواهد «معني أدبي» (٦١٢)

عند الكوفيين (من) حرف رائد؛ أي والأثرون عدداً وهي عد البصريين موصوفة،
أي. والأثرون إنساناً معدوداً، أي قوماً معدودين وهي «معني الهوامع» لبيروني
(٣٥٥/١) أي والأثرون عدداً، والبصريون انكروا ذلك [أربعة من]، لأنها سم.
والأسماء لا تتراد، وأثروا الياء على أن (ما/من) فيه نكرة موصوفة أي من بعد عدداً

(٣) أي: أي ولية.

صفين دونه^(١)، أي: يكونان موصولين، نحو: اصرث أيهم وأيهم لقيت، واستعها ميتين، نحو: أيهم أخوك، وأيهم أختك، وأيهم لقيته، وشروطيتين، نحو: «أيما ما تدعوا لله الأكتناء المُنْتَنِي»^(٢)، واية سلكت، وموصوفتين، نحو: أيها الرجل، وأيها المرأة، ولا يعرف كونها موصوفتين في غير هذا المقام، وأجار الأحفش مرث بأي محسن، وصفتين أيضاً نحو: مررت برجل أي رجل، وامرأة أي امرأة.

وقوله: (كلام ٨) يشير إلى عدم الوجه الأخير لعدمه في م، لكنه ثابت بالاتفاق. فلعلة أدرجه في الاستعها؛ لأنه إذا قيل: مرث برجل أي رجل، فكأنه قيل: مرث برجل عظيم لا يُعرف كُنهه، ويسأل عن شأنه. ويقال: أي رجل؟ فنقل إلى الصفة، وجعل بمعنى عظيم، فأعرب إعراب الموصوف.

(رومي) ي. كل واحدة من (أي) و(اية) (نمره) للزوم إصافها الماسة عن البناء^(٣)؛ لئرونها [ب. ٩٨] صرلة التنوين الماضي لنساء، ولا يرد نحو: حيث؛ لأنها عهدت مدعة لا رافعة، ولا يرد نحو: يومئذ ويؤتوم يُتَفَقَّح^(٤)؛ لأن هذه الإضافة من حيث إنها إضافة إلى الحمله وذلى (إد)

(١) آية: دون من

(٢) سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٣) وليه نظر، إذ المعارف لا تصاف بالمعنوية وهي من الموصول، وهو أحد أقسامها، إلا أن يقال: إنه كان في الأصل لدت مهمة، ثم أوحس به، وكان مصداقاً، والذي هو مجمع هو الإضافة العذرة عليها الراب.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ٧٣

المضافة إلى الجمعة داعية كما أنها من حيث قيامها مقام السورس منعة، فيجوز البناء توفيقاً بين الجهتين. (وحدها) مصدر قائم مقام الجملة الحالية، أي: يتفرد انفرداها في الإعراب باللسة إلى نوع الموصولات، لا مطلقاً، ولا يشاركها من الموصولات في الإعراب غيرها.

(لَا إِذَا حُدِّثَ صَدْرُ صَلَاحِهَا) فحينئذ يجوز أن يسي؛ لأن ازدياد شبهه بالحرف لازدياد افتقاره لحذفه عارض جهة ضافته، فعاد مسياً؛ لأن ما هو صفة الأشياء^(١) يميل إليه كل شيء بأدنى سبب. ونش على الصم؛ لحرر النقصان^(٢) كقبيل وبعد.

ويرد على هذا التمسك. أي إذا كان غير مصافه، نحو: اصرث أيتاً أفضل، فإنه لا يسمع إلا منصوباً، فالأولى أن يقال. أي إذا كانت مضافة بي على الصم سماعاً، نحو قوله تعالى: ﴿تَسْرِ عَنْ مِّنْ كُلِّ فِئَةٍ يُهْمُ أَكْثَرُ عَلَى الْفُتْحِ عَيْنًا﴾^(٣)، أي: هو أشد.

وذهب الكوفيون إلى أنها معربة مبتداً استعهامية^(٤) لا موصولة، و﴿مِنْ شِيعَةٍ﴾^(٥) متعق الرب^(٦)، و﴿مِنْ﴾ للتبخيص، والجملة صفة ﴿شِيعَةٍ﴾

(١) وهو البناء.

(٢) وهو خير أول الصلة

(٣) سورة مريم، الآية ٦٩

(٤) والقول بأنه مبتداً، والجار والمجرور معمول ﴿تَسْرِ عَنْ﴾ خلاف الظاهر، لأن ﴿تَسْرِ عَنْ﴾ عمل يطلب معمولاً به، و﴿يُهْمُ﴾ صالحة لذلك كبير

(٥) طلمبا عمل في الجار والمجرور: اكتمى بذلك، وارتفع ما بعده بأنه مبداً م

(٦) أي: معمول ﴿تَسْرِ عَنْ﴾ كما يقال أكلت من كل طعام. كبير

بتأويل: مقول فيهم. وحمله يونس على التعليق بالاستفهام، فيلزم التعليق في غير أفعال القلوب، وهو من خصائص (ما) كما عرف وحمل الأحفش على زيادة (من) في الإثبات كما هو مذهبه، وجعل «أَيْهَمُ أَشَدُّ» متأنمة. وقال سيويه: والإعراب أيضاً حينئذ لعة جيدة

قال الجرمي: خرجت من خندق الكوفة، فلم أسمع أحداً إلى مكة يقول: اضرب أيهم أفضل، إلا مصوياً

وإنما لم يستثن: يا أيها الرجل^(١)؛ لأنه في بيان إعرابهم من بين الموصولات^(٢)، لا مطلقاً.

(وفي: «أعداد صفت»^(٣)) وكذا في: من ذا أكرمت^(٤)

(وخبر: أحذهما: «ما الذي») أي: إفادة معنى (الذي) يكون ذا موصولاً^(٥)، والجملة صفة (وجهان) أو مستأنفة. (وحوته) أي جواب

(١) وأحب: بك مراد يونس «أن الترخ عبارة عن السير، والمسير حب لعلم، فخذه يبرسر عن، أي: لعلى أيهم أشد، فهو من أفعال القلوب على الوجه المحاذي إطلاقاً لاسم السب على السبب، ولا معنى ما به وأجب أيضاً بأنه لا يختص النعت بفعل القلوب عنه، فلا يرد النقص - م -

(٢) مع أنه مني

(٣) لما بينهما من التباين م

(٤) وفيه: لأن المذكور في (الإقلاق) أن لا يدخل على: لأن يس (من) و(ذا) من سمره لأن (ما) عام. وما كذلك، فيعمل على الأشياء كلها، بخلاف من، فإنها اسم خاص يدور العلم، فلا يكون موافقاً لها، فلا يصح أحدهما إلى الآخر لما بينهما من التباين م

(٥) أي: جعل (ذا) وحده بمعنى الذي، و(ما) اسمها بمعنى أي، فيكون باعتبار (ذا) مع صله خبر م، والمائد محذوف - م

ماذا صنعت؟ (رفع) على هذا الوجه، أي. مرفوع، أو دو رفع، كجواب من أبوك؟ على أنه جبر المبدأ المحذوف، فالقدير في قوله: الإكرام في جواب من قال: ماذا صنعت؟: الذي صغته الإكرام. وحملة (وجوابه: رفع) معترضة.

(و) الوجه (الأخر: «أي شيء»^(١٤)) يكون (ما) استهامية^(١٥)، بمعنى: أي شيء، منصوبة المحل على أنها معول بها لقوله: (صنعت)^(١٦)، (وجوابه) أي: جواب: ماذا صنعت؟ على هذا الوجه (نصب) على المفعولية، فإذا قيل: الإكرام في جواب: ماذا صنعت، كان المعنى: صنعت الإكرام، وقرئ: «كَلَّ السَّقَو»^(١٧) في جواب: «مَاذَا يُنْقِشُونَ» على الوجهين، وقوله: (نصب) ك(رفع).

[أسماء الأفعال]

لأنها ليست بأفعال: مخالفة صيغتها صيغ الأفعال، وتوحيب بعضها، ودخول

(١) وولادة على هذا الطريق، والمشهور في الكتب بمعتمده أن (مدا) مسرلة كلمة واحدة، قيل والذي يدل على أن (مدا) بمثابة كلمة واحدة إثبات ألفها عند دخول حرف الجر عليها، تقول العرب عسدا، مولا أن (دا) مع (ما) مسرلة الكلمة الواحدة، لقاروا بن، كما قيل فيم ٢

(٢) قال بعض المحققين ما ذكر ميبويه من الوجهين على سبيل الاحتمال لما هي ذلك من إثبات المطابقة، وإلا، فالوجهان حائران في الوجهين؛ إذ لك أن نقدر الفعل المذكور، فنصب إقليد وأن يمدر البند، فترفع كبير

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٤٥. وقرئ بالرفع (المعز)

اللام في بعضها، والنقل عن المصدر والظرف والحار والمجروح في بعضها، كزويد وذراك وعليك ظاهر^(١)، وبعضها يشبه أن يكون مصدراً، ولم يشت استعمالها مصدراً نحو: وشككنا^(٢) وشئنا وقيهاات وبرآل، فيها على زنة لبيان وقوقات وذهاب، فحمل المحتمل على المتيقن، وحمل الكل مقولاً (ما كان) «كان» هذه يحتمل الوجود الأربعة، وهي أن تكون ناقصة على أصلها، أو تامة، أو بمعنى: صار، أو رائدة (بمعنى الأمر) قدم الأمر؛ لأن أكثر أسماء الأفعال بمعناه، (أو الماضي) وضعاً، فلا يرد نحو: لصارب بمعنى: الذي صرب.

وفيه: أنه لما كان بمعنى الأمر والماضي وضعاً صدق حد الفعل^(٣) عليه.

وفيه: أنها وصفت أولاً أسماء، [٩٩/ب] ووضعتها بمعنى الأفعال وضح اعتباري استعمالي، فلم يتناول نحو: الصارب أمس؛ لعدم هذا الوضع^(٤)، ولم يحرج عن الأسماء؛ لعدم تحقق ذلك الوضع ويرد عليه^(٥): أف، بمعنى: التصبُّر [أنصحر]، وأوَّه، بمعنى لوح

[أنوح].

-
- (١) لاستعمال المقول منه.
- (٢) من وشك بمعنى سرح طيب وشكنا، مئة (أو انظر «لسان العرب»، مادة وشك
- (٣) في الأصل الحظي العامل
- (٤) فيه على التأيد؛ لأنه قد يستعمل بمعنى الصارب الآن أو عداً م
- (٥) فيها لأن وضعها اعتباري لا تحقيقي، بخلاف وضع الأفعال؛ لأنه تعبيدي م

واجيب: بأن أصلهما كونهما بمعنى: **نصَجَرْتُ وتَوَحَّشْتُ^(١)**، وإن عُبِّرَ
عنه بالمستعمل مجازاً، فلا يَرُدُّ نقضاً.

(مثل: **زُيِدَ رِيْداً**) مثال المتعدي، ونظير ما كان بمعنى الأمر،
و(زَيْداً) معمول (زويد)، وهي مرفوعة المحل على الابتداء؛ لصدِّ الفاعل
مصدِّ الخبر، كـ(أَقَانِمُ الرِيْدَانِ) على رأي.

وفيه: أن معنى العمل يسمع الابتدائية^(٢)

وفيه: أنا لا نسلم أن هذا النوع من الابتداء يبايه معنى العمل؛ لكونه
مستنداً به، لا مستند إليه.

وقيل: إنها منصوبة المحل على المصدرية.

وفيه: أنه يستدعي تقدير العمل قبلها، فلا يكون حينئذ أسماء
الأفعال^(٣).

والحق: أنه لا محل لها من الإعراب؛ لصيرورتها بمعنى العمل،
واختلاف حُكْمِها.

(أي: **أَمْنَهة**، و**هيهات ذاك**)، أي: **بَعْدَ** مثال اللازم، ونظير ما كان
بمعنى الماضي.

-
- (١) أي: أظهرت الملل
(٢) بخلاف: أَقَانِمُ، فإن معناه معنى الاسم، وإن شابه الفعل، أي: دو نام، فصح أن يكون
مبتداً، بخلاف اسم العمل، فإنه لا معنى للاسمية، ولا اختيار باللفظ، فإن سمح فيه
قولك: سمح بالمعدي، حبر مبتداً إن كان لفظه فعلاً؛ لأن معناه الاسم م
(٣) قياساً على: سَقياً ودرعياً م.

وأشار بالمثالين إلى تقسيم أسماء الأفعال إلى ما كان بمعنى الأمر أو الماضي، وإلى ما كان متعدياً أو لازماً، وإلى ما كان المنقول عنه فيه مستعملاً أو لا.

(وفعال) أي: ما يوزن بفعال الكائن (سقى الأمر) الكائن من (الثلاثي) ويحتمل أن يكون حالاً من ضمير قوله: (ماش) أي قياسي، أو ذو قياس، أي: يصح اشتقاقه من كل ثلاثي (كـلـرل) أي: هي مثل مرال (سقى: ارل).

(وفعال) أي: ما يوزن بفعال (مقدراً) حال من ضمير مسي (معرفة كتحار) بمعنى الفجرة^(١)، صفة أخرى لمصدر، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو كتحار، والجملة معترضة^(٢). (وصمة) محتصة بالداء أو لا، (مثل) صمة (صمة)، أو خبر مبتدأ [١/١٠٠] محذوف. (واسا) سي (خير - لمشابهة له) أي: لمشابهة (فعال) التي هي مصدر معرفة أو صفة لفعال بمعنى الأمر.

وقوله: (له) معمول به للمشابهة، واللام لتقوية العمل.

(عدلاً ورنة) تمييزان، أي: لمشابهة عدله ورنته كعدل فعال ورنته، أو حالان، أي: حال كونه معدولاً وصاحب زنة فعال، وعلماً الواو داحلة على قوله: (ميتي في الحجاز).

(١) لو بمعنى الفجرة.

(٢) من المعلوم والمحذوف عليه.

(وعلماء) حال من مفهوم قوله: (مبني هي المحامز معرب في تميم)، أي: اختلف حال كونه علماً (بلاعلم) وإن تعلق بكل من قوله (مبني هي الحجار معرب في تميم)؛ لرم توارد العاملين على معمول واحد، وإن تعلق أحدهما؛ لرم حلق الآخر عن التعلق بهذا. لحال للأعيان، أي: العين والشخص؛ إذ لام الحسن يظل معنى الجمع، فلا يرد ما قيل: إن فقدم ليس علماً للأعيان، واحترز به عن علم المعنى كفحار. وقوله: (للأعيان) صفة (علماً).

(نؤثنا) معنوياً، وهو صفة (علماً)، (كـ نظام) علم مؤث (وعلماء) علم مؤث، (مبني) عطف بالواو السابقة على قوله: (مبني) واقعاً خيراً للمتداً، وهو قوله: (فعال) (مبني) استعمال (أهل الحجار) ظرف مبني لما مر في فجار وقفاي. (ونفرت مبني) استعمال أكثر (مبني) لمجنيته في استعمالاتهم معرباً على ما حكموا. وقوله: (مبني ومعرب) بمعنى: خير واحد، أي: محتف في إعرابه وبنائه.

(إلا) استثناء من قوله: (وفعال علماً للأعيان)، بمعنى: كل ما يؤث فعال، فيكون علماً، فاستثنى منه ما خرج عن حكمه، وهو الاختلاف في بنائه وإعرابه بين أهل الحجار وجميع بني تميم (ما كان مبني آخره) والجملة صفة (ما) أو صلته. والمستثنى منصوب المحل على الاستثناء من الموحب التام (رأ) مبتدأ فإنه مبني بالاتفاق، (سحر: حصار علماء) علم كوكب، فإنه لم يعرف إلا مبياً، ولعل -هـ على الكسر؛ لنقل الراء- التي هي من حروف التكرير، وكذا: طمار وكرار [ب/١٠٠] ونحو ذلك.

[الأصوات الحارّة على لفظ الإنسان]

(الأصوات:) ولم يقل. أسماء الأصوات؛ لأن المطلوب من الأصوات ما يصوت به الإنسان لبهمة كح عند إناحة العير، أو يشبه به^(١) غيره^(٢) كالتشبيه بصوت الغراب وغيره، لا بيان الأسماء الدالة على الأصوات من نحو: نَحْ صوت الإناحة، وغاق صوت الغراب. والأصوات ليست بأسماء لعدم كونها دالة بالوصف، وإنما ذكرها في باب الأسماء؛ لإجرائها متجراها، وأخذها حكمها. وببت؛ لجريها متجري ما لا تركيب فيه من الأسماء.

(كُلُّ لَفْظٍ خَفِيٍّ بِهِ صَوْتُ) أي: صوت به كصوت بهيمة^(٣) أو طائر أو غيرها، ويشبه به إنسان بصوت غيرها كما يفعله بعض الصيادين عند الصيد لئلا ينفر الصيد، وليس المراد به: حكاية الصوت هي نحو: (عاق) صوت العراب؛ لأنه اسم لا صوت، ولا استواء القسمين فيه حيث يقال أيضاً: (نَحْ) صوت إناحة البعير فيصير القسمان قسماً واحداً.

() أي ينفك الصوت

(١) أي: غير صوت نفسه.

(٢) الكاف هي (كصوت بهيمة) مصوبة السحر، فونه (ويشبه به. إلخ) عطف تعسري لفعله (صوت به)، والصغير المجزور في (يشبه به) لـ (صوت بهيمة)، وفي غيره أيضاً له باعتبار الأفراد المذكورة، ولا تنطق الكاف مرموعة لسحر؛ لأن المعنى على التشبه لا التمثل، وحاصله: أن كل لفظ يلفظ به الإنسان ويصوت به صوتاً مثل صوت بهيمة، ولو وقع الكاف يكون المعنى كل لفظ يصوت به الإنسان مثاله مثل صوت بهيمة، وحيث يكون (صوت بهيمة) جزئياً له، وهو غير سبيل لأن الكلام في الأصوات التي يصوت بها لإنسان بقربة (كل لفظ) فليأمل صاحب

(أو ضوت) لتصويت: الصوت، يقال. قد صات الشيء يصوت صوتاً، وكذا: يصوت تصويتاً. (هـ) مقول ما لم يسم فاعله (للهانم) لجرها أو دعائها أو حسوها^(١) أو غير ذلك، وإنما لم يذكر ما هو صوت الإنسان ابتداء من غير تعلق بالغير، كـ(وي) صوت المتعجب، وأو^(٢) صوت المتوجع، وبحو ذلك؛ لأنه لما كان هذان القسمان ملحقين بالأسماء المبنية؛ كان ذلك القسم كذلك أولى؛ لكونه صوت الإنسان من غير تعلق بغيره، أو لأن المراد كهذين أو غيرهما، فلا يحرج المذكور بحذف المعطوف، وإنما حذف بقرينة أن هذا لقسم أولى الأقسام

(علاول) أي: ما حكى به صوت (كاعو) إذا صوت به الإنسان تشبيهاً بالغراب. (والثاني) أي: ما صوت به لبيهاثم (كيع) عدد إنحة العير.

[المركبات المرحبه والإسداده ولاصفه]

(المركبات): اللام للمهد، أي: المركبات المذكورة [١/١٠٨] من قل، وستعرف وجه بانها، وفي الحمل تسامع^(٣)، والمراد المركب.

(١) حاث الكلب غناً طردته صح صب في «باح المروسي» للربدي، مادة. حاء «حسا الكلب، كنع إذا (طرده) وأبعده، وقال ثعلب رجزه (حاً) نفع مسكون (وحسوها) كقعود ونحاً أبككت نفسه بحد، يتعدى ولا يمدى ٤ و«نظر» الصالح لمي اللغه» للجوهري، مادة حاء.

(٢) وربما قلبوا الواو ألف، فقالوا. لم من كذا، وربما شدوا الواو وكسروها وسكنوا الهاء، فقالوا: أوة من كذا، وربما حذموها مع شديد الهاء، فقالوا: أو بين كذا بلا مد، صحاح.

فثبت النقل من «الصالح في اللغة» للجوهري، مادة أوه

(٣) لأن القيلس المركب كل أسماء، أو المركب كل اسم م

(كل اسم) حاصل (س) اجتماع (كلمة) أي لمعطين ، وحملها كلمة واحدة بلا متراج ، وإنما لم يقل : اسمين ؛ لئلا يخرج نحو سيميه ، لأن الجراء الآخر صوت لا اسم

وفيه : أنه إن قل إن الصوت حرف ، فلم يقل به أحد ، وإن قل أنه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم الوضع ؛ فيخرج من كلمتين ، فلو قال من لفظين ؛ لكان أولى ، ولئلا يخرج نحو : بحث مصر ؛ لأن ثاني الحرفين فعل ، لكنه يخرج منه نحو : جئت مسق علماً مركباً من مهملين .

(س) صفة (كلمتين) (بهما) أي ييس الكلمتين (س) اسم ليس لا نسبة إسناد ولا إضافة ولا عمل^(١) ولا إفادة معنى ، فخرج نحو تأبط شرراً^(٢) ، وعدد الله^(٣) ، والمجم^(٤) ، ويريد .

(د) نَصْر ، الذي حرف نب) أي : يتي الجزآن : الأول للوسط ، والثاني للتصميم ، (كخفصة عشر) أصله : خمسة وعشرة ، (وحدى عـ) وجه بنائه مشكل ؛ لعدم التصميم ؛ لعدم استقامة المعنى بتقدير : حادي وعشر

(١) ولا يطلب في الحد العموم ، فلا حاجة إلى كل ، وإنما يطلب به بيان ماهية الشيء ، ولم يكن قوله (اسم) أمراً محتاجاً إليه كما في سائر الحدود المتضمنة ؛ لأنه في قسم الأسماء ، نكرة ذكره لئان الوحدة ، أي : اسم واحد . حاصل من تركيب كسرين ، وليس أمراً من هذا الوجه محتاجاً إليه ، لأن المشهور أن أرقام الاسم والفعل والحرف المذكورة هي أبواب النحو كلمات مفردة

(٢) أي عمل عامل ، نحو جس الوجه ، ومضروب علامة ٢ .

(٣) لأن فيه نسبة إسناد . ٢

(٤) فيه إفادة معنى ، وهو التعريف

(د) فيه عمل

وفيه: أن أحد عشر بمعنى: واحد وعشر، ثم غير المركب مع بقاء التركيب إلى واحد من أحد عشر لبيان حاله بتعبير المصدر إلى صيغة اسم الفاعل المقلوب من الواحد^١، وهي الثاني عشر إلى التاسع عشر بلا قلب، فلا يلزم استقامة معنى الواحد والمطف بعد التغيير؛ إذ الإعراب والبناء باعتبار المنقول عنه، والمعنى باعتبار لمنقول إليه، فسي للحمل على أحد عشر (وأحوااتها) أي: أحوات حادي عشر إلى تاسع عشر^٢.

«إلا اثني عشر» فإنه لا يبنى فيه الحرآن، بل يبنى الثاني للانضمام.

وعرب الأول لشبهه بالمصاف بسقوط النون

(وإلا) أي: وإن لم يتخصص الثاني الحروب؛ (أعرب) الجزم (اثني)

مفعول ما لم يسم فاعله (كـ «تغلبك» [١٠٠/ب] وثني) لجزء (الأول) على المفتح (في الأفضح) للتوسط المانع من الإعراب، وعدم الواسطة بين الإعراب والبناء، وقيل: يعرب الأول مضافاً إلى الثاني مموعاً، وقيل: مصروفاً.

(١) ليؤخذ من أول السراة المبرد من المتعدد، لا العدد، وعطف الثاني لمطاً على تلك الصورة، وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك المفعول منه، فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد، ولا عدد على متعدد لاسمادهما كما يبا. لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه طامراً ري يلب الفل من شرح الرصعي [١٣٧/٣].

(٢) وهو الحادي، فإنه مقلوب من الواحد، على أن أصله لواحد، مثل الواو إلى موصح اللام، ولا يسكن الابتداء بالألف بتقدم الحاد هله، فعاد انحاد، وقلبت الواو ياء، فعاد: الحادي، فوزنه: عالف، جارودي.

(٣) والذي يدل عليه التاء عشر. أن المراد بأحوااتها أحوات خمسة عشر. لا ما ذكره الشرح كما صرح شارح «الناحية الواقية».

[الكفايات]

(الكفايات) أي: بعض الكفايات^(١).

إنما لم يعرف الكفايات، واكتفى بذكر الحرثيات؛ لأنها معدة منه منحصرة معلومة بالتعيين، فلا حاجة إلى تعريفها.

وقال المصنف: الكفايات: ألفاظ مهمة يعبر بها عما وقع في كلام المتكلم مصراً، إما لإيهامه على المحاط، أو لسيانته

وفيه: أنه يخرجكم وكذا منه^(٢).

وإنما بيت الكفايات؛ لترْكُ (كدا) من كلمتين متبتتين المكاف ودا، وتضمن كم الاستهامية حرف الاستهغام، وحمل الحرية على (رب) أو كم الاستهامية، وحمل (كَيْتَ) و(ذَيْتَ)^(٣) على الحمل المكسب عنها بهما

(١) لئلا يرد: فلا وفلا الكفايات من حوي القول، وفلا وفلا الكفايات من غير حوي القول، كبير.

(٢) لعدم كونه مصراً به عن شيء وقع مصراً في كلام متكلم كبير

(٣) أي كاف التشبيه، والكاف ه لا يتعمق بشيء، كما في كائن - كبير

(٤) وقد جاء بهما الفتح والكسر والقسم عند النصب، وأما عند التشديد؛ فيس وجه لا لمع، والهاء فيهما عوض من لام بعض كما في أعت وست، وليست لذائيت ضمة كما في كة ودية كبير.

فت (كَيْتَ وَذَيْتَ) يكس بهما عن الجمل، قولاً كانت أو صلاً، كما يكس بفلا وفلا من أحلام. لفلا. وقيل: يكس بكيت عن حملة القول، ويدنس عن حملة الفعل ولا لتعملاي لا مكرري، بالمطع أو بسو. والأول أكثر، نحو: «فلت كيت وكت». وصفت ذنب وذيت. «نظر جامع الدروس العربية» للعلاي (٢٥)

واعلم أن جميع الكتابيات ليست بمبينة.

«كم» و«كدا» الكائش أو الكائش (بمعد) صفة (كدا) أوصية (كم)

وكذا)، وقد

جاء كذا لعبس العدد،^١ نحو: خرجتُ يوم كدا، كناية عن يوم السبت أو الأحد أو غيرهما. (وكت ودب) أصلهما: كُت ودُبَّت، مخففتا (للحديث) والقصة.

«وكم» مبتدأ الفاء للتفسير (الاستهانة) أي: الدالة على الاستهنام (نمترها) أي: مميز «كم» الاستهنامية (مضوت) على التعبير، و(مصوب) حير للمبتدأ الثاني، والجملة خبر المتداً الأول، (نرد) حملاً على تمييز العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين؛ لأنه أوسط أو أكثر.

«والحريئة» أي: مميز (كم) الحيرية بحلف المصاف، وإلا: لم يصح الحمل، والجملة عطف على الجملة الكبرى، أعني: قوله. (وكم) الاستهنامية مميزها مصوب مفرد، دون الصعري الواقعة حيراً. لعدم الربط. ولا يشكل الاجتماع بين معني الإحار والإشاء في كم [١٠٢] الخيرية؛ لاختلاف الجهة، نحو: كم رحل ضريب، إخبار بالصرب إشاء للاستكثار، فاختلف الجهتان.

«مخزون» على الإضافة لحملها على العدد المصاف كثلاثة ومئة، إلا إذا فصل لتعدد الإضافة، ولم ينصب على التمييز ليعرف بين كم

(١) في ج خير العدد

الحبرية والاستهامية (مفردة) مرة كمميز مائة وألف، (ومختصرة) أخرى، كمميز ثلاثة إلى العشرة.

وإنما كان مميز (كم) الاستهامية والحبرية على ما ذكر؛ لأنهما لما حملتا على اعداد باعتبار كونهما كتابتين عنه؛ أحلتا حكم العدد، وهو نوعان: المضاف والمميز، ففرق بينهما، حيث أعطي (كم) الاستهامية حكم العدد والمميز، فيصعب مميزها مفرداً، والحبرية حكم العدد المضاف، فنخص مميزها على الإضافة، ولما حمل على العدد المضاف، وهو نوعان: مضاف إلى المفرد وإلى الجمع؛ جرى فيه حكم كليهما. ولم يعرف بينهما بالعكس؛ لأن كم الخبرية يقتضيها رت، والجبر بعدها اليق.

(١) قال لرضي: رأينا مسير (كم) الاستهامية؛ فلم أخطر عليه مجروراً بـ، ولا دل عليه كتاب من كتب النحو، ولا أدري صحته. م

فتت القل من شرح الرضي: (١٥٧/٣) وتعام كلامه: ولما ميز (كم) الاستهامية، فلم أخطر عليه مجروراً بـ (ميس)، في نعلم ولا يشر، ولا دل على حوار. كتاب من كتب النحو، ولا أدري ما صحته.

هذا، ويرى بعض العلماء أن في هذا القول من الرضي ~~منه~~ تحريفاً لاسماعيل صاحب المصنف ~~منه~~، وروى أن أورد على الرضي ما قاله الرمشتري من أن (كم) في قوله تعالى ﴿وَسَلِّ بِمَنْ أَسْرَ أَهْلُكُمْ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تَبْنِيَهُ﴾، استهامية، والرمشتري إنما حور ذلك لفظ، وربما كان الرضي يقصد أن مجيئها للاستهامة غير مطلق به وليس أنه يصح أن يكون لميزها مفرداً مجروراً بـ (من). ظاهرة، أو مفردة - بشرط أن تكون «كم» في الحائسين مجرورة بحرف جر ظاهر، نحو (بكم) طبيب معالج المرضي في الريف. *
ولأن كم مهمل يحتاج؟ وعلى كم خبر دراهم يُتخذ في زراعاته؟ ويصح: كم من طبيب... كم من مهمل... كم من خبر...

لأن وجدت ليس الجارة ظاهرة، فهي ومجرورها «النسب» متعلقان «بكم»، وإن لم يوجد «ميس» ظاهراً فهي مقدرة بنظر النسب، أو ليست مقدرة، و«كم» هي التي تجره، =

(ونَدْخُلُ مِنْهُ) اليائية (بهما) أي: هي صير كم الاستهامة وكم الخيرية. (ولهما) أي: لـ (كم) الاستهامة والخيرية (مصدر الحلام) لأن الاستهامة تتضمن الاستفهام، والخيرية نقیضة (رب) التي هي لإنشاء التقليل.

(وكلّاهما) أي: كلا الوعین، وهما (كم) الاستهامة و(كم) الخيرية، أو كلٌّ من (كم) الاستهامة والخيرية، ولو قال: كلتاهما؛ لكان أوفقً لتأنيث الاستهامة والخيرية. (يقع) حال كون كليهما (مرفوعاً ومنصوباً ومخزوراً، فكلٌّ) العاء للتفسير (ما) موصوقة، وهي كونها موصولة نظر؛ إذ كلمة كل في المعرفة لإحاطة الأجزاء، فلا يستقيم المعنى، أي: كل لفظ من كم الاستهامة والخيرية (بعده) الصمير عائد إلى ما، والجملة الاسمية أو الظرفية صفة (ما)، (فعلٌ) ناصب وفعل الظرف، أو مبتدأ مقدم الحير (عز) صفة (فعل) (نُشْعِرُ عَنْهُ) أي: معرض عنه (بضمير) أو متعلقه، احتراز عن نحو: كم رحلي ضريبة إذا جعل كم مبتدأ، ولا يقلر بعده فعل غير مشغول عنه.

(كان) ضميره عائد إلى قوله: كل ما بعده، والجملة حير المبتدأ الأول. (منصوباً) وجوباً [ب/١٠٧] على أنه معول أو حير للعمل الواقع بعده (منصوباً على خبيّه) أي: على حسب العامل، أو على حسب دانه، أي: إن كان معولاً به؛ كان منصوباً على ذلك، وإن كان طرفاً أو مصدرأ؛

= على اعتبارها مصافة مع بدأتها والتبیر بعدها المضاف إليه معرور انظر والنحو التوافي للآستاذ عباس حس (٥٧٠/٤)

كان مصوباً على ذلك؛ لتوجه العمل إليه، وعمله فيه، نحو كم جلا
لقيت؟ وكم علام اشريت؟ وكم يوماً سرت؟ وكم يوم صمت؟ وكم صد
ضربت؟ وكم قصيد قصدت، وكم رجلاً كان من حناك؟ وكم رجل كان
من حنصري.

وبه نظر، حيث يخرج عنه نحو: كم رجل ضربته، ولا شئت في
جوار نصبه على شريطة التفسير، اللهم إلا أن يراد بقوله (مصوباً)
الوجوب، ويقوله: (والأفروع): الإمكان العام المشتمل على الحوار
والوجوب، فيدخل نحو: كم رجل ضربته؟^(١) لأن تقدير كم رجل ضرب
ضربته؛ إذ الناصب في صورة شريطة التفسير إذا اقتضى المعمول الصدر
يقدر مؤخرأً، فصدق عليه أنه وقع بعده فعل غير مشتمل عنه تقديرأً.

(وكل ما) موصوفة لا موصولة كما مر (قلة) صفة (ما) (حرف
جر) نحو: يكمن درهماً اشريت العيد؟ وبكم رجلاً مررت؟ وقوله (حرف
جر) متداً أو فاعل الطرف، (أو مضاف) نحو علام كم رجلاً ضرب؟
وعند كم رجل اشريت (مخروء) بالإضافة الحاصلة بواسطة الحرف
الجار اللغظي أو التقديري، أو بذلك الجار والمضاف لانتقال الصدارة
منهما إلى الجار والمضاف المكان الجزئية.

وقوله: (فمحروء) جبر المتداً المنصمن لمعنى الشرط

(والأ) أي: وإن لم يكن بعده فعل ناصب غير مشتمل عنه ولا بهله

(١) صاهب ريباً موجودة في نسخة ج، وهي: كم رجل ضربته فيه، أو يقال لمراد مصر غير
مشتمل فيه، لفظاً أو تقديرأً، فلا يرد نحو: كم رجل ضربته.

جار أو مضاف، أو وإن لم يكن كذلك لا لفظاً ولا تقديرًا، فلا يرد نحو كم رجل صرته. (**فمرفوع**) أي. فهو مرفوع وحباً، أو على الوجود مرة، وعلى الأولوية أخرى. وإما كان مرفوعاً، لأنه [١/١٠٣] لم يكن معه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حارٌّ أو مضاف؛ كان مجرداً عن العوامل اللفظية، فيكون مبتدأ أو خبراً.

فإن قيل: يمكن أن لا يكون بعده فعل غير مشتغل عنه، بل مشتغل عنه بضميره أو متعلقه، ولا يكون (كم) مجرداً عن العوامل، بل يكون اللاحب مُضْمَرًا على شريطة التفسير، نحو: كم رجلاً وكم رجل صرته، فيكون منصوباً لا مرفوعاً.

قيل: معنى قوله: (**فمرفوع**): أنه يرفع على الوجود في نحو: كم رجلاً وكم رجل غلامك، وعلى الأولوية، كما في: كم رجلاً أو رجل صرته أو صربت غلامه، فإن الرفع في مثل ذلك أولى

(**مبتدأ إن سم يكن**) (كم) الاستهامي أو لخبري - وهو شرط استعنى عن الجراء بما قبله - (**ظرفاً**) مستقراً، أو ما ليس ما بعده ما يصلح للابتدائية، وفيه لصدق حد المبتدأ عليه، وذلك في نحو: كم رجل أو رجال قام أو قائم، وكذلك في نحو: كم رجل وكم رجلاً علمانك؛ لتعييه بالابتداء اصطلاحاً على ما عرف به في: من أبوك عند سيوبه.

(**وخبر إن كان**) كم الاستهامي أو الخبري (**ظرفاً**) مستقراً، فلا يرد نحو: كم يوماً أو كم يوم مدة سيرك، فإنه ليس بخبر مع كونه ظرفاً مثاله نحو: كم يوماً سيرك؟ وكم يوم سيرك.

(وكذلك) أي: مثل (كم) في محل الإعراب في جميع الوجوه أو بعضها (أسماء الاستفهام) فإنها مثله في جميع الوجوه. (و) أسماء الشرط فإنها مثله في بعض الوجوه، فطير ما وقع منهما بعده فعل ناصب لهما، نحو: من ضربت، وما صنعت، ومن تضرب أصرب، وما تصنع أصنع، ونظير تقدم الجار والمصاف: بمن مررت؟، وعلامة من ضربت؟ ومن تفرز أفرز، وعلامة من تضربت أصربت، ونظير الرفع بالابتداء: من يأتيني فهو مكرم، (وَمَا تَقْدِمُوا إِلَّا عَلَىٰ خَيْرٍ تَجِدُوا عِنْدَ اللَّهِ) ^١، ونظير الخير نحو: متى سيرك؟ وأين قبلك؟ ولا يتأني ذلك [١٠٣/ب] في أسماء الشرط، حيث لا يقع بعدها إلا العمل.

(وفي بيل تمييز) أي: فيما هو تمييز في بعض الوجوه ثلاثه أوجه، أو في ما احتمل الاستفهام والخبر، واحتمل حذف المميز.

ولما سميت تمييزاً تاماً باعتبار بعض الوجوه.

(كَمْ مَنَّةٌ) اليت للفرزدق يهو جريراً، و(كم) تحتل الخبرية والاستفهامية، و(كم) الخبرية تدل على كثرة عقله وخالاته المخالية وعشاره، والاستفهامية تدل على كثرتها بحيث يخرج عنها عن علمه، واحتاج إلى الاستفهام مع أنه تضمن التقرير، وحمله على الإقرار، ويتضمن أيضاً ادعاء وضوح الأمر، بحيث يقر به الخصم عند الاستفهام عنه، والتكثير في (عنة) للتخفير أو التكثير أو التخفيف. (لك) ظرف مسطر صفة (عنة)، وفي ذكر اللام تخصيص الشاعة ببيان اختصاص مثل

منه الصمة والمخالة. (با حريز) والجملة الدائرية مترصة متضمنة لإيقاطه
بسماع ما ذكر، والتصریح بتوجه الشبهة إليه (وحالة) ذكر العمة والحالة
ليان أنه رذيل الطرفيس، وتتمام البيت

فَدَعَا قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عَسَّارِي^(١)

قوله: فدعاه أي معوجة الرسخ، ذم لها بسوء الحلقة، أو لصيورتها
كذلك بكثرة حلب عساري، وهو صمة (خالة) أو صمة (عمة وحالة)
بتأويل كل واحدة منهما، ويصح فيه الوجوه الثلاثة لموصوفها. ويمكن
وضعها على أنه خير المبتدأ، ونصها على الحالية من ضمير (لك).

وقوله: (قد حلبت) خير أو صمة أو حال، وذكر الحليب لبيان أنها
خدمة المواشي، وهي أبلغ في الدم من أنها خدمة الأمامي، واستعماله
يدل على حلبها عشراء مع كراهته ذلك، واستنكاف خدمتها، وإلحشار
جمع المشرءاء، وهي التي أتى على حملها عشرة أشهر، وحلبُ العشار يدل

(١) نبت. القذقاء. هي المرأة التي انحوت أصبغها من كثرة الحلب، وقيل هي التي أصاب
وحلبها القذع من كثرة مشيها وراء الإبل وحشري جمع عشراء، وهي لغة بني
عليها من وصعها عشرة أشهر والبيت من البحر الكامل، وهو للوردق من قصيدة في
وجه حريز «البيروت» (١٥١) حيث يصف للوردق ساء حور مالهو راحيات له
تخلين حشاه!¹

وهو من شواهد سيره (١٠٥/١)، ولأوضح بذلك «٢٧١/٤»، وسمي اللب
وكلاهما لابن حنم (٣٣٧)، والمقتضب للبرد (١٤٤)، وابن عسل (٢٢٦)
اللتد فيه قوله «صمة» على رواية الرعم، حيث وقعت متدا مع كرمها بكثرة لوقوعها بعد
هكبه الخيرية. والنظر لتعرج الحركات الثلاث في (عمة) لراماً وحركة لأدب
للبيداني (٤٤١/٦)

على دوام هذا الفعل مدة طويلة؛ لأن العشار [١/١٠٤] يتأذى من الحلب، ولا يطيع إلا لمن أعتقه، واعتادت حله، فبدل حلها العشار على استدامة هذا العمل مهما، وإلغة العشار بهما.

(ثلاثة) مبتدأ متقدم الخبر، (أرخه) النصب على أن كم استهامية، والخبر على أنها خبرية، والرفع على الابتداء، وحذف معبر كم وكون ما بعده. وهو قوله. (قد حلبت). - خيراً، أي كم حلبت، أو كم مرة عمه لك يا جرير وحالة فدعاء قد حلبت علي عشاري، فيكون طرفاً أو مصدر. لقوله: (حلبت).

(وقد يُحذف) التمييز (في مثل: كم ماله^(١)) أي: كم د. هم د. (وكم صرت^(٢)). أي: كم رحلاً ضربت^(٣) ؟

(١) يب يجوز حذف مبرها وهو حس، ولا يحس ذلك في الحيرة، لأنها مهارة، وحذف المضاف إليه وإلغاء المضاف فيج، لأن ماله في المضاف إليه وقبل صدر حذف تمييز (كم) الحيرة، وقيل يفتح حذفه لأن يفتر مصروباً، ومن الحذف قوله كم عمة لك يا جرير وحالة

في رواية من رجع حنة.

وكلام ابن مثن في «التسهيل» يقتضي أنه لا فرق في ذلك بين معبر الاستهامة ومعبر الحيرة، كما ذكر ذلك ابن عقيل، قال ابن مالك في «التسهيل» (١٢٤) «كم سم عدد مهمل، فيعثر إلى معبر، ولا يُحذف إلا لدليل»

وب أيضاً ملخصاً اشترك «كم» الاستهامة مع الحيرة وذلك في سبعة أمور

(١) كونهما كتابتي من عدد تسهلوا المجيء والمقار

(٢) كونهما يبين على السكون

(٣) الافتقار إلى التحير

(٤) حوّلوا دُحُول «مِنْ» على تسييرهما، فهي الاستعهادية مؤنّه محال «سَلَسِي إِسْرَائِيلَ كَيْفَ أَتَيْتُمُوهُمْ مِنْ أَيْمُونِيَّةٍ»، وهي الحبرية مؤنّه تعالى «لَوْ كُنْتُمْ مِنْ عِلَّالِكِ فِي السَّمُومِ» «لَوْ كُنْتُمْ مِنْ قَرْيَةٍ» ولكن الزعميّ دُحُول «مِنْ» على تسيير الاستعهادية والآية صريحة بالحوار

(٥) حوّلوا حذّب التّسيير إذا كلّ عليه دليل

(٦) كُرومٌ تصلّبهما، فلا يعمل وبهما م قبلهما إلاّ التّصانّف وحرف الحر

(٧) شحاذتُهما في دُحُو الإعراب من جرّ ونصب ورجع

المتراف (كَمْ) الاستعهادية عن الخبرية، وذلك في نمينة أموري

(٨) لَنْ تَسِير «كَمْ» الاستعهادية مُمرّد مُصوّت نحو «كَمْ بَسّاً حَطَلتُ» ويخوّر حَرْفٌ

تَسييرها بـ «مِنْ» مُضمرة حوّلوا إلى حُرّت «كَمْ» بحزب، نحو «بَكُم فَيَدِ انْتَرَب

هَاطَلِك» ويقول «كَمْ أَوْلَاكَ» لَسِ إِلَّا الرَّفْعُ لِأَنَّهُ مَرْمُةٌ، ولا يكون التّسيير مَعْرُوه

لَمَّا «كَمْ» الخبرية حُشِرَ بِمَجْرُورٍ مُفْرَدٍ، أو مَجْمُوعٍ بِحَرْفٍ «كَمْ مَصَاعَتٍ» وَحَمْدُهَا «وَكَمْ قَلْبِي غَلَبَ» وَإِلِرَادُ أَكْثَرٍ وَابْلُغَ.

(٩) لَنْ الْخَبَرِيَّةُ تَحْتَسُّ بِالْمَاضِي كـ «رُبَّ» فَلَا تَخَوّرُ «كَمْ فَوْرٌ لِي سَاسِيهَا» وَيَحَوّرُ «كَمْ

شَجَرَةٌ مَسْعُورٌ» عَلَى الْاسْتِعْهَامِ

(١٠) لَنْ الْمُسْكَلُ بِالْخَبَرِيَّةِ لَا يَسْتَعْمِي حَوْرًا مِنْ مُتَخَالِفٍ بِخِلَافِ الْاسْتِعْهَامِيَّةِ

(١١) لَنْ الْمُسْكَلُ بِالْخَبَرِيَّةِ يَتَوَقَّعُ إِلَهُ التَّكْدُسُ وَالتَّصْدِيقُ.

(١٢) لَنْ الْمُسْكَلُ مِنَ الْخَبَرِيَّةِ لَا يَقْرَنُ بِهَجَرَةٍ الْاسْتِعْهَامِ، نَقُولُ «كَمْ رَجَالٌ فِي الدَّارِ،

يَعْتَرُونَ بِلِ تَلَاثُونَ» وَيَقَالُ فِي الْاسْتِعْهَامِ «كَمْ مَالٌ أَعْتَرُونَ أَلَا أَمْ تَلَاثُونَ»

(١٣) مَجُورٌ لَنْ تَعْمِيلُ بِنِ «كَمْ» الْاسْتِعْهَامِيَّةِ وَيَبْنِي مَا عَمِلَ بِهِ بِالظُّرْبِ وَالْحَارِ فَتَوَلَّ

«كَمْ عَمَلُكَ كِتَابًا»، وَكَمْ لَكَ مَالًا، أَمَّا الْخَبَرِيَّةُ، فَإِنَّ فَصْلَ بَيْنِهَا وَيَبْنِي مَعْمُولُهَا وَهُوَ

تَسييرُهَا الْمَجُورُ دَخِيرُ نَصْبِهِ وَتَوْبِيهِ، لِأَنَّ الْخَاصَّ لَا يَعْمَلُ مِمَّا فَصَّلَ بِهِ، نَقُولُ فِي

الظُّرْبِ «كَمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ رَجُلًا قَدْ أَتَانِي» وَكَمْ عَمَلُكَ رَجُلًا لَقِيَهُ، وَكَذَلِكَ إِعْجَارُ

وَالْمَجْرُورِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

كَمْ تَالِيِي يَسْتَعْمِيهِمْ هَلَالًا عَلَى عَدَمٍ • إِذْ لَا أَكْسَادُ مَسْنُ الْإِقْتِسَادِ أَحْتِمِلُ

(١٤) لَنْ الْاسْتِعْهَامِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ الْاسْتِعْهَامِيَّةِ لَمَزَبٌ تَبْلَا مِنْ «كَمْ» مَزْمُوعَةٌ كُنْتُ أَوْ مَنطُوقَةٌ

لَوْ مَجْرُورَةٌ، وَإِذَا وَقَعَ الْاسْتِعْهَامُ بَعْدَ الْخَبَرِيَّةِ وَنَصَبٌ عَلَى لَاسْتِعْهَامٍ فَقَطْ

[الظُرُوفُ الْمَبْنِيَّةُ]

(الظُرُوفُ) مبتدأ. (سها) ظرف مستقر وقع خبراً، ويحتمل أن يكون (ما) الموصول فاعل الطرف، أو مبتدأ متقدّم الخبر، والجملة خبر المبتدأ. (ما قُطِعَ عَنِ الإِصَافَةِ) المعتبرة المفصولة بحذف المضاف إليه، وإذا سبت الإصافة، أعربت مع التنوين، نحو: رَبُّ يَعْجَلُ كَانَ خَيْراً مِنْ قَبْلِ. وإنما بنيت حيثُ؛ لتضمُّن معنى حرف الإصافة، أو لشبهه الحرف في الاحتياج إلى المضاف إليه.

وإن قيل: الحاجة ثابتة على تقدير الذكر أيضاً.
 قيل: نعم، لكن الإضافة تمتع البناء، وأما نحو: (حيث) و(إد)؛ فإذاه لكون باء المضاف إليه داعياً إليه معارضاً لتلك المانع، واختير الضم؛ لجبر القصران.

(كَذَلِكَ، وَغَدُ) و(تحت) و(فوق) و(أمام) و(وراء) و(حلف) و(أسفل) و(دون) و(أول) و(من علّ) ولا تقاس على ما سمع: (بمن) و(شمال) ونحو ذلك. وسميت هذه عايات؛ لأن غاية الكلام كانت ما أضيفت هي إليه، فلما حلف صرّح حدوداً، بها ينتهي الكلام.

(أ) قَبْلَ كَيْفَ الْخَيْرِةِ تُطْفِئُ عَلَيْهَا - لا - يُقَالُ: «كَيْفَ تَأْتِيكَ لَا بَيَّةَ وَلَا مَشَلٍّ» وَ«كَيْفَ دَرَجَمِ عَصِي لَا دَرَجَمَ وَلَا يَزْهِيَانِ» لِأَنَّ الْمَعْنَى: كَيْفَ مِنْ الْمَلِكِ، وَكَيْفَ مِنْ الْمَرْبُوعِ، لَا هَذَا الْمَقْدَرُ، بَلْ أَكْثَرُ مِنْهُ، وَلَا يَنْحَوِرُ الْمُطْفِئُ - لا - فِي «كَيْفَ» الْإِسْهَابِيَّةِ، لِأَنَّ «لَا» لَا يُطْفِئُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ تَوْجِيهِ، لِأَنَّهَا تَنْتَهِي مِنَ التَّالِي مَا جِئْتَ لِلْأَوَّلِ. فَتَنْتَهِي التَّنْفِيلُ مِنَ «وَمَعَهُمُ الْفَوَاحِشُ الرَّهْبِيَّةُ» لِلشَّيْخِ الْمَذْهَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (٣٧٩).

(وآخرى) هي حلف المضارب إليه، والباء على القسم، (مجره) أي: مجرى الظروف المقطوع عن الإضافة (لا مره) ماضٍ (أجري) (وليس غير) و«حُفَّ» أي: أجري لمعاً: (غير) بعد. (لا)، و(ليس) [١٠٠/ب] وانفط: (حسب) مجراه؛ لإيهام (غير)، وكثرة الاستعمال في (حسب).

(ومنها): أي: من الظروف المبنية (حُفَّ) للمكان، وقال الأحفش: قد يستعمل للزمان. وإنما بنيت (حيث)؛ للزوم إضافتها إلى الجملة.

(ولا يُضَافُ) حيث إلى شيء (إلا إلى خمسة) اسمية كانت أو فعلية (في الأكثر) استعمالاً، وقد جاء:

حِسْتُ مُهَيْلَ طَالَعٍ^(١)

(ومنها): أي: من الظروف المبنية (إد) الكائنة أو هي كائنة (للمستقبل) فهي صفة (إذا)، أو خير لمبتداً محذوف، وإذا دخلت على الماضي؛ تجعله بمعنى المستقبل، وقد استعمل في الماضي، نحو: ﴿وَحَتَّى

(١) لك: تمام البيت

أَمَّا تَرَى حَيْثُ شَهْلٍ طَالَمَا • نَحْفُ نَفْسِي إِثْنَاهَا سَاعِدًا
لَمْ يُشْمِ ثَاتِلَه.

الشاهد فيه: إضافة (حيث) إلى المفعول؛ وقد سادَّ عدد جمهور النحاة، وإساءة نصاب مدحهم إلى الجملة، وقد أجاز الكثيرون إضافة (حيث) إلى المفعول. واصلت بهذا اليب ونحوه. وهو من شواهد ابن عسبل (٥٣/٣)، و«معي اللب» (٢١٧)، و«المعصم» للرمشتري (٢١١)، و«اللباز»، مادة حيث انظر «حرفه الأدب» للبحراني (٣٧)، و«اللباب في حلل الباء والإعراب» للمكيري (٧٨/٢)

إذ أسأوه عن ذلك العبد فقول: '، و' على إلتفاتك من حرب النفس'، وله عيسى مطهر

يَجِبُ ، بَلْ جَعَلَ مَخْتَاراً ، وَنَقَلَ عَنِ الْمَبْرُودِ : اخْتِصَاصُهَا بِالْعَمَلِيَّةِ

غالباً (بمعناها) أى: بعد (إدا) للمفاعلة.
مصدر مهموز اللام من باب المفاعلة: (يَلْمِزُ الْمُدَّ) عي الاستعمال
(وقد يحوون) إذا (اللفحاه) أى: لوجود الشيء منكك معاه، وهو

(ومنها): أي: ومن الظروف المبية (إد) الكاتبة أو هي كاتبة (للماضي، وقد يقع بعدها) أي: بعد إذا (الحُسنات) الاسمى والمعللة

(ومنها) أي ومن الظروف المبنية (أس وني) الكائنتان، أو هما كائنتان (للمكان استغهماً) أي من حيث الاستغهام، أو حال كونه ذا استغهام، أو وقت استغهام، (وشرطاً) وإنما بُنيتا؛ لتضمّن معنى حروف الاستغهام والشرط.

٤٦- سورة الكهف - الآية - ٤٦

٨٧ - الآية: ٨٦

تاریخ: ۱۳۹۸/۰۵/۰۵

(۱) قلب بقل لاجاه الأمر معاحداً، من قلوبهم، فيثبت «بالقسم والبد» إذا لقيته وأنت لا تعرفه، ولا تعلم (٤٠٩)

(و) منها: (متى) الكائنة أو هي الكائنة [١٠٠هـ] (للزمان) وهو أكثر استعمالاً من (أبان) وبني لتعصم معنى الشرط والاستعظام (لهما) أي: في الشرط والاستعظام، نحو: «متى القتال»^٢ و«متى تخرج أخوك»؟

(وأيان) عطف على (متى)، وحاء. إيان بالكسر أيضاً هي نعة بـي سليم. (للزمان انتفهاماً) عن المستقل، بخلاف متى، فإنه أعم وبني، لتضمن الاستعظام. وأجار المحاراة به بعضُ المناحريس، قيل: أصبه أي لوان، فحذفت الهمزة مع الياء الأخيرة، وبقي: أيوان، فأدغم بعد القلب. وقيل: أصله: أي آ، فحُففت بحذف الهمزة

وفيه نظر؛ لأن الـ(ان) غير مستعمل بلا لام^١.

ومنه: أن عدم الاستعمال لا يجمع تقدير الأصل كذلك، وقيل زيد في: (أين) تشديد ألف، فوزنه وزن فعَّال.

وفيه: أن (أين) للمكان، و(أيان) للزمان.

وفيه: أنه يحتمل التعبير معنى بعد التعبير لفظاً

(١) قلت: قال الشارح، الرضي رحمه الله «قال لأندلسي يعني أن يكون أصداً أي لوان، صحتف الهمزة مع الياء الأخيرة فقي أيون، فأدغم بعد القلب، وقبل أصله أي آ، أي: أي حين، فحذف بحذف الهمزة، فانصلت الألف وليون بأي، ومبه سطر، لأن (آد) غير مستعمل بعير لام التعريف، وأي لا يضاف إلى معرفة معرفة» وفي «المصباح»، مادة لين «أيان مصداً أي حين، وهو سؤال عن زمان مثل متى» وفي «المعيط» في اللغة: «لصاحب بـي عباد (٤٩٠/٢)» و«أيان يخفى متى، ودوناً أصلية؛ ويقال، رائدة، ونظراً» «أيان يمتنون» بالكسر، وإيان بضم أي لوان وجيبو يمتنون»

قوله: (استغهماً) حال أو تمييز أو ظرف، أي إتيان للرماد من حيث الاستغهام، أو حال كون الزمان ذا استغهام، أو للاستغهام عن الرماد، أو وقت استغهام، و(أياد) بمعنى: متى الاستغهامية، تحتص بالأمور العظام، نحو ﴿وَسَأَلُواكَ عَنْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَيَّامًا وَسَأَلُواكَ عَنْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، و﴿أَيَّامًا تَوَدُّ أَنْ تَقُولَ﴾.

(و) منها: (كيف) ^(١) الكائنة أو هي كائنة (للحال شتهام) أي: وقت استغهام، أو من حيث الاستغهام، أو حال كون الحال ذات استغهام، وإيما عند (كيف) هي الظروف؛ لأنه بمعنى: على أي حال، والحوار والمجورور والظرف متقاربان. وكونه ظرفاً مذهب الأختفش، وعقد سيويه. اسم ^(٢)، بدليل: إبدال الاسم بها، نحو: كيف أنت أصبح أم سقيم؟ والأختفش يقول: معناه: كيف أنت؟ أي: حال الصحة أو حال السقم. وإنما يتي: لتضمن حرف الاستغهام.

(ومنها. مثذ) قدم (مثذ) مع كونه فرعاً؛ لكونه [ب/١٠٥] أخف، (ونشد)

(١) سورة الأعراف، الآية ١٨٧

(٢) سورة القيامة، الآية ٦

(٣) سورة الداريت، الآية ١٢

(٤) قلب «كيف» مبة علىفتح، لأن قبل الياء فاء، فاستغلو الكسر مع الياء، وأصغر تحريك، انقضاء الساكنين الكسر، ففتى حركو، بغير ذلك، وإنما هو للاستغفال، لو لإتيان المصط المصط. «الأصول في النحو» لابن لسراج (١٣٦/٢)

(٥) قلب. «كيف» تكون اسماً وظرفاً، فإذا جمعت اسماً رمت، وإن جعلته ظرفاً رمت.

الكائنتان أو هما كائنتان (مضى أول المدة) وإما بُتيا؛ لتضمن معنى حرف الإضافة، والنسب بالغايات، وللحمل على (مد) و(مد) الحريص.

(تلييهما) أي يقع بعد (مد) و(مد)^(١)، ويقر بهما، ويتصل بهما (السُفْرُ) لا المشى والمجموع؛ لأن أول امدة أمر واحد، لا يكون شيئين أو أشياء، نحو: ما رأيته مد يوم الجمعة، أي أول مدة انتهاء الرؤية يوم الجمعة، وقُلَّ المشى^(٢) بعدهما، نحو ما رأيته مد اليومين اللذان صاحبا فيهما. (المعرفة) الواقعة حيراً بينهما؛ لأن الوقت المجهول لا يكون لا ابتداء الكلام معلوماً، فلا فائدة في ذكره، فلا بد من التعيين بعيد، والمعرفة هو الأصل في ذلك. وقُلَّ المنكر^(٣) بعدهما، نحو: ما رأيته مد يوماً لقيتي؛ لحصول التعيين، وهو المقصود.

(ومضى الجميع) أي: جميع العدد؛ (فلييهما) أي: يقع بعدهما (المقصود بالعدد) أي: الرمان الذي قصد هو مع عدد؛ لأنه لما قصد بيان

(١) قلت: ما رأيته مد يوم الجمعة أو مد يوماء؟ وفي ذلك ثلاثة مذاهب

الأول: أنهما متدان ووافرغ حبر، وإليه ذهب السرد وكثر من البصريين، والتقدير هي المعرفة أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة، وهي الكره أمد انقطاع الرؤية يوماء الثاني: أنهما طرفان في موضع الخبر والمرغ هو المتأ، والتقدير يبي وبس لفاته يوماء، وإليه ذهب الأصحط وطائفة من البصريين

والثالث: أن المرغوع بعدهما فاعل بعمل مقدر، أي مد مضى يوم الجمعة أو يوماء، وهما طرفان مضدان إلى الحمله، وإليه ذهب محقق أهل الكوفة، واختاره السهيلي هي

والسهيل (٩٤)

(٢) في ح: وقيل: المشى^{١١}

(٣) في ج: وقيل المنكر^{١١}

جميع المدة لا بد من ذكر المدة مع عدد يتعلق بجميعها حتى يكيد : نحو ما رأيته مذ يومان ، أي ، جميع مدة عدم رؤيتي يومان .

وفيه . أن المقصود ' بين جميع لمدة ، ودا لا يتلزم تضمن العدد ، لصحة : ما رأيته مذ يومنا هذا

وفيه : أن المراد : عدد الأفراد ، أو عدد الأجراء ؛ إذ الحصر بسلرم ذلك ، فلا يرد .

(وقد) للتقليل (بفتح المضمر) بعدهما ، نحو . ما فرحت مذ دهائك ، (أو النفل) نحو : ما فرحت مذ دهست ، (أو «أن») مثقلة أو محذوفة . نحو : ما فرحت مذ أن ذهست . قيل : لعله اعتمد على تصور (أن) بالتشديد والتخفيف معاً ، أو أدرجها في ذكر الفعل بإرادة العمل محذوفاً أو مع (أن) المصدرية^(١) وإنما لم يذكر الجملة الاسمية للقلة ، [١٠٦] [أ] نحو : ما فرحت مذ زيد مسافراً ، بمعنى : مذ حين زيد مسافراً .

(نقد رمان) مفعول ما لم يسم فاعله (نصائب) صمه لصحة الحمل ، فكان التعبير في : ما فرحت مذ دهائك : مدة رمان دهائك ، بمعنى : أول مدة عدم الفرح في رمان دهائك ، وفي : ما فرحت مذ أنك ذاهب : مذ رمان أنك ذاهب ، وفي : ما فرحت مذ ذهبت : مذ رمان ذهبت بإضافة الزمان إلى الجملة ، نحو : «لَوَمْتُ نَفْسِي فِي السُّورِ»^(٢)

-
- (١) ومه السؤال غير وارد ، لأن (أن) واقعة في نسخ لا يحصى
 - (٢) وهذا السؤال غير وارد ، لأن (أن) واقعة في نسخ لا يحصى
 - (٣) سورة الأنعام ، الآية : ٧٣ .

(وهو) أي: كل من «مذ» و«مذ» (مُذًا) وصحة وقوعهما متدأين للتأول بالمعرفة، وهي أولُ المدة أو جمعُها (وحرّ، ما بعده) لجملة صفة (متدأ) أو مستأنفة (حلا) أي: يحالف هذا القول حلاً (لـمـ حاج) فإنه يعكس بناء على نكارتهمما. والحواف ما ذكرنا من التأويل بـمـعروفه. والجملة معترضة لبيان الخلاف.

(ومها): أي: ومن الظروف المسببة (لدى) وهو بمعنى: (عدد)، وهو معرب، فلا وجه لبنائه، إلا أن يقال: بني (لَدُنْ) وسائر اللغات سوى لدى لتضمين معنى (مـسـ). وهو ابتداء القية، ولذا يلزمهما (مـسـ) لفظاً أو تقديرًا، أو حُثِّل (لدى) التي بمعنى (عدد) غير معنى الانتداء عليها

وهية: أنه يوجب^١ أن لا يبي عند إظهار مـس في نحو: مـس لَدُنْ، لعدم التضمين، وحيثُ قالوا إنها بمعنى مـس عدد، وحمل (لدى) التي بمعنى (عدد) عليها طرداً للساب. وفيه

وقيل: بني لدى بالحمل على لدى الموصوعة وضع الحرف. وكذا سائر لغاته.

وهية: أن وضع بعض اللغات وضع الحرف بـاء على الساء، وعدم التصريف، ففي بناء البناء عليه دور. وفيه.

والفرق بين لدى وعند: أن عدد يستعمل في الحاضر القريب، وفيما هو في حرك وحضك وإن بُعِدَ، بخلاف (لدى)، فإنه لا يستعمل في البعيد^٢.

(١) لمي ج: لا يوجب.

(٢) لا يقلل. المال لدى زيد، أو لَدُنْ زيد، إلا فيما يحضر عدد.

(ولَدُنْ، وقد جاء لَدُنْ ولَدُنْ [ب/١٠٦] ولَدُنْ ولد) أصل النعاب
لَدُنْ كَعَصْد، فاسكن العين بلا نقل، فالتقى الساكنان، فحركت الدال فتحاً
أو كسراً، فحُرِكت التون كسراً، أو حُذِبتِ التون من أصل اللغز،
وبعارة أخرى: يحذف التون من لدن لإسكان^(١) العين، أو بعد إسكانها
بلا نقل، أو بنقل أو بتحريك العين فتحاً أو كسراً للساكنين بعد إسكانها
معيّر بنقل، أو كسراً بعد إسكانها بنقل أو بتحريك التون كسراً بعد إسكان
العين بلا نقل.

["قط" و"عوض" معناهما واستعمالهما]

(ومِها) أي: ومن الظروف المبينة (قطُّ) وفيها لغات. الكاتن، أو
هو كاتن^(٢) (للماضي) أي: للزمان الماضي (المتغي) وقوع شيء فيه عموماً،
قمعي: ما رأيته قطُّ ما رأيته في جميع الأزمنة الماضية، أو للأمر الماضي
المتغي، أي: عامله ماضٍ منفي، نحو: ما رأيته قطُّ، فإن كان الماضي صفة
الزمان، فإسناد المتغي إليه مجازٌ عقلي من باب الإسناد إلى الظروف، أي:
للزمان الماضي يعني شيء فيه، وإن كان صفة العامل؛ فالإسناد طاهرٌ،
وكذا الكلام في (المتقبل المتغي)، وأما قوله:

هَلْ رَأَيْتَ اللَّذْذَ قَطُّ^(٣)

(١) في ج: بلا إسكان.

(٢) قلبي: تمام البيت

حتى إذا جَسَّ العُلَامُ واختلط ♦ جازوا بتدني هَلْ رأيت الذَّذَّ قطُّ
قائله رلية بن المتحاج، وقد بدل شيئاً بنوم وحال انتظاره للطعام حتى جاء الليل، =

فهو ماضٍ ماضيٌّ معنًى، وقد يستعمل في الإثبات، نحو: كُتُّ أَرَأَيْكَ
فَط، أي: دائماً.

(ر) منها. (عوض) (١) الكاش أو هو كاش (سب) أي: للزمان

= ثم أتوه بليّ قليلٍ حطوطه بماءٍ كثيرٍ، حتى صار نونٌ مثل لوبٍ «لُت» في (الرَّزْمِ)، يهضمهم
بالجمل وقيل «ليت» لغيره

المدنى، يفتح الهمزة ومكون ابدال، المدنى المحلوط بـ«هـ»، فينبه لونه لوب «اللسب» ي
جاءوا بـ«ل» محلوطة بالماء تقول عند رؤيته هذا الكلام

حالة: (هل رأيت الذئب فط) معكبة تقول محذوف تقديره: يمدق تقول به: هل

رأيت. وهو من شواهد ابن حنبل (١٩٩/٣)، و«أوضح المسالك» لابن هشام

(٣١٠/٣)، والأشعري (٢٨٥/١)، و«مغني» بـ«هـ» لاين هشام (٤٤٧). وانظر

«الكامل» للمبرود (١١٠٣)

«لُت» أيضاً فط. يفتح الذئب وتشديد الطاء معشومة، وهو الأشهر في صحته قال ابن

سبلة ما رأيته فط وفط وفط، مرفوعة جميعه محذولة معها يد كاتب بمعنى الدهر، فيها

ثلاث لغات، وإذا كانت في معنى (حسب) فهي معترجة «الذئب ساكنه الطاء ولو قيل فيه

بالخفض والضم كان وحهاً في العربية وأما الذئب رفوعاً أوله واحره فهو كقولك شُدَّ

يا هذا وأما الذين حصروه بأنهم جعلوه أداة، ثم يتوحد على أصله، فأثبتوا الرقعة التي كانت

تكون في فط، وهي مشددة، وكان أحمود من ذلك أن يحرموا مقولوا: ما رأيته فط محرومة

ساكنة الطاء، وجهة رفعة كقولهم لم أراه منذ يومان وهي قليلة وحكى ابن الأعرابي: ما

رأته فط، مكسورة مشددة انظر «لسان العرب»، مادة فط

(١) قلت: قال ابن كيسان فط وعوض حرفان مسان عن القسم؛ (ط). لما مضى من

الزمان، و(عوض) ما يستعمل تقول: ما رأيته فط يا حي، ولا أكلتكَ عوضاً يا حي. أو

يستعمل في الماضي أيضاً أي ابداً وهذا قول أبي زيد فإنه قال «يعال» ما رأيته مثله

عوضاً أي لم أراه مثله فط فقد استعمله في الماضي كما يستعمل في المستقبل

و(عوض) مثله الآخر عتيبة طرّف لا تشعراو «المشتغل» فط لا أقارئك عوضاً، أو

الماضي أيضاً، أي: ابداً، يقال لا أقارئك عوضاً، أو الماضي أيضاً أي: ابداً. يقال: ما

رأيت مثله عوضاً وتختص بالتثنية، ويترتب إن أمييف ك(لا) أفضله عوضاً العائيتين =

المستقبل، أو للأمر المستقبل، أي: عامله يكون أمراً مستقبلاً. (المس)
 موصوفاً، نحو: لا أراه عَوْضُ، أي: هي جميع الأزمنة المستقبلية. ولو قال
 قط وعوض للماضي والمستقبل المعبين على وجه اللف والشر؛ لكان
 أحسن؛ لتضمنه أحد الوجود المحسنة، رسالته عن التكرار، لكنه نحرز
 عن توهم الجمع في كليهما.

(والظُرُوبُ المضافة إلى الخصلة) العملية الحبرية، نحو: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ يَوْمَ

الظُّورِ﴾^(١)، و﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الْقَائِلُ﴾^(٢)، (وإد) نحو: يومئذ وحيتئذ. (حـ)

سأؤد) أي: تلك الظروف (على الصحيح) إذا الجملة منية من حيث | ١٠٧ |
 هي هي، حتى ذهب البعض إلى أنها من المبيات الأصل، لكن اكسوها
 الإعراب؛ لقيامها مقام المفرد أخرج عن كونها مني الأصل؛ إذ مبي
 الأصل كالحرف والماضي والأمر لا يكون لها إعراب لا لفظاً ولا تقديراً
 ولا محلاً، ونحو: مررت برجل ضرب مجرور المحل فيه الجملة الفعلية
 لا مجرد الماضي، فخرجت الجملة عن كونها مبي الأصل، ولم يخرج
 عن شهبها بمبني الأصل، فاقضى ماستها بالإضافة إليها ولو بواسطة كما
 هي إد المضافة إلى الجملة جوار الباء، واختيار الفتح للخفض

وإن قيل: الإضافة تمنع البناء، فكيف تدعو إليه؟

= وعوض معناه أساء، أو اللغو، سمي به لأنه كُلم مضم جزء عوض جزء

القاموس المحيط، مادة عوض

(١) سورة الأنعام، الآية: ٧٣

(٢) سورة السائدة، الآية: ١٩.

قيل: تمنع من حيث إنها ناتئة عن التوسين السامي له، وتدعو من حيث إضافته إلى المبني، محوّر الباء توفيقاً بين جهتي كونها مانعة وداعية.

(وكذلك) أي: كالمذكور من الظروف: (مثل وعبر) مقروناً (مع ب، وأن، وإن) نحو مثل: ﴿إِنَّهُ لَمَعَ مِثْلَ مَا أَنْصَحَكُمْ تَنْطِقُونَ﴾^(١)، ونحو: لم يمنعني من الجلوس غير أنك قائم، ونحو^(٢)

لَمْ يَمْنَعْ الثُّرَيَّا مَهَا عَيْرَ أَنْ تَطْلُقَ خَمَامَةً فِي عُصْوٍ دَابٍ أَوْ قَالَ بَنِي (غير)؛ لإضافته إلى (نطقت)، وكذلك مثل للإضافة إلى الجملة صورة، وتشبيهاً بالظروف في الإبهام، ولهذا ذكرهما في بحث أواخر الظروف.

[المعرفة والنعرة]

واعلم أنه شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار وضعه لمعنى أو غير معين، بعدما قسّمه إلى المعرب والمسي، فقال:

(المعرفة ما **أُوصِ**) بوصح حزني كالأعلام والمصمرات والمبهمات^(٣)، أو بوصح كلي وقاعدة كالمعرف باللام والإصافه والبداء

(١) سورة الداريا، الآية ٢٢

(٢) قلب اليب من شواهد سيبويه (١٥٨/١)، ومعني سيب (٢٨٤) وقائله أبو عمر ابن الأسلب، يصف بابه، كما في «حرارة الأدب» (٤٦٢)، وهو من السيط وقائده مجهول. انظر «لسان العرب»، مادة: نطق

(٣) والحق أن العلم موضوع جزئي لموضوع جزئي، وأما المصمرات والمبهمات =

(سـ) ملتبس (مـ) أي: لشيء معين. واحترق به عن السكر، والتعمر باعتباره وقوعه على شيء معين فهي التركيب، فيدخل المصمرات والمهمات مع كونها كليات الوضع؛ لكونها جزئيات الاستعمال

ولا يرد نحو: ادخل السوق، فإنه معرفة، وليس بمعنى: لتعبر الحقيقة المرادة بها، وإن كان المفرد غير معين. ويمكن أن يقال: إنه من حكم السكر، فليكن خارجاً. وفيه [ب/١٠٧]

ولا يرد نحو: وجه لك ورأس لك؛ لأن وضع أمثاله لمير معين، زاد تعين بعارض، أي: بعارض الخطاب.

واعلم أن الشيء المعين الموضوع له قد يكون فرداً معيناً كزيد والرجل أو مبهوداً كأنت وأنا وهو، أو جنساً معيناً كأسامة والأسد محلي بلام الجنس، أو جماعة معينة من كل أفراد جنس أو بعضها كال معروف بلام الاستعراق والجمع المبهود. فاعرفه.

(وهي:): أي: المعارف، ستة بالاستقراء، وهي ذكر السادسة وهي المعرفة بالنداء - نظراً لرجوعها إلى المَعْرِفَ باللام، وذكرها على حسب

= **موضوعه لموضوع لها جزئي** بوضع كلي، فإن أب موضوع لمعرد مخاطب مذكر بملاحظة جزئي، فالوضع كلي والموضوع له. وتحقيقه في رساله (الوضع) للإمام عصفري: وعنده الذين هو عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفضل، عضد الدين الإيجي عالم الأصول والمعاني والمريية. من أهل إيج (بغداد) ولي القضاء، وجرت له محنة مع صاحب كرمات، محبة بالقامة، فعاب محتوماً من تصانيفه: «المواقفة» في علم الكلام، و«المقائد العصفية» و«الرسالة العصفية» في علم الوضع. توفي سنة (١٠٠٠ هـ = ١٣٥٥ م) ينظر مفتاح السعادة لطاش كيري ولده (١٦٩/١).

ترتيبها في مراتب التعريف، وأشار بالترتيب في الذكر إلى الترتيب في المرتبة.

(التشخيصات، والأفلام) كزيد وعمرو، (وسننهات) أي: الموصولات
 وأسماء الإشارات، كالذي وهذا، **(وما غروب باللام) المهدية والحسية أو**
الاستغرافية، نحو: الرجل واللام، والميم في: ليس من امر ام صام
في اسمره^(١) بدل من اللام، فلا يعد ما دخلته هي قسمًا آخر من
المعارف. ولم يقل: ما دخله اللام، لتلا يدخل ما دخله اللام الرائدة؛
لتحسين النظم، وفي ذكر اللام فقط اختيار مذهب سيويه، وأما على
مذهب الخليل، فحرف التعريف اللام مع الألف!

(١) قلت: إسناده صحيح، أخرجه الطبراني في «الكبير» ١٩ / (٣٨٧)، وهو عبد الرزاق في «المصنف» (٤٤٦٧)، ومن طريقه أخرجه الطبراني في «الكبير» ١٩ / (٣٨٦)، والبيهقي في «السنن» (٢٤٢/٤). وأخرجه أحمد في «مسنده» أيضاً (٢٣٦٧٩) والكل من حديث كعب بن عاصم الأشعري، واللفظ عند أحمد عن كعب بن عاصم الأشعري، وكان من أصحاب الشافعية، قال: سفت رسول الله ﷺ يقول «سر من م سر، أم صام»، في أم سر. قال ابن حجر في «الفتح المعبود» (٢٠٥/٢) هذه لغة لبعض أهل اليمن، يعملون لام التعريف ميمًا، ويحتمل أن يكون اليمى حاطب بها هذا الأشعري كذلك لأنها لفته، ويحتمل أن يكون الأشعري هذا مطلق بها على ما ألف من لفته، فحملها على الراوي عنه، وأدأما باللفظ الذي سمعها به، وهذا الثاني أوجه مندي، والله أعلم.

(٢) قلت: ودعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعترفون بهما حرف واحد ك(قد)، وأن ليست واحدة مهما معصلة من الأخرى، كاتصال ألف الاستعظام في قوله الأريد، ولكن الألف كالف (إيم) في: (إيم الله)، وهي موصولة، كما أن الف (إيم) موصولة، حفثنا بذلك يونس من أمي عمرو، وهو رأي. «الكتاب» لسيويه (٢٤٥/١)

(أو النداء) نحو يا رجل لتقصّد التعميس، بخلاف: يا رجلاً لغير معين، فإنه نكرة، وإن لم يذكره المتقدمون لرجوعه إلى ذي اللام، إذ أصل: يا رجلاً يا أيها الرجل. (ولنصف إلى أحد) أي: أحد الأربعة المذكورة (معي) مفعول مطلق يحذف مضاف، أي: إضافة معنى، أي إضافة مفيدة معنى، أو إضافة معوية، أو مفعول فيه يحذف مضافين لقونه (والمضاف)، أي: وقت إفادة معنى، أو مفعول له يحذف مضاف، أي إفادة معنى، أي: الذي أصيب إلى أحده لأجل إفادة معنى واحترار به عن المضاف إلى أحد المعارف الأربع المذكورة إضافة لفظية، فربها لا تفيد تعريفاً.

ولما كان المضمرات والمبهجمات والمضاف إلى أحدها سابقاً، يثبت [١٠٨] تعريضاتها قل، وما عرف باللام مسغري عن التحديد، فلا حرم خص العلم بذكر التعريف، فقال:

(العلم: ما وُضع لشيء) مفعول به (ووضع) بواسطة اللام، عباً أو معنى، إنساناً أو غيره، مما يتخذ ويؤلف أو لا. (معيه) أي: ملئس به، احتراز عن النكرة. (غير) حال (تساوٍ غيره) فرداً أو حنساً في شيء من التراكيب، فلا يرد عدم تناول المصمر والمهم عبر المعنى المراد بها هي تركيب واحد، وكذا المعروف باللام والمضاف؛ لتساوئهم فرداً آخر في تركيب آخر، أو المراد: لا يجوز استعماله في غيره، بخلاف مثل: أنت، فإنه يجوز استعماله في غيره، وإنما لم يقل: غير متناول ما أشبهه [لتلا يخرج لعلته: (الله)، لأنه لا يشبه بشيء حتى يحكم عليه بأنه

لا يتناول ما أشبهه^(١).

وهيه: أن السوال لا يشترط فيها الموضوع، فلا يشترط لفي تناول ما أشبهه وجوده.

وفيه: أن نفي التناول وإن كان سلباً، لكن الصلة - وهي قوله: (أشبهه) - موجبة، فيوجب وجوده ما يشبهه، وذلك باطل.

وفيه: أن الموصول مع الصلة تصور لا تصديق، وتصور ثبوت الشيء لا يوجب ثبوته في الواقع، فيمكن تعلقه بالفي مع كون الصلة موجبة، ونفي تناول ما أشبهه إما ينفي التناول مع وجود ما أشبهه، أو مع عدمه، وعلمه: إما بعدم الذات والصفة، أو بعدم الصفة فاعرف.

(بوضع واحد) إما قال: (بوضع واحد)؛ لتلا يخرج العلم المشترك؛ لأنه وضع لشيء بعينه، ويتناول غيره أيضاً، لكنه بأوضاع كثيرة، لا بوضع واحد، فيصدق عليه أنه غير متناول غيره بوضع واحد. ولا يرد: أسامة؛ لوضعها لتحقيق معينة غير متناول غيرها، وإن كان ما صدق عليه من الأفراد غير معين.

وفيه: أن الرجعي والدكري كذلك. وفيه.

[أعرف الصائرا]

(وأخبرها: أي. المعارف (المفصّل الشككن) صفة (ثم المحط).

(١) ما بين معكوتين زيادة من نسخة ج

(الكثرة؛ ما) موصولة أو موصوفة (وضع) صلة أو موصوفة (لشيء).
 معمول به لـ (وضع) بواسطة اللام، من غير أن ينظر [١٠٨/ب] فيه الوصف
 لمعين بوضع كلي أو جزئي، (لا يفينه) مقولاً أو مرتحلاً، مجرداً أو
 مركباً، اسماً أو لقباً أو كنية، موضوعاً لمعين أو معنى، حدثاً أو وقتاً أو
 لقطاً بوزن به، أو مراداً به لفظ، أو محض عدد. واحتراز به عن المعرفة.
 وأما نحو: ادخل السوق؛ فمعرفة، وإن وقع على فرد غير معين؛ لأن
 وضعه باعتبار وصع اللام للجنس للماهية المعينة، ووقوعه على غير معين
 لعارض، وكذا وقوع: أسامة على فرد غير معين لا يوجب^(١) الكثرة لعدم
 الوضوح. ولا يرد نحو: وجه لك ورأس لك. لأن ذلك وصع الشيء لا
 بعينه، وإن وقع على معين باعتبار عارض.

[أسماء العدد]

(أسماء المذد) لما ذكر النكرة عقدها بذكر أسماء العدد التي يلام
 أكثرها التفسير بالكثرة، ولو أخرها عن المذكر والمؤنث؛ لكان أولى؛
 لتعلقها ببحث التذكير والتأنيث أيضاً، وكأنه أشار إلى تقسيم آخر للاسم
 باعتبار دلالاته على كميته وعدمها، فالأسماء على نوعين: اسم عدد وغيره،
 واقتصر على أسماء العدد، وأشار إلى أن كل ما سواها من القسم الآخر
 (ما وضع) خرج بهذا القيد: ما لم يوضع للكمية، نحو: رجل، فإنه
 وإن فهم منه الكمية باعتبار سياق الإثبات، لكنه لا بالوضع، وكذا نحو

(١) فوج: لأن وضعه يوجب...

رجلان؛ لأنه لم يقصد^(١) فيه هذا القيد، بل لكمية مع الدات، وهذا الجواب يتأتى في: رجل أيضاً.

(لكنه أحد الألف) أي: لبيان كمية أفراد الأشياء، وكمية الشيء:

عدده المعين - وفيه.

والياء للنسبة، أي: الصفة المسوية إلى (الكم)، أي: الصفة التي

يستفهم عنها يد(كم)، وهي العدد الخاص.

قوله: (هي أحد) جمع أحد، ولا يرد: واحد واثنان، لدالتهما على الأحاد بالدفعات، وإن لم يبدأ دفعة واحدة، ولأن المراد ما وضع للصفة الدالة على مقدار الشيء ولو قال: ما وضع للكلمة؛ لكان أولى.

وفيه: [١/١٠٩] أنه دخل في التعريف جند الحط والسطح والحسم التعليمي، فقوله: (أحد الأشياء) احتراز عنها وعمّا وضع لكمية المسافة كالفرسخ والميل، وأما نحو: ثلاث جماعات أو ثلاثة حموع؛ فبدل على آحاد الجماعات والجموع، فلا يرد بقضاً

وفي القول بأنه احتراز عن الدراع نظر؛ لأن وضع لما وضع للكمية، وهي الحشبة المقدرة، ولم يوضع للكمية، يحرج بقوله (ما وضع للكمية)، ولا يحتاج خروجه إلى قوله: (أحاد)

وفيه: أنه إن لم يوضع لكمية ما يدرع بـ، لكنه لا يحصى وضعه لكمية الحشبة، بوضعه لحشبة متصفة بكمية معينة

(١) فهو ج: يصدق

(أصولها: اثنا عشرة كلمة) الجملة متأنفة، كانه لما ذكر تعريف أسماء العدد؛ حرك السامع أن يسأل: ما هي، فقال: أصولها كذا. وإنما أتى بالجواب بقوله: أصولها كذا، وإن كان الجواب المطابق للظاهر بأن أسماء العدد فقط من غير بيان أصالة البعض وفرعية الآخر تنبئها على أن [اللائق بالسؤال أن يسأل بالأصل منها، فكأنه تلقى المخاطب بعير ما طلب؛ تنبئها على أن] ^{١٧} الأولى بالسؤال غير هذا

(واحد) بدل بعض من (اثنا عشرة). وفيه وفيه. أو حصر متدا محذوف. (إلى عشرة) (إلى) للإسقاط؛ إذ المعنى: واحد وغيره إلى عشرة، ولو لم يقل بذلك؛ لخرج: عشرة عملاً بالغاية. (وعدة) عطفت على (واحد)، (وألف).

(ينول) أمت في الأعداد مفردة مركبة، ومعطوفة على وجه التعداد (واحد، اثنان، واحد، ثلث أو ثلثان) على الأصل بتذكير المدكر، وتأنيث المؤنث.

(ثلاثة إلى عشرة) أي: تقول: ثلاثة بالحقاق التاء هي المدكر بتأويل الجماعة.

وفيه. أنه كما يحوز التأويل بالجماعة يجوز التأويل بالجمع أيضاً. وقوله. (إلى عشرة) متعلق بمنتها، ^{١٨} أو المراد: وما زاد عليها إلى عشرة، فد (إلى) للإسقاط.

(١) ما بين مكوفين زيادة من نسخة ج

(٢) لم يح بمنتها.

(ونلاث) للمؤنث بترك التاء فيه للفرق بين المذكر وبهـ - (الـ

عشر) والتقدير فيه كما في المتقدم.

(أحد عشر، اث عشر، إحدى عشرة، ثب عشر) وثبت [١٠٩ ب] عشرة، شروع في العدد المركب، أي: يذكر الحزان بترك التاء مع المدكر، ويؤنثان بالتاء في المؤنث على الأصل. (ثلاثه عشر) وما راد عليها (إلى تسعة عشر، وثلاث عشر) وما راد عليها (إلى سبع عشرة) يعني: تسقط التاء من العشرة، وثبت في اليف في المذكر، وبعكس في ذلك في المؤنث برحوع العشرة بعد التركيب إلى الأصل دون اليف تعليلاً: بحلاف الأصل.

(وسميت) مبتداً (تكثر الـ) خبره، أي: شين عشرة (بى المؤنث) تحرراً عن توالي أربع فتحات في: إحدى عشرة وثنا عشرة، أو خمس فتحات في: ثلاث عشرة إلى تسع عشرة، وأما الحجار، فتسكنها تحرراً عن توالي أربع متحركات مع ثقل التركيب، وهذه الحملة معترضة (وعشرون وأحواها) وهي ثلاثون وأربعون إلى تسعين (سب) أي: في المذكر والمؤنث وضماً.

قوله: (عشرون) مقول القول على التعداد، والرفع على الحكاية، و(أحواها) منصوبة بكسر التاء عطف عليه، و(فيهما) طرف (تقول). وإن رفع (أحواها)؛ فهو مبتداً محذوف الخبر، أي: أحواها مثلها، والحملة

معترضة. وإن جعل (عشرون) مبتدأ، و(أخواتها) عطفاً عليه، و(مهما) حبراً، لا يقطع سلسلة التعداد، فيشكل قوله. (أحد وعشرون إلح).

(أحد وعشرون) أي: تقول: أحد، بترك التأنيث في المذكر إذا زاد على عشرين، ف(أحد) مقول، والرفع على الحكاية. (إحدى) في المؤنث (وعشرون، سم) تقول (المعطف سبط ما يمدم) عطف على قوله (تقول). أي: تقول كذا وكذا، ثم تقول بعطف عشرين وأخواتها على النيب ملتبساً بلطف عدد تقدم ذكره من ثلاثة مع التاء في المذكر وثلاث بدورها في المؤنث، فتقول. ثلاثة وعشرون إلى تسعة وعشرين رحلاً، أو ثلاث وعشرون إلى تسع وعشرين امرأة، وكذا [١٠، ١١] تقول في سائر العقود، فتقوله. (بلطف ما تقدم) حال عن المعطوف عليه المصهور، أو صفة للمعطف؛ إذ التصاق المعطوف عليه بشيء يوجب التصاق المعطف (ب) تسعه وتسمى وسع وتسعين) ومتعلق (إلى) كمتعلق (إلى) المتعمد

(ومئة وألف) من معمولات^(١) (تقول) على وجه التعداد (رسم).

والنادر بهما) أي: تقول كذا وكذا في المذكر والمؤنث وضعاً. (له) معصب على ما تقدم) ثم تقول قولاً ملتبساً بعطف النيب على المئة والألف وتشييهما وجمعه أو بالعكس واقعاً على وجه تقدم من التذكير في المؤنث والتأنيث في المذكر، والإفراد والإضافة والتركيب والمعطف كما عرفت، تقول: مئة وواحد أو واحدة، ومئة وأثنان أو اثنتان، ومئة وثلاثة رحال، أو ثلاث سوية، ومئة وثلاثة عشر رحلاً، وثلاث عشر امرأة، ومئة وعشرون

(١) مهاج: من مقولات

رجلاً أو امرأة، ومئة وأحد وعشرون رجلاً، وواحدة وعشرون امرأة، ومئة وثلاثة وعشرون رجلاً، وثلاث وعشرون امرأة، إلى مئة وتسعة وتسعين رجلاً، وتسع وتسعين امرأة، ثم نقول مئتان وكذا، وثلاثمائة، وكذا، إلى تسعمائة، وكذا: ألف وكذا، وألئال وكذا، وثلاثة آلاف وكذا، إلى عشرة آلاف، وكذا واحد عشر ألئاً، وكذا: وتسعة وتسعون ألئاً وكذا، ومئة وألف وكذا، على ما ذكرنا من الألفاظ. وعلى ذلك فقرر ورد ويجوز أن يعكس العطف في الكل، فنقول. واحد ومئة في الكل.

(وفي ثمانية عشرة فتح الباء) لئاء صدر الأعداد المركبة على الفتح، كثلاثة عشر، وفتح الباء: متداً متقدم الخير. (وجاء إنكائها) أي: الباء تخفيفاً، (و [شدّ] حذفها) أي: حذف الباء قولاً بكمال التحميص (بفتح التّون) جعل له بعد الحذف [ب/١١٠] على صورة أحوته من افتتاح الصدر (شاد) ويجوز حذفها إفراداً، وجعل التنوين معتقب الإعراب، نحو قوله.

ثنايساً أربع جـسـان وأربع فتـرـمـسا ثـمـان^(١)

(ومُسَمِّرُ الثَّلَاثَةِ) وما راد عليها (إلى العشرة مخفوض) بالإصافه؛ لتلا يكون المميز الذي هو موصوف مقصود معى بالنصب على صورة الفضلات، وأما النصب فيما راد على العشرة؛ لضرورة امتناع الإصافه كما ستعرف. وقد جاء ثلاثة أثواباً في الشعر على الشذوذ.

(١) قلت أوله لها كتابي قال العددي في «حرب الأدب» (٣٤٠/٧) «ولا أعرف صاحب هذا الرجز» وهو من شراهد «اللسان»، مادة ثمر، و«هتبت الله» بالأصمري، مائة: لمرن.

(ومحمرة) أي جمع كان مكرراً أو بالألف والهاء إن تعين ولم يوجد غيره، وقد جاء: «وَصَبَّحَ سِتْلَاتٍ»^(١) مع وجود: سنابل، ولم يحسن الإضافة إلى الجمع بالواو والنون أصلاً، وأما إذا وجد جمع كثرة وقلة، فقد عت الإضافة إلى جمع القلة؛ لأن الثلاثة إلى العشرة عدد القلة، وقد جاء: «ثَلَاثَةٌ مُرَوِّدٌ»^(٢) مع وجود: أقراء، وليس بقياس، وقال العبردي: قياس، والشَّرُّ في استعمال جمع الكثرة هنا مع وجود جمع القلة - وهو الإقراء - التثنية على أن الثلاثة في التريض في حق النساء - لعاية شوهرهن إلى الأزواج - كثيره، وإما يقع مجموعاً لكون الثلاثة مما فوقها جماعة، فبالحرى أن يفسر بالجماعة، وأما أفراد معيز ما فوق العشرة؛ فلما ستعرف^(٣) (نقطاً) كثلاثة رحال، (أو معنى) كسبعة رهط، وثلاثة ذود، وجمعه نفر. (الأي) أي: محفوض في كل المواضع إلا في (ثلاثمائة) وما راد على ذلك (إلى سعمائة) فإن ميم الثلاث إلى التسع في ثلاثمئة إلى تسعمئة - وهو لفظ المئة - محفوض مفرد، ولم يستعمل عشرة مائة استثناءً بالألف، وإما فعلوا ذلك؛ لكرهاتهم أن يرجعوا بعد التزام المفرد في أحد عشر إلى تسعة وتسمين فهنرى إلى الجمع الذي طال عهده في ثلاثة إلى عشرة. وإنما رجعوا إلى الخفض تحزناً عن هذان^(٤) الثلاثة إلى التسعة [١/١١١] من كل وجه.

(١) سورة يوسف، الآية ٤٣

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨

(٣) مخرج عن المصدر.

(وكان قياسها) أي المنة المضافة إليها ثلاث إلى سبع (سب) كبات، (ومنى) كثير، وبعضهم يضم الميم، قال الأحفش لو ضمنت ميم منات [فقلت: مونت] كمؤود حار، لكن ترك هذا القياس، واستحسن المحلل على ما يليه من تسعة وتسعين رحلاً في يوم إيراد التعبير

فإن قيل: إضافة العدد إلى الجمع بالواو والنون غير حائز أصلاً، فلا يجوز. ثلاثة مسلمين، ولا: ثلاث سبن، فكيف يقال وانقياس منى^٢

قيل: سماء قياساً من حيث هو جمع يقطع الطر عن كونه جمعاً بالواو والنون. وفيه.

(ومئبر) مبتداً (أحد عشر) وما راد عنه (الـ هـ وسع) مفعول منسوب (مفرد) صفة أو حر بعد حير. أم النصب، فلامتناع الإضافة. أما في أحد عشر إلى تسعة عشر؛ فلامتناع تركيب ثلاثة أشياء مع الامتزاج المعنوي؛ لمكان الإضافة إلى المفرد. بخلاف نحو: أحد عشر، فإنه تركيب ثلاثة أشياء، وحادي عشر، فإنه تركيب أربعة أشياء؛ لعدم الامتزاج المعنوي الناشئ من الإضافة إلى المفرد. وأما في عشرين وما راد عليها إلى تسعة وتسعين؛ فلامتناع كل من حذف النون وإبقائها بناءً على أصالتها وشبهها بنون الجمع، وأما لإفراد؛ فلكونه الأصل، وحصول عرص التفسير به، فلا يسوغ المدول عنه من غير حاجة.

(ومئبر) مبتداً (منة) مضاف إليه (والف ونسهما) أي: تشبة المنة والألف، وهي مائتان وألفان، (وحنف) أي: جمع الألف، وهو: الألاف والألوف، وإنما لم يقل: وجمعهما؛ لأن جمع المنة ليس بمشتمل حيث

يقال: ثلاثمائة إلى تسعمائة، ولا يقال مئون أو مائات (**مختصر**) -
 (**مفرد**) صمة أو حير بعد حمر. أما الحفص، فعلى الإضافة وأم الإفراد؛
 فلاصلة الإفراد، وحصول الغرض. أو يقال: لما أشبه المنه والألف
 الثلاثة إلى العشرة في اللفظ من حيث إنهما [١١١] من أصول العدد
 مثلها، ولا تركيب فيهما، ولا زيادة، ولا عطف، وأنشأ أحد عشر دليلاً
 تسعة وتسعين في الكثرة مع أنهما يقربان بهذا القسم؛ أعطي معرف حكم
 أحد حكمتي مدير الثلاثة إلى العشرة، وهو الحفص، وأحد حكمتي أحد
 عشر إلى تسعة وتسعين، وهو الإفراد، توفيقاً بين الاعتارين. ولم
 يعكس؛ إذ التمييز أصله أن لا يجمع

(وإذا كان المعداد مؤنثاً واللفظ مذكراً) نحو: عندي ثلاثة أشخاص
 من النساء، أو ثلاث أشخاص منهن. وقوله: (واللفظ إلح) عطف على
 خير (كان) من قبل العطف على معمولي عامل واحد محرف واحد (أو
 بالمعكس) أي: وإن كان الأمر يعكس ما ذكر، بأن كان المعداد مذكراً
 واللفظ مؤنثاً، نحو: عندي ثلاثة نفوس من الرجال، أو ثلاث نفوس
 منهم. (**فوخها**) أي: هي العدد وجهان للعمل بالاعتارين التأنيث
 والتذكير، وحق هذا الحكم: أن يذكر عدد بيان التذكير والتأنيث، لا عدد
 بيان المنه والألف؛ لعدم افتراقهما تذكيراً وتأنيثاً

(ولا يميز واحد واثان) أي: لا يُذكر لواحد واثنين تمييزاً، ولا يرد

﴿الواحد﴾^(١)

﴿لَا تَعْلَمُونَا الْغَيْبَ اثْنَيْنِ﴾^١ لأن ذكر العدد بعد ذكر العدود الدال على ذلك العدد تأكيد وتوضيح، وعكس ذلك لا يحور، إذ يؤكد لا يحور أن يكون أزيد من المقصود.

وبه نظر؛ لأن أتى في كلامهم التأكيد أريد من المقصود، نحو جامعي القوم كلهم أجمعون.

(استعناء) معقول له لنفي العمل بحذف مضاف، لا للفعل المهي، أي: بترك تمييز واحد أو اثنين مخافة لزوم استعناء، وإلا؛ يتوجه النفي إلى القيد، فيفسد المعنى (بلفظ نضرة) أي: تمييز كل واحد مهما، على تقدير ذكر التمييز معهما عن كل واحد (سهما) والجاران [١١٦] يعلقان (استعناء).

فإن قيل: الاستعناء عن شيء لا يمنع ذكره على وجه تأكيد أو تشويق أو نحوهما، كما في: ﴿الْأَوَّاحِدُ﴾، وبعده رجلاً ريداً.

قيل: (مثل: رجل ورجلان لإفادته) أي: لإفاده مثل رجل ورجلان (النقص المقصود) والتصريح (بالعدد) من المفرد، الواحد في ميم واحد، والاثني في ميم اثنين، فلا حاجة إلى العدد؛ لحصول المقصود بلفظ التمييز، ولو ذكر معه؛ لكان ضائعاً.

وفيه: بل يتمتع إرقاعه تمييزاً لأن كون التمييز معنياً عن المميز، خلاف ما عليه باب التمييز على إفادة السنتين معاً، وعدم استعناء كل عن

(١) سورة النحل، الآية: ٥١.

الأخر كما عرف في عدي موان سماً، وقبرال شراً، وعشرون درهم، وملؤه عسلاً وأما: نيمَ رحلاً، وزُبُه رحلاً، فعلى خلاف الأصل والشذوذ، فلا يتوجه بهما القصد.

قوله: (بالعدد) متعلق بالضم، أي: التصريح بالعدد المعصود، وهو التصريح بالواحدة، أو ضم واحد إلى واحد، أو متعلق المقصود، أي لإفادتهما التصريح الذي قصد بالعدد من بيان الكمية

(وتقول) أنت (في المفرد) أي: الواحد (من المتعدد) أي هي استعمال العدد في أحد المعلومات، فقوله: (من) ظرف مستقر واقع صفة للمفرد، أي: الواحد الكائن من المتعدد، أو صلة الإفراد، أي: الذي أورد من المتعدد (باعتبار نصيره): أي: قولاً ملتبساً باعتبار تفسير ذلك العدد المفرد عدداً أنقص من عدده أزيد عليه بواحد، أو يكون المعنى: بسبب اعتبار نصيره، فقوله: (نصيره) من إضافة المصدر إلى الفاعل، وكلا المعنولين محذوف، أي تقول في المفرد لمذكر.

(الثاني) أي: المفرد المصير للواحد اثنين، (والثالث) في المؤنث، وما زاد عليها منتهاً (إلى العاشر) أي: عاشر التسعة، وعاشر التسع في المذكر، (وبعاشرة) [١١٧/ب] في المؤنث (لا عشر) أي: لا تقول غير ذلك، د(غير) مبني على القسم؛ لأن ما قبل الثانية والثاني، وهو الأول والأولى، وما بعد العاشر والعاشرة، وهو أحد عشر فصاعداً ليس لهما فعل بمعنى التصيير حتى يشتق منه اسم فاعل بمعناه، وما روي من نحو كان القوم عشرين فاشتبه، أي: صيرتهم ثلاثين، وكانوا ثلاثين فربهم.

صيرتهم أربعين. وأما ثالث اثني عشرهم ورابع ثلاثة عشرهم بمعنى مصيرهم ثلاثة عشر وأربعة عشر؛ فلو سلم صحته لكان معمولاً على ثلاث عقدهم، وريعت عقودهم، وثالث نيف اثني عشرة، ورابع نيف ثلاثة عشر، أي: مصيره ثلاثة ومصيره أربعة، فلا يرد ذلك الإشكال.

(و) تقول في المفرد من المتعدد (باعتبار حاله): وعريته في التعداد (الأول) في المذكر، ورته: أعمل، وقيل: فوعل، والأولى يؤيد الأول، وصرفته في نحو: (أثبت أولاً) يؤيد الثاني. (والتاسي) في المذكر، (والأولى والثانية) في المؤنث، وما زاد عليهما من المفردات. (إلى العاشر) في المذكر (والعاشرة) في المؤنث

(و) تقول باعتبار حاله فيما زاد على العشرة من المركبات: (الحادي عشر) في المذكر، فهو عطف على (الأول)، لا على (العاشر)، وإلا يلزم تعدد العاية. (والحادية عشرة) للمؤنث بتأنيث الحزائير؛ ليكون مخالفاً للمذكر من كل الوجوه. (والثاني عشر، والثانية عشرة) وما زاد عليهما (إلى التاسع عشر) في المذكر، (والتاسعة عشرة) في المؤنث، أشار بترك ما ذكره في صورة التصيير من قوله: (لا غير) إلى أنها غاية المركب، لا غاية بيان الحال، فإن بيان الحال شائع فيما فوق ذلك أيضاً، وإسما ذكر بيان الحال في العدد المركب دون العقود والمئة والألف؛ لعدم التعمير^(١) فيها دون ما زاد على العشرين والمئة والألف؛ لأن تغييره بحسب تعير

(١) في ج: التعير.

المفرد، بخلاف [١/١١٣] تغير المركب، فإنه يباين تغير^(١) المفرد أو تعيره
 من الأول إلى الأول، وتعبير المركب إلى الحادي دون الأول، فتقول
 الرجل العشرون، والمرأة العشرون، وكذا: الحادي والعشرون، والحادية
 والعشرون، إلى - التاسع والتسعين، والتاسعة والتسعين، والرجل المئة أو
 الألف، والمرأة المئة أو الألف، الحادية والمئة أو الألف فصاعداً إلى ما
 لا يتلقى.

(ومن ثم) أي: من أجل أنه يجري في الواحد من المتعدد اعتباران،
 أو لأجل اختلاف الاعتبارين أو تحققهما. (قل في) الاعتبار (الأول) -
 وهو اعتبار التعبير أو في المفرد من المتعدد باعتبار التعبير (ثالث نفس)
 بالإضافة إلى الأنقص بدرجة، (أي: مُصْتَرَفُهما) أي: مصير الاثنين ثلاثة،
 (من ثلثتهما) أي: صيرت الاثنين ثلاثة من الثلث، وهو مصير الاثنين
 ثلاثة.

(وفي) الاعتبار (الثاني): وهو اعتبار بيان الحال، أو في المفرد من
 المتعدد باعتبار حاله (ثالث ثلاثة) بالإضافة إلى عدد يساوي عدده، (و
 أحدها) أي: أحد الثلاثة المتأخر بدرجتين، ويجوز أن يضاف إلى عدد
 فوقه، فيقال: ثالث أربعة أو خمسة فصاعداً.

(وتقول.) في إضافة ما زاد على العشرة مما وضع^(٢) لبيان الحال

(١) في ج. بيان بتعبير.

(٢) في ج. صبح.

(**حادي عشر**، **أحد عشر**) أي: واحد من أحد عشر متأخر بعشر درجات واقفاً (**على**) الاعتبار (**الثاني**) وهو اعتبار بيان لحال (**حافضة**) حال من الاعتبار الثاني، والتناء للمبالغة، أو مصدر لفعل محذوف، أي: يخص الاعتبار الثاني بذلك حصوصاً، والجملة حال أو معترضة.

(وإن **شئت**) شرط (**قلت**): أجزاء، أي: إن شئت تقول هذا المعنى بعبارة أخرى. (**حادي أحد عشر**) يحذف الحرة الآخر عن الأول تحقيفاً، أو استثناء عنه بذكره، وهكذا تقول (إلى **تاسع** [١١٣/ب] **سعة عشر**، **فيعرب الجزء الأول**) لعدم موجب البناء، وهو التركيب، ويسى **الجزآن** الباقيان؛ لعدم موجب البناء. فقوله. (فيعرب) عطف على (الجزء)، أو استئناف، على معنى فانت تعرب الأول على نحو قوله.

أَلَمْ تَسْأَلِ الرِّيحَ الْقَوَاءَ فَيَنْطَلِقُ^١

أي: فهو ينطق.



(١) **قلت**: البيت يتحمل.

أَلَمْ تَسْأَلِ الرِّيحَ الْقَوَاءَ فَيَنْطَلِقُ • وَهَلْ تُخْرِتُكَ السُّومُ بَعْدَاءَ مَضْنُ^٢
وهو من البحر الطويل. الرِّيحُ: المِرل، والقراء العالي الذي لا أنس فيه، والبيداء الأرض القفر، والشَّنَقُ الضَّعْفُفُ، وهو المستوي من الأرض والبيت لحمل من منفر المثقري الضَّعْفُفِ، المشهور بجميل شبة السومي سنة (٥٨٢) في هدياته (١٣٧)، وحزقة الأدب ٥٢٤/٠٨، وبلا سنة في «أوضح لسالك» ١٨٥/٠٤، ودمعي (١٦٨/١)، والكاتب، لبيبه (١٨٥/١).

[المذكر والمؤنث]

(المذكر والمؤنث) لما وقع ذكر التأنيث والتذكير في باب العدد، جئنا إلى ذكر هذا القسم، أو شروع في تقسيم آخر للاسم باعتبار التذكير والتأنيث. وإنما قدم المذكر لأصلاته.

(المؤنث) قدم المؤنث في البيان؛ رُزماً للاحتصار ببيانه، وتعميماً للتذكير في كل ما يخالفه، كتقديم الإعراب التثنيوي، وتعميم اللمطي في كل ما عداه. ويمكن أن يقال: قدمه أخذاً في البيان من القريب، أو ترجيحاً للوجودي على العدمي.

(ما) موصولة أو موصوفة (به) صلة أو صفة (علامة) فاعل الطرف، أو مبتدأ مقدم الخبر (التأنيث) تاء أو ألفاً، مقصورة أو ممدودة، أو ياء (مضطاً) أي: ملحوظاً حقيقة كامراً وناقية ونحلة وطلحة وعلامة، أو حكماً كعقرب، لا سيما إذا سمي به مذكر؛ إذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث، ولهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية، ونحو: حائض وطاق من الصفات المختصة الدابة، ونحو: كلاب وأكلب مما جمع تكسيراً. (أو تقدير) كدار ونعل وعدم وغيرها من المؤنثات السماعية.

(والمذكر) ملتبس (بحلله) أي: مخافة المؤنث، أي: ما لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظاً ولا تقديرًا ولا حكماً.

(وعلامة التأنيث:) المذكورة في حد المؤنث (السا...، لا...، صواء كانت (مفصولة أو ممدودة) وإنما لم يذكر التأنيث ههنا، ولعل تأنيثه عبده صيغ كآنيث هي، وأنت بالعلامة وكثنية هذا والذي، نحو: هذا واللذان على قول من يرى بياههما، وبعضهم [١/١١٤] عدَّ الياء في هذي وتي من علامة التأنيث، وذكر أن التأنيث بالياء من خصائص اسم الإشارة، فلعلة قاتل في اسم الإشارة بالتصرف تأنيثاً وتذكيراً، وأمر دأ وتثنية

[المؤنث الحقيقي والمفصلي]

(وهو) أي: المؤنث: (حقيقي ولطفي).

(والحقيقي) وهو الحقيقي، (ما بارأه) ومقبلته (ذكر) كاتس (حي) جنس (الحيوان) الذكر هنا خلاف الأنثى، لا قبل الرجال ولو قال: ما له فرج لا ذكر؛ لكأن أولى، حيث يشمل الأنثى التي ليس بآرائها ذكر هي الحيوان، ولو فرض شيء من الحيوانات كذلك. احترر به عن تأنيث النخل - (كأمرأة) في الأناسي، (وماغ) هي البهائم، إذ يآرائها رجل ويعير، وكذا: نساء وحيل وأثاب وعناق.

(و) المؤنث (للمفصلي) أي: المنسوب إلى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظة حقيقة أو تقدير أو حكماً بلا تأنيث حقيقي في معناه (مخلافه) أي: ملتصق بمخالفة المؤنث الحقيقي، أي: ليس بآرائه ذكر هي الحيوان، سواء كان معناه مذكراً حقيقياً مسمى علم كطلحة، أو صفة كعلامة، أو اسم جنس كتملة ذكراً، أو لا يكون مذكراً حقيقياً ولا مؤنثاً

حقيقياً كطلمة ومهين، والأول لا يؤثر إلا في حكم نفسه، وهو مع الصرف، ولا يسري إلى غيره من فعل أو صفة، نحو: قام طلحة وطلحة القائم، حلاقاً لبعض الكوفية، وكـ(عقرب) علماً للمذكر وفاقاً، وكـ: تأييت نحو: سعة، ذكر عند ابن السكيت، وبنى أبو حنيفة **ح** الاستدلال على أن السعة هي: ﴿وَقَالَتْ تَحْتَهُ﴾^(١)، أنشأ على ذلك. (كطلمة وغير)

﴿وَإِذَا أُسْبِدَ إِلَيْهِ﴾ أي: إلى المؤنث إذا كان حقيقياً مظهراً أو مضمراً، والمعطى مضمراً بقرينة السياق، حيث قال بعد ذلك: (وَأَسْتَفِي ظَاهِرٌ غَيْرَ الْحَقِيقِيِّ بِالْعِيَارِ). (المعل) المتصرف، بخلاف: نعم المرأة هـد بلا فصل، نحو: حضرت امرأة، بخلاف نحو: حضرت القاصي امرأة، حيث لا يحب سريّة التأنيث إلى الفعل؛ لمكان المصـل. (فالقائه) [ب/١١٤] واجبة، بدليل مقابلة التحيير، ولا يسوغ تقدير: وجبت، وجعلها فاعلاً له، حيث يلزم امتناع الفاء، وإلما تجب التاء للسريّة. أما في المضممر مطلقاً؛ فلمكان الامتزاج، وأما في ظاهر المؤنث الحقيقي؛ فلقوة التأنيث، بخلاف ظاهر غير الحقيقي؛ لقصور في الامتزاج؛ لمكان الطهور، وقصور في

(١) سورة الحمل، الآية ١٨ هذا، وإن القصة التي يشير إليها الشارح الهادي **ح** عن أبي حنيفة هي التي أوردتها الزمخشري في كتابه (٣/٣٦١) في الآية الداء من سورة النمل، إذ قال: «عن قتادة أنه دخل الكوفة، فالتف عليه الناس، فقال: سلوا عما نستم، وكان أبو حنيفة **ح** حاضراً وهو غلام حَدَثَ. فقال: سلوه عن سلة سليمان، أكنث ذكر أم أنثى؟ فسألوه فأبهم، فقال أبو حنيفة: كانت أنثى، فقبل له: من ابن عوف؟ قال: من كتاب الله، وهو قوله ﴿وَقَالَتْ تَحْتَهُ﴾، ولو كانت ذكراً لقال: قال سعة. قال الزمخشري معلقاً وذلك أن السلة مثل: «الحمامة والاشاة في وقوعها على الذكر والأنثى، فيسبى بهما بعلامة، نحو قولهم: حمامة ذكر، وحمامة أنثى، وهو وهم»

الثانيث لمدم كونه حقيقياً، وبالحرري أن لا يلزم به السراية، بل يحور بناء على الامتزاج والثانيث من وجهه دون وجهه.

واعلم أنه لا تلزم التاء إذا كان دليلاً كما في صورة الفصل، ويكون الفعل حامداً، ويكون المؤنث الحقيقي من الهائم، وتختلف الحكم عن القاعدة بالدليل أمرٌ شائع مستفيض، فلا يحتاج إلى الاستثناء صريحاً.

(وَأنت في طاهر) أي: في إسناده الفعل إلى طاهر المؤنث اللفظي. واحترر به عن المضمر، نحو: الشمس طلعت، فإن التاء فيه واحدة، والظرف متعلق بالخيار (غير) المؤنث (بحقيقي) وما في حكمه من مؤنث البهائم كساتر الناقة (بالحبار) أي: ملتصق بخيارك بين التاء وعدمها، أو تذكير الفعل وعدمها، أو اعتبار جهتي التأنيث وعلمه باعتبار اللفظ والمعنى.

(وَحُكْمُ طاهر الحنف) احترر عن ضميره نحو: الرجال حاءت أو جاؤوا، فإن إلحاق التاء أو ضمير الجمع فيه واجب؛ لا إلحاق التاء بالتعيس، والإضافة من باب: حرد هطيمة، وأحلاق ثياب. (عسر) جمع (المذكر) بدل أو صفة الجمع يجعل اللام رائدة، أو على القول تعرف غير باشتهار جمع المذكر السالم نقصاً للمكسر ودي الألف والتاء، كما في: أعجبتني الحركة غير السكون. (السالم) إلا في نحو: بيس، فإن حكمه حكم البناء، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَنَسَبَ بِهِ تَبْنُو إِسْرَإِيلَ﴾^(١)، وإن كان الجمع المذكر السالم (مطلقاً) ظرف بمعنى التشبيه المفهوم من اتحاد

(١) سورة يونس، الآية: ٩٠.

الحكم، أي: زماناً مطلقاً، أو في جميع الأحيان، سواء كان واحده مؤنثاً حقيقياً، نحو: ﴿إِذَا هِيَ﴾ / أجماعك المؤمّنات^(١)، ﴿وَقَالَ يَسُوهُ﴾^(٢)، أو مذكراً حقيقياً، نحو: جاءت الرجال. (حكّم طاهر عبر الحنفى) تناوبه بالجماعة، ولم يؤلّ بها جمع المذكر السالم كراهة اعتبار التأنيث مع بقاء صيغة المذكر، وإن شبه ظاهر الجمع بطاهر عبر الحقيقي، ولم يطلق؛ لأن مضمرة ليس كمضمرة؛ لأن مضمرة يستلزم التاء والواو في المذكر المعتلا، والواو في غيرهم، نحو: الرجال جاءت أو جاؤوا، أو الليالي والأيام مضت أو مضين.

(وصمير) العائد إلى صيغة جمع التكسير للذكر (العائس عبر) الجمع (المذكر السالم) احتراز عن العاقلين إذا جمعوا سالماً، فإن صميرهم الراو بحسب، ويقال: الزيدون والمسلمون جاؤوا لا جاءت وقوله: (عبر) كمير السابق في الإعراب.

(فعلت) أي: ضمير م يوزن بفعلت، وهو هي المستكن فيه، وهو المقرون بالتاء الساكنة هي تاء التأنيث. (و) صمير موزونات (فعلوا) وهو هم، نحو: الرجال جاءت أو جاؤوا، بالتاء الساكنة للتأنيث تأووس الجماعة، أو بالواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع. (والتاء) أي ضمير، نحو: الساء من جميع المؤنثات على طريقة عموم المجاز، أو على إرادة الصفة المشهورة من لفظ الساء، كما في نحو: لكل فرعون موسى،

(١) سورة الممتحنة، الآية: ١٢.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٣٠.

أو المراد: ما في حكمها من المؤنثات اللغوية والمعوية وكذا التأويل في قوله: (وَالْأَيَّامُ)، أي صغير نحو الأيام من جموع المدكر غير العاقل (تعلت وفعلت) أي ضميرهما. أما تاء التانيث؛ فيتأويل الجماعة، وأما النون في الأيام؛ فلكونه جمعاً لغير العقلاء، والنون وصفت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت لجمع العاقلين، وأما في بحر الساء؛ فللحمل على جمع غير العقلاء، أو الإيثار لفلة عقولهم يحري محرى غير العقلاء.



مجمع الشمتيس، ثم ريدت الناء فكثيراً لأبسية التنية والجمع السالم يتوصل إلى تقليل الاشتراك في الأحوال، وإلا؛ لكان الألف والواو في الأحوال ثلاث، ومروق بينهما بحركة ما قبل الباء، ففتح في التنية لوقف ما قبل الألف، وكسر في الجمع فرقاً.

(مفتوح ما قتلها) صفة سبية لقوة. (باء)، أي: ياء فتح حرف حصل قبلها؛ لوقف ما قبل الألف، (**وَنُودٌ**) والحق تأخير [١١٦] ذكر النون عن قوله. (ليدل) لعدم تأثيرها في هذه الدلالة، بل هي عوض عن الحركة والتوسير. (**مَكْشُورَةٌ**) للتعادل، ولأن الأصل في تحريك الساكن الكسر، كما عرف. ولتلا **يَقْتُلُ** اللفظ بتوالي الأمثال، وهي فتحة ما قبل الألف، والألف التي هي حكم المفتحتس، وفتحة النون.

(نَدَلٌ) ما لحق آخره ذلك. وفيه

أو كل واحد من الألف والياء. وفيه

أو اللحقوق. وفيه نظر؛ لاشتغاله على لحوق النون أنصاً، ولا دلالة لها على ذلك.

(على أن معه مثله) أي: ما يعائله في اللفظ، أو في الوحدة بقرينة قوله في الجمع: (ليدل على أن معه أكثر منه). (**مِنْ جَنْسِهِ**) في المعنى، لا من خلاف جنسه، فلا يجوز: العيان للاصرة والشمس إلا على عموم المجاز، خلافاً للأندلسي، فإنه يجوز عنده تنية المشترك اللفظي وأما نحو: القمرين؛ فعلى التعليب.

وهي انقيد به لإحراج نحو الميس للشمس والباصرة بغيره لأنه فرد من المشى وإن كان مستعاً، وانما ورد لا يباهي كونه فرداً من المعاني، فلا يجوز التعريف، مما يحرج عنه ذلك المعرد المعتنع، ألا يرى أنهم عرفوا مفعول ما لم يسم فاعله بأنه كل مفعول حذف فاعله، وأقيم هو مقامه، ولم يحترزوا عن المفعول له ومعه وثاني (علمت) وثالث (أعلمت) في الحد، وعرفوا الترحيم بأنه حذف في آخره تحفيماً، ولم يحترزوا ترحيم المضاف والمستعانت، وعرفوا المصغراً بأنه المرید به ليندل على تقليل، ولم يحترزوا تصغير الصمات ونحوه من المستعانت إلى غير ذلك.

فالحق ما ذكر في «المص»^(١) من جعل الألف والياء علماً على صم واحد إلى واحد من غير تقييد باتحاد الجنس، اللهم إلى أن يقال: يراد تعريف المشى الصحيح غير الممتنع.

واعلم أنه لو أريد بقوله: (مثله) في الوحدة [١١٦/ب] والجنس جميعاً لاستغنى عن قوله: (من جنسه).

(د) لاسم (مقصود) سمي مقصوداً؛ للاقتناع عن الممدود.

واعلم أن النسبة أنواع. صحيح ومقصود وممدود، فالصحيح حكمه كذا، والصحيح والمقصود حكمهما ظاهر^(٢) لعدم جريان تغيير في تنبيههما.

(١) طلب، المفصل في صفة الإعراب، بلرمشري (ص ٢٢٩) وكلامه «هو [الشيء] ما لحقت آخره زيادة، ألف أو ياء مفتوح م قبلها، وبود مكسورة، لتكون الأولى علماً لعدم واحد إلى واحد، والآخرى موحدة بما منع من الحركة والتوسيتين في الواحد»^(١) في ح فالمقصود حكمه كذا، والممدود حكمه كذا، والصحيح والمقصود [مثله =

(و) الماء للمفسر على هذا التحقيق (كـ **الف** [مُثَقِّلَة]) كائنة (عـ **واو**) أي: إن كان أصلها الواو حقيقة كمصنوان، أو حكماً بأن كان مجهول الأصل، وم يعمل، كإلتران في المسمى بالي. (وـ **هو**) أي: والحال أن ذلك المقصور (**ثلاثي**) أي: ذو ثلاثة أحرف، لا الثلاثي الاصطلاحي؛ لنحرج: مفعلي. (قـ **لث**) ألمه (**واو**) لاعتبار الأصلي حقيقة أو حكماً، أو لفظة الثلاثي، بخلاف ما فوقه، حيث لم يرد فيه لمكان الثقل.

(وإلا) أي: وإن لم يكن كذلك، بأن كانت ألمه عن ياء حقيقة، كـ **جيان** في رحي، أو حكماً بأن كان مجهول الأصل أو عليه، وقد أميل، كـ **متيان** في متي، حيث جاء متي مفعلاً، أو كان على أربعة أحرف فصاعداً أصلية كانت الألف مفعلي ومصعقي، أو زائدة كمجلى وأرطى وجحوى وجبارى (**فالياء**) اعتباراً للأصل فيما أصله الياء حقيقة أو حكماً، أو تحقيقاً فيما راد على ثلاثة أحرف.

ونو قال. وإلا ياء بعدير. وقلبت ياء؛ لكان أوفق وأخصر، لكنه قصد الثبوت بإيراد الاسم في الجزاء؛ لكثرة صوره، وغلة وجوده.

(و) الاسم (**المفرد** **إن** **كانت هـ** **مُثَرَّةً أصلية**) أي: غير رائدة، ولا مقلدة عن أصلية أو رائدة، كقراء في جمع قارئ. (**تث**) أي: الهمزة؛ لمكان الأصالة، وحكى أبو علي عن بعض العرب قلبها واواً، نحو: قراوان حملاً على الأحوات.

(وإن كانت) همرته (لثالث فُلت) همرته (واو) كحمرء وصحراء، تقول: حمرأوان وصحرأوان [١، ١١٧] كراهة ثبوت صورة علامة التأنيث في الوسط، وتثبت التاء لفضرورة دفع اللبس، وتعيين الراو تحرراً عن اجتماع اليائين في النصب والجر (وإن) أي: وإن لم تكن أصلية، ولا لتأنيث، بل كانت منفصلة عن أصلية، ككساء ورداء، أصلهما كساؤ ورداء، أو كانت رائدة للإلحاق، كعشاء، فإنه مدح يسرداح' (مالوخهاي) أي: فيها الوجهان للشوت، لكونها في مكان الأصلية باعتبار الإلحاق بها، والانتقال عنها، والقلب شيئاً بغيره التأنيث في عدم كونها أصية.

(ويُحذف بونه) معقول ما لم يسم فاعله، أي: بون المثنى في الحر والنصب (للإضافة) أي: وقت الإضافة، أي: لأجل الإضافة المقتضية للاتصال الماني للاقطاع الذي موحه التنوين التي قامت اللون معامها، وتلخصه: إن اللون - لقيامها مقام التنوين - يوجب تمام الكلمة والمقطاعات، والإضافة توحب الاتصال والامتزاج، فينافيان، وإنما لم يسقط باللام؛ لأنه اعتبر عوضهما^(١) عن الحركة.

(وحذف تاء التأنيث) الثابتة (في) الواحدة في كلمتين فقط: (حُضبان) تشبة: حُضْبَة، جواراً على خلاف خلاف القاسم والشذوذ، (وحنياً لمجي - قوله.

مثنى ما تلقى فزدين تزحف زوانف البينك ونشطار^(٢)

(١) في ملا جلي: بترطس

(٢) في ج: موشيهـا.

(٣) يلى: فالتل عترة من شداد المني الجملي، بهجر صارة من رباد العبي، «ديوانه» =

وقوله

بني أئير الحممار وحضيتاه أحت إلى حرارة من حراراه

(ب) تشية آية، وقيل: حاء حضى وألي، وهما لغتان في حضى

وآية، محضيتان وألتيان تشيتهما، فلا يكونان من باب الحدف وأما نحو

قوله

كان نذياه حقا

(٢٣٤)، وهو من لجر التواثر، ومن شواهد لأشعري (٢٦٠)، والشاهد

للمعنى (٨٩)، ولاح المروسي: لندسي، مادة صر

الزيف جمع زينه، وهي أسفل اليد لدي بني الأرمس عد العمود، ولأنه بالفتح

لاخير، ونسطار شفاف ونذير، وهو مصوب (أن) مقدرة ونصب (مردير) على الحال

من صسر لتعامل رخت تصطرب ونحرك، ونعنى من بنفي فردس يسلك الحرف

وتضطرب رواف إنكاد نظير "انظر" "نحصر" لاس سله، مادة صر

الشاهد فيه قوله بنى ما تلقي ترحف، حيث حدثت (ما) على (من) وحررت

فعلين مضارعين

(٢) من ألت نكص من لعدة، شاعر إسلامي من بني قنص، ويسمى الكعب

الأكبر، وهو جد شاعر سمه الكعبت بن معروف، وكلاهما غير النكيب من ريد صاص

الها شيبات التي مدح بها آل أبت وهو من بني أسد، ولأرباب التي منها الشاهد هده

لبي مرارة، وكانوا يمشون يأكل أير الحممار "وهو من شواهد المسالك"، مادة مدر،

والس والسر: للمحافظ (٥٧٧، ١)، وحرارة لأدب: للمعدي (٤٩٠/٧)، والمجمع

الأمثال للميداني (١١١)

(٢) صره ووجه مشرق الشجر، وروي: ونجر مشرق اللون، وروي وصلي مشرق

للون، هذا بيت من الهرج، استخ به سيويه في كتابه، ولم يبه لأحد، ولم يستفائه

والشاهد فيه (كان نده حقا) حيث صفت (كان) وطل عملها، وحذف اسمها، ووقع

عمرها جملة اسمية، وأصله كانه نده حقا، ويزوي (كان نبيه حقا) على الإعمال. =

أي: حَقْدِي، وقوله:

هَيْدِي الْمَنَاقِبُ لَا قَضَعَايَ مِنْ لَيْتِي^(١)

معنى ضرورات الشعر، ولم يحق في سعة الكلام، بخلاف حَضَيَانِ وَأَيَّانِ، وقيل: هما أيضاً من ضرورات الشعر، كما هي قوله^(٢)

= (تدبيه حقل، متدا حمر في موضع رفع جر «كأن» واسمها صمير «الشان محدود»

وهو من شوهده ابن عفس (٣١٥/١)، والأرضع المسالك (٣٧٨/١)، وشرح الأسموني (١٤٧/١) و(الحقد) مثنى حق، وهو وعاء ينحت من حطب أو عالج أو غيرها ولنظر «لسان»، مادة أنس براماً لا أراماً

() من لبيب ورواية أخرى، هي

بَلَاكُ الْمَكَارِمِ لَا أَقْبَابُ مِنْ لَيْتِي • شَيْبًا بِمِثْلِهِ فَتَقَارِبًا يَنْبَغُ أَيْسَرُ لَا

وهو من البحر السبيط. وقائله أبو الصلت ابن أبي ربيعة النخعي، «طبقات شعول

الشعر» (٢٦٣)، ونُكِبَ لداينة «بجدي كما في «السرمر • للسيوطي (١٤٥/١)

وهو من شوهده «الأساس البلاغة» لرمحشري، مادة «عب

القُبْ» «القُدْح» «عَطْ

يقال في تفسيره إن «مكارم أن تعطب بشارك حتى يدركه، وليس بأل تأخذ إلا فتشرب اليانها

(١) فَيْدِي وَبُرُودِي.

كَأَنَّ خُصْمِيَّهِ مِنْ التَّهْـنِئَاتِ

رحر «مخاطم» «مخاشعي»، وقيل هو لجند، بن النمشي بظهري. وقال البغدادي في «إحتراف الأدب» (٣٧٨.٧) «على أنه ضرورة ولفظان حنقذان مدول العدد»

أراد أن يقول فيه حنقذان، فأخرج الأقبس معرج سائر الأعداد للضرورة، وأصله يلى ما معناه. وأراد (شأن من حنط) كما يقال ثلاثة دراهم، وأربعة دراهم، وكان حقه في

الأصل أن يقول أنت درهم، وأنت مسوة، بل ألهم اقتصرُوا بقولهم درهمان، وامرأتان،

هي مصتهما بمن ما بعدهم

تَمَّأَ حُضْنِيَّةً مَسَّ الدَّلْدَلُ

طَرَفُ عَجُورٍ بِهِ يَمَّا [ب، ١١٧] حَنَطِلُ

نَتْرَجُ الْيَاةُ اَزْجَجَاحُ الْوَطْبِ (١)

الوطب مثلك برثيه.



١ - وهو من شواهد سيويه (٣١٢/١)، وشرح شعور «دب» (٨٦١، ٢)، و«اللسان»، مادة.

شي، و«المعصل» للرّمحشري (٢٦٧) ونظر «المعصم» لأبي سببه (١٩٥ ٥)

شئ خُصِيه في استرخاء صفتها حين شاح، واسترحت حبيبة امته، بطرف عجور فيه حنطكان وحض العجور، لأنها لا تستعمل الطيب، ولا تُتَرَبِّسُ للرحال، فيكون في طرفها ما تترس به، ولكنها تُدِيرُ الحنظل وسحرة من الأدوية

ويحتمل الأمر أن يكون مذحاً في وصف شجاع لا يحش في الحرب، فتعْلُشُ خُصْبَاءُ (١)

(١) قُلْبِي صلتوه:

كألمة عطيفة بس كُتِبَ طَمَعَةٌ • واقعة فسي رُكِبَ سمرنج

وهو من شواهد «المقنَّب» للمرد (١٤٠)، و«تهذيب اللغة» للأزهري، مادة: زلي

والرحر مجهول القائل، وهو في وصف رجل بأنه عظيم مدحج رحوة حتى إنه ليهتر كما يهتر روق اللبس تَرَجَ لمظلمها ورحاوتها الوطب روق بلس وارتدحه اصطربه السعية المرأة حنطه كمرأة واقعة في ركب، لأنها تستحتر، وتعظم صبرتها ليرى خُصْبَاءُ

الشاهد فيه أَيْلَى، في تنه (أيه) من صرورة الشعر، وقياس أَيْلَى كما قال البغدادي

في «خزانة الأدب» (٤٩٣/٧)، ولس قبة في «أدب الكاتب» (٨٦/١)، والرّمحشري

في «المعصل» (٧٣٠)

[المجموع]

(المجموع: ن د د عى حد) وأورد حقيقة كرحال، أو اعتبار، كسوة في جمع امرئة، وعباد وعبايد بمعنى لفرق^(١)؛ لأنها لما كانت على أوزان الجمع واستعمالها في التأنيث والرد إلى التصغير، وامتناع النسبة، ومع الصرف عند صيغة متتهى الجمع؛ اعتُبر له واحد تقدماً كعدل عُمر من نحو عباد وعبود ونسأة على وزن فعال بصم الماء كعلام وعلمه.

(مقصوده) أي: قصدت فيه (بخروف) فالباء يتعلق بـ(مقصوده)، أو بقوله: (دل)، أي: دل بحروف (مُبردة) على أحاد مقصودة، فلا يرد نحو: محل وتمر؛ للدالتهما على أحاد غير مقصودة؛ إذ المقصود بهما وضعاً هو الجنس، والآحاد أريدت باعتبار صدق الجنس عليها، والاستعمال فيها. فأعروف لا باعتبار حروف مفردة، بخلاف نسوة؛ لأنها أريدت باعتبار حروف مفردة فرغاً

فإن قيل: قلم لم يمرض ذلك في نحو: إبل وغنم وحمل وقوم ورهط؟

قيل: لا ادعي ثمة لعدم حريان أحكام الجمع فيها، وعدم كونه على أوزان الجمع المختصة به، أو المشهورة فيه، بل المانع متحقق، وهو جريان أحكام المفرد فيه، بقوله: (مفردة) احتراز عن نحو: إبل وغنم...

(١) عيل صايد أو صايد متعده في الجهات المختلفة

لح، فإنها ليست بمجموع، حيث لم يزلت فيها بحروف مفرداتها، فيقتصد بأحاديها بها.

وإضافة (حروف) إلى (مفردة) للجنس، أي: بجميع حروف مفردة كرجال أو حفاقر، أو بعضها كسمارج في سفر رجل، وفراق في فردق^(١).

وفيه: أنه لو أريد: كل حروف المفرد؛ ورد نحو: سمارج، وإن أريد الجنس؛ كفت الواحدية. وفيه.

(تغيير ما) أي: دل على آحاد أفراد قصدت فيه بحروف مفردة المتبني بتغيير ما لا في صيغة الواحد قبل التغيير، والتغيير [١/١١٨] إما حقيقة كعامة المجموع، أو تقديرًا كما في: فُلُك وهِجَان، حيث يتحد فيهما الواحد والجمع حرفاً لا هيئة^(٢)، لكنه اعتبر الضمة والكسرة في المجموع عارضين، وفي الواحد أصليين، فحصل التغيير بهذا الاعتار فرضاً، وأيضاً إما بالزيادة كما في نوعي الجمع الصحيح، ونحو: رجال، في جمع رجل، وأحجار، في نحو حَجَر، أو نقصان، ككُتُب في كتاب، أو تغيير حركة كأشد في: أشد.

(١) قلت: قال بين السراج في الأصول في الحرة (٢/٣) «واعلم أن الخماسي من الأسماء التي هي أصول لا يجوز تكثيره، متى استكبروا حذروا منها، ورثوه إلى الأربعة تقول في سفر رجل متفارج، فتحذف اللام وقالوا في فردق فراق، حذروا الدال، لأنها من معرج الناء، والفاء من حروف الروائد، والقياس أن يقولوا فراقاً، وما جاء من الأسماء ملحفاً فاحذف بالخمسة يها الروائد وركه إلى الأربعة، فإن كان فيه رائد ثانٍ أو أكثر غابت بالحيد في حذف الروائد حتى تركة إلى ينال (تفاعل وتفاعيل)»

(٢) فخرج حرفاً وهدنة

(محمّد: سرّ ركب) مما بينه وبين واحده التاء (سرّ جمع مريّ
 الأصحّ) لحرمان أحكام الممرّدات استعمالاً، فإن محو ركب مثلاً وإن
 واقعته الراكب مريّ الحروف، لكن الراكب ليس بمحمّد ركب، بل كلاهما
 مفردان، بدليل جريان أحكام الممرّد فيهما من التّصغير بلا ردّ مع كونه
 على غير صيغة الملة، وعود الصّغير الراحّد إليه وتحوّ ذلك، فلا يصدق
 عليه قصد الأحاد بحروف مفردة.

وقبه: أن الممرّد إن أريد به الممرّد الواحد؛ فصادق، وإن أريد كونه
 مفرداً له اصطلاحاً؛ فهو موقوف على كونه جمعاً فيلزم الدور، وهذا قول
 سيّويه، وقال الأصمّش: جمع أسماء المجموع التي لها أحاد من تركيبتها
 كجامل وياقرّ وركب جمع^(١)، وقال الفراء وكذا أسماء الأجناس كشمّر
 وتمرة، وسحل وسحلة. وأما اسم حمس أو جمع لا واحد له من لفظه،
 نحو: ليل وعنم، فليس بجمع بالاتّفاق.

وإنما مثل بمثاليّ، لأنّ الأول اسم حمس، والثاني اسم جمع
 كالجماعة والطائفة. والفرق بينهما أن اسم الجنس يقع على الواحد
 والاثنيّ وضعاً، بخلاف اسم الجمع

فإن قيل: الكلام لا يقع على الكلمة والكلمتين، وهو جنس؟

(١) لحوار إطلاقه على القليل وعدم جوار الجمع على القليل

(٢) في ج ليس بمحمّد له.

(٣) قلت: الجامل. جماعة الجمال مع راعها الدائر جماعة الكثر مع رُغائبها انظر نتائج

العلوم، مادة بفر

قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على أنه لا صير في الترام
كون الكلام اسم جمع أيضاً.

(وشرح - دلف - حصة) لتحقيق التعبير تقليدياً.



[الجمع الصَّحيح سويجه والجمع النكثراً]

(وهو) أي: الجمع نوعان: [١/١١٨] (صحيح ومكثّر، فالصَّحيح مذكّر ومؤنث).

(المذكّر) الجمع صحيحاً، أو الجمع المذكر الصحيح، وهو مبتدأ، والجملة متعلقة للبيان. (مَا لِحَقَّ آخَرُهُ وَأَوْ مَضْمُونُهُ مَا) موصولة أو موصوفة، ومفعول ما لم يسم فاعله، لقوله: (مضموم) أو مبتدأ متقدم الخبر، والجملة الاسمية صفة (وَأَوْ) (قِيلَها) أي: تلك الواو توفق الواو، (أَوْ بَاءٌ مَكْشُورٌ مَا قِيلَها) لوفق الياء، (وَنُونٌ) أي: ما لِحَقَّ آخَرُهُ أَحَدُهُمَا وَنُونٌ (مَفْتُوحَةٌ) لتعادل حقة الفتحة ثقل الواو والضمة؛ (لِيَدُلَّ) على لحوق الواو والياء، وفيه. وهو متعلق بـ(لِحَقَّ).

والحق: تقديم (لِيَدُلَّ) على قوله (نُونٌ)؛ لأنه لا أثر له في هذه الدلالة، بل هي عوض عن الحركة والتنوين، إلا أن يحمل الكلام على حذف المعطوف، ويكون المعنى: لِحَقَّ ذَلِكَ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ أَكْثَرُ مَعَهُ، ويتحقق أنه عوض عن الحركة والتنوين، فيستقيم على اللف والنشر.

(على أن معه) أي: مع ذلك الاسم (أَكْثَرُ مَعَهُ) أي: من ذلك الاسم

فإن قيل: التفصيل يوجب ثبوت أصل الفعل في المفضل عليه، ولا

كثرة في الواحد

قبل ثبوت أصل الفعل: إما أن يكون محققاً، أو على سبيل الفرض،

بحر: فلان أفقه من فلان الحمار، وأعلم من الجدار، وقول الشاعر:

اللُّؤْمُ أَكْرَمُ مِنْ وَنِيرٍ وَوَالِدِهِ وَاللُّؤْمُ أَكْرَمُ مِنْ وَتِيرٍ وَمَا وَلَدَاهُ

وإنما لم يقل: من جنسه؛ اكتماء بما ذكر في التثنية، أو أراد تعريف

السامية بقطع النظر عن الصحة وعدمها، فسم يَخْتَجُّ إلى القيد لإحراج

المتنح.

(ب) كان) الفاء لتفسير الأقسام المستفادة من عموم قوله: (ما لحق

آخروه)؛ لاشتماله على المنقوص والمقصور والصحيح، لكنه ترك ذكر

الصحيح؛ لعدم اختصاصه بحكم، وسلامته عن التغيرات. (حزبة) أي:

الاسم (ياء قسمها كسرة) فاعل الظرف، أو مبتدا مقدم الخبر، والحالة

صفة (ياء). (خذف) الياء لالتقاء الساكنين بعد الإسكان للاستقلال.

(مثلاً: فاضور) في جمع: قاض، أصله: قاضيون^(١).

(١) وب يقال هذا ليت أغنى ما قالته البرث واللوم حصلاً شكرة، إذا احتسب

سُميت لزوماً، كدسة العس والبعل والنظر في الأمير النافه المحزبه و(وير) في الله

دونية أصغر من الجردان، وجمعه ويالز. وسمى بها. ثم جعل لليلة

وير من الأسيط قبلة من كلاب. يقول: اللوم نقه أكرم من (وير) ووالله وأولاده

وانظر إلى قوله

واللؤم داة لستوتو تفتنون به * لا يفتنون بصداء عسيرة أبدا

واليت لا تله لأحد، وهو من شواهد الكامل في اللغة للمبرد (٥٨/٣)، والصانع

للمكبري (١٠٥)، والمؤلف والمختلف للأصدي (١٧).

(٢) نسب الجمع على ضربين فصيح وهو ما صح به واحد واحيد ومكسر وهو خلاف ذلك

فالأول على ضربين مذكور ومؤنث فالأذكر يُلغى آخره واو مضمر ما قبلها أو ياء

مكسورة ما قبلها، وتوّن مفتوحة، فالواو حالة الرفع علامة الجمع، والياء حالة الجر،

والنصب كذلك، والتوّن عوض من الحركة والنشوي

(وإن كان الاسم **انما مفعول**) [١/١١٩] أي: أحره ألف مقصورة؛
 (خدم **الألف**) المقصورة لالتقاء الساكنين، (**وسي**) بعد الحذف (ب)
 (مما) أي: لألف حال كونه (**مفعول**) ليدل المتح على الألف، نظيره
 (مزل: **مصطوب**) مضاف إليه، والرفع على الحكاية.

(وشرطه) أي: شرط ما جمع بالواو والياء والنون، أو بيان شرط هذا
 الكلام، أو شرط هذا النوع من الجمع. (ب. د. ي.) أي: الاسم الذي أريد
 جمعه، أو المذكر، وعلى هذا مدار زيادة قوله: (فهو مذكر) قوله: (علم
 يعقل). (**اسما**) غير صفة (**مذكر**) قال الشارح هذه عبارة ركيكة؛ لأن
 قوله. (شرطه) مبتدأ، وقوله: (مذكر) خبره بمعنى: حصول مذكر، والهاء
 رائدة، والشرط معترض، وفيه ضعف؛ لأن اعتراض الشرط بين المبتدأ
 والخبر إنما يكون في الشعر، ولم يوجد في غيره في سعة الكلام، وزيادة
 الفاء في الخبر ضعيفة.

قلت: يمكن تصحيحها بوجوه:

١- إن (شرط) متدأ محذوف الخبر، أي شرطه على لتفصيل،

= الإسم الذي في آخره ألف إذا جمع بالواو والنون، حذف ألفه، وبرك ما قبلها على فتح
 كقولهم الأغلو، وبرزت بالأغلى، ورايت الأغلى، وكذلك المصطفون، والمترقبون،
 والمصطفين، والمترقبين، وعلى ما قولهم هذا ما شهد عليه الشهود المنسون، يفتح
 الميم وإذا كان في آخره ياء مكسورة ما قبلها كالفاضي، والمباري خيفت ياءه، وضم ما
 قبل الواو، وكسرت ما قبل الياء قبل مُم فأمسون، وغادون، وبرزت ماضين، وغادين،
 وكذا المصطفون، والمترقبون، والمصطفين، والمترقبين انظر العرب في ترتيب
 العرب للمطوري (١٥/٦)

بقربة ما بعده من الجمالتين، أو شرطه ما يذكر، كما قيل في قوله تعالى: ﴿الرَّابَّةُ وَالرَّابِّي قَاتِلَاؤُهُمَا﴾^(١) إن التقدير: الرابية والراني حكمهما ما يذكر، ﴿قَاتِلَاؤُهُمَا﴾ ابتداء بيان، وقوله: (إن كان... إلخ) هي جملة مستأنفة.

والثاني: أن يحمل الكلام على حذف أمّا، فيكون الغاء في جواب أمّا، وتنتع اختصاص اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر بالشعر.

والثالث: أن يقال: الشرطية خير قوله: (شرطه) يجعل الضمير المقدر بعد الغاء عائداً إلى الشرط، وعلى هذا يلزم حذف العائد المعروف من الحملة الواقعة خيراً، ودأ غير جائز كما صرح به الشارح في بحث المبتدأ.

ولأن يقدر: حيث امتنع حذف الضمير اسم الإشارة، وكفى به رابطاً، أي: شرطه إن كان اسماً فذلك الشرط حصول مدكّر، أو مقول: إنها خير بتأويل مضمون هذا الكلام.

(عند يغفل) بـ أريد بالمذكّر: [ب، ١١٩] اللات المتصفة بالدكورة؛ يراد بقوله: (علم) مسمى علم، ويكون حمل المذكر على الاسم من باب التسامح، ولا تسامح في (يعمل)، وإن أريد به: اللفظ المدكّر؛ فلا تسمع في الحمل، ولا حاجة إلى تقدير مسمى علم، لكنه يكون قوله: (يعقل) من التسامح، ويكون قوله: (وإن لا يكون) بناء تأنيث مثل: علامة صائناً لخروجه باشتراط التدكير اللفظي، وإنما اشترط هداً؛ لأنه أشرف الجموع؛ للامة الواحد فيه، فاختص بأشرف الأشياء، وهو المذكر العاقل.

(١) سورة التور، الآية: ٧.

(والدار) الاسم الذي أريد به جمعه، أو المذكر المجمع بذلك، والمدار في لحيث القيد حيثند (س) غير علم، (فدس) أي محصول مذكر، أو صلت المذكر مذكر، أو فهو مذكر، وعلى هذين قوله (وأن لا يكون أفعال ملاء) محمول على حذف مضاف، أي، دو عدم كونه كذا، أو دو أن لا يكون كذا لا يكون، وعلى الأول لا حاجة إلى التقدير

واعلم أنه إن أريد به: الدات المتصمة بالذكر؛ فهو بتقدير مضاف، فهو اسم مذكر يعقل، وإن أريد به: اللفظ المذكر، كان قوله. (ولا بناء تأنيث) ضائعاً.

١- (يعقل) لو قال. يعلم؛ لكان أولى، حيث لا يحرج عنه صحت الله تعالى، نحو: ﴿فَقِيمُوا أَنْفُسَكُمْ﴾، اللهم إلا أن يقال: الشرط هو العقل، ونحو: ﴿فَقِيمُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ مدرج فيما جمع بالتأويل، كبلغت ما ألتبس

٢ (وإن لا يكون فعل ملاء) الإضافة بأدنى ملأسة، أي أفعال الذي مؤنثه فعلاء، (مثل حمر) فإنه لا يقال فيه: أحمر؛ للمرق بيه وبين أفعال التفضل كأفضلوا، ولم يعكس؛ لأن معنى الصفة هي أفعال التعصيل كامل وأما أجمعون أجمع جمعاء، فمجيئه بالواو واليون على خلاف القياس، إلا أن يقال: إنه في لأصل اسم التعصيل لعدده كونه من الألوان والعيوب والحلي، [١/١٢٠] وحيث يكون تأنيثه على جمعاء على خلاف القياس.

(١) سورة الدريات، الآية ٤٨ وتصلها ﴿وَالْأَنْفُسُ فَاقِيمُوا أَنْفُسَكُمْ﴾

٣- (ولا مفلان منلى مثل: سكران) فإنه لا يعدل سكرانين؛ للمروق

به وبين مفلان مفلانة، كندمانون.

٤- (ولا مُنَوياً فيه) أي: في ذلك الوصف، عطف على (أفعل) ولا رائدة لتأكيد اللفي (مع المؤنث) قال اشرح. لعلامة. هذه العبارة؛ أسحب من الأولى؛ لأن ضمير (أن لا يكون) عائد إلى الوصف المذكور. فيكون المعنى: وأن لا يكون الوصف المذكور مستوياً في ذلك الوصف مع المؤنث، ولا معنى لهذا الكلام. فكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره؟ ولو قال. ولا مستوياً به المذكور مع المؤنث؛ لكان شيئاً إلى، هذه عبارته.

قلت: ضمير (أن لا يكون) عائد إلى المذكور. لا إلى الوصف، فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة، أي. شرطه إن كان صفة حصول مذكر. وعدم كون المذكر فيه أفعل فعلاء، وعدم كون ذلك المذكر مستوياً فيه مع المؤنث، وإن عاد ضمير (شرطه) وضمير (فهو مذكر) وضمير (أن لا يكون) إلى المذكور دون الاسم اعتباراً لصدور لبحث، وهو قوله: (المذكر ما لحق آخره)، ولم يحتج في الربط إلى تقدير فيه في قوله (وأن لا يكون أفعل فعلاء)، فلا سخافة في هذه العبارة كما طل الشارح أصلاً.

سؤ: جريح وصبوري فإن المذكر فيهما مستوي مع المؤنث، يقال:

رحل جريح وصبور، وامرأة جريح وصبور، فلا يقال: رحال جريحون ولا صبورون؛ لأنه لو جمع باللون واللون؛ لجمع مؤنثه بالألف والتاء، وحينئذ يرتفع الاستواء المعهود فيه.

ولم تترك التاء لغات لغوص ولرم اللبس، وهو عطف على (أفعل فعلاً)،
(ولا، ب، ا، ت) كراهة اجتماع صبعة جمع المدكر وتاء النائيث،
[١٠٠] ب أو عطف على (مستوب)، أي وأن لا يكون ذلك المدكر كائناً
بتاء النائيث (مثل) وحل (علامه).

لي ساجدين^(١) منزل مصدور فعل العقلاء وإضافة المحال والتكابة في التوس المضاف لها، وبحو: بلغت منا البليس، أي: الدواهي^(٢)، و(زأبهم) (ونحذف بوه) أي: بون الجمع (بوه) لكونها عوضاً عن

(د) **ب** **بَلَسَى** كَثُرَ أَوَّلُهُ وَفَتْحُ ثَابِتِهِ وَكَسْرُ الْعَيْنِ فِي قَوْلِ عَائِشَةَ لَعَلِّي جِيرِي ظَهَرَ
بِهَا لَقَدْ بَلَسَتْ مَا لَالَعْتِ هَكَذَا رُوِيَ، وَفَتْحُ أَوَّلِهِ، أَيْ مَعَ فَتْحِ اللَّامِ، وَمَعْنَاهُ
الدَّاهِيَةُ، وَهُوَ مَثَلُ أُرْدَتْ بَلَسْتُ مَا كُلُّ شَيْعٍ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ أَنْ الْحَرْبَ قَدْ جَهْدْتَهَا،
وَبَلَسْتُ مَتَاهَا كُلَّ شَيْعٍ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ هُوَ مَثَلُ قَوْلِهِمْ لَعَبْتُ مَا الْبَرَحِينَ وَالْأَفْوَرِينَ، وَكُلُّ
هَذَا مِنْ بَدَوَاهِي، قَالَ أَبُو الْأَشْجَرِ وَالْأَضْرُ بِهِ كَأَنَّهُ فَعِلَ حَقًّا بَلَغَ، أَيْ بَيَّعَ، وَأَمْرٌ
بِزَجٍّ، أَيْ خُشْرٍ، ثُمَّ حُصِمَا عَلَى السَّلَامَةِ؛ إِمْدَانًا بِأَنَّ الْخَطُوبَ فِي شِدَّةٍ يَكَاثِبُهَا بِسَبْرَةٍ
الْمُقْلَاءِ الدَّسَ لَهُمْ فَضِدٌّ وَتَعَدُّ، وَقَدْ يُقَالُ فِي غَزَائِهَا طَرِيدَانِ، أَحَدُهُمَا أَنْ تُخْرَى إِغْرَائَهُ
هِيَ التَّوْبَى، وَالْآخَرُ يُقَرُّ بِحَالِهِ، لَوْ تَفَتَّحَ سَوَاءُ أَبَدٍ، وَتُفَرَّتْ مَا كُنَتْ، فَيُقَالُ هَذِهِ الْبَعُورُ،
وَيُقَبِّلُ الْبَيْعُوسَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ اللَّعْنِ، يَنْظُرُ فَتَنْجِسُ الْعَرُوسَ، أَيْ مَادَّةَ بَلَعٍ

(٦) سورة يوسف، الآية ٤ وسماها ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالْخُمْسَ وَالْقُرْآنُ يَهْدِي سُلُوكَ﴾

[illegible]

الدوامي وفعل السجود في الكواكب.

(رد سد نحو.) فاعل (شد) ('اسر) يفتح الراء كأرصات ونمرات، ويحور إسكان الراء أيضاً، (دس) لاتعاء التذكير والمغل، وعدم كونهما علماً أو صفة، وارتكاب شلوه في نحو. سين الحبر الفصا الواقعي في واحده، وهو حذف المعز، وهذا الحبر ليس بقياسي، وإن كان كثيراً دا جريبات كثيرة، ونحو: العالمين من باب التعليب.

و(النور) المجموع صحيحاً، أو جمع المؤنث الصحيح على

تقدير حذف المضاف.

(ب نحو. حرة) مفعول (لحق) (لف وبه. و-ه) وإعرابه كأعراب سابقه (ار كد) أي: الاسم المؤنث لصحيح على تقدير. الذي جمع بالآلف والهاء (صفة وله) أي: لذلك المؤنث (مذكر) الحمله حال. (نر يكون) خير مبتدا محذوف، وهو اسم الإشارة، ويكون الجملة حراء، والهاء جزائية، والشرطية خير لقوله: (وشرطه)، والمعنى: وشرطه إن كان ذلك المؤنث صفة وله مذكر فذلك الشرط كون مذكوره كذا^(١). (سخره) أي مذكر ذلك المؤنث، أو ذلك الاسم (جمع بالواو والنون) ليكون القرع موافقاً للأصل في سلامة الواحد. ولا، يلزم مربة^(٢) القرع على الأصل، والجملة خير (يكون).

(١) أي: جمع بالواو والنون.

(٢) مري ج. ولا يلزم مربة...

(وإن لم يكن له) أي: لذلك لمؤنث، أو لذلك الاسم (مذكر فار لا يكون) أي: فليشروط عدم كون ذلك الاسم (مفعولاً عن الناء) إذ لو [١٢١] جمع المفعول، لزم اللبس بذي الناء، (كحائض) حيث يقل في: حائضة. حائضات، فلو قال في حائض كذلك؛ لزم اللبس. ولم يعكس؛ لأن ما فيه الناء صريحاً ليق بهذا الجمع (والأ) أي: وإن لم يكن المؤنث صفة، بل كان اسماً (جمع) رماً أو جمعاً (مطلقاً) أي: غير مقيد بشرط، نحو هذات ودعيات وتمرات وكيرات وعُروت.

[جمع التكسير]

(حَفْعُ التَّكْسِيرِ) أي: مجموع (ما تعرَّ) فيه حقيقة أو تقديرًا، كما في فلك وهجان في أن الجمع، ولا يعتبر التعبير بعد الجمع، نحو: مُصْطَفَوْنَ ومعون وداعين ورايس وكسرات وتمرات وعرفات، فإنها مجموع سلامة مع وقوع التعبير لعدم التعبير، فإن الأصل: مصطفيون، وأصل: معلون: معليون، وكذا البواقي. (سَاءٌ وَاحِدٌ) المحقق، (كرحال) في جمع راحل، (وأفسي) في جمع فرس، أو المفروص، كسواء وسوة في جمع امرأة.

[جمع القلة والكثرة]

(وَحْمُ الْقِلَّةِ) وهو الذي يقع على الثلاثة إلى العشرة، والخذان (١) والفرزدق، بالضم الميم، ح غُرَدَات، بصفتين، وغُرَدَات بفتح الزا، وغُرَدَات بسكونها، وعُرف كُفْرْدٍ فيب وهي ح هذات ودعوات وتمرات وعرفات.

وجلاب (اسل) غير المصروف للعلمية والوزن، (و رسال، اسمه وجمع) ' غير منصرف للعلمية والثانيث، وورد المراء: فعدة كأكبة، وورد معصم أنيلاء كأخذقاء.

(و لضميخ) أي: جمع القلة هذه الأربعة من حموع التكسير، وكلا يوعى جمع السلامة [قال الشارح: جمعا السلامة لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة، ويصلحان لهما وهو الظاهر] ^(١) (وما عدا ذلك) المذكور من الأوران الأربعة وجمع الصحيح (جمع كثر) أي: واقع على ما فوق العشرة، وإذا لم تحي الإصافه اللفظ إلا ساء القلة كأرجل، أو بقاء الكثرة كرجال؛ فهو مشترك بينهما، وقد يستعد أحدهما للآخر عد وحويدهما، كـ «ثلاثة قُرُوب» ^(٢) مع وحوود: أقرأ ^(٣)

(١) دلت أثنيه حموع العلة

أثنية حموع العلة أربعة «أفعل» «أفعل» «أفعل» «أفعل» (أفعل) كـ كسب وأثني وأفعال كـ جسد وأخاي وأفعل كـ ردة وأزديف وفعل كـ غلام وعلمي قد يستغنى بعض أثنيه لفته عن بقاء الكثرة وضعاً كـ «أرجل» و«أفعل» و«أفعل» انظر «معجم القواعد العربية» للشيخ الدكتور محمد بن عبد الله (١٤٥)

- (٢) ما يس مذكورين ساقط من الأصل العطف. وموجود في نسخة ح فقط
- (٣) في ح وإذا لم يجر، انفظ إلا
- (٤) سورة القرب، الآية ٢٢٨
- (د) في ح أثراء دلت قد تنكسر كـ «رجال» و«قرب» وهذا ما شغى ر «أثنية وضعاً

وكذلك قد لقي أحدهما عن الآخر استعمالاً كـ «أفلام» قال نعلس «من كثره أفلام» انقد ٢٧ فتشمل جنح العلة مع أن لفام للثبته والكبر، أو بالمعنى نحو «ثلاثة قُرُوب» [نق، ٢٢٨] والفرء الظهور، و«أفعل» هذا

فإن مفعولاً من حموع الكثرة، مع أن المراد القلة، ويسمى هذا بأثنية استعمالاً

المصدر وعمله

(مصدر) شرح في تقسيم آخر للاسم باعتار كونه متصلاً بالفعل أو غير متصل به **وأخر** عن جميع تقاسيم الاسم، ليكون ذكر الأسماء المتصلة بالفعل متصلاً [ب. ١٢١] بذكر الفعل، وهذا التاميق أيضاً من لطائف هذا الكتاب.

وقدّم المصدر؛ لكونه مظنة الأصالة؛ لمكان الاختلاف، فإن البصريين على أنه أصل في الاشتقاق، بخلاف غيره من الأسماء المتصلة بالفعل؛ للاتفاق على فرعيتها^(١)

(اسم الحدث) ذكر الاسم؛ لأن الحدث هو المعنى، والمصدر في

(١) **جيب** - حذف «علماء» في أصل الاشتقاق حل هو الفعل أو المصدر * ملحق البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وخرج عليه؛ لأن المصدر لا يدل على زمان مختص. والفعل في الأصل يدل على زمان مختص، فصار كسطلق؛ فكما أن المطلق أصل التثنية فكذلك المصدر أصل الفعل؛ ولأن المصدر اسم، والاسم يقوم بعينه، ويستعني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بعينه أصلاً، وما يقوم بعينه أولى من الذي لا يقوم مع غيره؛ ولأن الفعل يدل بصفته على شيئين الحدث والزمان المختص، والمصدر إنما يدل بصفته على شيء واحد وهو الحدث فقط، فصار كالواحد مع الاثنين؛ فكما أن الواحد أصل الاثنين والأثنان ليساً أصلاً للواحد، وكذلك المصدر الذي هو يدل على شيء واحد أصل للفعل الذي هو يدل على شيئين؛ ولأن المصدر له مثال واحد وهو القرب والفتش، والفعل له أمثلة مختلفة.

وحذف الكوفون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وخرج عليه؛ لأن المصدر يصح صحتة ويمنع باعتلاله؛ ولأنه سطلق على المصدر عملاً له من غير واسطة، مثل ضرب ضرباً؛ ولأن المصدر قد يذكر تأكيداً به، مثل ضربته ضرباً؛ ولأنه قد تؤخذ أفعال لا مصادر لها، وذلك يدل على أصالتها انظر «الملحة» في شرح «اللمحة» للمصانيع (١/١٨٩).

الاصطلاح. هو اللفظ الدال على الحدث، لا المعنى. (الحاري) صفة (الحدث) (على الفعل) اعلم أن الجريان في اصطلاحهم يتعمل للمعان: حرر الشريء على ما يقوم هو به متدا، أو موصوفاً، أو ذا حال، أو موصولاً أو متبوعاً، وحرريان اسم الفاعل على العمل، أي: موارته إياه هي حركاته ومكنااته، وحرريان المصدر على العمل: تعلقه به في الاشتقاق وهذه العارة تشتمل على اسم الحدث على المدهيين، وكل من المعاني اصطلاح مشهور فيما بينهم، فلا يلزم الإبهام في الحد؛ لأن المذكور: حرريان اسم الحدث على العمل، وهو مشهور بالمسمى الذي ذكرناه، لا مطلق الجريان حتى يلزم الإبهام، فالمراد بالحدث الجاري على العمل ما له فعل مشتق منه، وذكر هو بعد ذلك العمل بياناً له، نحو: ضربت ضربياً، وقتلت قتلاً، وبغير الجاري على العمل ما ليس فعل له مشتق مذكور ولا غير مذكور يجري هو عليه بيان له، نحو: أنواعاً هي قولك: ضربته أنواعاً من الضرب؛ لأن الأنواع ليس لها فعل يجري عليه؛ لأنه اسم موصوع، فقيد بالجاري ليخرج عنه غير الجاري؛ إذ لا مدخل له فيما نحن فيه، وأسماء المصادر؛ لعدم جريانها على العمل مع دلالتها على الحدث، ويخرج أيضاً: المصادر التي لا فعل لها، إلا أن يراد بالجاري على الفعل: حقيقة أو فرضاً، وحينئذ يشكل الفرق بينهما وبين أسماء المصادر [١/١٧٧]

(وهو) أي: المصدر (مس الثلاثي) المجرد، أي: ما هو على ثلاثة

أحرف، لا الثلاثي الاصطلاحي، والالاء لدخل نحو: أكرم وكرم، ومصدره قياسي لا سماعي، وهو حال من مفهوم الكلام، أي: قَصَرَ المصدرُ على

السماع خال كونه من الثلاثي.

وهي جمعه متعلقاً بـ (سماع) نظراً لعدم ذي الحال؛ لأنه ليس لقوله (سماع) فاعل مظهر ولا مضمر، و(مس) يبابية، أي كائنة من جنس الباء الثلاثي، وابتدائية، أي: مأخوذة من الباء الثلاثي، وهذا الوجه إنما يأتي على مذهب الكوفية.

(سماع) أي: سماعي أو مسموع. (و) هو (مس غيره) أي: ثلاثي (تباش) أي: فياسي، أو ذو قياس، أو مقيس، أو من شأنه أن يثبت من غير سماع بالقياس على ما سمع. فقوله: (قياس) خير المبتدأ المحذوف بقرينة السياق، والكلام من عطف الجملة على الجملة، لا من عطف معمولين على معمولي عاملين؛ لعدم تقدم المجزوء؛ لكون من ثلاثي منصوب المحل على ما عرفت، اللهم إلا أن يثبت الجواز في صورة تقديم المجزوء مع الجار [كنونه من الثلاثي على الجار مع الجار]، ويقال لجواز: في الدار زيد، والحجرة عمرو^(١)، لكنه لم يثبت، لو يحمل الكلام

(١) ما بين معكوتين رابعة من الأصل المخطي.

(٢) قلب. إنما قلت في الدار زيد والحجرة عمرو، جرى آخر الكلام ولو أنه على الاستواء من تقدم الحرين على التشير عنهما، فاحتمل الكلام الحذف من الثاني، لتلاية الأولى على المطلوب، ولا اتصال المحذوف بحرف العطف، فقامت مقامه في الاتصال بالمجزوء، ولم يبق في الكلام إلا شيء من موقع الرتبة فيه، وحصلها

وفي المسألة رأي آخر لا يبرئ مالك **رحمته الله**، إذ قال في تقدير حرف الجر في نحو: في الدار زيد، والحجرة عمرو، أي: وفي الحجرة عمرو. وهذا أقرب من عطف على عاملين، إذ يس في هذا التوجيه ما تشبهه إلا حذف حرف الجر، وبقاء عمله، ومثل هذا لوجود ما يدل على المحذوف حائز بالإحسان. انظر شرح الكافية الشافية (٣/٢٣٠)، والمفوضية للسيرة (٢٤٨).

على قول من جَوَزَ ذلك مطلقاً

[عمل المصدر كفعله]

(وَيَنْفَعُ) المصدر (عمل) معقول مطلق للرفع (فعله) لِمَا سَتَه
بِالْعَمَلِ؛ لِمَكَانِ الْإِشْتِقَاقِ بِهِمَا، (مَاصِيًا) نحو: دَكَرَ ضَرْبِي أَمْسِي رِيْدًا،
وهو حال من فاعل (يعمل). (وَعَجِزٌ) أي غير الماضي، نحو: ضَرْبِي
زَيْدًا، الْآنَ أَوْ غَدًا، شَدِيدٌ (إِذَا) طَرَفَ (يَعْمَلُ) (لَمْ يَكُنْ) المصدر
(مَفْعُولًا مُطْلَقًا) حَيْثُ لَا يَعْمَلُ حَيْثُ؛ إِذْ لَا يَتَعَلَقُ الْمَعْمُولُ بِهِ، مَعَ
وَجْدَانِ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ، وَهُوَ الْعَمَلُ - وَأَمَّا إِذَا سَدَّ مَسَدَ الْعَمَلِ؛ فَيَبْصَحُ أَنَّ
يَعْمَلُ لِلْيَابَةِ دُونَ الْمَصْدَرِيَّةِ كَمَا سَبَّحِيَّةٌ [١٧٢٧ب] وَإِنَّمَا لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِ
الرَّمَاكُ كَأَسْمَى الْعَاغِلِ وَالْمَعْمُولِ؛ لِأَنَّ عَمَلَهُ بِإِعْثَارِ الْإِشْتِقَاقِ، لَا بِإِعْتَارِ
الشَّيْءِ، وَلَا اقْتِرَاقِ فِي الْإِشْتِقَاقِ بِإِعْتِبَارِ زَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ.

(وَلَا يَتَقَدَّمُ مَفْعُولُهُ) الَّتِي؛ أَيِ الْمَصْدَرِ (عَلَيْهِ) لِكُونِهِ بِتَقْدِيرِ الْفِعْلِ
مَعَ (أَنْ)، وَشَيْءٌ مِمَّا فِي حَيْثُ (أَنْ) لَا يَتَقَدَّمُهَا، وَلِضَعْفِ عَمَلِهِ، وَلِهَذَا قَدْ
وَجَدَ وَلَا فَاعِلَ لَهُ مَظْهَرٌ وَلَا مَضْمَرٌ، بِخِلَافِ الْعَمَلِ وَسَاتِرِ مَلْحَقَاتِهِ، وَذَلِكَ
لِقِصَاصِ مُشَابَهَتِهِ الْعَمَلُ لِفِعْلًا أَوْ مَعْنَى - أَمَّا لِفِعْلًا؛ فَلِغَدَمِ مُوَازَنَتِهِ - وَأَمَّا
مَعْنَى؛ فَلِغَدَمِ وَقُوعِهِ مَوْقِعَ الْفِعْلِ -

(وَلَا يُفَسِّرُ فِيهِ) مَعْمُولٌ مَا لَمْ يَسْمُ، أَيِ. لَا يَقَعُ إِخْصَارُ الْإِسْتِثْنَاءِ
فِيهِ، بِخِلَافِ الْبَارِزِ، نَحْوُ: ضَرْبِي زَيْدًا؛ لَصَغْفِ عَمَلِهِ، وَلِئَلَّا يَلْزَمَ تَنْتِيَةِ
الْمَصْدَرِ وَحُمُومُهُ عِنْدَ تَنْتِيَةِ الضَّمِيرِ وَجُمُوعِهِ دَهْمًا لِلْبَسِّ، فَيَلْزَمُ اجْتِمَاعُ
التَّنْتِيَةِ وَالْجُمُوعِ فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ، وَيَلْزَمُ الْإِتْيَاسُ، بِخِلَافِ اسْمِ الْعَاغِلِ

ونحوه؛ لاتحاده مع فاعله فيما صدق عليه، وثبته أحدهما وجمعه تشبةً
وجمعاً للآخر، فلا يلزم ذلك. كذا ذكره المصنف^(١)

ولتأمل أن يقول: يجوز أن يضم فيه الفاعل ولا يشي ولا يجمع،
كالظرف واسم الفعل.

والجواب: إن الإضمار في الظرف واسم الفعل تسامح باعتبار نيامها
مقام ما أضمر به لا حقيقة^(٢)، والمصدر غير قائم مقام غيره.

(ولا سر - ذكر ساع) لضعف عمله، ولأن الترامه يؤدي إلى
الإضمار فيه إذا كان عائياً، وإلا؛ لم يكن لازماً، ولهذا كانت إصاحته
معنوية.

(وبحور: صفة) أي: المصدر (ي ب ع) وهو الأكثر، ويدل عليه
قوله: (ولد نصف) المصدر (الي المصوب) إذا قامت القرينة، سواء كان
مفعولاً به أو ظرفاً لمرحلة، نحو: ضرب اللصّ الجلاد، وضرب يوم
الجمعة، وضرب التآديب. وإذا أضيف إلى الظرف؛ جاز أن يعمل فيما

(١) ب بوضيعة أو أضمر المرد، لأضمر الشيء والمجموع أيضاً، ولو أضمر به الشيء
والمجموع لجمع له المصدر وثني، وإلا التبت ضمائر الشيء والمجموع والمرد بعضها
بعض، ولو ثني المصدر وجمع باعتبار الفاعل، وهو مستحق لذلك باعتبار مدلوله، لم
يحل أن يثنى فيه بعلامتي التشبيه، وعلاقتي الجمع وهو مستقل، لو تحذف إحداها،
وهو مؤد إلى اللبس، ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما، إذا ما يقع عليه
اسم الفاعل هو ما يقع عليه مفعوله، وكذا اسم المفعول والصحة التشبهة، فتبته أحدهما
وجمعه: تثنية الآخر وجمعه.

(٢) في ج: مقام العمل لا حقيقة.

بعله رهماً ونصباً، نحو: أعجبتني ضربُ اليوم ريدُ عمراً، وقد يكون مصوب [١/١٢٣] المحل إن أوّل بعمل معروف مع (أن)، أو مرفوعه إن أوّل بفعل مجهول مع (أن).

(و ع س هـ) أي: المصدر، من إصافة المصدر إلى المفعول، حال كونه مفعولاً (و ع ل م ط ل س) حيث لا يصح تأويله بأن مع الفعل، فيلزم أن يمنع عمله، لعدم مداره، لكنه صح على قلة؛ لأن لمانع عارض

قيل: لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعروفة باللام عملاً في فاعل أو مفعول صريح، بل قد جاء عاملاً بحرف الحر، نحو ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْخَفْزَ بِالشُّبُوءِ﴾^(١) وأما نحو:

ضَعِيفُ الْكَأْكِبَةِ أَغْدَاءُهُ يحالُ الصَّرَازُ بُرَاجِي الْأَخْلُ^(٢)

فالمبرد معه، وجعله بتقدير في أعدائه، أو بتقدير مصدر منكر عاملاً

فيه.

(١) سورة الساء، الآية ١٤٨

(٢) تب لم تُعرف مثله، وهو من البحر المتقارب، ومن شواهد مسبوته (٣٩١)، ولا توضح المثال (٢٠٨، ٣)، وليس عميل (٩٥/٣)، ولا شرح شدور الذهب (١٧٨/٢)

والكأبة: التأثير في العدو ويحال: يظن ويراجي يؤجل.

والمسمى إن حد لرجل ضعيف الكبد، ولا استطاع التأثير في عدوه، وتكأن عن القاتل في مواطن القتال، ولكنه يلجأ إلى الهروب، ويعطه مؤخرًا لأحله

والشاهد به (ضعف الكأبة أعداءه) حيث عمل المصدر استحقاقاً (أل)، وهو

(الكأبة)، عمل الفعل، ونصب (أعداءه) معمولاً به واخر: حروبه لأدب: تليدادي

(١٢٩/٨)، والمفصل للمخبري (٢٨١)

(وإن) الداء بيعة للتقيد بقوله: (إذا لم يكن معمولاً مطلقاً)،
والجمل المتوسطات معترضات لبيان بعض أحكام عمل المصدر عند ذكر
عمله. (كان) المصدر (مفعولاً مطلقاً بالمثل) الداء حرثية واحدة؛ إذ
الحملة اسمية (بالفعل) إذ المفعول^(١) لا يتعلق بالضعيف مع وحدان
القوي. (وإن كان) المفعول المطلق (بدلاً من) أي: من العمل وساداً
مسند بعد حذفه، لا كأناً بمعناه كاسم الفاعل لتعيس عمله دون الفعل،
نحو: حمداً له وشكراً له، وسقياً لريد وحية؛ (موحهاً) أي: فيحور
وجهان، أو فيه وجهان، والداء جائرة^(٢) على الوجه الأول، وواجهة على
الثاني كما ستعرف، والوجهان: عمل الفعل للأصالة، وعمل المصدر
للإيابة لا للمصدرية وإيما يجوران إذ المصدر قويٌّ من حيث الذكر
ضعيف من حيث الفرعية، والفعل قويٌّ من حيث الأصالة ضعيفٌ من
حيث الحذف، فلا يتعين الضعف في المصدر حتى يمنع عمله.



(١) في ج. المفعول

(٢) في ج. حرثية على الوجه الأول، وحرثية

[اسم الفاعل]

(سنة مدخل: ما انشأ من فعل) يشير إلى جريان الاصطلاح بالقول [١٢٣/ب] بأن اشتقاقه من المصدر بالواسطة. (لمس قام) العمل (ب) احترار عن اسم المفعول، ويخرج منه: أسماء الفاعل من الإصبعيات، إلا أن يراد بالقيام أعم من أن يكون حقيقةً أو اعتبارياً. وإنما لم يقل: لمس له فعل؛ لتلا بخرج نحو: منكسر ومتكسر من الانعكاسات، وكذا نحو كاتم وحاس إذا صيغ لبيان الحدوث، وهذا مطرد في كل صفة مشبهة عند إرادة الحدوث، ودخل فيه نحو: الناهق والصاهل والماوي وغير ذلك من صفات غير العقلاء على سبيل التعليب، وإلا؛ فمن للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة.

(تسمى) أي: حال كونه بمعنى (الحدوث) احترار عن الصفة المشبهة واسم التفصيل الذي بمعنى الثبوت، نحو حسبي وأحسن وأما نحو: خالد ودائم وثابت وراسخ ومُستبَر مما يدل على الدوام والثبوت؛ فغير وارد؛ لدلالته على حدوث الحدوث والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار. وأما نحو حائض وطامث من الصفات الثابتة بمعنى ذات حيز وطمث، وليس باسم فاعل، أو يقال معنى الثبوت عارص، ونحو: جنب بمعنى: ثبوت الحناية، لا بمعنى حدوثها، فلا يرد، وكذا لا يرد صفات الله تعالى؛ لأن الاستمرار والدوام فيها ليس بصيغي، بل باعتبار الموصوف.

واعلم أنه يعثر العيشية، وإلا، لا يخرج من هذا الحد نحو أخرب وأقل، مما صيغ لتفصيل الماعل بمعنى الحدود.

(وصفاً) أي: صيغة اسم الماعل الكثيرة المشهورة، وإلا، فعال ومفعول، نحو: صبار وصبور، ونحو ذلك أيضاً من صيغ أسماء الماعلين من الثلاثي المجرد (من مُجَرَّد الثَلَاثِي) الإضافة من باب- جرد فطيمة، والجار والمحرور حال من ضمير الطرف المستقر، وهو قوله: (على فاعل)، ولا يتقدم الحال على العامل [١/١٦٤] المعنوي إلا إذا كان ظرفاً، أو صفة الصيغة،^(١) أي: صيغته الكائنة من كذا

وفيه بحث يلزم حينئذ في قوله: (ومن غيره) العطف على معمولي عاملين مختلفين.

وفيه: أنه على تقدير ثبوت الجواب في صورة تقديم المجرور على الجار، أو حمل الكلام على من جور ذلك مطلقاً.

والحق: أنه من باب الفصل بين العاطف والمعطوف بالطرف، فالواو عاطفه، وعلى صيغة المصارع عطف على قوله: (فاعل)، و(من غيره) ظرف وقع حالاً من ضميره، قدم على العامل لكونه ظرفاً.

(على الفاعل) أي: واقعة على رتبة فاعل، وبيان الصيغة من وظائف التصريف، ووقع في النحو استطراداً أو ضمناً. (و) صيغته (من غيره) أي- صير مجرد الثلاثي ثلاثياً مزيداً فيه أو رباعياً، مجرداً أو مزيداً فيه.

(١) فخرج: صفة الصيغة، أي: صيغته....

(عنى صيغة المضارع بسيم) أي: مع سيم (مضنونة) في موضع حروف المضارعة مه، وإن كاد حروف المضارعة غير مصمومة، كما في: مستخرج. وأما نحو متى ومتى؛ ففرعان (وكسر ما) موصولة أو موصوفة، حصل أو ثبت (قل الآخر) صلة أو صفة. وإن لم يكن في ما قبل آخر المضارع كسر، كما في يتفاعل ويتفعل ويتفعل. وأما نحو أحسن فهو مُحَصَّن، وأسهب فهو مُسَهَّب بالفتح، فقليل، أو مستعار من اسم المفعول، كسبل مُقَمَّم، لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال، حتى مُجر الأصل. (نحو مُذْخِلٍ وَمُسْتَعْمِرٍ) وإنما مثل بمثلين؛ لأن أحدهما ما كان على صيغة المضارع، ولا يخالفها إلا بالمية مكان حروف المضارعة، وثانيهما ما يخالفها بحركة الميم أيضاً، وينبغي أن يمثل بثالث، وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الآخر أيضاً، نحو: مُتفاعل

(ونفس) اسم للماعل (عمل فعله بشرط) أي: باشتراط معنى كذا، أو بشرطية، أو بشرطية، أو بوجوه شرط (معنى) أحد الزمانين (الحال أو الانتفال) فالحار إما حال، أو حيز متداً محدوف، [ب/١٧٤] أي: ملتبساً أو هو ملتبس بكذا، والجملة حال أو معترضة، وإضافه المصدر إلى المفعول بمعنى اللام أو بيبية بمعنى من. وأما إضافة المعنى إلى الحال؛ فبإية أو بآدى ملاسة، أي: معنى يحصل عند افتراء الحال.

قل. هذا الشرط للعمل في المصنوع دون المرفوع وفيه.

وإسما اشترط أحدهما؛ لأن عمله شبه المصارع، فيلزم أن يحدثه في الزمان، خلافاً للكسائي^١.

(و) بشرط (الأعداد) أي: اعتماد اسم الفاعل (متر صاحب) أي على المتصف به، وهو المتدا، أو الموصوف، أو الموصول، أو ذو الحال. (أو بهمز: أو أو) ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسداً إلى صاحبه، أو متصفاً، بما هو بالفعل أولى، وهو الاستعهام أو المهي، خلافاً للأحمش والكويين، وكأنهم اعتبروا نفس الشبه.

(ب) الماء للتفسير أو للتعقيب في الإحيار. (ك) اسم الفاعل

() **مبت** اسم الفاعل المجرد من (ال) متصل بثلاثة شروط.

أحدها كونه للحال أو الاستقبال لا الماضي خلافاً للكسائي، ولا حجة له في موته معلى «وكانهم يلبط فزاعيه بالقوسيد»؛ لأنه على يرادة حكيمه «الحال الماضي، والمعنى يلبط فزاعيه».

وال أبو القد الكوفي في «الكتابات» (٣١٧/٥) «سم الفاعل إذا كان للاستمرار يصح إعماله نظر إلى احتماله على الحال أو الاستقبال، والعاؤه نظراً إلى احتماله على الماضي» وقد ذهب الكسائي أبو العس علي من حمزه إمام الكوفة، وشايعه جماعه إلى أن اسم الفاعل يعمل ولو دل على الماضي واستدل على ذلك بقوله تعالى «وكانهم يلبط فزاعيه بالقوسيد» (الكهف ١٠٠) فإن من حصول الحدث للسحر عنه سابق لرسم قول الآية لكنه أجيب بأن الآية تدل على إعماله الحال في الماضي، بدليل قوله تعالى «وكانهم يلبط» ولو دلوا للحال، والذي تعش بعد واو الحال قولك «وكانهم يلبط» لا وكلهم يلبط

وال الأندلسي معنى حكيمه الحال أن تقدر نفسك، كأنك موجود في ذلك الزمان، لو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن، ولا يريدون به أن اللفظ الذي في ذلك الزمان تحكمي الآن على ما تلفظ به. انظر «شرح الرضي» (١١٨/٣)

(٦) في ج معصلاً

(الماضي) أي: للزمان الماضي، أو الاستمرار المتضمن للماضي.
(وحت الإضافة معنى) حال، أي: ذات معنى أو معوية، أو طرف، أي:
وحت الإضافة في المعنى، أو تمييز، أي: وحت معنى الإضافة، أو من
حيث المعنى.

(حلقاً) أي: يعالف هذا القول خلافاً (للكائني) أو وحباً مخالفاً
والكائني محالف أو محالف، ولكل وجه، فإنه يُعمل اسم الفاعل ماصياً،
ولا يُوجب إضافته، ولو أضيف؛ لا تكون الإضافة عنده معوية، وإنه لا
يعتر عروض المعنى، ويتيسر على ذي اللام مطلقاً، ويتمسك بحوار ريد
معطي بكر أمس درهم بالاتفاق، ولا تمسك له به؛ لأنه يتقدير فعل، أي
أعطاه درهماً كما ذكر في المش، وبحو: أنا طأن ريداً أمس ذاهباً إما أن
يتمتع حواراً؛ لامتناع تقدير فعل للروم الاقتصار، أو لعمله من حصانص
أعمال [١/١٢٥] القلوب

(وإن كان) تامة، أي: وجد، أو باقصة، والحر محذوف، أي: كأنها
(نه) أي: لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي (مفعول آخر) غير ما أضيف
إليه معنى، أي: صالح لعمله فيه على تقدير أن لا يكون بمعنى الماضي،
عنه تجور، وهذا يقتضي أن يكون المصروف إليه أيضاً معمولاً لاسم
الفاعل، وليس كذلك.

والجواب: إما لا تسلّم ذلك، حيث لم يقل: معمول لاسم الفاعل،
وعلى تقدير التسليم يحمل على المعمول على تقدير من التقادير، لا على
كل تقدير، ولا على هذا التقدير، ولا شك أن درهماً في: زيدٌ معطي عمراً

أمر درهمًا، والمصاف إليه، وهو عمرو، وكلاهما معمولان لاسم الفاعل على تقدير كونه بمعنى الحال أو الاستقلال، أو يحمل على المعمول له من حيث المعنى؛ لكونه بمعنى الفعل، ولا شك في كونهما معمولين للفعل لو كان.

(مسر) أي فهو ملتس بتقدير فعل (مسر) وهي الإطلاقي نظر، حيث لا يترتب عليه الجزاء المذكور مطلقاً، لأنه لو كان بعده معمول تابع للمصاف إليه،^١ أو معمول لفعل مؤخر عنه أو غيره؛ لا يصدق عليه كونه بفعل مقدار (بحر) بمعنى عمرو أمر درهمًا) ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل من أفعال القلوب للزوم الافتصاص، اللهم إلا أن يجعل عاملاً مع المضى، ويجعل ذلك من حصائصها.

(در) الفاء لتعقيب في الإيجار (دحت للام) الموصولة؛ (اسوي بحم) أي جميع الأزيمة، أو جميع أنواع اسم الفاعل، أي: ما يتضمن الحال أو الاستقلال أو العاصي؛ فصيروته لكونه صلة بمعنى الفعل، وإن كان بصورة لاسم والفعل؛ يسوي في عمله الأزيمة كلها، فكذا هذا، فيحور: الصارب أمر علامة زبداً قائم، كما يجوز عند لحوق غداً أو الآن.

(وما وضع مئة) أي: [ب. ١٢د] من اسم الفاعل، بيان ما، وقوله: (للمسألة) في الفعل معمول به (ووضع) بواسطة، (كلاصرب) أي: كثير لصرب، وهو بدل من المبتدأ، أي مثل ضرب، أو صفة مصدر محذوف، أي: وضعاً مثل وضع ضرب، أو جبر مبتدأ محذوف، أي: هو

كضَّرَابٌ ، والحملة معترضة لإيراد المثال - (وَصَبَّ ، بَ ، وَجَدَ ، بَ) وهما أيضاً بمعنى كثير الضرب - (وَعَبِمَ) بمعنى كثير العلم ، (وَجَدَ) كثير الحرف (مُجَدَّ) أي: مثل ما ذكر مما يوضح ' للمبالغة في العمل ، وشرائط الرمان ، والاعتماد ' .

(وَلَفَنِي وَالْمَجْمُوعُ) أي: مثني اسم الفاعل ومجموعه (مَنْه) أي:

مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحَّد في العمل والاشتراط ، وإنما كرر قوله - (مثله) مع أنه لو اكتمى بخير واحد لكان أحصراً ، لأنه زاد ذكر حكم المثنى والمجموع بعد الفراق عن حكم كلا نوعي الموحَّد -

(وَبُخُورٌ حَذَفَ الثَّوْرُ) أي: حذف ثوب الثبئة والجمع من اسم

الفاعل (مع «عمل والعريف») باللام ، أي: مع كون اسم الفاعل عاملاً ، وعدم الإضافة ، نحو: «وَالْمُتَّقِيْمِي الصَّلَاةِ» ، «(نَحِيْبًا) مفعول له للحذف -

(١) في ح: ما لم يوضح

(٢) يَب هذه شروط عمل اسم الفاعل المنجود من ال (أحتمل) كونه سحلاً أو الاستعمال لا للمضي (لثاني) اعتدائه على اسمها ، أو نفي أو تخيير عنه ، أو موصوف ، ومنه الحال (الثالث) أن لا يكون مفعلاً ولا موصوفاً ، لأنها مخصص بالاسم ، ويُعَدُّ الوصف عن الشيء بالصفة

(٣) سورة لعم ، آية ٣٥ وتامها «وَيُثْبِرُ السُّلَيْمَةُ» الَّذِينَ إنا ذكر الله وجلت قلوبهم والصابرين من غل ما أصابهم وَالْمُتَّقِيْمِي الصَّلَاةِ وَمَنَازِلَهُمْ يُنْفِقُونَ

يَلَن والآية في قراءة: حصص لا ، مستشهد بها ، لأن «الصلاة» مجرورة ، «المتقيمي» مضاف حذف ثوبه بسبب الإضافة ، والأصل المتقيمين وجماد أن يحل به ال ، مع أنه مضاف والمضاف لا يُحذف بال ، لأن إضافته لعلية .

أما من قرأها بالنصب على المفعولية لاسم الفاعل عليها الاستشهاد

[اسم المفعول]

(اسم المفعول: هو ما انتُزِعَ من فعل) حرج المصدر على قول الصريص، وأما على قول الكويزي؛ فمن قوله: (لمن) دخل غير العقلاء على سبيل التعليب، (وقع) الفعل (عليه) من حيث إنه وقع الفعل عليه، بخلاف نحو: أشهر وأعرف. وحرج أيضاً: اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التخصيل الذي صيغ لتخصيل الفاعل.

(وصيئة) أي: اسم المفعول، قد عرفت. أن بيان الصيغة ليس من وظائف النحو، وإنما هو وظائف علم التصريف. (من الثلاثي) [المجرد] على زنة (مفعول) عالماً، (كمفترّب: ومن غيره على صيغة اسم الفاعل) [١، ١٢٦] وقد عرفت بيان إعرابه مما لا مزيد عليه في اسم الفاعل، فلا بعيد، وقد شدّ نحو: أصعبت فهو مضعوف بمعنى: مضاعف. (منع ما قل الآخر) لجملة الفتحة، وكثرة المفعول، (كمنخرج)

(وانزعة) أي: شال اسم المفعول (في الممل) تمييز، أي: في كونه عاملاً عمل فعله، (والاشتراط) أي: اشتراط أحد الرمايس إلا إذا كان دالاً، والاعتماد على صاحبه أو الهمة، أو ما لعمله هي المصوب، وليس هي كلام المتقدمين م يدل على اشتراط الحال والاستقلال في اسم المفعول، لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل، وكذا أمره في وجوب الإضافة معنى إلى المفعول إن كان بمعنى الماضي، نحو: زيد معطى درهم أمس.

(١٠٠) **سعد** (سعد) وشأنه، حيث عمل عمل فعله، وهو الفعل المسمى للمفعول؛ لمشابهته له مع احتياجه إلى ما احتاج إليه اسم الداعِل، فيشارك له في مشابهة العمل والاحتياج إلى الشرائط، فيعمل تلك الشرائط مثله.

(١٠١) **رب** (رب معطي) الآن أو عدأً (علامة) مفعول ما لم يسم فاعله (ح) مفعول ثانٍ (معطي)، فإنه عمل عمل فعله، وهو أعطى المسمى

للمفعول لمشابهته له.



[الصفة المشبهة]

(صفة مشبهة) باسم الفاعل، وشُتت في أنها تُشْتَرُك وتُجمَع، وتُذَكَّر وتُؤنَّث، بخلاف اسم التفصيل في بعض الاستعمالات كما ستعرف.

(م شُتِرَ من فعل لازم) «حتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين» (لمس قدم) ذلك العمل (به) عائد إلى (م) (على معنى «تَوَرَّب» أي - على الدلالة على صيغة ثابتة لا حادثة - احتراز عن نحو قائم وداهب مما شُتِرَ من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدث، فإنه اسم الفاعل لا الصفة المشبهة ويدخل في هذا الحدّ نحو: أحسن وأشرف مما اشتق من فعل لازم لمس قام به على معنى الثبوت، لكن مع زيادة، اللهم إلا أن [ب. ١٧٦] يقصد الحية وأما نحو: الخالد والمستمر، ونحو - الحائق وبارئ؛ فقد مرّ الحواب عن إيراد ذلك في حدّ اسم الفاعل.

(وصفها) أي: الصفة المشبهة (نحو: لصفة اسم الفاعل) أي: ليست على أوزان صيغ اسم الفاعل من حيث إن صيغتها سماعية، وصفية اسم الفاعل قياسية. (على حسب السماع) أي: كائنة على قدر سماع من الواضع ووفقه، وهو حيز بعد حيز ينصص وحه الخمر على وحه، أو حكماً على جدة على وجه (كلا حسب) ولا حسب ولا سبب).

(ومعنى صيغتها) وإن لم يورن صيغتها الفعل، ولا كانت للحال

أو الاستقبال لمشابهتها باسم الفاعل لمشاها للفعل. (مطلعا) عن الرمان، أي: غير مشروط برمان؛ لأن اشتراط الزمان يخرجها عن كونها صفة مشبهة؛ لأنها موضوعة للثبوت، والزمان يستلزم الحدوث

(ونقسم مسائلها) أي: الصفة المشبهة، وهذا أحد التقاسيم لها، ولها باعتبار أمر آخر تقاسيم آخر، وترتقي مسائلها إلى ألوف، وتنقسم إلى حسة التأليف وقيحة وممتعة^(١)، وهي صغيب تعدداتها، وقد ذكرت في

(١) باب هناك بعض التعصيل

فالتعصيل رفع الصفة المجردة كانت، أو مع «أل» المتشول المجرد مهـ، ومن الصمير، والنفصاف إلى المجزئ، وما فيه من خلو الصفة من صمير يعود عن لموصوف، وذلك أربع شُور «خالد حسن وجه» و«علي حسن وجه أب» و«كبر الحسن وجه»، و«زيد الحسن وجه أب» (المصورة الأولى صفة مشبهة رفعت اسماً ظاهراً ليس فيه صمير، والثانية الصفة رفعت اسماً مضافاً خالياً من الصمير، والثالثة الصفة فيها «أل» رفعت اسماً ظاهراً خالياً من اسماً ظاهراً ليس فيه صمير، والرابعة الصفة فيها «أل» رفعة اسماً مضافاً خالياً من الصمير، وهذه كلها صور قبيحة)

والصميب أن تعصب الصفة المجردة من أل المتعارف مطلقاً، وأن تجزئها بالإصالة، سوى الشُور - «أل» والشُفاف إلى المعزب بها، وحز المقزوبة - «أل» الشفاف إلى المقزوب بها، وذلك في ست صور وهي «محمد حسن الوجه» و«كبر حسن وجه الأب» و«زيد حسن وجه» و«علي حسن وجه أب» بالصب فيها، و«عبد صبريه من الصرورات، وأحاره و«عز حسن وجه أب» بدير فيها، و«عز عبد صبريه من الصرورات، وأحاره الكوفيون، لأنه من إخراج زعصب القاصر مجزئ وضف المُعدي، وحز الصفة المُضاف إلى صمير الموصوف، أو إلى مُضاف إلى صمير

والحسن ما حد ذلك وهو رُفُ الصفة المجردة من أل الشُور بها، أو إلى صمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى صميره، زعصب الصفة المجردة من (أل) والإضافة، والشُفافة إلى المجرد منها وهكذا إلى نحو ألين وعشرين صوراً، منها: حسن الوجه، وحسن وجه الأب، وحسن وجهه، وحسن وجه أبه، وحسن وجهها، وحسن -

رسالة لي عني التفصيل، فإن رَعَيْتَ عليك بها.

(أَنْ تَكُونُ الصَّعَةُ) أي: اسم الصعة كائنة أو مقرونة أو معرفة أو ملبسة (سلام، أو محبة عن للام، و) يكون (مستبينة) أي: الصعة الحشوية (نصفاً) ملبسة أو مقروناً (باللام أو منحر عنده) أي: عن الإضافة واللام. (فيها) الأقسام (ثلاثة) بصرب الأثنين في ثلاثة

(والمعمول) أي: معمول الصعة المشبهة. (في كل واحد منها) أي: من الأقسام المذكورة (مرتبة) بصرب ومحرور، صارت جملة مسأمة، كالسائل يسأل. كم صارت، فقال. صارت [1/127] (نمرة) (ع) قسماً بصرب الثلاثة من أقسام المعمول في الستة من الأقسام الحاصلة بصرب صفتي الصعة في صفات المعمول الثلاثة المذكورة.

(بالرقة) أي رفع المعمول مبني (على تعدد) أي: كون المعمول فاعلاً. (والص) مبي (على النسب) أي: تشبيه معمول الصعة (بالمعمول) معمول به للتشبيه، وإعمال المصدر المعروف باللام في الجار والمحرور صحيح، كما في قوله تعالى ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْخَبْثَ وَالشُّوْءَ﴾^(١). (في

= وجه أب، وحسن الوجه، وحسن وجه الأب، وحسن وجه أب، والخس الوجه، والخس وجه الأب، والحسن وجهه، والحسن وجه أبه وهكذا انظر في قواعد العربية للشيخ الدمر ص ٢٨٧)

() سورة الساء، الآية ١٤٨

يب قال الشارح الرضي ص ٢٠٠ (٤٠٩/٢) «قبل ولم يأت في القرآن شيء من المصادر المعترضة باللام عملاً في فعل أو معمول صريح، بل قد جاء بمدى يعرف الجبر، نحو قوله تعالى ﴿لَا تُحِبُّ اللَّهُ الْخَبْثَ وَالشُّوْءَ﴾^(١)، ويجوز أن يقال =

المرءة فإنه جعل نحو: الوجه في: احسن الوجه مشبهاً بالرجل في: الصارب الرجل - **(وعلى التفسير في النكرة)** نحو احسن وجهاً. **(والحر)** ميمي **(على الإضافة)** أي: كونه مضافاً إليه^(١).

واعلم أن نحو: الصارب الرجل والاحسن الوجه يتعاوضان ما لكل واحد منهما، فالصارب الرجل أصله النصب على المفعولية والجر بالإضافة؛ لتشبيهه^(٢) بالاحسن الوجه مع عدم التخفيف، والاحسن الوجه

= إن (من ظلم) فاعل المصدر، أي: من يجهل، على البناء للفاعل، والاستثناء مصدر، ويجوز أن يقال إن التقدير أن يجهل، على البناء للمفعول، ويكون الاستثناء مطلقاً، ويجوز أن يقال هو متصل، والمضاف محذوف، أي إلا جهر من ظلم وسيبويه والتحليل جواز، إعمال المصدر. لمعرف باللام مطلقاً.

(١) يستعمل الصحة المشبهة ثلاث حالات:

(أ) الرفع على التفاعلية للصحة، أو على الإنذار من صير تفسير في الصحة بدو بعض من

كل على ما قاله أبو علي الفارسي.

(ب) المحض بإضافة الصحة إليه

(ج) الصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة، والصحة

مع كل من الثلاثة الرفع والصب والمحض، إما نكرة أو معرفة مبررة بـ «أل» وكل من

هذه الـثة يستعمل معه شيئاً حالاً، لأنه بقا بـ «أل» كالتوجه، أو مضاف لما فيه «أل»

كـ «وجه أبيه» أو «مترد من آل» والإضافة كـ «وجه» أو مضاف إلى محذوف كـ «وجه أب»

فالـثـمـت ثلاثون، المستعمل فيها أربعة، وهي أن يكون الصحة بـ «أل» والمستعمل

محذوفاً منها، ومن الإضافة إلى تأليها، والمعمول محذوف، كـ «الاحسن وجهه» أو

«الاحسن وجه أبيه» أو «الاحسن وجه أب». لأن الإضافة في هذه الصور

الأربع لم تعد ترفيماً ولا تخصيصاً ولا تحلصاً من فيج حذف الرابط انظر للمعجم

القواعد العربية للصحيح الدفر (٢٨٣)

(٢) في ج: تشبهه

أصله الرفع على المعالية والحر على الإضافة؛ لحصول التحصيف بحذف الضمير من «فاعل»، وينصب لشبهه بالصارب الرحل في كون الصفة ومعمولها معرفتين باللام.

(و**منصوبها**) أي: مسائل، الصفة المشبهة، وهو مبتدأ محذوف الخبر، أي: **تفصيلها** فيما يذكر بعد، فقله (حسن وجهه) وهو نظير ما كانت الصفة محذوفة عن اللام، والمعمول مضاف، مبتدأ، وقله: (ثلاثة) بمعنى ذو ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجر في المعمول، خبره، والحملة مبنية للتفصيل، أو يبدال: قوله: (حسن وجهه) خبر قوله: (تفصيلها)، وقوله: (ثلاثة) خبر متداً محذوف، أي: هذه ثلاثة

وفي. أن المفصل لا يتم به، ولم يعطف عليه غيره حتى يتم به.

(و**كسب**) أي: كحسن وجهه - (حسن الوجه) وكذا الباقي في كون كل د ثلاثة أوجه، وهذا نظير ما كانت الصفة مجردة عن اللام، والمعمول ذو اللام مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، فهذه ثلاثة أوجه

فإن قيل: أي [ب/١٧٧] حرف يقدر في إضافة الحس إلى الوجه،^(١) ويصلح لدخوله في الفاعل؟

قيل: تقدير الحرف المعنوية، وأما الجر في اللفظية؛ فيحمل على ما فيه الحرف، وليس بتقدير حرف، وقوله في تعريف الإضافة: (بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقريراً) محمول على كونه تعريف الإضافة المعنوية.

(١) لم يج حسن الوجه

وبه نظر. أو على إرادة التقدير حقيقة أو حكماً، فيتناول اللفظية على القول بتقدير الحكم^(١) على ما ذكرنا من العمل، أو يقال: صارب ريد ملحق بنحو. علام ريد في تقدير اللام، نحو: حسن الوجه ملحق بنحو: خاتم فضة في تقدير من، لأن الحسن هو الوجه كما أن الحاتم هو العضة، ونحو: السارق الليل ملحق بنحو: ضرب اليوم في تقدير هي، ولا ضمير في تقدير الحرف في نحو: الحسن الوجه بعد خروجه عن كونه فاعلاً بالإضافة، والقول بإصمار الماعل، أو يقال: حرف الإضافة في الإضافة اللفظية غير منحصرة في الثلاثة المذكورة، فيقدر بحسب اقتضائه تعدي اسم الفاعل والمفعول، وعند عدم اقتضائه كما في الحسن الوجه والصارب زيد يقدر اللام الرائدة لصورة تصحيح الخبر، فيكون فيما وراء الضرورة في حكم العدم؛ إذ الإضافة الصورية تستدعي صورة للام، لا معناها، وإلا؛ لكالت معنوية.

(وَحَسُنْ وَجْهٌ) الصفة محررة عن اللام، والمعمول محدد عن اللام

والإضافة، فهذه ثلاثة.

(وَالْحَسَنُ وَجْهٌ) الصفة ذات اللام والمعمول مضاف مرفوعاً

وم منصوباً ومجروراً، وهذه ثلاثة، وهو معطوف بحذف العاطف، ولعله حذف تحرراً عن كثرة التكرار، وإنما غير التبيين؛^(٢) ليشير إلى أنه شروع في تقسيم آخر من الصفة المشبهة؛ لأن الأمثلة السابقة كانت للصفة

(١) مخرج بالتقدير لحكمي.

(٢) مخرج: السن.

المعجزة ، ١/١٢٨ | وهذه الصفة ذات اللام

(**الحسن الوجه**) الصفة ذات اللام والمعجزة أيضاً ذو اللام مرطوفاً ومصوبياً ومجروفاً، هذه ثلاثة

(**الحسن وجه**) الصفة معرفة باللام والمعجزة مجرد عن اللام والإضافة مرطوفاً ومصوبياً ومجروفاً، بهذه ثلاثة

(**الشار**) كائنان (**سها نسمان**) يكون المعجزة مضافاً أو مجرداً، والصفة ذات لام، وامتاحتها طاهر، لعدم التحميم، مع أن الثاني منقسم لإضافة المعرفة إلى الكلمة أيضاً. (**الحسن وجه**) خبر مبتداً محذوف، أي هما: الحسن وجهه، و(**حسن وجه**) عطوف بحذف العاطف، أو خبر بعد خبر، أو تعداد.

(**واخفف لي: حسن وجهه**)، ولينار والمجورور مفعول فاعله لقوله: (اختلف).

(**والوفاي، ما كان به**) منها (**مميز واحد**) وهو: الحسن (**أحسن**) لمعجزة المقصود مع فلة الاعتبار، وخبر الكلام ما قل ودل، وهو: الحسن وجهه، والحسن الوجه أو الوجه، والحسن وجهاً، وحسن وجهه، وحسن الوجه أو الوجه، وحسن وجهها

فإن قيل: يلزم في الحسن الوجه تعداد الفاعل، لأنه من قيل الإضافة إلى الفاعل، وفيه ضمير الفاعل أيضاً.

قيل: الفاعل بعد الإضافة خرج من خبر كونه فاعلاً لفظاً، لكنه فاعل

معنى ، فاعتبار المعنى ليس فيه ضمير .

وفيه : أنه يتبعه تابعه بعد الإضافة بالرفع أيضاً ، وهذا يوجب اعتبار فاعلية الوجه بعد الإضافة .

وفيه : أن الحمل على المحل باعتبار المعنى ، وهو بهذا الاعتبار فاعل .

(وما كان منه) منها (صمران) وهو: زيد حسنٌ وجهٌ ، والحسنٌ وجهٌ ، وحسنٌ وجهٌ (حسنٌ) لحصول المقصود .

(وما لا صمير به) ^(١) نحو: الحسن وجه ، وحسن الوجه ، والحسن الوجه (فبيح) لعدم الربط بالموصوف لفظاً .

(ومى زنف بها) أي: بالصفة المشبهة ؛ (ولا صمر بها) وإلا ؛ يلزم [١٢٨/ب] تعدد الفاعل . (نهي) الفاء للتعليل ، أي: لأنه كثرة (كاليفعل) أو مثل الفعل ، الكاف حرف جر ، أو اسم بمعنى المثل .

(والأ) أي: وإن لم ترفع بها ، بل تجرّ ما بعدها بالإضافة ، أو تنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة ؛ (مبها) أي: في الصفة (صمير الموصوف) لأن الفاعل لما جر بالإضافة أو نصب على التشبيه بالمفعول ؛ خرج عن حيثة كونه فاعلاً ، فلا جرم يكون فيها ضمير يكون فاعلاً لها . (تزنّف) الصفة ، نحو: هند حسنةٌ وجهٌ أو حسنةٌ وجهاً .

(١) في ملا جلي: وهو أربعة أقسام: الحسن الوجه ، وحسن الوجه ، وحسن وجه ، والحسن وجه برهنة فيها ...

(وَنَحْوُ) نحو: الريدان حَسَنًا وَحَسْبُ لَوْ حَسَابٍ وَخَنَاءٌ. (وَنَحْوُ) نحو: الريدان حَسَنًا وَحَسْبُ لَوْ حَسَنًا وَخَنَاءٌ، أي: يتصرف بهما على حسب تصرف الموصوف للمطابقة بقاءً على تحلُّل صميره.

(وَأَسْمَاءُ) أصله. اسمعان (الماعل والمعمول) أي: اسما هذين، فلا يلزم أن يكون لكل واحد اسمان. (عِزُّ الْمُفْعَدِ) أي: المتجاورين عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله. احتراز عن نحو: ضاربتُ ريداً، ومُعْطَى درهماً، فإنهما متعديان لا يجري فيهما مع ما تعدياً من المعمول ما ذكر من الأقسام، بل يجري فيهما، إما نصب المعمول على المفعولية، أو جزمه على الإضافة. (مِنْهُ الضَّمَّةُ) المشبهة (بِما دُكِرَ) من التقسيم إلى الصور، نحو: القائم الغلام رُفْعاً وَنَصْباً وَجِزْراً، وكذا: القائم غلامُهُ، والقائم غلامٌ، وكذا الصور التسعة؛ لتجرد القائم عن للام، وكذا نحو: المصروب الغلام أو علامه أو علام بالحرركات الثلاث، وكذا ترك اللام عن المضروب، وكذا الحكم في المسوب، نحو: تميمي الألب، إلى آخر الصور.



() في ملا جامي ريدٌ تسمي الألب، مرفوعاً ومفعولاً ومجروراً

[اسم التفضيل]

(اسم تفضيل) أي: اسم يدل على تفضيل شيء على شيء. (ما اشتقَّ) شرح الجوامد، (من يدل موصوف) أي: لما وصف (برادة على غيره) من الفعل، [1/129] أو الأمر موصوف بالفعل مع ريادة على غيره. فيه. وإما قال: (لموصوف)، ولم يقل: لمن قام به أو لمن وقع عليه؛ لاشتماله على ابوعين جميعاً، نحو: أصرب وأشهر (بريادة) في ذلك الفعل صلة موصوف، أو بمعنى (مع)، وحسبند صلته محدوفة (على غيره) أي: على غير ذلك الموصوف، وهو معمول به للريادة به (على). ولا يرد صيغ المبالغة، كضروب وضروب ومحوهما، وإن دلت على الريادة، حيث لم يقصد فيها الريادة على الغير، ولا يرد أيضاً نحو: رائد وكامل، حيث لم تقصد فيه الزيادة أيضاً فيما اشتق هو منه؛ إذ لم ترد الريادة في الزيادة والكمال مثلاً، بل في أمر آخر.

(وهي) صيغة (نحو) ونحو: خير وشر.

(وسرعه - نسي من لاني) احتراز عن الرباعي، نحو: تغش، (نحو) احتراز عن مزيد الثلاثي، نحو: أكثر واقتدر ومحوهما. (س) ساء (نحو) لأنه لو نقص؛ لاختل، ولو لم يحذف؛ لراد على ساء الفعل، وهو علة (ينسى) وفيه. أو خير مبتداً محذوف، أي: وهذا الاشتراط يمكن، والجملة معترضة.

(لـ) صفة أخرى للثلاثي (ملون) اختار عن نحو: أحمر وأسمر،
(ولا عب) حترار عن نحو: أعمى وأعمور، ويرد نحو: أجهل وأبله، ولو
أريد: العيوب الظاهرة؛ لصح: أحق على معنى المصطل، وقد حكفوا
بشذوذه، نحو: أحق من هقة^(١)، نلهم إلا أن يراد بالحقفاء: الحماقة من
يبدو في الطاهر من أثر البلادة، كما حكى عن همة من تعليق حترار
وحبوط في عنقه وصدره؛ محافة أن يفقد نفسه؛ فكون من العيوب
الظاهرة بهذا الاعتبار، فلا يحىء به اسم انتصیل إلا شاذاً وفيه.

(لأن) أي: وهذا لأن، [١٢٩/ب] والجملة معترضة لبيان العلة
(منتهما) أي: من الألوان والعيوب (أعل) الكاتبة (لمره) أي: غير
التفصيل، فلو جاء هو؛ لزم اللبس. (مثل: ريد أفضل لاس)

(بأن فصد عزة) أي: تفصيل غير الثلاثي في المحرد مما ليس بملون
ولا عيب من الثلاثي المرید فيه أو الرباعي محرداً أو مریداً فيه أو ثلاثياً
محرداً من الألفان والعيوب (توصل) إيابة للمقصود على وجه يمكن (إبه)
أي: إلى غير الثلاثي، أو إلى ذلك المقصود، أو إلى تفصيل غيره (نشر):

(١) فك مَنَقَة هو ذو الودعاب، واسمه يريد بر ثرود، أخذ سي قيس من ثعلبه وينع من
خنفه أنه قبل له يعبر حصل سادي من وحد يعبري فهو له، قبل له دم تنشئه^٢ قال

فليس حلاوة الودعاب^٣

ومن خنفه أنه جعل في عنقه ولان من زرع وعظام وحرب، وهو ذو لجة طوبه، مثل
هو ذلك فقال لأعرف بها نفسي، وللا أصل^٤ فاب دات ليلك وأخذ أسوء ملاذه،
فتعلمه، فما أصبح ورأى القلادة في عنق أخيه، قال يا أخي، أت أب أب، فمس از^٥ تعبر
أخبار خنفه أيضاً في «معجم الأثال» بدميدالي (٢١٧/١) (١١٦٩)، وأخبار الحمقى
والمعلمين^٦ لاس الجوزي (٢٩)، والمختصر في أمثال العرب^٧ للمصنعي (٨٥).

هو أشد منه) أي: يأتیان اسم التفضيل مما يصح بناؤه منه، ولإيقاع مصدر ما اعتناع بناؤه منه تغييراً. (استخراجاً) أو درجة أو ندحرجاً، وهذا مثال عمر الثلاثي، (و) أشد منه (بإصا) مثال اللون، (وعمي) مثال العيب

(وَيَبْنِيهِ لِلْفَاعِلِ) أي: مجيء اسم التفضيل للفاعل بقرينة: (وقد جاء للمفعول)، على هذا (قياسه) مبتدأ، و(مجيئته) خبره، وللفاعل متعلق المحذوف، أو هذه العبارة من باب: ضربي ريداً قائماً، أي: قاس سم التفضل حاصل إذا كان ثابتاً للفاعل، و(قياسه) مبتدأ محذوف الخبر، وبقوله (للفاعل) حال، والمراد بالفاعل: من قام به الفعل، ولم يرد به ما يقابل الصفة المشبهة، بل ما يقابل المفعول، فينبول نحو: أَضْرَبْتُ وَأَحْصَرْتُ، وإلا: فيُحْمَلُ عَلَى حَدَفِ الْمُعْطُوفِ، أي: قياسه لتعصيل الفاعل والصفة المشبهة، نحو: أَحْصَرْتُ وَأَكْرَمْتُ. وإما كان قياسه للفاعل؛ لأنه يدل على الريادة في المصدر المشتق منه، وأصل المصدر كونه معروفاً، فيصرف عند الإطلاق إليه. وفيه.

(وَقَدْ) للتفصيل (جاء) اسم التفضيل (للمفعول) سماعاً، (نحو: أغدس) أي: أكثر مَلُؤُورِيَّةً، (وَالْوَم) أي: أكثر مَلُؤُورِيَّةً، [١/١٣٠] (وَأَشْهَرُ) أي: أكثر مَشْهُورِيَّةً، (وَأَشْمَلُ) أي: أكثر مَشْهُورِيَّةً.

(وَيُسْتَفْعَلُ) اسم التفضيل في كلام العرب واقعاً (على أحد ثلاثة أوجه) فقط لمطاً أو تقديرأ، نحو: الله أكبر، فلا يخلو عن أحدها ليل على المقصود، فلا يجتمع اثنان منها إلا نادراً، لحصول الغرض بأحدهما، وكون الآخر بعد حصول المقصود ضائماً، إلا أن يخرج من

هذا الاستعمال بالعدد، كما في آخر وآخر من وأما السبا والمعلمي،
فجوار تحردهم عن أحد الثلاثة المذكورة؛ لصيرورتها اسمين، والسماح
معنى التفصيل عهدهما، وبحر. لحسنى والسوأتى مصدران، لا تأييت أحسن
وأسوأت، لأنهما تأييت أحسن وأسوأت، ولا يرد حوار تحردهما

١- (مضافاً) يدل من قوله. (على أحد ثلاثة أشياء)

٢ (أز) كثرة (لـ) (أز) مدعة الخلو دون الجمع.

٣ (و مفعلاً باللام) المعهية ليس إلا. وإنما كان أحد هذه الثلاثة
لازماً، لاستلزام معناه المفصل عليه، وذو في من وإضافة طاهر، ومع اللام
معهود موي لإشارته اللام المعهية إلى أفعال المذكور معه المفصل عليه،
فيكون معنى قولهم: الأفضل: الشخص الذي عهد كونه أفضل من ريد

(ولا يحوز ريد الأفضل من عمرو) لاستعماله مع اثنين منهما وأما
لست بالأكثر منهم حصصاً وإتمسا العشرة للكثرة

و(من) فيه ليست بتفصيلية، أو هي تفصيلية متعلقة بمحدود، أي.

() **سب** مد بيت من بحر الشريح، وهو للأشئ الكبير، مسون بن قس (٢٧٧) في

ديوانه (١٩٣) من قصيدته يحوز فيها علق من ثلاثة الضعفين، ويمدح بها لرس
عنه علم من الطيفيل في السطرة التي وصفت بهما وهو من شواهد وأوضح المسالك
(٢٩٥/٣)، وليس طفيل (١٣٩/٣)

(خفف) المراد به هاهنا العدد من الأنوان والأصدا (الفرقة) القوة والمهنة.
و(الكثرة) الغالب في الكثرة والكثير والشاهد فيه (بالأكثر موه) حيث جمع به من
الألف واللام و(من)، وذلك معتق وشاهد.

نسب بالأكثر بأكثر منهم، والمحدوف بدل، فلا يرد. (ولا «أريد» **فصل**)
 باستعمال بدون واحد منها (إلا) أي: يستعمل مع أحد ثلاثة أشياء في
 جميع الأحوال إلا وقت (أن يعلم) المفضل عليه، فيقدر ساء على
 القرية، نحو: الله أكبر، أي: أكبر من كل شيء كسر، أو يخرج عن معنى
 التفضيل، فيستغني عنه، نحو: آخر^(١)

(إدادا أصيب) اسم التفضيل (فله معيان). [١٣٠/ب]

(أحدهما) أي: أحد المعيين (- وهو الأكثر-) الحمله معترضة. (ن
 تَقْضَى) لو أريد بالمعنى: العيابة؛^(٢) فتخل القصد عليه صحيح، ولو أريد
 المعنى: ففي الحمل إشكال، إلا أن يكون المعنى: قصد أحدهما حاصل
 بأن تقصد به كذا، أو يكون المعنى به: قصد أحدهما قصدك كذا، أو
 أحدهما دو قصدك كذا. (هـ) أي: باسم التفضيل (الزيادة) أي: زيادة
 موصوف اسم التفضيل (على من) كلمة «من» للعقلاء، وغير العقلاء
 داخلون تبعاً، فلا يخرج نحو: أعدى الخيول وأجسم العيول ونحو ذلك.
 (أضيق) اسم التفضيل (إله)، فشرط أن يكون موصوفه، وهذا تناوئل
 المصدر، مفعول ما لم يسم فاعله، (مهم) أي: بعضاً من الدين تناوئلا
 موصوفه، وأفعلاً أفراداً، وإن لم يتناولوه في الإرادة وقت الإضافة
 والتوكيد، فلا يرد ما أورده في الشرح من أنه يلزم تفضيل الشيء على
 نفسه. (مثل: «أريدُ أفضل الناس») قريبٌ بعضٌ من الناس. (ولا بخور)

(١) انظر «الأصول في النحو» لابن السراج (٣٠/٢)، و«كتاب» لسيبويه (٩٣/١)

(٢) في ج: العناية.

تركيب **(يوسف أحسن إحوته)** بهذا المعنى ، بخلاف المعنى لثاني ؛ إذ ليس يوسف بعضاً من إحوته ؛ لأنه ليس بأخ لعمه **(الخروج)** أي يوسف ، وهذا علة عدم الحوار **(عنه)** أي عن الإحوة **(بأصانهم إليه)** أي بإضافة الإحوة إلى يوسف ، ولو قيل يوسف أحسن الإحوة أو أحسن أبناء يعقوب ؛ لكان من ذلك ؛ لأن يوسف بعض الإحوة ، وبعض أبناء يعقوب ، وإن لم يكن بعضاً من إحوته

(الثاني : أن تقصد) أي المعنى الذي حصل بأن تقصد تفصيله على كل من سواء مطلقاً ، لا على المصاف إليه وحده ، أو قصد الثاني قصدك كذا ، أو الثاني دو قصدك كذا ، ولو لم يحمل على ذلك ؛ [١٣١] لزم القصد على المقصود - **(ريادة)** أي ريادة موصوف اسم التفصيل فيم اشتق هو منه **(مُطلقاً)** أي : غير مقيدة ؛ لكونها زيادة على من أصيب إليه ، وحينئذ لا يشترط أن يكون من جملة المصاف إليه ، بل يحو كلاً الأمرين ، نحو : محمد **(في)** أفضل قرين ، أي : أفضل الساس من بين قرين ، ولم يقصد التفصيل على قرين ، وإن كان السي واحد منهم ، ويوسف أحسن إحوته ، أي : أحسن الساس ، وإنما أصيب إلى إحوته لملايسته إياهم ، وفلان أعلم بغداد أي : أعلم مما سواه ، وله اختصاص بعداد لكونها منشاءً ومنكئة

(ويضاف) اسم التفصيل بالنصب عطف على (أن تقصد) ، أي المعنى الذي حصل بأن تقصد كذا ويضاف **(للتوضيح)** ، وبالرفع على الابتداء ، وحينئذ يضاف للتوضيح) كوصفة ما لا تفصيل فيه ، وعدل عن

لفظ التفصيل الذي ذكره صاحب «المفصل»^(١) لأن ذكر مط
التفصيل لمخصص بالإضافة إلى الكرات يومهم الترام إصاحته إلى
الكثرة، وليس كذلك، مدليل يوسف أحس إحوته، والاقص والأشع
أعدلا بني مروان. (فيخور) بهذا المعنى تركيب: (يوسف أحس حوته)
أي. أحس من غيره، له ملاسة بإخوته، وكذا الاقص والأشع أعدلا بني
مروان، كانه قيل: عدلا يتي مروان، أو هما أعدل من غيرهما، لهما
ملاسة لبني مروان

(ويحور في) النوع (الأول) من نوع اسم التفصيل (المصاف) في
المستعمل بالمعنى الأول، وحمل الأول على المعنى الأول مطور فيه
حيث يأباه قوله: وما الثاني والمعرف بنلام (الإفراد) أي: أفراد اسم
التفصيل على كل حال، وإن كان الموصوف مشى أو مجموعاً، لكونه في
معنى ما استعمل به (م)، فينحصر فيه الأفراد والتذكير، اعتباراً للمعنى،
ويحور فيه المطابقة اعتباراً لعدم من لهما (والمطابقة) أي مطابقة
الموصوف [أفراداً وتشية وجمعاً، وتذكيراً وتأنياً. (لمن) الحار والمجروح
مفعول] ب. ١٣١ به للمطابقة (مؤله) أي: اسم التفصيل له عائد إلى (م)،
ويحور التذكير مع تأنيث الموصوف، كذا ذكره في «المفصل»^(٢)، ولم يذكر
لتذكير اكتفاء بقوله فيما يقابله بعد: (والذي بمن مفرد مذكر لا غير).

(وأنما) النوع (الثاني) من اسم التفصيل المصاف المقصود به زيادة

(١) «مفصل في صفة لأعراب» للربيعي (ص ١٢٠).

(٢) «المفصل في صفة لأعراب» (ص ١٢٠).

مطابقة، وعطف الشرطية على الفعلية، وهو قوله (وبحور - إلح) (والمعروف باللام، فلا بد) العاء جزائية، وهو حجر المستأين، والصمير محدوف، أي. لا بد لهما (مس المطابقة) أي. مطابقة الموصوف (إفراداً وثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً للروم مطابقة الصفة موصوفها مع عدم قيام العانع، وهو امتزاجه بين التفصيلية لفظاً أو معنى لعدم ذكر المفضل عليه بهما وقوله. (من المطابقة) جبر لا، وفي جعلها متعقبات بـ(بد)، والقول بحذف الحر نظر، لأنه حينئذ يكون مصارعاً للمصاف، فيجب نفيه.

(والذي) استقرّ أو استعمل (بـلام من) «مُفْرَدٌ مُدَكَّرٌ» نحو: زيد والريدان والريدون، وهذ والهدان والهدات أفصل من كذا (لا غير) أي. لا غير المفرد المذكور؛ لكرامة لحوق أداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما في حكم الوسط باعتد امتزاج (من) التفصيلية؛ لكونها هي العارقة بينها وبين باب أحمر، فكانها من تمام الكلمة.

(ولا يعمل في) فاعل (نظير) لأنه في الاسم نظر أفعل التعجب في الفعل، وهو لا يعمل في الفاعل المظهر، فكذا هدا، ولأنه ليس بمعنى العمل لدلالته على الزيادة دونه، وليس بعينه باسم الفاعل، حيث لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيما هو أصل استعالاته، وهو الاستعمال بمعنى، فصر في لعمل في المفعول به بلا وساطة مطلقاً مظهراً أو مضمرّاً، وهي الماعل مظهراً إلا إذا وجدت الشرط المذكورة؛ لتصويرته حينئذ بمعنى العمل، ولقيام الضرورة في إصعاده حينئذ كما ستعرف بابه.

(إلا إذا كان) أي: في جميع [١/١٣٧] الأوقات إلا رقت كون اسم

التفضيل (صفة) كانه (لشيء) في اللفظ كرحلاً في المثال مثلاً، (وهو) اسم التفضيل (في المسمى صفة) كانه (نفس) أي - لمسب ذلك الشيء، والسويس يدل من الإضافة، كالكحل في المثال المشهور في اصطلاحهم أن يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب، ولعل المصنف استعمل غير المشهور للتبيه على صحته وتحققه. (نمعا)^١، صفة (متب) (باغتنار) الموصوف (الأول) وهو الموصوف لفظاً، كرحلاً في المثال، حيث نفي كون الكحل مفعلاً باعتبار عينه. (على مـ) أي - مفضل على نفسه (باعمار غيره) والجار والمجرور متعلق بالمفضل عليه، أي: باعتبار الموصوف الثاني، كعين رد في المثال حيث نفي في المثال كون الكحل مفعلاً عليه في عيه. (مُتَبَاً) صفة مصدر محذوف، أي - تفصيلاً معيماً، أو حال كون اسم التفضيل معيماً

(مثل: «مـ») نافية «رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ» صفة (رجلاً) (في عـ) ظرف (أحسن) باعتبار معنى التفضيل، أو حال، (الكُفْلُ) فاعل (أحسن) (مـ) أي: من الكحل (في عـ ريداً) ظرف (أحسن) أيضاً باعتبار التفضيل على الشيء، أو حال، فاسم التفضيل ذو الحديثين تعلق به ظرفان كل يحدث، كالنشيه في نحو: ريد في الدار مثله في السوق، والمقصود: مدح الكحل في عين زيد يعني تفضيله في عين رجل عليه، ونظيره الحديث الذي ذكره الشارح، وهو قوله **«ما من أبام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة»**^(١).

(١) أي فاضل

(٢) قلت أخرجه أحمد في «مسنده» من حديث ابن عباس (١٩٦٨)، وليس عليه =

(لأنه) أي: (أحسن) خير مبتدا محذوف، أي: هذا لأنه، أو متعلق بمفهوم الاستثناء المذكور، أي: يعمل في هذه الصورة لكذا (بمعنى حسن) حيث يستلزم هذا التركيب قولنا: حسن من الكحل في عيس كل رجل حسنه في عيس زيد، أو دون حسنه، ويدور معه وجوداً [١٣٢/ب] وعلماء، ولأن مقام المدح يستدعي ذلك، ولأن التفصيل بمنزلة التقييد، فالنفي متوحه إليه، ولما نفى التفصيل يبقى أصل الفعل مثبتاً، لكن كونه بمعنى حسن عارض لا يجوز عمله للممتنع باعتبار ما يرجع إلى أصله إلا في صورة تفصيل الشيء على نفسه؛ لأنه على خلاف الأصل، وكفى في أنه خلاف الأصل أنه لولا اختلاف الاعتبارين؛ لامتنع، فإذا انتفى مثل هذا التفصيل ولو يعارض؛ يخرج عن حكم اسم التفصيل، ويعتبر العارض لضعف المعارض، بخلاف: ما رأيت رجلاً أفصل أبوه من زيد، حيث لا يجوز، وإن جعله نفي التفصيل بمعنى أصل المعنى؛ لأن لتفصيل فيه ليس على خلاف الأصل؛ لعدم كونه تفصيل الشيء على نفسه، فيعتبر بعد الزوال تعارض النفي.

= (١٧٦٧)، والترغبي (٧٥٧)، وابن حبان (٣٧٤)، والمعوي (١١٢٥) وإسناده صحيح على شرط الشيخين. واللفظ عند أحمد: «ما من أيام أفضل الصالح فيها أنسب إلى الله عز وجل من هذه الأيام». يعني أيام الفتح. قال: «قالوا يا رسول الله، ولا الجهاد هي سبيل الله؟ قال: «ولا الجهاد في سبيل الله، إلا رجلاً خرج بنفسه وماله، ثم لم يرجع من ذلك بشيء»»

وب: «أما ما رأيت رجلاً أكمل في به أحسن منه في عيس زيد، فكما تقول: زيد أحسن في الدار منه في الطريق، وزيد في الدار أحسن منه في الطريق وتعليقه: ما رأيت رجلاً يكمل في به كمثل في عيس زيد».

فالحاصل: إن اشتراط النفي لصيرورته بمعنى الفعل بانتهاء قيد التعديل، واشتراط تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين؛ ليكون التفضيل على خلاف الأصل، فلا يلزم اعتباره بعد الانعفاء، واشتراط كونه صفة مسببة ليتحقق الاسم الظاهر حتى يصح عمله في الظاهر.

(مع **أَهم**) حين لم يعملوا اسم التفضيل (**لَوْ رَفَعُوْا**) (أحسن) على أنه خير، و(الكحل) على أنه مبتدأ، ولا وجه يمكن سواه؛ إذ لا رافع لفظياً، وامتنع نكارة المبتدأ، لا سيما إذا كان الخبر معرفة، فلم يبق عند رفع (أحسن) إلا كون (الكحل) مبتدأ، و(أحسن) خبراً. (لمصلواً به **وبين معموله**) وهو (منه) مع أنه أشتع من عمله (شيء **وهو الكحل**) إذ المبتدأ اجنبي **من** الخبر؛ لكونه غير داخل في خبره، وغير معمول له.

فإن قيل: كما امتنع الفصل؛ امتنع عمل اسم التفضيل، فلَيَجْزُ الفصل بالضرورة كما جَوَزَ العمل.

قيل: من ابتلي ببليين؛ يختار أهونهما، وعمله أهون من الفصل؛ [١/١٣٣] لأن امتناعه باعتبار كون اسم التفضيل، وامتناع الفصل باعتبار كونه عاملاً، وهذا الوجه أعم، فالامتناع فيه أقوى.

فإن قيل: فليقدم منه.

قيل: لا يمكن تقديمه؛ للزوم إيلاء المفضل عليه ما هو جهة كونه مفضلاً عليه، وهكذا في كل ذي حاشين، وكذا ذكره الشارح في بحث: هذا بُسْراً أطيب منه رُطْباً، على أنه إذا كان المسموع تأخيراً منه، واحتججا إلى تصحيح الكلام مع تأخيره؛ لا ينفع التقديم، فلا يرد ذلك.

ونقل عن المصنف أنه قال: لم يتقدم منه؛ لنلا يلزم عود الصمير إلى

المؤخر.

وهو مشكل؛ لأن المبتدأ رسته التقني، وكفى في صحته عود الصمير، كما في نحو في داره ريد، اللهم إلا أن يجعل مدار هذا الامتناع ما ذكرنا بأن يقال: عود الصمير إلى المتأخر في نحو هذا المثال ممتنع لا باسراط تقدم معاد ضمير المفصل عليه، بل باعتار كونه صمير المفصل عليه، فلو قدم؛ لزم انفصاله عما تعلق به كونه مفصلاً عليه، وهو غير ريد^(١)

فإن قيل: هكذا يتأني في الإثبات، نحو: رأيت رجلاً أحسن في عيه الكحل منه في عين زيد.

قيل: صحته غير متحققة؛ لعدم الاستعمال والسماع، فلا يحتاج إلى تصحيحه، بخلاف صورة الهي، لمحيطه في الأحاديث وكلام العرب العرباء.

(ولك) جبر (أن تقول) بعبارة أخرى أنخصر من الأولى بحذف المضاف من مجرور (من) نحو: ما رأيت رجلاً (أحسن في عيه الكحل من) كحل (عس ريد) لأنه تفصيل الكحل على الكحل، لا تفصيل الكحل على العيس، ويطيره في الحديث ما جاء في حديث ابن مسعود، ونصه من الصحيحين ما ذكر في «مشارك الأنوار»^(٢) من قوله **ي. ٤٠**. «ولا أحد أحسن

(١) في ج: عين زيد.

(٢) **يب:** «مشارك الأنوار على صحاح الآثار» مؤلفه القاضي أبو الفصل عياض بن موسى اليحصبي الشافعي المالكي، وقد طبع الكتاب مرات عدة، منها في المكتبة العيفة ودلر التراث دمشق، بمجلدين والحديث به في (٣٨١/١)

إليه المدخ من الله... الحديث^(١).

(وبن قدمت) في ذكر هذه المسألة (ذكر العس ١٣٢ - مل) بهذه العبارة: (ما رأيت كعيس زيد أحس بها الكحل) مه في غيرها، فيلزم الفصل في هذه العبارة الثالثة تقديراً، أي ما رأيت مثل عس زيد عيساً أحس فيها الكحل مه في غيرها، أو ما رأيت عيساً كعيس زيد أحس فيها الكحل مه في غيرها، وعلى الأول كن المفعول الأول لرأيت. قوله (أحس)، وقوله: (كعيس زيد) مفعولاً ثانياً متقدماً، وعلى الثاني بالعكس، وهذا إذا كان (رأيت) من أفعال القلوب، وأما إذا كان بمعنى أبصرت وهو الظاهر - كان قوله: (أحس فيها الكحل) بدلاً من قوله: (كعيس زيد)، أو حالاً، أي: ما رأيت عيساً مثل عيس زيد في حال كون الكحل أحس فيها مه في غيرها. ويمكن أن يكون قوله: (عيساً أحس فيها الكحل) مفعول (رأيت)، ويكون قوله: (كعيس زيد) حالاً متقدمة. ويجوز أن يكون (كعيس زيد) وقوله: (أحس فيها الكحل) صفتين للمفعول المحذوف، أي ما رأيت عيساً متصفة بهاتين لصفتين.

(مثل) قول الشاعر: (مرزوث على وادي الشاع ولا أرى) الواو

(١) يب أخرجه المحاري (٤٧٧١) كتاب العسر، وسلم في (٤/٧١١) من حديث المعيرة ابن شعبة ونظر طابع الأصول، لايس الأثير (٦١٩٣) ولنقط كذا عند البحاري «لا أحد أعير من الله، فليدك حرم القراحيش ما ظهر بينها وما بطن، ولا أحد أحت إليه المذحة من الله، فليدك مذح تنس»

(٢) ملب سعاد البيت

اعتراضية، مثل قوله تعالى ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]
 و(أرى) من أفعال القلوب، أو بمعنى أبصر (كوادي الساء) اسم
 موضع، ومفعوله الذي مقدم، أو حال متقدمة من قوله: وادياً، أو هو
 مفعول لـ(لا أرى) بمعنى: لا أبصر، (واديّاً) عطف بيان أو بدل أو حال
 موطن أو تمييز، على نحو: عندي مثل ريد رحلاً. وإنما أورد المظهر مع
 تقدم الذكر؛ لأن الكاف لا يدخل المضمر، ولمكان التحويل بالذكر.
 (حير يَظْلُم) طرف بمعنى النسيه، أو لقوله: لا أرى وادياً يشبه وادي
 الساع وقت ظلامه (واديّاً أَقْل) صفة سبية لـ(واديّاً)، أو مفعول ثانٍ إن
 كان (كوادي الساع) حالاً أو تمييزاً، أو حال بتفطيع شال الوادي بالتكثير
 حتى لا تكون حالاً عن الكرة المحصنة مؤحراً (به) الاء فيه بمعنى:
 في، أي: [١/١٣٤] أقبل فيه، والصمير للوادي (رَكْبٌ) منهم بغيره، فما
 طلك بالرحالة فركب فاعل (أقل) أعمل فيه اسم التفصيل لوجود
 الشرائط، والركب: جماعة الركبان، وهو ليس جمع كما مر. (أَتَوْهُ)
 الجملة صفة (ركب) (تية) أي: تبتاً أو توقفاً وتلباً، وهو فعلة من
 تركيب أيّ كعجّ، يقال: تأتى، أي: تأثت، وهو تمييز من فاعل (أقل)،
 أو مفعول له، أي: أتوه لأجل التية والمكث، أو مفعول مطلق، أي: أتوه
 إتيان تية، أو حال، أي: أتوه ذوي تية، أو طرف، أي: أتوه في زمان

= أقل به زُكْتُ أَتَوْهُ تِيَةً • وأخوف الأما وقى الله سارياً

قائه شعين من زُكُل الزياحي، وهو من شواهد سيويه (٩٦/١)، والمحصن لا ين
 سبه (٥٩/٥).

الثَّيَّة والتَّزُولِ - **(وأخوف)** عطف على أقل، أي أخوف به ركب منهم لغيره، ولو كان **(أخوف)** بمعنى المفعول كاشهر؛ كان صمه له **(واديّاً)** غير مسبية. **(إلا ما وقى الله)** مستثنى صريح، و**(ما)** مصدرية حينية، أي أقل به ركب، و**(أخوف)** في جميع الأوقات إلا وقت وقاية الله، أو مستثنى من **(ركب)**، و**(ما)** بمعنى: مَنْ، وإما ذكر **(ما)** ذهاباً إلى الصمة، أو مستثنى مقطع، أي: لكن وقاية الله ثابتة، أو وقاه الله **(سارياً)** اسم فاعل من الشَّرى، وحال من قوله. **(ركب)**، أو مفعول **(وقى)**، أو صفة **(واديّاً)** على المحاز العقلي من الإسناد إلى المكان، أو صفة مصدر محذوف له **(أخوف)**، أي: أخوف خوفاً سارياً إلى الهلاك، وحيث يكون من السرية دون السرى.



[الفعل ودلالته]

ولما فرغ من بيان الاسم، شرع في بيان الفعل، فقال:

(المعل: ما^١) أي كلمة (دل على معنى) حاصل (في نفسه) أي: مدلول لها، أو حاصل بنفسه، أي: بالنظر إلى نفسه غير محتاج إلى أمر خارج، واحترز به عن الحروف كما مر. (مُقْتَرَنٌ بِأَخْدِ الْأَرْسَةَ الثَّلَاثَةَ) أي: الماضي والحال والاستقبال وضعاً، فلا يرد على عكسه نحو: عسى ونعم وبئس وغيرها من الأفعال الحاملة، ولا على طرده نحو: هيهات وشتان، ولا يرد نحو: الماضي والمستقبل إذا أريد بهما: المعلان [١٣٤/ب] المحصوصان؛ إذ الاقتران في معهما؛ إذ معهما اللفظ، ولا اقتران فيه، ولهما المقترن معنى معهما، وقد ذكرنا فيما مضى بالاستقصاء، والمصارع يصدق عليه أنه اقترن بأحد الأرسمة الثلاثة؛ لوجود الواحد في الاثنين، ولأنه مقترن في كل وصع بواحد، وإن عرض الاشتراك بعمله الواضع أو تعدده، فقله يقترن - بلح احتراز عن الاسم.

[خواص الفعل]

(وس خواصه) أي الفعل، وقد عرفت معنى الحاصلة. فلا نعيدها.

(١) موصولة أو موصوفة

نصب «فما» الاسمية إن موصوفاً أو بكراً موصوفاً، نحو: اما يجدي كما عد اسمي، أي: كاندني عد اسمي، أو كشيء عد اسمي، فانثال يحتمل الموصولة والموصوفة

١- (دُخُولُ «فَذَ») لأنها إنما تستعمل لتعريب الماصي إلى الحال، أو لتعليل الفعل أو تحقيقه، وكل ذلك لا يتصور إلا في الفعل.

٢- (وَالسَّيْنُ) أي: سين الاستقبال، لا مين الاستفعال، ولا غيره من السينات، فإلام للعهد، وقدم السين على سوف؛ لدلالاتها على الاستعمال القريب، ودلالة سوف على الاستقبال البعيد، ولأن السين جزء لسوف (وسوف) لأنها وضعتا للدلالة على الاستقبال الوصفي، ودأ ليس إلا في الفعل^(١)

٣- (وَالخَوْرَمُ) لأن الجرم من خواصه، فكذا المؤثر، وإلا، يلزم تخلف الأثر عن المؤثر وفيه^(٢)، ولأنها وضعت لمي الفعل ك(لم ولما)، أو لطلبه كلام الأمر، والهـي عمه كلا النهي، أو لتعليق الشيء بالمعمل، كأدوات الشرط. وكل من هذه المعاني لا يُتصور إلا في الفعل.

٤ (وَلِخَوْرُ) عطف على (دخول) (تاء التأييد السّاكة) لاحتراز عن المشحركة؛ لاختصاصها بالاسم؛ لأنها تدل على تأنيث الفاعل، فلا

(١) قلب السين وسوف، متعديا سيويه: حرّمي التيس، ومعناه: تأخير الفعل إلى الزمان المستقل، وعدم التصق في الحال، يقال نعتب الخناق، أي وسعته، و(سوف) أكثر تعييداً من الس، ويخطف (سوف) يحذف الفاء، فيقال سو أصل، وقد يقال سي، علب الولوياء، وقد تخطف «واو»، وتكس الفاء التي كان تحريكها للسّاكيس نحو ص لفعل وقيل إن السين مقوص من سوف، دلالة بغنيل الحروف على تقريب الفعل فلا سيويه وأما سوف محرف تعيس (٣١١/٢)، وغيره يسميها حروف سورف، والصحيح يُطلقون على السين حرف التعيس، وهو أقل وصاً من التسويف

(٢) لأن هذا أول المبحث، مع أنه يمكن أن يشب بمؤثر آخر، فلا يلزم ذلك م

يحق له أن يفاعل، والصفات استعنت عنها بما لحقها من
استحالة الدالة على ما بينها، وتأييد فعلها لمكان الاتحاد بينها وبين
فعلها، فلا حرم احتضنت بالفعل، ولأنها إما مكسب لغيري بينها وبين
بلا حقة للاسم، وكانت أولى بالكون من الاسم، لجهة [١٣:١٤]
الاسم، وثقل الفعل.

٥- (وحيث: ٥٥ سميت) أي ما هو حتى تاء فعلت من الصفات
الاستحالة البارزة؛ لأن صغير المفاعل لا يلحق إلا بما له فاعل، والفاعل
إما يكون للفعل أو فروع، وحطت فروعها عنه بمنع إحدى نوعي الصغير
تحرراً عن لزوم تساوي الأصل والفرع، وحصر البار بالمتع؛ لأن
المتكسر أخف وأحصر، فهو بالتعميم أهدأ وأليق.

[الفعل الماضي]

(الماضي: ما) أي: فعل (دل على زمان) حاصل (قال زمان)
أي: في زمان سبق زمانك، ولا حيز في لزوم وقوع الزمان في الزمان،
لمطلق 'المعوم والمحصور'، والكلية والعصية، كما يقال: الزمان يوحده
في الأربعة الثلاثة، ووقت الظهر يوم الجمعة، أو إضافة في زمانك بأدنى
ملازمة، أي: زمان أنت فيه، والمحطاب لغير معين.

(١) موصولة أو موصولة، وحيث (ما) هو الفعل بلا معنى ينزل أسـ، ولم يصرح،

ما ظلم

(٢) مرجح لكون

(مسيّ) لأنّ الأصل في الفعل الياء؛ لفقد المعاني الموححة للإعراب، ولا مقتضى للعدول عنه من المشابهة التامة هي الماصي، وهو حجر بعد حجر، أو حجر متداً محدوف، أي: هو مسي، والجملة مستأنفة لبيان حكم الماصي بعد بيان حله

(على الفتح) لأنه لما عدل فيه عن أصل الاء إلى الحركة اعتار النوع مشابهة له بالاسم في وقوع كل منهما صمة لتكررة في: مررت برجل صارب وضرب؛ اختاروا من الحركات الفتحة لختها، أو مشابهتها الكون الذي هو أصل في الاء. (مع غير الضمير المرفوع) احتراز عن المصوب: نحو: ضربك، (المتحرك) نحو: ضربت؛ لوجوب إسكان آخر^(١) حيث حرزاً عن توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لمكان كون الفاعل كالحزء، بخلاف ضمير المفعول، نحو: ضربتك. (والواو) من الضمائر الساكنة نحو: ضربوا، حيث يصم حينئذ لموافقة الواو^(٢).

[الفعل المضارع]

(المضارع: ما) أي: فعل (أنبه الانه بأحد حروف [١٣٥]ـ «يأينث») أي: بملازمة زيادة أحد الحروف الأربعة التي مجموعها: يائث، أو يائي، أو آتين، وإنما عدل عن تركيب (أيس)؛ لأن فيه تعريقاً بين حرفي المتكلم، وتقديماً لحرف الحطاب على حرف القية، وهو حلاف

(١) ح آخره. كذا في حاشي الأصل الحطلي

(٢) يلب يصم آخر الفعل، لمجانستها لمطاً كـ (صوتوا) أو تديراً كـ (رموا)

الترتيب؛ إذ العائث متوسط، والمعاط متهم، الكلام، بحلاف هذا ولكن تركيب (أثيس) ياسب المقام نطقاً ومعنى. أما لفظاً، فظاهر؛ لتضمه الحروف الأربعة. وأما معنى؛ فلصلاحية صفة الحروف المذكورة، فهو تركيب ليس بأجسي من المقام من كل وجه، بحلاف بآيت؛ إذ لا حياء في بُعده عن هذا المقام في المعنى؛ لأنه من البآي بمعنى البعد، ولا يحى أن ذكر البعد بعيد عن هذا المقدم حداً. ولو جمعها بتركيب (أبست) من الأبي؛ فكان أولى؛ ليكون على ترتيب من كل وجه؛ لتقدم الهمزة التي هي للمتكم الواحد على النون التي هي لسويعه.

(لويوعه) أي: المصارع حال كونه (نسر كا) بين الحال والاستقبال، كاشتراك العين، والمراد به. الاشتراك اللعوي، وهو الإيهام، فيكون المعنى. لكونه مبهماً لاحتمال الحال والاستقبال كإيهام الكثرة لاحتمال الأفراد. (ويخصه ناسي أو سوب) عطف على (وقوعه) أي: تخصيصه بسبب السين أحد الرميين كتخصيص [المكرة بأحد الأفراد بدحول لام العهد، وتخصيص] "لفظ العين بأحد المعاني بالقرينة.

(فالهجرة) انهاء للتفسير، (لننكلم) حال كونه (نفر د) نحو: أقبل لتوافق صدر أ، ولأن المتكلم مبدأ الكلام، والألف مبدأ المخارج (وسوب ن) ي: للمتكم حال كونه معروياً (مع غيره) واحداً أو اثنين أو جماعة، فوذا كان معه واحد؛ كان مثلث، وإذا كان معه اثنان أو جماعة؛

كان جمعاً، نحو: يعمل؛ لأنه لما استوفت الحروف [١٣٦] الثلاثه التي هي الأولى بالزيادة، وهي حروف العلة، وأحدها ما يمسها؛ بقي المكمل مع غيره بلا حرف، فرادوا له حرفاً مما يشبه حرف العلة، وهو (سوز) المشابه لها في امتداد الصوت، ولتوافق أول حرف

(ر ساء للمحطوب مطلقاً) أي: واحداً أو مشى أو مجموعاً، أو مذكراً أو مؤنثاً، نحو: تعمل وتعملان وتعملون وتعملين وتعملن؛ لأنها فرع لخواو، والخواو محركاتها منتهى المحارج، والمحطوب منتهى الكلام. وربما قست الواو تاء كما في: تجاه ونحمة؛ لتلا يلزم اجتماع الواوات، كما في ورووجل^(١).

(ولسؤوث والمؤثيش عبث) أي: حال كون المؤث والمؤثيش داعية، أو تمبير، نحو: هدد تعمل، والهددن تعملان؛ إذ المؤث العائت تعارض فيه اعتباران: الغيبة والتأنيث، والغيبة تناسب الياء المتوسطة في المخرج؛ لأن الغائب متوسط بين المتكلم والمحطوب، والتأنيث المستمر للمرعية يناسب التاء لتي هي فرع الواو، فعملنا بالاعتبارين، فأعطينا التاء هي الواحد والمثنى، والياء هي الجمع، ولم يعكس؛ لأن التأنيث أكرم في

() **مدد** وحمل الرجل بالكسر، أي: أثم، وتغوب أثم من الطعام، ومن الطعام والاسم الثمن، يفتح الهمز. وتاء في الأصل دو وهي إسماع المصحح للهروي (٥١٦) وهو تقول هي الثمن، يضم التاء وفتح الخاء وهي اسم لإعراط الشيخ وتغل الطعام الذي لا يشمرته آكله. والعلمة مسكن الخاء، والتاء فيه بدل من الواو، لأنها من الشيء، والوجه: أما (تجاه) فهي «للسان» وهو وحطك ووجهك وبعثك ونجحتك أي حداك من بقاء وجهك ورجاء دارك ووجهك دارك وتبدل التاء من كل ذلك

المية، فاعتباره في اللطيف المتقدمين أولى

(والياء للعائب) لتوسط محرر الياء، وتوسط العائب بين المتكلم والمخاطب (غيرهما) أي غير القسمين المذكورين، وهما واحد المؤث العائب ومثله، وهو بالجر صمة العائب

وفيه: أن (غير) نكرة وإن أُضيف إلى المعرفة.

أو بدل.

وفيه: أنه لم يوصف مع النكرة.^(١)

والجواب: إن التقدير: عائب غيرهما.

وبالنصب حال، وهو الأولى لموافقة السن.

(وحرُفُ المصارع) الزوائد لمذكورة (مضمومة في الرباعي) أي. فيما هو على أربعة أحرف أصلية كيدحرج، أو لا كيخرج، ولأنه لما فتح أول الماضي؛ ينبغي أن يخالف أول المصارع؛ [١٣٦/ب] لمكان التباين بينهما، وهذا من وظائف التصريف، وإنما ذكره صناً واستطراداً. (ومفترحة مما سواه) أي: في فعل سوى الرباعي، وهو الثلاثي المجرد، كضرب، وما زاد على أربعة أحرف، كيفعل ويستعمل ونحوهما للتحفيف الذي استدعاه كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد، وكثرة الحروف فيما زاد على أربعة أحرف.

(١) في ح. لنكرة

(ولا يعرف من) جنس (الفعل) أو أنواعه، وهذا قصر الأفراد لرد قول الكوفيين بتشريكهم الأمر الحاضر في الإعراب (غيره) لأنه لم يوجد في العبر مقتضى ولا شبه تام يحركه عن أصله، بخلاف المضارع، فإنه يعرب لمشابهه الاسم مشابهة تامة في اللفظ؛ للموافقة في الحركات والسكنات، وفي لمعنى في العموم والخصوص، وفي الاستعمال بوقوعه صفة للكرة في مررت برجل ضارب ويضرب.

(إد لم يوصل به) طرف لمفهوم ما سبق من الكلام، فإنه إذا قال لا يعرب غير المصارع؛ فهم منه أن المصارع معرب، وأعرابه مفيد بهذا القيد، أي: بوقت عدم اتصال (نُونُ التأكيد، أو نُونُ جمع المؤنث) لأنه إذا اتصل به أحدهما رجع ميباً. أما نون التأكيد؛ فلائه بدحولها يشبه الأمر الداخلة عليه هي، نحو: اصبر؛ لأنه الأصل في لحوق نون التأكيد. وأما نون الجمع؛ فلائه بدحولها يشبه الماضي؛ لأنه الأصل في لحوق الضمائر المتحركة، ولم يعتبر شبه: يضربان ويصربون بد(صربا) ود(صربوا)؛ لأن الماضي في لحوق الضمائر الساكنة ليس بأصل.

(وإغرائه): أي: المضارع (زَعَّ وَنَصَّ وَحَزَمَ) مكان ما مع شبهه؛

من الجبر المختصر بالاسم.

(فالتصحیح) أي: الفعل الذي آخره حرف صحيح احتراز عن نحو: يرمي ويدعو ويرضى ويخشى، (المحرّد عن) كل (صغير) بضمير (باري) ظاهر (مرفوع) صفة أخرى، وكذا قوله: (للتثنية) نحو: يضربان وتضربان،

(والجمع) سواء كان جمع مذكر أو جمع مؤنث، [١٣٧] نحو: يضربون
وتضربون ويضربين وتضربين (والمُضْعَفُ الثَوْنُ) نحو: تضربين،
(بالصنعة) حبر المتبداً، أي: يعرب بالصنعة رفعاً، نحو: هو يصرب،
(والصنعة مصاً) لفظاً، نحو: لن يصرب (والمُكْوَنُ) حرماً، نحو: لم
يصرب، (مثل: يصرب) على حسب العوامل

(و) المصارع (الفصل ٥) الحار والمحور متعلق بالمتصل،
والصمير عائد إلى اللام الموصولة (ذلك) الصمير المرموع البارز (بالوب)
ورفعاً، (نحو: يضربان ويضربوب) وتضربان وتضربون (ويضربس)،
(وحذفها) أي: التثنية جزماً ونصباً، نحو: لن يضرب، ولن يصربوا، ولن
تضربا، ولن تضربوا، ولن تضربي، ولم يصربا، ولم يضربوا، ولم تضربا،
ولم تضربوا، ولم تضربي، وذلك لأنها لما امتزجت مع لصمير الساكن؛
توسط آخر الفعل، فامتنع الإعراب لفظياً كان أو تقديرية، والصمير اسم
على حدة، فلا يمكن أن يكون محلاً لإعراب لفظ غيره، على أنه اسم
استحق إعراب الاسم على الدعوية، فلا يمكن اعتبار إعراب الفعل فيه
لفظاً ولا تقديرية، فزيدت حرف بعده، وإعراب الفعل بذلك الحروف
وذلك الحرف لا يمكن أن يكون من حروف العلة. لتي هي الأصل في
الزيادة؛ للروم اجتماع حرفي العنة، فاحتير الثون لشبهها بها في امتداد
الصوت، فثبتت في الرفع، وسقطت في الجزم سقوط الحركة، وجعل
حذفها جزماً، كما أن حذف الحركة كذلك، وحمل الصب على الجزم؛
للمواخاة بهما في الحمة والضعف، فجعل الصب أيضاً بالحذف.

فإن قيل الضمير اسم على حدة، فكيف يفصل الفعل وأعرابه؟

قيل: اعتبر فيه في باب الفصل الحرية الحكمية؛ إذ العامل كالحر،

فإذا كان ضميراً متصلاً، كان في كمال الامتزاج، فيعتبر جرتية

فإن قيل: لما اعتبر جزءاً لرم أن يكون محلاً، لتقدير الإعراب، ولا

يحتاج إلى زيادة حرف.

قيل: هو دو وحميس^(١) كالنعامة، فاعتبر في امتزاج محلية الإعراب

كونه [١٣٧/ب] اسماً على حدة، وفي جواز الفصل به كونه جزءاً.

(والفعل) الآخر (الواو) نحو يدعو، (والياء) نحو: يرمي. والياء

للإلصاق أو السببية أو الاستعانة. (بالضمة) في الرفع (نفسراً) لنقل

الضمة على الواو والياء، وهو ظرف، أي في التقدير، أو حال كون

الضمة مقدرة، أو تمييز، أي: ملتبس بتقدير الضمة. (والفتحة) هي النصب

(لفظاً) لأصالة الإعراب اللفظي، وعدم المانع لحقة الفتحة. (والحذف)

في الجزم؛ لأن اجتماع السكونين محال، وتقدير السكون في الساكن

يوجب الاستواء بين التحقيق والتقدير في العمل، إذ إعراب الفعل ليس إلا

باعتبار الصورة، ولا فرق بين السكون المقدّر والمحقق في الصورة،

وليس له معنى حتى يعتبر الافتراق بينهما في المعنى، بخلاف: مررت

بغلامي، فيُسرّل حذف حرف العلة التي هي تحت الحركة منزلة حذف

الحركة، وجعل حذف الحرف سكوناً يكون عند العامل جزءاً.

(١) لمي ج: يجرز محلاً.

(٢) لمي ج: جهين.

فإن قيل - فليعمل السكون المعطي في الجزم إعرافاً كما يجعل ألف مسلمان إعرافاً، وإلا على الفاعلية ؟

قيل ' يمكن ثمة اعتبار الاختلاف من الإضافة إلى العامل وعدمها، ' حيث يفيد المعنى بعدها، بخلاف إعراب الفعل، حيث لا يمكن فيه ذلك، لأن سكونه المعطي صورة حاصلة قبل العامل، وبعد دخول العامل لا يتحقق له معنى، ولا يريد على الصورة شيء إلا بالإضافة إلى العامل بلا تأثير، ففترقا، وظهر الأثر في التوابع متحقق في المنسي أيضاً، وإن لم يظهر به أثر الإضافة إلى العامل في حق المتبوع.

(والمُغْتَلَّ) الآخر (لألف) نحو: يرضى ويحشى (بالضمة) رفعاً (والمفتحة) نصباً (تقدير) لأن الألف لا تقبل الحركة. (والمحذوف) حتماً؛ علامة للحرم كما مر.

(ويُزْتَفَع) المصارع (دا) ظرف (تحرّد عن الناصب) أي: كل ناصب (والمحازم) أي: [i/١٣٨] كل جارم، والرائع وقوعه موقعاً يصلح للاسم، وخير (كاد) أيضاً واقع موقع الاسم؛ لأن أصل الجبر: أن يكون اسماً، وإن هُجِر هذا الأصل في (كاد) استعمالاً، وقد يُستعمل الأصل المهجور في قوله:

قَابَتْ إِلَى قَهْمٍ، وَمَا كَذْتُ أَبِياً،

(١) في ج: في علمها

(٢) لَبَّ: لبث من قطع من البحر الطويل ثابت من حابر (تأبط شراً) «ديون» (١٧) من كلمة مختارة، اختارها أبو تمام في حماسته قالها تأبط شراً وقد تخلص بجميل من =

(سجؤ: يقوم ربت) فإذله واقع موقع الاسم، لأن المكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح أن يتبدأ كلامه بالاسم أو بالمعل، فإذا ابتداء بالمعل، كان ذلك المعل واقعاً موقعاً يصلح للاسم^(١)

جماعه جاوروا أنزله. وصلوه:

وكنتم ينزلها فارتقتها ونسئ تفسير

وله ووليه أخرى:

نابت إلى مهم ولم الذابا

وهو من شواهد اس عليل (٣٧٥/١)، وشرح شذور السدب (٤٩٦، ٢)،
والصالحات لاس جي (٣٩١/١)

نابت، أي رجعت وهم اسم قبيلة، والتفسير في (مطلها) يعود إلى خذبل و(تصمر) من الضمير، تناسف وتضمرن، كناية عن تألفها على خلاصه منها السمس يقول أبي رجعت إلى قومي بعد أن عر الرجوع إليهم، وكنم مثل مله السطة فارتقتها وهي تنلفف كعب أنبت بينها

الشاهد في هوما كدت آيبا حيث أعمل «كد» عمل «كاد» فرفع بها الاسم ونصب الحر، لكنه أتى بخبرها اسماً معروفاً، والاستعمال جار على أن يكون خبرها جملة فعلية صلها مضارع وانظر معجم القواعد العربية للشيخ الدفر **بجاء اللام** (ص ٣٩١)

(١) نبت: إذا تجرد المضارع من حمل الجرم والعصب ارفع لوقوعه موقع الاسم وقال الفراء يرتفع لتثنيه من الجوارم والواصب، وقال الكسائي يرتفع بحرف المضارعة. واحتج الأولون بأن وقوعه موقع الاسم يتكسبه قوة يشبه بها الاسم، وأول أسرار الاسم في الإعراب الرفع، فيصير كالمتبدا في ارتفاعه لأوليته، وأن الرفع أول، ولا فرق بين أن يكون ذلك الاسم مرفوعاً أو غيره، لأنه ارفع لوقوعه تزلق الاسم من حيث هو اسم لا من حيث هو مرفوع. واحتج الفراء من وجهين:

أحدهما: أن تثنيه من العرامل اللطيفة، واستقلاته دونهما يدل على قوته، فأشبه بذلك البيت.

والثاني: أن ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم باطل بخبر (كاد) فإنه مرفوع، ولا يقع موقع الاسم. ومذهب الكسائي فاسد، فتش التعليل بالتثني، واحتج للكسائي بأن الفصل قبل حرف المضارعة مبني، وبعد وجوده وحده مرفوع، والرفع عمل لا يدل على عامل،

أبواب العمل المصارع

(وتصنف) المصارع (ر-أ-ن) المملوطة لشبهها بأن لخاصة للاسم في المصدرية ولصورة؛ (و-س-ه) قال الغراء. أصله. لا، فأبدل الألف بون، وقال التحليل: (لا أن)، فقصر كائني وعذماء في: أي شيء، وعلى الماء، وقال مسيوه إنه حرف برأس لا أصل له؛ إذ لا معنى لمصدرية ما بعدها، ولا منع عن تقدم معموله عليه، بخلاف (ن) في حير (أن)، والتحليل يقول: لا يعد أن يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاه معنى وحكماً، إذ هو موضع مستأنف، وهكذا قال امرء حيث تعبر (لا) عنه بعد الإدال إلى إعادة الهمي المؤكد، (و-أ-د-أ) وهي من العوامل السماعية، قيل: أصله: (إذ أن)، فحقت، وقيل: أصله. إذا الطرقية، والتون عوض عن المصاف إليه، (و-ك-ي) قيل كي واذن ناصان بتقدير أن، لا بنفسهما. وهذه الثلاثة تصب المصارع مملوطة لشبهها بـ(أن) في الاستقبال

(و-أ-أ-أ) عطف على (بأن)، حال كونها (مُندرة بعد «حتى»)
نحو: سرت حتى أدخلها، (و-أ-أ-ك-ي) نحو: سرت لأدخلها، (و-أ-أ-أ-أ) وهي اللام الجارة الزائدة في حير كال المسمي، نحو: «وَمَا كَانَ

و لم يحدث سوى الحرف، فوجب أن يُصاف الفعل إبه، وأُتِمَّ بطل عمله بعمل آخر؛ لأن أقوى منه كما (إن) الشرحه بطل عملها بـ(لم) «نظر للمريد» الباب في علل الباء ولا امرء» للكثيري (٢٥/٢)

- (١) في ج المصورة
(٢) في «اللسان» مادة: جرم «قالوا أئيش، وإنما هو أي شيء، وكما قالوا سَوَ كَرِي، وإنما هو: سوف تَكْرِي»

اللهُ يُعَذِّبُهُمْ^(١)، (والتاء) نحو: ربي وأكرمك، (والباء) نحو: لا تأكل السمك وتشرى اللبن، (وواو) بمعنى إلى أن، أو إلا نحو: لأریمت أو تعطيني حقي. وذلك لأن الثلاثة الأول حوار، فيمتنع دخولها على الفعل إلا بجعله مصدرًا بتقدير (أن) المصدرية، والأحره [١٣٨] بمعنى الحاره، فأخذت حكم الحوار، أو بمعنى إلا، فكان في حكمها في لزوم المفرد بعدها، والرابعة والخامسة عاطفتان واقتتان معد الإشاء، فعمل مفرداً؛ ليكون من عطف المفرد على لمفرد المفهوم بذلك الإنشاء، فيكون المعنى في ربي فأكرمك. ليكون منك ريادة فأكرام سني ربك، وفي. لا تأكل السمك وتشرى اللبن: لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن معه، وكذا في سائر الأمثلة.

(دال) انهاء للتفسير، أي: مثال أن (مثل. أريد أن شخص الرب) مثال النصب بالنصب، (هو أن تفرغوا خلدكم) ^(٢) مثال النصب بحذف التو، (و) أن (بني بعد العلم) لغير المؤول بالطن، وإن أول به يصح وقوع المصدرية أيضاً، فيجوز: علمت أن يحرج ريد بالنصب بمعنى: طست. (هي المحققه) خلافاً للمراء وابن الأباري^(٣)، (من المثقبة)

(١) سورة الأفعال، الآية ٣٣

(٢) سورة البقرة، الآية ١٨٤

(٣) نسب ابن الأباري هو محمد بن القاسم، أبو بكر الأباري. من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفاً للشعر والأخبار، قيل: كان يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد في القرآن. وُلد في (الأبهر) (على الفرات) وتوفي بعداء وكان يتردد إلى لولاد الحليفة الراضي بالله، يُسمُّهم من كتبه: «الزاهر» في اللغة، و«الشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات» و«اليضاح الوصف والابتداء» في كتاب الله عز وجل. توفي سنة (٢٧١-٢٧٨هـ)

المناسبة للعلم في معاني التحقيق، ولأن (أن) بعد التخييف شاكلت (أن) المصدرية، وهي أنسب بالعلم، وأبعد من المصدرية الدالة على التوقع، فإذا وقعت لمصدرية بعدها؛ لم يستق ذهن إليها بل إلى المخففة، فيلزم اللبس، لا سيما في الوقف والمقصود، فمنعت. وأما الظن؛ فعبه وجهان حيث لم يعد المصدرية عنه بعدها عن العلم، فتساوي المحففة في الملائمة، فبراحتها في صحة الوقوع، فيحوز الوجهان. وأما التي ليست بعد العلم والظن وما هو بمعناها، نحو: الرجاء والطمع والشك والوهم والإعجاب وغيرها؛ فمصدرية لا غير، نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَنَّ أَتَّكُونَ كَذِبًا﴾ قرئ بالوجهين على أن الحسبان ظنٌ غالباً.

واعلم أن (أن) بعد التخييف تقاصرت خطاها، فلا يقع محذور الموضع، ولا يقال: عجبت من أن سيقوم، ولا يقع إلا بعد فعل التحقيق كالعلم وما هو بمعناه من اليقين [١/١٣٩] والتحقيق والانكشاف والظهور ونحو ذلك، أو بعد الظن الغالب الذي في حكم العلم، فلا يقال: رحوت أن سيفعل، ولا: شككت أن سيقوم.

(وَيْسَتْ) (أن) الواقعة بعد لعلم **(هدء)** أي. المصدرية؛ لمنافاة بينها وبين العلم؛ لأنها للتوقع، والعلم يستلزم اليقين، وأما التي للتخفيف؛ فيقع بعد العلم، أو يقع بعدها ما يقرب منه من الظن ونحوه،

= ٨٨٤-٨٩٠م. ينظر **روفيات الأعيان** لابن خلكان (١/ ٥٠٣)، و**الندوة المخططة**

للذهبي (٥٧/٣)

(١) سورة المائدة، الآية: ٧١.

وربما وقع وقوعها بعد الشك؛ لمكان التاميم بين الشك والتحقق.

وبه: أن دلت يأتي في المثقلة أيضاً، وقد جاء شككت أنك حارج، ولم يشت أنك ذاهب، وليت أنك عابد والحق: أن (أن) مشددة أو مخففة لا تدل على ثبوت الجبر وتحققه. بل على تأكيد والمبالغة كما هو، وإذا كان (أن) التي بعد العلم هي المخففة من المثقلة يجب وصلها عن الفعل، أما بلسين، (نحو: علمت أن سيفوم) وعلمت أن سيكون منكم مرضى، أو سوف، نحو:

واعلمت، وعلمت المرء يتعلم أن مسرف يأتي كل ما قيل^{١٢}،

أو قد، نحو ﴿لَيْسَ لَكُمْ أَنْ تَقْدَأْتُمْ لَكُمْ﴾^{١٣}، أو بحرف النفي، نحو علمت أن لم يقم، (وأن لا يقوم). وقد شد. علمت أن يخرج بالرفع بلا عوض كما نقل عن المرء

(و) أن (التي تقع بعد الظن فيها وجهان) لأن الظن باعتبار دلالة على غلبة الوقوع بلاثم (أن) المخففة الدالة على التحقيق، وباعتبار عدم التيقن بلاثم (أن) المصدرية، فيصح وقوع كليهما بعلمه، فيجري في (أن)

(١) قلت لم يُسَم قتل، وهو من الحر السريع، وس شواهد «معي اللبيب» لأبي حنبل (٧٤٤)، وابن عسقل (٣١٧/١)، والإيضاح في علوم البلاغة للقرطبي (٦٦/١)، و«شرح شلور الذهب» (٥١٣/٧) الشاهد فيه قوله «أن سوف يأتي» حيث أتى بغير «أن» المخففة من المثقلة جملة فعلية، وليس فعلها دعه، وقد فصل بين «أن» و«غيرها بحرف التثنية»، وهو «سوف»

(٢) سورة الجن، الآية: ٢٨

التي بعده كلاً الوجهين وأما التي بعد غيرهما؛ فمصدرية لا محنة، نحو: رحوت أن تفعل، وحشيت أن لا تفعل

(و) مثال (لر) **سمر** **س** **الرج**، **رمف** **ملي** 'نفس' لا نفي الحال نفي مؤكداً لا مؤكداً كما قال بعضهم، ولأجل كان قوله تعالى ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنبِيَاءُ﴾، و﴿فَلَنْ أَنزِلَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْتِيَ لِي﴾، شافصاً، فهي [١٣٩/ب] إطلاقه نظر - وقوله: (معناها... إلح) حمله مستأنفة.

(و) مثال (لر) مستأنفاً، وقوله: (إدند تدخل الحنة) حرره، أي ومثال (إدند) مثل هذا القول - وقوله: (إدا لم يعتمد) حصر مبتدأ محذوف، أي: وهذا إذا لم يعتمد... إلح، والحملة معترضة لبيان حكم إدند ويمكن أن يكون قوله: (إذا لم يعتمد) خبر (إدند) بتقدير حذف مضاف، أي: عمل إدند أو نصب إدند حصل وقت عدم اعتماد ما بعدها على ما قلها، ويكونه مستقبلاً، ويكون حينئذ قوله: (مثل: إدند مدخل الجنة) حصر مبتدأ محذوف، أي: مثاله كذلك، لكن الوجه الأول أوفق، حيث قال: فإن مثل كذا، ولن مثل كذا، فالظاهر أن تقول: إدند مثل كذا.

(د) لم **مصد** **م** **بعدها على ما فيها** أي: إن لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها، بخلاف ما إذا اعتمد بكونه خيراً له، نحو: أنا إدند أكرمتك؛ وقيل نصبه حينئذ، أو جزاء الشرط السابق، نحو: إن تأتني إدند أكرمتك، أو جواباً للقسيم السابق، نحو: والله إدند لأفعلن، ولا يقع المصدر بعد (إدند)

(١) سورة مريم، الآية: ٢٦.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٨٠.

معتدلاً على ما قبلها في غير هذه المواضع بالاستقراء، فإنه إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها؛ لا يصب؛ لأنها - لضعفها - لا تقدر أن تعمل فيما اعتمد على ما قبلها، فصار كأنه سقطها، والتعليل بلزوم توارد العوامل لا يباقي الحجر وجواب القسم، على أنه لا ضير فيه، لإمكان العمل باعتبارات

(و ك ب) شرط آخر لعمل إذن (اسمُ نسمة) لا حالاً، بخلاف نحو: إذن أظنك كادياً؛ لأنه إما عمل لمشابته (أن) في الاستقنال، فإذا فات الشبه؛ فات العمل - (س ب) قولك لمن قال: أسلمتُ (ب ب مدح) (نعم) مثل بمثال لا يحتمل إلا الاستقنال

(و ر ا وعت) إذن (بعد الواو) نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَا نَسْتَكُونُ جَلَّالَكَ﴾ بالرفع^١، وقرئ في غير السبعة بالنصب أيضاً، (و ب ب) [١٠١٠] نحو قولك في جواب من قال: أما أتيتك فإذاً أكرمك. (و ج هـ ر) حاتران. النصب بقاءً على ضعف الاعتماد بالمعطف لاستقبال المعطوف، والرفع لاعتبار الاعتماد بالمعطف، وإن ضعف

(و) مثال (ك ي) نحو: أسلمت كي أدخل الجنة، ومبهم (س ب) أي: مسية ما قبلها لما بعدها، كسبية الإسلام لدخول الجنة في المثال المذكور، والجملة مستأنفة.

(و هـ ح ن) إذا ك ب) القمل بعدها (سلا) لا حالاً، نحو: مريض

(١) سورة الإسراء، الآية ٧٦. ورسم الآية بالتشوين.

فلب الرفع أجود الروحانيين، وبه قرأ القراء السبعة، وفي الشواهد وهي قراءة أبيه وعبد الله بن مسعود «وَأَدَا لَا يَتَشَوَّاهُ عَلَى الإِصْعَالِ»

حتى لا يرحوه'، وقوله (إد) حر متدا محذوف، أي. وهذا إذا كان كذا، والحملة معترضة بين المتدا والمحير، أو حر (حتى) بتقدير مصاف، أي وحكم (حتى) حاصل وقت كون ما بعدها كذا. (بالنظر إلى ما قبلها) سواء كان مستقلاً بالطر إلى زمان التكلم أو لا. (بمعنى «كي») أي للعرض ولسبية، هو خير متداً محذوف، أي: هو بمعنى كي، والحملة معترضة. (إز) بمعنى (إلى) أي. لعلية، وفي جعل (حتى) بمعنى: (إلى أن) تسامح؛ لأن (أن) مقدرة لا داحية هي معناها (بمعنى «حتى» حتى) قولته (حتى)، أو حر متداً محذوف (انسلخت حتى) أي. كي (أدخل الحق) ودخول الجنة مستقل بالسنة إلى 'الإسلام وزمان التكلم أيضاً (وكنه) وفي إتيان كنت هذا بطر (سزئت حتى أدخل اللد) ودخول الجنة بالطر إلى ما قبله، وهو السير مستقل، وبالطر إلى وقت التكلم يحتمل أن يكون ماضياً أو مستقبلاً. (وابير حتى) أي: إلى أن (نميب النفس).

(فإن) الماء لتعجيل، فيكون هذا دليلاً على التقييد المذكور، أو

(١) قلت يربيع الضارح بعد «حتى» بثلاثة شروط.

الأول أن يكون خالاً (أي لا مستقبلاً) أو مؤولاً بالحالي نحو «فترض ريث حتى لا يربيع».

الثاني أن يكون نسبياً قبلها فلا يجوز «برزت حتى نطلع الشمس» بضم العين من

نطلع، والعصب واحد

الثالث أن يكون فعلة، فلا يصح «ربيع في سحر» «سيزي حتى أذهبها» و«ربيع في سحر

وسيزي» أنس حتى أذهبها» بضم اللام «نظر ومعهم القواعد العربية» للشيخ الدف

(٢٣٧)

(١) لم يج بالطر إلى.

نتيجة للتقييد بقوله: (إذا كان مستقبلاً). (أرذت الحال) أي. رماها (مخفياً) أي. محققة رمال التكلم، (أز حكاية) أي: محكية، بأد يحكيه حالاً ماصياً بحيث كالك تكلم في تلك الحال، أو يجعل تلك الحال موحودة وقت التكلم (كانت) حتى (حرف ابتداء) لا حارة ولا عاطفة، أي: ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الإعراب [بـ ١٤٠] بما قبلها كما إذا وقعت بعدها شرطية مستأنفة، نحو ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَفْرَئْنَا﴾ الآية^{١٥}، ولا نعي بذلك أن تقدر بعدها مبتداً حيث لا يطرد في نحو: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ لَكَ تَقْوَى﴾ الآية^{١٦}.

(فیرفع) المضارع لعدم الاسبب والجارم، (ونجحت) حيث (النسبة) أي: كثر ما قبلها سبباً لما بعدها؛ لتعيد الربط و لاتصال المعنوي، وإن فات الاتصال اللغوي. (نحو: موصى فلان حتى لا يزخونه) بيان حاله في صيرورته بحيث لا يرجون حياته، والمرضى سبب لذلك، فرفع الفعل حيث سم يسقط النون.

(ومن ثم) أي: لأجل أن حتى عند إرادة الحال حروف ابتداء لا جارة (اتسع الزرع في: وكان منيري حتى أدخله في الآقصة) أي. وقت تحقق البقصة بحذف المضامين، حيث يكون كان بلا غير. (و) في (أبرزت

(١) سورة هود، الآية ١٠. ونماها: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَفْرَئْنَا وَكُنَّا أَهْلَ بَيْتِهِمَا مِنْ كُلِّ دَرَجَةٍ

أَشْفَى﴾. فقد جاء بعد (حتى) جملة شرطية مستأنفة

(٢) سورة البقرة، الآية ٢١٤. والآية ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ لَكَ تَقْوَى﴾ بالواو وقرأ ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ لَكَ تَقْوَى﴾ فرسول ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ لَكَ تَقْوَى﴾ فمن نصب جملة غيبة، ومن رفع جملة حالاً، بمعنى: حتى الرسول هله حاله

حتى مدخلها) أي كي تدخلها؛ لأنه لو رفع؛ لكان الدخول حالاً مقطوعاً به، والسير المسمهم عنه مشكوك فيه، ومن المحال أن يكون المسبب مقطوعاً به مع الشك في السبب.

(وَحَارَى) لتمامه وقت تحقق (السم) تركيب (الكان) أي: وحد (سري حتى أدخلها) بالرفع، لأن حيث لا يحتاج إلى الحبر، فلا يضره كون (حتى) ابتدائية، وكون ما بعدها متأنماً. (و) حار (نهم) من الرحال، أو كذا أيهم... إلخ بحذف الفعل، أو بحذف الخبر، وليس يعطف على قوله (كان سري حتى أدخلها)؛ لعدم صلاح تقييده بقوله: (في التامة) كالمعطوف عليه (سار حتى مدخلها)؛ لأن؛ لأن الدخول مسبب السير، وكلاهما مقطوعان، وإلما الشك في الصاعل.

(و) بطير (لام كي، مثل:) تركيب (سلمت لأدخل) أي: لأن أدخل (الحنة). [قال المصنف: معناها معنى (كي)، فلذلك سميت لام كي، ثم هي حارة كـ (حتى)، فلذلك أصمر بعدها (أن)].^(١)

وإن قيل اللام في: ﴿وَأَمْرٌ لَا يُعْدِلُ﴾^(٢)، و﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾^(٣)، وإلما يريد الله ليجمع عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم^(٤)... ..

(١) ما بين معكوفتين زيادة من نسخة ح.

(٢) سورة الثوري، الآية ١٥.

(٣) سورة الأحزاب، الآية ٣٣.

(٤) الآية هي الآية السادسة من سورة الأنعام، وهي بتسامها ﴿وَمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُفْضِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ

خَرَجٍ وَلِيُصْلِحَ لَكُمْ أَسْمَاءَكُمْ﴾.

ويريد الله ليبين لكم^١ رائدة، أصمر بعدها أن [١٤١] كذا في الشرح، وصرح بذلك في «الكشاف» أيضاً^٢، ولم يسرها المصنف في الحروف التي تفسر بعدها.

إن قيل: يمكن أن تكون هذه اللام لام كي، ويكون المعنى: أمرت بالعدل لأفعل العدل، ويريد الله ذلك، أي إقامة الصلاة وإتاء الزكاة وإطاعة الله ورسوله ليهذب عنكم الرجس أهل البيت، وما يريد التوضوء والعسل ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم، ويريد الله ذلك - أي: ذكر ما ذكر - ليبين لكم ويهديكم، فلعل لمصنف اختار هذا.

والأولى أن يقال: إنها ملحقة بلام كي في كونها داخله على المراد والعرض، فاكتمى بلام كي عنها، وصحب «المعصل»^٣ ذكر اللام مطلقاً بحيث يتناول لام كي ولام الجحود واللام الرثلة، وهو الأصوب.

(ر) مثال (لَمْ لَمْخُود) والجحود: الإنكار، سميت بذلك لاستعمالها

في مقام الإنكار (لَمْ تَأْكِد) خير مبتدأ محذوف، أي: وهي لام تأكيد،

() الآية هي الآية ٢٦ من سورة الساء، وهي تنص: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ يَتَّبِعَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ مَسْجِدًا مِّنْ قِبَلِكُمْ وَيُؤْتِيَهُمْ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾

(٢) ب «الكشاف» عن حقائق التبريل وحيون الأقارب في وجوه التأويل: للعلامة الرمحشري - رحمه الله - وموضح كلامه في تفسير الآية ٢٦ من سورة النساء، (٤٠٠/١) حيث قال: «يُرِيدُ اللَّهُ يَتَّبِعَ لَكُمْ» أصبه يريد أن يبين لكم، يريد اللام مؤكدة لإرادته التبريل، كما وردت في لا أياً لك، لتأكيد إضافة الأب - والمعنى - يريد الله أن يبين لكم ما هو خفي عنكم من مصالحكم وأفاضل أعمالكم، وأن يهديكم صابغ من كل قبلكم من الأبناء والمصالحير والطرق التي سلكوها في دينهم لفتنوا بهم.

(٣) «المعصل في صفة الإعراب» للرمحشري (ص ٣٢٥)

والجملة معترضة، أو خسر قوله (لام المحمود)، وعلى هذا قوله. (مثل
 ﴿وَمَا كَانَ﴾) حذر مبتداً محذوف. (بعد النقي) مريدٌ، ويتعلق به قوله
 (﴿كَانَ﴾) من حيث الاستعمال لفظاً كما في المتى، أو معنى، نحو لم
 يكن يعمل. وكان هذه اللام في الأصل هي التي في نحو قولهم: أنت
 لهذه الخطة، أي: مناسب لها لا تنق لها.

وفيه: أنه لو كانت كذلك؛ لما اختصت بحذر (كان) المعني

(مثل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُتَعَذِّبَهُمْ﴾^(١٠)) فإن قيل صار الفعل بمرة المصدر

مأن المقدرة، فكيف يصح الحمل؟

قيل على حذف مضاف من الاسم، أي: وما كان صفة الله تعذيبهم،
 أو من الخير، أي: وما كان الله ذا تعذيبهم، أو على تأويل المصدر باسم
 الفاعل، أي: وما كان الله معذبهم، أو يقال: حار الحمل بصورة الفعل.
 كذا في بعض الشروح. وفيه نظر.

(والفاء) التي تُضمَر بعدها (أن) ملتبس (شرطيين: أحذفما
 السَّيِّئَةَ) أي: كون ما بعدها سبباً لما قلها؛ لأن العدول [١٤١ب] من الرفع
 إلى النصب للتخصيص على السببية، حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير
 المعنى، فإذا لم يقصد السببية؛ لا يحتاج إلى الدلالة عليها، والحملة صفة
 (شرطيين)، أو متأنفة.

(والثاني:). أي. ثاني الشرطين (أن يَكُون قَسَمُهَا) أحد الأشياء الستة:

(١٠) سورة الأفعال، الآية: ٣٣.

(أمر) نحو ررتي فأكرمتك، (أو أمر) نحو لا تشفني فأصرتك، (أو استهزاء) نحو هل عندك ماء فأشربة؟ (أو أمر) نحو ما تائب فحدث، (أو تمنى) نحو لبت لي مالا فأبغته، (أو عرض) يسكرون نراهم، نحو ألا تنزل بنا فتصيب خيراً. يعتمد الإنشاء عن توهم ما بعدها حملة مستأنفة معطوفة على الجملة السابقة وإبما ترك ذكر لتحصيل، نحو ﴿لَوْلَا أَنْزَلُ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ تَنْذِيرًا﴾^(١)، و﴿لَوْلَا أَنْزَلْتُ إِلَيْكَ يُرْسُولا فَتَنصَحُ آبَاكَ﴾^(٢)، والترجي، نحو ﴿فَلْيُأْتِ الْإِنشَاءَ أَتَابَاتِ﴾^(٣) فإطالع^(٤) بـ نصب على قراءة حفص، و﴿لَعَلَّكَ تَرْكِي﴾^(٥) أو يذكرون لتشفة الذكري^(٦) عسى قراءه المصعب، والدعاء، نحو اللهم اعمر لي فأفور، ولا يؤاحدي فهلك، لأن الأول مدرج في النفي معني، والثاني أريد به التمني، وإن كان على صيغة الترجي. والثالث مندرج في الأمر والسهي، لكونهما على لفظهما عالاً.

فإن قيل: العرض على لفظ الاستفهام مولد منه، فما له ذكره على جملة؟

قيل معناه عرض المحبة. كذا أفاده الأستاذ العلامة راتر الحريريين الشرييين حمال الحق واللين وقت قراءة كتاب «المفصل»، وهذا المعنى معنى مقصود يتفه من شأن أن يتأني بكل كلام حراً أو إشاء، لكنه شاع

(١) سورة الفرقان، الآية: ٧

(٢) سورة طه، الآية: ١٣٤.

(٣) سورة الكهف، الآية ٣٦-٣٧ فلت أحلر الكويون فاطله أن يُعقل الرحاء معاملة

الشمي، فيصص جوابه المقروء بالفاء، كما نصب جواب التمني «أبى عليل» (٢٠/٤)

(٤) سورة عيس، الآية ٣-٤

فيه لمعط الاستعهام، ولم يستعمل، لا مولداً به. كذا في «المفتاح»^١.
فاعتر لمعطاً على حدة باعتبار المعنى، وإن كان مدرجاً في الاستعهام
امدراجاً لفظياً اتفاقياً غير متعلق باختصاص معوي، بخلاف التحضيض.
لاستلزامه نهي فعل، [١/١٤٢] فيندرج في الهي والدعاء طلب، يندرج في
صيغ الطلب من الأمر والهي وأما نحو قولك:
مَنَّا تَزَلُّكَ مَنَّا لَسِي لِسِي تَمْسِمِمْ وَالْحَكُّ بِالْجَمْعِ فَانْتَرَجِحَا^٢.

بلدون تقدم أحد الأشياء الستة؛ فمحمول على ضروره الشعر.

(والوار) التي بضم بعدها أل ملبس (شرط: الحممة) خير مبتداً
محدوف، أي. هما الجمعية؛ (وَأَنْ يَخُونَنَّهَا مَثَلُ دَنَتْ) أي مثل أحد
الأمر الستة. وفيه. اللهم [لا أن يقال: مثل مقحم، أي: يكون قبلها أحد
الأشياء الستة المذكورة، أو مثل الوقع قبل الماء في كونه أحد الأشياء
الستة، وذلك لأهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية؛ نصبوا المضارع بعدها
ليدل تغيير المعط على تغيير المعنى، واشتراطوا تقدم أحد الأمور الستة؛

(١) «مفتاح المصوم» لإمام الكاكي (١٤٣) وكلامه «ولما العرس تترك. ألا تترك نبيك
حرراً، على معنى أن تترك نصب خيراً، فليس بانياً على حدة، وإنما هو من مولدات
الاستعهام»

(٢) نصب، هذا بيت من الشعر الوافر، وهو للمعيرة بن حنّاء التميمي. والشاهد به:
(فأشترج) حيث نصب الفعل بدلاً من مفعلة بعد فاء التثنية، دون أن نستقي يعني لو
طلب، وبعد ضروره. قال ابن السرج في «الأصول في النحو» (١٨٢/٢): «يجعل لسانه
بالجماع سبباً لاستراحته، فتقديره لما نصب كانه قال. يكون لسانه فاستراحته». والبيت
من شواهد سيويه (١٨٥/١)، و«خزانة أدب» للبيداني (٥٢٤/٨)، و«المفصلة
للمبرد» (٢٦/١).

التفصيل لما لم يذكره في الإجمال السابق، وإن أريد: العاطفة من الحروف المذكورة، أي: حتى والوار والفاء و(أو)، كان تفصيلاً لحكم ما ذكر لا بياناً لقسم آخر لم يذكره.

قيل: لم يتناول ثم، نحو: أعجني ضربُ زيد ثم يشتم، فإن التفصيل في الرواية دال على عدم الحكم في غير ما ذكر، وليس كذلك لما عرفت.

(ويحور إظهاره أن) مع «لام كي» (نحو: حنت لأن تكرمي، ومع ما الحق بها من اللام الزائدة، نحو: أردت لأن تقوم، (و) مع (العاطفة) أي: يعد العاطفة نحو: أعجني قيامت وإن تذهب؛ لأنها تدخل على الأسماء الصريحة في نحو: حنتك للإكرام، وأعجني ضرب زيد وغضبه، و«وَرَيْدٌ لَكُمْ»^(١)، فيصح أن يدخل على الفعل مع (أن)، بخلاف حتى بمعنى كي؛ لأنها لا تدخل الاسم الصريح، وحمل عليه ما هو بمعنى إلى، وكذا لا يدخل لام الجحود على الاسم؛ لاحتصاصها بخير كان المنفي إذا كان فعلاً. وأما الفاء والوار و(أو)؛ فلأنها لما اقتضت نصب ما^(٢) بعدها للتفصيل على معنى السببية والجمعية والانتفاء؛ صارت كموامل النصب، فلم يظهر بعدها.

(١) سورة المل، الآية ٧٢. وهي بمعناها «قُلْ خَشِيَ أَنْ يَكُونَ زَوْفُ لَكُمْ بِشْرُ أَبِي قَتَيْبٍ» وكلمة (زَوْف) بمعنى قُرْبَ أَرْفَ مل لهم يا محمد، عسى أن يكون قد اقرب منكم بعض الذي تستعملون وقومها من العذاب، وهو الفتل والهزيمة، والتكثير والمثلة يوم بدر.

(٢) نصب المصارع الذي بعدها.

(ويجب) إظهار أن (مع ولا) في «اللام» نحو: «لنأكل نأكل»^(١) تحرراً عن اجتماع اللامين.

[جواز الفعل المضارع]

(ويحرم) المضارع (بهذه) و«لنا» الاختصاصهما بالفعل، وقد ذكر في «المفتاح»^(٢) في قسم الحو: «أن كل ما لرم شيئاً وهو خارج عن حقيقته أثر فيه وغيره غالباً بشهادة الاستقراء»، وتعين الجزم؛ ليكون الأثر على وفق المؤثر في الاختصاص، وإنما لم يعمل حروف التعريف وحروف الاستقبال؛ لحريتهما مجرى بعض الأجزاء؛ لشدة الامتزاج؛ لكونها^(٣) غير خارجة عن حقيقته.

(ولام الأمر، ولا) التي (في السهي) [١/٤٢] وإنما ينحزم بلام الأمر ولأيهما يشبهان (إن) الشرطية في نقل المضارع وإخراجه عن أصله، حيث يقل من الحال إلى الاستقبال، ويخرجه من القطع إلى الشك، وكذا يقل لام الأمر و«لا» في السهي من الحال إلى الاستقبال، ويخرجه من الخبر إلى الإنشاء.

(وكلم المحاراة) أي: كلمات الشرط الدالة على كون الجملة الثانية إجراء للجملة الأولى ومسبة لها، فالكلم جمع كلمة، أو اسم جنس كما

(١) سورة الحديد، الآية ٢٩. أي: لأن يعلم أهل الكتاب، لأن المعنى ما على زيادتها، وإلا قبل.

(٢) «مفتاح العلوم» للسكاكي (٦٩).

(٣) في ج: فكانها.

عريف. (ومر: -) نحو: إن تكرمني أكرمك. وإنما عمل (إن) للاحتصاص بالعمل كما ذكر في (لم ولما)، وعمل غيرها؛ لتخصيصها إياها. (وسب) نحو: مهما تأتني آتاك، (وب - ب) نحو: إذا وإدما تأتني أكرمك، (وحب) نحو: حيشما تحلش أحلش، (و - ب) نحو: أين تذهب أذهب، (وس) نحو: متى تخرج أخرج، (وس) نحو: من يأتي أكرمه، ومن تمرز أتمرز، (وب) نحو: ما تصع أصع، (وب) نحو: «أنا ماذعوا فله الأكتماء الحسني»^١، (وس) نحو: أتى تذهب أذهب.

(وب) الحرم (ب - كسا) و(ار - ساء) أي: فهو شاد، ولم يحو في كلامهم على وجه الاطراد^٢.

(و) ينجز المضارع (ب - ج) حال كونها (سب)، ستعرف بعد.

(و - له) القاء للمعير (شب - صرع) إضافة المصدر إلى المفعول (ص) مفعول ثان (وسه) أي: المضارع، نحو: لم يضرب، (وب - سد) أي: مثل (لم) في قلب المضارع ماصياً متعياً، (وسب - سمر - سور) أي: يفي بها فعل متقرب متوقع، أي: متظر في الاستقبال (وب - ص) «لما» دون «لم» (ب - لا - سمرق) أي: باستفراق أزمنة الماضي

() سورة الإسراء، الآية: ١١٠

(١) ب. قال ملا جلي - ب - في «الموائد الغيبية» (١٩٩) أما مع (كيس) فلا ملأه عموم الأحوال، فلما قلت كيم، قرأ قرأ، كان معاً على أي حال وكيفية قرأ أنت أنا أيضاً قرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة فارتين في جميع الأحوال والكيميات وأما مع (دا) فلا كيميات لشرط إنما تحرم تضمها مع (إن) التي هي موضوعة للإبهام، و(إدا) موصوعة للأمر المقطوع به

معيّاً ممدّاً من وقت الانتهاء إلى وقت التكلم، نحو لما يركب الأمر
(وحوار) أي: يختص بحوار (حدف فعل) نحو قدرت المدينة ونمّا،
أي ولما أدخلها^(١)

(وإذا لام: دلام مضمون) صفة سببة للام (يا) أي: باستعمالها
أو بواسطتها (فعل) مفعول ما لم يسم فاعله (ولا لا) هو محذوف
[١٤٣] ب ل ر [١].

(وإذا الفجاءة) أي: كلمات الشرط والجزاء، (محذوف) أي: كالم

(١) - تنعزذ «لما» الحارمة بالمرور

- حوار: حلف مجزئتها والوقف عليها في الاختيار نحو: «وكرت تخالّد من السببية ولما»
أي ولما أدخلها تعذ

- حوار: توقع ثوب مجزئتها نحو «لما أتيتك فوعدتني» [سورة مريم: ١٨] أي: إلى لأن
ما دافوه، وسوف سوفوه، ومن ثم افتتح أن يقال «لما يجمع الصّدان» لأنهما لا
يختصان أبداً

- وخوشت اتصال بني مدنيها إلى العلق

أيها لا تغفرون بأداء الشرط لا يقال «إن لما نعم»، ويقال «إن لم» وفي القرآن الكريم

«وإن لم تغفروا» [سورة سبأ: ١٦] انظر ومجمع الفوائد لمشيخ الدق (٤١٠)

(١) لا للهي، تجزم بخلاف (لا) هي الهمزة، وتحتوي للمحذوف والماتب على السواء، ولا

تختص بالماتب كدلام

وهي التي سطل بها الكف عن شيء وعن عمله فإن كان اطلب موعها من هو أعلى
درجة إلى من هو أدنى شئب (لا) الهمزة وإن كان من أدنى لأعلى شئت (لا)
الدعائية. وإن كان من مساو إلى نظيره شئت: (لا) نهي للائساس ومن أمته الداعية
قوله تعالى «وإن قال أقسم أن لا يبعث الله نبياً وهو يعلم تأنيدي لا تكذب بالله» [سورة: ١٧] وقوله تعالى
«وإن أقسم الله بحسبنا ولا نكفر قولا» [سورة مريم: ١٠٤] أي: ولا تنكفروا ومن أمته الداعائية

قوله تعالى «وإن أقسم أن لا يبعثنا أن نبيننا أو أن نخطأ» [سورة: ١٧٦]

المعجزة (عصى العليل لينة) الفعل (الأول ومنسبة) الفعل (الثاني) أي كونه الفعل الأول مسياً وكون الفعل الثاني مسياً، وقيل: للملازمة بينهما، فلا يرد نحو ﴿وَمَا بِكُمْ مِّنْ نَّفْسٍ مِّنْهُ﴾^(١). (وبسميان) أي يسمى المعلان بعد كلم المعجزة، والحملة عطف على (تدخل)، والصمير العائد إلى المتداً محدود، أي. يسميان عمله دخولها، أو معترضة لبيان الإصلاح (شرطاً) أي. يسمى الفعل الأول شرطاً من حيث إنه مشروط لتحقيق الثاني، (و) الفعل الثاني (حرراً) من حيث إنه يُشتق على الأول ابتداء الحرء على الفعل، وفيه لف وبشر.

(فإن كانا) أي. المعلان (مصاريعير) نحوه: إن تزرنني أزرّك، (أو) كان الفعل (الأول) مصارعاً والثاني ماصياً، فخير (كان) محدود، نحو.

إسي، وقبّار، يهّا لمرسب^(٢)

(١) سورة النحل، الآية. ٥٣

هذا، وقد جُوز بعضهم في أن تكون (ما) شرطية حذف فعل شرطها، والأصل وما كنكم تحتمل ما أن تكون شرطية، وأن تكون موصولة وإذا كان سياق القرآن الكريم موثق الشرطية بما بعده من بلاغة من خلال الجزم، فإن ذلك لا يُعني اللوحة الثاني، لأن الترجيح لا يلغي الجوار، فالوجهان محتملان في مثل هذا التركيب والله أعلم فطر وأسباب التعدد في التحليل الحوي^(٣) للدكتور محمود الحاسم (٢٥).

(٢) فل قاتله ضائق من الحارث التزجيني، أترك الإسلام، ولكن كان حيث العسر والفساد، كثر الشر، وهو من قصيدة من البحر الطويل، قالها وهو محبوس في المدينة المنورة في زمن عثمان بن عفان ر، وصدره

ومن يك أفتى في المدينة رخله • فسأني

وهو من شواهد أوضح المسالك (٣٥٨/١)، والأصول في النحو لابن السراج (٢٥٧/١)، والللباب في علل البناء للمعري (٢١٣/١)، ومغني اللب في شرحه

والأول عطف على العضم المرفوع المتصل، وهو ضمير (كنا) بلا تأكيد لمكان الفصل. **(مالحزم)** أي محرم المصارع متعين لدخول الجارم، وهو إن أو م تضمنها مع صلاح المحل للانحراف بكونه معرباً إن كان الأول مصارعاً، وأما الماصي؛ فمبني لا يظهر فيه أثر العامل، نحو: إن تزرتني زرتك، وهو أضعف الوجوه في الشرطية؛ لأنه في الصورة سببه المستقبل للماضي، على أن تأثير الحرف في جعل العيد بمعنى المستقبل مع عدم التأثير في القريب بعيد. كذا في الشروح وفيه نظر.

(وإن كان) المعمل (الثاني) مصارعاً دون الأول؛ (فالوجهان) حائزان، أو فقه الوجهان، نحو: إن أتاني زيد أنه أو آتته، فالجرم لتعلقه بالمحارم. وهو أداة الشرط، والرفع لضعف التعلق لحيولة الماصي، والفصل بغير المعمول.

(وإذا كان الجراة) شرع في تفصيل مواضع دخول الماء وعدمه (ماصياً) واقعاً (بغير قدّ) في الإثبات [١/١٤٤] ونحوها من الحروف الموجبة للفاء، نحو: ما ولا في النفي، بحيث يحب الفاء حينئذ، نحو: إن أحسنت إليّ اليوم فقد أحسنت إليك أمس، وإن تزرتني فما أهتكت، وإن أتيتي فلا أصرتك، ولا أشتكت، ويترك ذكر ما، ولا يتعير المحكم، ولو أريد: الماصي المبيت؛ لاستغنى عن هذا القيد، لكنه يتنافى قوله: (أو

= **(٨٥٤) وثيار اسم فرسه، والشاهد به (لوني، وثيار، بها لكربت)** حيث عطف بالرفع على اسم (إن) قبل مجيء الخبر، وهو مبتدأ حذف حمزه، وليس من باب السطو على محل اسم (إن) والنظر في جامع الدروس العربية للعلاني (٤٥٨)

معنى؛ لأن ذلك في المصارع مع لم، وذلك بمعنى المعاصي المعنى.
الهم إلا أن يقال. لم أخرج بمعنى. تنى حروحي، فيكون معنى
المعاصي الميثبت معنى.

(نقط) تفصيل للمعاصي، (و معنى) نحو: إن حُرِّخت لم أخرج،
(لم يخر دماء) لتأثير حرف الشرط في المعنى، حيث جعل المعاصي
بمعنى المسمين، فلا حاجة إلى الربط بالفاء

اعلم أن الشرط لا يكون فعلاً غير مصدر بالسين أو سوف ولن،
وغير مصدر بلا إذا كان ماصياً، ولا يكون جملة طلبية وإشائية، بخلاف
الجزاء، حيث يصح فيه كل ذلك.

(وإن كان) الجزء (مفارعاً ثبت) نحو: ﴿وإن يكن منكم الف
يُتْلُوا الْقُرْآنَ﴾، و﴿وَمَنْ عَادَ يَتَتَّبِعْهُ اللَّهُ مِنْهُ﴾^(١)، (أو صف دلا) نحو
﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾^(٢)، و﴿قَسْنُ يُؤْمِنُ يُرِيدُ فَلَاحُ وَخَافُ بَحْشًا﴾^(٣).
واحتراز بقوله. (معياً بلا عن المعنى بلم)، فإنه مندرج فيما سبق؛ لكونه
ماصياً معنى. وعن المصفي بلم، حيث يحب فيه الماء؛ لعدم تأثير أدوات
الشرط فيه معنى. وفي إطلاقه نظر، حيث يعم ترك الماء في المصارع
مصدراً بالسين أو سوف

(١) سورة الأفعال، الآية ٦٦

(٢) سورة المائدة، الآية ٩٥

(٣) سورة فاطر، الآية ١٤

(٤) سورة المهي، الآية ١٣

والجواب. إن ذلك لا يمنع بالأماع، وللمواع مستثناة من القواعد،

وإن لم يستثن - وفيه

(والجواب) حائرا، أو هيه الرهجان: الإتيان بالعاء وتركها، ولأن

أداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماصي، هيؤتى بالعاء،

[٢١٤١] وأثرت في تعيين المعنى حيث جعله بمعنى الاستقبال، فترك

العاء؛ لوجود التأثير من وجه وإن لم يكن قوياً

(والإلا) أي: وإن لم يكن كذلك، أي: إن لم يكن ماصياً بغير (قد)

وتحوها من الحروف الماعدة لفظاً أو معنى، فيمتنع العاء، ولا مضارعاً

مضارعاً بغير السين أو سوف أو ماصياً بلا، بل كان ماصياً مع (قد) أو (لا) أو

مضارعاً مع السين أو سوف أو منقياً بـلن، أو جملة اسمية، أو أمراً، أو

نهيّاً، أو دعاء، (فالعاء) واجبة؛ لأن الأداة لم تؤثر فيه معنى، حيث لم

يجعله بمعنى المستقبل، ولا لفظاً، حيث لم يجرمه، فزمت العاء للدلالة

على التعليق^(١)، يسهما، وقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْخَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا^(٢)

(١) التعاقب

(٢) ميب: صدر بيت من البحر البسيط، وعجزه.

والشكر بالشكر عند الله عز وجل

وعد الحلف في قائله، نسب سويه لحسان بن ثابت، وهو في رباعيات «ديوانه»

(٥١٦/١)، وُسب أيضاً لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، ولكتب بن مالك والنظام

له لكتب بن مالك، فقد ورد في «ديوانه» مع أبيات أخرى ينظر «ديوان كتب» (ص

٢٨) وهو من شواهد ميبويه (١٩٠/١)، و«المصانع» لاس حمي (٢٨١/٢).

و«أوضح المسالك» لاس هشام (٢١٠/٤)

على ضرورة الشعر، وروى السرد من يعمل الحير فارحمه،
يشكرها وأما نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْمِرُونَ﴾، و﴿إِذَا
أَصَابَهُمْ الْغَمُّ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾،^(١) فإدا فيه طريقة لا شرعية.

(وسمي: «إدا») التي للمدحاة (مع الخلة الاسم) الواقع حراء
(موضع الماء) في محلها، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبَسِّطْهُمْ سَبْتَهُ بِمَا قَدَّمَتْ
أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتَطِرُونَ﴾^(٢)؛ لكون إدا المدحاة لتعقيب كالماء، ولأن (إدا) لا
تدل على المدحاة إلا وهي مبي على حدوث أمر بعد أمر عادة، فأنه
الحراء، ولهذا قارنت الماء غالياً، نحو: حرحت فإدا السُّحُح.

(و«إن» مفعلة بـ) الأشياء الخمسة: (الأمر) نحو: زربي أكرمك،
لأن المعنى: إن تزربي أكرمك (و) بعض مواضع (الغني) فيما إذا كان
السبب له ترك الفاء في نحو: لا تفعل أشراً يكن لك خيراً، بخلاف: لا
تدُل من الأسد يأكلك، فإنه لا يجوز؛ لأن سبب الأكل الدنو، والمعنى لا
يدل على الإليات، حلالاً نلكسائي، فإنه حوزة، وكذا الحال هي: لا
تشتفي يكن حيراً لك، لأن المعنى: إن لم تشفي يكن خيراً لك، ولا
يجوز؛ ولا تشتفي أشفك؛ لعدم استقامة المعنى على تقدير الغني هي
الثاني. (والإستهام) نحو هل عندكم ماء أشربه؛ لأن المعنى: إن يكن

= اشاعه فيه (من يعمل لمسات الله يشكرها) حيث حذف الماء الزائدة من جواب
الجراد، والتقدير: والله يشكرهم وهذا حذف للضرورة الشعرية عند الجمهور

(١) سورة الشورى، الآية ٣٧

(٢) سورة الشورى، الآية ٣٩

(٣) سورة الروم، الآية: ٣٦

عذكم ماء أشربه (والتشبي) نحو: ليت لي مالاً أمقه، [١٤٥] لأن المعنى: إن يكن لي مال أمقه (والمزح) نحو: ألا تترل بما تصف حيراً، لأن المعنى: إن تترل بما تصف حيراً، ولم يصح تقديرها بعد الهمي مطعماً، لأنه حر يدل على وقوع الحكم، وتقدير الشرط - سواء قدر مثناً أو معيياً - يوجب الردد فيه، فيتأهبان (إذا فُصِدَ الشيء) أي قصد كون ذلك الأمر وأحواله ميئاً لمصموم هذا الفعل، فتأتى معنى الشرط (مثل: أَسْلَمَ مدخل الجنة) أي: إن تسلم تدخل الجنة، فهو جواب الأمر يعبر عنه، (ولا تكفر تدخل الحق) أي: إن لا تكفر تدخل الجنة

(وامتنع: لا تكفر تدخل النار) لأنه إن قدر الشرط على وفق اللفظ معيياً، ففسد المعنى؛ لأن ترك الكفر ليس مسأً لدخول النار، وإنما مسبه الكفر، وإن قدر مثبناً؛ كان تقدير الشيء لا يدلُّ عليه اللفظ، لأن المعنى لا يدل على الإثبات، (خلاًفاً للكسائي) فإنه أجاز تقدير الإثبات في الشرط بعد الهمي بقرينة ترتب المسبب - وليس يعيد لو ساءلته نقل! - (لأن) دليل الامتناع (التقدير: أي، تقدير الكلام (إن لا تكفر) بتقدير المنفي على لفظ وفق الهمي،^(١) ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك كما عرفت الآن^(٢).

(١) في ج: على وفق لفظ الهمي

(٢) قلت: لا تصح أن يقال: إن لا تكفر تدخل النار، وإن لا مدح من الأسد تأكلك ولهذا أجمعت السبعة على لرفع في قوله تعالى ﴿وَلَا تُكْفِرُ تَنَكُّرًا﴾ لأنه لا يصح أن يقال: إن لا تمس تكثراً، وليس هذا بحوالب، وإنما هو في موضع نصب على الحال من الصمير في ﴿تَنَكُّرًا﴾ فكأنه قيل: ولا تمس مستكراً. ومعنى الآية: أن الله تعالى ينهى به صلى الله عليه وسلم عن أن يهتأ شيئاً وهو يطعن أن يتوهم من الموهوب له أكثر من الموهوب انظر شرح قطر الندى (٨٢).

(ب) كـ بعد ' ' ساض ، لـ) عطف على الشرط أو حال ،
 (ـ عـ) أي يدي أربعة أحرف ، اختصار عن نحو : أكرم ، (ـ هـ ،
 صـ مقصور) صفة (همزة) (ـ يـ بعد) أي بعد الحذف (صـه)
 للموافقة ، (وـ حمزة) صفة أخرى (لـ ما سـ هـ) أي في لفظ سوى ما كان
 فيه بعد الحذف صمة ، سواء كان بعده كسرة أو فتحة ، فهي الكسرة
 للموافقة ، وفي الفتحة بالحمل على الكسرة بعد امتناع الموافقة لـسـ
 بصيغة المتكلم وفقاً (مثلاً) ذكر الطائر على وجه الدق والشر (قـ)
 ما كان فيه بعد الحذف ضمة ، (صـرـ) معطوف بحذف العاطف ، مثال ما
 كان فيه بعد الحذف كسرة ، (اعـم) مثل ما كان فيه بعد الحذف فتحة

(وـ بـ كـ) الفعل (زـعـا) أي : ذا أربعة أحرف ، نحو يُكرم ؛
 (مفتوحة) وهمزة الأمر مه مفتوحة (مفتوحة) نحو : أكرم ؛ لأنها همزة
 باب الإفعال ، وهي [همزة] مقطوعة.

[المبني للمجهول]

(وعـل ما لم يُسم فاعله) أي : الفعل الذي لم يُسم فاعله ، فإضافة
 الفعل إليه بـيـاة من إضافة العام إلى الخاص ، أو فعل المفعول الذي لم
 يُذكر فاعله ، فلاضافة بأدنى ثلاثية ، وهذا تقسيم آخر للعمل إلى
 المعروف والمجهول ، وقوله : (لم يسم) يصلح مثالاً ما لم يُسم فاعله.
 (هو) ضمير فصل إن كان (ما) موصولة ، ومبتداً مضمراً لا فصل إن

كان (ما) موصوفة لكارتها (ما) أي. فعل. حُر (هو)، أو خير قوله (فعل ما لم يسم فاعله)، وإذا كان حُر هو فقله: (ما لم يسم فاعله) خير مبتدأ محذوف، أي. هذا بيان فعل [١٦١] ما لم يسم فاعله، وقوله كذا جملة مسأمة (خُذَفَ فاعله) بعد بيانه للمفعول، فلا يرد عليه حُر. ضربي وضربت زيدا على قول الكسائي، وحُر: «أَتَيْتُ بِهِمْ وَأَبْصَرْتُ» 'عد من حمل المحرور فاعلاً، وقد حذف من «أَبْصَرْتُ» لأنه لا تغير صيغته، ولا تكون مبنية للمفعول.

(فإن كان) بيان تعبير الصيغة، وهما من وطائف التصريف، ذكره في النحو صمًا. (ماصياً صَمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ ما قبل آخره) حُر: ضرب وأكرم واستخرج ودحرج وتدحرج عندك. وإلما غيرت الصيغة ذهب للبس، واحتير التغيير للفرع، واحتير هذا النوع من التغييرات؛ لأن معناه غريب، فيختار له وزن غريب لم يوجد في الأوزان؛ لخروج الضمة إلى الكسرة، ووزن فعل باحروج من الكسرة إلى الصمة. وإن كان عربياً - بدل على غرابة المعنى أيضاً، لكن المحروج من الكسرة إلى الصمة أثقل، فلا ضرورة في اختياره بعد حصول الدلالة

(وَيَضُمُّ الثَّالِثُ) لتلا يلتبس الماصي المجهول بالأمر عند الدَّحْرَج والوقوف، حُر: افعل وافعل، (مَعَ حَفْزَةِ الْوَضَلِ) أي: فيما به همزة الوصل، نحو افعل واستعمل، (وَيَضُمُّ الثَّانِي) حال كونه مقروناً (مَعَ الثَّامِ) الراجعة في أوله، نحو تَكَلَّمْتُ وتُعْوِلُ وتدُخْرِجُ، لتلا يلتبس

بالمصارع من التمعين والمعاملة والفعلة (حزف) مفعول له ل(يضم)
(نفس) أي: لسه بالأمر في الأول، والمصارع في الثاني كما عرفت.

(ومَنْشَلُ الميس) فقط، بخلاف نحو: طوى وروى من اللبيب، فإنه لم يعمل عينه؛ لنلا يعصي إلى اجتماع إعلايين في يروى ويعطوى، (الأفصح) فيه: «قيل» و«بيع» أصلهما: قول وبيع، فاعلً بقول الكسرة من العين استقلاً، وأبدل واو: قول بعد النقل ياء؛ لسكونها والكسار ما قبلها. [١٤٦/ب] (وجاء الإشمام) وهو: أن تنحر بكسرة فاء نحو الصعة، فتسيل الياء نحو الواو، وهذا هو مراد القراء والنحاة في هذا المقام بالإشمام. وقيل: هو صم الشفتين فقط مع كسر الماء فقط حالصاً، وهذا خلاف المشهور، وإنما هو الإشمام في الوقف، قال المصنف رحمه الله تعالى: «المرص من الإشماء: الإيدان بالأصل الذي احتير لموضع، فلم يحس الإشمام في بيض؛ لأنهم هصدوا بإتيان هذا الورد غرضاً لا سأتى إلا به، فأرادوا لمحيء الأصل عند تغيره، ولا كذلك في بيض». (والواو) مثل قول وبيع باب قيل وبيع في الوحوه الثلاثة المذكورة، أو قول وبيع بالإسكان بلا نقل، وجعل الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها فيما ذكر من القلب والإشمام (باب «احتير»

و«انقيد») أي الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانعمال؛ لمكان المشاكلة^(١) في العلة. (ذو) المعتل الميس من باب

(١) في ج: المشاركة

الاستعمال والإفعال، نحو (سار) أصله: استحوذ^١، (سار) أصله أقوم، حيث لم يحذف إلا اختلاس الكسر دون الإشمام والضم، لسكون ما قبل حرف اللمة فيهما أصلاً.

(ز) الفعل (سار - صه - وه) وهو حرف المضارعة حملاً على الماضي، (سار - وه) لحة الفتح، وثقل المصارع بالزيادة، نحو: يُصَرَّب ويُنَكَّرم ويُسْتَحْرَج ويُدْخَرَج ويُدْخَرَج (ومع - سار - سار) العين حال كونه (سار) أو حصر (بقلب) يجعله بمعنى يصير، نحو يقال ويغاث ويستعاث، وذلك على ما عرف من قواعد التصريف: أن كل موضع يفتح الواو والياء ومكس فاء الفعل نقلت الحركة إلى الساكن، وأبدل المقول عنه بالألف إبدالاً مطرداً على الوجوب؛ إذ عريت عن العوائع.

[سعدى وغير سعدى]

(سعدى وغير سعدى) تقسيم آخر للفعل باعتبار المفعول به وعلمه، أي من الأفعال: [I/١٤٧] المتعدي وغيره، أو هذا بيان المتعدي وغيره.

(وسعدى): الفاء للتفسير (س سرف ههه) ولا يرد: الفعل المهم المتوقف على التمييز، نحو: طالب زيد مصاً؛ لأن المتوقف ثمة نسبه لا فهمه. ولا يرد أيضاً: توقف الفعل على الطرف؛ لأنه مما يتوقف عليه

(١) فيج استحوذ، وهو الموافق لما في «المرائد النسيائية» (ص ٥٠٧).

وحدود المصل ، لارماً أو متعدياً ، لا فهمه ؛ إذ الزمان لا يتوقف عليه ماهية المصل ، بخلاف المفعول به ، ولهذا لم يقل : ما يتوقف وجوده . ولا يرد أيضاً : الأفعال الناقصة ؛ لتوقف فهمها على لخر ، لأما بقول : المراد : متعلق هو مفعلة ، وهذا عمدة .

وفيه : أن مفعولك (علمت) عمدة .

وميه : أنهما فصلتان ؛ لحوار تركهما معاً ، بخلاف حير الأفعال الناقصة أو يقال له يقصد بخبرها فهمها ، بل ذكرت هي لتقييد الحبر ، والمقصود : إساد الحبر ، لا هو إسادها ، وإنما هي بمنزلة الظروف والقيود ، ف(كان ريد قائماً) معناه ريد قائم في الزمان الماضي ، و(صار ريد غنياً) معناه : ريد غني الآن لا قبل هذا الزمن . وعلى هذا فيقتض .

وهي ليست مما يتوقف^(١) فهمه على متعلق ، وإنما يتوقف كيفية ذلك المتعلق على مفوماتها .

(على منمن) خاص ، أي : لا يتم معاه بدون متعلق ، (كـ صر) فإن الضرب لا يتم بدون المضروب ، وكذا لمتعدي بواسطة الحرف ، كـ رغب إليه ، وأعرض عنه ، فإن الرغبة والإعراض لا يتحققان بدون المرغوب إليه والمعروض عنه ، فهما متعديان بالوسائل ، بخلاف نحو : ذهب ، فإنه تام بدون متعلق متعلق ، إلا أن يخلعه^(٢) الباء ، فيصير بمعنى : أذهب ، فيكون متعدياً بالعارض .

(١) في ج : يتعلق

(٢) في ج : يلحقه .

(وعبرُ المتعدي) ملتبس (سحلاه) أي: المتعدي، أو بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق (كـ) (نقد) -.

(والمتعدي يكون) [١٧/ب] متعدياً (إلى واحد كـ) (صرب)، (و) متعدياً (إلى نسبي) تاليهما غير الأول فيما صدقا عليه، (كـ) (اعطى) (و) أعطيت زيدا درهماً، (و) (علم) (ثانتهما هو الأول فيما صدقا عليه، نحو: عَلِمْتُ زيدا فاضلاً. (و) متعدياً (إلى ثلاثة) أي: إلى ثلاثة معاعيل. (كـ) (علم وأرى وأنا وبنا وآخر وخير وحدث) نحو: أعلمتُ أو أَرَيْتُ^(١) أو أَبَاثُ أو بَثَّكَ أو أَحْبَزْتُ أو حَبَّرْتُ أو حَدَّثْتُ زيدا عمراً فاضلاً، وأجار الأحفش: أضى، وأخال إلى أفعال القلوب^(٢)

(١) في جـ أريب

(٢) يَلَتْ. أجاز الأحفش أن يُعامل غير «علم» و«أرى» من أحوالهما القلبية الثلاثية معلماتهما

في النقل إلى ثلاثة بالهمزة.

ويقال على مدحه: «أَلَيْتُ زيدا عمراً فاضلاً»، وكذلك: «أَحْبَبْتُ» و«أَخْلَصْتُ» و«أَزَعَمْتُ»

ومدحه في هذا ضعيف، لأن الممدى بالهمزة فرغ المحدث بالتجريد، وليس في الأفعال

متعدياً بالتجريد إلى ثلاثة فيشمل عليه تمتد بالهمزة.

فكان مقتضى هذا ألا يُنقل «علم» و«أرى» إلى ثلاثة.

لكن ورد السماع بنقلهما قبل

ووجب ألا يقياس عليهما، ولا شُيْئٌ استماتهما إلا ما شُيْئٌ

ولو ساء القياس على «أعلم» و«أرى» بجاز أن يقال «أَكْبَسْتُ زيدا عمراً ثوباً» وهذا لا

يجوز بإجماع.

قال ابن جني في «الخصائص» (١/ ٢٧٦)

وأجاز أبو الحسن «أَلَيْتُ زيدا عمراً عاقلاً» ونحو ذلك، وشرع به أبو عثمان، وقال لمستند:

العرب عن ذلك بقولهم: «جعله ينكح عاقلاً» وانظر «المعجل» للزمخشري (٢٤١)

(وهذه) الأفعال (مفعولها الأزل كمفعول «أعطت») في الأحكام،
 وإنما يقع (أعطيت) مضافاً إليه؛ لأنه يتأويل اللفظ. (و) مفعولها (الناس)
 والثالث كمفعولي «علنت» في الأحكام

[أفعال القلوب]

(أعمال القلوب) ويسمى أيضاً: أفعال الشك واليقين
 (طنت، وحدثت، وعلنت، ورعنت) فدم أفعال الشك على أفعال
 اليقين، لعلة الشك، وتقدمه وجوداً. (وعلنت، ورأيت، وحدثت)
 واحتصار أفعال القلوب في السعة اصطلاحياً واستقرائياً.

(تدخل) هذه الأفعال، حملة مستأنفة، أو حر (أعمال القلوب)،
 على تقدير أن يكون (طنت - إلح) بدلاً (على الحملة الاسمية؛ لبيان
 ما) أي: شك أو يقين (هي) أي: تلك الجملة صادرة أو ناشئة (عنه) أو
 لبيان اعتقاد تلك الجملة ناشئة عنه عن علم أو ظن أو حُبان أو نحو
 ذلك. كذا في الشرح. وفي بعض النسخ: (عنده)، أي: لبيان صفة هي
 عند الموصوف من علم أو ظن.

(نصف الخراب) أي: جزائي الجملة الاسمية على أنهما مفعولاً

بهما.^(١)

(ومن خصائصها) أي: أفعال القلوب (أنها إذا ذكر أحدُهما^(٢)) أي:

(١) في ج. مفعولان لها.

(٢) الظاهر أن التفسير راجع إلى الجزائي، فلا شيء.

أحد المفعولين فيها، محذوف الضمير أو يقال معنى قوله (أحدهما)
أحد مفعوليه، فلا حاجة إلى حذف الصمير، [١، ٤٨] بحلاف ما إذا لم
ذكر كلاهما، فإنه حائر، نحو من يسمع يحل، وقوله تعالى: ﴿وَوَلَّيْنَاهُمَا﴾
الشؤون﴾ (ذكر الآخر) أي من حصائصها. ذكر المفعول الآخر وقت
ذكر أحد مفعوليه؛ لأنه لو اقتصر على الثاني؛ يلزم ذكر الشيء بدون ما
هو بوطنة ووسيلة، ولو اقتصر على الأول؛ لزم ذكر البوطنة، وترك
المقصود، ولأن كلا المفعولين معنى مفعول واحد؛ إذ علمت ريداً
فاصلاً، بمعنى. علمت فصل زيد، وكان ذكر أحدهما وبرك الآخر بمنزلة
ذكر العص من مفعول واحد، وبرك العص الآخر وقوله تعالى ﴿وَلَا
يَخْشَعُ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ بما آتاهم الله من فضله ﴿هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾، على قراءة الباء،
وحمل ﴿الذين﴾ فاعلاً بحذف المفعول الأول بتقدير: محلهم هو جيراً
لهم؛ قليل.

(بحلاف رب أعطيت) أي هد ملتس بحلاف باب (أعطيت)،
لأن مفعوليه يسا بمستقلين كلاماً، لعدم صحة الحمل، فإنه يحور أن
يقول: أعطيت ريداً، وتَنَكُّتُ، وأعطيْتُ روهماً، وتَنَكُّتُ

(ومها) أي من حصائصها، (أه) أي أفعال القلوب (بخزرها)

(١) سورة النج، الآية ١٢

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٨٠

فلت. بالياء، أي. ولا يحسن بالياء المقطوعة من تحب، أي لا يحسن هؤلاء.
بمحلم هو غيراً لهم، فحلف (بمحلم) الذي هو المفعول الأول

(أ) أي: إعمال عملها لفظاً ومعنى (ب . د) أي: وقت توسط أفعال القلوب بين معموليها أو باخرها عهما (ر) علة حوار الإلقاء أو الإلقاء (س . هـ . ز . ح . ط) حال أو تعبير، فمتعان عن التأثر عند صنف العامل بالتأخر عن كليهما أو عدد أحدهما، لمكان استغلاهما كلاماً، ويمكن أن يؤثر فيهما العامل لقوته دائماً، فيجوز الوجهان.

(ح . ب . د) نص (هـ) أي: وهذا ملتبس بمخاتفة باب (أعطيت)، فإنه لا يجوز الإلقاء إذا توسط أو تأخر عهما؛ لأن معموليه لبا مستغلين كلاماً؛ لعدم صحة الحمل.

(ب . د . ر . س . هـ . ز . ح . ط) والفعل حينئذ بمعنى المصدر الواقع ظرفاً، نحو: زيد قائم هي علمي، [١٤٤٨ ب] وهذا مثال التوسط، ومثال التأخر نحو: زيد قائم علمت.

(ر . س . هـ . ز . ح . ط) أي: ومن خصائص أفعال القلوب (ب . د . ر . س . هـ . ز . ح . ط) أي: يهمل عن العمل لفظاً، ويعمل معنى، بدليل صحة العطف عليها بالنصب، وهو مأخوذ من تعليق المرأة، وهو أن يدعها زوجها من غير طلاق، فلا هي ذات زوج ولا فارغة، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنَّ زَوَاجُهُمْ فَلَائِيْلُوا كُلُّ الْيَوْمِ لَنَذَرْنَهَا كَالَّذِينَ لَا يُفْقِدُونَ﴾. وهذه الأفعال عند تعليقها لا هي

() سورة النساء، الآية ١٢٩ وتام الآية: ﴿وَلَوْ كُنَّ زَوَاجُهُمْ لَنَذَرْنَهَا كَالَّذِينَ لَا يُفْقِدُونَ﴾

مؤخرهم.

نصب التعليق: هو إبطال العمل لفظاً لا معنأً، لمجيء ما به صدر الكلام بعد الفعل والمعلق عن العمل أنواع:

دات عمل ولا ملعاة، فتكون كالمعلقة، ويوس لم يجعل التعليق من حصائصها، بل جَوْرَ تعليق جميع الأفعال، نحو: ضربتُ أيّهم في الدار، وقتلت أيّهم في البيت.

(قل حرف الاستعهام) أي: إذا دخل أداة الاستعهام، ولو متضمنة أو حرف المي أو ما أصيب إليه على معمولها، أو ما أضيف إليه معمولها، نحو: علمت أزيد قائم، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ ابْنَ مَرْيَمَ أَنْخَضِيَ﴾^(١)، وعلمتُ علام أي الرحليس قائم.

واعلم أن التعليق بالهجرة على اتفاق، وب(هل) مختلف فيه، وأما نحو: ﴿سَلِّ نَبِيَّ إِسْرَائِيلَ كُنْ آتِيْنَاهُمْ مِنْ آتِيَةِ نَبِيَّةٍ﴾^(٢)، و﴿وَلَسَّالْوَلَدُكَ مَنَاقَا يُنْفِقُونَ﴾^(٣)؛ فليس من التعليق، بل بتقدير القول، أي: سل بني إسرائيل

* حروف المي (م، لا، إ، ان) نحو علمت ما التحيل شحاعة، وحدث لا الإمرئ

محمودة ولا ينصرف، راب إ ان التحيل جائز أي ما التحيل جائز

• لام لا يندء نحو علمت لروال الصمة بكفرها

• لام انقسم نحو علمت لثحاسين المرء على عمله

• لا استعهام، وله صورتان

الأولى أن تدخل همزة الاستعهام على أحد الممولين، نحو علمت أعلها مسوّر أم

مقيم **ثانية** أن يكون أحد الممولين اسم استعهام، نحو علمت أيّهم مواطت على

المصور انظر التعميل الذي يشرح فطر الدي (١٤٠).

(١) علمت على حرف الاستعهام، أي نمدق الأفعال قبل الاستعهام الذي أضيف إليها معمولها، فافهم

(٢) سورة الكهف، الآية ١٢ وتامها ﴿لَقَدْ رَفَعْنَاهُ نَتْلُوهُ سُبْحَآ وَيَضَاءُ اللَّيْلِ أَكْثَرًا﴾

(٣) سورة البقرة، الآية ٢١١

(٤) سورة البقرة، الآية ٢١٥

حوار هذا السؤال ، ويسألونك حوار هذا السؤال ، فهي في محل المص
على أنها مفعول بها ، وهي بعد أفعال القلوب أيضاً موزونة بالمفرد ، ولكنها
قائمة مقام المفعولين ، وقد يقع مثل هذه الجملة بدلاً ، نحو : شككت في
زيد أهو كريم ، أي : في كرمه .

(و) قيل حرف (القي) الداخِل على معمولها ، (واللام) الداخِل
عليه ، نحو : علمت ما ريد منطلق ، وعلمت لريد منطلق ، وأما دخولها على
المفعول الثاني ؛ فلا يوجب التعليق في الأول ، نحو : علمت زيدا من هو ،
وجور [١/١٤٩] بعضهم تعليقه عن المفعولين ، وهو ليس بقوي ، وإنما تعلق
قبل هذه الثلاثة ؛ لأن هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة وضماً ، فاقترفت
بقاة صورة الحملة ، والفعل أوجب تعييرها إلى نصب الجزأين ، فوجب
التوفيق باعتبار أحدهما لفظاً والآخر معنى .

(مثل : علمتُ أريدُ عندك أم عذرو) ذكر مثال التعليق بالاستغناء ،

ففس عليه مثال أخويه .

(ومنها : أنه يجوز) مبتداً مقدم الخير (أن يكون ناعها ومفعولها

صميرين) متصلين (لشيء واحد) أي : ضميرين هما عبارتان عن شيء
واحد ؛ لأن مفعوله الأول غير مفعول حقيقة ، بل هي توطئة ، فلا يلزم اتحاد
الفاعل والمفعول ، بخلاف غيرها من الأفعال . (مثل : علمتُ منطلقاً) وقوله
تعالى : (الذي آتاني أعصر مخزاً) ^(١) ، ويلحق بها : علمتُني وقدتني ، ولا يجوز :

(١) سورة يوسف ، الآية : ٣٦ .

قيل : فلياء مفعول أول ، و(أعصر مخزاً) جملة في موضع المفعول الثاني . لأن الفعل =

ضررتي ولا تلتئمِي، بل ضررتُ نفسي وتلتئمُ نفسي

(والمص) أي: لبعض هذه الأفعال (معي اخ) غير المعنى الذي تعدى به إلى المفعولين (معدى به) أي: بسبب ذلك المعنى (لي) معمول (واحد) فقط لا مع بقائها من أفعال القلوب، ولم يقيد بذلك؛ ليورد عليه: زعمت بمعنى قلت.

فإن قلت: (رأيت) إذا كان من رؤية العين، فهو بمعنى: أبصرت، فليس من أفعال القلوب.

والجواب: إنها وإن كانت للإبصار، فمعناه أيضاً العلم بالحاسة، فلم يخرج عن معنى العلم.

(د) «طنت» بمعنى «انتهت»، و«عنفت» بمعنى «عرفت» وعرفت وإن كان من أفعال القلوب، لكنه لا يتعدى إلى المفعولين استعمالاً، ولإحصار أفعال القلوب استعمالاً لا فعلي (و«رأيت» بمعنى «أنصرت»، و«وحدث» بمعنى «صنت») وحسبت بمعنى: صرت أحسب، أي أشقر الشعر، وخطت [١٤٩/ب] بمعنى: صرت دا خال، أي: خيلاً، وورعمت بمعنى كفلت به. وعلى هذه المعاني^(١) لا يقتضي إلا

= «رأى» «الخطبة تتعدى لأشئ كـ «رأى» «المذبة»

(١) هذا المعنى

دب قال أبو الفداء الكفوي في «الكتاب» (١٢٩٥) وأما «خطت» بمعنى: صرت دا حال، فيتعدى إلى واحد، وكذا «حسب» بمعنى صرت دا حسب، و«ورعمت» بمعنى كعلب، وفي «شرح الرصي» (١٧٩/٤) «ورعته الثلاثة بهذه المعاني تكون لازمة، بوله وعلمت بمعنى عرفت، ووجدت بمعنى أحسب، قد ذكرنا أنه إذا تعدى علمت، =

معمولاً واحداً.

[الأفعال الناقصة]

(**زبحار ناقصه**) تقسيم آخر للعمل باعتباره **الدم والناقص** ، ثم

الناقصة معدودة ، فأثرها بالذكر ؛ ليعلم أن ما سواها تامة

(**ب**) أي : فعل ، وهي كالجنس ، (**وصح بشرير**) أي : لبيته ، إصافه

المصدر إلى المفعول على صفة (**لصاح على صفة**) وتلك الصفة هي

الحر ، وهذا القيد احتراز عما سواها من الأفعال ، والطرف مستتر أو مدعى

(**وهي**) : أي : الأفعال (**كـ**) ، (**وعـ**) وقد زيد ما يرادف صار ، نحو :

ال ورجع وحال وحان واستحال وتحول وانقلب سماعاً ، دون انتقل وإن

كان بمعنى تحول ، ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الأصل

(**وَصَحَّ ، وَصَحَّى ، وَأَنَّى ، وَطَلَّ ، وَبَات ، وَصَّ**) أي : رجع ، (**وَعَدَ**)

أي : صار ، (**وَعَدَا**) أي : كان في العدة ، وهو ما قبل الروال ، (**وَرَجَح**) أي :

كان في الرواح ، وهو ما بعد الزوال إلى الليل ، ولو كنا بمعنى : رجع في

العدة ورجع في الرواح ، أو دخل في العدة أو دخل في الرواح ؛ كما

تأين (**وَبَرَّ ، وَبَرَّ ، وَمَا فَنَّى ، وَبَرَّ بَرَّ**) أصل هذه الأربعة : أن

يكون تامة بمعنى : ما انفصل ، لكنها جعلت بمعنى : كان ، فصار : لا زال

زيد عالماً بمعنى : كان زيد عالماً دائماً ، وكذا أحواته ، ينصب نصب كان .

= **ووجدت** ، إلى معمولين ، وإنما بمعنى : عرفت وأصبت ، أيضاً ، إلا أن المعروف ،

والخاص ، مضمون الجملة ، ونصب المفعولين وعدم نصبها يتحقق بالاستعمال ، معروف ،

وأصبت ، مع كونهما بمعنى : علمت ، ووجدت ، لا يتصيان المفعولين .

مال، فاستل لهم، مال ملط بطروا، يمز، قالوا، مخرجت مخرجت من مخرج، هذا هذه الخلة، قال ملط وما سكرتون من ذلك، بعد انك على رسول لله من احسن الخلل، قال ثم نبوت عليهم ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِيَابِهَا﴾ [الأعراف: ٣١] هذا وما جاء بك، ملط، حثثكم من عند امير المؤمنين، ومن عند اصحاب رسول الله ومن عند المهاجرين والانصار، ولا ترى فيكم احد منهم، ولا يملكنكم ما قالوا، ولديهم ما يقولون

هذا تنكروا من علي بن عم رسول الله وصهره، قال فانك بعضهم على بعض، وقالوا لا تكلموه، فوالله يقول ﴿يَبْلُغُ قَوْمٌ خُفْيَتُهُمْ﴾ [الزمر: ١٠٨] وقال بعضهم ومن محض من كلامه، وهو ابن عم رسول الله، ويدعوب إلى كتاب الله

قال قالوا، نقيم عليه حلالاً ثلاثاً، قال قلت وما هي؟ هذا، انك احد من قومه حكيم الرجل في امر الله، وما للرجال ولحككم الله

ولما التفتي لانه قاتل ومن تشب ولم يغتم، فوالله الذي قاتل مد حل قاتلهم، هذا حل سيهم، وان لم يكن حل سيهم ما حل قاتلهم

قال ولما الثالثة، قومه قوما اسفه من امير المؤمنين، فان لم يكن امير المؤمنين قومه امير المتوكلين

قال ملط لهم حل غير هذا؟ قالوا: حبسنا هذا
قال ملط اراستم ان خرجت اياكم من هذا من كتاب الله، وسنة رسوله، اراجمون انتم؟ قالوا وما يصنعنا؟ قال: ملط. ما قولكم ايه حكم الرجال في امر الله، وما للرجال ولحككم الله، فاني سمعت الله يقول في كتابه ﴿يَحْكُمُكُمْ بِهِ تَوَاعِيلُ بَيْنَكُمْ﴾ [النساء: ١٠] في نفس صل اريب او نعو، يكون قبض ربع يومهم، فوض الله الحكم به إلى الرجال، ولو شاء ان يحكمكم لحكم وقال ﴿وَإِنْ يَخْطُبْ يَخْلُقْ تَبِيحًا قَاتِلُهُمْ خُفْيَتُهُمْ مِنْ أَهْلِهِمْ وَحُكْمًا مِنْ أَهْلِيهَا﴾ [التوبة: ٣٠] أخرجت من هذا؟ قالوا نعم

قال قلب. ولما قولكم قاتل ولم يسي ولم يغتم، والله قاتل الكرم، وقال الله. ﴿وَالَّذِينَ أَقْبَلُوا بِالنُّزُومِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَزُورُوا أَفْهَامَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٠] فوالله ومنهم اياها ليست بانكم ضد كفرتم وان وعظم انها الحكم فقا حل بياؤها، فاقم بين خلائين أخرجت من هذه؟
قالوا نعم.

(١) قول الأعرابي أرفف شعرته حتى (٢) (الشجرة) (٣) قال الأندلسي لا يتحاورهما - أعني - حاء وقعد - الموصع الذي استعملته العرب، وطرد بعضهم قال المصنف والأولى طرد حاء، نحو حاء ببر قيريس، ولا معنى لحمله حالاً، حيث يعيد أنه حاء في هذه الحالة، ولا يطرد قعد، فلا يقال - قعد كاتباً، بل يقال قعد كاتبه كاتب؛ لكونه مثل قعدت كأنها حربة.

(وحدح) الأفعال، الجملة مستأنفة، (س) حاء و ص د هـ
(٤) أي - حترها (حد) (٥) مفعول ثان للإعطاء أي - معنى الأفعال من مصي وانقال ودوام وبوقيت، (٦) أي - هذه الأفعال الحزء (لا) - لكونه فاعلاً، وتسعية المرفوع بها اسماً أولى من تسميته فاعلاً. (وحدح) الحزء (٧) لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه. (٨) (٩) رد رد (١٠) أي رفعا ونصباً مثل رفع هذا لكلام أو نصبه، أو هو مثل كذا.

= قال وأما قولكم فإنه مختا من أمير المؤمنين، فإن لم يكن أمير المؤمنين فإن أمير المؤمنين فإني أنسكم بذلك عن من ترضون، وأزكم قد مضى، أما تعلمون أن رسول الله يوم الحديبية، وقد حذى الكتاب بيه بين شهيل بن عمرو، فقال يا علي، اكذب هذا فما اصططح عليه محمد رسول الله، وشهيل بن عمرو، قال فقالوا لو علم بأنك رسول الله ما قاتلناك، ولكن اكذب اسمك واسم أبيك قال فقال اللهم إنك تعلم أمي رسولك، قال ثم أخذ الصّحيفة، مضاه يده، ثم قال يا علي، اكذب هذا ما اصططح عليه محمد بن عبد الله وشهيل بن عمرو، فوافق ما أخرجه الله بذلك من النبوة، أخرجت بن هـ؟ قالوا نعم.

قال فزجهم فلهم، وانصرف فلهم، وحل سائرهم على ضلالة انتهى النقل بطوله

(دوداد) أي: فكلمة كان، أو لفظة (دوداد) كده (.

حرف) وتحققه حال كونه (مات داب) نحو ﴿وكان الله عظيمًا﴾

رجيًا^(١)، (و نطقًا) نحو: كان ريد غنيًا فافتقر، (رسمي ت ت) نحو

﴿وكان من الصغار من﴾^(٢)، أي: صار، عطف على قوله (لشوت خرها).

(ويكون بها) أي: في كان (صغر الـ) نحو: كان ريد قاتم، أي: كان

الشان (ويكون تده) أي: كلمة (كان) مامة، أي: يتم الصاعل، ولا

يحتاج إلى خير، (معي نت) نحو: ﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى

منسرة﴾^(٣) أي: إن وجد أو ثبت ذو عسرة. (ورده) نحو قوله.

سرة بني أبي بكر ثقاتي

على كان المُسوَّمة [ب. ١٥٠] العزرا^(٤)

(١) سورة الساء، الآية ٩٦

(٢) سورة القدر، الآية ٣٤، نساها: ﴿فقد أخذوا إلا إبليس أنى وأنت تكفرك وكان من الصغار من﴾

(٣) سورة القدر، الآية ٢٨٠

(٤) نسب لشد المراء هذا البيت، ولم يسه إلى قائل، ولم يعرف العلماء له فاعلاً، ويروى

المهرام الأول منه

جواد بني أبي بكر مسمي

وهو بث من البحر الوبر وسرة، جمع سري الماحد الثريف ومسمي. أصله
تسمي، والمسوَّمة الحبل التي جعل لها علامة، ثم تركت في المرض وانعزب
حلاف البراديس والبحاني والمعي إن سادات بني أبي بكر ليركون الحيول العربية التي
جعلت لها علامة تميز بها، عما غذاها من الخيول.

والشاهد فيه (على كان المُسوَّمة) حيث زاد (كان) بين اجاز وسجور. ودليل ردايتها
أن حذفها لا يحل بالمعنى وهو من شواهد ابن عقل (٢٩١/١)، ودأوصح المسالك
لابن هشام (٢٥٧/١) وانظر جامع الدروس العربية للفلايبي (٤٣١)

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾^(١) يتوجه إلى الوجود الأربعة

(وصار للاسماء) من صفة إلى صفة^(٢)، نحو صار زيد عبداً، أي

انتقل من المقر إلى العبي.

(واضح) نحو: أصبح زيد صائماً، (وامسى) نحو: أمسى زيد مسروراً، (واضح) نحو: أمسى زيد حزياً. (لامران مضمون الغنة) الواقعة غيرها (ياوداها) أي: الأوقات التي تدل عليها هذه الأفعال من الصباح والمساء والصبح، وإضافة الأوقات إليها لأدنى ملابة. (وسمى صار) نحو: أصبح زيد غيباً، أي: صار، وهو عطف على الجملة الطرفية السابقة. (ونحو) هذه الثلاثة (بانه) بمعنى: الدخول في الأوقات.

(وطل) نحو: طل زيد مسروراً، و﴿طَلَّ وَجْهُهُ شَمْسًا﴾^(٣)، (وباب) نحو: بات زيد مسروراً، و﴿بَيْتُهُمْ لِرَبِّهِمْ شَعْدًا﴾^(٤)، (لاقتران مضمون حمدا) الواقعة بعدها (بوسهم) أي: بوقتي هذين الفعلين من النهار والليل. الإضافة بأدنى ملابة، متعلق بالاقتران، وإنما فصلهما عن الثلاثة السابقة؛ لمكان الاقتران في قلة مجيئهما تامين، بخلاف تلك الثلاثة، ولهذا لم يذكر مجيئهما تامين، نحو: ظللت لمكان كذا، وبت

(١) سورة ق، الآية ٣٧. وتسميها: ﴿إِنِّي كَانَ لَهُ قَلْبٌ يَنْبَغِي كَمَا كَانَ قَلْبُ أَوَّلَى الشَّيْخِ وَهُوَ كَلِيمٌ﴾

(٢) وهو على وجهين: أحدهما باعتبار المواضع، كقولك: صار زيد غيباً، وصار زيد إلى صبر، والثاني باعتبار الحقائق، نحو: صار الهواء ماء أو نار كبير

(٣) سورة النمل، الآية ٥٨. وتسميها: ﴿وَلَا تُلَاقُوا عَدُوَّكُمْ بِالْأَنْفُسِ كَلَّ وَجْهُهُ شَمْسًا وَكَانَ كَلِيمًا﴾

(٤) سورة الرقآن، الآية ٦٤. وتسميها: ﴿وَلَوْ لَبِثْتَ لَبِثْتَ لِرَبِّهِمْ شَعْدًا وَهَاطًا﴾

مبتدأً طلياً. (وسمى «صراً») نحو: ظل ريد غيباً، وبات ريد فقيراً، أي صار، وهو عطف على الحملة الطرفية السابقة.

(وما زال) وما برح) وما مضى) وما انك) لاسمرار حمها) أي: دوام خير هذه الأفعال (لما عليها مد قلة) ظرف الاستمرار، (ولم يرها) أي هذه الأفعال (التي) إن كان ماضياً؛ فما أو لا، وإن كان مضارعاً؛ فليد أو لا أو لا أو ما

(وما دام) ما مصدرية، وفيما سواء من أحواله باقية، والمضارع الذي هو الزمان محذوف، أي: مدة دوام قيام ريد مثلاً، (لوقب امر) لأن المصدر قد يجعل حياً، (نمئة ثبوت حرها لناعمها) وفي تأنيث ما دام [١٥١/أ] نظراً، فإنه تذكير لا يتأتى بتأويل الكلمة، ولا بتأويل اللفظة؛ لأن كلمة (ما) على حده، ولذا ذكر ضمير احتاج وضمير لأنه لأنه ظرف اللهم إلا أن يجعل كلمة واحدة على سبيل التجويز.

(وسر ثم) أي: من أجل أن ما دام لتوقيت أمر بملء ثبوت حرها لتأويلها (احتاج) لمعظ ما دام) (إلى كلام؛ لأنه ظرف) بدل من قوله. (ثم)، أو يقال: الطرفية علة الاحتياج إلى الكلام، ويكون ما دام للتوقيت علة لكونه ظرفاً، وتحقق الاحتياج بناء عليه، فلا يرد ما أورد من تعليق العليين بعمل واحد.

(ولس لنفي مضمون المخللة حالاً) أي: في زمان الحال، نحو: ليس زيد قائماً، أي: قيامه منتف الآن. (وقيل): لنفي مضمون الجملة زماناً (نطق) غير مقيد بكونه حالاً أو غيره، أي: سواء كان فيه حالاً أو غيره.

(ويعجز عن عدم احداها) أي الأفعال الناقصة (نفي) أي في الأفعال الناقصة، أو كل الأحبار، تأكيد، أو بدل، أو تأكيد الضم المضاف إليه، (على اسمائها) كتقديم خبر المستند على المستند، بل محالها هي التقديم أوسع، حيث يتقدم معرفة ظاهرة الإعراب، بخلاف المسند، لمكان اللبس.

(وهي) الأفعال الناقصة أو أحبارها.

وفيه: أن قوله: (وهو من كان... إلخ) يأتيه

وفيه: يمكن إصلاحه بحذف مصروف فليتأمل.

(في تقديمها) أي: تقديم أخبارها (عليها) أي: على الأفعال الناقصة

(على ثلاثة أقسام).

١- (قسم) مجرور بدلاً أو مرفوع خبر محذوف المبتدأ، (مجرور) تقديم خبره عليه، أو تقديمه على الأفعال الناقصة. (وهو) أي: هذا القسم (من «كان» أو بالغا أو واصلاً (لي «راح» يكون العامل فعلاً يصلح تقدم معموله عليه، ولا مانع يسمعه. وفي (إلى) ههنا نظراً؛ لأنها إن كانت امتدادية؛ يلزم خروج راح، وكونها إسقاطية لا وجه لها؛ لعدم دخول [ب/١٥١] ما بعدها فيما قبلها حتماً، وجعلها بمعنى مع ياباه من الابتدائية الملازمة لذكر العاية، والقول بزيادة من يابقه الإثبات، وجعلها بمعنى حتى ياباه عدم كون راح مما ينتهي به الأفعال الناقصة، أو عنده.

والجواب: إن ما بعد إلى هنا داخل فيما قبله بالدليل، وهو المحصر.

٢- (وَسَمَّ لَا يَخُورُ) تقديم حصره عليه، أو تقديمه على الأفعال الناقصة، (وهو ما) أي: فعل (مِي) **أوبه** (ما) **بأية** كالت أو مصدرية؛ لتحقيق المانع، لأن كليهما يمع تقديم ما مِي حيرهما عليهما (حلا) أي: يحالف هذا القول خلافاً (لاي) **كسار مِي** **عر** **ما دمه** لعدم المانع معى؛ لتأويله بالمشيت فم زال ريدُ عالماً بمعنى: كان زيد عالماً ذاتماً.

وبه أن صورة ما يستحق الصدر كافية في الممع، وقد تحضت، وإن كان المعنى على الإثبات.

وأما في ما دام؛ فيوافق ابن كيسان وغيره في عدة التقديم لتحقيق المانع لقطاً.

٣- (وَقَسَمَ مُخَلَّفٌ هـ) وقول ابن كيسان في القسم الثاني خلاف لا اختلاف، فلا يدرج فيه. (وهو «ليس»)**هـ** فقد قيل: حكمه حكم ما مِي أوله ما بمعنى النفي، وقيل: حكمه حكم كان لعدم ما صورة.

[أفعال المقاربة]

(أفعال المفارقة) ذكرها بعد الأفعال الناقصة؛ لأنها مثلها في انتفاء الخير، لكن خيرها أخص.

(ب) **وَضِعْ لَدُنْوَ لِحَرِ رَحَاءٍ أَوْ خُضُولَا أَوْ أَحْدَا** أي: شروعا (ب) أي: في الخير، وتعلقاً في أول أجزاء العمل، والمنصوبات تميز، أي: لقرب رحاء الخير أو حصوله أو الأخذ به.

(ج) **القسم (الأول)** أي: الموضوع لدنو الخير ورجاء: (عس) **قل**

سيوره عسى طمع وإنشاق، فالطمع في المحبوب، والإنشاق في المكروه، نحو عَيْثُ أن أموت، ومعنى الإنشاق: الخوف، قال الله تعالى: ﴿فَأَنفَقَ أَوْ نَحِيحَكُهَا وَأَنفَلَقَ مِنهَا﴾^(١)، أي: جفن (ومع) أي: عسى فعل (عز نصر) حيث [١/١٥٢] لا يحيء فيه مضارع ومجهول وأمر ونهي إلى غير ذلك من الأمثلة. (يقول: عسى رد ان يقوم) أي: قارب ويد القيام، (وعسى ان يحرج رد) أي: قُرب خروج ويد، وعسى على هذا الاستعمال ثامة. (وقد يحدف «ان») أي: من حير عسى تشيهاً بل(كاد)، نحو قوله:

عَسَى الهم الذي أفتنيت فيه يَكُونُ وَرَاءَهُ فَسَرَّحَ قَرِيبٌ^(٢)

(و) القسم (الثاني) وهو ما وضع لقرب الحصول: (كاد، يقول: كاد

ريد محي، ويد يدخل «أن») في خير كاد تشيهاً له بقسى، نحو:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَخْصَحَصَا^(٣)

(١) سورة الأحزاب، الآية ٧٦. وسلمها ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ

فَأَنفَقْنَ بِحِيَابِهَا وَأَخْفَقْنَ بِهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾

(٢) فلب قاله. مدية بن خنوم القذري، قاله وهو شجين في سجن سائرية من أصل كل

قله. وهو من خصيذ ياتية من البحر الوافر. ويروي: عسى الكثير. وهو من شواهد

ابن عقيل (٣٢٧/١)، وشرح شذور الدمع للبحروري (٥٠٠/٢)، و(أوضح

المسالك) (٣١٧/١)، وسيوره (٢٠٩/١)، و(المقتضب) للمبرد (١٤٦/١).

(٣) الشاهد: يجرؤ حير (عسى) وهو (يكون) وراء فرج قريب) ومجمله فضلاً مضارعاً مجزئاً

من «أن» المصدرية، وذلك قليل.

(٤) يد قاله زُلْفة بن العجاج الراجر، لكن قال البغدادي في «عزارة الأدب» (٣٥٧/٩).

ولم أَر هذا الرجز في ديوان زُلْفة. وصدره.

أي: يتمحوا. (ورد دخل العني على «ود» به دلالة) أي كأنه
الأمعال في المهي (عنى الأصح) والحواص عن قوله تعالى «فذهبوا بها وما
كانوا يفتكولون»^(١). أنه تعني قرب الفعل قبل الفعل، ولا تدهي بين معي قرب
الفعل في زمان، وحصوله في زمان آخر، وعن تحطئة قول دي الرمة به
شبهه، وعن تغييره إلى لم أجد: إنه احتياط

(رنب: يكون) تفيه (للإثبات) أي. إثبات الجبر (مطنت) أما
الماضي كقوله تعالى: «وما كانوا يفتكولون»، لأن المراد: إثبات الفعل لا
تفيه، بدليل: «فذهبوا بها». وأما المضارع؛ فلتحطئة الشعراء قول دي
الرمة:

إذا غيّر الهجر المجهين لم يكن
رئيس الهوى من حبّ فيه يترج^(٢)

= ومع غنّة الشعر مطولاً فاشقى

وهو من شواهد ميبويه (٢٠٩/١)، والمفضل للرمحري (٣٥٨/١)، والنفطس^(٣)
للبيروني (١٤٧/١)، وألف الكتاب لايس قية (٨٧/١)

الشرح: اليلي - يكسر الباء - من يولي يتلى إذا حلى، «أن يمتحها» أي يتمحي بعال
مصحح الدار درس ودهيت، فصيح الشيء مضموحاً: نقب وانقطع والرائر مصم دار
الحية بأنها تمصحت ودرست من طول اليلي

(١) سورة القرة، الآية ٧١

(٢) رب: ويروي:

إذا غيّر السائي الشجيين لم أحد • رئيس الهوى من دكر مئة يترج

قلته: ذو الرئة، «البيروني» (ص ١٠٨) وهو من البحر الطويل، ومن شواهد «دلائل
الإعجاز» للجرجاني (٢١٣)، و(٣١٢/٩)، والعياب الرادر «لنصالحاني، مادة رسي،
والمفضل» للرمحري (٣٤٩).

فلولا كان نفيه للإثبات ؛ لما حطّوه ، وتعبّر دي الرمة بعد التخطئة ،
أي: لم أحد رسيس الهوى ، فلولا كان نفي كاد للإثبات لما عبّرها ، ولما
قيل التخطئة.

(١٠٠: بكير-) نفيه كائناً (من الماضي) أي: لإثبات الجبر ،
(وي) **سفس** (١٠٠: بكير-) أي: كسائرهما (سفس) مفعول به (قيل) ،
(سرفه بكير-) دليل على المدعى الأول: «فندبحوها» . (وي- دي) (١٠٠)
إذ المراد: إثبات الذبح لا نفيه ، بدليل: «فندبحوها» . (وي- دي) (١٠٠)
دليل على المدعى الثاني: (١٠٠: بكير-) أي: المراق (سفس) عن
الحب بحكم طول العهد ينشئ ، (سفس بكير-) والرسيس: أول
الحمى ، والرسيس: الشيء الثابت ، (سفس) الإصافة من باب: [١٥٢/ب]
جرد قطيفة (سفس بكير-) أي: يزول خير (لم يكد) ، البراح متقي ،
فعلّم أن النفي في المستقبل نفي للخير كسائر الأفعال^(١).

= **الأي التمد الرئيس** يفتي الهوى ، وجيل أصله.

هذا ، وإن دا الرمة هو غيلان بن عتبة المدني ، من عصر أبو العارث ، ذو الرمة
شاعر ، من ضلّول الطيفه النائية في عصره ، قال أبو عمرو بن الملاء: «فتح الشعر بمركا
القيس وخم بدوي الرمة وكان شديد القصر ، فعيماً ، يقرب لونه إلى السواد ، أكثر شعره
تشيبي ويكاد أطلال ، يذهب في ذلك مدحت الجاهليين وكان مقصداً بالبابية ، يحضر إلى
الجماعة والبصرة كثيراً. توفي سنة (٧٧-١١٧هـ = ٦٩٦-٧٣٥م) بنظر «الشعر والشعراء»
لابن خنبة (٢٠٦) ، وخرافة الأدب للبغدادي (١/٥١-٥٣).

(١٠٠) قال البغدادي في «خرافة الأدب» (٣١٢/٩) بعد أن ساق قول ذي الرمة: «وإنّا لا
نسلم أن الذي الداخل على (كاد) يعيد الإثبات لا في الماضي ولا في المستقبل ، بل هو
باقى على وضعه ، وهو نفي المفارقة. وليس تامسكوا به بشيء»^(٢) أمّا في الآية فهو لـ =

(ر) القسم (الف) وهو ما وضع للفرب الأحد في الخير (ص) .
 وصم وكر - واحد ، وهي) أي: وهذه الأفعال الأربعة هي الاسعمال
 (سر - ث -) والجملة معترضة، (روست) عطف على (أحد)، (أ -)
 عس) نحو: أوشك زيد أن يخرج، وأوشك أن يخرج زيد، (أ -) أي:
 تارة تستعمل مع (أن) وتارة بدونها (في لاسم -).

[فعلا التعجب]

(ملا لمح) وهو كلي وجد منه جرثان، وهما: ما أفعلة وأفعِل
 به فقط كما أن النمس كلي وجد منه جرثي واحد فقط، علو قال فعلا
 التعجب: ما أفعلة وأفعِل به! لكان أنصر رأسلم، لأن التحديد لاضباط
 الجزئيات، فلما احصر في جرثي أو جرثيس؛ لا يحتاج إلى ذلك

واعلم أن التعريف مع قصد المفردين في الحد مشكل، إلا أن ثبت
 أن إضافة التثنية كإضافة الجمع في جعل المضامف ' حساً، لكنهم لم

معاه أن بني إسرائيل ما عاروا أن سموا، للإطاب في «السلالات، ولما سبى في

مولهم» «اتصمناهم وأكهم وهذا التعجب دليل على أنهم كانوا لا يقاربون معله، مصلاً عن
 نفس الفعل.

وعني القارية قد يترتب عليه الفعل، وقد لا يترتب، وهو قوله وحصول الدبح بعد لا
 ساعها

وأما إثبات الدبح ماحود من الخارج وهو قوله: «لذهبوها» وأما البحث فكذلك معاه؛
 لأن حثها لم يقارب أن يروى فضلاً عن أن يروى وهو سامة في هي الروال، فذلك إذا
 قلت: ما كاد زيد يسافر، فمعناه أبلغ من: ما يسافر زيد، أي: لم يسافر ولم يقرب من أن
 يسافر أيضاً فاليب مستقيم^{١١} ولا وجه لتحطئة الشعره رباء»

(١) لا لقصد.

يصححوا بذلك، على أن ذلك عدد العهد في الجمع أيضاً مستف، ولا حفاء.
 ها هي عهدية الفعلين، ولا معنى لمجنس، فيلزم التعريف للمرددين، فيقال:
 إنه تعريف لمعطي، لا بيان ماهية.

والمعنى: فعلا التعجب (يا رُضِع) أي: فعلا ن وضعاً (لأنه).
 المعجب) بيان لما يهمهم من الملازمة في إضافة قوله: (فعلا التعجب).

فإن قلت: يدخل في الحد نحو: قاتله الله من شاعر؛ لأنه لإنشاء
 التعجب، وليس بمحصر الدعاء.

قلت التعجب فيه استعمالاً لا وضعي، والتعجب انفعال يحصل
 عدد استعظام شيء خرج عن حد نظائره، وخفي سببه.
 ونوهم غير الكسائي من الكوفيين: أنهما اسمان، استدلوا على ذلك
 بتصغير: يا أمثلح.

والجواب إنه شاذ مرل منزلة الاسم في جوازه.

[صيفنا التعجب]

(وله معان: «ما أمله»، «ألمس به») بدل من قوله: [1/103]

(صيفتان)

(وهما عز نصرين) ولا تغيران إلى مضارع ومحجول وتأنيث،
 (من) بدل من قوله: (غير منصربين)، أو جبر بعد خبر، أو خير مبتداً

(١) وبه نظر، لأن المبدل في حكم السقوط من جهة المعنى، ومهما ليس كذلك فافهم.

مختلف، مثل أي: نظيرهما (ما أحس ريداً، وأحس به^(١)).

(ولا يُشَدُّ) أي: فعلا التعجب من شيء^(٢)، (لا) مستثنى مفعول (مما) نكرة منه **أفعل** **المفعل** من ثلاثي مجرد قابل للتفاوت ليس بلون ولا عيب، وقصّر بنازهما على ما يُبْس منه أفعل التفضيل ولا عكس حيث نقول: إنما أضرب منك^(٣)، ولا يثنان إلا من الثلاثي المستمر، وقل: ما لشهرة وما أشعله، كما في اسم التفضيل، وشذّ نحو: ما أعطاه، وجوزّه سيويه قياساً، فيكون المذكور في المثنى قول غير سيويه^(٤).

() الأولى لن نقال: من كلمة أو اسم - فافهم -

(١) في أفعل التفضيل، ولو ضرب ضريبة واحدة، ولا نقول ما أضرب ريداً إذا ضرب ضريبة فافهم.

(٢) أقول: ويمكن تطبيق المذكور على قول سيويه: لأنه قائل بأن أفعل التفضيل يسمي من كل لفعل، لا أن يحسن المذكور على المذكور في باب أفعل التفضيل، فحسب لا يطق فافهم.

وب لا تصاغ قبل التعجب إلا ميثاً استكمل لمانية شروط:

(الأول) أن يكون فعلاً، فلا يقال: ما اخترت من الجمار، لأنه ليس بفعل.

(الثاني) أن يكون ثلاثياً، فلا يُشَدُّ بين مخرج وضارب واستخرج، إلا «أفعل» فيجوز

مطلقاً (عند سيويه) وميل يتبع مطلقاً، وقال يجوز إن كانت الهمزة لغير نقل (المراء

بالنقل - نقل الفعل من اللزوم إلى التعدي، أو من التعدي لواحيد إلى التعدي لاثنين، أو

من التعدي لاثنين إلى التعدي لثلاثة وذلك بأن وضع الفعل على همزة) نحو «ما أظلم

هذا الليل» و«ما أقرّ هذا المكان».

(الثالث) أن يكون متصرفاً، فلا يُشَدُّ من «نعم» و«بئس» وغيرهما، يشأ لا يتصرف

(الرابع) أن يكون معناه قابلاً للتفاضل، فلا يُشَدُّ من فهي ومات.

(الخامس) أن يكون دائماً، فلا يُشَدُّ من ناقص من نحو «كان وظل وبارك وصار».

(السادس) أن يكون ثباتاً، فلا يُشَدُّ من متغير، سواء أكان ثلاثياً بشقي «ما عاح

بالقواء» أي: ما التفتع به، أم غير ملازم كـ «ما قام».

(وَنُصِرْ صِلَ مِنْ النَّمِصِ) مفعول ما لم يسم فاعله، أي: هي الذي امتنع بباؤه مما ليس بثلاثي مجرد من غير الألوان والميوس، بل رباعي أو ثلاثي مريد فيه أو ثلاثي مجرد مما فيه لون أو عيب (مِثْلُ مَا أَتَى اسْحَرَّ حَ، وَأَشْدَدُ هَ) أي: باستعراجه، فباؤه من فعل لا يمتنع بباؤه مه، وإيقاع المحتنع مفعولاً أو مجروراً بالياء^(١).

(وَلَا يَنْصَرِفُ مِهْ) أي: في صيغتي التعجب؛ لأنهما بعد الفعل إلى التعجب جزئياً محرى الأمثال، فلا يتغيران، كما لا تتغير الأمثال. (سَقْدِيم) أي: بتقديم المفعول به والمجرور، وتأخير الفاعل عنهما، فلا يقال: ما ريداً أحسن، ولا يريد أحسن. (وَبَاحِشٍ) وهذا مستدرِك؛ لأنَّ تقدُّم الشيء يستلزم تأخير غيره لا محالة، ويعصّل أحدهما عن الآخر بالفقصد دون التحقيق، وكابه اعتر القصد، أو ذكره تأكيد. كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَتَنَبَّأُ خَيْرُ وَدٍ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُ مَوَدَّ﴾^(٢) (ولا فصل) بين الفعل

١ (سج) أن لا يكون اسم فاعله عس والنس فاعلاً، فلا يُسَكَّر من «خرج وشغل وحصر الرُّعْ». لأن اسم الفاعل من خرج «الفرح» ومزك «فَرَحْد» وهكذا باقي الأمثلة

(اناس) أن لا يكون تنبأ للمفعول، فلا يُسَكَّر من نحو «خبرت»، وبعضهم ينشئ ما كان مُلَازِماً لصيغة «فعل» نحو «فِيكَ بِحَاحُك» و«رَمَى عِلِيَا»، فيُجِزُّ «ما أخذ بِحَاحُك» و«ما أَرَمَا عِلِيَا» انظر «مدغم التوعد» للشيخ الدقر (١٦٣)

(١) إن فقد فعل أحد حله الشروط، استعفاً على التَّمَجُّبِ وَخَوْبٍ به «أَشْدُّ أَوْ أَشْدُّ» وينتهيما، فتقول في التَّمَجُّبِ من الرائد على اللان «أَشْدُّ أَوْ أَغْظَمُ بِهِمَا» وكذا «السَّكْرَةُ وَالْخَيْرَةُ بِمَفْعُولٍ، إِلَّا أَنْ مَضَرَعَا يَكُونُ مُزَوَّلاً لَا حَرِيحاً نَحْوُ «أَكْثَرُ أَنْ لَا يَقْرُوه» و«ما أَعْظَمَ مَا خُتِرَ» وَأَشْدُّ بِهِمَا

وإنَّ التَّجَاهُزَ وَ«دِي لَا يَتَحَاوَتُ مِمَّا» فلا يَتَمَجُّبُ مِثْلُهَا أَيْ

(٢) سورة الأعراف، الآية ٣٤ وهي الأصل المحكي لا يستأنزون عنه وهو عطف لا محالة

وممصوله، وبين ما والمعل، وحاء الفصل بـ(كان) الرائدة، نحو ما كان أحسن زيدا، ولا يقاس عليه، جلافاً لابس كيان، وشد انقص بأصح وأمسى، نحو: ما أصبح أبردها، والصمير للعداة، وما أمسى أدفاها، والصمير [١٥٣] للمعنية، وهو مقصور على السماع.

(وأحار) أبو عثمان (المارمي) الفصل بالظرف) المتعلق بضمه

المتعجب، حيث يَشْعُ في الظرف ما له يَشْعُ في غيره، نحو ما يوم الجمعة أحسن زيدا، وأحسن اليوم بريد، وما أحسن بالرحل أن يصدق، بخلاف نحو: لقيته فَمَا أحسن أمس زيدا، فإنه لا يجوز، وأحز ابن كيسان الفصل باعتراض (لولا) الامتناعية، نحو: ما أحسن لولا تكلف ريداً^١.

(وما) ابتدئية) أي: لمط «ما» مبتدأ، وتكون تامة بمعنى: شيء، (مكررة عد سيويه) والأخفش على أحد قوليهِ من: باب: شَرُّ أهر داب، فمعنى: ما أحسن زيدا: شيء من الأشياء، لا أعرفه جَعَلَ ريداً حسناً، ثم نقل إلى إنشاء التعجب، ونامحى عنه المعنى الأول، بدليل جوار قدر الله وما أرحمه مع ترهه عن الجعل والتصيير. وقوله: (عند سيويه) خبر مبتدأ

(١) قلت: أما الفصل بالظرف فمعه الأخفش والمبرد. وأجاء الفراء والجرمي، وأبو علي، والمازني، نحو: ما أحسن بالرحل أن يصدق وأحسن اليوم بريد، وأحذر ابن كسان توطيط الاعتراض بـ(لولا) الامتناعية، نحو: ما أحسن، لولا كَلَمَةُ ريداً، ويعمل بـ(كان) وحدها بين (ما) وأهل، وهي مزيدة وشد الفصل بأصبح، وأمسى، في قولهم: ما أصبح ليوخما والصمير للعداة، وما أمسى أدفاها، والصمير للمعنية، ولا يتجاوز المسموع منها ولا يقلس انظر شرح الرضي (٢٢٧/٤) مدا، ومعنى: لولا كَلَمَةُ التكلف يختص: يقع لظهور له الوجه معاكبة للونه الأصلي، فعليه بعض العيب

معدوف، أي: ذلك عد سيويه، أو متعلق بمفهوم الكلام، أي: وقعت (ما) مبتدأ مع النكارة عند سيويه.

وقال المراء: إنها استعمالية مرفوعة المحل على الابتداء، وهو قوي قل فيه جهات الضعف. وما قيل: إنه يلزم منه النقل من الاستعهام إلى التعجب، والنقل من إنشاء إلى إنشاء لم يثبت؛ فيه نظر؛ لأن الاستعهام أريد منه الأمر مي: فهل أستم تشكرون^١، وهـ **فَهَلْ أَنتُمْ مُشْكِرُونَ**^٢، والعرض في: ألا تنزل، والتمني مي: ألا ماء فأشربه، إلى غير ذلك من الطائر والصور، وله غير نظير.

(ومعدوف) أي: ما بعد م (الحز) أي: خبر م.

(موضوعة) أي: كلمة (م) موصولة (وما بعدها صحتها عد لأحضر، والحز) أي: خبر ما الموصولة الواقعة مبتدأ (مخدوف) والمعنى: الذي جعله حساً شيء عظيم

وفيه قوله نظر، حيث يلزم وحوب حذف الحز من غير مد شيء مسلمه.

(والمه) في: أعمل به (فاعل عد سويه) أو متعلق بمفهوم الكلام، أي: ثبت كون (به) فاعلاً عد سيويه وأفعال [١/١٥٤] أمر بمعنى الماضي،

(١) الآية المكرية هي **فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ** من سورة لآبياء ٨٠ وبست (تشكرون)^١
(٢) سورة المائدة، الآية ٩١ ونماها **إِن شَأْنُهُ الشُّكْرُ أَنْ تَوْجِعَ بَيْنَ كُفْرِهِمُ التَّكَاوُفَ وَالْإِنْفَاءَ فِي الْمَنِيِّ وَالسَّيْرِ وَمُضْكَكُمْ مِنْ ذِكْرِ الْبُورِ حِينَ الْفَلَاحِ فَهَلْ أَنتُمْ مُشْكِرُونَ**

أي: همي أحسن (مـ) هو فاعله، أي، أحسن أنت بريد، أو ريداً جعلته حسناً، بمعنى: صيِّفه به.

[أفعال المدح والذم]

(أفعال المدح ويـ م: م وصـ) أي، أفعال وصفت، وذكر (وصع) باعتبار لفظ ما (لأساء مدح أو ذم) احتراز عن نحو مدحت أو أمدح، ودممت أو أذم، ونحو ذلك مما وصع للإحبار بالمدح أو بالذم، فإذا قلت: نعم الرجل زيد؛ فقد مدحته وأثنأت مدحه بأنه نعم الرجل وفيه: أنه نحو: كرم زيد وشرّف بكر كذا.

وفيه: أنه لازم كذلك^(١) غير موصوع، بخلاف نعم الرجل زيد، حيث وضع لهذا اللازم، وهذا هو الفرق بين: كم رجل لقيتهم وكثير من الرجال لقيتهم. فاعرف؛ فهذا دقيق.

(نمها) أي من أفعال المدح والذم (نمها) ولايس) أصلهما فعل بكسر العين، وحرار فيه إشتاع القاء العين، وإسكان العين في الوجيهين^(٢)، فهما أربعة أوجه: نعيم، وهو الأصل؛ ونعم بالإنشباع، ونعم

= يـاذ صيغة الأمر إلى لايس نفاخر إسداً صريحاً، فريدت الداء في «أكبرهم» ريادة مثمرة، يكون على صورة معمول به المجزور بحرف الجر رائد لفظاً، كما في قوله تعالى «ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» وربادتها ما بخلافها في فاعل «تلقى» فهي غير مثمرة به. انظر «حاشي لدروس العربية» للعلائي (٧١)

(١) في ح لذلك

(٢) وهذا قبل النقل إلى الإنشاء، ويعد نقل إيه بتعين كسر الفاء وسكون العين، لأن =

بإسكان العيين، ويضم بإسكانها بعد الإثباع، وهذه الوجوده مُطردةٌ في كل فعلٍ على فعلٍ بكسر العيين مما ثابته حروف حلق كَشَهِدَ، وكَدَ في كل اسمٍ على فعلٍ ثابته حروف حلق كَمَتَّخِلَ.

(وسر صهبة): أي: [ab/154] شرط نعم ويشس، يعني شرط فاعل

«نعم» و«يشس» (أن يكون اسعر نمرق باللام) للمعهد الذهبي، نحو: نعم الرجلُ زيدٌ وهو لراحله غير معين ابتداءً، ويصير معيماً بذكر المحصوص بعده، ويكون الكلام بعده على وجه الإجمال والتفصيل، وليست اللام لاستغراق الجنس كما ذهب إليه أبو علي، ولا للإشارة إلى ما في الدهر من الماهية كما قاله المصنف^١؛ لا امتناع حمل زيد عليه في «نصورتين»، اللهم إلا أن يعتبر الحمل على التجوز والمبالغة، كما في نحو أنت الرجلُ كلُّ الرجل، وزيدُ كلِّ الرجل، وزيدُ كلِّ جنس الرجال^٢.

(أو مُصفاً بـي، المعروف بها) نحو: نعم صاحب الفرس عمرو، ولو

بواسطة، نحو: نعم علام صاحب الفرس بشر، أو بوسائط، نحو: نعم غلام أخِي صاحب الفرس بكر، وإن شئت وزد.

(أو مُضمراً مُعَبِّراً، مفسراً بكثرة مَفْهُومَةٍ) على التمييز، نحو: نعم

الإشياء لا يصل التصرف معدية يلب انظر صبط الحركات في «لاد العرب» لاس مفلور، مادة نعم

- (١) مي ج. وهذا الرجوب مطرد
- (٢) مي إسادهذا المذهب إلى المصنف نوع افتراء
- (٣) وأورد على انحصار الفاعل فيما ذكر قوله نعم صاحب قوم لا صلاح لهم وأوجب بآراء المضاف إلى الجنس المكر كالإضافة إلى المعروف بلام التعريف كبير

رجلاً خالداً. (أو ربما من: ﴿فسماهن﴾^(١)) أي نعم شيئاً هي، ولا حاجة إلى قوله. (بما) في التحقيق، لأنها أيضاً بمعنى ذكره منصوبة، لأن المعنى في: ﴿فَيَسْمَاهُن﴾: فعم حصنة هي، إلا أنه أبرر نظراً إلى الصورة. (و) واقع (بعد ذلك لفاعل لمحصوص) بالمدح والدم.

(وغير) أي: المحصوص (مُتَدَأً وما منه حرة) الحملة صفة لقوله: (مبتدأ)، (أو حرة مُتَدَأً) عطف على قوله. (مبتدأ) (محدود) صفة مبتدأ (مثل: نعم الرجل هو ريد، والحملة الثانية مستأنمة للبيان).

وقيل لا يحوز به إلا الروح الأول؛ لحوار دخول بواضع المبتدأ عليه^(٢)، وحكى الأندلسي عن سيويه ذلك أيضاً.

(وشرطه): أي: المحصوص (مُتَدَأً الفاعل) لاتحادهما فيما صدقا عليه، (و) تركيب (نَسَبَ مِنْ نَفْسِهِ الدِّينَ كَذِباً)^(٣)، وشبهة جواب سؤال حيث وقع المخصوص جمعاً مع أفراد الفاعل، (شاور) بتقدير: مثل الذين، أو يجعل ﴿الَّذِينَ﴾ صفة للقوم، وحذف المحصوص. [١/١٥٥] أي: بنسب مثل القوم المكذبين مثلهم.

(وقد نحدد محصوص) بالمدح أو الدم (د غلم) بالقريبة،

-
- (١) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.
 - (٢) بتقدير علول.
 - (٣) يقال: نسب الرجل كذبت، ونسب الرجل ظلمت كثير.
 - (٤) سورة الجمعة، الآية: ٥.

(نزل) ﴿يُنْزِلُ السَّمَاءَ مَاءً﴾^(١) أي: أيوب؛ لأنه في قصته، (و﴿يُنْزِلُ السَّمَاءَ مَاءً﴾^(٢) نزل) أي: نزل.

(ولاء) مثل «نسى» في إفادة اللاحق.

(ومنها): «حَدَّ» و«فَاعَلَهُ» أي: فاعل هذا، لعمل «داد»، ولا يميز عن حاله، ولا يشي ولا يجمع ولا يؤنث؛ لحريته مجرى الأمثال التي لا تتغير، فيقال: حدَّ الريدان، وحدَّ الريدون، وحدَّ هذا، (وبعد) أي: فَا «المَحْضُوصُ»، وإعرابه أي: إعراب «المَحْضُوصُ» بعد حدَّ (كإعراب «مَحْضُوصِ»^(٣)) في «لوجهين»، وقال بعضهم: «المَحْضُوصُ» بعد (جدا) مطلق بيان^(٤)، وقيل: دا زائدة، والمَحْضُوصُ فاعل.

(وَيَجُوزُ أَنْ يَفْعَ قَبْلَ «المَحْضُوصِ») أي: مَحْضُوصُ جِدا، (وبعد) تَنْزِيلُ) نَحْوُ: جِداً رَحْلاً رَيْدٌ، وَحِداً زَيْدٌ رَجْلاً، وَلَمْ يَجْرِ فِي نَحْوِ تَأْخِيرِ التَّعْيِيزِ عَنِ الْمَحْضُوصِ. وَإِنَّمَا حَازَ تَرْكُ التَّعْيِيزِ هَا دُونَ نَحْوِ؛ لِمَعْصِلِ الظَّاهِرِ عَلَى الْمَعْصَرِ، وَلَعَلَّ لَيْسَ الْمَحْضُوصُ فِيهِ عِنْدَ تَرْكِهِ بِالْفِعْلِ، بِخِلَافِ نَحْوِ وَيَسْ.

(أَوْ حَالٌ) كَانَتْ (عَلَى وَفْقِ مَحْضُوصِهِ) أي: موافقة المَحْضُوصِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّنْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ؛ لَكَوْنِهِ عِبَارَةً عَنِ الْإِنْجَادِ مَا

(١) سورة ص، الآية: ٣٠.

(٢) سورة الدَّارِيَّاتِ ٤٨

(٣) أي: لَدَا، وَفِي تَخْصِصِ هَذَا الْقَوْلِ بِحَدِّ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ قَاتِلُ بَادٍ مَحْضُوصٍ نَحْوِ عَطْفِ بِهِمَا وَهَذِهِ لِنَصْرِحِ الْإِبْطَاحِ وَكَتْمِهِ قَائِمِهِمْ

صدقا عليه، نحو- هذا رسولا محمد، وحدا محمد رسولا . وإنما
وصح المظهر موضع المضمر؛ لريادة التوضيح؛ لتلا بتوهم عوده إلى غير
المختص من الفاعل وغيره.

ولما مرغ من الاسم والمعل؛ شرع في الحرف، فقال: ٢

*** **

[الحرف]

(الحرف: ما دل) أي: كلمة دلت **(على معنى)** -حاصل (في غيره) أو باعتبار غيره^(١)، فكلمة (في) بمعنى الباء، أو على حقيقتها كاللام، فإنه يدل على التعريف الذي هو حاصل في الاسم، ومدلوله دلالة تضمن، فإن التعريف مضمونه مضمون للاسم بالوضع التركيبي، وكعموم ومعنى، فإنهما يدلان على معنى هو مدلول لغيرهما [ب، هـ] بالمطابقة، وككلم، فإنه يدل على المعنى الذي هو حاصل في الفعل، ومدلول له دلالة تضمن، وقيل إنه علامة لتحقيق معنى في غيره، ولا معنى له في نفسه.

(ومن ثم أحاج في حُرَيْتِه) أي: في كونه جزءاً من الكلام، فإنه يصبح أن يكون جزءاً من الكلام، وإن لم يصبح أن يكون ركناً له، **(التي ثم لو فعل).**

[حروف الجر]

(حروف الجر) قَدَّمَهَا لكثرتها وكثرة دورها وإنما سمي حروف الجر، لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، أو تنجز الأسماء.

(ما زُجِعَ لإفصاء العمل) كمررت بريد، **(أو معاء)** كأننا مارٌّ بريد، ولزِدْ في الدار أو على السطح، **(إلى ما يليه)** متعلق بالإفصاء، وضمير فاعله يرجع إلى **(ما)** الثانية، وصمير مفعوله إلى **(ما)** الأولى، أو على العكس.

(١) فإن الحرف علامة لتحقيق معنى في غيره، ولا معنى له في نفسه. مد

(وهي) أي: حروف الحر (مر، والي، وحى، ومي، ولان، واللام، ورت، وواؤها، وو، يقسم، وماؤه، وماؤه، وعى، وعلى، والكاف، ومُد، ومُد، وحشا، وعدا، وحلا) قدم (مير)؛ لأنها للابتداء، فهي بالابتداء أخرى، وأعصها يابى؛ لأنها للطباق؛^(١) لكونها للانتهاء، وأعصها بحتى؛ للتناسب لكونها للانتهاء أيضاً، وأعقب الثلاثة بغي؛ لماسبتها إياها لتعلق الابتداء والانتهاء بالمعكاف الذي هو أحد قسمي الظرف، وأعصها بالياء؛ لمجئها بمعناها في نحو: «**طلُّوا العلم ولو بالخير**»^(٢) وأعصها باللام؛ لماسبتها إياها في لزوم الحرفية والكسر، وكونها على حرف واحد، وأعقب ما سبق مما هو نص في الحرفية بما وقع الاختلاف في كونها اسماً أو حرفاً، وهو رُبُّ، وأعصها بذكر واؤها؛ لكونها مفعلاً لها، وأعصها بذكر واو القسم؛ لمناسبتها في كونها واواً وفرعاً، وأعصها بالياء؛ لكونها مفعلاً الواو، وأعصها بذكر ما اشترك بين الاسم والفعل والحرف، وقدم عى؛ لكونه بالحرف أنسب منه بالاسم؛ لوضعه وضع الحرف؛ لكونه أقل من ثلاثة أحرف، بحلاف على، ثم قدم^(٣) على الكاف، [١/١٥٦] وإن كان أقرب بالحرف لوضعها على حرف واحد لقلة مداحلها، حيث لا يدخل المضمرة، وقدمها على مذ ومُد؛ لكونهما أقل منها مداحل حيث لا تدخل^(٤) ظروف الزمنية خاصة، ثم

(١) الطباق أن يجمع بين متماثلين في الجملة، وقد سمي الجمع مطابقة؛ إذ فيه إيقاع توافق

بين الإبهاء والإصطلاح، وكذا بين إمامة والإحياء شرح

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١٥٤٢) من حديث أنس بن مالك ر

(٣) أي عى

(٤) أي: الكاف، أي: كل واحد منهما.

تسببوا الحزن.

وحتاك استعناء عهما بالي، والأصوب التمسك بالاستعمال، (جاء
 رأسها، أي: مع رأسها - (وخصي) بالاسم (جاء) فلا يقال: جاء
 (مع) مجيئاً أو رماً مطلقاً (جاء) نحو: أكلت السمكة حتى
 (جاء) أي: مثل يلى في كونها لئلا انتهاء، (جاء

على قوله (للطرية) رماناً (فَسَلَا) نحو: ﴿وَلَا صَلْبَيْتُكُمْ فِي جُدُوعٍ﴾ (رومي) سهرت) لكون ما بعدها ظرفاً، (و ر حمي) عطف

(والله اعلم بالصواب) نحو مروت بريد، وبه طاء، [١٥٦/ب]

(والله اعلم بالصواب) نحو كسب بالعلم، (والله اعلم بالصواب) نحو: دخلت عليه بـثياب

السر، (والله اعلم بالصواب) نحو: أحسنه بدرهم، (والله اعلم بالصواب) نحو: نهبت به،

(والله اعلم بالصواب) نحو: اظلموا بعلمه ولو بالصواب، (والله اعلم بالصواب) أي: في

○ 附註

(سورة طه، الآية ٧١ - **قل** لإمام الركني عي «البرهان في علوم القرآن»)
(١٧٥، ٤) «لو إننا أنزلناكم تثنى هدى أقوى صلاحي مبهي» استخلص (عبي) في جانب الحق،
و(عبي) في جانب الداخل. لأن صاحب الحق كانه مستعمل بظوه كيم شاء، بظاهرة
له الأشياء، وصاحب باطن كانه معمور في ظلام لا يبصر أم يتوجه ؟

(٢٠) الإنعاش وصل الفعل بالاسم الذي يقع عليه حقيقياً كان، كأمكنك بريد إذا قبضت على شيء من حسمه أو ما يختص من بلد ونحوه، أو مجازية، نحو ممرت بريد، التصق مورو يمكان يقرّب من زيد.

عمر المبتدأ (نرى **لاسمهم**) أي: في وقت الاستعهام به (هل)، لا في مطلق الاستعهام، يقال: هل زيد بقاتم، ولا يقال: أريد بقاتم، (**وسمي**) - (ليس) لو (ما) المشبهة، نحو: ليس زيد بقاتم، وما أريد بقاتم. وقيل: لا التثنية أيضاً، فهي إطلاق الاستعهام والفى نظراً، ولعله أراد: الاستعهام والسمي المهودين في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور، (**وب**) أي: زيادة قياسية، أو زيادة قياس، أو زيادة تلايس لقياس. (**ومى**) أي: أي: غير المذكور (**سماع**) أي: زيادة سماعية، أو زيادة سماع، (**نحو** **محسب**)، (**وب**) وبحسبك زيد، قدرهم خير (بحسبك)، وريد مبتدأ، و(بحسبك) خبره على عكس المثال، (**وليس** **سده**) أي: ألقى يده، أي: نفسه.

(و**بلا**) **بلا** (للاحتصاص) نحو: المال لزيد، والجرل للقرى، (**واسم**) نحو: ضربتكَ للتأديب، وخرجتُ لمحافتك، (**ورده**) عطف على قوله: (للاحتصاص)، قال الله تعالى: ﴿زَيْدٌ لَعَنُكُمْ﴾^(١)، أي: زِدْكُمْ، لأن ردف متعد بنفسه. (**وسمى** **اع**) **مع** **اسم** (نحو قلْتُ له: إنه لم يعمل الشر، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا نَسُوا أَمْثَلًا فَاسْتَفِئُوا إِلَيْهِ﴾^(٢)، (**وسمى** **الرو**) الكائن (**نرى** **نفسه** **بسمحب**) نحو: لله لا يؤخر الأجل، وهذا إذا كان الجواب أمراً عظيماً، فلا يقال: لله لقد طارُ الهماب.

(١) نرى ج. بلا التثنية

(٢) سورة النمل، الآية: ٧٧ ومي: ﴿قُلْ فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيَفْعَلَّ اللَّهُ بِهِ عَمَلَهُ الْفَعُولُونَ﴾

(٣) سورة الأحقاف، الآية: ١١. أي: من الذين آمنوا

يلاتم التقليل، وقيل. لا يحب ذلك، والأولى الوجود. لوجود الاستعمال على ذلك، ولذا قال. (على الأصح)

(ومعها^(١)) أي: فعل رَبِّ (ماضي) لكونها لتقليل المحقق الواقع. وقلا لا تصور إلا في الماضي، (محدوف) لحصول العلم به، حذفاً أو زمناً (عالياً) نحو: رَبِّ رجلٍ لقيهم. ففقيهم صفة رجل، ولعمل الذي تعلق به رَبِّ محذوف، وقد جاء: رَبِّ كريم حصل.

(وقد بدخل) رَبِّ (على نصير) وهذا الضمير تكرة (نهم نصير تكرة) لإبهامه (مضوية) على أنها تمير، نحو: رَبِّ رجلاً ليس له معاد معين، (والضمير نكرة مذكورة) نحو: رَبِّ رجلاً، ورَبِّ امرأة، ورَبِّ رجلين، ورَبِّ رجلاً، (حالات للتكوير في مطابقة التميز) يقولون. رَبِّ رجلاً، ورَبِّهما رجلين، ورَبِّهما رجلاً، ورَبِّهما امرأة، ورَبِّهما امرأتين، ورَبِّهن نسوة. (ولتحذف) (١) انكافة) أي. الماعية عن العمل، (بدخل) رَبِّ بعد دخول (ما) (على الحذف) وقد تكون (ما) رائية، فتدخل الاسم، وتحر نحو

رَبِّمَا فَتَرِيَّةً بِسَيِّفِي^(٢)

من بيت علم وقرار في قوطيه أكتب من بشار - علي من سام الأندلسي صاحب الدخيرة - في النشاء عليه، وأشار إلى تقدمه في علوم الله، وأنه أحب كتباً كثيرة كاد يملأها جهل الرواة، واشترك فيها أشياء من أوهام مؤلفيها أنبيهم، ككتاب «بارع» لأبي علي البغدادي الفاي، وشرح غريب الحديث «للطاهي» نومي سنة (١٠٠٠ - ١٠٠٩ هـ = ١٠٩٦-١٠٩٧ م) سطر «المعرب» في حلى «المعرب» لابن سعيد الأندلسي (١/ ١١٥)، ولإيه الرواة على أبه الحفاة لعلي بن يوسف القفطي (٢/ ٧٧)

(١) ويحب تأخر عاملها عنها لأنها لإثاء التقليل معينة

(٢) قلت: تمام البيت:

(وهو زحاه) أي، واو يقدر بعدها (زَتْ)، وهي عندها من حروف

الحر ناشئ. (مدخل على مكر: موضوعه) مثل

وَبُنْدَةٌ لَيْسَتْ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْفَقِيرُ وَالْأَمْسِيُّ^١

(وواو: القسم) إنما استعيرت للقسم بمعنى الباء توسعة لصلات^٢

القسم، فلو أظهر الفعل؛ لم يبق [١٥٧/ب] استعارة عامة، أو يكون الكلام

قسمين لو أبقى القسم. (إنما يكرن) أي: لا يكون إلا (عد حذف الفعل

لمعر الشؤل) فلا يقال: والله اجلس في الاستعمال بخلاف ماء القسم،

= رُبَّمَا ضَرْبِيَّةٌ بِصَبْرٍ صَفِيٍّ * ثَوْنٌ تُصْرِي وَطَنِيَّةٌ بِجَلَالِ

قائله عدي من الرُّعْلَاءِ العُتْلِي (جملتي) وهو مشتق من البحر الحميد

و(صفيل) بمعنى مصقول، أي مجزٍ، صعه ليمف و(نصري) بلد بالشام و(الطنفة

الحلا)، الواقعة اليه الاثنا عشر و(ب) من شواهد «أوضح المالك» [٦٥/٣]،

و«حرارة الأدب» لعدادي (٥٨٣/٩) وقال «على أن (ما) المصنعة بـ (زَب) فيه رائدة

لا كـه، ولذا عملت (زَتْ) الخَر في ضربة»

الشاهد به (رُبَّمَا ضَرْبِيَّةٌ) حيث جرّ (ضربة) بـ (زَتْ) مع دخول (نا) عليها، وبم تكنها

عن العمل وانظر «معنى اللب» لأبي هشام عقب «الشاهد» (٧٣٣)، و«معجم القواعد

الغريب» لمشيح الدوم (١٨٣)

(١) ملف قائله علم من الحارث المعروف بجرّان المود قديراً (٩٨) وهو من شواهد

سيوري (١٥٧/١)، و«المقصد» بمرود (٧٨٢)، و«أوضح المالك» (٢٦٢/٢)

اليعافر جمع يعفور، وهو الظفي، أو ولد ابنة الوحشية، والعيسر الإبل البيض يُخالط

بياضها سواءً خفي

الشاهد قوله (ليس بها أيسر) لا اليعافر) حيث وقع ما بعد (إلا) وهو (اليعافر) على

البدل ما قبلها، مع أنه ليس من جنسه، وذلك على لغة بني تميم والمحاربيون يوجبون

النصب على الاستثناء وانظر «شرح شذور الذهب» للمعجمي (٤٨٢ ٢)

(٢) في ج لصلاحيه

(نَحْفَة) حير ثالث (لِيَكُونَ) (بِالطَّهَرِ) خطأ لَرَبْتَهُ عن رتبة الأصل، وهو الاء لتحصيله بأحد القسمين. وحصر الطاهر لأصاته، فلا يقال. وَلَكِ لأفعل كذا، والباء دخلت في المحتصر به دون المحتصر.

(وَالنَّاءُ مِنْهَا) أي. مثل الواو في الاحتصاص بحذف العمل، وكونها لغير السؤال، (مُحْتَصِفَةً) حال أو حير آخر (بِاسْمِ اللَّهِ عَالِي) تقليلاً لمحالها عن محال أصلها، وهو الواو بالتحصيل ببعض المظهرات وحصر منها ما هو أصل في باب القسم، وهو اسم الله تعالى، نحو: ﴿وَتَقَالُ لَا يَكِينُ أَهْنَانُكُمْ﴾، ولا يقال: وتلرحمن وتلرحيم، وقوله تعالى جملة معترضة.

(وَالنَّاءُ أَعْمُ مِنْهُمَا) أي: من الواو والياء (فِي الْجَمِيعِ) أي في حذف العمل، وكونها لغير السؤال، ولدحول على المظهر. والدحول على اسم الله تعالى، حيث يجوز فيها إظهار العمل، نحو: أقسمت بالله، واستعمالها في قسم السؤال، نحو: بالله لأجس، واستعماله في قسم به ظاهراً أو مضمرأ، نحو: بالله وبالرحمن وبث لأفعل كذا، أو معنى كونها أعم في جميع الأمور. أنها لا تحتصر بهذه الأمور، بل استعمالها أعم من أن يكون في هذه الأمور أو خلاها.

فإن قيل: قوله: (فِي الْجَمِيعِ) الجمع يتناول الاحتصاص المذكور أيضاً، ولا معنى لأعمية الباء، حيث لا يصح أن يقال: الاء يوجد في الاحتصاص بالظاهر وبدونه لمكان التنافي. قيل.

(و محصر بالجواهر) فلا يقال: (که) استغناء بمش، و ينقص بسحر: ما

والفد) قدم لحفظها، (ولاسد) بديس بلاسء) بدل الاشتغال من قوله: (للزمان)، أي: منذ ومنذ لايتداء الغاية (في) الزمان (الحاصي) نحو: ما رأيت منذ يوم الجمعة، أي: انتهى رؤيتي إياه من يوم الجمعة، وهما في الزمان الحاصي كمن في المكان. (والطريه) أي: بمعنى في (في الحاصو، نحو: لا رأيت منذ سهر وسد يوم) أي انتهاء رؤيتي إياه في شهرنا وفي يوم، ولا يتخلان على المستقبل؛ لوضعهما لماضي والحال.

(وحدث وعد' وحلا) نحو: جاعني القومُ حاشا ريد، وعد
[١٥٨/ب] ريد، وخلا ريد، واللام في: حاشا لله زائدة، ومتعلق حاشا هي.
حاشا لله تعالى علما) محدود، أي: انصف كل موجود بالسوء حاشا لله،
فلا يتزده يوسف عن كل سوء، لكنا ما علما عليه من سوء، فاعرف فإنه
من مكان الإشكال. (للاساء) أي: سواء في وقت تنزيه المستثنى، لكن
حاشا يستعمل في الاستثناء عن سوء للترية، نحو: أساء القوم حاشا ريد.

يُحْكِرُ عَمْرُ كَالْبَرْدِ الْمُهْمَمِ

وهو للمعاج في ملحق «ديوانه» {٣٦٨/٢}. وهو من شواهد «معجم الفليس» (٢٦٥)،
و«المعجم» للمحضري (٣٨٥) و«السرار العربية» لأبي البركات الأيباري (٧٣٣)
(الزاد) تحت المعجم و«معجمهم» لدائب

حروف الجز عليها

(١) سورة يوسف، الآية ٥١. والآية بالرسم القرآني: عاش بالنعمة لا بالألم.

[الحروف المشبهة بالفعل]

(الحروف المشبهة بالفعل) في انقسامها إلى ثلاثية أو رباعية، والبناء على الفتح كالماضي، واقتضائها الأسماء، [ودخول سور الوقاية عليها، وطلب الجزأين كالفعل المتعدي]^(١).

(إن، وأن، وكان، ولكن، ولي، ولعل) أحدهما؛ لكونهما للإثشاء، بخلاف الأربعة السابقة.

(لها) أي: لهذه الحروف (صدر الكلام، سوى «أن» فهي) الماء للتفسير (بمكسها) أي- بعكس ما سواه، أي- يلزم عنها عدم الصدر، والتعلق بغيرها.

(وينحرفها) أي: هذه الحروف («ما» لكافة تسمى) هذه الحروف بعد لحوق ما؛ لأن الكافة تكفيها عن العمل (على الأنصح) وقد تعمل (وتدخل) هذه الحروف (جبت) أي: حين إدخالها (على الأعمال) لأن الكافة أخرجتها عن العمل، وعن لزوم دخولها على الاسم، نحو: «إنما حرّم عليكم»^(٢).

(وإن) لا تغير معنى الجملة بل تقرر.

(١) ما بين معكوتين زيادة من نسخة ج.

(٢) والقسمير هي (نحرهما) راجع إلى ليت وعل باعتبار لغات لعل، أو إلى كل واحد منهما باعتبار الكلمة

(٣) سورة البقرة، الآية. ١٧٣.

(ر. ١٠١) **بِه حَسْبِهِ** الإضافة بأدنى ملاحظة، إلى جملة وافعة بعدها **(ر. ح. ١٠٢)** وتزول به، بجعل مصدر الحر مصافاً، نحو بلعي أدت قائم، أي بلعي قديمك، أو مصدر الحراء إلى الاسم. نحو بلعي أن ريداً أن يُعطيه يشكرُك، أي سعي شكرُ ريد عدد إعطائك إيّاه، أو مصافاً إلى ما يُصاف إليه، إذا كان سبباً، نحو: بلعي أن ريداً أبوة قائم. أي بلعي قديم أب' زيد، وإن لم يكن الحر والحراء كذلك، أي لم يكن في الحر والحراء مصدر بقدر مصدر فعل عام، [١٥٩] ويصاف كذلك

في حكم المفرد، (وحيث **أبي**) أي: وجب إثبات إن المكسورة (في
(وسمى) أي: من أجل أن لا نغير معنى الجملة، وأن يجعلها

(و) (ب) الغاء لتفسير (ب) أي كسرت همزة مادة (إ) هي
ابتداء الكلام، (وبعد) نحو: قلت: إن زيدا قائم، (وبصـ) (و بصـ) (و بصـ)
نحو: الذي أنك هــهـهـه في الدار.

(وَبِحَسْبِ) همزة مددة (إِنْ) (بَعْدَهُ) نحو: يلعبُ أُنْكَ قائمٌ،
(وَبِسْمِئِهِ) نحو: عرفتُ أُنْكَ قائمٌ، (وَبِـ) نحو: عدي أُنْكَ قائمٌ،
(بِـ) (بِـ) نحو: حصلَ علمٌ أُنْكَ قائمٌ، وتسميتها بهذه المذكورات
محاذٍ، لأنَّ الفاعل هو أُنْ ما بعدها، لا أُنْ وحدها، وكذا البواقى .

(1) 15.11.17

تاریخ: ۱۳۸۵/۰۵/۰۵

© 1997 K1

37

وقال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ أي: لو ثبت صبرهم.

أي. فتح (أَنْ) وكسرها. (مثل: **فَرَسِي** **دَسِي** **أَسْمَدِي**) و(لَوْ) على تقدير كسر إنَّ جملة اسمية جزائية، وعلى تقدير فتحها **بناؤيل المفرد مبتدأ** محذوف الخبر، أي: فتأبى أنَّى أكرمهُ، والجملة جزائية. (و)

١٠٠

أرى بمعنى أطل، ضميره مفعول ما لم يسم فاعله، وريداً مفعول ثانٍ له، وسيداً ثالث، و(كما قيل) [١٥٩/ب] معترضة، فيحور في (إبه) الكسر على إبه حملة واقعة بعد (إدا) «صجائية»، والفتحة على أنه مفرد واقع متداً محذوف الحصر، أي إذا ثبت أنه عند القفا واللهأزم

(ولذلك) أي: ولأجل أن (إن) المكسورة لا تغير معنى الحمله، كال اسمها المصوب في محل الرفع؛ لأنها كالعدم، ولإفادتها التأكيد؛ (حار العطف على محل اسم) ب (المكسورة لفظاً) نحو: إن ريداً قائم وعمرؤ، (أو حكماً) وهي التي بعد العدم، فإنها وإن كانت مفتوحة في معنى المفرد؛ فإنها في حكم المكسورة؛ لأنها مسند الحزائين، حيث قامت مقام مفعولي علمت، نحو: علمت أن ريداً قائم وعمرؤ. (بالرفع) الباء بمعنى مع، أو للملابسة؛ أي: جاز العطف ملتبساً بالرفع، (نود) المفتوحة) حال عه، أي متجاوز عه، أي: عن المكسورة إذ لم يبق مع المفتوحة معنى الابتداء، بل هي مع ما هي حيرها في تأويل اسم مفرد مرفوع أو منصوب، أو محزور، دسمها كععض حروف الكلمة. وقيل: إن المفتوحة كالمكسورة في صحة العطف على المحل

= المعنى كنت أطل ريداً سيداً كما قيل لي عه، فإدا هو دليل حسي لا سيادة له ولا شرف^١ والبيت من شواهد سيوره (كما سبق)، و«ابن عقيل» [٣٥٦/١]، و«الوصح» [٣٣٨/١]

الثهد في «إدا إله» حيث جاز في همزة «أل» بوجهان أما الفتحة فعلى تقديرها مع معموليها بالمفرد، وإن كان اسم مفرد محتجاً إلى مفرد آخر تنتم بها جملة على التامع، وأما لكسر فتقديره مع معموليها جملة وهي في ابتدائها وانظر «جامع الدروس العربية» للملابسي (١٢٢)، و«معجم القواعد العربية» للشيخ لدفتر (١٠٧).

(مثل: «إن زيدا قائمٌ وعمرٌ») وعلمتُ أن زيداً قائمٌ وعمرٌ

(ويُشرطُ:) في حوار العطف على الاسم بالرفع (مضى الخبر لمعناه)

كالمثال المذكور، (أو تفديراً) أي: يشترط في العطف على اسم إن

تقليد مصي الخبر^١ نحو:

وَلَا قَاعِلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُعَاةٌ مَا يَقِينَا وَيُشْفَاقُ^٢

أي: أنا بُعَاةٌ وأنتم بُعَاةٌ. (حلاً للكويين) فإنهم لم يشترطوا مُصِيَّ

الخبر، متمسكين بنحو:

وَلَا قَاعِلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ .. إلح

(١) ما بين معكوفتين زيادة من نسخة ج.

(٢) فلت: من البحر الوامر، قاله بشر بن أبي عازم «الديوان» (ص ١٦٥). وهو من شواهد

سيبويه (١٢٢/١)، و«المفصل» للمعشري (٣٩٤)، و«دلائل الإعجاز» للمرحوم

(٤٥)، و«الأصول» في النحو لابن سراج (٢٥٣/١)، و«أوضح المسالك» (٣٦١/١)

بهاء، جمع باغ، وهو الطمس؛ لأنه يضيء الظلم، أي طلبة شفاق العداوة، وهو مصدر

شفاق، إذا ضلعه وعادله. انشد القداوة، وكان كل واحد من الشفاقين قد صار في شق

وناحية غير الشق والناحية التي صار فيها الآخر

ضمة ذلك أن قوماً من آل بني حناوة «القرنيس» هجروا نواصيتهم، وقالوا ماً عليكم،

ولم تفككم! فعقيب بن قزارة لذلك، فقال بشر ذلك انظر القصة كاملة في «حرارة

الأدب» للبيهقي (٣٢٠/١٠)

الشاهد: في «أنا وأنتم بعاة» حيث ورد فيه ما ظاهره أنه خالف بالرفع بوله «وأنتم» على

محل اسم «أنا» الذي هو «أنا» قبل أن يأتي بحبر «أن» الذي هو بُعَاة

فلت قال أبو البركات في «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١٩٠/١): «إن شئت جعلت

قوله (بعاة) خبراً للثاني، وأضمرت للأول خبراً، ويكون التقدير: «وَلَا قَاعِلَمُوا أَنَا بُعَاةٌ

وأنتم بعاة» وإن شئت جعلت خبراً للأول، وأضمرت للثاني خبراً... إلخ. وانظر «أسرار

العربية» لأبي البركات أيضاً (١٤٧)

وسيوه حمل على تقدير الخير. (و) (أ) في استعواز بدون مضي
 الحبر (نكونه) أي: اسم إن (مسا) كما في البيت، وكقوله تعالى ﴿الَّذِينَ
 آمَنُوا وَالَّذِينَ هَآؤُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئُونَ﴾^١ يعطف قوله: ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ على
 محل ﴿الَّذِينَ﴾ قبل مضي الخير عند بقاء الاسم، وهو ﴿الذين﴾. (ج) (أ)
 لنفرد والكسائي) لأنها قرآنا بين الاسم المعرب والعيني في ذلك، فأجازا
 [١٦٠/١] في المبني قبل مضي الخير، وشرطا في المعرب مُضِيَّةً، والظاهر:
 أنه مذهب الغراء، والإطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب
 البحر. (م) مثل: **وَأَبْ رِبْدُ دَهَبٍ** (بتجوز الحمل على محل اسمها
 قبل مُضِي الحبر؛ لكون الاسم - وهو الكاف - مبنياً).

(و) (ن) كدس) أي: مثل إن في جوار الحمل على محل اسمها.
 (ولذلك) أي: ولأجل أن المكسورة لا تغير معنى الجملة، والمفتوحة
 تجعلها بمعنى المفرد (دخل بلام) أي: لام الابتداء (بع محذورة) لأن
 اللام إما يدخل لتأكيد الجملة، والمكسورة مع اسمها وخيرها جملة،
 بخلاف المفتوحة؛ لكونها بمعنى المفرد، نحو: إن زيدا لقاتم. (و) (د)
 أي: دون لمفتوحة (ع) يتعلق بـ (دخلت)، وكان حقها: أن يدخل
 أول الكلام، لكن لما كان معناه هو معنى إن - أعني: التأكيد - وكلاهما

() سورة البقرة، الآية ٦٢ والآية في ترجمة حصر بالنصب، وهي ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ

هَآؤُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئُونَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَغَيَّلُوا سَالِفًا ثُمَّ آخِرًا ثُمَّ

بَعْدَ حُرْمَةِ سِيَرِهِ فِي «الكتاب» (١٥٥/٦) على أنه مبتدأ، وغيره محذوف؛ لدلالة غير

الأول عليه، والية به الناحية، والتقدير: إن الذين هَآؤُوا عَنْ آمَنَ مِنْهُمْ، والصابئون

كذلك

حرف ابتداء؛ كرهوا اجتماعهما، فأثروها، وصدروا إن ترجيحاً للعامل
 فيهما على ما ليس بعامل، فأدخلوها على الحير المعصل عنها بالاسم، أو
 متعلقه المتقدم، أو الاسم المعصل بالخير، وذلك عند كونه طرفاً متقدماً
 لا خيراً.

(أو على لاسم إذا فصل به) أي: بين الاسم (وبها) أي: بين
 «إن» الطرف، وهو خير متقدم، نحو: ﴿وَإِنَّ مِنْ شَيْعَتِهِ لَأِمْزَاجِمْ﴾^(١)، (أو
 على ما تسهما) أي: بين الاسم والحير من معمول الحير المتقدم عليه،
 نحو: إن زيدا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ، (وبى «لكن» صميف) أي: إلحاق لام
 الابتداء في (لكن) ضعيف، وذهب الكوفيون إلى دخول اللام مع (لكن)
 أيضاً، كأنهم متمسكون بقوله:

وَلِكَيْنِى مِنْ حَيْثُهَا لَعَمِيْدٌ^(٢)

(١) سورة المصافات، الآية: ٨٣.

(٢) بـ تروى صدر البيت:

يَلُوشُوبِي فِي حَيْثُ لَيْتَى عَوَاذِلِي^(٣)

لكن تلك الشح السحق محمد محيي الدين عبد الحميد صدر في تعليقه على شرح
 ابن عقيل، إذ ذكر ابن عقيل صدر البيت هذا البت مما ذكر النحاة أنه لا يُعرف له
 قائل، ولم أجد أحداً ذكر صدره قبل الشارح العلامة، بل وقفت على قوله ابن السكاس
 ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في حير (لكن)، واستدلوا بقوله ولكنسي من
 حينا لعيد، والجواب أن هذا لا يُعرف قائله ولا أوله، ولم يذكّر منه إلا هذا، ولم يشده
 أحد من وثق في العربية، ولا فري ابن مشهور بالضبط والاعتقاد أنه كلاته، ومثله
 للأندلسي في «الإصناف» (٢١٤)، وعلى ابن هشام في «مغني اللبيب»: ولا يُعرف له
 قائل، ولا تصح، ولا نظير. اهـ.

وبأنها لا تغير معنى الجملة كإنّ، فيلحق بها، والبصريون استضعفوه، وقالوا: ينبغي امتناعها في إن أيضاً؛ لبطلان صدارة اللام بالتروسط، لكنه اعترف فيها؛ لقوة ماستها لها؛ لاتحاد معاهما، فبقي في غيرهما على الامتناع، [١٦٠/ب] وحملوا البيت على الشذوذ، كقوله: ^(١)

ولا مدري: ^(٢)أرواية الصدر على هذا الرحد مع مدح الشارح العلامة ثم وضعه من عند

نفسه أم مثلاً أضافه بعض الرواة فبيناً لتكميل البيت، غير متدرّجاً بحرفه هذا الفعل من عدم الثقة، وإذا كان الشارح هو الذي رواه فليس أيّ المصادر ^(٣) مع تصغير العلماء من قبله ومن يعليه على ما ذكرنا

البت من البحر الطويل، ومن شواهد ابن عثيل (٣٦٣/١)، و«المفصل» للرمحشري (٣٩٢)، و«معني اللبيب» (٤٦٠) و(٥٤٣)

وما أجمل ما قاله الإمام البغدادي في «حزائنه» (٣٨/١) «المسلومة درراً بعد أن ساقى الشاهد وكلام ابن الحنفى «ويؤخذ من هذا أن الشاهد المجهول قائمه وتنبه إن صدر من لغة يُعتمد عليه، قبل والأعلا ولهذا كانت أبيات سيوبه أصح الشواهد؛ اعتقد عليها خلف بعد مسلم، مع أن فيها أليافاً عديدة جُهِل قائلوها، وما جيب بها باقوتوها، وقد شرح كتابه إلى الناس والعلماء كثير، ولصاية بالعلم وتهذيب وكيدة، ونظر فيه، وتكش، فما طعن أحد من المتعلمين عليه، ولا أذهى أنه أتى بشر شكر ^(٤) وقد زوى في كتابه تعلية من اللغة عربية، لم يُترك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها، ولا زدوا حرفاً منها قال الجمهور: نظرت في كتاب سيوبه، فإد فيه ألف وحسون بياناً، فإنا الألف قد مررت أسماء قائلها، فإلتها، وأما المحسرون فلم أحرف أسماء قائلها فاعترف بغيره، ولم يُظنّ عليه بشيء»

الشاهد فيه: قوله: «المسيب» حيث وحشت لأمّ الابتداء - في الظاهر - على غير (لكن)، وجوار ذلك هو ملهّب الكوفيين والبصريون بأنهم هذا ويكثرونه ولهم تصريح لهذا البيت: انظر ذلك في «شرح الرضي على التكاوية» (٣٦٣/٤)، و«اللباب في علل البناء للمكبري» (٢١٧/١)، و«خزانة الأدب» (٣٨٦/١٠)

(١) فبت: اعتنف في نسبة هذا الشاهد، فقد سبه الصاغاني إلى حنزة بن مروس، أحد موالى بني لقيط، ودواه الجمهوري في «المصالح»، وابن منظور في «اللسان»، ولم ينسبه -

أم الحليس لمجوز شهيرة

على أن الأصل: لكن إنني، فقصر، كما يقال: علماء في: على الماء، وأُنشئ في: أي شيء.

(ونحنف المكشورة) الهمة لثقل التشديد، وكثرة الاستعمال، (يبرمها) أي: المكشورة بعد التخفيف (للام) لجبر التقصان، أعملت أو أعملت. أما في الإهمال؛ فللمروق بس المحضة والساقية. وأما في الإعمال؛ فللمطرد والجمهور على عدم لزومها في الإعمال؛ لحصول المروق بالعمل، وقال ابن مالك: يلزم اللام مع الإعمال عند خوف اللبس، وذلك في المني والمقصور، واللام لام الابتداء، وعد أبي علي وأناعه ليست هذه لام الابتداء، وإلا؛ لوجب التعليق في: إن علمتم ريلاً لقائماً، ولما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء، نحو:

إن قتلنا كُتُـمِلَـمًا

= وهو من شواهد التصريح (١/ ١٧٤)، وابن عجيل (١٠١)، والأشموسي (١/ ١٤١)،

وهصح الهواص (١/ ١٤٠)، واللاد شهر

المفردات العربية: أم الحليس كية الأنان، وهي أنش الحصار. والحليس: تصغير حلس، وهو كساء رقيق يكون تحت البردعة، وكبت به هذه المرأة تشبهها لها بالأنان شهره كبيرة طاعة في الس من اللحم: بلك اللحم دلس بمعنى البذل

المعنى: يصف الراجز هذه المرأة بأنها عجوز كثيرة، لا تستطيع أكل اللحم وهضمه. فترضى ببله بلحم الرقية، لسهولة هضمه، فأنضاف بها محدود.

(١) قلت: البيت من البحر الكامل، وهو لعائكة بنت زيد بن عمرو بن عيل القرشية القديرة،

تزوجها الزبير بن العوام **يحيى**، وندهم على عمرو بن حرمود قتله وهو يتعامه
فُلْتُ بِمَيْلِكَ إِنْ قُلْتُ كُتُـمِلَـمًا • حُتَّ عَيْلِكَ هُتُوتُة التَّعْمِيرِ =

والجواب إن التعلق إما يوجب لو دخلت على المفعول الأول،
وهما ليس كذلك، ونحو:

إِنْ قَتَلْتُمْ لَمْ تُسَلِّمُوا

شاذٌ

(وبحور دعوها) عن العمل بعد التحصيف عدلاً، نحو: «وإن كلُّ لئامٍ
جميعٌ لئيمٌ مُختَصِرُونَ»^(١)، ويجوز إعمالها، نحو: «وإنَّ كُلاًّ لئامٌ لئيمٌ قَتَلْتُمْ رَبَّكَ
أَعْمَأْتَلُمْ»^(٢) بتحفيف إن، وعند الكرميين: يجب إلغاؤها، والآية حجة عليهم

(وبحور دحولها) أي: إن بعد التحصيف (على فعل من أعر
السند) ككان وعلمت وأحواتهما؛ لئلا يخرج بالكلية عن أصلها، وحينئذ
لا يلزم اللام إن كان ذلك الفعل دعاء؛ لأن الدعاء لا يدخل إن النافية،
فلا ليس. (حلافا) أي: يحالف هذا القول حلقاً (سكنيس في السمع)
أي: في تعميم دحولها على كل فعل، أو هي الدحول على كل فعل،
وتمسكوا بقوله:

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا وَجِئْتَ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

المعنى: ائِثْلُ الله يَنْكُ لَهَا الْقَاتِلُ؛ لأنك طئت مسلماً، ووجئت عبد عاقوبة متعمد القتل
الشاهد به: «إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا» حث ربي «إِنْ» المحضة من التثنية، فعلٌ ماضٍ غيرُ
ناصح، وذلك شاذٌ لا يقاس عليه إلا عند الأصح.

وهو من شواهد ابن حنبل (٣٨١/١)، والأوضح المسالك (٣٦٨/١)، وشرح شذور
اللاهب (٥١١/٢) ونظر قصة اليب في «حرانه الأدب» للبدادي (٤٠٤/١٠)

(١) سورة يس، الآية ٣٢

(٢) سورة هود، الآية: ١١١

ويقوله:

إِنْ تَرَبُّسُكَ لَتُقَسِّدَكَ * وَإِنْ تَشِيْبُكَ لَهَيْبَةُ^(١)

وذلك عند الضرورية شاذ.

(وحيث لمفروحة معمن) [١/١٦١] أن المفروحة بعد الحذف إبقاء

لعملها بعد التحفيف لقوة شبهها بالأفعال، (في صسر شاذ مقدر^(٢))،

مدحج) أن المفتوحة بعد التحفيف (على الخمس مطلق) سواء كان اسمية

أو فعلية، (وشد: عملها في غيره) أي: في غير ضمير الشأن، نحو:

مَلَأْتُكَ فِي يَوْمِ الرَّحَاءِ سَأَلْتَنِي * وَرَأَيْكَ لَمْ أَبْحَلْ وَأَسْتَ صَدِيقُ^(٣)

(١) يبت هو قول بعض العرب، إن: المحققة وليها فعل مضارع غير ماضٍ، وذلك شاذ

نادراً، فما ورد منه لا يقتضيه عليه وقد أورد ابن عقل عل الشاهد (١٠٤)، وابن هشام

في «الوضح المسالك» (٣٦٩/١)، و«معجم اللب» عقب الشاهد (٢١) وانظر «الأصوب

في النحو» لابن السراج (٢٦٠/١)

(٢) وأعلم أنه يجب كونه ضميراً مقدراً، لكن كونه شاذاً، أي ضمير شاذ، وليس بلام كما

دعم المصنف وغيره سعد.

(٣) فلب اليب مد أشدّه الغراء، ولم يعم إلى فائل معين. وهو من البحر لغيره.

صديق: يجوز أن يكون فعلاً بمعنى مفعول، يكون تذكير مع أن المراد به أنثى مبالغة، لأن

فعلًا بمعنى المفعول، يستوي فيه المذكر والمؤنث، والمعمود وغيره عاباً كعبرج وقيل،

ويجوز أن يكون فعلاً بمعنى فاعل، ويكون تذكير مع المؤنث سارياً على غير القياس

المعنى: لو أنك سألتني إخلاء سبيلك قبل إحكام عقدتك النكاح بيساً، لم أمتنع من ذلك،

ولبادرت به مع ما أنت عليه من صديق الموقفة لي، وحقق يوم الرعاء، لأن الإنسان قد لا

يعتر عليه أن يفترق أحياته في يوم الكرب والشدة

والثبوت من شواهد ابن عطل (٣٨٤/١)، و«الإصناف» لأبي البركات (٢٠٥/١)،

و«الحرارة» (٢٤١/٥). وانظر «جامع الدروس العربية» للملاييني (٤٦٧)

(ويبرزها) أي- أن المفتوحة المحممة حال كونها مفروقة (مع العمل) (ومع) طرف، أي- عند دخولها على العمل المتصرف، بخلاف ﴿وَأَنْ لِّئَلَّا يُتَذَكَّرَ إِلَّا مَا أَمَرْتُمْ﴾^(١)، و﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ احْتِفَاقُ﴾^(٢). (النبي) نحو ﴿عَلِيمٌ أَنْ تَكُونُ مِنْكُمْ مَرْمِيٌّ﴾^(٣)، (أو «سوف») نحو: واعلمنم فيعلمن المبرء بعلمه أن سوف يأتي كل ما قُدِّرَ^(٤)

(أو «قد») نحو: ﴿لَتَعْلَمَنَّ أَنَّ قَدْ أَنْزَلْنَا رِسَالَاتٍ رَبِّهِمْ﴾^(٥)، (أو حرف النفي) نحو: ﴿أَفَلَا تَهْتَفُونَ إِلَّا لِمَزَجِ الْجَنِّمِ قَوْلًا﴾^(٦)، ومع الاسمية يجوز التصدير بلا، نحو: أشهد أن لا إله إلا الله، وبإداة الشرط، نحو: علمت من أن إن ضربك اصبره، أو بكنم، نحو: علمت أن كم علام لي، ويجوز التحرد عن ذلك، نحو قوله:

مِي وَبَيْتِي، كُشُوبُ الْهَيْدِ، قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَذَا كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيُسْمِعُ^(٧)

(١) سورة لعم، الآية ٣٩

(٢) سورة لأعراف، الآية ١٨٥

(٣) سورة السمل، الآية ٢٠.

(٤) سى تحريج البيت معصلاً، فقد ربه

(٥) سورة الحى، الآية ٢٨

(٦) سورة ط، الآية ٨٩

(٧) قُتِيبُ الْبَيْتِ بِالْأَعْمَى مَسْئُولٌ بِنِ قَبَسٍ مِي «ديوانه» (١٠٩) وهو من بحر البسط

والنحويون أوردوه مكلاً، والذي قُتِيبُ مِي «ديوانه» في صغر البس

لَنْ لَيْسَ يَنْقَلِبُ عَنْ بِي «الحمد الجبل

وأما المعر الذي أوردوه فليس فيه من كلام الأعشى إلا قوله (بختى ريشل) فإنه معر

يهي آخر من القصيدة، وهو

(وكان) **لنفسه** نحو كان ريداً الأسد، وقد يكون للشكيك^(١)،
نحو: كأنك تمشي، (ونحنف) كان، (وتلغى) عن العمل، نحو:

وصدر مشرق البحر * كان شديداً حقد^(٢)

(على الأفعج). [ويجوز فيها تنحيف تقدير ضمير الشأن كالمسوحة

المخففة، كذا قالوا، ويجوز أن لا يقدر لعدم الداعي إليه].^(٣)

إشابة ثلث حركات لا يعال لنا • [ث كدك م م بمعنى وتعمل

والمعنى هم من هم كالشبر الهدية في مضانهم وحدهم، وأهم شوظون أسهم على
الموت، شوظون به، لأنهم قد علموا أن الإنسان هالك سواء كان عا أو فقيراً،

والشاهد فيه (أن هالك) حيث حقف (أن) وحذف اسمها، والتقدير أنه هالك، وحاء
خبرها حيلة اسمية (كل من ينفق ويتعطل هالك)، (هالك) خبر مقدم (كل) والت
من شواهد سيويه (١٣٧/٢)، والمعنى اللبيب (١) (٣١٤)، وحربه لأدب (٤٢٦/٥)

(١) ويرجيء للتحقيق، صرح به صاحب المعنى اللبيب

قلت: قال ابن هشام في المعنى اللبيب «مل شاهد (٣١٢)» وذكر: (لكن) أربعة معان

أحدها وهو المال عليها والمعنى عليه النشبة، وهذا المعنى أصله الجمهور (كان)
ودغم جماعته سهم ابن السيد الطليوسي أنه لا يكون إلا إذا كان حرره اسماً حامداً،
نحو: كأن ريداً أسد بحلاف كان ريداً قائماً، أو في الدار، أو عندك، أو معوم، فإنها هي
ذلك كله للفظ

وقائى: الشك والظن وذلك فيما ذكر، وحمل ابن الأثيري عليه كدك بالشاء مفعل،

أي: أظنه مفعلاً

والثالث: التحقيق، ذكره الكوفيون والرحماني

والرابع: التقريب، قاله الكوفيون وحملوا عليه كأنك بالثناء مفعّل، وكأنك بهصرح أب،

وكانت بالندبا لم تكن وبالأحمر لم تزل.

(٢) سبق لمخرج البيت مفعلاً.

(٣) ما بين معكوفين زيادة من نسخة ج

(وَالْكَسْرُ لِلْإِسْمِ) أي: لطلب درك السامع بدفع ما عسى أن يتوهمه، وهي مفردة، وقال الكوفيون: هي مركبة من لا وإلّ المكسورة المقدرة بالكاف الزائدة، وأصلها لا كان، فنقلت كسرة لهجرة إلى الكاف، فحدثت الهمزة (بوسطة) حيز متداً محذوف (بس كلام) فيها يرس) نفيًا وإثباتًا (معنى) سوء. كان النفي لقطاً، بحر: حائتي ريد لكنّ عمرًا سم يحيى، أو لا، بحر: ريدُ حاصرٌ لكنّ عمرًا مسائرٌ

(وَالْحُفْ) [ب. ١٦١] لكنّ (فسمى) عن العمل، والأحفش ويوس أحاراً إعمالها محففة، ولا أعرف له شاهداً كذا في الشرح^(١)

(وَنُحْزِرُ مَعَهَا) أي: مع لكنّ مشددة أو محففة (النوا) وهي عاطفة للحملة على الحمزة، وجعلها اعتراضية أظهر من حيث المعنى.

(وَالْتَّ) لِلتَّعْمِيّ) نحو:

لَيْتَ الشَّابَّاتُ يُعْهَدُ يَوْمًا^١

(١) **ب** قول السرياني في «معجم الهوامع» (٥١٨): «تُحْفُفُ (لكنّ) فلا تعمل أصلاً لعدم سماعه، وتُحْلُ ببناءً يعطها تلفظ «تعم»، ويروال موجب إعمالها، وهو الاختصاص، إذ صارت بعدها لاسم والفتحة، وأحار يوس والأحفش إعمالها فاسماً على إن وإنّ وكان»

(٢) **ب** يبت منه أبو التّحفة: «سعد بن القاسم السوي من (٥٢١هـ) في «ديوانه» (٢٢) وسمام لبس

الإيتيت: «الشَّابَّاتُ يُعْهَدُ يَوْمًا» * فَأُخْرِجُهُ بِسْمِ مَعْلُ الْعَيْشِ

واشهد فيه قوله (لت الشَّابَّاتُ يُعْهَدُ يَوْمًا) حيث جاءت (ليت) للتّحفي، وهو طلب ما

لا يطع فيه، وعملت لي الاسم معيًّا، وهي البحر رفعاً

وايتت من بحر الزمر، ومن شواهد ابن عثيل (٣٤٦/١)، والأوضح المسالك

(٢٦٨/١)، و«شرح شعر الندي» (١٤٨)

(وآخر الصراء «لب ربد قاسما») سبب الحرائس.

(و«لعل» للترجي) نحو لعل ريداً عالم

والفرق بين التمني والترجي أن التمني مستحيل ومستبعد جداً،
والمرجو ممكن جداً.

(وشد الحر بها) أي: بلعل، نحو

لعل أي المعوار منك قريباً.

وفي بيان المتعلق^(١) «حينئذ إشكال»

(١) قلت: هذا عجز بيتي من الطويل، وصدده

فقلت: ادع أخرى وأرفع الصوت جهراً

وهو لكعب بن سعد الصوري، (جاءني ب ١٠ ق ١٠ هـ) ورُسب لسهب العمري

والشاعر فيه: (لعل أي المعوار) حيث جرّ (لعل) لفظ (أي) على لمة غُفيل، لأن (لعل)

مكون حرف جرّ في بثهم ويروى: (لعل أنا المعوار) ولا تساعد به على هذه لزومه

والبيت من شواهد «خزانة الأدب» للبيهادي (٤٢٦/١٠)، وليس عقل (٤٣)،

وهذا اللصحة في شرح الملحمة للصايغ (٨٥، ١)، وهذا اللسان، مادة عقل ونظر: جامع

الدروس ١٦٣٤

(٢) وهو من قبيل الروائد، لا يتعلق بشيء.

قلت: قل أي هشام، وردعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك، لأنه يحتمل أن لأصل لعله

لأي المعوار منك حوائه قريب، صحت موصوف (عرب) وضمير الشأن، ولا م لعل

الثانية تحضماً، وأدغم الأولى في لام البحر، ومن ثم كان مكسوره ومن فتح فهو على

لغة من يقول الحال لريد بالفتح، وهذا تكلف كثير، ولم يثبت صحيح (لعل)، ثم هو

مصحح بخل الأئمة أن الحر - لعل لمة قوم بأعيانهم «معني الديب» (٣٧٧)

وهذا الزجاجي في «اللامات» (١٣١) «هد، شعر قديم، ومثل هذا يروى على ندره ولا

يقلس عليه»

[الحروف العاطفة]

(الحروف معاصه: الواو، والياء، وهـ، وحي، واو، و، و، ولا، ولكي) قدم الواو؛ لكونها أصلاً في باب العطف، ولكونها لمطلق لجمع، وأعقبتها بذكر ما يشاركتها في الجمع، ثم قدم منها العاء على ما للتراخي والتدرج، وأخر حتى؛ لأنها للتدرج، فحققتها التأخير، ثم ذكر ما لأحد الأمرين، وهي أو وأما وأَمْ، ثم عقب ما لدعي والإصرار والاستدراك، وعرف.

(ولأربعة الأول للجمع) بين المعريين في كونهما مستئين، أو مستأداً إليهما، أو معولين، أو حاليين، وحق ذلك، وبين الحاملين في حصول مضمونتهما.

فإن قلت: يعلم حصول مضمونهما بلا عطف أيضاً، فما فائدة العطف؟

قيل: الجملة الثانية بلا عطف يحتمل كونها مدلاً، وكون الأولى غير مقصودة أو غلظ، قالوا: ويفيد لص على كونهما مقصودين، وعدم كون الأولى غلطاً.

(ولأربعة) العاء لتفسير (لجمع نطقاً ولا تريب بها، والفاء للتريب) مع الوصل، (وأنتم منها) أي: مثل الفاء في الترتيب (سهلة) أي: مع مهنة، ومنها يعلم الوصل الذي في الفاء، (وحتى) منها في الترتيب لكن الترتيب فيها [١٦٢] مُعتبر بحسب اللحن لا الخارج

بأن يكون تعلق ما تعلق به حتى لما قبلها أقرب وأولى صد الدهن من تعلقه بما بعده، وإن كان في الخارج متأخراً، نحو مات كلُّ أبٍ لي حتى آدم (ويعنيها - - - - -) حقيقة، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو حكماً، نحو: سمّت الدارحة حتى الصباح، فإنه قريب من شروعه. (- - -) هذا العطف (- - -) في المعطوف، نحو: قدم الجيش حتى الأمير، (- - -) نحو: قدم الحجاج حتى المشاة، والطرف يتعلق بمفهوم الكلام، كأنه قال يعطف بها جزء من المنبوع ليميد قوة وضعفها، لأن عطف الجزء على ما يتعلق بالنسبة جملة يكون من حيث المعنى تأكيداً، وتخصيص بعض الأجزاء بالتأكيد دون بعض لا يكون إلا بتحقيق مميز له عن غيره من الأجزاء بوجوب احتمالاً في ثبوت الحكم به من قوة أو ضعف. ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار بعمل ذلك ليميد ما هو من لوازم صحته، وهو القوة والضعف في تحمل ذلك السنة، وهذا مما هو ملحوظ في وضعه؛ إذ (حتى) وضعت للتدرج، أي: يعطف بها جزء من المنبوع لإفادة هذا العرض، وهذا وإن كان يتأني في الراو وغيرها أيضاً، لكن لم يقصد في وضعها، وإذا أفاد هذا المعنى ما هو جزء حقيقة أفادها ما هو في حكم الجزء حكماً

(وَأَوْ) و(إِنَّ) و(أَمْ) لأحد (نفس) أو الأشياء (سها) غير معيش،

والفرق بين أو وإنا: أنك في (إنا) تبي أول كلامك على الشك، وفي (أو) تبدأ على القطع، ثم يظهر الشك. وفرق آخر، وهو: أن يجيء (أو) بمعنى (إلى) و(إلا)، ويجيء أيضاً للإضراب، نحو قوله تعالى: [١٦٢/ب]

﴿مِثْلَ الْكَلْبِ أَذَى يَرِيدُونَ﴾^١، ومعنى الإصرار في كلام الله تعالى: أن الأول كان إحصاراً على ما عد الناس، فأصرت عما يعلط عبد الناس من عددهم، وقال: ﴿أَوَ يَرِيدُونَ﴾، أي فأرسل إلى جماعة عددهم عبد الناس منه ألف، وليس كذلك، بل يريدون، وكلُّ (أو) في عمر الموجب، نحو: ﴿وَلَا تَطْلُعْ مِنْهُمْ آتِماً أََوْ كُفُوراً﴾^٢، على أصلها، والعموم مستفاد من وقوع

() سورة الصافات، الآية ١٤٧ وسماها ﴿وَأَرْسَلْنَا إِلَى مَالِكِ الْكَلْبِ أَذَى يَرِيدُونَ﴾

بد قال الثراء (أو) هنا بمعنى (بل) قال بن عصور ولا إصرار ذكره سيوه في التلمي، والهي، إذ أعدت العامل كفورك ست بشرأ أو ست عمراً، ولا نصرت ريداً أو لا نصرت عمراً قال ورعهم بعض السجوبين أنها يكون للإصرار على الإطلاو واستدلو بعونه تعالى. ﴿وَأَرْسَلْنَا إِلَى مِثْلِ الْكَلْبِ أَذَى يَرِيدُونَ﴾، ويقول كالفصار: أو أَكْذَبُ شَوْثًا قال وما ذهبوا إليه فاسداً وقال بن مالك إحصار الكوفون موعظتها (بل) في الإصرار، وواقتهم أبو علي وابن جرهدن وابن جني.

حاصل هذا الخلاف أن الكوفيس إحصار أن نائي (أو) للإصرار بمعنى (بل) وواقتهم عليه أبو علي العارسي وابن برهدن وبن مالك، وأن العبريس معو أن يكون (أو) للإصرار، لا بعد الهي أو الهي يظن في هذه المسألة الكتاب: ليريه (١٨٨/٣)، وسماني لفران: للبراء (٣٩٣/٢)، و: المقضب: للمبرد (٣٠٤/٣)، و: محال: ثعلب (١١٢، ١)

قال بن جني في المحصائص: (٤٦١، ٢) «فلم يقل الله سبحانه ﴿وَأَرْسَلْنَا إِلَى مِثْلِ الْكَلْبِ أَذَى يَرِيدُونَ﴾ فلا يكون فيه (أو) على مذهب الثراء بمعنى (بل) ولا على مذهب طبر في أنها بمعنى (أو) فكيف عدنا على بها في كونها تنكي وديت أن هذا كلام حرج حكاية من الله لقول مخلوقين - وتلوته عبد لعل النظر: وأرسلناه إلى جميع لو وأسموهم لفلثم اتسم فيهم هؤلاء مائة ألف أو يريدون»

() سورة الإسراء، الآية ٢٤

بد (أو) هنا للإحصار وبسبب التحير، فلا يسع حينها لجمع بين المعلومين، فيكون معنى الآية: ولا تطلع منهم آتياً، ولا تطلع منهم كفراً، ولا تطلع منهم آتياً وكفوراً =

الاستفهام في سياق النفي .

(وَأَمَّ) **المُنْصَلَة** احتراز عن **المصصلة**، (لَا رَمَّةَ لَهْمَزَةٍ **الاسمهام**)

ولم تقلديراً، نحو

لَقَمْتُكَ مَا أُدْرِى - وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا - سَمِعَ زَيْنُ الْخَمَرِ أُمَّ بِقَمَرٍ^(١)

(يسها) أي: يقرب أم المتصلة، ويتصل بها، دون الهمزة؛ لأن الهمزة غريقة في الاستفهام. (أَحَدَ **المُسْتَوِيَّيْنِ**، و) الأمر (لَاخِرُ) يعني (لَهْمَزَةُ) أي: همزة الاستفهام، نحو أُرْجِلُ فِي الدَّارِ أُمَّ امْرَأَةً، وَأَصْرِبُ زَيْدَ أُمَّ أَكْرَمَ. (بَعْدَ شُوتِ أَحَدِهِمَا) أي: أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ عَدَّ الْمُتَكَلِّمُ (لَطَفَ) متعلق (بِليها) (التعبيس، وَمِنْ شَمِّ) أي: ولأجل أن (أُمَّ) المتصلة بليها أَحَدَ **المُسْتَوِيَّيْنِ** وَالْآخَرُ الهمزة (لَمْ يَحْزُرْ) تركيب (أَرَأَيْتَ رِيَا أُمَّ عَمْرَأَةً) حيث لم يل أَحَدَ **المُسْتَوِيَّيْنِ** الهمزة؛ لأنَّ **المُسْتَوِيَّيْنِ** زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَلَمْ يَلِهَا أَحَدُهُمَا، مِلَ وَلِي رَأَيْتَ، وَهُوَ لَيْسَ أَحَدَ **المُسْتَوِيَّيْنِ**.

= وقال **الشمالي** في «فقه الله» «أَوْ سَمِعَ وَأَوْ سَطَفَ». لكن الزجاج استدرك فقال (أَوْ) هنا أَتَوَكَّدُ مِنَ الْوَاوِ، لِأَنَّ الْوَاوَ إِذَا قُلْتُ لَا تُطْلَعُ رِنْدًا وَعَمْرًا مَأْطَاعُ أَحَدِهِمَا كَانَ غَيْرَ عَامِي، لِأَنَّهُ أَتَمَّ. أَنْ لَا يُطْلَعُ (لَا شَيْءٌ)، «مَدَامَ لَا تُطْلَعُ سَهْمَ أَتَمًّا أَوْ كَهْوَرًا، «مَدَامَ» ذَلِكَ عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَهْلٌ أَنْ يُتَقَى.

(١) قُلْتُ: قاتله: عمر بن أبي ربيعة المحزومي، وهو جعفي، في «دبراه» (١٦٦). وهو من البحر الطويل، ومن شواهد سيبويه (٢١٣)، و«حرواة الأدب» للبعداوي (١١٢/١١)، و«المقتضب» للمبرد (١٩٧)، و«الكامل» له أيضاً (١٨٧/٣)، و«المفصل» للزمخشري (٤٣٨)، و«معني اللب» لأبي هشام (٥)

والشاهد فيه (يسمع رمس أم بختان) حيث حدثت همزة الاستفهام قبل (يسمع) للقرينة العطفية وهي (أُمَّ) وانظر لراماً «جامع الدروس العربية» للملايبي (٣١١).

وقال سيويه: وهو جائز حسن، وأريداً رأيت أم عمراً، أحسن،
 ولعله اعتبر المعنى؛ إذ المعنى: أريت ريداً أم رأيت عمراً. (وسنم)
 أي: لأجل أنها تطلب التعيين؛ (كان حوائها) أي أم المتصلة (بالنمين)
 فيقال في جواب: أرحل في الدار أم امرأة. رحل، أو يقال امرأة، بتعيين
 أحد الحنسيين، أو يعني كليهما؛ لاحتمال العطف في اعتقاد المتكلم بتحقيق
 أحدهما (دور ممن أو لا).

(والمنقطعة كـ «نل» والهنرة) أي: [١٦٣] للإصرار عن الأول مع
 الشك في الثاني، (مثل:): تركيب «إنها» أي: هذا القطيع (لأنل أم شاء؟)
 أي: بل أمي شاء، وهي الاستفهام المستأنف، فلا يلزم عطف الإنشاء
 على الإحيار، أو العطف بالتأويل؛ لأنه لما أصررت عن الأول، وشك في
 الثاني؛ كأنه قال بعد قوله: إنها لأنل: ليست كذلك، وشك فيها، فقال: أم
 شاء، أي: أمي غير شاء أم شاء، فيتناول على هذا الوجه أم المتصلة من
 حيث المعنى^(١)

(و) كلمة «إننا» قبل ظرف (لازمة) (المعطوف عليه) بها (لازمة)
 استعمالاً (مع «إما») نحو: حاءني إما ريد وإما عمرو، وتوضعها بالنساء
 أول الكلام على الشك، وقد يقدر نحو

(١) قلت: قال ابن هشام «المنقطعة من معاليه من دلل، ولا يجازيها معنى الإصرار، وقد
 تقضي مع ذلك استهماً حقيقياً نحو: إننا لأنل أم شاء، أي: بل أمي شاء وإنما فسرنا
 بعدها مبتدأ، لأنها لا تدخل على المبرد أو بكراً كتوبه معالي «إنل البسات» أي: لك
 البسات وقد لا تقتضيه البتة نحو «مهل قنوي طلسات وفشور» أي: بل مل نستوي،
 إذ لا تدخل استهماً من استهماً: الوصح المسالك (٣٧٥/٣)

قُلْتُ بِدَارٍ قَدْ تَقَدَّمَ عَنْهَا وَإِنَّا بِأَمْوَاتٍ نَسْتُحْيَاهَا
 أَي: إما بدار. (حائز: مع «أز») أي إما مع أول، فيحور أن يحمل
 كذلك بتصدير إما قبل المعطوف عليه بها، وبهذا يجعل دالة على عروض
 الشك.

(١) قلت ذو الرئة، وهو في «درواه» (٣٣٧)، وفي «البحر» (١١٨) (٨٦) وليس هو
 للمعروف من مصيدة مدح بها سليمان بن عبد الملك وصورته البرية نهضت يدٌ قد
 تقدم عنها

نهض من هاض بعض هيص، أي نكس بعد أن سائل لشده. تقدم حال الرمي
 المعنى وصف الشاعر أن دنته كلما قاربت الرية، وطبع هو في أن تدمن خروجها وبراً
 يخالها ترويض ثلاثين كاس، ورجعت إلى الأسقام بأشد ما كانت عليه، وحدث بسبب
 ودية الديار التي كانت تشرح قواه

الشاهد فيه «بدار» أصله: إذا بدار قد تقدم عنها، وإنا بأمواتٍ، مشددة «إنا»
 الأولى، اكتساء بد (إنا) الثانية، والبيت من شواهد «معني اللب» لابي هشام (٩٢)،
 وفتح الهمز «للسيرطي» (٢٠٩/٣)

قيل لها (أم) على نوحين متصلة ومقطعة

بالسنة هي التي يكون ما بعدها متصلاً بما فيها، ومشاركاً له في الحكم وهي التي
 تقع بعد عمرة الاستعظام أو عمرة السوء، ولأول كقولك وأحلي في الدار أم حائز؟
 والثاني كقوله تعالى: «سواء عليهم أآذنتهم أم لم تُؤذنهم» وإن ثبت متصلة، لأن ما
 قبلها وما بعدها لا يختص بأحدهما عن الآخر.

وهام **المتصلة** هي التي تكون لتقطع الكلام لأول واستئناف ما بعده ومعناها
 الإضراب، كقوله تعالى: «هل يشعرون الأذى والمعصية» **أم هل يشعرون المكافآت والثواب** ●
 أم يشعرونه شرجاً؟ والمعنى (هل جعلوا له شركاء)، قال المرأة يقولون من لك
 قيدا حق؟ أم أنت رجل ظالم، يريدون «هل أنت رجل ظالم؟ وعادة تقتصر مع
 الإضراب استعمالاً إنكارياً، كقوله تعالى: «ألم تأنسوا بالذين أنزل عليكم البؤس؟» ولو قدرت
 «أم» في حله الآية للإضراب المعطوف من هو فليس معنى الإنكار، لزم الشك.

ودهب أبو علي إلى أن إما ليست بعاطفة، لتقدم الواو عليها،
وتقدمها على المعطوف عليه

وأجيب: بأن إما المتقدمة ليست بعاطفة، والواو رائدة لتأكيد
المعطف؛ لمحيتها غير عاطفة أيضاً، وحيث لمقارنتها غير العاطفة في
التركيب، بخلاف لکن.

(و لا لا) لئني الحكم عن مفرد يعد إيجابه للمتنوع، ولا يحيى إلا
بعد الإيجاب، ولا يعطف بها إلا الاسم، وعطف المصارع بها نادر قليل؛
إذ هو موضوع لعطف المفردات

(و دل) للإصرار، وهو جعل الأول موحياً أو غير موحٍ
كالسكوت عنه، يحتمل أن يكون صحيحاً أو علطاً، كأنه غير مذكور
أصلاً، وما بعدها في الموجب موحٍ بالانعاق، وفي غير الموجب
اختلاف، فلما حاسي زيد بل عمرو ومعناه: بل حياء عمرو، وقيل: بل ما
جاء عمرو،

(والكن) للاستدراك مع مغايرة [ب. ١٦٣] ما قبلها لما بعدها نفيّاً أو
إثباتاً من حيث المعنى كما مر في لکن المشددة، (أحدهم) أي: لأحد
الأمريين (نمب) و (الكن) لآرة لسمي وهي تقيصة لا، حيث لزم سبق
الإيجاب، بحر جامعي زيد لا عمرو، واستعمالاً، مثالة: ما جاعني زيد
لكن عمرو، فسمي مجيء زيد باقي بحاله لم يكر الحكم به غلطاً منك،
وإنما جئت به (لكن) دعوا لتوهم المحاطب بأن عمراً لم يجر أيضاً.

[حروف التمسك]

حروف التمسك: «الـ»، و«ا»، و«هـ» (فالـ وألف لتتركب مضمون الجملة، يتبدأ بهما الكلام لإيقاظ السامع، لتتمكن الجملة في ذهنه، ويدخلان على الجملة خيرية أو طلبية، أمراً أو نهياً أو استعهاماً أو تمهيداً أو غير ذلك، دون المعرود، بخلاف «ها»، فإنها تدخل المعردات، ويكثر في أسماء الإشارة، ويفصل بينها وبين اسم الإشارة: إما بالقسم، نحو: «ها والله ذا»، و«ها لعمرى ذا»، وإما بضمير المرفوع المتعصل، نحو: «ها أنتُم هؤلاء»^(١)، وإما بغيرهما قليلاً، نحو:

«قلْتُ: لهُم هذا لها عاً ودّاً يساً»

[حروف الداء]

حروف الداء: «دا» اعتمها (خير مبتدأ محذوف، أي: هي اعتمها،

(سورة كى صمران الآية. ٦٦ - وسمها «فا انتم هؤلاء: غاصتمم فيما لحكمم به علمم قلتم

فما جئوكم فيما كنتم يعدون»^(٢) و«فما كنتم تعلمون»^(٣)

(١) **سب:** كتب كثيرون هذا البيت إلى لبيد بن ربيعة ومهم الأعلام النشمري شارح شواهد سيوره، قال البعداني في «الحزائنة» لم أره في ديوان لبيد والبيت من البحر الطويل، ومن شواهد سيوره (١/ ٣٧٩)، و«المعصل» لرحمشري (١/ ٤٠٩)، و«المفصص» لمرود (١٢١)، و«معجم الهوامع» للسيوطي (١/ ٣٠٠) - وصدره

ونحن اقتصفا المال بصغير بيتاً

الشاهد به تقديم «ها» التي تليبه على «دا»، على أن الفعل بالواو بين «ها» و«دا» قليل، والأصل: وهذا ليا والتقدير هذا لها، وهذا لي

لم يقيم، وبلى في جوابه يعمى قام ريد، فعمى بلى في حوت: ﴿الْأَنْشُ
يُؤَيِّنُكُمْ﴾^(١): أنت ربا، ولو قيل في موضع بلى هذا: نعم؛ لكان كضراً،
وهذا قول ابن عباس رحمه الله وقيل: بحور استعمال نعم أيضاً؛ لجعلها
تصديقاً للإثبات المستفاد من إنكار العمى، ويؤيد هذا القول ما ورد في
حديث الخصمية من قولها: نعم بعد قوله رحمه الله: «لو كان على أبيك دين
فقطته أما كان تقل منك مه»^(٢)، [قالت: نعم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «فقد بين
الله الحق»]^(٣) فيه إيجاب للقول، ولا تصديق لعمى، وقد اشتهر هذا

(١) سورة الأعراف، الآية ١٧٧ وهي «وإِذَا أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَوَعَّيْنَاهُمْ

عَلَىٰ تَقْلِيمِ الْأَنْشِ يُؤَيِّنُكُمْ» والأناشيهة

قلب أي بلى أنت ربنا بخلاف نعم وأبى، فإن الحوت بها يشع ما قلها في إثباته
ونعم، فإن قلب لرجل «أبى لي عليك ألف درهم»^(٤) فإن قال «تبلى» لزمه ذلك، لأن
العمى «تبلى لك على ذلك»، وإن قال «نعم» أو «أبى» لم يلزمه، لأن العمى «نعم
ليس لك على ذلك» والقرآن بين «بلى» و«نعم» تأتي بعد النفي والإثبات «وإذا قيل ما
قام زيد» فتصديقه نعم، وتكذيبه بلى

(٢) قلت: حديث صحيح، أخرجه أحمد في «مسند» (١٦١٧٥)، وأبو يعنى في «مسند»

(٦٨١٢)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٥٤٥)، والبيهقي في «السر»

(٣٢٩/٤)، وابن عبد البر في «المعتمد» (٣٩٠/١) و(١٣٦/٩) وهذا الساتل من

ختم، وقد سماه الحافظ ابن حجر المفلاني في «فتح الباري» (٦٨/٤) خصص من

هوف الخصمي. والحديث كما عند أحمد عن عبد الله بن الزبير، قال: جاء رجل من

ختم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إن أبي اذكرة الإسلام، وهو شيخ كبير لا يستطيع

زحمت الزحلي، والخم مكتوث علي، فأخضع عنه؟ قال: «والت أجور وليه؟» قال نعم،

قال: «وأزيت لو كان على أبيك دين ففقطته عنه، أكان ذلك يجرى عنه؟» قال نعم،

قال: «فأخضع عنه»

(٣) ما بين معكوفين رابطة من نسخة ج

للعرب. كذا في الشروح.

(وأي) محضه «سحاب السمى» أي. بقض النفي السابق، وجعله إيجاباً خيراً أو استهماً، فلا يقع بعد الإيجاب، ولا بعد النفي لتصديق النفي، مل لعملها إيجاباً، وشذ استعمالها لتصديق الإيجاب، نحو قوله: وقد تعدت بالوصل يسي وبها بلى، إنَّ من رآكَ القُورَ كَعِيداً^(١) أي. ليتعدن، بالون الخفية.

(وأي) ثبات أي: حرف منته (بعد لاستهام) وذكر بعضهم: أنها تحي، لتصديق الخبر أيضاً، وذكر ابن مالك: أن (أي) بمعنى مع، وهذا مخالف لما ذكره الشيخ ابن الحاجب . (وبنبرم الفس) أي لا يستعمل إلا مع القسم، يقال: إي والله، وإي وزي^(٢)، ولا يصرح

(١) «يب قال البغدادي في «حزاة الأدب» مد أن استهد باليب (٢٢٢/١١): وهذا البيت لم أعره ولم لنظره إلا في هذا الشرح» أي وشرح الرضي على الكافية (٤٢٨/٤) واستعمال (بلى) في البيت لتصديق الإيجاب شاذ، وكان القيلس (مع) ودعم القراء لى أصلها (نزل) ردت عليها الألف للوقف، فلما كانت للرجوع عن النفي، كما كانت (مل) للرجوع عن التخذ في ما قام ريد، بل غثرو

(٢) سورة يوسف، الآية ٥٣ وتسامها «وقضيتك أحن هو قل إي وزي إنَّه لحن وعنا أنتم بتجربين» «يب في «فتح العروس» للزبيدي، سادة أي دومي الصلاح أي كلمة تتقدم القسم مفادها بلى، يقول إي وزي، وإي والله وقال اللبث إي بيس، ومه قوله تعالى «قل إي وزي»، والمفسر إي والله

وقال الزجاج المفسر نعم وزي

وقال الأزهري وهذا هو القول الصحيح. وقد تكرر في الحديث إي والله، وهي بمعنى مع، إلا أنها تختص بالمحبة مع القسم إيجاباً لما سبقه من الاستفلام

المعمل بعدها، فلا يقال: إي وأقسمت برمي. وهي إي ها الله ذا إذا تعرد
عن هاء التثنية وحرة: حذف الياء للساكنين، وتحرريكها، والجمع بين
الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الإيجاب بصون آخرها من
التحريك، والحذف وإن كان [ب/١٦٤] يلزم اجتماع الساكنين على غير
حده؛ لكونها في كلمتين إخراج لهما مجرى كلمة واحدة، وهذا أيضاً من
خصائص لفظ الله.

(و«أحل»، و«حير»، و«إن» **بصديقٍ لمُخَرِّ**) سواء كان الجبر موجباً
أو منقياً، ولا يقع بعد الاستفهام وسائر ما فيه معنى الطلب، وقد جاء إن
لتصديق الدعاء أيضاً، نحو قول ابن الزبير لمن قال: لمن الله بآفة حملتي
إليك: إن وراكبها^(١)، أي: لمن الله تلك الآفة وراكبها، وهذا خلاف ما
ذكره المصنف من كون إن بصديقاً للمخبر وقوله:

يَكْفُرُ الْغَوَاذِلُ فِيهِ الصَّغِيَا ح يَلْمِزْنَ سِي وَالْزَمَهُنَّ
وَيَقْلُنَّ: شَبِثَ قَدْ عَلَا لَكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ: إِيَّاهُ^(٢)

(١) قلت: قال الفراهيدي في كتاب «العين» (٣٩٨/٨) «ويلما عن عبد الله بن الزبير أن
أعرابياً أتاه، فسأله فعزته، فقال: لئن الله بآفة حملتي إليك^١ حال ابن الزبير إن
وراكبها، أي أكل^٢ ومثله في «لسان العرب» لابن منظور، مادة لمز، و«الليث
والثيبين» للمجاط (٣٥٠/١)

(٢) قلت: من مجزوء التكامل، فقلت: عُبِدَ الله بن قيس الرُّقَيَات، «الذَّيْوان» (٦٦). وهو من
شواهد سيويه (٢٠٨/١)، و«خزوات الأدب» للبعدادي (٢٢٧/١)، و«معجم اللب»
لابن هشام (٥٠) وفي بعض المصادر ١٥ للمحة في شرح الملحمة للصالح (٩٩/١)
يَكْفُرُ الْغَوَاذِلُ فِي الصُّبُوحِ انظر كلاً من «جامع الدروس العربية» لنعلاني (٧٩١)،
و«معجم الشواهد العربية» للشيخ الدرر (١١١).

يحتمل أن يكون للتصديق، والهاء هاء السكت، ويحتمل أن يكون من الحروف المشبهة، والهاء صميم. والخبر محذوف، أي: إنه كذلك.

[حروف الزيادة]

(حروف الزيادة) أي: التي من شأنها أن تقع زيادة، لا أنها لا تقع إلا زيادة، وسميت حروف الصلة أيضاً. ومائدتها في الكلام: التأكيد، وترتسب الظم، أو كلاهما، وسميت رائدة؛ لكونها زائدة على أصل المعنى.

(إِنْ)، و(أَنْ)، و(مَا)، و(لَا)، و(مَنْ)، و(الْأَمْ)، و(لَمْ).

(وإِنْ) مع (مَا) الـ (ب) أي زيادة (إِنْ) حاصلة مع (مَا) الـ (ب) كثيراً لتأكيد النفي، ويجوز في (مَا) و(لَا) عند إرادة اللفظ الحكاية والإعراب، وحينئذ يضعف بزيادة أَمْ مجعولة هجرة للتاكيد. (وَقُلْتُ) إِنْ، أي: زيادتها بحذف المضاف من الصميم، أو الضمير عائد إلى زيادتها؛ إذ التفسير: قُلْتُ زيادة إِنْ حال كونها مصححة (مع (مَا) المصدرية) نحو: انتظر ما إِنْ جَلَسَ القاصي، و(لَمْ) عطف على (المصدرية)، نحو: لما إِنْ قام ريد، والكثير بعد لما زيادة أَمْ.

= والتأنيب (بُ) حيث جاءت (إِنْ) بمعنى (بعم)، والهاء على ذلك هي هاء السكت، و(إِنْ) التأنيب هو غيد من قيس شاعر فريش في العصر الأموي، كان مقيماً في المدينة، وقد يرسل الرقة وشرح مع مصعب بن الزبير على عبد الملك بن مروان، أكثر شعره نمرل، وله مدح ونحو ولقب بابي قيس الرقيات؛ لأنه كان يرسل بثلاث أسوة، سم كل واحدة منها رقية.

توفي ما (نحو ٨٨٥) بطن الشعر والشعراء؛ لا في سنة (٢١٢)، واحترق البعادي؛

(٣/ ٢٦٥-٢٦٩)

(و «أن» مع «لما») أي: أن المفتوحة الراجعة كائنة مع (لما)، نحو: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا الثَّيْبُ﴾^(١)، (وبين «لَوْ» عطف على (لما) (و«القسم» نحو: والله أن لو قام ريدُ قعش. (وقلت) [١/١٦٥] يادتها أو مجيء (أن) الراجعة (مع «كأن» طينية^(٢)، وقد يراد مع حروف الإنكار، نحو: انه،^(٣) «ليست هي قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونُ﴾^(٤)، و«أَنْ لَوْ اسْتَغْفَلُوا﴾^(٥)، وأمرته أن قم، رائلة كما توهم بعضهم، بل الأولان محفطان، والثالث مصرة

(و) يزداد «ما» مع «إذا» أو زيادة (ما) كائنة مع: إذا، نحو: إذا ما تخرجُ أخرجُ، (و«مَنْ») نحو: متى ما تذهب أدعت، (و«أَيُّ») نحو: «أيما ما تذهبوا فله الأمتاء المحتسب»^(٦)، (و«أَيُّ») نحو: أيما تحلُسُ أجلس، ومع

(١) سورة يوسف، الآية ٩٦.

(٢) قلت: فطمه من ييب قاله كُتِفَ بـ أرقم الشكري

وَيَوْمَ مَا نُورِيهَا بِوَجْهِ مُغْتَمٍ • كَانَ طِينِيَّةً تَطُورُ إِنْ سِ وَرَقَ شَدِيمٍ

يُورِي مَوْجِ (طينية) على حذف الاسم، أي: كأنها وبالنصب على حذف الحر، أي: كأن مكانها طينية، وبالجر على الأصل (كطينية) وريدت (أن) بينهما واليب من شواهد ميبويه (١١٩)، و«أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ» (٣٧٧/١) وانظر «حروبه الأدب» لبيد دي (٤٤٠١)

(٣) ثم أعتد إلى قراءة هذه الكلمة في السجح الثلاث: نبي أعمدت عليها، وما سم رسمه رُس كما هو. ثم رأيت في «شرح الرضي» أنها: وفي مَوْجِ آخره (٥٠٣٤) «وومه حكانه ميبويه سمعا من قبل له: أشرح إذا أخصت لياذية» فقال آل بيه، مكرراً له أن يكون على خلاف ذلك

(٤) سورة الأعراف، الآية ١٨٥. وتسامها. «وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونُ لَدُنَّ قَرْبَةً» جلف فبأي حديث بقده تَلْوِيْشُونَ.

(٥) سورة الجس، الآية ١٦. وتسامها. «وَأَلْوَ اسْتَغْفَلُوا عَنِ الطَّرِيقَةِ لَأَنْقَضُوا بِأَنْفُسِهِمْ غِيَابًا تَتَخَدَّى

(٦) سورة الإسراء، الآية ١١٠.

(أَيَّان) قليل (وإبراء) نحو: إن ما اطلقت اطلقت (سرد) أي حال كونه أدوات شرط أو ذوات الشرط، أو وقت إعادة الشرط، وهو قيد لجميع ما ذكر؛ لأنها كلها تستعمل شرطاً وغير شرط (و) مع (مصر) خروج (بحر) نحو ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾^(١)، ﴿وَمَا حَطَبْتُمْ أَغْرِقُوا﴾^(٢)، (ولدت) زيادة ما كانت (مع المصائب) نحو: لا سما ريد، أي: لا شيء زيد، وعصبت من غير ما حرم، ومثل ﴿مَا تَصْكُمُ كَنَاطِقُونَ﴾^(٣).

(ولا لا) كانت (مع الواو) العاطفة (بعد نهي) نحو: ما حامي ريد ولا عمرو، ولو معنى، نحو: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٤)، وكذا الهي، نحو: لا تقصرت ريداً ولا عترة، (وبعد) عطف على قوله: (مع الواو) ولا على قوله: (بعد الهي)، لصاد المعنى. ﴿أَلِ الْمَصْدَرِيَّةِ﴾ نحو قوله تعالى: ﴿مَا مَتَّعْتُكَ إِلَّا تَشْخِطُ إِذَا أَمَرْتُكَ﴾^(٥)، أي: أن تسعد (وغث) أي قل محي، (لا) الرائدة، أو زيادته لا (قل أنفس) نحو ﴿لَا أُلَيْسُ بِمَقْشُورٍ﴾^(٦)، و﴿لَا أُلَيْسُ بِمَقْشُورٍ﴾^(٧)، والسر في زيادتها: التسيه على خلاف.

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩

(٢) سورة نوح، الآية: ٢٥ وسماها ﴿وَمَا حَطَبْتُمْ أَغْرِقُوا﴾ إذا هلكوا إذا هلكوا بهجوا لهم من قلوب

الله أنفساً

(٣) سورة بلديات، الآية: ٢٣

(٤) آخر سورة لقاح، الآية: ٧

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٢ وتساها ﴿لَا تَمَتَّعْتُكَ إِلَّا تَشْخِطُ إِذَا أَمَرْتُكَ﴾ قال آبا حلو: منه تخففتي

من ثابو وحلفته من طبع

(٦) سورة الهمزة، الآية: ١

(٧) سورة بلد، الآية: ١

القضية، حيث يُستغنى عن القسم، فترد لذلك في صورة نفي القسم.
(وشدت) زيادتها، أو مجيء الريادة كائنة (مع مصاف) نحو:

في ينز لا حوز سري وما شتمز^(١)

(١) فلتة قائله: المعجاج، وصحبه.

ومن أنكب حش إذا لهنج جشز

وهذا من أرسورة طريلة للمعجاج في مدح عمر بن عبد الله، وكان قد وشهه عبد الملك ابن مروان لقتال بعض المشركين من الحوز، والحوز السهلة التي يهلك فيها صائر الحوز، بالضم «هلائ» والنقص

والحوز «التفصل بعد الريادة» لأنه رُحِج من خال إلى حال
والحوز ما نقصت «كثرت من المعانة يقال خار بعد ما كاز، لأنه رُحِج من تكويره
ومنه الخبيث «تعود بالله من الحوز بعد الكثرة» معناه من نقصان بعد الريادة وليس
فخائه من قساد أمورا بعد صلاحها، وأخذ من نقص البصانة بعد لها «نظر»
العروس للربدي، مادة حوز

قال البغدادي في «خرائه» (٤٩-٤٨/٤) على أن (لا) فيه رائدة بلفظ ومعنى، أوز من قال بزيادتها في هذا البيت أبو حنيفة، وتبعة جماعة منهم ابن فريد في «الجمهرة» قال فيها ومن أمثالهم حوز في معارة بصرب للرجل الذي لا يعرف وجه امرء. وأشد هد البيت، وقال (لا) ها هو ومنهم أبو مصور الأزهري في «الهدب» وقال أنص «ودهب جماعة بلى أن (لا) هنا دافية لا رائدة أولهم المزمع»

فلب والحديث المشار إليه في «فتح العروس» قد رواه أحمد في «مسنده» (٢٠٧٨١) بإسناد صحيح على شرط مسلم وتسام الحديث عن عبد الله بن سرحس، أنه كان رأى النبي ﷺ قال كان رسول الله ﷺ يداً متافز قال «اللهم أنت الصالح في الشعر، والعلمية في الأكل، اللهم اختصنا في سفرنا، وأخصنا في أكلنا، اللهم بني حود بك من وفاقا الشعر، وكاتبه الثقلب، وبني الحوز بندق الكوز، ودعوة المظلوم، وسوء المنظر في الأكل والنمال»، قال وسئل عاصم عن «الحوز بندق الكوز» قال «حاز بندق ما كان» وأخرجه عبد بن حميد (٥١١)، والترمذي (٣٤٣٩)، والسيوطي في «الكبرى» (٨٨٠١)، وفي «عمل اليوم والليلة» (٤٩٩)، وابن حريفة (٢٥٣٣)

أي. هي بئر الهلاك، وذهب بالليل وما علم.

(والمس) و«الاء» و«لام» الرائدة (نقدم ذكرها) أي: ذكر زيادتها

هي باب ١٦٥ | حروف الجر .

[حروف انفسير]

(«حرما النسيب»: «أي») وهو تفسير لكل منهم مفرد، كعاه ريد؛

أي. أبو عبد الله، أو جملة، نحو:

وتزيمسي بالطرف، أي، أنت مُذنبٌ

وتفليسي، لكس إِيَّاكَ لا أَقْلِي^(١)

(و«أن» مُحَصَّصَةٌ بما) أي: بفعل (في معنى الثوب) ظرفية اعتبارية، أو على القلب، ولا يقع بعد صريح لقول، ولا بعد ما ليس بمعناه، بل ما كان بمعناه كالأمر والبداء والكتابة^(٢) وبحوها، بشرط أن يكون ما بعدها غير متعلق بما قبلها بحبرية أو عمل، فقوله: «وَأَجْرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ يَخْمَدُوا نَارَ رَبِّهِ أَتَالْهَامِ»^(٣) ليست أن فيه مفسرة؛ لكون ما بعدها خيراً لما قبلها، ونحو قوله تعالى: «وَمَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَّا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ»^(٤) تفسير للأمر، لا

(١) «ب» لم يسم فائله، وهو في «الحرارة» بلعدي (٢٥٥/١١)، وفي «الليب» «س» شام (١٧٧)، و«المعص» للرمخشري (٤٢٧)، و«الحى» الداني» للرددي (٣٩) الشاهد به قوله (أي) أنت مذنب) حيث وقعت (أي) تفسير لمعصون الجملة التي معها وانظر «جامع الدروس العربية» بدلاسي (٦٩٢)

(٢) في «ج» الكتبه

(٣) سورة يونس، الآية ١٠

(٤) سورة لقمان، الآية ١١٧

وَأَمَّا (أَنْ) فعملها فعل منصوب لا عر، ماصياً أو مضارعاً، وأحاز
مسيوبه كونه أمراً أو نهياً.

(وَأَسْب) بلا سب) أي للجملة الاسمية خاصة، لا إذا جمعت أو
كُفِّتْ (ما)، فيجوز فيها الإلغاء، [١٦٦] ويعمل في حرثتها، ويجعلها
مصدراً، وقد عرفت كمية ذلك.

[أحرف الخصى]

(أحرف الخمسة) أي، أحرف تدل على التحريض على الفعل
الآتي، وإذا دخلت على الماضي، أهدت التثنية والتوبيخ على ما عات^(١).

(أحلا)، و (ألا)، و (أوما)، و (أولالا).

الملاقة الشب. والوثيد نصير الولد، والأمان في الأصل المصون، وأراد بها هاهنا
حصل النحر والتعام بين أبيض يصف غوته، وأن الثيب حل راته، فلا يلي به
التهؤ والصب أم الوثيد مصوب بقلقة على أنه معزول
وهو من لبحر الكامل، ومن شواهد مسيوبه (١١٩)، و (أفقتب) للمر (٧٢)،
و (الكامل) له (٢٦٩/١)، وقسمي لبيب لاس هشام (٥٨٢).

() يب قال اشرح الرصي . . أعلم أن معاهما - أحرف التحفيز - إذا دخلت في
الماضي التوبيخ واللوم على ترك عمل، ومعاهما في المصارع الحفز على الفعل
واطلب له، فهي في المصارع بمعنى الأمر ولا يكون التحفيز في الماضي الذي قد
قاب، إلا أنها تستعمل كثيراً في لوم المحاط على أنه ترك في الماضي شيئاً، يمكنه
تداركه في المستقبل، فكأنها من حيز المعنى، للتحفيز على فعل مثل ما عات، وقلما
تستعمل في المصارع، أيضاً، إلا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله
المحاط قبل أن يطلب منه، فإن حلا الكلام من التوبيخ، فهو الرصي، فتكون هذه
الأحرف للرصي.

(بها صدر الكلام) لدلالاتها على أحد أنواع الكلام، فتصدر لئدل من أول الأمر على أن الكلام من ذلك النوع. (وسمى العمل سهواً) نحو: هلا تصرف زيداً، (أو تقديرًا) نحو: هلا زيداً تصرفه، وقد جاء لاسمية بعدها في الضرورة، نحو قوله:

يَقُولُونَ: لَيْسَ أَرْسَلْتُ بِشَقَاعَةِ السَّيِّ

هَلَّا هَلَّا مَعْشُ لَيْسَ شَعِيمُهَا'

[حرف الوقف]

(حرف استوقع: «قد») أي. يكون ما بعدها متوقعاً، كقولك لمن يتوقع ركوب الأمير وينتظره: قد ركب الأمير، وقد يحدث لعمل بعد

(١) مب ورد البيت في المصادر مختلفاً عما هو عليه ها

ويُحْتَمَلُ لَيْسَ أَرْسَلْتُ بِشَقَاعَةِ * إِلَيْ فَهَلَّا نَقُصُّ لَيْسَ شَعِيمُهَا

كما ورد في «أوضح المسالك» (١٢٩/٣)، ومعني «الليب» ويلاحظ لاس هنام

(١١٧)، و«الجزالة» للبدائي (٥٩/٣) رثله فيس بن الطلوح، وهو في «ديوانه»

(ص ١٩٥) البيت مما أورده أبو تمام في الحماسة، وينسب إلى محبوب سي عامر (٢)

(٨٩) ولم سبه وهو من البحر الطويل.

يُحْتَمَلُ - باباء للمجهول - أحرث أرسلت بشقاعة الشقاعة هي التوسل بتمه العبر،

والذي يكون به «التوسل يُسْفَى الشفع، وأدي أراد من الشقاعة هو الأمر الذي حمسه

رسولها، ولذلك عُدي «العمل بالياء

الشاهد قوله (هَلَّا مَعْشُ لَيْسَ) طان قوله: (مَعْشُ لَيْسَ) مبتداً، وشعيمه خبر، وهذا

الجملة في محل نصب خبر لـ (كان) المضمر مع اسمها، فالجملة الاسمية خبر (يكون)

أو (كان) المقدره، أمّا اسمها صميم الشاء، أي هَلَّا تكون العائلة والهيئة والشأن مع

للى شعيمها وانظر «النحو الوافي» للأستاذ عباس حسن ص ٥١٤/٤).

(قد)، نحو قوله:

أَوَدَّ التَّوَحُّلُ حَيْثُ أَنْ رَكَابًا لَمَّا تَرْتَلُ بِرَحَالٍ، وَكَأَنَّ قَدْ

أي: كان قد رالت، محدقت لخاصي؛ لدلاله الكلام عليه، وهو لما

مرل. (و) هي (مي) **انصارع لتقليل** أي، لتعمل الفعل، نحو: إن الكدوب

قد يصدق، وقد يستعمل للتكثير في موضع الملاح، نحو: **«قَدْ يَمَلِّمُ اللَّهُ**

الْقَدِيمَ»^(١)، وقوله:

(١) **قَبِ** الت لتأنيبه اللباني، واسمه رباد بن عمرو، أحد شعول شعر، الجاهلية، وثالث

شعر، لطيفه الأولى مهم، والحكم في سوق عكاظ (متأ ١٨ ق ٥) في «قصوده» (٨٩)

من قصيدة له نصف فيها المجردة روح السمعان بن المذمر، وهو من الشعر الكامل

أهدى دما وقرب، وبابه طرب، ويروى (أوف) وهو بوزنه ومعناه الترحل، لا التحال

ترتل مسموم الرائي - مصارع رال، واصله ترول، فعددت الروا عند الجزم، للتخلص

من التقاء الساكنين.

الشاهد به مي هذا ألب شاهدان شعاة، أولهما دخول التنوين الذي للترثم على

الحرف، وهو (عد)، وذلك يدل على أن نون الترم لا يختص بالاسم، لأن الشيء إذا

احتمس بشيء لم يحسن مع غيره، والثاني في تحفيف (كأن) التي دلت به، وسجي اسمها

صغير النان، والفعل بينها وبين حزمه يد (قد)، لأن الكلام إلب

وهو من شواهد ابن عليل (١٩١)، و«أخرية الأدب» سعدوني (١٩٧٧)، ومعنى

اللبيب: ليس هشام (٣١٣)، وكذا في «شرح طبر الدى» له (١٦٠) وانظر جامع

الدروس العربية للملايبي (٤٧٠)

(٢) سورة البر، الآية ٦٣ وسماها **«قَدْ يَمَلِّمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ بِمَكْرِهِمْ إِذْ ذَا**

فَلِيتَ (قد) لتحقيق الخبر، لأنهم يظنون أنهم إذا سلخوا مُسْبِرِينَ لم يطعن عليهم شيء،

فأقدمهم منه أنه علمهم، أي أنه أقدم رسوله بذلك

ودخول (قد) على انصارع يأتي للتكثير كثيرا، لأن (قد) فيه بمنزلة (رث) تستعمل في

التكثير، ومنه قوله تعالى **«قَدْ يَمَلِّمُ اللَّهُ السُّفَهَاءَ بِمَكْرِهِمْ»** [الأعراف ١٠٨] **«قَدْ يَمَلِّمُ اللَّهُ»** =

قَدْ اشْرَكَ الْقَرْنَ نَصْعَرًا كَامِلَةً^(١)

[حرف الاستفهام]

حزفا الاستفهام) سقطت بون لنشبة بالإضافة، والاستفهام. طلب

المهم.

(الهمزة، و«هل»).

(لَهُمَا صَنْدُ الْكَلَامِ) ولا يتقدمها ما في حيزهما؛ لأنهما يدلان على أحد أنواع الكلام، وهو الاستفهام، فيصدران للدلالة من أول الأمر أن الكلام من ذلك النوع، ويدخلان على الجملة الاسمية والعلية (نَقُولُ:) في الاسمية (أَرَيْدُ قَائِمًا، و:) في الفعلية (أَقَامَ زَيْدٌ وَكَدَلْتُ «هل») نحو: هل زيد قائم؟ وهل قام زيد؟.

= لقد تدل على التقليل مع المضارع، ألا في أمثال الله، تدل على التحصين كهمه الآية «نظر» اللباب في علوم الكتاب» لأبي حنبل المعيني (٤٦٦/١٤)

(١) قُلْتُ، صجر.

كأن أنواره شئت بغير ضاد

قائمه: حميد بن الأبرص «الديوان» (٤٩)

القرن هو المقليل والمثيل في الشدة العرصاء الثوت، شبه به الدم الذي يربو من التقليل، (تشبيه الدم بعصارة الثوت الحمراء) شُجْتُ يريد أنها شُبِّتْ أراد كالماء مع عليها فرصاً؛ لأنها محففة بالدم ومصرأةً لأنه يقول طمعه فنرف حتى اصبر

فالشاعر يستعز، ومع الشعر لا يكون التقليل ودرشفاً بالقرائن والسياق نعتاً (قد) في البيت مع الفعل المضارع للتحقق وهو من شواهد سيبويه (٣٨٨/١)، ومعني اللب «لايس هشام (٣١٦)، و«اللبد» لأبي منظور، مادة لبس والنظر اخراثة الأدب» للبهادي (٢٧٠/١)، و«المقضب» للمبرد (٨١)

(وهمزة، اءه نصر) من هل، و(نصرفاً) تميز، وإيما كان أعم، لأنها تُدخل الاسم عند وجود الفعل في الكلام، دون هل؛ لكونها في الأصل بمعنى قد [١٦٦/ب] المختصة بالمعل، فإذا وجدت تكررت العمل السابق، وحت إليه، ولم يتسل بغيره، بخلاف م إذا لم يحد، فإنها تصير وتدخل عنه، فلا يجوز. هل زيد حرج؟ وهل زيداً ضربت؟ بخلاف. هل زيد قائم؟ ومن حيث إنها تستعمل في الإنكار أيضاً دون (هل)، ومن حيث إنها تستعمل مع (أم) مطرداً، و(هل) لا تستعمل إلا شاداً، ومن حيث إنها تدخل على الحروف العاطفة، وتدخلها هي، بخلاف (هل)، وذلك لأن الهمزة أصل في الاستفهام، وأحصر من (هل)، فهي بكثره الاستعمال اليق.

(نول) حملة متأنقة. (أريدا صرت) ولا تقول: هل ريداً ضربت؟ من حيث لا يليها الاسم مع وجود الفعل في التركيب، بخلاف: هل زيد قائم؟. (و نصر ب ريداً) الحال أنه (فخر خور) بمعنى إنكار ضرب زيد في حالة الأخوة، ولا تقول: هل تضرب زيداً وهو أخوك؛ لأن (هل) لا يستعمل للإنكار. (و زيد عندك أم عمرو) ولا تقول: هل زيد عندك أم عمرو؛ لأن (أم) لا يقبل إلا الهمزة. (وهمزة داء ووق) أمتثيد الآن) بدخول الهمزة على (ثم) العاطفة، ولا تقول: هل ثم، أي: إذا

(١) سورة يونس، الآية ٥١

بـ قال الشيخ الفاسي صـ في معجم التاويل في تفسير هذه الآية (وهمزة داء) فأنشده: إنكار لإيمانهم بربوب المذهب بعد وقوعه حقيقة، داخل مع ما قبله من إنكار استعجالهم به بعد إيمانه حكماً، تحت القول السامور به أي أبعد ما وقع =

كان وقت العذاب وقع أثم إذا ما وقع أسم به، وحينئذ لا يسمع الإيمان.

واعلم أنه إذا دخلت الهمزة على لمواطف؛ مصاحب «الكشاف»^(١) حمل على حذف المعطوف عليه، فقدّر في نحو: «أَوْ كَلَّأْتُمْ عَاهَدُوا عَهْدًا تَكِيدُ فَرِيقًا مِنْهُمْ»^(٢) الهمزة: «أَكْمَرُوا أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا سَدَهُ» الآية، وذكر الشارح: أنها ليست بعاطفة على محذوف، وإلا؛ لجار وتووعها في أول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفاً عليه، ولم يحجّ منه إلا ميباً على كلام مقدم، فيجعل قوله: «أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا» عطفاً على: «أَتَزَلُّنَا».

(وَمَنْ كُنْ) عَلَى تَيْبَةٍ مِنْ رَبِّهِ^(٣)، أي: أقمّن كان على بينة [١/١٦٧] من ربه كمن يريد الحياة الدنيا، فهو مبتدأ محذوف الخير بدلالة ما سبق، والجملة معطوفة على مقدر، أي: أقمّن كان مؤمناً كمن هو كافر، فمن كان على بينة من ربه كمن يريد الحياة الدنيا.

(وَأَوْ مِنْ كَالِ) مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ^(٤)، فمن مبتدأ، خبره قوله: «كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ» [الأنعام ١٢٣] - [والجملة معطوفة على مقدر، أي: أقمّن آمن كمن لم يؤمن، ومن كان ميتاً فأحييناه كمن مثله في الظلمات]^(٥).

= العذاب وحلّ يكمن حقيقة أسم به حين لا تدعكم الإيمان؟ إككاراً لتأخيره إلى هذا الحد، وإيداناً باستماعه للدم والنفس، ليتقوا عما هم عليه من العناد، ويتوجهوا نحو التدارك قبل غوث الفوات^(٦).

(١) هو العلامة الزمخشري رحمه الله تعالى، إذ قال: «الزواو للطف على محذوف، معناه: اكفروا بالآيات البينات وكلموا عاهدوا» (١٩٧/١).

(٢) سورة هود، الآية ١٧.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٢٢.

(٤) ما بين معكوتين زيادة من نسخة ج.

(دوب «هل») أي: باستعمال الهمزة دون هل.

[حروف الشرط]

(حروف لشرط: لو، ولو، وأب).

(لها صدر بكلام) لأنها نوع من أنواع الكلام.

(ط ر) للاستقبال وإن دخل على (خاصي) نحو: إن خرجت

خرجت، (ولو «عكسه») أي: ولو للمضي وإن دخل في المستقبل، نحو
ولو يُطليحكُم في كثير من الأمر لميت^(١).

(ولرمان) أي: «إن» و«لو» (العمل نظاً) نحو: إن يكرهني، ولو
طلعت الشمس، (أو تقدير) نحو: «وإن أخذ من المُشرِكين استعجارك»^(٢)،

(سورة الحجر، الآية ٧)

ب قال الزمخشري في «المعسل» (٤٣٩) «إن ولو يدخلان على حلتين، فيجعلان
الأولى شرطاً، والثانية حراً كقولك: إن تصرتني أمرتك، ولو جئتني لأكرمك. حلاً في
(إن) تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضياً، و(لو) تجعله للمضي وإن كان مستقبلاً،
كقوله تعالى «لو يُطليحكُم في كثير من الأمر لميت» ودعم الفراء أن (لو) تعمل في
الاستقبال كـ(إن) وعليه فإن (لو) إذا ولّيتها مُصارع أول بالمضي

(١) سورة التوبة، الآية ٦

ن قلت: تفتقر «لو» مُختلفاً بالفعل، ويجوز أن يُلحقها قليلاً. اسم منقول لفعل محذوف
وُحُوياً يقتره ما بعده، إما تفرغ، أو مضموت نحو لو محمداً رأيتُ أكرمتُ، لو جئت
«كان» محذوفة مع اسمها نحو ولتبتس ولو عاتماً بين حديد أي ولو كان المُفتن
عاتماً وليلها كثيراً «أل» وحلتها، نحو «ولو أنهم سُفروا» اسفرت «و» وما جاء به
حذف الفعل، مع بقاء فاعله، كل اسم مرفوع بعد أداة حذوية بالفعل، والهدف في ذلك
واجب، نحو «ولو أخذ من المُشرِكين استعجارك فأجزءه حتى يَسْمَعَ كلام الله»، ونحو =

ولو ذاتٌ صَوَّارٌ لَطَمَنَتْنِي^(١).

(وس نم) أي: ولأجل أنها يلزم أن الفعل (نم) لا يصب على شيء؛
لأنه فاعلٌ أي: لكونه فاعلاً باعتباره لروم الفعل المحذوف بعد لو، أي:
لو ثبت أنك، وقوله: (لأنه) دليل على ترتبه على ذلك الدليل، فلا يلزم
متعلقان من جنس واحد (و حسب) «لعمل» عطفت على قوله (لو
أنك)، أي: قيل في حيز. لو أنك انطلقت بصيغة الفعل، (سوصع) أي
في موضع (منطلق) إلا للضرورة (لكنون) لفظ الفعل (كالمرص) عن ثنت
المحذوف، فإيراد الفعل في الخبر لهذا المرص مرتب على لروم الفعل
بعد لو، وقوله:

أَكْرِمُ بِهَا خُتَةَ نَوَاتِهَا صَدَقْتُ

مَوْعُودَهَا أَوْ لَوْ أَنَّ النَّصِيحَ مَقْبُولُ^(٢)

«إِنَّمَا أَفْعَاءُ أَفْعَالُكَ» فاعلٌ لعملٍ محذوف، هو فعلٌ لشروط. وجملته «استأرك»
المدكورة مُشْتَرَةً لعمل المحذوف والله أعلم انظر «معجم القواعد» (٤١٢)

(١) قلبُ قاله حاتم الحائلي قاله حين نثر بلاد خِزَّة في بعض أشهر الخرم، فداه أسير
لهم: يا أبا سُفْيانَ، أَكْثَرِي الإسائرَ والقفلَ! فقال ونحك، أسأت و تَوَقَّفَ باسمي في غير
بلاد قومي، لتساوَمَ القومَ به، ثم قال أطلقوه، واجعلوا يدي في القيد مكانه، فعضوا.
مجاملةً منزهةً بغير لئيمية، فقام فتحره، وعطفت وجهه، فقال بو عترة ذات سرار لطمتني
يعني. التي لا أقتص من الماء، فترُف، فعلى يداه عداً عظيماً انظر «معجم لأتال»
للبيداني (٢٠٧/١)، والأصول في النحو لابن لسراج (٢٦٩١)

(٢) خبر أنك، أي: أخبرت بالعمل

(٣) قلبُ هذا البيت من قصيدة (بانت سعاد) لتي مدح بها كعب بن زهير البجلي. وهو
من الأبيات الأولى فيها، أي: من مقدمتها لغزلية

بصيغة الاسم، محمول على تقدير - ولو أنَّ النصح أمر مفول، والحر جامد، و(مقبول) صفة الحر لا حير أنَّ، أو وارد على قول البعض

وبه: أنه حينئذ يكون من باب صعب التأليف بمخالفة الجمهور وبه: أن الكلام الوارد قبل وضع قاعدة النحو من العرب الموثوق بعربتهم [١٦٧-] لا يكون صعباً، ولا معتماً، وإن حالف الجمهور أو الكل بل شاذ.

(وإن كان) الحر (حامداً حاراً) وقوع الاسم (المعزى) أي: الصل، نحو: لو أنَّ زيدا الرجل، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِالْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٍ﴾^١

وأكرم بها، يعني ما أكرمتها، والصمير يرجع إلى (سعاد)، وحده، بمعنى حيلة وصدق «ديوانه» (٤٦) من البحر البسط وهو من شواهد «خزانة الأدب» لبيددي (٣٣٠، ١١)، و«دلائل الإعجاز» للرحماني (٣٨)، و«نساء» لاس منظور، مادة حمل الشاهد في (لو) الثانية، فإن غير (لو) نعديا وصف مشقلاً لا فعل، بخلاف (أن) الأولى بعد (لو) فإن حيزها فعل ماضٍ مع دأله

() سورة لقمان، الآية ٢٧ يَسْـَٔدُ يُونُ (الأقلام) لس مشقلاً لتوضيح عمله في موضعه يَسْـَٔدُ قول المأخوذ من التحوير أن (لو) حرف انشاع لانشاع، أي انشاع الشيء، لانشاع غيره، كما هو معنى «استخكم»، أو لانشاع الثاني لأجل انشاع الأول، كما هو معنى «الصحاح» حذف أي عُدِّف فيه فقد رُدِّعاً جماعه من المشايخ. سحقيق فالو دغوى دلالتها على الانشاع مشروطة بما لا قبل به، ثم نقصوا بمثل قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّا مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٍ وَالْبَاسُّ مِثْلُ نَضْدَ ضَبْعٍ أَنَّهُمْ مَا تَلَقَّوْا كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ قالوا طر كات حرف انشاع لانشاع، لرم معاد =

(وإن تقدم انقسم) احتراز عن صورة التوسط، (أول الكلام) طرف (تقدم) متصمين الدحول، أي: وإذا تقدم القسم على الشرط دحلاً أول الكلام، وإلا فلا يصح ترك (في)، لعدم كونه زماناً ولا مكاناً مهماً (على الشرط برمه الماضي) أي: لرم القسم أن يكون الشرط الواقع بعده ماضياً، أو لزم ذلك الشرط الماضي؛ لأنه لما انقطع عن عمله في الجواب؛ فالتزم الماضي في الشرط، لئلا يعمل فيه أيضاً. فتوافق في عدم عمل الحرف (نقطاً أو معنى) بدحول لم على المصارع. (وكـ الحوات للقسم لنقطاً) وللشرط معنى ترجيحاً للسائق مع كثرة الاستعمال. (مثل: وإنه إن تثنى) مثال الماضي فقط، (وإن لم تثنى) مثال الماضي المعنوي (لأكثر مثك).

(وإن توسط) القسم (بتقدم شرط أو غيره) أي: غير الشرط؛ (حار أن تعتبر) القسم أو الشرط (وإن تثنى) القسم أو الشرط. (بحر قولك: أنا والله إن تثنى لك) بالجزم باعتبار الشرط، (وإن تثنى) وـ (لأنك) باعتبار القسم وإلغاء الشرط. (وتقدر انقسم كالنقط) أي: القسم المقدر كالقسم الملفوظ، أو تقدير القسم كتلفظ القسم في اعتباره وإلغائه كما مر، (مثل: والله) (لئن خرخوا لا يحزخوز) (و) والله (وإن انقسموا بحكمهم لمفسر كور) (١)

الكلمات مع قدم كزيد كل ما في الأرض من شجرة أو فلام تنكتب الكيفية. انظر لربما

«تاج المروس» للربيعي، مادة: لو

(١) سورة العنبر. الآية ١٢ وتعلمها: «لا تحزخوز عتلم»

(٢) سورة الأنعام، الآية ١٢١

(وَأَمَّا لِلْمُصْغِلِ) أي: لتعصيل ما أحمله لتكلم، نحو قولك: جاتني اخوتك: أمّا زيدٌ فأكرمتُ، وأمّا بشرٌ فأهنتُ، وأمّا خالدٌ فقد أعرضتُ عنه. وقد جاء للاستشفاف من غير أن يتقدمها إجمال، نحو: أمّا الواقعة في أوائل الكتب. (وَالْتَرَمَ حَذَفَ مِنْهَا) أي: أمّا لتضمها معي الابتداء، (وَعَوَّضَ) عن الفعل المحذوف [١/١٦٨] (بِهَا) أي بين أمّا (وَيْسَ فَانْهَا) أي: فاء أمّا (حُرءٌ مَنَامِي خَيْرُهُ) أي: خيرٌ جوارها، أو خيرٌ فاتها، وهي إما مبتدأ، نحو: أمّا زيدٌ فمطلق، وأمّا معمول لما وقع بعد الفاء، نحو: أمّا يومَ الجمعة فزيدٌ مطلق. (مُطَقَّ) أي: زماناً مطلقاً، سواء كان ما بعد أمّا مما يمتنع تقدم ما في حيزه عليه أو لا. وهذا مذهب المبرد واحتاره المصنف. (وَقِيلَ: هُوَ) أي ما بعد أمّا (مَنْعُوبٌ) الشرط (المَحْذُوفُ) فيكون دحلاً في الشرط (مُطَقَّاً) أي: زماناً مطلقاً، سواء كان مرفوعاً أو منصوباً، (مَثَلُ: أمّا يومَ الخُمَةِ فزيدٌ مُنْطَلِقٌ) بتقدير: أمّا تُذَكِّرُ يومَ الجمعة فزيدٌ منطلق.

وردة بأنه لو حاز نصبه بتقدير تذكر، لحاز رفعه بتقدير حصل، لكنه لم يحز، ولحاز نصب: زيدٌ هي: أم زيدٌ مطلق، بتقدير: مهما يذكر زيداً فهو مُنْطَلِقٌ، لكنه لم يحز.

(وَقِيلَ) وهذا قول الحارثي. (بَنَ كَانَ) ما بعد أمّا (حَاضِرُ التَّقْدِيمِ) نحو: أمّا يومَ الجمعة فإنا خارجٌ، (فَمَسَ الْأَوَّلُ) أي: فهو من القسم الأول، أي: هو جزء الجراء، (وَالْأَيُّ) أي: وإن لم يكن جائزَ التقديم (فَمَسَ الثَّانِي) أي: معمول الشرط المحذوف لصورة امتناع كونه جزء الجراء، لامتناع

التقديم، نحو: أما ريدٌ فاني صارتُ، لأنَّ ان تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها، وجوز أبو العباس المراد، وحمل له أُمَّه حصيه تصحيح التقديم لما يتمتع تقديمه

[حرف الردع والرحا]

(حرف الردع، وكلاء) الردع، السمع والرحح، وهو إما الردع المحر، نحو: قولك: كلا لمن قال: فلان يتعصل، أو الطالب، نحو قوله تعالى بعد قوله: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ * ﴿لَيْلٍ أَنْعَلُ صَالِحًا﴾^(١)، ومعنى كلا نيس كذلك

(وقد جاء بمعنى «حقاً») نحو: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا﴾^(٢)، ولا بعد حينئذ كونه اسماً، لكن التحوير اتفقوا على حروفه؛ لكونه لتحقيق الجملة كإن، ونحو: ﴿لَمْ يَطْمِئْ أَنْ أَرِيدَ﴾ * ﴿كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَمِيدًا﴾^(٣)، يحتمل الوجهين؛ كونها للردع، ومعنى: [ب/١٦٨] حقاً.

(١) لم يجز يعضك.

(٢) سورة المؤمنون، الآيات ٩٩-١٠٠

قلت قال الريدي في «تاج المروس» ٩، مادة كلا «وعد شقش للردع أو الاستغناء نحو ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ لعلَّ أَنْعَلُ صَالِحًا فصار تحت كلاً لئلاَّ يَكَلِمَهُ» لأنها لو كانت بمعنى (عد) لما نُحِرَتْ حَتْرُهُ (إن)، ولو كانت بمعنى (نعم) لكانت لدوعد بدو حويع، لأنها بعد الطلب كما يقال: اكترم فلاناً، فيقول نعم، ونحو ﴿قَالَ اسْعِدْهُ مُوسَى إِنَّا لَنَشْكُرُكَ﴾ قال كلاً أن تسمى ربي شتهديني» وذلك لكسر (إن)، ولأن (نعم) بعد الحتر بالتصديق. وعد بتفتح كونهما بترخر والردع نحو «ووماهي إلا ذكرى للشكر» * كلاً والقمر، إذ ليس عليها ما تصح رده

(٣) سورة العلق، الآية ٦.

(٤) سورة العنكبوت، الآية ١٧-١٨

[ب. الباء، الباء، الباء]

(باء، باء، باء) اختراع عن المتحركة، فيها تلحق الباء الاسم، لا لتأنيث المسد إليه.

(سحق الماصي) نحو: ضربت هذ وأكرمت، (باء المسد) لا لاتصال بينهما.

(بأن كان ظاهراً غير حقيقيً مُخَيَّرَ).

(وَأَمَّا بِحَاقٍ عَلَامَهُ تَبَّ وَالْحَمِيمِ) أي جمع المذكر والمؤنث في الفعل عد الماعل الظاهر، بحلاف ضمير التنبيه والجمع، على نحو إلحاق علامة التأنيث، نحو: قَتَلَ أَخَوَاكَ، وَقَاتُوا إِخْوَانُكَ، وَفُتِنَ أَحْوَانُكَ، للدلالة على أن المسد إليه مُشَى أو مجموع، مذكر أو مؤنث، لدلالة تاء التأنيث الساكنة، على أن المسد إليه مؤنث (نصيف) أي: فهو ضعيف؛ للروم ضرورة تعدد الماعل. وحاز ذلك في اسم الفعل، نحو: هَاتِنَا وَهَاتِنَا وَتَعَاتِنَا وَتَعَالُوا بِلَا ضَعْفٍ، وهذه العلامة ليست بصمير، بل حروف ترداد للدلالة في أول الأمر على أن المسد إليه مشى أو مجموع، أو مذكر أو مؤنث، كناء التأنيث تدل على أن المسد إليه مؤنث، ويدل عليه: أنه لو كان ضميراً، لامتنع الواو في غير العقلاء، كالكَلْبِ الْكَرَّاسِ، واليون في الذكور العقلاء، نحو: يَغْتَصِبُونَ أُنثَرِيَّةً.

[أنواع التنوين]

(التَّنْوِينُ: نُونٌ سَاكِنَةٌ) وصعاً، فلا يَرُدُّ تحريكها لاحتماع الساكنين (نسخ حركة الآخر) في الوجود، لا في السقوط، وبحو أح وأب ودم تنوينه تابع حركة الوسط، لكنه بعدما صار آخراً يحدف الآخر مسياً منسياً (لا لتأكيد الفعل) استمرار عن اللون الحمضة

(وهو) أي السوين (للسكن) نحو: زيدٌ، (والتكبير) نحو: ضهِ وأف، (والموصي) عن المضاف إليه، نحو: إذٌ وحنتذ، أي: إذ كان كذا، أو حين إذ كان كذا، (والمثاقلة) نحو: مسلماتٌ، وما يرد بثوهم تنوين السككن بثوته حين تسميتك بها امرأة، حيث تمتع للعلمية والتأنيث، (والتَّرس) وهي التنوين اللاحقة قافية [١٦٩] الشعر مطلقاً أو مقيدة، نحو: أَقْلَسِي اللُّؤْمَ عَفْذِلَ والعَمَّاتَيْنِ وَقُولِي إِنَّ أَصْغَبَ لَقَدْ أَضَابَتِ،

(١) قلت: هذا بيت من الطويل، لجزير بن عطية بن الحظفي، أحد الشعراء المجيدين، وثالث ثلاثة أبيات ألهم مقادة الشعر، في عصر بني أمية، وأولهم الفرزدق، وثانيهم الأخطل «الديوان» (٦٨) والبيت من شواهد سيبويه (٣٨٤)، والأوضح المسالك

لأبو هشام (١٦/١)، وابن عقيل (١٨/١)

أقْلَسِي أراد به في هذا البيت معنى تركي «لُؤْمُ الملء والتصيف» العتاب «تفريع على عمل شيء، أو تركه، «نظر للمعاني» «لسان العرب» لأبي منظور، مادة حياء، وروى وقاح العروس «ببريدي، مادة ردف

المعنى التركي، بينها العادة هذا «لُؤْمُ والتصيف»، أي: لن أسمع لما تظلمين من لكف صاقتي من الأمور، والفعل لما أفد منها، وخير لك أن تعترقي بصواب ما العمل =

و:

وقائِم الأَعْنَائِ حاوي المُحْتَرَفُ

الشاهد فيه قوله (والمتأني)، وأصعب حيث دخلهم، هي (الإنشاء، بوزن الترم، وأخرها حرف اعله، وهو هاء ألف، الإعلال، والندبة التي آخرها حرف عده سمى مُطْلَقَةً عاتنوين فيه بدل ألف الإعلال لترك الهمزة، وهو اسم مفترى بآل نظر للمريد كلاً من «الأصول في الحروف» لابن السرح (٣٨٨:٢)، و«حروف الأدب» لعماداني (٨٥/١)، و«الفواهي» للأعشى (١٤)، و«المقتضب» للمبرد (٥٤)

() مدح عمر

نُشِبَ الأَعْلَامُ نُبَاحَ الخُفْصِ

قائمه رؤيته من المبتاح التيممي السعدي، يكتفي بأبي الجحاف، راحر من القصصاء المشهورين، من محضرمي بلوثيس لأمية ودماسنة، كان أكثر مُتَنَاهٍ في البصرة، وكانوا يختصون بشعره بويحي سه (١٤٥هـ) والبيد من شواهد ابن عميل (٢١،١)، و«المقتضب» لرمضاني (٤٥٦)، وأصعب «البيد» لاس هشام (٦،١) القائم لذي نعلوه لقسه، وهو لون فيه غيرة وحمرة الأعماق جمع غصن، وهو ما نُشد من أطراف الصحراء الحاوي بالدعاء المعجمة من غوى البسب إن حلا المحترق. المسر الزايع المتحلل للرياح، لأن لمدح يخرقه (وهي المدارة) الأعلام علامات كانوا يصعوبها في الطريق للاهتمام بها، وحدها عدم والمحقق اضطرب لشراب، وهو الذي براه نصف النهار كانه ماء، وأصبه بكتوب الغدا، فحركها بالفتح ضرورة

السمى كثير من الأمكنه التي لا يبتدي أحد إلى اسر منها لشدة اتساعها وحاتتها قد أصغلت فيها دعي، وسرت فيها، يريد أنه شجاع شديد لاحتمال، أو أنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء الشاهد فيه قوله (المحترق) و«المحقق» حيث أدخل عليهما التورين مع الجزال كل واحد منهما بـ(أل)، ربو كان هذا التورين مما يختص بالاسم لم يلاحظ الاسم المفترى بـ(أل)، وإذا كان اسمُ الكلمة التي هي آخر البيت حرفاً صحيحاً ساكناً، كما هو، تسمى العاقبة حينئذ قائية مُتَبَدِّلَةٌ ونظر للمريد «غزاة الأدب» للمعداني (١٣/١)، و«معج الوابع» لسبطي (٦٦/٢)

(وينحذف) التنوين (من العلم) حال كونه (موصوفاً باسم) حال كونه (مضافاً إلى علم) تحميماً لعلول اللفظ، وثقل العلم، وكثرة الاستعمال، وينحذف حيث ألف ابن حطاً للتخفيف في الكتابة، والدلالة على الإمتزاج، وحذفها في غير ذلك، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١) على أن قرأ من الشواذ، وقوله:

ولا ذاك لله إلا قلبـلـ

على الضرورة. وأما قوله:

(١) سورة الإخلاص، الأيتان الأوليان لقراءة النبي أشد رغباً وترك سوس «أحد» سب إلى

ابن عباس رضي **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** «الله الصمد»

(٢) **قَبْلَ** وليت تمامه

فَالْبَيْتُ قَبْلَ شَرْحِ تَنْقِيهِ ❖ ولا دأكر ينشبه إلا قلباً

أراد. ولا دأكر الله على توهم التنوين فإنه لم يرد لأسود الدؤلي. وهو من البحر المتقارب، ومن شواهد سبويه (٣٥)، ودلائل الإحصاء للبحراني (٢٨٣)، والأصول في البحر لابن السراج (٤٥٥، ٣)، ومغني اللبيب لابن هشام (٩٥٦) وليت مسود إلى أبي الأسود الدؤلي في شأن امرأة رعت في الزواج به فقل، ثم لم ينجبه مطلقاً

حذف التنوين من الأسماء المنصرفة (دأكر)، لأنه أورد أن يحرك لا يندف الساكن، لا

لإضافة، ولهما نصب (الله) بدأكر

قال اليمداني في «حركات» (٣٩٩/١١) «حذف التنوين من (دأكر الله) ضرورة الشعر،

فإن دأكر بالنعيب والتنوين معطوف على (غير)، ولفظ الجلالة منصوب بدأكر) ولو

كان مضافاً إلى [لفظ] الحلالة لكان حذف التنوين واجباً لا ضرورة وإنما أثر حذف

التنوين للضرورة على حذفه للإضافة، لإرادة تماثل المتعطفين في التكثير والتنوين

وانظر «دلائل الإحصاء للبحراني» (٢٨٣)، و«إحصائيات» لابن جني (٣١١/١)

جارية من قتيبي من قنابلة^(١)

مولى الضرورة.



(ب، عجزه

كانت جارية سبي مذبحة

وعجزه في «السلطان»

كريمة السنة السابعة والعصنة

وهي «ساج لمرور»، مادة قيب

جارية من قتيبي سبي ثقلنا

بعضه دت شجرة القنابلة

كانت جارية سبي مذبحة

الياب للأعلى المعالي في «ديوانه» (١٢٨)، وهو من الرجز، ومن شواهد مبيوه

(٥٠٧/٣)، و«المصاحف» لابن حني (٢٩١/٢)، و«المقاصد» للمبرد (١٢٢) قال

الهمذاني في «الحرية» (٢٠٧٣): «توس (قبيل) شدد، لأن (ابن) وقع من علبين

من جميع الشروط، فكان القياس حذف لتوس (قبيل) إلا أنه مؤنث لصورة الشعر»

وقال ابن حني في «سر الصاعدة» (٥٣٠/١) من مؤنث لرمه إشارات، «ألف في (ابن) حقا

[نونا التأكيد الجمعية والتقبيلة]

(نُونُ التأكيد: حمزة ساكنة) قَدِّمِ الجمعية وإن كنت مرعاً لحقتها،
(ونقطة نشدة مفتوحة) لخفة الفتحة (مع غير الألف) مكسورة معها،
لتشبهه بنون الإعراب، والتعادل بين ثقل الكسرة، وخفة الألف، سواء
كانت الألف للضمير أو الألف الرائدة في جمع المؤنث، نحو: أصريين
وأصريتان.

(تختصر) نون التأكيد، أو كل واحد منهما، والجمعة متساوية
(بالعمل المشتق) الكائن (في الأمر) نحو: أصريين، (واللهي) نحو لا
تصريين، (والاستفهام) نحو: هل تصريين؟ (والنهي) نحو: ليثك تصريين،
(والعزضي) نحو: ألا تترلي بي فتصبت خيراً، (والقسم) نحو: والله
لأفعلن وإنما تختص النون بالمستقبل الموصوف، لأنها وصعت تأكيد
الطلب، والطلب إنما يتعلق بالمستقبل الذي يكون أمراً أو نهياً وبحورهما
مما ذكر، وشبه جوابات القسم بالمطلوب؛ للدلالة القسم على اعتنائه
بشأه، وزيادة اهتمام له بالمطلوب.

(وقلت) نون التأكيد (في النفي) نحو: أنت لا تفعلن تشبيهاً باللهي،
ويلحق بالهي: قدما يقولن، وربما يقولن، لأن الفلة تلحق بالعدم، وحمل
عليه للمضادة: كثيراً ما يقولن.

(ولزمت) نون التأكيد [١٦٩/ب] (في تثنية) جواب (القسم) نحو:
والله لأفعلن، خلافاً للكوفيين، والإضافة من باب: جرد قطيفة، وإسما

لزم؛ لأن القسم محل التأكيد، فكيف هو أن يؤكدوا العمل بأمر منفصل عنه، وهو القسم، من غير أن يؤكد بما يحصيه^(١) ويتصل به، وهو الود بعد صلاحه له.

(وكثرت) تون التأكيد (في مثل «إنا نفعل»)^(٢) و«فأشأترين» من البشر أحداً^(٣)، أي: في الشرط المؤكد حرفه بما، وإذا أكد الحرف، قصدوا تأكيد الفعل أيضاً؛ لتلا يقصر المقصود من غيره.

(وما قلها) أي: تون التأكيد (مع صمر المدكرين) وهو الواو، (ومع) حال من قوله: (مضموم) للدلالة على الواو المحذوف للساكنين. (ومع الشخاطة) أي: مع صمير أشى المخاطبة، أي: الأشى التي خوطبت (تكنشورة) للدلالة على الياء المحذوفة للساكنين. (وفيما عدا) أي: فيما عدا المذكور (مفتوح) للحمة حقيقة، نحو: اضربن، أو حكماً، نحو: اضربان؛ إذ الألف في حكم الفتح، أو في حكم الغم؛ لأنها غير حاجز حصين؛ لسكونها وضعفها وضعاً، وما قبلها مفتوح، أو المراد: إذا لم يكن قبلها ألف بدلالة قوله: (وتقول) أنت (في الشبهة وجمع المؤنث: اضربان واضربان) مرادة الألف بالمفصل؛ لتلا تحتص التونات، واعتقر التقاء الساكنين؛ يجعله التقائهما على حدة باعتبار الاتحاد المحكمي؛ لعرف اللبس بالواحد في التنية، ولزوم اجتماع التونات في جمع المؤنث، بحذف الألف.

(١) في ج يحصيه

(٢) سورة مريم، الآية: ٢٦.

(ولا ندخلنهما) أي التنية والجمع الموث (الجمعة) لأنه لو بقي
فيهما الألف، لزم النقاء الساكنين لا على حدة، لعدم التشديد، ولو
حذفت، لزم اللبس، واحتتماع الوبس. (حلاف) أي: يحالف هذا القول
علافاً (ليونس) فإنه أجاز ذلك، وحمل النقاء الساكنين [١٧٠] مُعْزِراً كما
في الوقف، وليس بتعريضٍ هذه الأكثر

(وهنا) أي: نونا التأكيد الثقيلة والضميمة (في غيرهما) أي: في غير
التنية والجمع الموث حال كونهما (مع الضمير البار) نحو: اضربوا
(ي) اللمظ (المتفصل) في حذف حرف العلة، وتحريكها على التماسيل،
أي: يجب أن يعامل آخر الفعل مع النون مُعاملته مع الكلمة المفصلة من
الساكنة المصدر من حذف أو تحريك، نحو: اضرب واضربين واضربين،
والمقصود هنا: بيان حكم المعتلات عند اتصالهما. (فإن لم يكن) ضمير
بار، (مكالشغل^(١)) أي: فهما كالساكن المتصل^(٢).

(ومن ثم) أي: ولأجل أنه مع غير الضمير البار كالتصل، ومع
الضمير البار كالتفصل؛ (قيل: هل تترين) لأنها لما كنت مع غير
الضمير البار كالكلمة المتصلة؛ كان روال سكون الآخر لازماً، فيعود ما
حذف للسكون، فيقال: تترين بياء مفتوحة، وأنشئت ألف التنية في
الاتصال، فلم يعمل اللام معها، نحو: هل تترين وهل ترمين. كما لم يعمل
مع ألف التنية المتصلة، نحو: هل تريدنا وهل ترميان.

(١) أي: كاتناً كجزء من الفعل.

(٢) بالتصل.

(ورود) بضم الواو، لعدم كونها مدة حتى يحذف الالفاء الساكنين على نحو تحريكها كذلك في الكلمة المعصلة الساكنة المصدر، كما يقال. اخشوا القوم.

(ورس) بكسر الياء للساكنين، كما في: اخشي الله، وهذه أمثلة المضارع. وأما أمثلة الأمر، فقول: (واعزور) بإعادة الواو المحذوفة؛ لزال سكون الآخر فيما هو كالكلمة المتصلة، كما في اعزروا وارميا، (وعرب) بحذف الواو كما في: اعزروا الجيش، ولولا كان النون كالمفصل؛ لكان هذا من الفاء الساكنين على حذف؛ لكون الأول مدة، والثاني مدعماً فيما هو كالكلمة الواحدة بقاء على الاتصال [ب، ١٧٠] (واعزرب).

(واشخصنة تحذف لتساكن) أي: لتلافاة الساكن بعدها، نحو:
ولا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ، عَلَّمَكَ أَنْ تَرْكَبَ يَوْمًا، والدُّعْرُ قَدْ رَفَعَهُ،

() يِلِد الأصل لا تُهَيِّنْ، بالنون الحفيفة، بعدها، ونقش نسخة دليلاً عليها لكونها مع المرد المدكر، لأنشاء الساكنين، حذفها هاء فيش ليس فيه شذوذ قبله. الأصل من فريخ (جاءني قدس) وهو من بحر المسرح وفي الأغانى: للأصمعي (١٣٤/١٨) لا تَهَيِّزُ الْفَقِيرَ عَلَّمَكَ أَنْ وَكَلًا فِي الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ (٤٤٤/١)، وللعقد الفريد لاين هد ربه (١٩١١) وفي الكامل: للمبرد (١٠١٢) ولا تهين تكريمك عنك لَنْ وَالْيَتِ من شواهد وأوضح السالك (١١١٤)، وامرأة الأدب: بلعدي (٤٧٧، ١١)
المعنى لا تهين الفقيه، ولا تُهَيِّزْ وتُخَفِّضْ، فربما يبدل الحال - والدع ملاء -
ويُخَفِّضُ الرمال، ويرفضه عليك
الشاهد قوله (لا تهين) أصه لا تهين، بوزن، أولاهما لام الكلمة، والثانية. بوزن التوكيد المصغرة، فحذف نون التوكيد الحفيفة، وبقي الفعل بعد حذفها ميباً على الفتح في محل حرم بلام الهي، ولو لم تكن نون التوكيد مفترقة في هذا الفعل لوجب عليه أن يفتون لا تُهَيِّنْ وانظر «جامع لدروس العربية» للملايبي (٩٦)

أي: لا تهيس، تشبيهاً بحروف المد في امتداد الصوت، وحقاً لها عن التوين اللاحقة بالاسم.

واللام في (للساكيس) للوقت، أي: النون المخففة تحذف وقت ملاقة الساكيس، بدليل عطف الطرف عليه، وهو قوله: **(وي الوب)**، **(نرد)** أي: إذا حذف في الوقف، أو إذا لم يكن مفتوحاً ما قبلها فيرد أي إذا حذف في الوقف، أو إذا لم يكن مفتوحاً ما قبلها فيرد **(م حذف)** لروال التقاء الساكيس، نحو: اضربوا في. اضربين، واضربي في: اضربين؛ لأنها لما شبهت بحروف المد - حتى حذفت للساكيس ولم تحرك - حذفت للوقف أيضاً مثلها.^(١)

(والمفوخ ما قبلها نقت لئما) للوقف، نحو: اضربين، يقال في الوقف عليه: اضربنا قياساً على التوين في نحو: زيداً، وقوله: **(الما)** تعير، أو معمول ثان بتضمين^(٢) الجمل.

وذكر التوين ونوني التاكيد المخفض بالآجر في آجر الكتاب، ثم آخر النون المخفض بالآخر العمل عن التوين، إذ الفعل يستحق التأخير عن الاسم، ثم ختم بحث النون بانقلابها الماً في الوقف، وهذا كما ترى من باب حسن اختتم، نيط بدئ إتمام جمع هذه الفوائد، وعظم هذه الفوائد، الكاشفة الستور عن وجه المشكلات، والمبعدة القيود عن رقاب المعضلات، المحتوية على حقائق لباب آراء المتقدمين، المنظورة على

(١) في ج: حذفت في الوقت أيضاً مثلها.

(٢) في ج: بتضمين.

دقائق شائع أفكار المتأخرين، الموصحة لمواضع الكتاب ومصله، والمقربة على مرائد محمله ومصله، حين تورعُ السال، ونشنت الأحوال، وحرط اللال، لكن حلت حكمته قد وفقني للإتمام، وجمعي "العوز بهذا المرام"^(١).

[احمد نه تعالى نزهة لكتات]



(١) في ج: "فقطي".

(٢) وقع الفراغ من تبيته يوم الخميس في أول ربيع الأول وأول الربيع من شهر عام تسع وخمسين وتخصاته

سوده من سواد بياض صفائح أصداء بسواد الزلات والنبوب، وسهم وحوى صفائح أصداء مجمع الخطيات ولنبوب، وهو الواقع بالله العفور المورود، مصطفي من بوسف ابن محمود، استكنهم له تعالى في مقام محمود، بحق الساء دت البروج والنوم الموعود، وشاهد ومشهود

كتبه ولي أمر نسخة قد وقع فرعي من تحرير هذه السعة الشريعة وأما الفخر حميد بن علي في وقت العصر يوم الإثنين في شهر شعبان المبارك سنة ثمان وألف [١٠٠٨هـ]

المخطوط باقي والمصدر فائي • والمبد عامسي ودررب عافني
وجه في أمر نسخة داماد (د) سم هذه السعة الشريعة بعون الله وحسن توفقه، ووقع الفراغ من تحرير هذه السعة المباركة سنة () غير واضح

فَرْدِ الْكَوْنِ



مفردات المفردات العامة

رقم الصفحة

مفردات المفردات العامة

١١٥

مفردات المفردات العامة

١٧٣

لربيت لو كان على أبيك من أكل ذلك سحرى منه . . .

٢٧٩

لصديق بيت قاله الشاعر

١٣٨

أخفوا العلم ولو بالصبر . . .

٢٧٩

ألا كل شيء ما خلا الله باطل . . .

١٧٩

أنهم تحت الصبح في السمر . . .

٣١٦

عنى بالألف وبار . . .

٣٥

كل كلام لا يفتح يذكر الله وهو أثير . . .

٥٦١

لا أحد أعبر مني . . .

٤٧٩

ليس من أم بر صيام في أم سفر . . .

٣١٣

ما ليس الشيطان من بني آدم إلا أناس قيل النساء . . .

٥٥٧

ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام . . .

١٧٩

معروف بالله من المحور بعد الكور . . .

٣٦٨

بصافون فيكم ملائكة بالليل . . .



فهرسة الأعلام المرحوم له

رقم الصفحة	الاسم أو اللقب
٢٨٧	إبراهيم بن السري (الرحاح)
٦٥	أحمد بن موسى (الخيالي)
١٨٠	أحمد بن بكر العيدي
٩٤	أمرؤ القيس
٣٠٢	بكر بن محمد المازني
٣٩١	الحسن بن أحمد (أبو علي الفارسي)
٣٤٠	الحسن بن هاني (أبو بواس)
١٢١	الخليل بن أحمد (الفرايدي)
٦٤	ومضان بن عبد المحسن (المحشي رمضاني)
٢١٧	روبة بن العجاج
١٢٢	زيان بن عمار (أبو عمرو البصري)
١٢٦	سعيد بن مسعدة (الأحفش الأوس)
٢٨٤	سلامة بن جندل
٣٠٩	صالح بن إسحاق (الحمري)
١٨٧	طاهر بن أحمد (ابن بابشاد)
١٢٦	عبد الحميد بن عبد الحميد (الأحفش الأكبر)
٤٧٨	عبد الرحمن بن أحمد (عبد الدين الإيجي)

رقم الصفحة

الاسم أو اللقب

٢٣٣	عبد الله بن أحمد (ابن الخشاب)
١٨٧	عبد الله بن حمير (ابن درستويه)
٢٣٨	عبد الله بن عامر (ابو عمران الشامي)
٢١١	عبد الله بن محمد (الأحوص)
٦٤٢	عبد الملك بن سراج (ابن السراج)
١٣٧	عثمان بن جني (ابن حنفي)
١٤٨	عزة بنت حُمَيل
١٤٩	علي بن حمزة (الكسائي)
١٢٦	علي بن سليمان (الأخفش الأصغر)
١٠٣	عمرو بن عثمان (سيويه)
٣٢٨	عيسى بن عبد العزيز (الجرولي)
١٢٢	عيسى بن عمر الثقفي
٦٢٥	غيلان بن عقبة (ذو الرمة)
٣٢٨	القاسم بن أحمد الأندلسي
٢٧٨	ليبد بن ربيعة العامري
٣٨٦	محمد بن أحمد (ابن كيسان)
٣٥٩	محمد بن الحسن (الرضي الأستربادي)
٣٥٧	محمد بن مالك (ابن مالك)
٣٠٨	محمد بن مسعود (السيرافي)

فم الصفحة

الاسم والصفة

٥٧٧	محمد بن القاسم (ابن الأساري)
١٦١	محمود بن عمر (الزمخشري)
١٢٧	العماد بن ثابت (أبو حيفة)
١١٦	هماد بن غالب (المرردق)
١٥١	يحيى بن ريد (العراء)
٣٥٦	يريد بن الحكم بن دهمان
١٢٧	يعقوب بن إبراهيم (أبو يوسف)
٢٥٧	يعيش بن علي (ابن يعيش / ابن لصانع)
٢٨٨	يوسف بن أبي بكر (الساكبي)
١٢٢	يونس بن حبيب

فهارس المصادر والمراجع

- ❖ أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الرمحشري حار الله، الناشر: دار الكتب العلمية سنة النشر: ١٤١٩ - ١٩٩٨.
- ❖ آداب اللغة أو تاريج آداب اللغة العربية، لمحمد ذياب حرّال، طبع في مصر ١٣٦٨/١٩٠٠.
- ❖ الأصول بي النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج الحنوي البغدادي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨.
- ❖ اعتلال الطلوب، الخرائطي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى البار، مصر سنة النشر: ١٤٢٠ - ٢٠٠٠.
- ❖ الأمالي بي المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث لسوية، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم، دار الكتاب لعربي، بيروت الإصناف في مسائل الخلاف بين الحنويين النصريين والكنعانيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأساري، الناشر: دار الفكر، دمشق ١٩٩٦م
- ❖ إنباء الروة على إنباء النحاة، لعلي بن يوسف القعطي، ثلاثة أجزاء. طبع بدار الكتب المصرية ١٣٦٩ - ١٣٧٤ هـ.
- ❖ أوضح المسالك إلى ألوية ابن مالك، أبو محمد عبدالله جمال الدين ابن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، الناشر: دار الجيل، بيروت الطبعة العامة ١٩٧٩.

- ♦ الإيضاح في علوم اللاهوت، حلال الدين أبو عبدالله محمد بن سعد الدين بن عمر الفروسي، دار إحياء العلوم - بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٩٨
- ♦ بحوث ودراسات في اللهجات العربية من إصدارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٩٩ م.
- ♦ بحوث الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لحلال الدين السيوطي. طبع بمصر ١٣٦٦ هـ.
- ♦ البيان والتبيين، لنجاح طح. أربعة أجزاء. طبع في مصر ١٣٦٧ - ١٣٦٩ هـ.
- ♦ ناح المروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي. عشرة مجلدات. طبع بمصر ١٣٠٦-١٣٠٧ هـ.
- ♦ تاريخ بغداد، للحبيب البغدادي. أربعة عشر مجلداً، طبع بمصر ١٣٤٩ هـ.
- ♦ تذكرة الحفاظ، للحافظ الذهبي. أربعة أجزاء. طبع في حيدر آباد ١٣٣٣ - ١٣٣٤ هـ.
- ♦ تهذيب التهذيب، لأبي حنيفة المسقلاني، اثنا عشر جزءاً، طبع في حيدر آباد الدكن ١٣٢٥ - ١٣٢٧ هـ.
- ♦ تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، الدار المصرية للتأليف والترجمة القاهرة.
- ♦ جامع الدروس العربية، إبراهيم العلابي، مؤسسة الرسالة ١٩٩٩ بيروت.

- ❖ **جمهرة اللغة**، لأبي دريد، أربعة مجلدات، الأحرر منها فهارس، طبع في حيدر آباد ١٣٤٤ - ١٣٥١ هـ.
- ❖ **المجتى الداني في حروف المعاني**، ابن أم قاسم المرادي
- ❖ **الحواهر المصية في طبقات الحفمية**، نعد القادر بن محمد المرشي، مجلدان، طبع في حيدر آباد ١٣٣٢ هـ.
- ❖ **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، محمد بن علي الصبان.
- ❖ **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**، لتحلال الدين السيوطي، حزان، طبع بمصر ١٢٩٩ هـ.
- ❖ **الحيوان**، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الشهير بـ **الحاحط**، حزان، طبع بمصر ١٣٦٣ - ١٣٦٤ هـ، وطبع أيضاً في سبعة أجزاء، بمصر ١٣٦٤ .
- ❖ **خزانة الأدب ولسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي، دار الكتب العلمية، سنة النشر ١٩٩٨ م، بيروت، عدد الأجزاء ١٣.
- ❖ **الخصائص**، لأبي العتق عثمان بن جني، الناشر: عالم الكتب، بيروت، تحقيق: محمد علي النجار - ١٩٩٨ م
- ❖ **دلائل الإعجاز**، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥، تحقيق: د. محمد التنجي.

- ♦ ديوان الأعرشى.
- ♦ ديوان الأغلب المحلي.
- ♦ ديوان امرئ القيس.
- ♦ ديوان جرير بن عطية.
- ♦ ديوان حاتم الطائي.
- ♦ ديوان الإمام الشافعي.
- ♦ ديوان كعب بن مالك رضي الله عنه.
- ♦ ديوان لييد بن الأبرص.
- ♦ ديوان النابغة الذبياني.
- ♦ الدعوات الكبير، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى اليهقي أبو بكر، المحقق: بدر بن عبد الله ابندر. دار غراس بيروت ١٩٩٨م
- ♦ سر صناعة الإعراب، المؤلف: أبي الفتح عثمان ابن جني، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م تحقيق: د. حنظل داوي.
- ♦ سمط اللاكي في شرح أمالي الفحالي، المؤلف: أبو عبيد البكري الأونبي، المحقق: عبد العزيز الميعني
- ♦ سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد أبو عبد الله القرويني، الناشر: دار الفكر، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ♦ سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأردني، الناشر: دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

من البيهقي سس البيهقي الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، الناشر: مكتبة دار إيسار - مكة المكرمة ، ١٤١٤ - ١٩٩٤ تحقيق محمد عبد القادر عطف، عدد الأجزاء : ١٠.

سس الدارقطني بذيله التعليق المعني على الدارقطني، المؤلف، علي ابن عمر الدارقطني أبو الحسن، المحقق: شعيب الأرباؤوط - حسن عبد المنعم شلي - عبد اللطيف حرر الله أحمد برهوم الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٩٣م.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المؤلف: عبد الحي بن أحمد ابن محمد ابن العماد العسكري الحنلي، أبو الصلاح المحقق: عبد القادر الأرباؤوط محمود الأرباؤوط. الناشر: دار ابن كثر دمشق ١٩٩٥م.

شرح ابن عقيل على ألعية ابن مالك، المؤلف: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: المشرون ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجؤخري القهري الشافعي المتوفى: ٨٨٩ هـ، المحقق: نواف بن حزاء الحارثي، الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، لمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٤م.

❖ شرح قطر الندى وبل الصدى، المؤلف: أبو محمد عبد الله جمال

الدين بن هشام الأنصاري - القاهرة، الطبعة الحادية عشرة

١٣٨٣هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

❖ شرح المعصل، المؤلف موقع الدين أبو القف، ابن يعيش

الموصللي، المحقق: إسماعيل بدیع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية

بيروت ١٩٩٤م.

❖ الشعر والشعراء، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة،

المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الثانية

١٩٩٢م

❖ صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، المؤلف: أحمد بن علي

القفاشدي، الناشر: دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٧،

تحقيق: د. يوسف علي طويل.

❖ صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول

الله صلى الله عليه وسلم وسمه وآيامه) المؤلف: محمد بن إسماعيل

ابن إبراهيم البخاري أبو عبد الله، ترقيم فؤاد عبد الباقي. دار

المعرفة بيروت.

❖ صحيح مسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري

النيسابوري، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق:

محمد فؤاد عبد الباقي.

❖ طبقات الحويز والدمويين، المؤلف محمد بن الحسن الريدي

أبو بكر، المحقق: محمد بن الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة.

- ❖ عمل اليوم واليلة، المؤلف. أحمد بن شعيب النسائي، المحقق. فاروق حمادة. الناشر: مؤسسة الرسالة ٢٠٠٠ م
- ❖ فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو لمصل المسقلاني الشافعي، الناشر. دار المعرفة - بيروت ١٣٧٩ هـ.
- ❖ المهرست، المؤلف: محمد بن إسحاق أبو الفرج ابن النديم، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٩٨ - ١٩٧٨.
- ❖ فوات الوفيات، المؤلف: محمد بن شاكر الكتبي، المحقق: إحصان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت ١٩٧٤ م
- ❖ الفوائد الصيائية على كافي ابن الحاجب، المشهور ب (ملا جامي) دار الشفاء ٢٠١٥ في إسطنبول
- ❖ القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزيادي، مؤسسة الرسالة ٢٠٠٢ م
- ❖ كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، المؤلف: أبو هلال العسكري، المحقق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم. الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه.
- ❖ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي. مغلداد. طبع في إسطنبول ١٣٦٠ / ١٩٤١.
- ❖ الكامل في اللغة والأدب، المؤلف: محمد بن يربد المبرد، أبو العباس، المحقق. محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

- ❖ الكتاب لسبويه، تحقيق: عبد السلام هارون.
- ❖ الكلبيات، المؤلف: أبو الفداء أيوب بن موسى الحسيني الكعمري العكبري، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري.
- ❖ لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفرريقي المصري، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى.
- ❖ لسان الميراث، أحمد بن علي بن حجر أبو المفضل العسقلاني الشافعي، مؤسسة الأعلمي لمطبوعات - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦ - ١٩٨٦، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهد.
- ❖ اللباب في علل الباء والإعراب، أبو البقاء العكبري محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٥ تحقيق: غازي مختار ظليعات.
- ❖ اللامات، عبد الرحمن بن مسحاق البعدي التهامدي الرجايني، أبو لقاسم، تحقيق: مارن المبارك، الناشر: دار الفكر دمشق، الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- ❖ الملحة في شرح الملحة، محمد بن الحسن الصايغ، تحقيق: إبراهيم أيس سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- ❖ مجمع الأمثال، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني البسابوري، الناشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محمد مجيب الدين عبد الحميد. وهو جزآن.

- ❖ محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي، المحقق: محمد فزاد عبد الباقي.
- ❖ المحكم والمحيط الأعظم، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل أبي سبيد المرسي، تحقيق: عبد الحميد هداوي، الناشر دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م بيروت
- ❖ المحيط في اللغة، إسماعيل بن عثّاد الصاحب أبو القاسم، المحقق: محمد حسن آل ياسين.
- ❖ المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل الحوري اللعوي الأندلسي المعروف بابن سيده، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، الطبعة: الأولى، تحقيق: خذل إبراهيم جمال - مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، المؤلف: عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمعي المكي أبو محمد، المحقق: خليل المنصور سنة ١٩٨٨م
- ❖ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المؤلف: حلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨، تحقيق: فزاد علي مصور.
- ❖ مستد الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد ابن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: شعيب الأريؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م
- ❖ مستد أبي يعلى، المؤلف: أحمد بن علي بن المشي أبو يعلى الموصلي التميمي، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤، تحقيق: حسين سليم أسد.

一、二、三、四、五、六、七、八、九、十、十一、十二、十三、十四、十五、十六、十七、十八、十九、二十、二十一、二十二、二十三、二十四、二十五、二十六、二十七、二十八、二十九、三十、三十一、三十二、三十三、三十四、三十五、三十六、三十七、三十八、三十九、四十、四十一、四十二、四十三、四十四、四十五、四十六、四十七、四十八、四十九、五十、五十一、五十二、五十三、五十四、五十五、五十六、五十七、五十八、五十九、六十、六十一、六十二、六十三、六十四、六十五、六十六、六十七、六十八、六十九、七十、七十一、七十二、七十三、七十四、七十五、七十六、七十七、七十八、七十九、八十、八十一、八十二、八十三、八十四、八十五、八十六、八十七、八十八、八十九、九十、九十一、九十二、九十三、九十四、九十五、九十六、九十七、九十八、九十九、一百。

[illegible]

2000

[illegible]

مکتبہ اسلامیہ - ایبٹ آباد - ضلع راجہ

三、

[illegible]

مجلسه اول

Figure 1

一、
 二、
 三、
 四、
 五、
 六、
 七、
 八、
 九、
 十、

$\frac{1}{2} \left(\frac{1}{2} + \frac{1}{2} \right)$

卷之六

2023-2024

المقر. دار التعمه. عند حصو.

244

九、九

الطبعة الثانية

١٠٤	عماد حميد	١٩٨٣
١٠٥	عماد حميد	١٩٨٣

محمّد بن عبد الله بن محمد

— في يوم من الأيام، تأمل دار الفكر —

١٤٨٥ تحقيق د. مدور العبدرك ومحمد

333

- ❖ مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاش كبري زاده، وهو جريان. طبع في حيدر آباد ١٣٢٩هـ.
- ❖ مفتاح العلوم، المؤلف يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، المحقق: نعيم زرزور.
- ❖ المفصل في صفة الإعراب، محمود بن عمر الزمخشري، المحقق: فخر صاحب قدارة. دار عمار، الأردن.
- ❖ المقنص، المؤلف: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عصفية، طبعة الوفاق المصرية.
- ❖ المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء، الحسن بن بشر الأمدي، تحقيق الدكتور كركر، دار الجيل بيروت.
- ❖ ميران الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي. ثلاثة مجلدات. طبع في مصر ١٣٢٥هـ.
- ❖ النحو الوافي، المؤلف: عباس حسن، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الخامسة عشرة.
- ❖ نزهة المجلس ومبة الأديب الأنيس، للمعاص بن علي الموسوي. مجلدان، طبع في مصر ١٢٩٣هـ.
- ❖ الشر في القراءات العشر. المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجري، محمد بن محمد بن يوسف، المحقق: علي محمد الصباغ رحمه الله، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى (تصوير) دار الكتب العلمية).

- ✦ معج الطيب من معص الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقرري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر بيروت، سنة النشر ١٣٨٨هـ.
- ✦ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المؤلف أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر- بيروت ١٩٩٤م.
- ✦ الروابي بالروبيات، خليل بن أيك بن عبدالله الألبكي الصعدي، صلاح الدين، أبو الصفا، المحقق: هلموت ريتز. الناشر: إحياء التراث العربي بيروت سنة ٢٠٠٠م.



الفهارس العامة للكاتب

رقم الصفحة	الموضوع
٨	مقدمة المحقق
١١	نسبة الكتاب إلى المؤلف
١١	دوافع البحث والاحتصار
١٣	كلمة لآبى خلدون في أهمية علم النحو
١٥	عملي في الكتاب
١٥	وصف النسخ التي اعتُمدت
١٦	الترجيح بين النسخ
١٧	هوامش الكتاب
١٩	طريقة الشارح الهدي في شرحه
٢٠	الفرق بين الحاشية والشرح
٢١	الفرق بين العرب والمستشرقين في التحقيق
٢٥	ترجمة ابن الجاحظ
٢٧	ترجمة الشارح الهدي
٢٩	حواشي شرحه
٣٣	مقدمة الشارح
٣٥	تعريف الكلمة
٤٢	أقسام الكلمة

رغم المصنف

المصنف

٥١	من يتألف الكلام ؟	من يتألف الكلام ؟
٥٧	تعريف الاسم	تعريف الاسم
٦١	خواص الاسم	خواص الاسم
٦٦	الأسماء المعربة	الأسماء المعربة
٦٩	تعريف الإعراب	تعريف الإعراب
٧١	أنواع الإعراب	أنواع الإعراب
٧٣	تعريف العامل	تعريف العامل
٧٥	المعرب بالحركة	المعرب بالحركة
٧٨	الأسماء المعربة بالحروف (الأسماء الستة)	الأسماء المعربة بالحروف (الأسماء الستة)
٨١	المتنى وملحقته	المتنى وملحقته
٨٣	جمع المذكر السالم	جمع المذكر السالم
٨٦	الإعراب التقديري والمعطى	الإعراب التقديري والمعطى
٩٠	المصنوع من الصرف	المصنوع من الصرف
٩٦	العدول في الأسماء	العدول في الأسماء
٩٩	الوصف المانع من الصرف	الوصف المانع من الصرف
١٠٢	التأنيث اللغوي والمعنوي	التأنيث اللغوي والمعنوي
١٠٧	المعرفة وشرطها	المعرفة وشرطها
١٠٨	المعجمة وشرطها	المعجمة وشرطها
١١٠	شرط الجمع	شرط الجمع
١١٧	شرط التركيب	شرط التركيب

رقم الصفحة

الموضوع

١١٩	الآلف واليون المريدتان
١٢١	وزن الفعل مانع من الصرف
١٢٦	ترجمة الأخافش الثلاثة
١٢٧	ترجمة أبي حنيفة وأبي يوسف
١٣٠	جر الممنوع من الصرف بالكسرة
١٣٢	المرفوعات
١٣٤	الصاعل
١٣٨	تقديم الفاعل على المفعول
١٤٠	تأخير الفاعل عن المفعول
١٤١	حذف الفعل
١٤٥	التنازع
١٥٤	نائب الصاعل
١٥٩	المبتدأ والخبر
١٦٥	الأصل في المبتدأ التقديم
١٦٦	مسوغات الابتداء بالنكرة
١٦٨	ما أمر إذا تاب إلا شر
١٧٠	أنواع الخبر الثلاثة
١٧٢	وجوب تقديم المبتدأ
١٧٥	وجوب تقديم الخبر
١٧٦	على التمرة مثلها زبدًا

١٧٧	تعدد الحرف
١٧٨	دحول الماء على خير المبتدأ
١٨١	حذف المبتدأ والحرف وحرفاً
١٨٠	ترجمة العددي
١٨٢	حذف الحرف حواراً
١٨٥	قول الشافعي. ولولا الشعر بالعلماء يري
١٨٧	من حالات حذف النحر وحرفاً
١٨٩	حرف (ن) وأحوالها
١٩١	حرف (لا) التي لمي الحرف
١٩٣	اسم (ما) و(لا) المشتهر ب(ليس)
١٩٥	المصوبات
١٩٥	المفعول المطلق
١٩٧	أنواع المفعول المطلق
٢٠٦	ليك وسعديك
٢٠٦	المفعول به
٢٠٧	تقدم المفعول على الفعل وحده
٢٠٩	أهلاً وسهلاً
٢١٠	الاسم المنادي
٢١٦	توابع المادي
٢٢٦	المادي المضاف إلى ما المتكلم

رشم الحصفحه

الموضوع

٢٢٩	ترخيم المسادى
٢٣٦	النديه
٢٣٩	حذف حرف الداء
٢٤١	الاشتعال
٢٤٥	(إدا) للمعا حاة
٢٥٤	التحذير
٢٦٠	المفعول فيه
٢٦٦	المفعول له
٢٧١	المفعول معه
٢٧٥	الحال
٢٧٨	ترجمة ليد بس ربيعة العامري مطولاً
٢٨٧	التعيز
٢٩٤	طاب زيد نفساً
٣٠٠	وفقرنا الأرض عيوننا
٣٠٠	الاستثناء
٣٠٤	الاستثناء المنقطع والمقطوع
٣٠٨	قيل: لم يحفظ سبويه الجر ب(خلا)!!
٣١٨	اللهم اغمر لي ... حاشا الشيطان
٣٢٢	من المصنوعات: حبر (كان) وأحوائها
٣٢٣	ومن المصنوعات: اسم (إن) وأحوائها

رقم الصفحة

الموضوع

٣٢٤	ومن المصنوعات (لا) التي لمي احسن
٣٣٣	ومها حمر (ما) و(لا) المشتهين ب(ليس)
٣٣٧	المججرورات
٣٣٧	الإضافة ..
٣٤٣	أنواع الإضافة: اليبائية واللامية والطرفية والشبهية
٣٤٤	كفكك درهم
٣٤٧	علامة الإضافة اللعظية
٣٦٠	إذا قُطعت لأسماء الحصاة عن الإضافة
٣٦١	التوابع ..
٣٦٢	العت ..
٣٦٦	الكلام على (أكلوني الراعيث)
٣٧١	العطف ..
٣٧٧	التأكيد ..
٣٨٧	الدل ..
٣٨٨ ٣٨٧	أنواع البدل ..
٣٩٣	عطف البيان ..
٣٩٦	الغني الذي لا يتغير آخره ..
٣٩٩	المعمر المتكلم والمحاطب والغائب ..
٤٠١	المعمر المنفصل والممعصل ..
٤١٧-٤٠٦	ضمير الفصل ..

رقم الصفحة

الموضوع

٤١٢	نون الوقاية
٤٢٢	ضمير الشأن
٤٣٤	اسم الإشارة
٤٣٦	الاسم الموصول
٤٣٦	إعراب: ماذا؟
٤٤٧	أسماء الأفعال
٤٤٩	رويدا، هيهات
٤٥٢	الأصوات الجارية على لفظ الإنسان
٤٥٣	المركبات: المعزجة والإسادة والإضائية
٤٥٦	الكليات
٤٦٥	تمييز (كم) الاستهامية والحرية
٤٦٦	الظروف المبية
٤٧٤	قطّ وعوض
٤٧٥	هل رأيت الذئب قط؟
٤٧٧	المعرفة والكثرة
٤٧٩	المضمرات نوعان
٤٨٠	العلم
٤٨١	أعروف الضمائر
٤٨٢	أسماء العدد
٤٩٦	المذكر والمؤنث

في الحسنة

في صوة

٤٩٧	المؤثت الحقيقي والمقطي
٤٩٨	قصة أبي حبيبة عن تأييث المنة
٥٠٢	المنى
٥٠٤	الاسم المقصور
٥٠٦	الاسم المدود
٥١٠	المحموع
٥١٤	الجمع الصحيح سوعية
٥٢٠	(رأيتهم لي ساجدين) مؤول بصمير العقلاء
٥٢٢	جمع التكسير
٥٢٢	جمع الفنة والكثرة
٥٢٤	إعمال المصدر
٥٢٧	عمل المصدر كعمده
٥٣١	اسم الفاعل
٥٣٨	اسم المفعول
٥٤٠	الصفة المشبهة
٥٤٩	اسم العصيل
٥٥٨	مثال الكحل في العيس
٥٦٤	الفعل ودلالته
٥٦٤	خواص الفعل
٥٦٦	الفعل الماضي

رقم الصفحة

الموضوع

٥٦٧	العمل المضارع
٥٧٤	المعتل بالواو ولياء
٥٧٥	المعتل بالالف
٥٧٦	نواصب الفعل المضارع
٥٨٢	يرتفع المضارع بعد (حتى)
٥٩٠	يجوز إظهار (أن) مه لام كي
٥٩١	جواز العمل المضارع
٥٩٣	خصوصية (لما) الحارمة
٥٩٨	تقدير (إن) بعد جملة أشياء
٦٠٠	فعل الأمر
٦٠١	المتني للمجهول
٦٠٤	المتعدي وغير المتعدي
٦٠٧	أفعال القلوب
٦١٣	الأفعال الناقصة
٦١٥	قصة ابن عباس وابتعائه من قبل عمي إلى الخوارج
٦٢١	أفعال المقاربة
٦٢٥	فعلا التعجب
٦٢٧	صيغتا التعجب
٦٣٢	أفعال المدح والذم
٦٣٧	الحرف

رقم الصفحة

الموضوع

٦٣٨-٦٣٧	حروف الجر
٦٤٢	رُبُّ للتقليل
٦٤٤	واو القسم وتأوّه
٦٤٧	(على) حرفاً واسعاً، وكذا (عن)
٦٤٨	حاشا وعدا وخلا
٦٤٩	الحروف المشبهة بالفعل
٦٥٦	كلام العدادي في تبرير شواهد سيبويه
٦٦٤	الحروف اعاطفة
٦٦٧	(أم) المتصلة و لمقطعة
٦٧١	حروف التبيه
٦٧١	حروف الساء
٦٧٢	حروف الإيجاب
٦٧٤	(بلى) و(إي)
٦٧٦	(أحل) و(حير)
٦٧٦	حروف الزيادة
٦٧٧	تحريك (كان طلبية تعطو) ..
٦٨٠	حرفا التفسير
٦٨١	حروف المصدر
٦٨٢	حروف الحصر
٦٨٣	حرف التنوين

رقم الصفحة

الموضوع

٦٨٥	حرفا الاستفهام
٦٨٨	حروف الشرط
٦٩١	(إن) الشرطية للاستقبال
٦٩٢	(أما) التعصيلية
٦٩٣	حرف الردع والرجوع
٦٩٤	هاء التأنيث الساكنة
٦٩٥	أنواع التنوين
٦٩٩	مونا التأكيد المحيية والثقيلة
٧٠٤	حاتمة النسخ



